

هذه

هداية السالك الى اقرب المسالك في فقه امام

الأئمة مالك للامام الفاضل والهمام

الكامل سلاله قريش سيدى الشيخ

محمد عيسى فسخ الله في اجله

وبلغه في الدارين

عظيم الله

آمين

هداية السالك الى اقرب المسالك في فقه امام
الائمة مالك للإمام الفاضل والمام
الكامل سلاله قریش سيدى الشيخ
محمد عيش فسخ الله في أجله
وبلغه في الدارين
عظيم أمه
آمين



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين
 (أما بعد) فيقول عبد الله محمد عيسى هذه هداية السالك إلى أقرب المسالك
 سلكت فيها مسلك الشارح من الاختصار على بيان معاني ألفاظه والقول الراجح
 والإصلاح ما سبق به القلم أوزلت به القدم على وجه لطيف ومنهج منيف مستمدا
 من فيض الرحمن وقديم الاحسان عليه التكلان وبه المستعان
 بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بها مندوب مؤكدا لاقتداء بالقرآن العزيز وبالنبي
 صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين وتابعيهم وسائر العلماء العاملين واللاحدين
 الواردة في طلب الابتداء بها كقوله صلى الله عليه وسلم إذا كتبتم كتابا فكتبوا
 في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وإذا كتبتموها فاقروها وقوله عليه الصلاة والسلام
 أول ما كتبه القلم بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتابا فكتبوها أوله وهي مفتاح
 كل كتاب أنزل ولما نزل على جبريل بها أعادها ثلاثا وقال هي لك ولأمتك ففرهم
 لا يدعونها في شيء من أمورهم فاني لم أدعها لخرقة عين مدترات على أيبك آدم عليه
 السلام وكذلك الملائكة والمناسب التكلم عليها بما يناسب الفن المبتدأ بها ان

شملها موضوعه كما هنا ان موضوع الفقه فعل المكلف والالتيان به امانة وفاء بحتمهما
 فان ابتداءه بها وشملها موضوعه يقتضيان ذلك فلذا قيل غيره قصورا وتقصيرا
 والفقه لغة الفهم وعرفا علم بالأحكام الشرعية العملية مكتسب من أدلتها
 التفصيلية وموضوعه أفعال المكلفين لانها التي يبحث عن أحكامها التي تعرض
 لها الذاتها أو لجزئها أو للازمها فيه وقد قال الكاتب في شمسيتها موضوع الفقه
 ما يبحث عن عوارضه الذاتية فيه والأحكام الشرعية العملية قسمان * خمسة تكليفية
 وهي الإيجاب أي طلب الفعل طلبا جازما بحيث يستحق فاعله الثواب وتاركه
 العقاب والتدب أي طلب الفعل طلبا غير جازم بحيث يستحق فاعله الثواب
 ولا يستحق تاركه العقاب والتحریم أي طلب الترك طلبا جازما بحيث يستحق
 التارك الثواب والفاعل العذاب والكرهية أي طلب الترك طلبا غير جازم
 بحيث يستحق التارك الثواب ولا يستحق الفاعل العقاب والاباحة وهي التخيير
 بين الفعل والترك * وخمسة وضعية وهي السببية أي كون الشيء بحيث يلزم من
 وجوده وجود غيره ومن عدمه عدمه لذاته كوقت الصلاة بالنسبة لوجوبها
والشرطية أي كون الشيء بحيث يلزم من عدمه عدم غيره ولا يلزم من وجوده
وجوده ولا عدمه كالطهارة بالنسبة للصلاة والممانعية أي كون الشيء بحيث
يلزم من وجوده عدم غيره ولا يلزم من عدمه وجود غيره ولا عدمه كالحديث بالنسبة
لصحة الصلاة والهيبة أي كون الفعل الصالح لموافقة الشرع ومخالفة موافقه
والفساد أي كون الفعل الصالح لهما مخالفا له فالفعل الذي لا يكون الاموافقا
للشرع كاعتقاد وحدانية الله تعالى والفعل الذي لا يكون الامخالف له كاعتقاد
عدمها لا يوصفان بصحة ولا فساد هكذا اصطلاح الاصوليين والالتيان بالسملة فعل
للمكلفين فهو من أفراد موضوع الفقه فيعرض له غالب الأحكام السابقة في حكمه
الأصلي التدب لانه ذكر وكل ذكر مندوب ويتأكد في ابتداء غالب ذوات البال
ككتب العلم والوعظ ولو شعرا قاله الخطاب وقصر اختلاف المتقدمين في حكم
الالتيان به افيه على شعر غير العلم والوعظ فذهب الشعبي والزهرى وأجاز ابن جبير
والجمهور واختاره الخطيب وفي ابتداء سورة من القرآن العزيز غير براءة في غير
صلاة الفرض الخطاب اتفق العلماء حتى من قال ليست آية منه على تدبها فيه
في غيرها و مراد الشاطبي بقوله ولا بد منها في ابتداء سورة يسواها تختم الرواية

ويعرض له الوجوب بنذره وبأمر من تجب طاعته أمر اجازم به ويتوقف حفظ
نفس عليه وفي الفاتحة في الصلاة عند الشافعي ومن وافقه وتعرض له الحرمة
بالجنابة وقصد تلاوة آية سورة النحل بلا قصد تعوذ ولا استدلال وبأمر من تقدم
بتركه كذلك وبالخوف به على نفس وبمصاحبة الحرام وقيل يكره معها وبإتداء
برأية عند ابن حجر وتعرض له الكراهة في صلاة الفرض عندنا على المشهور
ولا تعرض له إلا باحتماله ذلك وكل ذلك مندوب ومريد الشيخ خليل بقوله وجازت
كتعوذ بنقل عدم كراهتها وعدم تأكد نهيها كقول الشاطبي * وفي الأجزاء خير من
تلا الحمد لله سبحانه الكلام عليه في الشارح على إفضاله بكسر الهجمة
مصدر أفضل كأنعم وزنا ومعنى وفي المصباح تفضل وأفضل بمعنى وحذف متعلقه
المتفضل به إذا نال جمومه وإيها ما لقصور عبارته عن الإحاطة به ولا أطن عاقلا ينكر
إفضال الله تعالى حتى يرد عليه بهذه العبارة إنما الاختلاف في كيفية وصفه
فعندنا الجواز العقلي فإن ثبتنا في بعض الفضل وعند المعتزلة دمرهم الله تعالى بعدله
الوجوب العقلي وظاهران العبارة ليس فيها تعرض للكيف فلا يصح جعلها للرد
عليهم على أنهم وإن أوجبوا الصلاح والأصلح لا يستطيعون إنكار جواز التفضل
بالرائد في الأصلحية وعلى تعليمية متعلقة بما يتعلق به الله أي الحمد ثابت لله لأجل
إفضاله ولا مفهوم لهذا القيد لثبوت الحمد لله لذاته ولباقى صفاته أيضا أو يقال ثبوته
للذات ولجميع الصفات علم من يتعلق لله بخبره وذكر نعمة الإفضال تخصيص بعد
تعميم نكته التصريح بأن حمله مقيد واقع في مقابلة نعمة فيكون شكريا أيضا
أو يقال قوله على إفضاله متعلق بخدوف علم من الكلام وكأنه قال أثني على الله تعالى
بهذه الجملة المتضمنة ثبوت الحمد لله لأجل إفضاله وهذا معنى ما قيل تعليل للثناء
بمضمون الجملة لا لنفس مضمونها واشتهر أن الحمد على الفعل أولى لأصالته منه على
النعمة ويبحث فيه بأن الحمد عليها يستلزم الحمد عليه لأنها أثره في الحمد عليها حمدان
والصلاة أي الرحمة المقرونة بالعظمة أو العطف المتحقق فيها الخلمي أي
تعظيمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بأجزال
مثنوته وتشفيعه في أمته وإبداء فضيلته بالمقام المحمود ولما علم صلى الله عليه وسلم
عجزنا عن بلوغ قدر الواجب منها علمنا كيفية إحالتها على الله تعالى القادر على
ما يليق به منها بقوله قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم

انك حميد مجيد أبو العالمة صلاة الله عليه ثناءؤه عليه عند ملائكته وصلاة الملائكة
 عليه دعائهم له القرا في صلاة الله عليه مغفرته له نحر الدين والآمدي صلاة الله
 عليه رحمته وتعقب بآية أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة اذ عطفها بفيد
 المغيرة ابن الاعرابي صلاة الله رحمته والآدميين والملائكة والجن ركوعهم
 وسجودهم ودعائهم وتسبيحهم والطير والبهائم تسبيحهم قال الله تعالى كل قد علم
 صلاته وتسبيحه والسلام أي التحية بكلام الله تعالى القديم سيدنا أي
 رئيسنا وقدوتنا واماننا ومتبوعنا محمد أصله اسم مفعول حمد بشد الميم أي من
 كثر حمد غيره له أو من وفق للحمد سمي به نبينا نفاؤلا بأن يكون كذلك وقد حقق الله
 تعالى بفضله ذلك فهو أشرف المحمودين وأجل الحامدين من المخلوقين صحبه
 اسم جمع لصاحب لأن فعلا ليس من صبيح الجمع عند سيدي به خلافا لالأخفش
 وآله أي أتباعه في العمل الصالح هذا هو المناسب لمقام الدعاء بالصلاة والسلام
 اللذين هما من شعار العظماء أما بعد الاتيان بها في الخطب مندوب اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وأمانا ثبته عن مهمما يكن وجوابها مقدر بعد الفاء وبعد
 بضم الدال عند حذف المضاف اليه ونية معناه والاولى تعليقه بالقول المقدر بعد
 الفاء والتقدير مهمما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام
 واشتمرت تعليل الاولوية بتأديته لا طلاق الشرط المستلزم لتحقيقه المستلزم لتحقيق
 جوابه المسوق له الكلام وعللها بعض محققى المغاربة بأن تقيد الجواب بها
 مناسب لطلب ابتدائه بها ودال على استحضارها حين الشروع فيه وبذلك
 يكمل امثال الطلب ولا مناسبة في تقيد الشرط بها فهذا أي الكلام النفسى
 الحاضر في الذهن شبهه بحسوس بالبصر في كمال الحضور وقوته وتناسى التشبيه
 وادعى ان المشبه من أفراد المشبه به واستعار له هذا الموضوع لحسوس بالبصر على
 سبيل الاستعارة التصريحية شرح أصله مصدر شرح بمعنى شق ثم نقل للآزمه
 أي الكشف والاطهار وحمله على الكلام النفسى يحوج لتأويله بمعنى اسم
 الفاعل أي شارح لعلاقة التعلق أو لتقدير مضاف أي ذو أولس لولك طريق المبالغة
 لطيف صفة مشبهة من اللطف مشتركة بين الصغير قليل الاجزاء وبين الشفاف
 الذى لا يحجب ما وراءه وكلاهما مستلزم للسهولة فالمراد لازم معناه أي سهل وبين
 الحسن بفتح الحاء والسين فيحتمل ان هذا هو المراد كتابنا أصله مصدر كاتب

أوهو مصدر مريد للكتب ثم نقل بمعنى اسم المفعول لعلاقة التعلق ثم صار حقيقة عرفية فيه وعبر عن نفسه بضمير المعظم نفسه لانهما تعظيم الله تعالى له بتأهيه للنأليف تحت ثابته نعمه الله تعالى عليه والاضافة عهدية بأقرب أصله اسم تفضيل من القرب ضد البعد المسالك أصله جمع مسالك أى محال السلوك والمرور ويطلق على السلوك وعلى زمنه أيضاً والمراد بها الكتب المؤلفة في المذهب لعلاقة التعلق بالمصدر أو المشابهة لمكان السلوك الحسى المذهب أصله مصدر ذهب مشترك بين حدث المذهب وبين مكانه وبين زمانه ثم نقل الى الاحكام المستنبطة المختارة لا مام من الائمة لعلاقة التعلق ان نقل من الحدث والمشابهة ان نقل من مكانه أصله المسالك الامام اى المتقدم على غيره المقندى به والغالب استعماله في الواحد وقد يستعمل في الجماعة كقوله تعالى واجعلنا للفقين اماماً وائمة بالعكس وشاهده في الواحد قوله تعالى ان ابراهيم كان امة مالك أصله اسم فاعل ملك ثم سمي به تفاقولا بيان أصله مصدر بان بمعنى ظهر والمراد به ملزومه أى تبين أو مبين الفاظه اضافة للبيان فهمه أى وصول النفس لمعنى اقرب المسالك على المبتدئين أى الشارعين فيه الذين لا يقدر على تصوير مسائله فان قدر واعليه وعجز واعن اقامة الدليل عليه فهم متوسطون فان قدر واعلى ذلك أيضاً فهم منتهون وقراءته أى تفهيمه للسامع من قارئه لمن شاء مفعوله محذوف للعلم به أى شرحه أو قراءته تنازع فيه شرح وقراءة بمشيئة أى ارادة وهى صفة ازلية يختص الله تعالى بها الممكن ببعض ما يجوز عليه متعلق بيسهل رب أى مالك العالمين اسم جمع عالم يفتح اللام فيه ما كلاهما اسم لما سوى الله تعالى وصفاته وليس جعله اذ شرطه دلالة على معنى ثلاثة من مفردة فأكثر وفيه أن اسم الجمع كذلك لتساويهما في العموم غاية الامر ان الاول كلية والثانى كل فالوجه انه جمع على خلاف القياس لان مفردة ليس علما ولا صفة بان يخص بكل صنف والجمع يعم الاصناف فأقول عطف على مقدر أى وهما أنا أشرع وبه قدمه على عامله لا فائدة الحصر أستعين أى أطلب الاعانة أى التوفيق أى خلق العمل وكسبه فليس المراد بالاعانة المشاركة في العمل لتخفيفه لاستحالة هذا في حقه تعالى لوجوب وحدانيته تعالى في الافعال وخلق الاعمال قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون أى وخلق عملكم وقال الله

تعالى الله خالق كل شيء وقال تعالى ولم يكن له شريك في الملك الى غير ذلك من
الآيات فنسبه وقوع عمل العبد بين قدرة الله خلقا ويجادا وقدرة العبد كسبا
واختيارا بوقوع العمل بين قدرتين مشتركتين في ايجاده في مطلق الوقوع بين
قدرتين وتنويسي التشبيه وادعى ان المشبه من أفراد المشبه به واستعير لفظ الاعانة
من المشبه به للمشبه استعارة تصر بجهة أصلية وجملة وبه استعين حال من فاعل
أقول بتقديرها خبر مبتدأ محذوف والتقدير وأنا استعين به لقول ابن مالك
في الخلاصة

و ذات بدء بمضارع مثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

و ذات واو بعدها النون مبتدأ * له المضارع اجطن مسندا

لكن كلام شارحها الأشموني صريح في ان هذا مقصور على السماع ونصه خلت
وجوب الشدة شبه باسم الفاعل تقول جاء زيد يفحك وقد امير تقاد الجنائب
بين يديه ولا يجوز جاء زيدو يفحك ولا قدم وتقادوا اذا جاء في كلامهم ما ظاهره ان
جملة الحال المصدرية بمضارع مثبت تلت الواو وحمل على أن المضارع خبر مبتدأ
محذوف من ذلك قولهم قت وأصلك عنه أي وأنا أصلك عنه وقوله

فلما خشيت أن أظفبرهم * نخوت وأرهمهم مالكا

وقوله * وعلقها عرضا وأقتل قومها * أي وأنا أرهمهم مالكا وأنا اقتل قومها وقيل
الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضي اهـ فالمناسب في عبارة الشارح
التعبير باسم الفاعل أي مستعينا وبعد الوقوع بجعل الواو عاطفة لا حالية

انقول أي معناه في عرف النحويين وعرفته وليس في عبارة المتن لانه الأصل عند
البصريين فعرفته مطابقة تستلزم معرفة جميع فروعه تضمننا من ماض ومضارع
وأمر واسم مفعول واسم فاعل وصفة مشبهة به وغيرها والنكات لا تتراحم فلا يقال
معرفة المضارع مطابقة تستلزم معرفة مصدره مطابقة وباقي فروعه تضمننا ويريد
تعريفه فائدة تمام معناه المطابق فهو أولى من تعريف مصدره اللفظ جنس
يشمل المفرد والمركب والموضوع وغيره والمستعمل والمهمل الدال الى آخره
فصل مخرج للمهمل ولو في ثاني حال مبالة في وضع وبيان ذلك ان الواضع وضع
الالفاظ أولا لمعانيها الحقيقية بعضها بالوضع الشخصي أي الذي اعتبر جنة اللفظ
بشخصه وبعينه كالأعلام والمصادر والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات

وبعضها بالوضع النوعي أى الذى اعتبر فيه اللفظ بنوعه السكى الذى يعمله وغيره من الافراد كالأفعال والصفات والمركبات وكلا النوعين وضعه لتحقيق معنى أن الواضع جعل اللفظ دالاً على معناه بداته بالاحتياج الى علاقة ولا قرينة ثم قال الواضع كل لفظ من هذه الالفاظ وضعته أيضاً لى معنى بينه وبين معناه الذى وضعته له أولاً علاقة أى مناسبة ليبدل عليه بمساعدة تلك العلاقة وقرينة مانعة من دلالة على معناه الحقيقي فوضع المجاز ثانوى نوعى تأويلى فيشمل أى القول المجاز أى اللغوى وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع هو له لعلاقة وقرينة مانعة من ارادة ما وضع هو له تفريع على قوله ولو فى ثانى حال كاسد الخ مثال للمجاز للرجل الشجاع أى المستعمل فيه لمشايمته لمعناه الموضوع هو له وهو الحيوان المفترس فى الجراءة على سبيل الاستعارة المملوك لله تعالى أى لانه أوجده وخلقهم ويعبرون عن هذا بعباد الايجاد وهو أحد المعانى التى يطلق العبد عليها (والثانى) عبد العبودية وهو القائم بعبادة الله تعالى على حسب طاقته (والثالث) الرقيق وهو الاسير الكافر الذى يملك (والرابع) عبد الدينار والدرهم وهو المنهك فى جمع الدنيا وحمله على الاول لمناسبة الثانى قوله المنكسر الخ والثالث خلاف الواقع والرابع دعا عليه سيد العالمين صلى الله عليه وسلم بقوله تعس وانتكس واذا شئنا فلا تنتقش ودعوته مستجابة فلا يرضى العاقل بدخوله فيها والفقير أى معناه المراد هنا المحتاج اليه تعالى فى جميع أحواله أى فيكون صفة مشبهة مفيدة لدوام فقره وهو أولى من جعله صيغة مباعدة مفيدة لكثرة فقره لانه يلزم من الدوام الكثرة ولا يلزم من الكثرة الدوام والمنكسر أى المراد به هنا الحزين هذا تفسير باللازم اذ حقيقة المنكسر الصلب المتفرق الاجزاء فهو مجاز مرسل تبعي ويحتمل ان يكون استعارة تبعية تنصرف بحجة لعلاقة المشابهة فى عدم الانتفاع مجاز أى عقلى وهو اسناد الفعل أو الوصف الى فاعل ليس من حقه اسناده اليه لمناسبة لفاعله الذى حقه ان يستند اليه العمل أى الصالح والتقوى أى امثال المأمورات واجتناب المنهيات فهو أى قوله المنكسر الفؤاد من التفسير تنقير يع على قوله والمنكسر الحزين الخ الشيخ أى خليل فى المختصر وهو كذا ما قال الشيخ فهو مراده به بيان أى عطف بيان فقد بفتحات أو بضم فكسر أى عدم فاعله على الاول ضمير والده

ونائب فاعله على الثاني بصره حاسبة بكسر الحاء وسكون السين المهملة
لا يأخذ الخ في قوة التفسير لحسبة صرفة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء أى
ما جرت العادة بأخذه عند وصول المتعلم نحو سجد اسم ربك الأعلى مشيش يفتح
الميم أو الباء الموحدة وشينين معجمتين بينهما مثناة مخفية ساكنة ثمانية
الأولى ثمان باسقاط النشاء لان المعدود به مؤنث لقول الخلاصة

ثلاثة بالناء قل للعشرة * في عدما آحاده مذكوره

في الضجرد * ان قلت هذا يفيد وجوب التجريد لا أولوية قلت نعم لكنه مقيد
بذكر المعدود أما عند حذفه فيجوز الوجهان مطلقا والأولى مراعاة حال ذكره
مائة بكسر الميم وفتح الهمة المرسوم بصورة الالف والياء كما في القرآن العزيز
جمعه مئين بكسر هـ ما وقرأته بفتح الميم والياء المثناة تحت من لحن العوام لجهلهم
بقانون اللغة والرسم كرامات جمع كرامة وهو أمر خارق للعادة يظهره الله تعالى
على يد عبده ظاهر الصلاح غير مدع للنبوة مؤيد له الحمد أى معناه في اللغة
وأما في الاصطلاح فهو رديف الشكر على المعنى الآتي له الوصف المراد به
معناه المصدرى أى الذكر جنس يشمل المعترف وغيره بالجمل فصل مخرج
للو صف بقبج وهذا هو المحمود به وهو أحد أركان الحمد الخمسة وهى الحمد
والحمود والمحمود به والمحمود عليه والصيغة اختياريا أى صادر عن المحمود
باختياره وكسبه كالتقوى والكرم واتقان الأعمال أم لا أى غير اختياري
ولا مكتسب للمحمود كحسن النسب والخلقه فعلا أى كالعبادة والكتابة

أم لا أى ليس فعلا كجمال الخلق والخلق فعلم من كلامه ان المحمود به لا يشترط فيه
الا كونه جميلا على فعل على تعليلية للوصف بالجميل وهذا هو المحمود عليه
وذكره في التعريف يلزمه عدم شموله الحمد على الذات والصفات غير الأفعال
كالعلم والارادة والقدرة فمنهم من التزم هذا وقال هذا مدح لاحد ومنهم من قال
هذا حمد والمناسب اسقاط لفظ فعل من التعريف ليشمله جميل فصل مخرج
للو صف بجميل على فعل قبج اختيارى صفة كاشفة لفعل لانه لا يكون
الا اختياريا فعلم من كلامه ان شرط المحمود عليه كونه جميلا واختياريا واعلم ان
المحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتا واعتبارا كالوصف بالكرم لاجل العلم وقد
يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كالوصف بالكرم لاجله والشكر أى معناه

في اللغة وأما في الاصطلاح فهو صرف العبد جميع النعم فيما خلقت له فهذا أخص
الاقسام الأربعة أي الحمد بين والشكر بين ومنزوم لبقاها والحمد اصطلاحا
والشكر لغة مترادفان وبين الحمد والشكر اللغويين عموم وجهي فيجتمعان في ثناء
لاحسان وينفرد الحمد اللغوي في ثناء الجميل غير احسان والشكر اللغوي فيما
يدل على تعظيم المنعم من غير الثناء وكذا النسبة بين الحمد بين لانسانه ايضا
لادلت عليه اضافة التعظيم للنعم فان تعليق الحكم بمشتق يدل على عاية مصدره
من قول الخبيسان لما واجب يحتمل ان المراد به ظاهره أي ما يثاب على فعله
ويستحق ان يعاقب على تركه فيخص الشكر بالاعتقاد والمنعم بالله تعالى والمعنى
ان اعتقاد أن كل نعمة من الله وحده لا شريك له فريضة على كل مكلف قال الله تعالى
وما لكم من نعمة من الله ويحتمل ان المراد به ما أكسب طلبه وجوبا أو ندبا فيعم
الشكر الاعتقاد وغيره والمنعم الله تعالى وغيره بالشرع أي لم يعلم وجوبه بكلا
معنيتين الامتنان الا بادر العاقل حسنه ولولا الشرع لوقف العقل عن ذلك
والمولى أي معناه بكسر اللام أي مع ضم الميم المعطى بضم الميم وكسر
الطاء المهملة بكسر النون احترازه عنها بضمها اذ معناها الفرح والسرور
وعنها بفتحها فمعناها التمتع العطية أي الشيء المعطى بفتح الطاء الملازمة أي
المناسبة لما تشتم به النفس سواء كانت عاقبتها محمودة شرعا أم لا قال الكافر منعم عليه
في الدنيا وقيل بشرط حمدها شرعا فليس الكافر منعما عليه فيها من الايمان
الخ بيان للنعم التي قصرها الله تعالى بفضله علينا واعل مراده ان مجموعها مقصور
علينا والافلا ايمان بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قد شاركا فيه الانبياء السابقون
ومن آمن بهم من أمهم والايمان مصدر آ من معناه لغة مطلق التصديق وشرعا
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحجته ضرورة بحمد أي
بنبوته ورسالته للناس أجمعين وللعن والملائكة أيضا وكذا أي المذكور
من النعم التي قصرها الله تعالى بفضله على الامة المحمدية في ايجاب شكره تعالى
المخصوصة بالشخص أي المفصورة عليه وأصل الشخص كل ما يخص أي قام
على وجه الارض والمراد به هنا الفرد من نوع الانسان مثلا في ذاته تأكيد
للشخص بزيادة حرف الجر وضاقت له اللسان كشكله أي هيئته وصورته
وصوته مصدر صات مضاف لفاضله كنعمة الوجود اضاقت له للبيان وكذا

في قوله ونعمة العقل ثم يقال لا فرق بين الوجود وما بعده والشكل ما بعده لانه ان تنظر
 للكل في كل وجد عام فمهما العموم الشكل كل متشاكل واللون كل متلون والصوت
 كل مصوت فساوت الوجود وما بعده وان تنظر للجزئي في كل منهما وجد قاصر فمهما
 فان وجود زيد خاص به وكذا عقله وسمعه وذوقه ولبه وبصره فساوت الشكل
 وما بعده فاعل الصواب جعل كلام المتن محتملا احتماليين (احدهما) ان المعنى على
 النعم التي خصنا بها معاشر الامة المحمدية من الايمان الى آخره (وثانيهما) ان المعنى
 على النعم التي خص بها كل شخص كشكاه الخ فالصواب ابدال قوله وكذا الخ بما
 نصه ويحتمل ان المعنى على النعم المخصوصة بالشخص الخ فيكون قوله فانها من
 أعظم النعم علة لصحة هذا الاحتمال ذلك أي المذكور من النعم المقصورة على
 الامة المحمدية والمقصورة على نفس الشخص والعام للجميع التي خصها
 بنسائها فيفيد أن ما موصولة وحله السابق يفيد انها مذكورة وهما احتمالان صحيحان
 فاعمله اشار اليهما العائد أي من الجملة على النكرة الموصوفة أو الموصول بها
 وهو أي حذف العائد المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف شائع الخ قال
 في الخلاصة

والحذف عندهم كثير منجلى * في عائد متصل ان انتصب
 * بفعل أو وصف كمن ترجو يب * التقدير الثاني أي فقيه حذف العائد
 المحفوض بدون شرطه وهو جره بمثل جار الموصول لفظا ومعنى ومتعلقا وهو شاذ
 قال في الخلاصة

كذا الذي جر بما الموصول جر * كمر بالذي مرتت فهو بر
 ثم كلامه أولا وآخر اصرح في ان فاعل خص ضمير عائد على الله تعالى فتكون الصفة
 أو الصلة جارية على غير ما هي له لاستعمال ما في النعم ورجوع ضمير صفتها أو صلتها
 الى الله تعالى مع صحة جعلها جارية على ما هي له يجعل فاعل خص ضمير ما وتبادره
 للذهن لفصل اللبس ووجب الابرار اتفاقا ولا ابراز في عبارة المتن فالتناسب
 للشارح ان يقول وفاعل خص ضمير عائد على ما ومفعوله محذوف وقوله منها بيان
 لما والضمير للنعم والمعنى على نعم أو النعم التي خصتنا أي قصرها الله تعالى بفضله
 علينا ويسقط قوله وانما جعلنا المعنى الخ وأيضا ما اختاره الشارح لا يستقيم في
 قوله وعم اذ يصير التقدير وعما بنا وغيرنا وهو زكيك ولذا عدل عنه في قوله

وعم الخ وجعل فاعل عم ضمير ما فالصواب أن الفاعل في كل منهما ضمير ما وانما
 جاريتان على ما هما له فعائدهما مستتر لا محذوف كما توهمه الشارح رضي الله
 تعالى عنه النبي ﷺ من النبأ بفتح الباء الموحدة أي الاخبار وبالياء
 المثناة تحت يحتمل أنه مخفف المهور ويحتمل أنه من النبوة أي الارتفاع سمي به
 الانسان الذكرا الموحى اليه بشرع لانه مخبر عن الله تعالى بفتح الموحدة وكسر ها
 ولانه مرفوع الرتبة ورافع رتبة من تبعه ففعل صالح للمعنى فاعل ومعنى مفعول على
 كل الاعظم اسم تفضيل من عظم بالضم وأسقط المفضل عليه ايذا بالجموع أي
 الزائد في الاعظم والشرف على كل عظيم من الخلق والمراد به خاتم النبيين سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم أصحابه يحتمل انه جمع صاحب بسكون الحاء كبغل وأبغال وقرء
 وأقراء ويحتمل انه جمع صاحب كجاهل وأجهل وشاهد وأشهد ويحتمل انه جمع
 صاحب بكسر الحاء مخفف صاحب بحذف ألفه أو مستقلا أشرف اسم تفضيل
 من شرف بضم الراء الأهم جمع أمة كقربة وقرب جملة بضم فسكون من
 الاجمال معناها عرفا مركب اسنادي مفيدا كان أم لا فهي أعم من الكلام هذا
 هو المشهور خبرية نسبة للخبر نسبة جزئية لكليه وهو ما قصد به حكاية ما وقع
 كضرب زيد أو يقع في الحال أو المستقبل كيضرب زيد لفظا تمييزا نسبة الجملة
 للخبر انشائية معنى نسبة للانشاء وهو ما لا يقصد به ذلك وأقسامه تسعة الأمر
 والنهي والاستفهام والترجي والتمني والدعاء والعرض بسكون الراء والتخصيص
 والنداء معنى تمييزا نسبة انشائية قصد مبنى للفاعل أو المفعول الخ في قوة
 التفسير أو التعليل أقوله انشائية معنى طلب أي المصنف من الله تعالى
 الصلاة أي الرحمة المقرونة بالاعظيم والسلام أي رفع الحجاب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى يسمع كلام الله تعالى القديم الدال على تحيته أعظم الأنبياء
 عليهم الصلاة والسلام أي بتعظيم الله تعالى له عليهم محض فضله لا بجزاياه دونهم
 لان هذا اساءة أدب في حقهم ومصادرة ان قلنا معنى تفضيله عليهم تخصيصه بجزاياه
 دونهم ولان المزية لا تقتضي الافضلية عبد المطلب أي ابن هاشم بن عبد مناف
 ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر
 ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان هذا غاية
 ما صح باتفاق في نسبه الشريف فانه أفضل الأنبياء أي والملائكة صلوات الله

وسلامه عليهم أجمعين تعليل لقوله وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أجماعا
بكسر الهمزة مصدر أجمع معناه لغة مطلق الاتفاق من الكل وعرفا اتفاق أئمة
الدين وهم جمعه مراعاة لمرجه وذكره مراعاة للفظ خبره آمن به أي
صدق بنبوته وعموم رسالته وجميع ما علم بحبته به ضرورة إلى يوم القيامة
أي قربه لانهم أتباعه أي ولقوله تعالى كنتم خيرة أمة أخرجت للناس
يشرف بفتح فسكون فضم أي يصير ثم يفاعظها اللهم ميمه عوض عن ياء
التداء فهو منادى مبني على الضم في محل نصب المرسلين جمع مرسل بضم
فسكون ففتح اسم مفعول أرسله ورسول بمعناه وورود اسم المفعول على وزن
فعل قابيل ومعناه عرفا انسان ذكر أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فهو أخص
من النبي وقيل غير هذا آلهم بمذاهبهم وكسر اللام مضاف لضمير المرسلين
أي أتباعهم في الإيمان والأعمال الصالحة عطف بفتح فسكون مصدر عطف
بفتحات معناه لغة ثي الشيء ورد آخره على أوله وفي عرف النحاة مشترك بين
الاتباع بحرف مخصوص أو بدونه مع قصد توضيح المتبوع بالتابع وهو المراد هنا
ونفس التابع كذلك الفعلية أي المنسوبة للفعل لتصديرها به والمراد بها هنا
صل اللهم الاسمية أي المصدرية باسم كذلك أي المذكور من الفعلية
في كونها انشائية والمراد بالاسمية هنا جملة الصلاة والسلام على النبي الأعظم
وهذه الجملة أي وصل اللهم على جميع الأنبياء الخ أعم اسم تفضيل من عم
أي أشمل وأكثر متعلتا بفتح اللام تمييزا لنسبة أعم لضميره مما قبلها أي
الجملة الاسمية المعطوف عليها صلة أعم لشمولها أي الجملة الفعلية المعطوفة
وفيه حذف مضاف أي متعلقها النبي وآله وأصحابه أي وباقي النبيين عليهم
الصلاة والسلام وآلهم وأصحابهم أي ومتعلق الجملة الاسمية خصوص النبي وآله
وصحبه وقد يقال النبيون السابقون وآلهم وصحبهم من آل النبي صلى الله عليه وسلم
لأرساله لكل العالمين والنبيون السابقون ناثبون عنه صلى الله عليه وسلم وأخذوا
العهد على من آمن بهم بالإيمان به أن أدركوه فاستوى متعلق الجملتين حينئذ
والكلام في الآل والصحب أي المتعلق بهم فالطرفية من طرفية المتعلق بكسر
اللام في المتعلق بفتحها في مجاز تبعي مشهور اسم مفعول شهره أذاعه وأشاعه
أي فلا تطيل الكتاب يذكر وبعد يجمل أن الواو نائية عن أمثلة في هذا

رابطة لجوابها وبعد نظرف له كما تقدم ويحتمل أنها عاطفة وانها استئنافية وعلمها
 فالهاء زائدة وبعد صلة لقول محذوف أى وأقول بعد ويحتمل أنها تعليلية أى واستمع
 بعد فان هذا كتاب خليل صفة مشبهة من مصدر جل بمعنى عظم اقتطفته
 أى الكتاب افتعال من قطف الثمرة أى قطعها وأخذها من أصلها شبه به أخذ
 المعاني من الالفاظ بجامع أخذ ما به النفع فى كل ثم تناسى التشبيه وادعى أن المشبه
 من أفراد المشبه به واستعار الالفاظ لاخذ المعاني واشتق منه اقتطف بمعنى أخذ
 المعاني على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية والقرينة الممانعة بقاعه على
 ضمير الكتاب ثمار بكسر المثلثة أصله جمع ثمرة ثم استعير للمعاني للشابهة فى
 كمال النفع استعماله رة تصريحية أصلية بقرينة اضافته للمختصر واقتطفته ترشح لها
 مختصر أصله اسم مفعول اختصره اذا قل لفظه ثم صار علما بالغلبة على كتاب
 الامام خليل خليل صفة مشبهة من الخلة بضم الخاء المعجمة أى صفاء المودة ثم
 سمي به الامام المشهور وبين لفظي خليل وخليل جناس لاحق وهو اتفاق اللفظين
 فيما عدا حرفين متباعدى المخرجين فان تقاربا بضم اعر فى بعد أى المتعلق بها
 من حيث كونها ظرف زمان أو مكان صلة لجزاء أما أو شرطها مبنية على الضم عند
 حذف المضاف اليه مونة معناه ومعرفة عند ذكره أو حذفه مونة لفظه أو عدم مونة
 لفظه ولا معناه وغير ذلك مما يتعلق بها اسم الاشارة من اضافة الشئ لمصاحبه
 والاشارة بكسر الهمزة مصدر اشار وية تعلق الكلام به من جهة احتمال انه
 اشارة للالفاظ أو النقوش أو المعاني أو مجموع اثنين منها أو الثلاثة فهو هذه سبعة
 اختاروا انه اشارة للالفاظ المخصوصة الدالة على معانيها المخصوصة لاقتفار
 المعاني اليها وتيسرها الكل مستحضر بخلاف النقوش فلا تيسر للاعنى ونحوه
 والتحقيق ان الذهن يستحضر المفصل وان اسماء الكتب أعلام شخصية فلا يحتاج
 فى صحة الاخبار لتقدير مضاف فضلا عن الأكثر للنقوش جمع نقش بمعنى
 منقوش أى الكتابة التى نقشها الكاتب بالقلم على الورق ونحوه وهذا خلاف
 المختار من انه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على معانيها المخصوصة لما اشتمل
 مامه درية أى اشتماله النفيسة أى المرغوب فيها الشدة الاحتياج اليها
 أخذته وجمعه على حذف مضاف أى معانية فلا ينافى ما تقدم نعم ان جعل الكتاب
 اسما للمعاني لم يحتج لتقدير المضاف أبى الضياء لقب لها حب المختصر والضياء

هو النور وقيل الأول ما كان بالذات كالذي للشمس والنور المكتسب كالذي للشمس
وفور بضم الواو والفاء أى كمال الأولياء جمع ولى أما بمعنى فاعل لتوليه
وقيامه بحقوق الله تعالى وحقوق عباده وأما بمعنى مفعول لأن الله تعالى تولى أمره
وقام بشأنه ولم يكله الى نفسه طرفة عين بالله أى بكامله وعظمته عنهم أى
خاميل وأبيه وشيخه شبه بالبناء للفاعل وهو ضمير مستتر عائداً على شخص جرده
من نفسه أو للمفعول أى وقع تشبيهه المختصر بروضة مثمرة أى فى كمال الانتفاع
بكل أى ثم تنوسى التشبيه وادعى ان المختصر من أفراد الروضة المشبهة واستعير
له لفظ الروضة وطوى ورعرله بالثمار على طريق المكنية وذكر الثمار
المناسب واثبات الثمار تخيل أصله مصدر خيل اذا أدخل فى الخيال أطلق
على الاثبات المذكور لانه يدخل فيه أن المشبهة من جنس المشبهة أى واقتطفته
ترشح لها للمكنية بفتح فسكون أصله اسم مفعول كنى عن الشيء اذا أخفاه
ورعر اليه وأصله مكنوية فأبدلت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون
وأدغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة لتناسب الياء ثم نقلت للاستعارة
المطوية المرموز اليها باثبات لازمها للتشبيه المستعار له الخفاها وصار حقيقة سانية
نعت للمختصر المناسب حال منه لان القاعدة أن الجملة وشبهها بعد المعرفة حال
منها وبعد النكرة نعت لها والنعت بسكون العين المهمة مصدر نعت بفتحها اذا
وصف ثم نقل فى عرف النحاة للتابع المتعم متبوعه بوسمه أو وسم ما تعلق به ذلك
المختصر على حذف أى تفسير للضمير المستتر فى كائن اسم فاعل كان التامة والا كان
الظرف خبره واحتاج لتعلق آخر وهكذا فى تسلسل فى مذهب أى فى بيان
الاحكام التى ذهب اليها واستنبطها امام الحنفى فالفريقية مجازية من ظرفية الشيء
فى عمرته لانه لما كان لا يخرج عنها تخيلات وعاءه محيطاته أئمة بتحقيق الهمزتين
أو بتسهيل الثانية بلا ألف بينهما ما أو بها أصله أئمة نقلت حركة الميم الأولى الى
الهمزة الثانية وأدغمت الميم الاولى فى الثانية جمع امام دار أصله دور بفتح
الداو والواو فأبدلت الفاء تخرجهما وانفتاح ما قبلها المدينة فعيلة بمعنى
مفعولة من مدن بالمكان أقام به تجمع على مدائن وعلى مدن بضم الدال ومدن
بسكونها وانسبة اليها مدنى والى مدينة المنصور مدنى للفرق بينهما وسميت دار
التنزيل لتنزيل غالب القرآن بها المنورة أى بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه

وسلم القرآن هذا مجاز علاقته التعلق اذا التنزيل في الاصل مصدر نزل بشدة
الزاي ثم استعمل في المنزل والمراد به أى امام أئمة دار التنزيل مالك اسم
الامام وكنيته أبو عبد الله ابن أنس أى ابن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن
الحارث بن غيمان بفتح الغين المعجمة وسكون المثناة تحت ابن خثيل بضم الخاء
المعجمة أو الجيم وفتح المثلثة وسكون المثناة تحت وأم مالك قيل العالية بنت شريك
الازدية وقيل طلحة مولاة عامر بنت معمر وأنس أبوه من الفقهاء وجدته مالك
من التابعين وهو أحد الاربعة الذين حملوا عثمان بن عفان رضى الله عنهم أجمعين
الى قبره ليلاً ودفنوه بالبقيع ومناقب الامام مالك كثيرة شهيرة منها النداء بالمدينة
لا يفتى ومالك بالمدينة وما رواه الحماكم وغيره بروايات متعددة يخرج ناس من
المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة وخرجه الترمذى بالمقط
يوشك ان يضرب الناس كأد الأبل وروى آباط الأبل يطلبون العلم فلا يجدون
عالمًا أفقه من عالم المدينة قال سفيان كذا رواه عنه مالك الكاظم ابن مهدي عن سفيان
بقوله كلوا التابعين الذين هم من خبر القرون ومنى قيل عالم المدينة فالك هو المراد
وما أفنى حتى أجازه أربعون محنكا أى اماما وعنه جالس ابن هرم في ست عشرة
سنة في علم أبه لا أحد عظم شأنهم أى في العلم والعمل فهو أى الامام مالك
رضي الله عنه امام الأئمة أما امامته للامام الشافعي والامام أحمد رضي الله
عنهما فهي ظاهرة لان الامام الشافعي أخذ عنه وقال مالك استاذي وعنه
أخذت العلم والامام أحمد قد أخذ عن الامام الشافعي وأما امامته لأبي حنيفة فقد
ألف السيوطي كتابا سماه ترتيب الممالك بترجمة الامام مالك وأثبت فيه أخذ
الامام أبي حنيفة عن مالك قال وألف الدارقطني جزأ في الأحاديث التي رواها أبو
حنيفة عن مالك بل قد أخذ عنه من هو أكبر سنًا من أبي حنيفة وأقدم وفاة
كالزهري وربيعة وهما من شيوخه ثم أخذ عنه فأولى قرينه لا يجرد الدعوى
لا عاطفة على محذوف أى قلنا هذا بالبرهان وإضافة مجرد الدعوى من إضافة
ما كان صفة والدعوى اسم مصدر ادعى أطلق على المدعى به للتعلق ويحتمل ان
المراد بها هنا معنى المصدر شهادة مصدر شهد اذا أخبر بما علمه أراد بها الدلالة
لعلاقة الملزومية العقل أصله مصدر عقل اذا فهم ثم نقل للقوة لعلاقة
المسببية النقل مصدر نقل وأراد بهما الأدلة العقلية والنقلية بحكم

أى يقضى ويجزم بذلك أى كون الامام مالك امام الأئمة قلب أى عقل
 واع يتفكر به فى مناقب الأئمة ألقى السمع أى أصغى بسمعه لمناقهم شهيد أى
 حاضر الذهن لفهم مناقبهم أو شاهد بصدقه وهذا اقتباس من آية ان فى ذلك لذكرى
 لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وضابطه ذكر شئ من القرآن أو الحديث
 لأعلى وجهاته منه فيه أى الكتاب أرجح اسم تفصيل من رجع بمعنى ثقل
 ثم استعمل فى معنى قوى لعلاقة المرومية وليس على بابه لان المراد به القوى سواء
 زاد على غيره فيها أو انفرد بها كما بأتى فى الشرح الأقاويل جمع أقوال جمع قول
 فهو جمع جمع قاله الأئمة ونظيره بأعصار وأعاصير هذا أى قوله اقتصرت
 فيه الخ نعت أى ثالث الراجع أشار به الى ان اسم التفضيل ليس على بابه
 والراجع فى الاصطلاح ما قوى دليله والمشهور ما كثر قائله وأراد الشارح
 بالراجع والأرجح القوى المفتى به سواء كانت قوته من جهة دليله أو كثرة قائله
 الاشياخ جمع شيخ وله جموع أخر مشهورة ومراده أشياخ مذهب مالك
 قال للعود العلى حيث لم يظهر الخ تعليل لذكر القولين قلب لا أى لعدم ظهور
 زيادة قوة أحدهما ترجيح الاولى أرجحية مبدل بضم الميم وكسر الدال
 مشددا ومخففا أى معوضا المعتمد بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول
 اعتمده استند اليه أى المستند اليه المتمسك به المعول عليه لقوته منه أى المختصر
 حال من غير المعتمد به أى المعتمد مع تقييد متعلق بمحذوف صفة لمصدر
 محذوف ما من مادة اقتصرت أى اقتصارا كائنا مع تقييد الخ وما من مادة مبدل
 أى تبديلا كائنا معه أطلقه فاعله ضمير مستتر عائدا على خليل وعائده المفعول
 البارز فى الجملة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الفاعل لظهور المعنى المراد وما من
 اللبس جريا على قول الكوفيين هذا على ان الخلاف فى ضمير الفعل والوصف وهى
 طريقة والطريقة الثانية ان الخلاف بين البصريين والكوفيين فى ضمير الوصف
 خاصة وأما ضمير الفعل فيجوز ستره اذا أمن اللبس اتفاقا للتسهيل مصدر سهل
 يستتر الهاء أى التقريب والتخفيف علة للاقتصار والتبديل والاطلاق وضده
 فهى متنازعة فيه من الابدال الخ بيان لما وما معه صادق بما قبله وهو
 الاقتصار على المراجع وما بعده وهو التقييد وضده بدليل تعليله الآتى لا يجابه
 أى استلزامه المذكور من ذكر القول الضيف والاطلاق فى محل التقييد وضده

محل السلوك أى والسلوك أوزمانه فهو صالح للعاني الثلاثة لانه مصدر ميمي
 والسلوك مصدر سلك الذهاب أى السير والمشي فالمسالك الطريق الخ
 تقرب على تغير السلوك بالذهاب والمسلك بمحله الطريق أى الحسى بها
 أى المسالك هنا أى فى قولنا أقرب المسالك الخ الموافقة بفتح اللام مشددة
 اسم مفعول ألف اذا جمع شئين فأكثر جمع مرعاة الالفه والتناسب فان روى
 وضع كل شئ فى مرتبة الثلاثه به بحيث يستحق المجموع اسم الواحد فترتيب أيضا
 فالألف أعم وقيل بينهما عموم وجهى والترتيب أعم منهما لانه مطلق الجمع
 فى المذهب أى بهانه واستعمال المسالك فى الكتب مجازى تبعى اما علاقته المشابهة
 فى مطلق الاتصال فيكون استعارة واما العلاقة التقيد فيكون مرسلًا والقرينة
 جعلها للمذهب بمعنى الاحكام وسماء أى الكتاب بذلك أى أقرب المسالك
 الخ ليطابق أى يوافق الاسم أى أقرب المسالك الخ المسمى أى الكتاب
 اذ الكتاب الخ تعاليل لقوله ليطابق منفتح اسم مفعول تفعه اذا صفاه بما
 يكثره يقرب بضم ففتح فكسر متعلا أى الكتاب واسناد التقريب له مجاز
 عقلى من الاسناد للسبب الأقضى أى المعنى الأبعد فهو اسم تفضيل من قصى
 بمعنى بعد يحتمل انه على بابيه ويعلم تقريره القصى بالأولى ويحتمل ان المراد القصى
 بلفظ أى معه موجز بضم الميم وفتح الجيم أى مختصر ويسط أى يوسع
 البذل يكون الذال المعجمة أى المبذول والمعطى بالفتح ففعل بمعنى مفعول
 ويحتمل بقاؤه على مصدرية بوعداى معه منجز بضم الميم وسكون النون
 وفتح الجيم أى موفى سريعًا وانما قال بوعداى الخ مع ان الاعطاء بدونه أبلغ فى الكرم
 اشارة الى ان الطالب لا ينفع بالكتاب الا اذا وجه نفسه اليه وتأمله وهذا بيت
 اقتبس من الخلاصة أن ينفع مؤول بالفتح مفعول ثان لاسأل به أى
 الكتاب كما نفع أى كنفعه بأصله أى الكتاب وهو المختصر انه أى الله
 تعالى بكسر الهمزة استئنافا وفتحها تعاليل لاسأل الله أى لانه على بكسر
 اللام وشدة المثناة تحت من أسماء الله الحسنى أصله عليه وفأبدل وأدغم صفة مشبهة
 من العلوى الرفعة والعظمة أو صيغة مبالغة أى عظيم العلو والعظمة فهو علو
 معنوى لا مكانى تعالى الله عنه حكيم من أسماء الله الحسنى أيضا أى دائم
 الحكمة أى العلم أو عظيمها رؤوف من أسماء الله الحسنى أيضا أى كثير

الرأفة أى الرحمة أى الانعام أو ارادته رحيم من أسماء الله الحسنى أيضا صفة
مشبهة أو صيغة مبالغة أى دائم الرحمة أو كثيرها لانه أى الشأن والجملة بعده
مفسرة له وحده حال لانه مؤول بنكرة أى متوحدا أى منفردا فى ذاته وصفاته
وأفعاله الضرب بفتح الضاد المعجمة مصدر ضرب المجهول أى لينفع العموم
مصدر عم أى الشمول لكل من يتعاطاه بأى وجه قرأه أى الكتاب حصله
أى ما سكه بشراء أو غيره لفظ الشيخ اضافته لليان فى هذا الكتاب أى
الشرح به أفرد له عطف مرجعه بأوالتى لاحدا الأمرين

(باب فى الطهارة)

أصله بوب بفتح الموحدة والواو أبدلت الواو الفاء لتحركها اشر ففتح جمعه أبواب
وتصغيره بويب معناه لغة فرجة فى سائر يتوصل منها من داخله لخارجه وعكسه
وعرفا الآلة التى تسد بها تلك الفرجة وفى عرف العلماء محتمل للعانى السبعة المتقدمة
لاسم الإشارة والمختار انه اسم للألفاظ الخاصة المندرجة تحت كتاب فى بيان
الطهارة أى حقيقةها الشرعية والظرفية مجازية من ظرفية الشئ فى ثمرته كما تقدم
وأقسامها أى الطهارة بمعنى التطهير فیه استخدام وهو ذكر الاسم الظاهر
بمعنى واعادة الضمير عليه بمعنى آخر وبيان أقسامها انها تنقسم الى حديثة وخبثية
والحديثة الى مائية وصعيدية والمائية تنقسم الى غسل ومسح أصلى وبدلى والبدلى
الى اختياري واضطراري والترابية مسح فقط والخبثية تنقسم الى مائية وغبرها
والمائية تنقسم الى غسل ونضح وغبرها تنقسم الى دابغ فى كيمخت وحرق
بنار فى رماد على الراجح أفاده المصنف فى شرحه على المختصر واحكامها أى
الأحكام الشرعية المتعلقة بالطهارة بمعنى التطهير من وجوب ونذوب وغبرها
والظاهر أى أفرادها والنجس أى أفرادها وما يتعلق بذلك أى يناسب
المنذور كحكم الانتفاع بالنجس واستعمال المحلى واتخاذاته نقد وغبر ذلك مما باتى
ويسمى أى الكلام المبين لما تقدم العدو بن محمود شارح ابى داود قد
استعملت هذه اللفظة أى باب زمن التابعين وانظر لفظ كتاب أقول لفظ كتاب
استعمل زمن النبى صلى الله عليه وسلم وبدأ أى الباب على الطهارة أى
حقيقةها وما تنحل أى الطهارة من الماء بيان لما فالجملة جارية على غير ما هى
له وفى عدم البراز ما تقدم من الأحكام بيان لما أى كإباحة استعماله وكرهه

وحرمة فقال عطف على بدأ مؤقلا بإرادة البدء فيكون من عطف المسبب على سببه أو مطلقا عن تقييده بالانقضاء الآتية وتقييد قال بها فيكون من عطف المقيد على المطلق أو الفصل على المجمل وعلى كل اندفع ما قيل فيه عطف الشيء على نفسه والعطف يفيد المغايرة الطهارة أى حقيقة مباشرة وأمالغة فهي بفتح الطاء المهملة مصدر طهر بضم الهاء كجزل جزالة معناه الخلو من الأوساخ حسية كانت أو معنوية كما اختاره ابن راشد والرصاع وت في شرح الجلاب وشب والعدوى بدليل قوله تعالى ويظهركم تطهيرا والمجاز لا يؤكده كذا ذكره السنوسي وغيره وقوله

بكي الخ من روح وأنكر جلده * وعجت عجيما من جذام المطارف
شاذ أو مبالغة في التشبيه وقال الخط استعماها في الخلو من الأوساخ المعنوية مجاز والطهارة بضم الطاء ما بقي من الماء في الأثناء بعد التطهير به وبكسرهما ما يضاف للماء من نحو أشنان وصابون صفة جنس يشمل المعرف وغيره
حكمية نسبة للحكم أى الفرض والتقدير أى تقديرية فرضية أى محسومة بها
ومفروض ومقدر قيامها بموصوفها فليست صفة موجودة في الخارج ولا دالة على سلب ما لا يليق بل هي صفة حالية أو اعتبارية فهو فصل مخرج لصفات المعاني والصفات السلبية يستباح بها إلى آخره فصل مخرج نحو النجاسة من الصفات الحكمية التي لا يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الخبث بها أى بملابسة تلك الصفة قال الباء للملابسة لا للسببية لئلا يصير التعريف قاصرا على طهارة المطلق ما منعه الخ نائب فاعل يستباح القائمة أى المقدرة بامها يحكم العقل المناسب الشرع في نفسها المناسب في موصوفها صفات الأحوال اضافته للبيان جمع حال وهو وصف ثابت في موصوفه ليس موجودا ولا معدوما بالحال أى بأنه قسم للصفة وهذا الطهار في محل الاضمار وكذا ما يأتي أو من الصفات الاعتبارية نسبة للاعتبار أى الفرض والتقدير وهذه متفق عليها والفرق بينها وبين الحال ان الاعتبارية مقصورة مفرضة وان الحال ثابتة مرتقبة عن درجة الغم لم تنته لدرجة الوجود الخارجى المصحح للرؤية وأولها الخلاف كالوجود الخ تنظير في جريان الخلاف يعنى ان الطهارة نظير هذه الصفات في الخلاف المبين بقوله فانما الخ فانما أى الوجود وما عطف عليه أو انما الخ

أى الوجود وما عطف عليه وأول الحكاية الخلاف كصفات المعاني تشبيهه
 فى المنفى بان يكون مدلولها سلب شئ تصوير للسلبية كالقدم الختميل لما
 مدلوله سلب شئ أى يباح فالسين والتاء للتوكيد تتبع فيه شيخه العدى
 واستظهر الامر أن معنى يستباح بلا بس بها ويفعل بها ما منعه الحدث كقولهم
 فلان يستبج الدماء مثلاً أى يقتل الأنفس وعبر عن ذلك بالاستباحة نظراً للشأن
 من أنه لا يفعل الا الاستباح فالسين الخ تفرع على التفسير للتوكيد أى
 زائدتان لتقوية المعنى لازيادة محضة والا كانتا عينا يصان عنه الكلام البليغ
 فعل بالتنوين قال كاف فى كصلة للتمثيل وبعده فهى اسم بمعنى مثل مضاف
 اليه فعل أى منع منه إشارة الى ان فى كلام المتن حذف الجار للضمير ووصله
 بعامله وانظر ما الداعى لهذا الحدث الاصغر أى الصفة الحكمية المقدر
 قيامها بأعضاء الوضوء بسبب نحو البول واسناد المنع للحدث مجاز عقلى من الاسناد
 للسبب الأكبر أى الوصف الحكمى المقدر قيامه بجميع ظواهر البدن بسبب
 خروج المتى مثلاً عين أى ذات وضافتها للنجاسة للبيان بالفعل المطلوب أى
 كالصلاة والطواف حكمها أى النجاسة أى لا عينها وفيه ان عين النجاسة قائم بها
 الوصف الحكمى لا تنفك عنه أصابها من إضافة المصدر لفاعله والشئ مفعوله

وبعد جره الذى أضيف له * كمل برفع أو نصب عمله

وهو أى حكمها أثرها أى عين النجاسة الحكمى أى المحكوم بقيامه
 بما أصابته عينها الذى حكم الشرع بأنه مانع أى من نحو الصلاة ولا يخفى انه
 قائم بعينها أيضاً فالطهارة قسمان تفرع على تعريفها فأوفى قوله أى المتن
 تفرع على قوله فالطهارة قسمان للتوزيع أى التقسيم الى نوعين لا للتشكيك
 أى ايقاع الغير فى الشك أو الشك أى من المعترف بالكسر فلا يضر
 ذكرها أى أو تفرع على قوله فأول التوزيع الخ فى الحد أى تعريف الطهارة
 وهذه طريقة وطريقة صاحب السلم أن أو التوزيعية لا تدخل الحدود تدخل
 الرسم وغيرها لا يدخلهما اتفاقاً هذا هو الصواب واعلم ان الحدث الخ لعله
 قصده بيان وجه قول ابن عرفة عقب تعريفه الطهارة بقوله صفة حكمية
 توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له فالأولى ان من خبت

والاخيرة من حدث لا يقوم أى لا يقدر قيامه الا بالمكاف استشكل هذا
الحصر بأن الحدث يقوم بالصبي المميز وأجيب بان المراد بالمكاف من طلب منه ما فيه
كافة ولو مندوباً فشمّل الصبي المميز فأورد التائيم والمجننون فان الحدث يقوم بهما والقلم
مرفوع عنهم ما فاجيب بان المراد بالحدث ما يتأتى رفعه وحدث التائيم والمجننون
لا يتأتى رفعه حال العذر وأقرب من هذا ان يقال الحصر اضافى أى بالنسبة
للمحمول والمكان فلا يتأتى قيامه بأدى غير مكاف كما يعلم من المقابلة بقوله وأما حكم
الخبث الخ على ان الكلام فى حدث مانع وهو لا يقوم الا بالمكاف جزماً حصراً
حقبة في كلام الشارح محرر والبحث فيه سهو نعم ان أريد بالمتنع ما يعي خلاف الاولى
حمل المكاف فى كلامه على ما يعي الصبي والا فلا على ان منهم من عرف المكاف
بانه من طلب منه ما فيه كافة ولو ندباً فشمّل الصبي المميز لانه يطلب منه السنة
والمندوب وينهى عنى كراهة وخلاف الاولى وهذا مذهبنا فلا يرد السؤال وهو
أى الحدث فان كان أى الاكبر أيضاً أى كما منع ما تقدم وان كان أى
الاكبر منع الوطء أى وما تقدم الا القراءة مدة سيلان الدم ويمنعها عقب
انقطاعه قدرتها على رفعه حينئذ من بدن الى آخره بان لكل طاهر
والبدن يشمل الباطن كما اذا أدخل نجساً فى بطنه فانه يحكم عليه بالنجاسة مدة ظن
بقائه فيها أو ثوب أراد به الملبوس خاصة فزاد ما بعده أو غيرها أى
كالماء والطعام وهو أى حكم الخبث يمنع الصلاة الخ أى لا مس المصحف
بغير العضو الذى لا بس النجاسة وأما به فيمنعه ولا القراءة مما لم تكن النجاسة
فى القدم على الظاهر بالمانع الاولى بالمتنع ما يشمل المنع والكراهة أى معنى
كل شئ ما بأن يراد به مطلق طلب الترك كان جازماً أولاً الأوضئة جمع وضوء
أى الطهارة الناشئة عنها وكذا يقال فيما بعده المندوبة راجع للأوضئة
والاغتالات والمسنة راجع للأغتالات فقط كما يشمل أى كشمول
التعريف الذميمة أى الكناية ووجه شمول التعريف الصفة الحكمية
الناشئة عما ذكرنا أباح ما كان مكرهاً أو محرماً بدونها ولا يرد أى على
تعريف الطهارة بما تقدم الوضوء المجدد أى خروج الصفة الحكمية الناشئة
عنه من الحد لانه أى الوضوء المجدد ليس فيه تحصيل طهارة أى لا يترتب
عليه صفة حكمية وفيه ان الوضوء المجدد دخل فى الأوضئة المستحبة وقد أباح حكمه

ما كان خلاف الاولى بدو به على ان الاوضئة المستحبة غير الوضوء المجتهد ليس فيها
 تحصيل طهارة الا ترى انها لا يفعل بها ما تتوقف صحته عليها كالصلاة فالترفة بين
 الوضوء المجتهد وباقي الاوضئة المستحبة لا وجه لها فالصواب اما اخراج الجميع من
 الحديث انه للطهارة المعنى بماء اعتناء كاملا شرعا أو ادخال الجميع فيه ويقال انها تتبع
 ما منعه الحدث الخ لولا المانع كتخصيص اليه بنحو الزيارة واعتقاد وجود مثله المؤثر
 في نيته لوتبين عدمه أو يقال المراد بالمانع ما يشمل خلاف الاولى فقد علمت الخ
 تقريره على قوله ثم ان أريد الخ أخصر اسم تفضيل من اختصر بالبناء للنائب
 فهو شاهد من وجهين الزيادة على ثلاثة أحرف والبناء للنائب ووجه أخر منه
 ظاهر أوضع اسم تفضيل من وضع بمعنى اتضع ووجه أوضح منه ظاهر أيضا
 وأشمل اسم تفضيل من شمل ووجهه ان تعريف ابن عرفة غير شامل للاوضئة
 المستحبة والاغتسلات المندوبة والمسنونة ولا غسل الذميمة من حیضها يطأها
 زوجها المسلم وفيه انهم أدخلوا جميع ذلك في تعريف ابن عرفة بأحد التأويلين
 الأخيرين يتصرف في ثانيهما على ان تعريف الشارح لم يشملها الا بالتأويل الا ان
 يقال مراده أقرب للشمول تعريف ابن عرفة نصه صفة حكمية توجب لموصوفها
 جواز استباحة الصلاة أو فيه أوله المشهور نعت تعريف يرفع يضم
 فكون فقط ضمير يرفع أى المستتر فيه النائب عن فاعله وأفرده أى الضمير
 مع عوده على اثنين لان العطف بأوفيه انه جعلها للتوبيخ وهى كالواو في وجوب
 مطابقة الضمير بعدها المرجعه كفاي المغنى عن الأبدى فالمناسب الجواب بتأويل
 المرجع بالذكور والحدث أى معناه شرعا أو مألغة فضعف القديم وصف
 جنس يشمل المعرف وغيره . تقديرى فصل مخرج الوصف الوجودى والسلبى
 قائم بالبدن أى مقدور قيامه به هـ ذاهوا الأكبر أو باعضاء الوضوء هـ ذاهو
 الأصغر وفيه انه شامل للطهارة الكبرى والصغرى وحكم الخبث فالمناسب ان
 يزيد مانعه فقط مانع من الصلاة ونحوها فيخرج بقوله فقط حكم الخبث وجماع
 من الصلاة الخ الطهارتان برفع الله المناسب لقوله بسبب استعمال الخ ان يقول
 برفع المكلف لان افعال الله تعالى لا علة ولا سبب لها والافعال تنسب الى العبد
 فى الحقيقة الظاهرة لا كتسابه اياها ولذا كلف بها من غسل الخ بيان لا وجه
 المعروف غسل أى فى طهارة الحدث والخبث مسح أى فى خصوص

طهارة الحدث رش أى فى خصوص طهارة الخبث وهو التضع وهو أى
 المطلق أى حقيقة عرفا صدق أى صح ان يحمل عليه ويخبر عنه ويستعمل فيه
 اسم ماء أى لفظ هو ماء بالماء لا إضافة لبيان نخرج كل ما لا يصدق لفظ الماء عليه
 جامدا كان أو مائعا بلا قيد فصل ثان نخرج لما لا يصدق عليه لفظ ماء
 الا مقيدا بان يقال تصوير اصدق الماء والطلاقة بلا قيد من المائعات أى
 والجامدات بيان لما وما لا يصدق عليه اسمه الخ عطف على ما لم يصدق عليه
 اسم الماء أصلا التطهير بها أى لا من حدث ولا حكم خبث فانه يصح
 الطلاق الماء عليها الخ علة للخالفه فيصح التطهير بها أى ولو ماء آبار ثمود
 ونحوها نعم يمنع الانتفاع به لانه ماء لا بس العذاب فى المجموع وماء آبار ثمود مطلق
 ومنع الانتفاع به بأرضها ككل محل عذاب وان جمع بضم فكسر أى المطلق
 أو ذاب أى صار المطلق ذائبا مائعا الساقط صفة لمخزوف أى الماء وهذا
 تعريف للندى وفيه انه يشمل المطر فهو أعم من المعروف وشرط التعريف مساواة
 المعروف فى السلم وشرط كل ان يرى مطردا منعكسا قوله كل أى كل حدور سم
 قوله مطردا أى يلزم من وجوده وجوده معرفة فيكون مانعا من دخول غيره معرفة
 فيه وقوله منعكسا أى يلزم من عدمه عدمه معرفة فيكون جامعا للجميع افراد معرفة
 واذا كان مطردا منعكسا كان مساويا للمعرفة ويحجب بان المتقدمين من المنطقين
 اجازوا التعريف بالاعم لافادته تمييزا للمعرف عن غيره فى الجملة فتبعضهم المصنف
 وسواء جمع المطلق من الشجر والزرع فى انا قبل التطهير به أو اعترف بما ذكر
 ونظيره وسواء بقى على أوصاف خلقته أو تغير بمسقط عليه ولو فى جميعه الا انه
 كما اقرار فى المجموع وشرحه وان ندى غيره الشجر ولو فى جميعه أوصافه لانه
 كما اقرار كما فى حاشية شيننا ولا يخص بريح ولا بجمعه من فوقه خلافا لما فى الخرشى
 وغيره كالبرد يفتح الموحدة والراء وهو النازل من السماء جامدا كالمخ
 الجليد يفتح الجيم وكسر اللام هو ما ينزل من السماء مائعا متصلا كالحيوط وأدخلت
 المكاف الثلج وهو ما ينزل من السماء متحلا كزغوة الصابون ثم يجمد ثم ذاب
 أى بنفسه أو بفعل كتنجينه بنارا أو شمس ما لم يتغير أى مدة عدم تغير المطلق
 فاصدرية ظرفية لونا الخ تميزات محولة عن الفاعل كما أشار له فى الشرح
 بما يفارقه أى شئ يوجد الماء بدونه غالبا من طاهر الى آخره بيان لما

مخالط أى للماء ومنتزج به راجع للطاهر والنجس ملاصق أى تماس للماء
بلا تمازجة راجع لهما أيضا لا مجاور أى للماء بلا تمازجة ولا ملاصقة راجع
لهما أيضا فتغير الماء به معتقرا لا يسلب ظهوريته مدة كونه الخ إشارة الى ان
ما مصدرية ظرفية وان التمييز محول عن الفاعل من طاهر الخ بيان لشي
أو نجس عطف على طاهر فان تغير أى الماء من ذلك أى الطاهر أو النجس
المفارق غالبا سلب بضم فسكن نائب فاعله ضمير الماء أى زالت عنه
الظهورية بفتح الطاء المهمة أى كونه طاهرا فى نفسه ومظهر الغيرة فلم يرفع
أى الماء والاولى ابدال لم يلا ماذكر أى الحدث ولا حكم الخبت سلبه أى
الماء شئ فاعل خالط مما ذكر أى الطاهر أو النجس المفارق غالبا
بان ام-ترج به تصوير للخاططة أو لاصقه عطف على خالط سطح أى وجهه
وظاهر له أى الماء كالزيت المصبوب على ماء التنديل لان جاوره أى
الطاهر أو النجس الماء تصرح به فمفهوم قوله ان خالط أو لاصق زيادة فى البيان
والايضاح فتكيف أى اتصف بكمية أى صفة صادقة بالريح واللون
والطعم الخط الظاهر عدم امكان تغير اللون بالمجاور كما قال ابن الامام وكذا الطعم
وان كان قديتوه-م ذلك فالظاهر انه من غلط الحس فان تحقق تغير اللون أو الطعم
اطول اقامة الدهن فيجمل على انه قد مازج الماء عجم ان فرض تغيره-ما بغير
الملاصق فلا يضر لان الماء لم يحله خبت كما اشار اليه ابن مرزوق مستدلا بقول
ابن عرفة تغير الماء بغير الحال لا يضر وتبعه عب والعدوى وأقرهم الرماضى
والبناني واقتصر شرب على مالمحط خارج الماء أى من غير ملاصقه له
فتغير بريح الماء منها ظاهره ان تغير لونه أو طعمه مضر وتقدم ما فيه الآية جمع
اناء والمناسب التعجب بغير بالمفرد بريح ذلك أى المذكوور من رائحة البخور
والريحان فانه لا يضر بحث الأمير فى مسألة البخور باكتساب سطح الاناء
بريحه وهو ملاصق للماء فهى من التغير بالملاصق لا بالمجاور صب الماء أى
فى الاناء المبخر قبل ذهاب دخان البخور أى فتغير بريح الماء بريح البخور ولو كان
البخور من أجزاء الارض ككبريت كفى عب واعتمده العدوى أو وصل
الريحان للماء أى فتكيف الماء بريحه عطف على صب الماء فانه يضر أى لانه
تغير بممازج أو ملاصق لان تغير أى الماء بمقر بفتح الميم والنفاف أى

الموضع الذي استقر الماء فيه يمر بفتح الميم أى الموضع الذي مر الماء عليه
من أجزاء الارض نعت لمقروم و مرقود فهم ما كغرة الخ تمثيل لأجزاء الارض
أو بما طرح بضم فكسر أى فى الماء عطف على بمقر منها أى أجزاء الارض
بيان لما ولو قصدا ما بالغته فى طرح معطوف بلا فيه ان لا تعطف الجمل
وانما تعطف المفرد نحو جاء زيد لا عمرو بمقر الماء المحل للضمير من أجزاء
الارض كالمخ نص فى الملح المعدنى والمصنوع من التراب وأما المصنوع من النبات
كالأراك فتغير الماء به يسلب ظهوريته كما فى المجموع والارجح أى الذى
اختاره ابن يونس من الخلاف السلب أى زوال ظهورية الماء بالملح أى
بتغيره ضعيف خبر قول أو بمقتول بضم الميم وكسر اللام مثددة عطف
على بمقر منه أى الماء أو بطول مكث بضم الميم أى إقامة فى محل كالسبك
أى الحى لانه لا يفارق الماء غالبا والتغير بالسبك الميت يضر لانه يفارق الماء غالبا
لان موته فى الماء نادر وان مات فيه لا يبقى فيه بل يطفو عليه فيلتهط أو يتلعه سبك
حتى وان بقي لا يغير الماء اكثرته وقلة السمك الميت غالبا فانه لا يضر تصريح بوجه
الشبه بزيادة فى الايضاح أو بدابغ أى لوعاء الماء عطف على بمقر أيضا فى ضوء
الشموع وألحقوا بالدباغ الدهانات التى تغلب فى أوانى أهل البادية التى يغلب عليها
ذلك وأصل الاغتفار المشقة وعسر الاحتراز كقطران مثال للدباغ الطاهر
الاحتراز منه أى إبعاده عن الماء كتبين بكون الموحدة كالتقرب بكسر
القاف وفتح الراء جمع قرينة والدلاء بكسر الدال جمع دلو فتغير من أثر ذلك
الدباغ ظاهره كان التغير خفيفا أو شديدا كان لونه أو الطعم أو الريح عجز ان كان
القطران دباغا لوعاء الماء فانه لا يضر التغير به لونه أو طعمه أو ريحه وبتبعه تلامذته
وأقره الرماضى والعدوى البنائى أطلق الزرقانى فى عدم اعتبار التغير بالدباغ
ونحوه للشيخ زروق عن الشيبى ونقل القلشائى عن ابن عرفة انه أفنى بالتفصيل
بين التغير البين فيبضر وغيره فلا يضر وهو الذى ارتضاه الخط العدوى الظاهر
تقديره بكون الدباغ على قدر الحاجة لا ان تفاحش ومثل القطران ما يكون دباغا
كأقراط ونحوه البرك بكسر الموحدة وفتح الراء جمع بركة محل منخفض متسع
يجمع فيه ماء النيل ويستمر فيه الى قرب الصيف من الريح صلبة يتساقط
الغدران بضم الغين المعجمة وسكون الدال المهملة جمع غدير وهو ما يغدره السيل

في محل منخفض اذا المدارأى في العفوالخ تعليل لقوله وسواء كانت الآبار الخ
 مما يخالف ذلك أى قولنا وسواء كان الخ بيان لما ونص كلام الشيخ ويضرب بين
 تغير بحبل سانية كغدير بروث ماشية أو بثر بورق شجر أو تبين والأظهر في بئر
 البادية بهم ما الجواز الخط بعد كلام طويل الذى يظهر من كلام أهل المذهب
 ونقول لهم التى ذكرناها القول بأن ذلك لا يسلب الطهورية ضعيف خبرها
 بخلاف ما لو تغير أى الماء الخ بيان لمفهوم الآبار والبرك فى الاوانى حال من فاعل
 تغير أو بما ألقى منه ما أى التبن وورق الشجر الخ بيان لمفهوم يتساقط من
 الريح التغير أى الحاصل للماء من حبل الخ بيان لآلة السقي أو تغير أى
 الماء بأثر بخور أى متعلق باناء زال دخانه منه أو قطران أى أثره المتعلق باناء
 بعد زوال جرمه منه كجرمه أى القطران تشبيهه فى عدم ضرر التغير به
 ان رسب أى غاص القطران واستقر فى أسفل الماء شرط فى اغتفار التغير بجرمه
 الخط بعد كلام طويل والحاصل ان تغير ريح الماء فقط من القطران من باب
 التغير بالمجاور فيجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه أو
 طعمه يسلبه الطهورية فى الحضر والسفر السانية بالنون هى الساقية بالقاف
 فى عسرف مصر بنفس الوعاء أى الذى ليس من أجزاء الارض بأن كان من
 جلد او نحو خشب فان كان من أجزاءها كالحديد فلا يضر التغير به مطلقا اذا تغير
 أى ربح الماء دخانه أى البخور من الاناء وبقي الأثر أى الرائحة فيه أى
 الاناء من غير دبح به فان دبح به فلا يضر مطلقا كما تقدم فرسب فى قراره
 أى لم يمازجه فتغير الماء أى ريحه أو شك بضم الشين المعجمة فى مغيره
 بضم الميم وفتح الغين المعجمة وكسر المثناة تحت مشددة أى فى ضرر ما غير الماء
 وعدمه هل يضر أى أولا يضر أى شك فى جواب هذا الاستفهام وجملته فى
 قوة بدل اشتمال من مغيره فكأنه قال شك فى مغيره ضرره اذا كان متغيرا أى
 تحقيقا أو ظنا لا يسلب بضم المثناة تحت وفتح اللام نائب فاعله ضمير الماء
 أو فى ماء بالمد عطف على فى مغيره جعل بضم فكسر أى أدخل فى الفم أى
 العضو المعروف للانسان هل تغير أى الماء باعاب الفم الذى جعل هو فيه أولم
 يتغير بموافق أى للماء فى لونه وطعمه وريحه كما حطب العنب وماء نحو الورد
 الذى ذهب رائحته وبول مريض نزل بصفة المطلق هل يضر أى يغير المخلوط

الموافق الماء لو خالف أى الخالط الماء في صفاته فيه أى الماء هل تغير
بالريق أولا الخ عبارة المجموع وشرحه وماء الفم الذى ادخل فيه واخرج بالقرب
من غير خفضة ينظر فيه لما زجة الريق للماء فان حصلت تحقيقا أو ظنا فهو غير
ظهور وان لم يتغير ايسارته جدا وعليه تحمل رواية أشهب عدم جواز التطهير به
وان تحقق عدمها أو ظن أو شك فهو ظهور وعلمها يحمل قول ابن القاسم بجواز
التطهير به فالخلاف بينهما فى حال كفاي الخط والرماسى فليست هذه المسألة من
جزيئات مسألة الخالط الموافق الآتية لانها جزم فيها بالخاططة وهذا أولى ما يقال
فالمناسب ابدال تغير بمزاج الريق وأيضا الريق لا يغير الماء لموافقة له فى الصفات
الثلاثة لقلة أى الخالط كتحقيقه أى التغير على فرض المخالفة على
الراجح تبع فيه شيخه العدوى فى حاشية الخرشى وعبارة المجموع وشرحه والوجه
تقدير الموافق مخالفا ثم ينظر هل يغيره فيحكم بسلب ظهوريته ويحكم له بحكم ما خاططه
من طهارة أو نجاسة أولا يغيره على تقديرها فيحكم ببقائها ومقابل الوجه عدم
تقدير الموافق مخالفا بقاء الماء على أوصافه وهذا يقتضى استعماله ولا نص فى المسألة
وما جعلناه الوجه تبعنا فيه ما ارتضاه شيخنا فى قراءة عب وهو الذى صرح الاصل
به وطوى مقابله وان اعتمد فى الحاشية وشب خلافاً تعالى ابن عبد السلام
وحكمه أى الماء المتغير بما يفارقه غالبا واختلف فى المراد بحكمه فقيم المراد
الحكم التكليفي المتعلق باستعماله وهو الجواز أو التحريم أى حكم استعماله حكم
استعمال مغيره فأوردان الماء المتغير بنجس يجوز استعماله فى نحو سقي زرع
ولا يجوز استعمال عين النجس قال فى المختصر وينتفع بمن نجس لاجنس وقيل المراد به
الوصف الحكمي القائم به من طهارة أو نجاسة أى وصف الماء المتغير بما يفارقه
كوصف مغيره كغيره بضم الميم وفتح الغين المعجمة وكسر المثناة تحت مشددة
أى حكم الشئ الذى غير الماء حكمه فى الاستعمال هذا يفيد أن المراد
الحكم التكليفي وهو الجواز أو المنع وظرفيته فى الاستعمال من ظرفية المتعلق
بكسر اللام فى المتعلق بفتحها وهو التقرير الاول وفيه ما تقدم فان تغير بطاهر
فالماء طاهر غير ظهور هذا على التقرير الثانى ان المراد بالحكم الصفة الحكمية
يستعمل أى يجوز استعماله الخ رجوع للتقرير الاول فى كلامه اشارة الى
التقريرين وكذا باقى العبارة وكره بضم فكسر ماء أى استعماله لانه

لا تكليف الا بفعل اختياري يسير شرط أول فلا يكره الكثير استعمال
 في حدث شرط ثان فلا يكره المستعمل في غيره ولو حكم الخبث حلت به أى الماء
 اليسير عطف على جملة استعمال في حدث أو وُلغ فيه أى الماء اليسير عطف
 على جملة استعمال أيضا ومشمس بضم الميم الأولى وفتح الشين المججمة والميم
 الثانية مشددة أى مسخن بشمس بقطر بضم القاف وسكور الطاء المهملة أى
 جانب من الارض والبلاد حار بالطاء المهملة وشذراء أى شديد الحرارة
 كالخازر هذا أى قوله وكره ماء يسير شروع بضم الشين المججمة مصدر شروع
 أى مشروع به أو ذو شروع أو على سبيل المبالغة أو بقدر مضاف الى هذا أى شروع
 هذا فيما قبل الشمس أى المستعمل والذي حلت به نجاسة والذي وُلغ فيه كلب
 وأما الشمس فيكره ولو كثيرا كآنية المناسبات لأن آنية جمع اناء والتجديد
 بالمفرد لا بالجمع كالصاع تمثيل لآناء المغتسل أى الذى يحضره للاغتسال منه
 على ذلك أى آناء المغتسل استعمال ماء إشارة لتقدير المضاف فى كلام المتن
 فى رفع حدث صلة استعمال فالقيود أى شروط الكراهة جمع قيد تقرير على
 قوله يسير الخ أن يكون يسيرا الخيان للقيود الثلاثة المعروفة من المنع عليه
 زيادة فى الايضاح وبقى قيد رابع وهو أن يوجد غيره والاوجب استعماله ولا يجمع
 وجوب وكراهة وأن يكون استعمال فى حدث لا فى حكم خبث الخ الذى مشى عليه فى
 المجموع ان المستعمل فى حكم خبث كالمستعمل فى حدث فى كراهة استعماله ونصه
 وكره مع وجود الغير قليل كآناء غسل مستعمل متوقف على ظهور فى مثله الا وضوءا غير
 واجب وفى الغسل تردد وأن يكون الاستعمال الثانى فى رفع حدث طريقة
 صاحب المجموع ان الشرط كون الاستعمال الثانى فى متوقف على ظهور سواء
 كان رفع حدث أو حكم خبث كما رأيت ما تقاطر من الاعضاء أى فى الوضوء
 أو البدن فى الغسل أو غسلت بضم الغين المججمة أى الاعضاء كما يسير فى آناء
 أدخل يده أو رجليه فيه ودلكها فيه منه أى الماء اليسير فليس أى الباقي
 من الماء بعد الاغتراف وعلم أى من قوله وأن يكون الاستعمال الثانى فى رفع
 حدث ان استعماله أى المستعمل فى حدث حكمه أى الخبث أولا لم
 يكره المناسب لا يكره وكذا يكره اليسير الذى حلت فيه نجاسة كراهة هذا
 مقيد بوجود غيره أيضا والذى مشى عليه صاحب المجموع ان آناء الوضوء يكره

بحلول قطرة فيه واناء الغسل لا يكره الا بحلول ما زاد عليه فيه ونصه ومخلوط بنجس
 قطرة فأعلى لائء وضوء وفوقها لائء الغسل لم يغير ولو في خبث أى رفع حكمه
 مبالغة في كراهته ضعيف خبر قول وان كان هو قول ابن القاسم واوه
 للحال وان زائدة في البيان الذى رواه المدنيون عن مالك أن الماء قل أو كثيرا تفسده
 النجاسة الا ان تغير وصف من أوصافه فسورا لنصرانى وما أدخل يده فيه وان
 أو قن بنجاسة يده وفيه مكرهه مع وجود غيره ابتداء واجب استعماله مع عدم سواه
 في الطهارة والتطهير ولغ فيه كلب أى أدخل لسانه وحركة فيه فان سقط لعابه
 ولم يدخل لسانه فيه أو لم يحركه فلا يكره فانه يكره استعماله علة للتشبيه وتصريح
 بوجهه زيادة في الايضاح وهذا أى نذب اراقتنه مطلقا أى عن التقيد
 بالأقطار غير الحارة وكونه باناء فخار ونحوه والالم يكره المناسب فلا يكره
 كاعتسال براكد زاد في المجموع غير مستبحر ولا ذى مادة كثرت وان لم يكن به
 أوساخ عند الامام تعبدا وحرم عند ابن القاسم ان كان يسيرا وبالجسد أوساخ
 والاجاز بلا كراهة عنده فان ظن التغير منع عندهما وأخل الاصل في هذا الفرع
 وشتت شراجه راكد خرج به الجارى مات فيه احترز عن وقوعه فيه ميتا
 وعن خروجه منه حيا نفس أى دم سائلة أى جارية عند سبب الجريان
 كذبح ولو كان له أى الراكد مبالغة في كراهته مادة أى زيادة تحدث له كماء
 البثر والعين نزع أى من الراكد قبل اخراج الحيوان منه أو بعده اذ لا يخرج
 منه شئ بعد موته الفضلات التى خرجت من فم الحيوان عند دفنحه طلبا للنجاة
 لان أخرج حيا الخ تصريح بمفهومي مات فيه قبل النزع منه صلة استعمال
 لانه ماء بالمت تعافه أى تنفر منه أو لا يسكون الواو أى أولا مادة له
 تطفو بالقاء أى تعلو وترتفع فتعود للماء أى بسبب تحرك الدلو فلا تحصل ثمة
 النزع والمدار أى فيما يحصل به التدوب من النزع فلذا حذفنا قوله بقدرهما
 فيه ان قوله بقدرهما لا ينافى كون المدار على ظن زوال الفضلات بل هو عنه
 مع انه ذكر في الشرح وهو الحق جاريا محترزا راكد بجريا محترزا برى
 لم يندب الاولى فلا يندب فلا يكره استعماله أى قبل النزع بغير اثناء شئ الخ
 صلة زال لان علة تنجيسه أى الحكم بنجاسته علة لقول المخالف وأما
 لوزال بغيره بصب ماء مطلق الى آخره بيان لفهوم بغير اقاء طاهر فيه اذ زال

أثره ساقط فيه يعنى اذا لم يغير الساقط الماء فان غيره فلا يحكم بطهوريته لاحتمال بقاء تغيره بالنجس وخفائه بتغيره بمسقط فيه تغير الطاهر أى غير الطهور وهو المتغير بطاهر مفارق للماء غالباً والواضح تغير المتغير بطاهر

* (فصل الطاهر والنجس) * الاعيان أى الأشياء وعرفه بفتح العين المهملة والراء أى ما يرشح من بدنه لنحو احترازه ولو أكل أو شرب نجساً وبوضه ولو من نحو حمية اذ لا يلزم من الطهارة الاباحية ولا عكسه فقد يجتمعان كفتح وقد يفرد الطاهر كالسم والادى وقد يفرد المباح كالهيئة للضطر فيبنيهما عموم وجهى المذربفتح المسم وكسر المذال المعجمة أى الميت أو الذى صار أزرق أو دماً أو مضغة موته أى الحيوان الذى ميتته نجسة وما تولد منها أى أجزاء الارض بلا واسطة كالمعادن والنبات والحشرات والبرغوث والفأر من بيض أو مخاط الخ بيان لما اعاب بضم اللام أى ريق بشرط كونه من غير المعدة فان كان منها قبحس وعلامته صفرة ونيته بعدم موته صلة خرج بلاذ كاذ الخ احترازه عما خرج من المذكى فهو طاهر كما يأتى فانه يكون نجساً المناسب فانه نجس فهذا فى الحيوان الذى ميتته نجسة وأما الحيوان الذى ميتته طاهرة فما خرج منه بعدم موته فهو طاهر والمناسب وهذا بالواو اذ لم يسبق له ما يفرع هذا عليه ميت بسكون الباء أى الذى مات بالفعل وأما شدة ما فهو الحى الذى سموت وما لادم له عطف على الآدمى والبحرى عطف على الآدمى وما ذكى عطف على الحى من غير محرم الأكل بيان لما ويشمل المكروه وكذا أى البلغم الخارج من الصدر فى الطهارة ما يسقط أى البلغم الذى من آدمى أو غيره راجع للبلغم طاهر خبر البلغم وما بينهما معترض تعريف البلغم وكذا أى البلغم بقسميه فى الطهارة الصبغ بكسر الصاد المهملة وسكون الباء الموحدة ما يصبغ به لان المعدة الخ علة طهارة الصفراء الخارجة منها عندنا أى خلافاً لشافعية طاهرة أى لعل الحياة منها أى المعدة كالتى المتغير أدخالت المكاف العذرة والبول على الصحيح راجع لميتة الآدمى مطلقاً له أى لذاته وان كان فيه دم مصه من غيره كالبرغوث والبق من جميع خشاش الارض بيان لما جندب بضم الجيم والذال المهملة بينهما نون ساكنة أى صرصار ومنه أى الخشاش ودمه أى البرغوث الذى يخرج منه عند قتله

الخجواب عما يتوهم من كونه ذاتيا له فكيف يحسب من الخشاش الذي لادم له
 ذاتي متولد أي مكتسب بالمص ومثله أي البرغوث في انه من الخشاش
 واكتساب الدم من الانسان بخلاف القمل أي قدمه ذاتي فيتمه نجسة
 وكذا أي المذكور من الآدمي والخشاش في طهارة الميتة بذيخ أي قطع
 الحلقوم والودجين نحر أي طعن بلبنة عقر أي جرح حيوان بري وحشي
 معجوز عنه في أي محل من بدنه من غير محرم شامل للمباح كالنعم والمكروه
 كالقطيان لما لا يعمل فيه أي لا تظهره وكذا الكب أي على
 المشهور والخنزير أي اجماعا لا يعمل فيهما الذكاة تصرح بوجه الشبه
 أيضا فبيته ما ذكر أي المحرم تحصيل لما تقدم لزيادة الابضاح وأراد
 بالشعر ما يعم الور والصوف دفع به ما يتوهم من قصور عبارته عنهما المسكر
 بضم فسكون فكسر أي المغيب للعقل دون الخواس مع نشأة وطرب وابن آدمي
 عطف على الحي وغير المحرم شامل للمكروه فليكن طاهر كلب المباح عطف على
 آدمي وفضلة المباح أي روثه وبوله عطف على الحي أيضا ومرارته أي غير
 المحرم ومك بكسر فسكون وفأرته بالهمز أي الجلدة المحيطة بالمسك
 دخل بضم الخاء المعجمة وكسر اللام الأولى مشددة أي صير خلا أو حجب بضم
 الخاء المهملة وكسر الجيم مشددة أي صير كالخرف في اليبس نجس مضاف اليه
 رماد ونعت المحذوف أي موقود لم يفسح بضم المثناة تحت وفتح الفاء أي لم يجر
 ولم يسلم مع وجود سبب الجري والسيلان وهو الباقي في العروق والرائح من اللحم
 عند تقطيعه مذكي بضم الميم وفتح الذال المعجمة والكاف مشددة أي مذبوح
 أو منحور أو معتور غير محرم الأعيان أي الذوات الجماد بالنصب اسم ان
 وجاز تقديم خبرها عليه لانه جار ومجرور

وراع هذا الترتيب الافي الذي * كابت فيها أو هنا غير البدي
 جسم جنس يشمل الجماد وغيره ليس بجي فصل مخرج للحي أي لم تحله
 الحياة دفع به شمول التعريف الميت وليس جمادا ولا منفصل عن حي فصل
 ثان أخرج ما ينفصل عن حي كالبيض فشم أي الجماد تقر يع على تعريفه
 بما تقدم كالبيض مشبه بما قبله في كونه ليس جمادا ولا يكون أي المسكر
 الامانة مذاقول القرافي وخالفه المنوفي قال يكون جامدا أيضا كالخيشة

والأفيون فانهما يغيبان العقل دون الحواس مع نشأة وطرب بدليل صرف الاموال
 النفيسة فيهما حتى العقار دون الفواكه والحلويات كالمخدر من عصير العنب
 الخ تمثيل للمسكر وهو أى المخدر من عصير العنب والاولى وهى مراعاة
 للخبر اذا الخمر مؤنثة تنقيح بفتح النون فعيل بمعنى مفعول مضاف للزبيب من
 اضافة ما كان صفة على حذف مضاف أى ماء فانه أى المسكر الخ تعليل لقوله
 يستثنى يحذف بضم المثناة وفتح الحاء وشد الدال المهملة أى يضرب ثمانين ضربة
 على ظهره وبين كتفيه بسوط وضرب متوسطين والمناسب فيحرم ويحد شاربه
 فأحكامه ثلاثة النجاسة والحرم والحد فطاهرة في قوة العلة لقوله بخلاف
 نحو الحشيشة الى آخره من الجماد فيه ان الخمر من الجماد أيضا وهى نجسة
 فالصواب ليست مسكرة تعاطيها أى الحشيشة والأفيون والسبكران أى
 القدر الذى يغيب العقل منها وفيه الأدب لا الحد أما القدر الذى لا يغيب
 العقل فتعاطيه جائز ولكن ينبغى كتمه عن العوام لئلا يستندوا اليه ويتعاطوا
 القدر المغيب له فاحكام المخدر والمرق ثلاثة أيضا الطهارة وجواز السير وعدم
 الحد في التوضيح (فائدة) تنفع الفقيه وهو الفرق بين المسكر والمخدر والمرق
 فالمسكر ما يغيب العقل دون الحواس مع نشأة وهو نجس ومحرم قليله وموجب للحد
 والمخدر ما يغيب العقل دون الحواس بدون نشأة بل مع ذل وخوف والمرق ما يغيب
 العقل والحواس وهذا ظاهران يجوز استعمال قليلهما الذى لا يغيب ولكن
 ينبغى كتم هذا عن العوام لاستئذانهم وتعليمهم الى ما يغيب ويحرم تعاطي
 المغيب منه ما يوجب الادب لا الحد ولا يحرم التداوى بها أى الحشيشة
 والأفيون والسبكران ونحوها من المخدرات والمرق ذات طهارتها وأما المسكر
 فيحرم التداوى به في ظاهر البدن لنجاسته وجوب اراقته لبن الأدمى وهو
 مباح للكبير أيضا وقد أمرت عائشة أم المؤمنين أختها أسماء رضى الله تعالى عنهما
 بارضاع بعض الرجال من الصحابة ليدخلوا عليهم من روث الخيلان لفصله
 ففضله نجسة أى مدة طن بقاء النجاسة في جوفه ولو شك ما بالغة في
 مفعولهم ان لم تصل للنجاسة أى فان وصلت لها ولو شك ففضلتها نجسة لان
 شأنها أى القارة الخ علة للحكم بنجاسة فضلتها مع الشك في وصولها للنجاسة
 وإشارة لافرق بينها وبين نحو الحمام كالدجاج مشبه بانقارة في الحكم بنجاسة

فضلته مع الشك في وصوله النجاسة لان شأنه استعمالها فلا يحكم بنجاسة
 فضلته الا اذا تحقق الخ أي لانه ليس شأنه استعمال النجاسة استعمالها أي
 الحمام ونحوه من مباح أي مذكى الخ بيان لغو محرم والمراد بها أي
 المارة الماء الاصفر الى آخره أي وأما الجلدة الحاوية له فقد دخلت في قوله
 سابقا وماذا كي فلا حاجة للنص على طهارتها هنا تقذفه أي تطرحه من
 الماء يان لما وكذا أي القلس في الطهارة طاهر تصريح بوجه الشبه
 ايضا بحموضة الخ هذه طريقة وقيل لا يحكم بنجاسة القيء حتى يشابه
 العذرة وظاهره طهارة القلس مطلقا وليس كذلك بل هي مقيدة بعدم مشابهته
 العذرة ونص المجموع ولا ينحس القلس الا بمشابهة العذرة وهل القيء كذلك
 أو بطلق التغيرتاو يلان المتكون بضم الميم وفتح المثناة والكاف وكسر الواو
 مثقلة أي المجتمع وكذا أي المسك في الطهارة وما مشى عليه الشيخ أي من
 نجاسة رماد النجس ودخانه ضعيف خبر ما في شرح المجموع الذي خرم به ابن
 رشد وقيله خليل وابن عرفة وابن مرزوق واختاره اللخمي طهارتهما وافتصر
 في المختصر على نجاستهما الخط وهو ظاهر المذهب ونسبه للمدونة وابن يونس
 وابن حبيب واللخمي وابن عرفة وأبي الحسن وشهره بعضهم وكلام الخطاب أولا
 وآخر ايفهم منه ان قول ابن رشد خلاف المذهب وان دل وسطه على قوته فالمناسب
 ابدال ضعيف بمرجح أيضا نعم قيد بعضهم طهارة رماد النجس الخ استدرأ
 على ما قدمه من ترجيح طهارته لرفع ايهامه انها مطلقة أكانه أي النجس
 وانحق أي زال وانعدم معه أي حرق النار وأكلها وهو أي التقيد
 أي الجاري تفسير للمسفوح من المذكي حال من الدم غير المسفوح وهو
 أي غير المسفوح الباقي أي بعد التذكية وما يرشح من اللحم أي عند
 تقطيعه لانه أي غير المسفوح الخ تعليل لطهارته أهمله الشيخ فيه انه
 معلوم من قوله وماذا كي وخرؤه ومن قوله وما أبين من حي وميت وانه معتبر في المارة
 أيضا ولم يذكر هنا فيها فالمناسب التأدب مع الشيخ ميت بسكون المثناة تحت من
 مات بالفعل وأما شذدها فهو الحى الذى يموت غير ما ذكر فى الاعيان
 الطاهرة وغيره هو الحيوان البرى الذى له نفس سائلة الغير الآدمى منه أي
 ميت غير ما ذكر مما تحله الحياة يان لما انفصل عنه أو من حي احتزبه عما

قف

لا تخله الحياة كالشعر نطف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام للبقرة والشاة
 بمنزلة الظفر لغيرهما وغيره المناسب وغيرهما أى الآدمى وما عطف عليه
 لان دمها أى القملة مكتسب أى من الانسان بمصها كدم البرغوث والبق
 وهو أى القول بطهارة مبيئة القملة نعم يعنى عما قل كثلاث قتلا وحمل
 في الصلاة استدراك على قوله وهو ضعيف لرفع ايهاه عدم العفو عن القليل
 كالبول للشقة أى دفعها ويض أى ولو بقشر صلب نجس تصریح
 بوجه الشبه ايضا فأراد بالظلف تفریع على قوله وهو للبقرة والشاة
 والخافر الخ مجازا أى علاقته الخاصة أو هو أى الخافر الكاف أى
 من قوله كقرن والدجاج أى لان المراد بالظفر هنا المتصايب فى رأس
 الاصبع كالعظم لا الجلد الجامع للاصابع فلا ينافى ما بأتى من أن الدجاج ليس من
 ذى الظفر ومنه أى السن والمناسب ومنها لان السن مؤنثة الفيل أى غير
 المذكى كراهته أى العاج تنزيها أى لنفاسة والتخافه بالجواهر وعبرة
 المجموع وهل يكره غير المذكى وهو الراجح لانه لحق بالجواهر فى النفاسة ولا يضر
 نحو العجن به اعدم تحلله والمذكى لا يكره أو يحرم قولان وما ورد الخ جواب عما
 يقال كيف يحكم بنجاسة جلد الميتة المدبوغ مع انه صرح فى الحديث بطهارته
 من نحوه قوله صلى الله عليه وسلم بيان لما أئما بفتح الهمز وضم المثناة
 تحت مشددة مبتدأ مضاف لاهاب وما صلة مؤكدة خبره جملة فقد ظهر وجهه دبغ
 نعم اهاب وقوله أى جلد مدرج فى الحديث لتفسير اهاب اهاب بكسر الهمز
 فمحمول الخ خبر ما ورد وقرنه بالقاء الشبه المبتدأ باسم الشرط فى العموم والابهام
 الطهارة اللغوية أى النظافة فى مشهور المذهب صلة محمول وعليه
 أى الحمل على الطهارة الشرعية لكنه ضعيف عندنا استدراك على قوله
 وعليه أكثر الأئمة لرفع ايهاه قوته عندنا وتوقف أى عن الحكم بالطهارة
 أو النجاسة لتعارض القاعدة وعمل الصحابة فان القاعدة تقتضى نجاسته وعمل
 الصحابة رضى الله تعالى عنهم من صلاتهم بسيوفهم واغمرتها منه يقتضى طهارته
 وهو أى ترجيح طهارة الكيمخت لعدم الفرق الخ علة لاشكاله وبيان
 لوجه والغزوا ان كان من مصيد كافر أو مذكى مجوسى نجس فلا تصح الصلاة فيه
 الا على مذهب الامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه لطهارته بالدبغ عنده مع بقاء

شعره لانه لم تحمله الحياة والامام الشافعي رضى الله تعالى عنه رأى ان الشعر تحمله الحياة فلا يظهره الدبغ مع بقائه شعره وبين غيره أى من جلود الميتة من نجاسة الجلد المدبوغ بيان للقول المشهور استعماله أى جلد الميتة المدبوغ بان يوضع فيه الماء تصوير لاستعماله فى الماء المطلق فيه أى جلد الميتة المدبوغ قوله أى الشيخ خليل من ذلك أى جلد الميتة المدبوغ وكذا أى جلد الخنزير فى حرمة استعماله مطلقا لشرفه الى آخره أى لالنجاسته لانه طاهر فى قوة الاستدراك على التشبيه لرفع ايمامه استواءهما فى علة التحريم كما يعلم أى كنع استعماله الذى يعلم دفعه أى الادمى وفضلة الادمى أى الا الانبياء عليهم الصلاة والسلام ففضلتهم طاهرة فى شرح المجموع فضلات الانبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم لان الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة واستنجاؤهم تنزيه وتشريع ولو قبل النبوة وان كان لا حكم اذ ذلك كالعصمة لا صفتا لهم من أصل خلقهم وفى شرح دلائل الخيرات ان المني الذى خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم طاهر اتفاقا وغير المباح شامل للمكروه ومستعمل بضم الميم الاولى وكسر الثانية عطف على الادمى موجه بكسر الجيم أى سبب الجريان من ذبح الخ بيان لموجبه نجس خبر ان الدم المسفوح وهو اى السوداء وذكروه مراعاة لخبر لفظ ما ما يخرج من المعدة جنس كالدّم الخالص فصل مخرج غيرها مما يخرج منها بخلاف الصفراء أى فانها طاهرة من بول الى آخره بيان لفضلة تحقق أوطن أى استعمالها النجاسة أولى لانه تحاش عن التصريح بما يستقبح التصريح بوجه أولاختصاص العذرة بفضلة الادمى تعبيره أى الشيخ خليل ولو من مباح مباحة فى المني وما بعده من الطعام فصل مخرج للقلس ولا تقاس أى الثلاثة المذكورة من مباح الاكل على بوله أى مباح الاكل فى الطهارة لفظ بفتح النون وسكون الفاء آخره طاء مهملة أى أثر حرق نار او حرارة قائمة بالبالن فان حلت بشدة اللام أى سقطت النجاسة فى مائع أى طاهر غير طهور وهو الذى يتراد ما يملأ المأخوذ منه بسرعة ولو كثر رأى المائع وقتل النجاسة كجماد تشبيهه فى التجسس وهو الذى لا يتراد منه ما يملأ موضع المأخوذ بسرعة سريانها أى النجاسة فيه أى المائع وهو أى قدر ما يظن

السريان فيه من ميعان نجاسة أى كونها مانعة الخيان للأحوال فيرفع
بضم المثناة تحت وفتح الفاء أى يرأل وي طرح منه أى الجأمد كعظم أى بال
قديم لا شى فيه ماذ كراى المانع غير الطهور وهذه العبارة أى قوله فان
حلت فى مانع الخ من عبارة الشيخ نهها وينجس كثير طعام مانع بنجس قل كجامد
ان أمكن السريان والافجس به ولا يقبل أى المانع الذى حلت فيه نجاسة
كلهم طبخ الخ مشبه بالمانع فى عدم قبول التطهير واحتزر بطبخ عن وضع الطير
فى الماء الحار لتسهيل نزع ريشه والرأس والارجل فيه لتسهيل نزع شعرها ونحوه
فلا يمنع من قبولها الطهارة بها أى النجاسة تنزع فيه بطبخ وبلغ وصلق
نفخار بفتح الفاء وشهد الخاء المعجمة بغواص بفتح الغين المعجمة وشهد الواو
صيفة مباغة أى شديد الغوص والنفوذ فيما حل فيه نجاسة أى شى نجس
أو متنجس بالنجاسة أى شى نجس أو متنجس بذلك أى المذكور فى عدم
قبول التطهير مكث بفتح الكاف أو ضمها أى أقام فى الفخار ماذ كراى
للضمير فى أجزائه أى الفخار ونحوهما أى الزجاج والنجاس كنفخار مودك
بدهن ونار فى عدم النفوذ فى كل وعدم قبول الفخار بغواص الطهارة انما هو
باعتبار حمله فى الصلاة ونحوها وأما باعتبار وضع طعام ونحوه فيه فيطهر بغسل
ظاهره فلا ينجس ما يوضع فيه بعده لان النجاسة التى غاصت فيه لا تعود الى ظاهره
ومثل الفخار الخشب انتهى وأدى أى أكله وشربه وأما فى ظاهره فانه كان
المتنجس جافا جازا لا تتفاع به فى غير الصلاة وان كان مبللا جرى على حكم التلطيخ
بالنجاسة كما يأتى فى الشرح من الطعام وغيره بيان للنجس بان يسقى
به الدواب الخ تصوير للارتفاع به لعدم امكان تطهيره أى بشرط صحة البيع
كون المبيع طاهرا أو قابل الطهارة نحو الثوب أى النجس فى قبول التطهير
فيصح بيعه اذا بيع أى أريد بيعه لا بد أى وجب البيان أى من البائن
للمشتري انه متنجس لان النفوس تذكره وكل ما يكره يجب بيانه به أى المتنجس
ولا يدهن بفتح المثناة والبدال المهمة مشددة أى الآدمى نه أى المتنجس
أى يحسرم ان يدهن الآدمى بالمتنجس طاهر يدهنه انه أى التلطيخ بالمتنجس
غير الخمر أماهى فيحرم التلطيخها اتفاقا لوجوب اراقتها مكرهه أى فيكون
الادهان مكروها ازالته أى بالطلاق والا المسجد عطف على قوله الا الآدمى

وأما نجس الذات بيان لفهوم النجس على ما مر أى من جواز الانتفاع به فى يابس وماء مطلق لا ساعة غصة أى خيف منها الموت ولا يجوز التداوى بها ولو تعينت وفى التداوى نجس غيرها ان تعين خلاف ولا يجوز شربها لدفع العطش لانها تزيد لشدة حرارتها المكاف أى البالغ العاقل وأما الصبي فيه كره الباسه الحرير والذهب ويجوز الباسه الفضة ومحلى بضم الميم وفتح الحاء المهملة واللام مشددة أى ضربين النقيدين أى الذهب والفضة والسن أى رابطهما وتوضيها درهمين أى شرعين وهما أصغر من المصريين واتحد أى كان الخاتم واحدا لما كان محرم الاستعمال الخ بيان لوجه مناسبة هذه الاحكام لمآل الباب من الطاهرات بيان لمحرم الاستعمال فى المنع صلة يشبه ذكره أى محرم الاستعمال هنا أى فى فصل الطاهر والنجس غطاء بكسر الغين المعجمة اسم مصدر غطى بهنى المصدر أى تغطيته وأما الخبز يفتح الحاء المعجمة والزأى بيان لفهوم الخالص سداه بكسر الهمزة أى قيامه لخمته بضم اللام كان يفتح الكاف فقبل بحرمته أى الخبز الخ جواب أما وهو أى القول بكراهة الخبز ستارة أى لحائط أو سقف أو باب وكذا أى المذكور وهو الستارة فى الجواز بشرط عدم استناد الذكر المكاف اليها الخطاب فى المدخل ان ما اند الحرير والبشخانات التى تعلق على السريلا تجوز للرجال وللنساء اه وهو غريب أما للنساء فلا وجه لمنعهن منه لانه نوع من الملبوس وأما الرجال فلا شك أن استنادهم اليه لا يجوز وأما البشخانات المعلقة فالظاهر انها تجوز وانها داخله فى الستور ولو منع ذلك لمنع دخول الكعبة لان سقفها مكسوب بالحرير الامير كلام المدخل وجيه فى البشخانات لأن الاستعمال فى كل شئ بحسبه قلت نقل عن الباجي ان الكعبة خصت بكسوة الحرير فلا يقاس عليها غيرها عليه أى الذكر المكاف ايضا أى كما حرم عليه استعمال الحرير الذهب والفضة بيان للنقيدين للتشريف أى التعظيم الا ان كتابته أى المحصف فى قوة الاستدراك على قوله الا المحصف الخ لرفع ايهامه جواز كتابته بهما بذلك أى المذكور من الذهب والفضة وأما كتب العلم الخ بيان لفهوم المحصف والحديث عطف خاص لمزيد شرفه به أى السن والاولى بها لانها مؤنثة الا ان يقال أراد اللفظ اذا تخلص فيجوز ربطه بهما أى

النقدين وإذا سقط فيجوز تعويضه بمصوغ منهما أحدهما أي النقدين وقال بعضهم يجوز من الذهب فقط لأن فيه خاصية منع الاتان والفضة ليست فيها تلك الخاصية كالأشياء كان ذهباً تشبیهه في الحرمة ولو تميز أي الذهب بمبالغة في الكراهة وكذا أي المذكور الذي زادت فضته على ذهبه في الكراهة لو طلى بضم فكسر أي خاتم الفضة مطلقاً أي عن تقيده بكونه ذكراً اتخاذاً أي تملك منهما أي النقدين للقيمة المناسبة للعاقبة غشي بضم الغين المعجمة وكسر الشين المعجمة مشددة أي كسى وغطى بخورصاص وتضييبه أي جعل ضربة من أحد النقدين لائاً من غيرهما عطف على اتخاذ الموه بضم الميم الأولى وفتح الثانية والواو مشددة أي أئاً غير النقد المطلق به أنه أي الشأن ذكرنا كان إلى آخره تفهيماً مطلقاً ذريعة بفتح الذال المعجمة أي وسيلة وهو أي الفرق بين اقتناء أئاً النقد واقتناء الحلبي أي ربط كسره الحذف بضمه من ذلك أي النحاس أو الحديد قيد في المباحث والقماقم والطلاء كسر الطاء المهملة وفتح اللام أي النقد المطلق به من الطلاء إلى آخره بيان لما الجميع أي المغشى والمضبب والنموه لأجوهز أي نفيس كبقوت والماس وزمرد الملبوس أي مطلقاً الزبرجد بفتح الزاي والموحدة والجيم وسكون الراء آخره دال مهملة لا يحرم اتخاذ خبران المدية بضم الميم وسكون الدال المهملة أي السكين ماذا رأى المروء وما بعده في بيان أي الكلام المبين شروط الصلاة أي صحتها من طهارة خبث الحيات لشروطها واستقبال أي للكعبة أو بداهها بطهارة الخبث أي الكلام عليها عليه المناسب عليها أي الطهارة والأوضاع بالكلام على طهارة الخبث لقلته

* (فصل إزالة النجاسة) * قوله إزالة النجاسة ويجب تقابلها أن قل الماء عن إزالتها كلها وكانت بموضعين ككفين كفي أحدهما الماء فقط فيجب غسله فإن كانت بحل واحد وقل الماء عن غسلها كلها فلا يغسل به بعضها لأنه يزيد ما محمول المصلى مفرد مضاف لمعرفة فيعم كلما ينسب حملة لمريد الصلاة ولو صلباً والخطاب له خطاب وضع بمعنى أن الشارع جعل إزالتها عن محموله شرطاً في صحة صلاته كطهارة الحدث ولوايه خطاب تكليف ومفهوم المصلى أن من لم يرد الصلاة

لا تجب إزالة النجاسة عن محموله وهو كذلك نعم تنسب ان ذكر أى تذكرة مرية
 الصلاة النجاسة وقد رأى المصلى على ازالته شرطان في وجوب ازالتهما
 والاى وان صلى بالنجاسة ناسيا لها أو عاجزا عن ازالتهما أعاد أى المصلى
 الصلاة ندبا بوقت أى في وقتها لكن الظاهرين للاصغر ان قرار والعشاء والصبح
 الطلوع والفجر والشمس فان خرج وقتها فلا تطلب اعادتها شرطا أى لصحة
 الصلاة يلزم من عدمه عدمها النجاسة أراد بها العين النجسة كالبول بالماء
 المطلق صفة ازالة عن كل محمول للمصلى صفة ازالة من ثوب أو عمامة الخ بيان
 لمحموله وعن بدنه أى المصلى ومنه داخل فيه وأنفه وعينه واذنه ولا تكفى غلبة
 الريق والدمع عطف على عن محمول وهو أى مكانه الذى تلزمه الازالة عنه
 ماتمه أى بالفعل فلا يلزم الموى ازالتهما عن المكان الذى يرمى اليه من قدميه
 الخ بيان لأعضائه فلا يضر نجاسة ماتحت صدره الخ تقرير على قوله وهو ماتمه
 أعضاؤه ولو اتصل أى النجس بها أى الحصى برآن كان وجهها الملاقى
 للأرض نجسا ووجهها الظاهر الذى تمسه أعضاء المصلى طاهرا كقروعة ميتة
 صلى على صوفها فعلوم ان جلد لها نجس وصوفها طاهر وبه أى المذكور من
 طرف العمامة أو طرف الرداء في حكم المحمول للمصلى أى ولو طال ولم يتحرك
 بحركته كونها أى ازالة النجاسة عما ذكر ناسيا لها أى بعد ان علمها قبل
 شروعه في الصلاة حتى فرغ من صلاته غاية لتسببها فان تذكرها في الصلاة فانه
 يقطعها ان وجد ما يزيلها به أو ثوبا آخر واتسع وقتها ولا أتمها أو لم يعلم بها أى
 النجاسة حتى فرغ منها أى الصلاة غاية لتقاء علمها فان علمها فمما قطعها كالمس
 والوقت أى الذى تنسب الاعادة فيه للاصغر ان الاعادة كنفل وهو
 مكروه في الاصغر والليل كله الى الفجر وقت للنفل والصبح فيها قول قوى بأن
 فختارها الطلوع الشمس من ان ازالة الخ بيان لما أبدأ أى في وقتها وبعده
 أيضا أى كما قيد الوجوب بهما فالذكر والقدرة شرطان في الوجوب والسنية
 هذه طريقة والثانية انهما شرطان في الوجوب فقط والسنية مطلقة عن التقيد
 بهما انهما أى القول بالوجوب ان ذكر وقدر والقول بالسنية ان ذكر وقدر
 لكن وجوب الخ استدرأ على قوله ويتفقان الخ لدفع ايهام أن اتفاقهما من كل
 وجه فعلى هذا الخلاف حقيقى وهذه طريقة وطريقة ابن رشد ان العامد القادر

يعيد أبدأ وجوباً على القول بالسنية أيضاً فلا خلاف بين القولين إلا في التعبير
 باختلافهما لفظي لا حقيقي لانفاها على حرمة صلاة الذكركا القادر بالنجاسة
 وبطلانها وجوباً أعادتها أبداً من قوله أي الشيخ خليل لأنه أي المحمول
 تعليل لأهميته من النجاسة بيان لما يتقايها أي الخمر أن أمكن أي
 تقايمها فان قلت تقايمها لا يزال نجاسة قلت هذا من تقايل النجاسة وهو واجب
 كزالتها والأي وأن لم يمكنه التقايم عاجزاً أي عن تقايل النجاسة فتصح
 صلاته بدونه فسقوطها أي النجاسة عليه أي المصلي فيها أي الصلاة
 صلتة سقوط وذكركه لزيادة الإيضاح لعلمه من قوله سقوطها عليه والاولى تأخيرها عن
 ذكرها ليعلم رجوعه إليه أيضاً أو ذكرها أي تذكرة المصلي النجاسة فيما تلزمه
 إزالتها عنه مبطل أي لصلاة فيجب عليه قطعها أن اتسع الوقت أي
 لازالتها وأدراك ركعة من الصلاة فأكثر ووجد أي المصلي ما تزال أي
 النجاسة فالجمله جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضهير لأن اللبس على ما تقدم
 فذكرها أي التعبير بإلغاء أولى أي لا فادتها التفريع على قوله يجب إزالة
 النجاسة الخ ولوقبل التلغظ بالسلام أي بعد تمام التشهد لان السلام ركن من
 الصلاة فشرطه الطهارة أن استقرت أي النجاسة عليه أي المصلي
 بأن كانت رطوبة الخ تصوير لا استقرارها عليه والأي وأن كانت يابسة
 وأنحدرت حال سقوطها واتسع الوقت إلى آخره عطف على استقرت عليه
 وأدراك الصلاة فيه أي بفعل ركعة تامة بسجدة فيها فيه بعد إزالتها ووجد الخ
 عطف على استقرت عليه أيضاً من الماء الخ بيان لما أوثب الخ عطف على
 ما تزال به فانها تبطل أعاده لزيادة الإيضاح أن اتسع الخ أن قلت لم يذكر
 شرط الاستقرار عليه قلت لا يحتاج لذكركه لأنها لا تكون المستقرة في هذين
 القسمين وهذان القيدان أي اتسع الوقت ووجود ما يزيلها أو ثوب آخر
 على الشيخ أي كلامه وبقي أي من قبود البطلان وشروطه أنه أي الشأن
 كدرهم أي من دم ونحوه فالقيود أي لبطلان الصلاة كالحاصل لما تقدم
 أربعة هي الاستقرار والاتساع ووجود المزيل أو التوب وعدم العفو
 وثلاثة هي الاتساع ووجود المزيل وعدم العفو لذكرها أي وعلمها بسجدة فيها
 بأن يرفع من سجدة الثانية قائماً معتدلاً قبل خروجه كلها أي وجوباً بالان

المحافظة على فعل الصلاة في وقتها أأكدم من المحافظة على طهارة الخبث للاجماع على الاقول والخلاف في الثاني لاأى لا تبطل الصلاة ان تعلقت أى النجاسة فسل أى أخرج من النعل ابن ناجي الفرق بين النعل ينزعه فلا تبطل صلاته والثوب النجس تبطل صلاته بلبسه ولو نزعه ان الثوب محمول له والنعل واقف عليه فهو وكفرشه حائلا كنيفا على نجاسة وصلاته عليه الا ان يرفعها أى الرجل بها أى النعل من غير ان يرفع الخ كالتفسيير لقوله بلطف كما تبطل لو كانت النجاسة فوق نعله بيان لمفهوم أسفل خلاف المراد أى كون النعل واقف به على نجاسة جافة صلى على جنازة أى أو صلى فريضا من الخمس أو نفل لا بإيماء لمجوزه عن السجود ولا يصلى بضم المثناة وفتح الصاد واللام أى تحرم الصلاة بما أى شئ غلبت أى النجاسة فالجمله جرت على غير ما ولم يبرز لا من اللبس كتوب أى محمول كافر أى ذكر أو أنثى كتابي أو غيره كان ممن يستبيح النجاسة أم لا بأشرجلده أم لا سكير بكسر السين والكاف مشددة أى كنهير شرب المسكر كناف بفتح الكاف والنون مشددة أى من حرفته مزح الكنيف حاذى أى قابل آخرتها أى عن الفصل السابق هنا أى ووضعها في هذا الفصل لانه أى هذا الفصل وهى أى هذه الاحكام على انه أى الشأن فان الأصل الخ تعليل لقوله مبينة الخ والغالب أى فيما ذكر لقاعدة أى قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها يجعل الجزئى الذى أريد معرفة حكمه موضوعا وموضوعها محمولا عليه والقضية الحاصلة منها ما صغرى لقياس والقاعدة كبرى له وتركيب نتيجة من الأصغر والا كبر بأن يقال مثلاملبوس الكافر الغالب عليه النجاسة وكل ما الغالب عليه النجاسة لا يصلى به ينتج ملبوس الكافر لا يصلى به وقوله أى أقرب المالك لان شأن الكافر الخ أى فالغالب على ملبوسه النجاسة وان كان الأصل فيه الطهارة نسجه أى منسوج الكافر الذى نسجه لبيبه للمسلمين فان الشأن أى شأن الكافر فيه أى النسج توقي النجاسة أى خوفا من نفرة المسلمين منه فيكسر ويبور عليه فالغالب والأصل فى نسجه الطهارة فتجوز الصلاة فيه قبل غسله كالكافر أى فى انه لا يصلى بملبوسه لغلبة النجاسة عليه خبر السكير الذى شأنه مزح الخ صفة كاشفة لمعنى الكف وخبره محذوف أى كذلك لان شأنهم عدم

التحرز الخلة المحذوف أى لا يصلى بشياهم ماذكر أى النجاسة باحتلام أو سبق
 حدث هو أى مرید الصلاة فهو أى مرید الصلاة بحاله أى ثوب نومه
 من كونه طاهرا أو نجسا حاذى فرج أى بلا حائل ومنه فوط الحمام العام
 لا يصلى به أى لغلبة النجاسة عليه تصریح بما علم من التشبيه لزيادة الايضاح
 بخلاف نحو عمامته أى فى عدم محاذاة الفرج بيان لمفهوم حاذى فرج فيصلى فيه
 لعدم غلبة نجاسته وبخلاف محاذى فرج العالم الخ بيان لمفهوم غير العالم الخ
 يعنى عنه بضم المثناة تحت وسكون العين المهملة وفتح الفاء أى يسأخ فيه
 ولا تشترط ازالته لصحة الصلاة للمشقة أى لدفعها وعن بضم فكسر
 عما أى نجس يعسر بفتح فسكون فضم أى يشق ويصعب التحرز منه وازالته
 كسلس بفتح السين واللام أى بول أو مذى أو ودى يخرج بغير اختيار
 لازم بفتح الزاى أى أنى كل يوم مرة فأكثر من النجاسات بيان لما
 بالنسبة للصلاة الخ صلة يعنى وهذه أى جملة عن عمایعسر الجزئیات أى
 أحكامها الكلية صفة كاشفة جزئیات أى للقاعدة من غير اختيار
 كالتفسير لقوله بنفسه صلة خرج من الاحداث بيان لما بنفسه أى قهرا
 بحيث لا يتطیع حبسه ولا يجب غسله كالتفسیر ليعنى عنه هنا أى
 فى مجتث المعفو عنه ما بأن الخ أى كل الزمان أو أكثره أو نصفه وثوب
 كمرضع أى مصيبيه من نجاسة صبي أو دابة تجتهد أى بذل جهدها وطاقتها
 فى التحرز منه ثم يغلبها فيعنى عنه بأن يزيد على مرتين فى اليوم تصويرا لكثرة
 والاى وان لم يكن الرديا اليد لان اليد لا يشق غسلها أى مرة أو مرتين
 فى اليوم كالثوب والبدن التشبيه للنفى أى المشقة يعنى ان غسل الثوب والبدن
 كل يوم مرة فيه مشقة ليست فى غسل اليد مرة أو مرتين كل يوم يصيبه أى الثوب
 أو الجسد ولورأته أو غيرها أى الأم ان احتاجت لاجرة الارضاع أفقرها أو لم
 يقبل الولد غيرها فى درء أى دفع وابعاد بخلاف المفردة بفتح الفاء وكسر
 الراء مشددة أى المقصورة بيان لمفهوم تجتهد ودخل أى بالكاف فى كمرضع
 تحت الكاف أى فى قوله كمرضع صلة دخل اعداد ثوب أى طاهر وقدر
 درهم عطف على سلس من دم الخ بيان لقدر الدرهم البغلى بفتح الواو وحدة
 وسكون الغين المعجمة وهى أى الدرهم البغلى وأنه مراعاة لخبره فدون

أى فأقل من قدر الدرهم البغلى عطف على قدر درهم وهذا معلوم بالأولى ومفهوم
 قدر الدرهم ان أكثر منه منها لا يعنى عنه وهو كذلك قول الشيخ من إضافة
 المصدر لفاعله ودون درهم مفعول المصدر المفيد بالرفع نعت قول
 أو بالنصب نعت ودون درهم ان ما كان الخ يفتح المهموز مفعول المفيد
 لا يعنى عنه خبران ضعيف خبر قول من الدم الخ بيان لما ذكر أصابه
 أى المكلف من نفسه أى دمها وفتحها وصيداها من آدمى الخ بيان لغيره
 من ثوب أو بدن أو مكان أى سواء كان قدر الدرهم من أحد الثلاثة فى بدن
 أو ثوب أو مكان عبارته أى متن أقرب المسالك تأخيرها عنها أى ليفيد
 الكلام رجوعه إلهما أيضا براؤها أى بخالط الدواب من بول أو روث
 بيان لفظة خيلا أى كانت الدواب خيلا الخ فلا مفهوم للقيود الخ تفريع
 على قوله من بول أو روث خيلا الخ وهذا سبق قلم فان القيود المذكورة فى المختصر
 قيود فى العفو بدون شرط الاجتهاد وان فقدت أو بعضها اشترط فيه الاجتهاد
 كالمرضع ومن ألحق بها ونص المجموع وكنجاسة دواب لعانها ان اجتهاد أو كانت
 بولا لغاز بأرض حرب وعبارة المصنف فى شرح المختصر لا مفهوم لهذه القيود بل
 الروث والبغل والخمار والمسافر والرامي وأرض المسلمين كذلك نعم حيث وجدت
 القيود الأربعة فلا يعتبر اجتهاد ولا فلا بد من الاجتهاد كالمرضع كذا ينبغى من
 نجاسة أى وقع الذباب عليها ثم نزل على ثوب أو بدن بيان لأثر ودم حجامه عطف
 على ذباب مسح أى الدم حتى يبرى أى موضع الحجامه غاية للعفو وهو أى
 لفظ نجاسة الذى هربناه فى المتن من عذرة أى التى عبر بها الشيخ بقوله وأثر
 ذباب من عذرة اذ لا مفهوم لها أى العذرة وقديقال أثره من غيرها يعلم العفو
 عنه بالأولى اذ هى أشد من غيرها ومثل الذباب الناموس أى والنمل الصغير
 وأما النمل الكبير فلا يعنى عن أثره لعدم غلبة وقوعه على الناس لمسقة غسله
 قبل برئه علة للعفو عنه غسل أى وجوبا أو استئنا أى ان زاد على درهم والاندب
 فان لم يغسل الزائد وصلى غسل وأعاد فى الوقت لحقة أثر الدم ولمراعاة الخلاف
 وطين الخ عطف على سلس أيضا كطرا أدخلت السكاف طين الرش وماءه
 ومستنقع الطريق مختلطا الخ حال من طين مادام طريا بيان لمدة العفو عنه
 نزوله أى المطر من السماء عليه أى المذكور من طين المطر ومائه النجاسة

كطين الرش تئيل لخطوطين المطر مستنقع بضم الميم وفتح القاف أى الماء
 الذى يخرج من الارض القريبة من البحر أيام الليل والشتاء والاى وان لم
 يختلط بالنجاسة فلا محل للعفو أى لطهارته بأن تكون أى النجاسة الخ
 تصويرا غلبتها على الطين منه أى الطين مطروح أى موضع طرح والا
 أى وان أصاب الانسان عين النجاسة الذى لم يختلط بغيره أيام نزول المطر
 طرف لا صاب وطراوة الطين عطف على النزول لزوال المشقة عنه لتوجوب
 الغسل بعد الجفاف عبارته أى الشيخ ونصها وكطين مطروان اختلطت
 العذرة بالمصيب لان غلبت وظاهرها العفو ولان أصاب عينها وقيد بعضهم
 العفو بعدم ادخاله على نفسه بعدوله عن طريق لا طين فيه مختلط بنجاسة لطريق
 فيه ذلك بلا عذر وأثر دمل أى دمه أو فكه أو صديده الزائد على درهم يغلى
 سال أى الأثر من الدمل أو احتاج أى المكف أبو الحسن فى شرح المدونة ان
 اضطر الى نكث الدمل الواحد وشق عليه تركه فيعفى عما سال منه مطلقا فى المجموع
 الظاهر انه ان وضع عليه دواء ففتحه وسال ما فيه فيعفى عنه لاحتياجه لذلك
 أو كثرت أى الدما ميل من المدة بكسر الميم بيان الأثر من غير عصر كالتمسير
 للسائلة بنفسها فان عصره بيان لفهوم سال بنفسه لم يعف عما زاد أى من
 الخارج بالعصر وما خرج بعده يعفى عنه لخروجه بنفسه ومحل العفو ان لم ينضب
 وقت سيلانه أو لازم كل يوم والا فلا عفو الاضطرار أى لعصرها وذيل أى
 مصيبه من النجاسة امرأة أى حرة أو أمة خلافا لمن خصه بالحرة ووجهه مذنب
 ستر رجل الأمة وان لم تكن عورة لا رجل لسترأى عن أعين الرجال للزينة
 وخيلاء بأن كان لها خوف ورجل بكسر فسكون أى ما أصابها من النجاسة
 مرة أى ذيل المرأة والرجل يابس فان مرا بمقتل فلا عفو بنجاسة يابسة
 أى عليها وذى أى صاحب الصلاة فاعل يجوز بذلك أى الذيل
 والرجل اللذين مرة على النجاسة اليابسة لقوله أى الشيخ خليل يطهران
 بما بعده هذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لمساألته أم سلمة عن ذلك
 فقال عليه الصلاة والسلام يطهره ما بعده رواه مالك وغيره وجعله الفقهاء شرطاً
 فى العفو الباسجى معنى الحديث ان النجاسة فى الطرقات لا يمكن الاحتراز منها مع
 التصرف الذى لا بد منه للناس فخفف أمرها اذا خفي عنها ولم تعين النجاسة فاذا

مرت على موضع نجس ثم مرت على موضع طاهر أخفى من النجاسة فقط حكمها
ولم تمر على الموضع الطاهر حتى رأت النجاسة لوجب عليها غسلها وقال ابن اللباد
عن بعض الأصحاب تأويل ذلك إذا سجدت ذبلها في أرض ندية نجسة ثم جرت على
أرض طاهرة انتهى فالصواب حذف قوله ولا حاجة لقوله الخ خف بضم الخاء
المججمة وشد الفاء ونعل بفتح النون وسكون العين المهملة أى مصيبيهما
من روث دواب بيان لمصيبيهما ذلك أى مسح الخف والنعل بشئ طاهر حتى
ذهبت عنهما عين النجاسة وألحقت بضم الهمزة وكسر الخاء بهما أى
الخف والنعل في العفو بشرط الدلك رجل بكسر فسكون الفقير أو الغنى
الذى لم يجد ما ذكر أو عجز عن لبسه لعله من أرواث الدواب الخصلة أصاب
التي يطرقها الدواب كثير انقل الموضع هذا القيد عن سحنون وعليه فلا يعفى
هما أصاب الخف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها في الطرق والاماكن
التي لا تطرقها الدواب كثير لعدم عسر الاحتراز منه لعسر الاحتراز الخ
علة ليعفى فلا يعفى عما أصاب من فضلاته أى لدوره في الطرق فلا يعسر
الاحتراز منه مدر بفتح الميم والدال المهملة أى طين يابس من العين أى
ذات النجاسة ومفهومة ان بقاء الريح واللون لا يمنع العفو وهو كذلك وماتفا حش
أى من النجاسة المعفوعة أو استثنى دون الدرهم من الدم ونحوه فعلا وإن دبت غسله
وان لم ينفق حش كدم أى خرف تشبيهه في نذب الغسل بشرط التفاحش وأما الدم
الخارج بقتله في نذب غسله وان لم ينفق حش كما تقدم مما تقدم ذكره بيان لما
نفق حش من المعفوات بيان لما تقدم بان خرج الخ تصويرا تفاحشه من
المسلمين أى بيئهم حمل بضم فكسر أى يحمل وان سأل أى المازع عن الساقط
استثنائية نسبة للاستثنافى أى ابتداء الكلام فالمراد الاستثنافى النحوى
أو جالس إشارة الى انه لا مفهوم لماز في طريق تنازع فيه ما روجالس
من سقف ونحوه صلبة يسقط أمانة بفتح الهمزة أى علامة على طهارته
أى لا تحقيقا ولا ظنا ولا نجاسته أى لا تحقيقا ولا ظنا فان وجدت أمانة طهارته
تحقيقا أو ظنا فلا إشكال في طهارته مطلقا وان وجدت أمانة نجاسته تحقيقا أو
ظنا فلا إشكال في نجاسته مطلقا فهذه عشرة صور فلا يطلب غسله مفرع
على جملة على الطهارة لأن شأنهم الطهارة علة لحمله عليها في اسلامهم

ق

أى أهل البيت الذى سقط الماء منه عليه أى المار أو الجالس أى لا يجب
 عليه ولا يكن يندب بان كان مسلماً الخ تصويره كونه عدل رواية صالحاً أى
 غير فاسق وغير مرتكب ما يخجل بمروءته ان بين أى المجيب للسائل وجهها
 أى النجاسة أو انفق أى المجيب والسائل والا أى وان لم يبين واختلفا
 مذهبا نذب أى الغسل ولا عبرة باخبار الكافر الخ بيان لفهوم العدل
 ان أخبر أى غير العدل وأما ما سقط من بيوت الكفار بيان لفهوم من المسلمين
 والصور خمسة وعشرون صورة لان البيت اما للمسلمين تحقياً أو ظناً أو شكاً واما
 لكافر تحقياً أو ظناً فهذه خمسة وفى كل الساقط اما محقق الطهارة أو النجاسة
 أو مظنون الطهارة أو النجاسة أو مشكوك في طهارته ونجاسته فهذه خمسة
 وعشرون صورة وحاصل احكامها انه ان تحققت أو ظنت طهارة الساقط فهو
 طاهر سواء سقط من بيت مسلم تحقياً أو ظناً أو من بيت كافر تحقياً أو ظناً
 أو من بيت مشكوك في اسلامه وكفره فهذه عشر صور وان تحققت أو ظنت
 نجاسته فهو نجس في الصور الخمس فهذه عشرة ثمانية وان شك في طهارته ونجاسته
 فان كان من بيت مسلم تحقياً أو ظناً أو شكاً حمل على الطهارة ويندب السؤال عنه
 فان أخبر بها فالامر ظاهر وان أخبر بالنجاسة وجب تصديق الخبر ان كان عدل
 رواية ووافق في المذهب أو بين وجهها والاندب وان كان من بيت كافر تحقياً
 أو ظناً حمل على النجاسة الا ان يخبر عدل بطهارته فهذه خمس صور الشك أى
 في الطهارة على النجاسة صلة محمول الا ان يخبر عدل حاضراً معهم بطهارته
 أى فيعمل بخبره وان لم يوافق في المذهب ولم يبين وجهها عبارة الشيخ تصها
 وواقع على ما روي ان سأل صدق المسلم ان ظن اصابها أى النجاسة البدن أو
 المحمول أو المكان فان شك في اصابها فلا يجب الغسل بل التضع كإبائى
 فان علم محلها أى النجاسة غسله وحده والا أى وان لم يعلم محلها وشك فيه
 لجميع المشكوك أى فيه يغسل وجوباً ان اتصل المحل لان حقيقة كسكمين
 أو حكام كحفين من بدن أو ثوب الخ بيان للمحل وأولى أى من ظن الاصابة
 في ايجاب الغسل ان علم أى المكاف الاصابة اقتصر أى في الغسل
 تعين غسل جميع ما شك فيه هذا هو المشهور وقال ابن العربي يتحرى في المتصلين
 كالمفصلين ومحل الخلاف اذا وسع الوقت غسل المحلين ووجد ماء كافياً غسلهما

فان وسع غسل احدهما فقط أو وجد ماء كافيا احدهما فقط اقتصر على غسله اتفاقا
وان لم يسع الوقت غسل أحدهما أصلي بالنجاسة لان الوقت مقدم على ازالتهما
على زوال طعم النجاسة ولونها وريحها أى من الغسالة لكن الطعم مطلق واللون
والريح بشرط عدم تعسر زوالهما من ذلك أى المذكور من الطعم واللون
والريح لكن الطعم الحاسد رالك على قوله بل المدار على زوال طعم النجاسة
الح لرفع ايهاه استواء الثلاثة الذين يفتح الدال المهملة وشدة النون اثناء متسع
الأعلى ضيق الاسفل بصيغ فيه فلا يشترط زوالهما أى اللون والريح عسرى
الزوال لا من المحل ولا من الغسالة جواب ان تعسرا الريح أى كل ريح
الروائح أى ذى الروائح فان كانا أى المشكول في اصابة النجاسة احدهما
ثوبين أى ونحوهما من كل منفصلين حقيقة وحكم بحيث تمكن الصلاة باحدهما
دون الآخر للصلاة فيه المناسبتى ايم ما شاء اذ جواز الصلاة فى المغسول لاشك
فيه والذي تقيده عبارة المجموع ان التحرى كفى فى جواز الصلاة فيما تحرى
طهارته بدون غسل الآخر ونصه لا يؤيه فيتحرى والثانى محكوم بطهارته وعبارة
مواهب القدير لا تؤيه الذين تنافى الصلاة باحدهما دون الآخر اذا اصاب
النجاسة احدهما وجهلت عينه فيتحرى أى يجتهد فى تمييز الطاهر منهما بالعلامة
ليصلى به من غير غسل من النجس ليتركه أو ليغسله فانظره واجتهد أى فى تمييز
الثوب الطاهر من الثوب النجس ليصلى فى الطاهر ويغسل النجس أو يتركه
ويطهر أى محل النجاسة ان انفصل الماء أى عن محل النجاسة طاهرا
أى سواء كان طهورا أيضا أم لا طعمها أى النجاسة من محلها بها أى
النجاسة عصره أى محل النجاسة بعد غسله من ثوب أو غيره بيان لمحل
لظاهر كلامه أى الشيخ خليل ونصه بطهوره منفصل كذلك بل المدار أى
فى طهارة المحل وتطهر الارض أى التى اصابته بالنجاسة واعراضها أى
أوصافها من طعم ولون ورائحة طهرت أى الارض فأمرهم بتركه أى حتى
يتم بوله فى محله أى لئلا ينجس بوله فينضرا ان حبسه أو تنتشر النجاسة ان لم يحبسه
ذوقا بفتح الدال المعجمة أى دلوا الشيطان أى البخارى ومسلم فى اصابته
أى النجاسة غسل بضم فكسر وثوب عطف على لبدن وجب نفضه أى
ان ذكر وقدر وقيل يسن وقيل يندب كالغسل بفتح الغين المعجمة تشبيه بالنضح

في عدم احتياجه لنية وهو أى النضج وشى أى للساء المطلق على المحل
المشكوك في اصابته نجاسة فان ترك أى الشك في الاصابة بالنضج وصلى
بما شك فيه كالغسل أى كاعادة تارك غسل النجاسة المحققة أو المظنونة
في التفصيل المتقدم هذا قول ابن حبيب وضعف وقال ابن القاسم ويحتمل بعيد
في الوقت مطلقا لحقة حكم النضج واعتمد لان شك في نجاسة أى لا يجب النضج
ان شك في نجاسة مصيب المحل هذا أى قوله وان شك في اصابته
ولا يفتقر أى لا يحتاج ولا يتوقف لقوله أى الشيخ خليل وأما لو أصابه أى
المذكور من بدن أو ثوب أو حصير وأولى أى في عدم وجوب الغسل والنضج
بأن زال بماء مضاف أى متغير بظاهر مفارق له غالباً تصوير لزوالها بغير
المطلق من ثوب أو بدن الخ بيان لمحاذاطها لم ينحس بفتح فكون فضم
الخ جواب اذا لانه أى الشأن الخ تعليل لقوله لم ينحس لم يبق أى في المحل
الا الحكم أى الوصف الحكمى والحكم لا يتقل لانه غير موجود وانما
هو مقدر ومفروض واذا كان الفرض الموجود لا يتقل فأولى هذا وللقول
عطف على لانه لم يبق الخ وهذا جواب ما يقال لانه لم يبق الا الحكم بل الباقي
عين النجاسة وذلك لان المضاف ونحوه ينحس بمجرد ملاقات النجاسة كما تقدم
والبلل الباقي عين نجاسة لا ينحس الخ بيان لوجه الشبه ولو كان ضعيفا واوه
للحال ولوللتوكيد عند استعماله أى الا ناء صلة غسلة بولوغ كلب صلة نذب
لا طعام بيان لفهوم ماء وحوض بيان لفهوم اناء تعبد بفتح المثناة
والعين وضم الموحدة مشددة أى مجرد الامتثال من غير اطلاع على حكمته وعلمه
وقيل معلل بقذارة الكلب وقيل بنجاسته وأحق الخ ترير به على هذين دون الاول
اذ الكلب طاهر الخ علة لقوله تعبد بان يجعل فى أولها الخ تصوير
للتربيب المنفى نديه طرق الترتيب أى الاحاديث المشتملة عليه مضطربة
أى مختلفة ففي بعضها احداهن وفي بعضها أولاهن وفي بعضها أخراهن وقال
صباحى لانه لم يثبت فى كل الروايات وقال القرطبي لم يقبل مالك بالتعفير لانه ليس
فى روايته فان قيل زيادة العدل مقبولة فالجواب ان قبولها مشروط بكون
من لم يزد ليس أوثق من زاد ومن لم يزد ههنا أوثق من زاد ههنا غير مقبولة
أى لعنه أى الكلب من الماء بفتح اللام وسكن العين تفسير لثبوت نية

فلا يسبغ أى الاناء أى لا يندب غسله سبعا
 * (فصل فى آداب قضاء الحاجة) * من بول الخبيثان الحاجة الانسان وحكم
 الاستبراء الخ عطف على آداب متعلقات بكسر اللام أى الاحكام المتعلقة
 فوجب أى فى الصناعة وترتيب الابواب آداب جمع أى مطلوبات
 قضاء أى اخراج الحاجة أى البول والغائط جلوس بطاهر وأما النجس
 فان كان رخو اطلب القيام فيه وان كان صلبا اجتنب وستر أى ادايته
 لقربه أى محل القضاء نذبا أى أو وجوبا كاتقاء الموردين والطريق وان
 يكون بمحل طاهر هذا يقتضى ان قول المتن بطاهر مندوب مستقل محذوف منه
 حرف العطف وهذا يؤدى لـ كرار قوله الآتى ومكان نجس اذا كان
 بالقضاء أى العمراء شرط فى نذبه كونه بمحل طاهر أى وأما فى الاكنفة فلا يتأتى
 فيها ذلك خوفا من تلويث ثيابه بالنجاسة علة لنذبه الجلوس وكونه بطاهر ابن
 بشر قال الاشياخ لا يتحلوا الموضع المقصود للبول من أربعة أقسام ان كان طاهرا
 رخو اقل الى الجلوس لانه أقرب للستر ولا يحرم القيام وان كان صلبا نجسا
 فينبغي ان يتركه ويصده غيره لانه ان قام خاف ان يتطأ به عليه وان جلس خاف ان
 يتلطح بنجاسة الموضع وان كان الموضع صلبا طاهرا فليس الا الجلوس لانه يأمن
 التلطح بالنجاسة ان جلس ولا يأمن منها ان قام وان كان رخو نجسا فليس هنا الا
 القيام لانه يأمن التطأ وان جلس خاف التلطح ومحصل هذا انه يجتنب
 النجاسة ويفعل ما هو أقرب للستر واجتناب النجاسة كدمن الستران كان بموضع
 لا يرى فيه رخو بكسر الراء وسكون الخاء المعجمة أى هنا لنا الاكنفة
 أى المتلطقة بالنجاسة التى يخشى فيها تجسس ثيابه ان أدام الستر الى قرب المحل
 لانه أعون على خروج الخارج لان المعدة فى الجانب الأيسر فان اعتمد على
 رجله اليسرى زاده لانها تسهل الخروج منها وان لم يعتمد عليها صارت مقلوبة على
 فخا معتدلة أو قريبة من الاعتدال فيعسر الخروج منها لما ذكر أى كونه
 أعون على الخروج لذلك أى كونه أعون الخلاء بفتح الخاء المعجمة
 أى المحل المعد لقضاء الحاجة فان نسي أى التسمية حتى دخل الخلاء أو جلس
 فى القضاء المحل أى الذى يقضى فيه بأن يقول بسم الله الخ تصوير للتسمية
 تشرى بفتح المثناة الاولى والسين وضم الثانية مشددة أى مبالغة فى ستر شخصه

حتى لا يرى جسمه وبعد بضم الموحدة مصدر بعد أى عن الناس ورجع
أى مهبة مورد بفتح الميم وكسر الراء أى المحل الذى يتوصل منه الى الاستقاء
من الماء ومجلس أى محل اعتداد الناس الجلوس به من الهوام جمع
هامة بشد الميم التعبان ونحوه بيان لما البول أى أو الغائط الرقيق وتنحية
أى ابتعاد وترك فتحرم قراءته أى فى الكنيف والدخول بمصحف أو بعضه
ولو آية الخ أى فى الكنيف الخط هذا هو المتبادر لفهم من كلام ابن عبد السلام
والتوضيح وبهرام وهو غير ظاهر اذ ليس فى كلام أحد من المتقدمين تصريح
بالحرمة فبين حمل كلامهم على الكراهة ليوافق كلام المتقدمين البناي
محصل ما قاله الخط وغيره ان المعتمد حرمة قراءة القرآن فى الكنيف وأما الذكر
فيه أو الدخول بما فيه ذكر أو قرآن فذكروه وما يفهم من كلام ابن عبد السلام
والتوضيح والشرح من التحريم فغير ظاهر قاله الخط وتبعه حج وأطلق الخط
كراهة الدخول بما فيه قرآن فظاهره سواء كان كاملاً أم لا واستظهر عجم
الحرمة فى الكمال هذا نخبه ما ذكره ومن الساتر جيه الخ قال الرماضى
فى اجوبته الظاهر أن الجيب لا يكتفى لانه طرف متسع أو ما يخف عليه أى
المصحف عطف على قوله ما لم يكن حرزا واللاى وان خاف عليه الضياع
جازا الدخول به أى المصحف فى الكنيف بمناء أى يقدمها فهو ما أى
دخول المنزل والخروج منه ومنع بضم فكسر بفضاء بفتح الفاء والضاد
المجعة ممدودا أى خلاه استقبال قبلة أو استدبارها أى حال قضاء الحاجة
كالوطء أى استقبالها أو استدبارها حالة تشبيه بالاستقبال أو الاستدبار حال
قضاء الحاجة فى الفضاء بالسائر فى المنع واللاى وان كان الاستقبال
أو الاستدبار بالقرى أو بسائر فلا منى لا محذوف أى يمنع يحرم المناسب
أى يحرم ان يستقبل القبلة أو استدبرها أى حال قضاء حاجته الوطء
أى مستقبلاً أو مستدبراً لحيلته أى زوجته أو أمته التى يحل له وطؤها
فما أى المدن استقبال بيت المقدس أى حال قضاء حاجته أو وطء حليته
ولكن الاولى تركه ووجب استدبر أى اجما عاف لا يدخله الخلاف الذى
فى ازالة النجاسة لان عدمه يؤدى الى عدم صحة طهارة الحدث المجمع على شرطيتها
لصحة الصلاة لان عدم المتأفى لطهارة الحدث شرط فى صحتها والباقي فى قصبة الذكر

أوفم الدبر من البول أو الغائط مناف لها لانه خارج حكمه بلسن الخ تصوير للاستبراء وهذا في مخرج بول الرجل وأما مخرج الغائط فاستبراءه بالاسترخاء قليلا حتى يتحقق أو يظن انه لم يبق شيء في فم الدبر واستبراء بول المرأة بوضع يدها على عانها وعصرها حتى تتحقق أو تظن انه لم يبق شيء بصدد الخروج مجرى البول مثله مجرى الغائط ولكن بالاسترخاء كما تقدم من ذكره بيان لمجرى البول بان يجعل اصبعه السبابة الخ تصوير بلسنته من يده اليسرى حال من اصبعه السبابة من أصله أي من عند أنثيه من البول بيان لما فيه بفتح الخاء أي المجمة وشدة الفاء فانه أي يتبع الاوهام واستنجاء عطف على استبراء فهو واجب على القول بوجوب ازالة النجاسة ان ذكره دلالة منها وبلها أي اليسرى عطف على نائب فاعل نذب واسترخاؤه قليلا أي حتى تظهر رتة كما يش الدبر فيجمعها بالغسل وغسلها أي اليسرى بعده أي الاستنجاء صلة غسل واعداد المزبل بضم الميم أي احضار ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر قبل قضاء الحاجة ووزره أي جعله وزرا ان كان حجرا أو نحوه قبله بضم القاف والموحدة أي ازالة النجاسة عنه على ازالته عن الدبر وجمع أي في الاستنجاء ماء وحجر أي بأن يجمع بالحجر حتى يزيل عين النجاسة ثم يزيل حكمها بالماء ثم ماء أي مع جامد غير حجر ثم الماء وحده ثم الحجر ثم الجامد غيره فالمراتب خمسة والمراد بالحجر أجزاء الارض كما يجب الاستبراء لئلا يكون وجوب الاستبراء مجمعا عليه ووجوب الاستنجاء مختلف فيه كما تقدم به أي الاستنجاء ويكره باليمن أي تشريفا لها بالضرورة أي كقطع اليسرى وشلاها من بول الخ بيان للآذي يقوى تعلق الراشحة بها أي فتعسر ازالتهما كما شتان بضم الهمز وسكون الشين المجمة من ماء الخ بيان لما وندب تقديم قبله الخ الا اذا كان عادة تقاطر بوله اذا وضع الماء على دبره اذا فائدة في تقديمه حينئذ ان يجمع بين الماء والحجر أي لانه يصون يده عن مباشرة عين النجاسة باليد ويعين على تقليل الماء ولذا مدح الله تعالى من جمع بينهما بقوله تعالى رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين ازالة النجاسة أي عنها يتبع بضم فسكون فكسر أي يغسل فالأولى من الحجر ونحوه أي لان الماء يزيل عين النجاسة وحكمها اتفاقا والحجر أو نحوه يزيل عينها وفي ازالته حكمها خلاف الرابع عدمه

وتعين بفتحات مثقلا أى الماء فى منى الخ أى الاستنجاء منها لمن فرضه
التيمم أى لجزءه عن الغسل أو الوضوء أى من خروج المنى كخروجه بلالة
أولته غير معتادة تمثيل لا يجاب خروج المنى الوضوء وان دفع بهذا ما قبل ان خروج
المنى والحيض والنفاس موجب لغسل جميع ظاهرا لبدن ومنه القبول فلا حاجة
لقولهم وتعين فى منى الخ جل بضم الجيم وشدا اللام أى أكثر ومدى عطف
على منى أيضا نسبة أى لرفع حدثه بتركها أى النية على البعض أى
غسله أى الذكر لما يستقبل أى من الصلوات من الصلاة بيان
لما لا به أى العمل وفى هذا التعليل مصادرة أى تعليل الشيء بنفسه اذ لا بد
منه علة لقوله زدناه لانه لو خرج بلالة الخ علة لقوله لا بد منه والاى وان
كان سلسا ملازما كل يوم مرة ولا يتعين المناسب ولا يجب الاستنجاء منه بماء
ولا غيره من كلام الحيات لما بعض الشراح أى كالخرشي وعبر
أى فى أقرب المسالك جمع أى فى قوله مع غسل ذكره كنهية من الرجل أى
وأما المرأة فتغسل محله فقط الأقفهسى والمرأة تغسل محل الأذى فقط عجم بلانية
القيشى الظاهر بنية الأمير وغسلت المرأة محله فقط بلانية يابس أى جاف
غير مبتل متق بضم الميم وسكون النون آخره قاف أى منظف خزيل لعين
النجاسة محترم بضم الميم وفتح الراء أى معظم ومشرف ومنزه عن الاستجماره
اطعمه بضم الطاء أى كونه مطعوما وما كولا للآدمى علة لاحترامه
أو شرفه أى رفعة قدره عند الناس كنفذ وجوه رقيقس والاى وان لم تجتمع
هذه الشروط بان اتفت كلها أو بعضها فلا أى فلا يجوز الاستجماره
ابتداء واجزا أى كفى الاستجمار بغير مستوف الشروط ان أنقى أى أزال
عين النجاسة عن المحل كاليد أى الاستجمار به شبيهة فى الاجزاء ودون
الثلاثة أى من نحو الحجر وهو ذكره مراعاة لرجعه ولو أنه مراعاة لظهوره لكان
أولى من حجر بيان لكل يابس من خشب بيان لغيره وهو أى المدر
من الطين بيان لما خرق بكسر الحاء المججمة وفتح الراء جمع خرقة بكسر
فسكون فلا يجوز بمبتل بيان لفهوم يابس المحدد بضم الميم وفتح الحاء
المهملة والبدال الاولى مشددة أى الذى له حد يخرج كالسكين أو غيره أى
الخرق عطف عليه كخرق بضم الخاء المهملة والراى والواحدة عقب النون

الداكنة مغاث بضم الميم وبالفين المعجمة آخره ثاء مثناة وكراهى
الاستجمار بعظم وروث طاهرين أى لما فى الحديث ان العظم يكسى لحما
وتأكله الجن وان الروث علف دوابهم لا يقال يؤخذ منه كراهته بعلف دواب
الانس من تبن وحشيش بالاولى لان الاصل الاباحة فيهما ولكن ورد النهى عن
الروث فاتبع وبقي علف دواب الانس على الاصل ويجدار عملوله له أى من
داخل وأما من خارج فقبل بكره الاستجمار به وقبل يحرم لانه ينجس غيره
الاتقاء باليد المناسب الاستجمار

(فصل فرائض الوضوء) فرائض جمع فريضة بمعنى ما تتوقف الصلاة عليه
ليشمل اركان وضوء الصبي والوضوء المندوب فان قبل فرائض من صيغ جمع
الكثرة وأول مدلوله ما زاد على العشرة وهو هنا سبعة قبل محل التفرقة بين مدلول
جمع القلة ومدلول جمع الكثرة اذا جمع المفرد بالوزن كفلس الذى جمع بأفلس
وفلوس وأما المفرد الذى جمع باحدهما فقط فانه يكون مشتركين القليل والكثير
كما هنا الوضوء بضم الواو أى غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس
وبفتحها الماء وهل مطلقا أو بشرط كونه مع هذا أو مستعملا فيه خلاف
من مثبت بفتح الميم جمع مثبت أى موضع نبات يان للوجه منتهى بضم الميم وفتح
الهاء أى ما ينتهى اليه حده بفتح الحاء وشد الدال أى تحديده مجمع بفتح
الميم وسكون الجيم أى محل اجتماع فك أى جانب الاسفل نعت لفك
الاصبع أى منابته وهو أى الاصبع انحسر أى ارتفع عليه أى الاصبع
فى غسله أى الوجه الاغم بالفين المعجمة أى منابته وهو أى الاغم
عليه أى الاغم فى غسله أى الوجه ما نزل أى من شعر رأسه
ولا بد من ادخال جزء يسير من الرأس أى فى غسل الوجه فيغسل ليتحقق تمام غسل
الوجه لانه مما لا يتم الواجب الا به علة لقوله لا بد من ادخال جزء الخ وحده
أى الوجه فلا يدخل الوتدان الخ تقرير على قوله من الوتد الى الوتد البياض
الذى هو فوقهما أى الوتدين بين الأذن وشعر الصدغ البياض الذى هو تحتها
أى الوتدين بين الأذن واللحية لانه من الوجه فيه مصادرة ظاهر شفته أى
ما يظهر منهما عند ضمهما طبيعيا غار أى انخفض جفن بفتح الجيم
وسكون الفاء أى عين واحده أى مفرد أسرة واحده أى مفرد اسرار

لم يمكن المناسب لا يمكن لم يخاطب المناسب لا يخاطب عليه أي الشيخ
وأما الكثيف الخ بيان لفهوم تظهر البشرة تحته اليدين أي للسنة والاجماع
وان صدقت آية اغسلوا وجوهكم وأيديكم بيد واحدة المقتضية القسمة على الأحاد
فتمثل لي غسل كل واحد يد أو تحتمل ماله من الأيدي فبين الرسول صلى الله عليه
وسلم ان المراد الثاني وأجمع عليه بادخالهما أي المرفقين من زعمه أي
تحويله من محله وان ابقاه في أصبعه وان كان المحرم واوّه للعالم على كل حال
أي ضيقا كان أو واسعا استرخى أي طال حتى نزل عن حد الرأس لا تنقض
أي حبل ضفره أي الشعر وأدخل أي ماسح الرأس الذي له شعر طويل
الناتئ أي البارز وأما هو أي عظم الصدغ بحيث لا يظن الخ تصوير
لاشدة ادضفره كالمضفور بخيوط كثيرة تشبیه في وجوب النقض للجدوى
ان في ثلاث الخيط يضفر الشعر * فنقضه في كل حال قد ظهر
وفي أقل ان يكن ذا شدة * فالنقض في الطهرين صار حمدا
وان خلا عن الخيوط أبطله * في الغسل ان شذوا لأهمله
وجوب بيان لحكم الادخال اذ لا يحصل التعميم إلا به أي الادخال لتعميل
لوجوبه رديضم الراء وشذ الدال أي ما ذكره من وجوب الادخال الناتين
أي البارزين ما تحتهما أي الكعبين كاحصيه بكسر الهمزة وسكون الخاء
المجعة أي باطنى رجليه تحتهما أي الكعبين مفصل أي محل انفصال
واحد أي مفرد وبالعكس أي بكسر الميم وفتح الصاد كذلك أي بسبب شبهة
والدلك المناسب والتحليل باليد اليسرى أي ندبا امرار اليد امرار
جنس وضافته لليد فصل فخرج أمرار غيرها على العضو أي المغسول ولو
بعد صب الماء مبالغة في مقدار أي ويكفي جفافه أي الماء والمراد أي
في تعريف الدلك كما استظهره ان قلت هو عين ما استظهره ففيه تشبيهه بشئ
بنفسه قلت يكفي في صحة التشبيه التغاير الاعتباري وهو هنا باعتبار المحل أو القابل
فلا يكفي ذلك الرجل بالأخرى تفريع على قوله والمراد باليد الخ وهذا أي
كون المراد باليد باطن الكف الخ أن يكون أي الدلك لما فيه أي المذكور
من التشديد والتكرار من التعمق بفتح المثناة والعين المهملة وضم الميم مشددة
أصله المبالغة في العمق أي السفلى والمراد به لازمه وهو الغلواغبين المجعنة والزيادة

والابتداء المؤدى بضم الميم وفتح الهمزة وكسر الدال المهملة المشددة أى
الموصل ان ذكر أى تذكرة الموضوعى انه يتوضأ وقد رأى المنوضى على تعقيب
الاعمال وعدم تقريقها تفريقا فاحشا أعضاء الوضوء أو وضع منه افعال الوضوء
بأن لا يتراخى بينها تصوير للموالة أى فليس المراد عدم التفريق ولو يسيرا
الجملة أى الاستحجال حال غسل أى أو مسح ويوهم أيضا المبادرة بالوضوء أول
الوقت ههنا أى الموالة من الوضوء بيان لما وجب ان شاء قال ابن عرفة
صلاة وصوم ثم حج وعمره * طواف عكوف واتمام تحننا
وفي غيرها كالطهر والوقف خيرين * فن شاء فليقطع ومن شاء تهما
الناسى أى للموالة مطلقا أى عن التقيد بالقرب بنية أى لذهاب
نيته الأولى كالعاجزان لم يفرض تشبيهه في البناء مطلقا لكن لا يحتاج لتجديد النية
والأى وان فرط بجفاف عضو الخ تصوير للطول كالعامة أى القاصد
لترك الموالة تشبيهه في البناء بالقرب بنية صلة يبنى وهو أى قوله طال الزمن
أو لم يطل مطلقا الخ زيادة ايضاح لعمد من التشبيه لا حرارة أى شديدة
ولا برودة أى شديدة بأن لا يكون القطر الخ تصوير لا اعتدال المكان حاراً
أى شديد الحرارة كالخاز ولا بارد أى شديد البرودة كالغرب وأتى بالنسي
أى من أعضاء الوضوء فقط أى دون ما بعده ان طال أى الزمن قبل تذكرة
والأى وان لم يطل أعاد ما بعده أى المنسى بعد الاتيان به للترتيب أى
بين أعضاء الوضوء بأن ذهل بكسر الهاء تصوير لترك باقيه نسبانا لمعة بضم
اللام وسكون الميم أى بعضا من عضو المتروك أى العضو أو اللعة إحدى
اليدين صادق باليعنى أو اليسرى ثم تذكر أى بنفسه ما تركه على ما تقدم أى
في قوله بجفاف عضو وزمن اعتدلا من الأعضاء بيان لما بأن لم تجف
الأعضاء تصوير لعدم الطول فعل المنسى أى وجوبا استئنايان الحكم
اعادة ما بعده سنة الترتيب اضافته للبيان فهى أى سنة الترتيب
ملاحظة أى مطلوبة في ابتدائه أى الوضوء أى عضو منه أو استباحة الخ
عطف على رفع الخ أو أداء أى فعل عطف على رفع أيضا أو فى الموضعين لمنع الخلق
فقط فيجوز الجمع بين رفع الحدث والاستباحة وبينه وبين أداء الفرض وبين
الاستباحة وأداء الفرض وبين الثلاثة وهو الأكمل بقلبه لبيان الواقع

والإيضاح أى المنع ان قلت المنع خطاب الله تعالى أى كلامه وهو قد يم فكيف
يرفع قلت المرفوع تعلقه التجبىزى الحادث المترتب على الأعضاء أى التعلق
بالشخص بسبب قيام الوصف الحكيم المسمى حدثاً أيضاً بالأعضاء والأولى
بفتح الهـ مـ رأى المسخوب بذلك أى الكلام الدال على النية لان حقيقة
النية الخ أى ولانه مخالف لعمل السالف الصالح علة لكون الأولى ترك التعلق
بما يدل على النية بالقلب بيان للواقع وإيضاح رفع الخبث أى حكمه
أو اخراج بعض ما يباح أى بالوضوء من نيته كأن ينوى به أى الوضوء الخ تمثيل
لاخراج بعض ما يباح أو صلاة الظهر عطف على الصلاة وجزاله الأولى
ويجوز له أى المتوضى به أى الوضوء الذى أخرج من نيته بعض ما يباح
مطلق الطهارة أى الطهارة المطلقة الشاملة لطهارة الحدث وطهارة الخبث
شعولاً بدلاً أى المتحققة أما فى هذه وأما فى الأخرى فلا يرتفع حدثه لتردده فى نيته
وشرطه الجزم أو اخراج ناقض أى من نيته فله أى الحدث الوضوء
الحقيقة المناسب النية التى شرطها كونها جازمة لامن هذه الحيثية أى بل من
حيث شعولها أهمامها أو من حيث هى غير ملاحظ شعولها أهمامها على سبيل البدلية
ولا على سبيل المعية كما قال سنده تقدم نصح هذا التشبيه بالاختلاف الاعتبارى
لان فعله دليل الخ هذا اذا نوى الطهارة من حيث هى غير ملاحظ شعولها
لها بوجهيه وأما ان نواها ملاحظ شعولها أهمامها فقد نوى طهارة الحدث جزماً
وزاد عليها نية طهارة الخبث كأن يقول أى بكلامه النفسى الخ تمثيل للنية مع
اخراج حدث فى وضوئه أى تقضه نية ان كنت أحدثت الخ قاعل يجزئ
المنفى بلا لذلك الحدث أى المشكوك فيه لعدم الجزم بالنية علة لعدم
الاجزاء فلا منافاة بينه وبين عدم الشك فى الناقض غير الردة ناقضا
ولا بد من نية جازمة واوه للجمال أى وشرط النية الجزم بها الرضى بفتح الراء
وسكون الفاء آخره ضامة أى ابطال ما فعله من الوضوء بالنية فى الاتناء أى
للوضوء حال من الرضى أو صـ لـ لا بعده أى الوضوء كالمسالة والصوم
تشبيه بالوضوء فى أن رفضها فى أثناءها يبطئها وبعد فراغها لا يبطئها ذهابها
أى من الذهن والذهول عنها وانسائها بأن لم يستحضرها أى النية تصوير
لذهابها أى ولم يأت نية مضادة كنية فضيلة أو نظافة أو تبرداً وتدف لا يضر

خبران عزوب النية بأن يبطل أى بنيته تصوير للرفض فى الأثناء ونحوها
 أى الصلاة فى التوقف على الطهارة كالطواف ومس المصحف وجزاء أولى
 ويجوز ادليس من نواقضه إبطاله الخ فيه مصادرة قطعاً أى اتفاقاً
 مطلقاً أى عن التقيد بكون الرفض بعد اتئامهما مطلقاً أى عن التقيد بكونه
 فى أثناءه لضعفه أى التيمم علة لارتناضه مطلقاً الى كونه ممتنع كوع
 وهو العظم الذى يلى الابهام قبل ادخالهما فى الاناء أى المعدل للوضوء فعلم منه
 التقيد بكون الماء يسيراً غير جار صلة غسل وهو شرط فى حصول السنة به والا
 أى وان لم يمكن الافراغ منه أدخلها فيه واغترف منه وغسلهما خارجيه
 وحصلت السنة بذلك كالكتير والجارى تشبيهه فى حصول السنة بالغسل مع
 الادخال تفريقهما أى اليدين فى الغسل أولاً بفتح الواو مشدداً قبل
 ان يدخلهما فى الاناء فى قوة التفسير لقوله أولاً فيه أى أو خارجه لتوقفها
 أى السنة توقف المشروط على شرطه لكن بشرط الخ استدراك على قوله لم يكن
 آتياً بالسنة الخ كانه نية المناسب كانه وأن يكون أى الماء القليل
 فان كان كثيراً مفهوم قليلاً أو جارياً مفهوم غير جار أو لم يمكن الافراغ منه
 مفهوم وأمكن الافراغ منه ولم يتغير المناسب ولا يتغير والا أى وان كان
 يتغير والا أى وان لم يمكن غسلهما خارجيه بأن يغسل كل يد ثلاثاً تصوير
 للتثليث والتفريق من تمام السنة أى شرط فيها خبر التثليث والتفريق
 ولذا أى كون الأربح حصول السنة بغسله وبيننا بشد التثناة تحت
 استنشاق أى جذب الماء بالنفس الى داخل الأنف كل أى من المضمضة
 والاستنشاق بثلاث غرفات أى متواليات بان يتمضمض بثلاث ثم يستنشق
 بثلاث غرفات مبالغة بضم الميم وفتح اللام أى فى المضمضة والاستنشاق
 مفطر بضم الميم وسكون القاء وكسر الطاء المهملة احتريزه من الصائم فتكره
 مبالغة فهم ما خوفاً من وصول الماء لحلقه فيفسد صومه واستنشاق أى دفع الماء من
 الأنف بالنفس لهذه السن الثلاثة أى غسل اليدين للكوعين والمضمضة
 والاستنشاق بأن ينوى بها أى الثلاثة الخ تصوير للنية أداء أى تأدية وفعل
 الوضوء أى المركب من الفرائض والسنن والفضائل ماذ كراى الثلاثة
 أعادتها أى الثلاثة بنية الوضوء لحصول السنة الأولى لتوقف السنة على

السنة والأى وان لم يبق بلل سنة الرذاضا فله للبيان فان نكس بفتحات
 مثقلا أى قدم عضوا عن محله المنكس بضم الميم وفتح النون والكاف مشددة
 أى المتقدم وحده أى منفردا بالاعادة عما بعده ان بعد بفتح فضم أى طال
 الزمن بجفاف أى للعضو الأخير المعتدل في زمن معتدل تصوير للبعد والا
 أى وان لم يبعد فمع تابعه أى يعاد المنكس مع ما بعده في الترتيب الشرعى
 بأن يقدم الوجه الخ تصوير لترتيب الأربعة بان قدم الخ تصويرا للمنكس
 كأن غسل اليدين الخ تمثيل للتقديم استنانيا بيان لحكم اعادة المنكس
 ولا يعيد ما بعده ايضاح لمعنى وحده فان لم يبعد مفهوم قوله ان طال وتفن لدفع
 ثقل التكرار فعلة أى المنكس تابعه شرعا أى في ترتيب الشرع لافى فعله
 الذى نكس فيه فلويدأ بذراعية الخ مثال للقاعدة السابقة فرعه علمها بالايضاح
 وسواء أى مع التساوى كبالقرب ولويدأ برأسه الخ مثال آخر لها لزيادة
 الايضاح مطلقا أى عن التقيد بالقرب لانها منسكان معا ولويدأ
 برجله الخ مثال ثالث لها لذلك قرب أو بعد تصريح بمعنى مطلقا لزيادة
 الايضاح ولوقدم الرجلين الخ مثال رابع لها لذلك مطلقا أى عن التقيد
 بالقرب والنسبان موضع طاهر أى فعله فيه واستقبال أى لتقبله
 وتسمية أى ذكر اسم الله تعالى فى أوله بلاحد أى تحديد بل بالاجتهاد
 كالغسل بضم الغين المعجمة شبهه بالوضوء فى نذب ما تقدم فيه المعنى أى من اليدين
 والرجلين المفتوح أى الواسع الذى يمكن الاعتراف منه بمقدم بضم الميم
 وفتح القاف والدال مشددة أى أولها عرفا كأطراف أصابع اليدين والرجلين
 وأول منابت شعر الرأس مما يلي الوجه للوجه فى غله وللرأس فى مسحه فى
 الرجل بكسر الراء وسكون الجيم وان باصبع مبالغه فى مقدار أى ويجزئ
 ابقاعه فى موضع طاهر لانه عبادة شريفة وتحريزاً من وسوسة شياطين الموضع
 الخمس نخرج الكنيف الخ تفريع على قوله وشأنه الخ فيكره الوضوء فيه
 أى لان شأنه الخجاسة ولانه تعرض لوسوسة الشياطين الذين سكنوه بحمد دوضعه
 الذى يرفعه للأعضاء أى لا الذى يغترف منه لاقتضائه كراهة الوضوء من البحر
 مثلا ولا قائل بها لاختلاف الأعضاء أى بالكبر والصغر والسمن والخفاة
 والليونة والخشونة والناس أى حالهم بالسلامة من الوسوسة والابتلاء بها

واعتماد التقليل والتكثير فقولنا بمقدم الخ تفريع على تصويره البـدا
بالمقدم بما تقدم أولى أى لانه شامل لجميع الأعضاء فى السنن أى غسل
اليدين للسكوعين والمضمضة والاستنشاق والفرائض أى غسل الوجه واليدين
والرجلين فأردا بالغسلة ما يشمل الخ تفريع على قوله فى السنن فتكره
الثانية أى فيما عدا الرأس كما علم من جعل الثانية فيه سنة فيما تقدم فيما
ذكر أى السنن والفرائض فكل منهما أى الغسلة الثانية والغسلة الثالثة
تفريع على عده كل واحدة فضيلة والرجلان بكسر الراء وسكون الجيم
كغيرهما أى الوجه واليدين فى نذب الغسلة الثانية والثالثة بعد الانقاء من
الحائل المانع من وصول الماء الى الجلد هذا هو الراجح الانقاء أى من الحائل
المانع من وصول الماء للبشرة ولا يطلب بعده شفع ولا تثليث من الأوساخ
أى المانعة من وصول الماء للبشرة هما أى النقيتان من الأوساخ الحائلة
بين الماء والبشرة قطعاً أى اتفاقاً من نخل بالخاء المعجمة الخ نعت ثان لعود
عدمه أى العود يكفى أى الاصبع والأحسن ان عدم العود وقيل ولو وجد
منه أى الاستيقاظ فى النذب أى للاستيقاظ عياض السوال مستحب
فى كل وقت ويتأكد عند الوضوء والصلاة وقراءة القرآن والانتباه من النوم
وتغبير الفم بسكوت أو أكل أو شرب أو كثرة كلام ولو بقراءة على الثلاث أى
غسلات فى الوجه واليدين والرجلين وكثرة الزيادة الخ وأما أصلها فواجب
لتوقف تمام الواجب عليه وهو أى الكلام على مكروهاته النجس
أى بالفعل سن له فعلها أى الا ان تعوض كغسل اليدين للسكوعين بعد غسلها
للمرتقين أو توقع فى مكروه كالاستئثار المؤدى لتكرار الاستنشاق ورد مسح
الرأس بعد أخذ الماء لغسل الرجلين بغير ذكر الله صلة الكلام بمعنى التكلم
اغفر لى ذنبى أى استتره عني واعصمى من الوقوع فيه هذا معناه فى حقه صلى الله
عليه وسلم وسائر النبيين ومعناه بالنسبة لغيرهم استتر عني عقوبته فى دارى
أى الدنيوية والأخروية وبارك أى اجعل البركة والنماء وتمام النفع
وقنعنى أى اجعلنى قانعاً مكتفياً راضياً لا تفتنى أى لا تشغل قلبى زويت
أى أبعدت وهذا منه صلى الله عليه وسلم اظهار لعبوديته وتعليم لأئمة صلى الله
عليه وسلم ونذب بضم فسكسر أى الوضوء لزيرة صالح أى للاقتباس من

بركانه وأنواره وسلطان أى للتخصن من بأسه وسطوته وقراءة قرآن الخ أى
لتنوير القلب له ونوم أى للتخصن مما يعرض فيه واليموت طاهرا ودخول
سوق أى تخصنا من شياطينه وإدامة أى الوضوء عطف على نائب فاعل
نذب كما ورد أى فى حديث الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمتى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار
الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليطيل فليطيل فليطيل فليطيل فليطيل
وتجديده أى الوضوء بالجيم عطف على نائب فاعل نذب أيضا ان صلى به أى
الوضوء شرط فى نذب تجديده حضرة الله أى تنزل فيه ارحمات الله تعالى
وبركانه من سطوته أى السلطان مطلقا أى عن التقيد بصيغة خاصة
الآيمان بفتح الهمز جمع يمين لذلك أى الذى أراد من صلاة أو طواف
لان مس به مصفا فلا يندب له تجديد ضعيف والراجح انه ان مس به مصفا يندب له
تجديده كما فى شرحه على خليل وحاشية الدسوقي عليه والمجموع وعبارته واصلا
لاغيرها كسر مصحف تجديد وضوء فعل به ما الطهارة شرطه وان مس مصحف على
الراجح كما فى عب ومناف بضم الميم أى للطهارة عطف على حائل الأخير
أى نذب تجديد الوضوء ومراده بالشرط الخ دفع به ما يقال ان دخول الوقت
سبب لوجوب الوضوء لا شرط فكيف يعد من شروطه ما يتوقف عليه الشئ
أى سواء كان يلزم من عدمه العدم فقط أو يلزم من عدمه العدم ومن وجوده
الوجود من صحة البيان للشئ المتوقف من صحة أى فقط أو وجوب أى
فقط أو هما أى الصحة والوجوب معا فيشمل أى الشرط تفريع على
قوله ومراده بالشرط الخ بل هو أى الاسلام من طهارة البيان للعبادات
فريد عليه قولهم لا يعد من شروط الشئ الا ما كان خاصا به والمداد بكسر الميم
أى الخبر والقدرة على الوضوء المحل للضمير أى عليه محصلة بكسر الصاد
المشددة أى الوضوء الذى لم يحصل منه ناقض ونقاع بالتون والنافى بمودا
أى طهر من المطلق بيان لما فى شرط القدرة أى فى مفهومه وإضافته
للبيان من انه المناسب مع انه هو العادم للماء من أصله هذه الجملة خبر ما
فى قوله ما أدخلناه ودفع هذا ما يتوهم من التناقض بين ما هنا وما تقدم ووجه ادخال
عادم الماء فى شرط الوجوب فقط انه لا يمكنه الوضوء فلا يحسن نفي صحته منه ادهى

موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع وغير الممكن لا يوصف بموافقة ولا مخالفة وأما وجود الماء لا يكفي فيمكن معه الوضوء الناقص وهذا يوصف بعدم الصحة فيحسن عند وجود الكافي شرطا ففهم ما يلزم من عدمه عدمهما معا فإنه أي عادم الماء فلا يجب على نائم ولا غافل أي لرفع القلم عنهما إلا أن الوقت أي دخوله استدراكا على قوله وكالتيم فيه أي التيم ففهم أي الصحة والوجوب معا فوجود الصبي بشرط فهم أي الصحة والوجوب تقرير على قوله فلا يجب ولا يصح

* (فصل نواقض الوضوء) * ناقض الوضوء أي ما به ينتهي حكمه لا مبطله والا لبطل ما أدى به فيجب قضاؤه ولا قائل به لما فرغ من الكلام على الوضوء الخ إشارة لوجه المناسبة بين الفصلين المقتضية لقرنهما وترتيبهما وعرفنا بفتحات متتلا أي فسروا شرح من اصبح الخ يسان للداخل أخرج ربيع الأولى وكالريح والغائط الخارجين من القبل والبول ونحوه الخارج من الدبر وبقي من النواقض الخ المناسب وشمل قوائمه الرجل الخارج من قبل المرأة بعد الجماع والغسل ودم الاستحاضة داخل في السلس كما يأتي لاحصى ودود أي خلقا في البطن وأما المبتلعان فهما من الخارج المعتاد في الصحة فينقضان على وهو الخارج المناسب على المعتاد منهما أي الحصى والدود ومثلهما أي الحصى والدود في الخروج من الحدث وعدم النقض لكن بشرط خروجهما أي الحصى والدود استدراكا على قوله ومثلهما الدم والقيح والفرق أي بين الحصى والدود اللذين لم يشترط في عدم نقضهما خلوصهما من الأذى وبين الدم والقيح المشترط في عدم نقضهما خلوصهما منه واعترض أي قوله لكن بشرط خروجهما خالصين وما بني عليه من الفرق المذكور بهما أي الدم والقيح مطلقا أي عن التقيد بخلوهما من الأذى لم ينقض المناسب فلا ينقض من ثقبه فوق المعدة محل هذا التفصيل إذا لم يدم انسداد المخرجين فان دام نقض خارجهما مطلقا لم يرورتها مخرجا معتادا والذي يقتضيه النظر انه ان انسدا أحدهما فإنه ينقض خارجهما أفاده في شرح المجموع انسداد المخرجين أي عدم خروج الخارج منهما لان الطعام والشراب الخ المناسب لان الطعام والشراب لا ينحدران من المعدة الى الامعاء الا بعد اتقاهما حالة العذرة والبوابة وصيرورتها بصدد الخروج ونزول

الخارج منه ما تنقصه بالافتتاح لم يكن فيلزم نقض المناسب فلا يكون
معتادا فلا ينقض لأن معناه أى قوله فى الصحة زمن أوقات لا حاجة الى
زمن فأولى الخ لا حاجة اليه لدخوله فى قوله فأكثر بعدم النقض
المناسب حذف الباء لانحراف أى اختلال لم ينضبط أى الوقت الذى
يخرج السلس فيه على التداوى أى من السلس فان انضبط أى الوقت
الذى يخرج فيه السلس بان يفهم اذا لم ينضبط بأن جرت عادته الخ تصوير
لانضباطه أو بقطع أى أوجرت عادته انه يقطع تقديمها أى فى أول
الوقت وكذا اذا قدر على التداوى لا حاجة للفظ كذا وجب عليه
التداوى الظاهر فى محل الاضمار هذا أى وجوب التداوى بالمدى اذا
كان لغزوبة الخ المناسب بالمدى الذى لغزوبة أما المذى الذى لمرض وانحراف
طبيعة فلا يجب التداوى منه كغير المذى ومحل التفصيل فى مدى الغزوبة بين
ملازمة كل الزمن أو حله أو نصفه أو أقله اذا كان بلائذ كولا نظرفان كان لاحدهما
فانه ينقض مطلقا وحاصله ان سلس غير المذى وسلس المذى الذى لمرض لا يجب
التداوى منهما وان التفصيل فى سلس مدى الغزوبة اذا كان يخرج بلائذ كولا
نظرفان كان لا يخرج الا اذا تفكر أو نظرفانه ينقض مطلقا وهذا هو قول
المختصر وسلس فارق أكثر كسلس مدى قدر على رفعه وقال فى التوضيح لم يشترط
عدم القدرة على رفعه فى غير المذى وتعقب بان كلام ابن بشير يفيد انه شرط فى كل
سلس ابن الحاجب وان أكثر المذى للغزوبة أو التمدد كالمشهور والوضوء فى قابل
التداوى قولان ابن عبد السلام الخلاف انما هو فى القادر لا كما يعطيه المصنف
وقوله وفى قابل التداوى قولان راجع الى سلس البول خليل فيه نظرفان لم أر من
ذكر هذا فى البول ابن عرفة فى كون تكرار مدى العزب كمعتادا نقلا عن ابن رشد
الجلاب ان أمكن رفعه بنكاح أو تسريحه وجب الوضوء فقيده بزمان امكان فعل
احدهما إعادة ابن بشير ما قدر على رفعه المشهور كمعتاد ونقل ابن الحاجب العفو
عنه لئلا يكرأ عرفه بالمدى الخ الباء داخلة على المقصور عليه بلا تفكر أى
ولا نظرفان بدليل ما يليه بان كان كلما تدكر الخ تصوير لا يكون المذى لئلا يكرأ ونظر
ولولا لزم كل الزمن كالتفسيه مطلقا فان كان لغزوبة الخ يسانى مفهوم
اذا كان لغزوبة أو انحراف طبيعة المناسب وانحراف ولا يجب

المناسب اسقاط الواو بسبب أى للحدث لتأديته اليه كزوال العقل المؤدى
 لخروجه بلا شعور به واللمس والممس المؤدي لخروج المذى زوال العقل أى
 تعطله عن الادراك لان خف أى النوم ولو طال أى زمن النوم الخفيف
 فعلم من كلامه ان أقسام النوم أربعة ونذب أى الوضوء ان طال أى زمن
 النوم الخفيف بالا صوات أى المرتفعة بقربه بيده أى منها بذلك أى
 المذكور ولمس هو مس جسم لا ادراك معني فيه كحرارة أو برودة أو نعومة
 أو خشونة يلتذ بضم أوله ان قصد أى اللامس سواء التذ بالفعل أم لا
 أو وجودها أى اللذة بلا قصد لها والا فلا أى وان لم يقصد اللذة ولم يجدها فلا
 ينقض فالاقسام أربعة النقص في ثلاثة وعده في واحد فلمس معطوف على
 زوال تفريع على قوله هذا إشارة للنوع الثاني الخ من ذكر أو أنشئ بيان
 لشخص الملموس ينقض الوضوء هذه الجملة خبران وظاهرها أى المدونة
 يحس اللامس الخ كالتفسير للخفيف وتأولها أى المدونة وأما اللمس
 من فوق حائل كثيف فلا ينقض أى ان لم يقبض اللامس على شئ من جسم الملموس
 أو يضمه والا فينقض ووجد أى اللذة أو قصد أى اللذة بان مالت
 نفسه الخ تصويرا قصد الملموس اللذة ينقض وضوء أى الملموس خبره
 لانه أى الملموس فان لم يكن أى اللامس بيان المفهوم بلغ بقم أى عليه
 فطالما أى فتتنقض نقضا غير مقيد بقصد اللذة أو وجودها ان قصد اللذة
 الخ المناسب من قوله والا فلا المقبل والمقبل بضم الميم وفتح القاف فهما وكسر
 الموحدة في الاول وفتحها في الثاني من نظرا الخ الاخصر والأوضح بنظر
 أنظر أى اتصّب ذكره محترز ما قبله فقوله لا بلادة من نظرا أو فكر محترز لمس
 وقوله ولا بلمس صغيرة لا تشتمل الخ محترز من يلتذ به عادة مجرد اللذة من
 اضافة ما كان صفة بدون لمس كالتفسير للذة المجردة بأن كانت بسبب نظرا الخ
 تصوير للذة المجردة عن اللمس عادة لا حاجة اليه كملت مثلث الميم والأفصح
 فتحها تفصيله أى بالقصد والوجدان وعدمهما ولو شخا لان شأن المرأة
 التلذذ بالرجل مطلقا أى عن التقيد بقصد اللذة أو وجودها أو بعمده
 أو بموضع خاص منه كذلك أى الكف في اشتراط كون اللمس بيظنه أو جنبه
 وتصرف بفتحات مثقلا أى الزائد كتصرف الاصبع الاصلية بيطن بلا

تنوين لاضافته لكف وان فصل بينهما يجنب المضاف أيضا الكف محذوف لدلالة
كف المذكور عليه يبطئه أو يجنبه بدل بعض من اصبغ لا يظهره أى
المذكور من كف واصبغ وكان له احساس الأولى تقديمه على قوله كان
يتصرف كما فى المتن ليكون لذكراه فائدة لانه يلزم من كونه يتصرف كونه له احساس
بلا عكس والاى وان لم يكن له احساس أو كان له احساس ولم يكن له تصرف
فلا ينقض المربه وهذا أى النقض بمس الذكر اذا كان أى الماس
وكذا أى مس الصبي فى عدم النقض واما بكسر الهمزة وشدة الميم غيرهما
أى الحدث والسبب فى الناقض أى الشامل للحدث والسبب صلة شك
بعد طهر صلة شك أيضا علم بضم فكسر صفة طهر أى تحقق ابن عرفة فى مبحث
الشك فى الطلاق من تأمل وأنصف علم ان الشك لغو مطلقا ويؤيده قول ابن عبد
السلام النكته أى بين الشك فى الشرط والشك فى المانع ان المشكوك مطروح
والمشكوك فيه فى مسألة الوضوء انما هو الحدث لا الوضوء فيجب طرحه للغمي
اختلاف اذا شك هل طلق أم لا فعلى وجوب وضوء من أيقن بالوضوء وشك
فى الحدث تحرم عليه هنا وعلى استحباب وضوئه يستحب فراقه وفى تخريج
الوجوب نظر لان الوضوء أيسر من الطلاق ولأن أسباب نقض الوضوء متكررة
غالبه بخلاف أسباب الطلاق ونص ابن عرفة فى مبحث ناقض الوضوء وشك السلم
فى حديثه ابن العربي فى استحبابه الوضوء واستحبابه ثالثا ان كان فى صلاة الغنى
ورابعها يقطعها وخامسها ان كان لربح خيل الغنى لابن القاسم فهاور واية ابن
وهب والأخير لابن حبيب ولم يعز الآخري أنظر ابن عرفة فقد أطل الكلام
وأوضح المقام وعكسه أى الشك فى الوضوء بعد ناقض منهما أى الطهر
وناقضه بيان السابق جعله ما أى الشك فى الناقض والردة من أقسام
السبب فيه أنهم عرفوا السبب بما يؤدى الى الحدث وهذا ان لا يؤادى اليه فلعلى
المناسب وبعضهم أسقطهما أما الردة فلانها محبطة لكل عمل ولا بعد من نواقض
الشيء الا ما كان خاصا به وأما الشك فهو داخل فى الحدث والسبب بأن يراد بهما
ما يشمل المشكوك أما الردة الخ ليس بيان لوجه جعلهما من السبب وانما هو
راجع لقول المتن وهو الردة الخ وبيان لوجه كونهما من نواقض الوضوء على
الأرجح راجع للوضوء والغسل معا ابن عرفة وفى نقضه أى الوضوء الردة قول يحى

ابن عمر مع قول ابن القاسم وروايتهم نقضها بالحج وسماحة موسى يستحب وضوءه
رجم كل من - ما معلوم من تعبيره بالأرجح فهو اوضح من حدث أو سبب
فهم من اقتضاه علمهما ان الشك في الردة لا ينقض وهو كذلك وهي ان يشك
المناسب وهو ان يشك في كبر المرجع والخبر ولو طرأ الشك أى في الناقض
بعد طهر علم استمرأى في صلاته وجوباً بالان الأصل عدم طريان الناقض وقد
دخلها متيقناً الطهر فلا يقطعها حتى يتيقن الناقض بان أى طهر في الصلاة
أو بعد فراغها لم يعد الأولى فلا يعيد بالصورة الأولى أى من صور
الشك الثلاثة المتقدمة بتكبيره الاحرام تصوير لدخوله في الصلاة هل
توضأ أى بعد الحدث المحقق أو المظنون قطع أى الصلاة كالأولى أى
في الاستمرار وهو أى كون حكمه كالثانية فيها أى الثالثة أولى بفتح
الهمز أى أقوى من الأولى بضم الهمز أى الشك فيها وكتبه بفتح الكاف
وسكون المثناة عطف على مس وان حائضاً أى وان كان المعلم أو المتعلم حائضاً
لجنب بضم الجيم والنون كأمتعة قصدت أى بالحمل ومعها مصحف تشبيه
في الجواز بغيره بفتح فكسرأى بصونه ويحفظه ارتباع أى فرع أو جزء
أى من مصحف فان قصد المصحف فقط الحية ان مفهوم قصدت

*(فصل مع الحنف) * جازأى جوازاً مخالفاً الأولى بدلا حال من مسح
يحضر وسفر صفة مسح بلاحد أى تحديد لزم من المسح واجب بحيث يلزم
من الزيادة عليه عدم جواز المسح فلا ينافى قوله الآتى ونذب نزع كل جمعة حال منه
وشروطه أى المسح عطف على حكم الجواز أى المخالف للأولى فهو
رخصة الأولى تأخيره عن قوله بدلا عن غسل الرجلين لتوقفه عليه والرخصة
اصطلاحاً حكم شرعى سهل انتقل اليه من حكم شرعى صعب لعذر مع وجود سبب
الحكم الأصلى فالحكم الأصلى هنا وجوب غسل الرجلين ويلزمه حرمة المسح على
الطين والحكم السهل جواز المسح على الخفين والعذر المشقة اللازمة بتكرار
النزع واللبس وسبب الأصلى سلامة الرجلين وقبولهما الغسل في الوضوء
تنازع فيه رخصة وجائزة وبدل سفر معصية انشاؤه للبيان اقطع طريق
أى منع الناس من سلوكها وابقى بكسر الهمز أى هروب رقيق من ماله
لان كل رخصة الخ تعالى بقوله ولو سفر معصية جازت الأولى تجوز في المحايين

مطلقاً أى عن تقييده بكونه ايس - فمر معصية المباح أى المأذون فيه
فيشمل المنذور والواجب بقريضة مقابلة بسفر المعصية أو المستوى الطرفين
ويعلم جوازها في الواجب والمنذور بالأولى المصنف أى الشيخ خليل
من التقييد بالمباح - ان لما الضعيف خبر ما كان أى على هيئة الخلف
من قطن الخ - ان لما ظاهره أى خارجة الملاقى للهواء من جميع جهاته
بشرط مفرد مضاف لمعرفة فهو عام للشروط الآتية - الآتى أى في قوله
ظاهر خرز الخ - لجوازه أى مع الخلف بشرط جلد الخ اضافته للبيان
البناني هذا الشرط لا حاجة اليه لان الخلف لا يكون الا من جلد والجورب قد تقدم
اشتراطه فيه طاهر أى قصر الاربعة على مورد ها ولا يلتفت لقول الرماصي
انه يوهم بطلان المسح على النجس مطلقاً عمداً أو سهواً أو مجزأ بكافى الشروط و ايس
كذلك بل يجزى على حكم ازالة النجاسة خرز بضم الخاء المعجمة وكسر الراء
آخره زاي أى خيط وستراى الخلف أو الجورب محل الفرض أى الغسل
المفروض أى الرجلين الى الكعبين لزق بنحو سراس أى أو نسج أو سلخ
قصر الاربعة على مورد ها وأمكن المشى فيه عادة بأن لا يكون واسعاً جداً
بلا حائل أى على أعلاه الا المهماز لمن شأنه الركوب غالباً ان كان صغيراً ولم
يكن نقداً وليس بضم فكسر أى الخلف أو الجورب ترفه بفتح المثناة والراء
وضم الفاء مشددة أى ترين وتعم بلبسه تنازع فيه ترفه وعصيان لشروط
المباح أى لشروط مسح الخلف التى هى من صفات مرید مسحه كمن ايسه
لخوف على حياء الخ أمثلة للترفه فيجوز أى المسح للضطر والمرأة لا باحته لهما
لان احرام المرأة انما يحرم عليها المحيط بوجهها وكفها ولأن الضرورة تبیح
المحظور غرضونه بضم الغين العجمة والاضاد المعجمة أى تكامشه وأجزأه أى
غسل الخلف بيان لحكمه بعد وقوعه به أى الغسل انه أى غسل الخلف
وبطل أى انتهى الترخيص فى مسحه بموجب بضم الميم وكسر الجيم أى سبب
وجوب غسل بضم الغين وبخرقه أى الخلف أو الجورب التصق أى
الخرق أى جانباه وانضم أحدهما للآخر بحيث لم يظهر شئ من القدم كدونه
أى الثلاث تشبيهه فى الابطال ان انفتح أى الخرق وظهر منه بعض القدم
من الجنابة صلة الغسل من مغيب حشفة الخ بيان لوجب الغسل بطلانه

أى المسح انتهاء المسح أى جوازه والمحلى للضمير نزعته أى الخف ليغسل
أى الرجلين فان قلت ما فائدة عددهم موجب الغسل من مبطلاته اذ لا يتوهم أن
من حصل له موجب الغسل يستمر لا بسا للخف ويمسح عليه ويغسل باقى بدنه اذ من
المعلوم الجلى ان الغسل تعمم جميع ظاهرا للجسد ومنه الرجلان بغسله بالماء فالجواب
ان فائدته فى وضوء الجنب للنوم فيخلع الخف ويغسل رجله فيه ولا يبقيه ويمسح
عليه كالشئ مثال للالتصق بحيث لا يصل بلل اليد الخ ليدان لئلا يبرجدا
وان نزعهما أى الخفين من الرجلين بعد المسح عليهما وهو متوض بادر الغسل
الرجلين كالموالة أو أعليه أى اللذين مسح عليهما وهو متوض بادر لمسح
الأسفلين اللذين ظهرا أو أدبرهما أى الخفين كأنهم ملبوسين على الرجلين
مباشرة وهو متوض بادر لخلع الرجل الاخرى وغسل الرجلين كالموالة أو كأنها
ملبوسين على خفين بادر لمسح الأسفل الذى ظهر كالموالة وكان على ظهر أى
متوضا راجع للأربع مسائل بادر للأسفل أى افعل ما طلب فعليه من غسل
أو مسح كالموالة أى السابقة فى مجتث الوضوء المقدر بعد عدم الجفاف مع
الاعتدال فى الأعضاء والزمن والمكان جمعة أى يومها ليغتسلها ولو قبل
تمام أسبوع وان لم يحضرها أى ينو حضور صلاتها مع الجماعة يمتناه أى
يده اليمنى حال مسح الخف رجله ظاهره بمنى كانت أو يسرى ويسراه أى
يده اليسرى حال مسح الخف تحتها أى اطراف الأصابع ويمرهما بضم
فكسر أى اليدين بأن يجعل الخ تصويرا عكس الحال فلا ينفى الخ تفريع على
قوله الجمع بينهما الأعلى أى ما يلى السماء الأسفل أى ما يلى الأرض
فان تركه أى وصلى وبطلت أى الصلاة المعلومة من السياق بترك الأعلى
أى مسحه لا الأسفل أى لا تبطل الصلاة بترك مسح الأسفل فبعد أى
الصلاة التى صلاها بالوضوء الذى ترك منه مسح الأسفل بوقت أى مختار
* (فصل الغسل) * من الطهارة الصغرى أى من الكلام المبين لأحكام
الوضوء الذى تحصل به الطهارة الصغرى المقترقاها بأعضائه فقط ويحتمل ان
المراد بالطهارة الصغرى نفس الوضوء فانها انطلق شرعا على التطهير الذى هو رفع
مانع الصلاة من حدث أو حكم خبث بالماء أو ما يقوم مقامه أيضا وهذه الطهارة هى
المكافئة لائنها فعل اختيارى بخلافها بمعنى الصفة الحكمية فى بيان

الكبرى يحرى فيه نظير ما تقدم وموجباتها بضم الميم وكسر الجيم أى أسباب وجوبها غسل بفتح الغين المعجمة الجسد أى ظاهره ومنه أسارى الجملة وطيات البطن والسرة وتكاميش الدبر فيجب الاسترخاء قليلا لظهورها وكل ما غار وأمكن غسله وباطن الاذن لا داخل الفم والانف والعين والاصماخ مطلقا أى عن تقيده بكونه بلذة معتادة ومغيب بفتح الميم وكسر الغين المعجمة أى اغابة عطف على خروج والحيض والنفاس أى خروجهما فاهما عطف على المنى بل اذا انتبه الح الأولى فاذا انتبه الح أخرج بنفسه الأولى حذفه استظهره عجم أى راداع على تن والخط في تقيدهما المنى الخارج بنوم بكونه بلذة معتادة قائلا ان احترازا من رأى في منامه انه لدغته عقرب فأمنى أو حلك الجرب فأمنى فظاهر كلامهم وجوب الغسل عليه اه وتبعه عب وشب وأقره الرماصي ونوزع أى عجم فيه أى فيما استظهره قال المسناوى ليس لعجم في هذا نص يعتمد عليه ولا ظاهر واضح الدلالة يستند اليه كما يعلم بالوقوف على مآله وانما تمسك بالاطلاقات بعض كتب أهل المذهب وهى عند التأمل لا تثبت المطالب غير أن الأحوط ما ذكره وكان وجه التفرقة على هذا بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ولا يقال ان وجوب الغسل في الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه في صورة ما اذا لم يعقل سببا أصلا لا نأقول انما وجب في صورة جهل السبب حملا على الغالب وهو الخروج بلذة معتادة عند التردد والاحتمال بخلاف ما اذا عقل السبب وانه غير معتاد وبالجملة فلا نص في المسألة ومتمسك عجم في رده على تن والخط واه جدا والله تعالى أعلم يقظة بسكون القاف أى صحو ان كان أى خروج المنى من نظرا وفكر أى بسببه فأعلى أى أقوى من النظر والفكر فى الالتئذ كالمس والقبلة والمباشرة ولو بعد ذهاب أى ولو خرج فى اليقظة بعد ذهاب اللذة مما الغة فى استحباب الغسل فى جماع صلة تفكر والاى وان كان خروجه فى اليقظة بللذة أو بلذة غير معتادة فقط أى دون الغسل فى اللذة أى فى خروجهما وظاهر ابن بشير أى وكما هو ظاهر كلام ابن بشير تضعيفه أى وجوب الغسل بخروج المنى يقظة بلذة غير معتادة العدوى عدم تعرض الشارحين لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضى عدم تسليمه فالراجح ما قاله المصنف كمن جامع أى ولم يخرج منه منى حصل

أى صحى لان الجماع من موجباته ولو شك أى المكاف فى بلل خرج منه وهو
 نائم وجب أى الغسل عليه وقته أى الذى خرج فيه أعاد أى المكاف
 وجوبه بعد غسلة الصلاة التى صلاحها من آخر نومة أى بعد النومة الأخيرة
 بخروجه أى المني لان الشك أى فى الموجب فلذا أى كون توهم الموجب
 غيره مؤثر فى استحباب الطهارة تعلق التردد أى حصوله كل فرد الخ أخصر منه
 وأوضح كلامها وهما يسكون الهاء أى موهوما ومن وجد أى فى ثوبه
 أو بدنه وبغيب بفتح الميم وكسر الغين المعجمة أى تغيب حشفة أى من بالغ
 مطبق بضم الميم وكسر الطاء المهملة وسكون المثناة آخره قاف أى قابل وصالح
 للتغيب فى فرجه وإن بهيمة أى وإن كان المطبق بهيمة أو ميتا ونذب بضم
 فكسر أى الغسل للأمور الصلاة أى الذى بلغ سبع سنين وغيب حشفته
 فى مطبق كصغيرة وطئها بالغ تشبيهه فى نذب الغسل والافلا أى وإن وطئها
 صبي فلا يندب غسلها وبحيض عطف على بخروج منى ولو بلل الدم بمبالغة
 فى وجوب الغسل بالنفاس لانقطاعه أى دم الاستحاضة وفرائضه أى
 الغسل فرض الغسل اضافته للبيان أو من اضافته ما كان صفة أى الغسل
 الفرض أى المفروض بأقول مفعول أى عنده بيان لزمن النية بأن ينوى
 الخ تصوير لنية بقلبه لبيان الواقع موالاة بضم الميم أى متابعة للأعمال
 بعضها البعض كالوضوء أى موالاة فى تقديرها بعدم الجفاف وتقيد بها بالذكر
 والقدرة والابنى على ما فعل بنية المناسب والابنى وإن فرق ناسيا بنى مطلقا بنية
 وإن فرق عاجزا لا تفرط بنى مطلقا وإن كان لا يحتاج لتجديد نية لبقائها
 تعميم الخ إن قيل الغسل هو تعميم الخ فلزم فرضية الشئ فى نفسه وهو باطل قيل هذا
 ممنوع بل الغسل هى الطهارة المركبة من النية والتعميم والدلك والموالاة والسنن
 والفضائل ولو بعد صبه أى الماء على البدن وقبل جفافه بمبالغة فى مقدار أى
 ويكفى وإن بخرقه أى ويكفى وإن بخرقه فإن تعذر أى الدلك على
 المغتسل سقط أى وجوب الدلك ولا استثناء أى على الدلك مشروعة
 هنا أى فى الغسل أمرار العضو المناسب لقوله يكفى بالخرقة الخ أبدال العضو
 بشئ يشمل الدلك بها يد أى كان العضو يدا أو رجلا وبالساعات أى
 الذراع بأن يمسك الخ تصوير للدلك بالخرقة من زوجة الخ بيان لمن

في ذلك أي الدلائل بها فانه أي القول بوجوب الاستنابة علمه لمخالفته وان مشى
 حال أو مباغاة لا تنقض بفتح النون وسكون القاف آخره ضاد معجمة أي حل
 مضموره أي الشعر استند أي ضفره مستنكح بضم الميم وفتح السكاف
 في محل أي غسل عضو من ظاهر بدنه وعدمه هل أصابه الماء انتساب هل
 غلبه غلبه أي وجوبا تعهد بفتح المثناة والعين وضم الهاء مشددة أي
 تتبع ومراعاة المغايب بفتح الميم والغين المعجمة أي الأماكن الخفية من البدن
 من شقوق الخياشيم للمغايب وأسرة أي تكاميش جهة أو غيرها وسرة
 بضم السين وشدة الراء ورفع بضم الراء وسكون الفاء آخره غين معجمة أي رأس
 الفخذ وابط بكسر الهمزة وسكون الموحدة يندو أي يبعد بأن يصب
 الخ تصويراته هذه أول بشدة الواو منقوفا أي قبل ادخالها في الماء القليل
 الراكد الذي يمكن الافراغ منه فانه الأولى فانها أي المباغاة وأما ظاهرهما
 الخ بيان لمفهوم سماخ فذا كبيرا بفتح الميم أي قبله ودبره وأعله وميامنه
 أي تقديم الأعلى على الأسفل والمباين على المباين ويجزئ أي الغسل الذي
 لم يتوضأ في ابتدائه وان كان الأكمل توضؤه في ابتدائه كما تقدم فلذا عبر بالاجزاء
 المفيد للاختطاط عن درجة الكمال ونص ابن بشير والغسل يجزئ عن الوضوء فلو
 اغتسل ولم يبدأ بالوضوء ولم يختم به لأجزأه غسله عن وضوئه لا شتماله عليه ان لم
 يحدث بعد غسل ثني من أعضاء وضوئه بعده أي الوضوء المتقدم في الغسل
 والوضوء أي ويجزئ غسل أعضاء الوضوء بنية الحدث الأصغر فهو عطف على
 فاعل يجزئ عن محله أي غسله بنية رفع الحدث الأكبر ولو نوى أي بغسله
 ونفلا أي غسلا منونا كغسل الجمعة والاحرام أو مندوبا كغسل العيدين
 ودخول مكة أو نية عن النقل أي نوى بغسله الجنابة وانه نائب عن غسله
 للجمعة ولا ينقض أي وضوء الجنب للنوم وتمنع أي الجنابة واسناد المنع لها
 مجاز عطف على علاقته السببية موانع أي ممنوعات فهو مجاز مرسل علاقته التعلق
 لتعهد بفتح المثناة والعين وضم الواو مشددة أي تحصن ورقيا بضم فسكون
 فثناة أي استشفاء مجتازا بضم فسكون أي مارا من جماع أي بسببه
 من صلاة الخ بيان لموانع الأصغر فيجزم عليه لا حاجة اليه لان قوله ولو كان
 مباغاة لا شرط

* (فصل التيمم) * المائية أى المنسوبة للماء لخصواها به الترابية أى المنسوبة للتراب لخصواها به والأولى الصعبدية لأنه أعم وهى الأولى وهو مراعاة للخبر من الأحكام بيان لما يتيمم بحتمل البناء للفاعل ضمير المتيمم المعلوم من الفعل والبناء للمفعول للوضوء أى لقروضه بأن لم يجد ماء أصلاً الخ تصوير لفقد الماء الكافى الذى تضمنه فاقده الأولى وهو الذى الخ ماء أى يجوز التوضى به فوجود الماء الموقوف لخصوص الشرب لا يمنع التيمم لحرمة التوضى به بقرب الماء وأولى ببعده من تقيده أى السفر بيان لما تقدم الخ علة لقوله ولو سفره معصية خلاف الخ من القاعدة أى كل رخصة لا تختص بالسفر برخص فيها للمسافر ولو عاصياً بسفره فى مسح الخفين صلة تقدم القادر على استعماله أى بحسب الظاهر وفى الحقيقة هو عاجز عنه من نزلة الخ بيان لمرض ذلك أى المذكور من الحدوث والزيادة والتأخر بالعادة أى التجربة فى النفس أو فمين يوافق فى الطبيعة محترم بضم الميم وفتح الراء أى حيوان محترم القتل كلباً أى مأذوناً فى اتخاذ لمراعاة أوصيد من آدمى أو غيره بيان للحيوان المحترم الحربى أى الكافر المحارب للمسلمين المرتد أى الراجع للكفر بعد تقرر إسلامه الاعتقاد يشمل الجرم والظن أو الظن لا حاجة إليه ولو فى المستقبل المناسب اسقاطاً ولولان الحقوق لا تعلق الاعمى مستقبل ويقول عقب فى المستقبل وأولى التلبس بالعطش بالفعل المؤدى أى تحقيقاً أو ظناً لا شكاً أو وهماً ان كان العطش مستقبلاً وان حصل بالفعل اعتبر التادية ولو وهماً أفاده فى التوضيح واعتمده عجز وتلامذته والمسنونوى والبنانى أوشدة أذى أى أو مرض خفيف لا مجرد عطش أى لا عطش مجرد عن تأديته له لاله أوشدة أذى أو مرض خفيف فلا يبيع التيمم بطلبه أى الماء صلة تلف بسرقة الخ صلة تلف وهذا أى تقييد المال بماله بال باستعماله أى الماء محافظة الخ علة لقوله يتيمم ولا يطلبه ولا يستعمله ان وجده أداء أى فعل الغرائض أى غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين مرة مرة له قدرة على استعمال الماء أى فى الظاهر وفى الحقيقة لا قدرة له عليه من حبل الخ بيان لآلته بإرادته فقد القدرة حقيقة أو حكماً تصوير لا دخال هذا القسم فى فاقده القدرة بل اذا تحققت أى

سلك سبيل التحقيق أى ذكر الشئ على الوجه الحق أو بالدليل كذلك أى حقيقة أو حكماً الآية أى قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً استقلالا وتبعاً راجعاً للنفل فقط صحيح حاضر أى فاقد للماء ولا تجزى أى إن صلاها به فهو بيان للحكم بعد الوقوع إن اتصل أى النفل به أى الغرض ولو قلنا إن لها بدلاً أو وه للعال وان صلاة فقال عطف على نظر مدر كإضم الميم وفتح الراء أى دليلاً والوجه أنهم مسائلتان المناسب أن يزيد قبله وظاهر التوضيح أنه لا يميم لهما مطلقاً ولو عاد ما الماء في جميع الوقت على المشهور وابدال مسائلتان بطريقتان بأن لم يوجد غيره الخ تصوير لتمييزها أو مريض أو مسافر أى يميم لهما فلا يضر يسيراً الفصل تفريع على قوله أو حكماً والاضافة من إضافة ما كان صفة وقراءة أى من جنس وان تقدمت أى المذكورات على الغرض الذى تميم له إن تأخرت أى المذكورات عنه سواء كان أى التيمم أولاً أى أو كان مسافراً أو مريضاً أو نفل عطف على الغرض لم يصح المناسب فلا يصح الخ به أى التيمم بهذا أى قوله وصح الغرض إن تأخرت وان علم مما قبله أى قوله وجاز نفل الخ أو وه للعال وإن زائدة وان قصد إضم فكسر أى الفرنسان به أى التيمم الثانى أى من الفرضين قوله وإن كانت الصلاة الثانية فيه الطهارة في محل الانحمار وتطويل فالأولى وإن كان مشاركالاً فى وقتهم ولو كان التيمم الخ مباغاة فى بطلان الثانى شراء الماء أى للتطهير به من حدث أصغر أو أكبر أو حكم خبث اعتبد أى شراؤه به وإن بذمته أى المكاف إن لم يحتج أى المكاف له أى الثمن فى نفقته ووفاء دينه لم يجد ماء لطهارته أى بغير شراء به أى دين بذمته فى مصارفه أى الشرعية الضرورية والأولى وإن احتاج للثمن فى مصارفه كما لو زاد الثمن على المعتاد تشبيهه فى جواز التيمم وقبول هبته أى الماء لاثمته واقتراضه أى تسلف الماء فيه أى الماء غيره أى الماء كتمه فالثمة فيه قوية فلا يلزمه قبول هبته إن يقتضيه أى الماء وطلبه أى الماء عليه أى المكاف ظن وأولى تحقيق عدمه أى الماء طائناً وأولى متحققاً بأن كان متردداً الخ تصوير إن لم يظن العدم فإن كان يعلم أو يظن أنه لا يجد الخ

بيان لمفهوم فيما دون الميادين وتفرع عليه وكذا اذا ظن عدمه بيان لمفهوم
 من لم يظن العدم اليأس منه أى المتحقق عدمه واليأس أى من تيسر
 الطهارة المائية في وقت الصلاة المختار في لحوقه أو وجوده أى الماء
 وسطه أى المختار والراجح أى تيسر المائية في المختار آخره بـ ذاهم
 وكسر الخاء المعجمة أى المختار حقيقة أو حكماً راجع لعدم الماء وعدم القدرة
 كما تقدم ما ذكره أى الوجود والحق وزوال المانع في المختار صلة عدم
 أول المختار أى لا يدرك فضيلته فالتفصيل في غير المغرب والواو هنا أولى من
 الفاء إذا لا يتفرع هذا على ما قبله ولذا ذكر علمته دقبة ولا إعادة أى مشروعة لمن
 صلى بالتيمم الاقتصار بضم الميم وفتح القاف وكسر الصاد مشددة بقربه
 صلة واحد قدم بفتحات مثقلاً أى التيمم والصلاة على آخر الوقت كاس أى
 الماء ذكر أى تذكرة الماء الذى نسيه بعدها أى صلاته بالتيمم أى فيما
 دون الميادين تفسير قوله بقربه فلذا أى التعليل بالتفريط لم يعد الأولى
 لا يعيد عند الضربة الأولى صلة نية وبيان لوقتها بأن ينوى استباحة
 الصلاة الخ تصوير لانية وبيان لكيفيةها بأن ينوى استباحة الصلاة من
 الحدث الأكبر تصوير للاحظته في نيته وهذا يفيد أن محل لزوم نية الأكبر إذا نوى
 الاستباحة وأما أن نوى أداء فرض التيمم فلا يلزمه نية الأكبر وهو كذلك
 ولا يصح له أى التيمم نواه أى التيمم الوجه أى مسحه واليدين أى
 مسحهما كما فعلوا في الوضوء راجع للنفى ونزع الخاتمة أى تحويله من محله
 ومسحه اذ لا تكليف الا بفعل أى اختياري علمه لقوله أى استعماله أو ما
 كان نجساً بيان لمفهوم طاهر بحيث يصير ما لا أى متنافساً فيه بحيث يوزن
 أو يكال غالباً فلا يرد الرخام والحجر والطفل تصوير للنقل فليس المراد به مجرد نقله
 من محله الجواهر أى النفيسة والأولوفيه أنه يوجد في بطن حيوان بحري
 فليس من المعادن وصارت أموالاً عطف تفسير الغير ما ذكر المناسب المغار
 لما ذكر من الماء بيان لما على وجه الأرض أو البحر صلة جمد لم يكن
 أى يوجد لانه أى المذكور وهو الخشب والحشيش ولا يشبه زاده لئلا يرد
 الثلج اجزائه أى التيمم وبين ما فعل له المناسب وبينه وبين ما فعل هو له
 من صلاة الخ بيان لما ترتيب أى بتقديم مسح الوجه على مسح اليدين وإلى

المرفقين اى المسح من الكوعين اليهما ونفخ ما تعلق بهما أى اليدين
أى عدم مسحه من غبار يمان لما من الغبار يمان لأثر الضرب
الى الممسوح صلة نفخ بأن لا يمسح الخ تصوير للنفخ مقال فى الرسالة
المناسب قول فان تعلق بهما الخ قول الرسالة ظاهرها أى اليمنى
بباطن يسراه صلة جعل فميرها أى اليسرى على ظاهر اليمنى من أطراف
أصابعها ثم باطنها أى ثم يسر يسراه على باطن يمانه من مرفقها من
الأحداث الخ بيان لما وغيرها أى الأحداث والأسباب وهو الردة والشك
لفاقده أى عدم الماء ابطال نائب فاعل كره لما هوهمه أى المنع لقوله
ومنع مع عدم ماء تقيل متوض وجماع مغتسل ابن بكسر الموحدة أى طوبى
﴿فصل مسح الجبيرة﴾ ان خيف بكسر الخاء المعجمة غسل محل أى منه
بنحو جرح أى بسببه كالتميم أى فى كون الخوف حدوث مرض أو زيادته
أو تأخره مسح بضم فكسر أى المحل الذى خيف من غسله جواب ان
وجواب الخ بيان الحكم المسح منفعة أى حاسة كسمع وبصر أو تأخره أى الالم
أى تأخر البرء منه شين بفتح الشين المعجمة أى عيب أو على العين الرمضاء
عطف على الجرح العصابة بكسر العين المهملة ما تقدم أى حدوث المرض
أو زيادته أو تأخر البرء كقرطاس بكسر القاف وسكون الراء أى ورقة أو جلدة
أو نحوهما مكتوبة لمقت بصدغ لدفع تألمه بنحو صداع تشبيهه فى المسح على كل
من عرقية الخ بيان لما مسح بعض الرأس أى مباشرة وان يغسل
مبالغة فى المسح أو بلا طهر أى وضعت الجبيرة أو العصابة على المحل الذى
خيف من غسله وهو محدث حدثاً أو أصغراً أو أكبر فليست كالخف فى اشتراط
لبسه بطهارة ماء لانها اضطرارية وليس الخف اختياري أو انتشرت أى
زادت الجبيرة أو العصابة على المحل المألوم الصحيح أى من البدن فى الغسل
أو من أعضاء الوضوء فيه والأي وان كان غسل الصحيح يضر الجرح
فقرضه التيمم أى الفرض له فان غسل الكل أجزاءه بحيث لا يوجب حدوث
مرض الخ تصوير لعدم الضرر كان قل أى الصحيح الخ تشبيهه فى فرضية التيمم
وان نزعها أى الجبيرة أو العصابة التى مسح عليها وهو متوض لدواء أى
وضعه على المحل ومسح أى عليها بطلان المسح عليها بظهور المحل ان لم

بطل أى الزمن بين نزعهما أو سقوطها ووردها كالوالة أى فى تقديرها بعدم
الحفاف ولو كان أى السقوط واللاى وان كان عمدا كان صح أى المحل
المألوم وبأدراى المكاف من انه ان لم يطل الخ بيان لما تدارك الطهارة
أى كلها بجمع أو غسل واللاى وان طال

فصل الحيض والنفاس **الحيض** أى معناه شرعا دم جنس يشمل
الحيض وغيره من الدماء صفرة بضم الصاد المهملة وسكون الفاء جنس ثان واور
للتقسيم كدرة بضم الكاف وسكون الدال المهملة جنس ثالث بنفسه أى
لا باستعمال دواء ولا إزالة بكرة ولا ولادة فصل مخرج لدم البكرة والنفاس ولادم
الخارج باستعمال دواء فى غير وقته المعتاد له قبل بضم القاف والموحدة فصل ثان
مخرج لادم الخارج من الدبر من يحمل يفتح المثناة وسكون الحاء وكسر الميم
فصل ثالث مخرج لادم الخارج من قبل صغيرة دون تسع سنين أو بأنة فوق السبعين
امادم بكسر الهمزة وشدة الميم اقتضاى بالفاء أو بالقاف أى إزالة بكرة
فيخرج أى من التعريف تفريع على قوله ولاهلة وفساد بدن وأقله أى
الحيض فى العبادة أى باعتبار الصلاة والصوم بالدفعه أى سواء اتها

ليلا أو نهارا ويبطل صومها أى ان انتهانهارا وصلايتها ان نزلت فيها
وأما فى العدة الخ بيان لفهوم فى العبادة وأكثره أى الحيض لبدء
بضم الميم وفتح الهـ مزأى لمرأة ابتدأها الحيض وأنها أول مرة واستمر بها
كأقل الطهر أى الذى لا يضم الدم الذى بعده لما قبله بل يعتبر حيضا مستقلا
مشبه بأكثر حيض المبتدأة فى كونه نصف شهر اما مبتدأة أى غير حامل
أو معتادة أى غير حامل أيضا أو حامل أى سواء كانت مبتدأة أو معتادة
ان استقر بها الدم فان انقطع قبل تمام نصف شهر فقد تم حيضها ولو قصر زمنه
ان لم يعاودها قبل تمام نصف شهر من انقطاعه خمسة عشر يوما خيرا أكثر
وما زاد أى على الخمسة عشر يوما فهو دم علة أى ناشئ عن علة ومريض
فهو استحاضة لا حيض وفساد أى للزاج والطبيعة فتصوم وتصل وتوطأ
أى مع نزوله بعدها أى الخمسة عشر يوما مؤثف بضم الميم وفتح النون أى
مستأنف مستقل منقطع عما قبل الطهر بنصف شهر رأى ان كانت مبتدأة
غير حامل أو معتادة أو بالاستظهار رأى على الطول عادت ان كانت معتادة

لأقل من نصف شهر والامفهوم ان كانت استوفت الح أي وان لم تستوف
 تمام حيضها فحتمه أي الدم الثاني تمامه أي الحيض وما زاد أي
 على ما حصل به تمام حيضها ولمعتادة أي للحيض بان سبقها حيض وهي غير
 حامل عطف على لمبتدأة على أكثر عاداتها أي أياما لا تكررا استظهارا
 أي للاستظهار والاحتياط فهو علة لزيادة الأيام الثلاثة على أطول عاداتها
 ما لم يتجاوزها أي الثلاثة نصف الشهر فمعتادة النصف لا تستظهر ومن اعتادت أربعة
 عشر يوما تستظهر بيوم ومعتادة الثلاثة عشر بيومين ومعتادة اثني عشر فأقل
 تستظهر بثلاثة أيام تثبت بمرة أي فان حاضت المبتدأة خمسة أيام وطهرت
 خمسة عشر يوما أو أكثر صارت الخمسة عادة لها فان حاضت الخمسة واستمر
 دمها استظهرت عليها بثلاثة أيام وصارت الثمانية عادة لها فان حاضت واستمر
 دمها استظهرت على الثمانية لانها أطول عاداتها بثلاثة أيام وصارت الاحد عشر
 عادة لها فان حاضت ودام دمها فانما تستظهر على الاحد عشر بثلاثة أيام ونصف
 الاربعة عشر عادة لها فان حاضت وزاد دمها على الاربعة عشر فانما تستظهر
 عليها بيوم ونصف والخمسة عشر عادة لها ثم لا تستظهر بل تطهر بتمامها وان دام
 دمها أربعة أيام أي مرة وخمسة أي من الأيام مرة أخرى رأيتها
 مرة أي اتفقت للمرأة مرة واحدة أكثر أي من مرة ثم هي أي المرأة بعد
 نصف الشهر ان كانت مبتدأة أو معتادة له أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام أو بما
 يكمل نصف الشهر مستحاضة أي لا حائض تصوم الح أي والدم نازل عليها
 لانه ليس حيضا بل هو استحاضة مكثت المناسب تمكث استظهرت الاولى
 تستظهر فيما بعد شهرين أي من أول حملها وأما في الشهرين فهو كغير
 الحامل عشرون يوما خبرا أكثر أيامه أي الحيض يطهر أي بأيام خالية
 عن الدم أقل من نصف شهر اتفقت أي ضمت المرأة أيام الحيض وجمعتها حتى يتم
 أكثر حيضها فقط أي دون أيام انقطاع الدم وارتفاعه الناقصة عن نصف شهر
 فتبلغها ولا تلتحقها ولا تضم حتى يكمل منها نصف شهر على تفصيلها أي المرأة
 المتقدم ذكرها من كونها مبدأة غير حامل فتتلفق خمسة عشر أو معتادة كذلك
 فتتلفق عاداتها والاستظهار أو حامل ثلاثة إلى ستة فتتلفق عشرين أو ستة إلى آخر
 الحمل فتتلفق ثلاثين ثم هي أي المرأة بعد تمام حيضها بالتلفيق وتغتسل أي
 المرأة التي تقطع حيضها في المبتدأة والمعتادة أي غير الحامل وكذا في الحامل

بأن تخللها أي أيام الدم طهر ليس المراد الطاهر الشرعي وهو خمسة عشر
يوما خالية عن الدم ليلا ونهارا بل المراد أيام خالية عنه لا تبلغ نصف شهر بأن
كان يأتها الدم في يوم الخ تصوير لما قبله الانقطاع أي زمنه فحيض أي
فالدّم الآتي بعد تمام أقل الطهر حيض فإن ميزت أي المرأة المستحاضة دم
الحيض من دم الاستحاضة بتغير رائحة أولون أو تألم في خروجه لا بكثرة أو قلة
فإنهما يتبعان كثرة الأقل وقلة بعد طهر أي خمسة عشر يوما أو أكثر من يوم
الحكم باستحاضتها فحيض أي فالدّم المميز حيض تترك له العبادة والوطء
فإن دام أي الدم والافلا أي وإن لم يدم بصفة التميز فلا تستظهر
الطهر أي من الحيض جفوف بضم الجيم أي خلوف فرج المرأة من أنواع
الحيض الدم والصفرة والكدرية بحيث إذا أدخلت فيه خرقة تخرج غير ملوثة بشئ
منها أو قصة بفتح القاف وشدة الصاد المهملة وهو ماء أبيض كالمني أو الجير
وهي أي القصة أبلغ أي أقوى في الدلالة على الطهر من دلالة الجفوف عليه
ظاهرة ولو اعتادة الجفوف فقط فتنتظرها أي القصة معتادتها أي
القصة والجفوف لا آخر المختار أي أقرب بحيث تذكره بركعة بعد غسلها صلة
تنتظر معتادة الجفوف أي فقط كالبدأة تشبيهه في عدم الانتظار
أمران أي أحدهما لا مجموعهما أي خروج الخرقة فيه إن هذه علامة
الجفوف لأنفسه وإن كانت مثله الخ أو اه للحال رطوبة الفرج أي التي
لا تخلوعها فناعتادتها أي القصة وحدها ومنع أي الحيض أما
الصلاة فظاهر أي لسقوط قضائها عنها وحرمه أي الحيض والأى وإن
كانت غير مدخول بها أو كانت حاملا لم يحرم أي الطلاق لأن غير المدخول بها
لا عدة عامها وعدة الحامل وضعها أحماها فطلاقهما في الحيض لا يطول عدتها وعدة
تحريره فيه تطويلها والنفاس أي معناه شرعا ما أي دم أو صفرة
أو كدرية جنس يشمل النفاس وغيره خرج للولادة فصل مخرج للحيض
والاستحاضة معها أو بعدها فصل ثان أخرج ما خرج لها قبلها فهو حيض
لأنفاس توعمين أي ولدين في حمل واحد بان لم يفصل بينهما ستة أشهر إلا خمسة
أيام فلا يحسب من الستين يوما أي التي هي أكثر النفاس الدائم تفرغ على
كونه حيضا واختلف القائلون إن ما بين التوعمين نفاس فقال أبو إسحاق

التونسي لكل نوع نفاس مستقل سواء تخلل بينهما أكثر النفاس أم لا فتسأنف
 للثاني نفاسا ولا تحسب ما بينهما واختاره عياض وقال أبو محمد بن أبي زيد والبرادعي
 ان استمر دمها ستين يوما عقب وضع الأول استأنفت نفاسا للثاني والا ضمت دم
 الثاني لدم الأول وحسبتهما نفاسا واحدا فان زاد مجموعهما على ستين فالزائد
 استحاضة قال الرمضي هذا هو المعتمد فتحصل انها ان استمر دمها بينهما ستين يوما
 فانها استأنفت نفاسا الثاني اتفاقا وان انقطع قبل تمامها فقال أبو إسحاق
 تستأنف للثاني نفاسا أيضا وقال أبو محمد تبنى على دم الأول الى تمام ستين والرائد
 استحاضة وقيد هذا الخلاف بما اذا لم ينقطع دمها قبل وضع الثاني خمسة عشر
 يوما متوالية فان انقطع كذلك استأنفت نفاسا الثاني اتفاقا ولا تحسب أى
 المرأة اذا كان الأولى بان كان فزاد عليها أى الستين تفرع على كونها
 أكثره فان تقطع أى النفاس بأيام لادم فيها أقل من نصف شهر

(باب الصلاة)

المختار أى الذى وكل الشارع المكاف فى فعل الصلاة فى أى جزء منه لا اختياره
 الزوال أى ميل الشمس عن وسط الدائرة المارة عليها الى المغرب
 القامة أى مساواة ظل كل شئ قائمه ظل الزوال أى الظل الباقي بعد تناهى
 تناقصه الذى يعقبه الزوال فالإضافة لادنى مناسبة وهو أى آخر وقت الظهر
 وقت العصر أى المختار للأصغر أى صبرورة شعاع الشمس أصفر على
 الأرض ونحوها واشتركا أى الظهر والعصر وذكر الضمير بارتباط عنوان
 الفرضين فيه أى آخر القامة بقدرها أى العصر وشرائطها أى التى
 تتوقف صحتها عليها اما المختار أى وهو الذى يجوز فعل الصلاة فى أى جزء
 منه بلا عذر عن وسط السماء هذا لا يطرأ فى جميع أيام السنة لان الشمس
 تارة تكون فى وسط السماء اذا كان على دائرة المعدل وتارة تميل منه الى الجنوب
 وتارة الى الشمال فالمناسب عن وسط دائرتها التى هى مارة عليها قامته أى طوله
 وقامة كل انسان أى طوله سبعة أقدام الحان قاس طوله الزائد على ظل
 الزوال بقدم نفسه فوجده سبعة أقدام فقد ساواه طوله فى الطول قامته كل شئ
 أى ظلها وهو أى ظل الزوال ما قبل الزوال أى الظل الذى انتهى
 التناقص اليه الباقي قبله شخص أى شئ شاخص مرتفع ارتفعت أى

الشمس وسط السماء المناسب للدائرة المفرضة اليومية التي مررت الشمس
عليها نقصانه أي الظل وطوله أي ظل الزوال يختلف باختلاف
الأزمنة وتقريبه على الشهور والقبطية والابتداء من طوبة طوزه جبا بدوحي
فالطاب تسعة وهي عدة أقدامه أول يوم من طوبة والزاي بسبعة وهي عدتها أول
يوم من امشبر والها بخمسة وهي عدتها في أول يوم من برمهات والجيم بثلاثة وهي
عدتها أول يوم من برمودة والباء الموحدة باثنين عدتها أول يوم من بشنس والآف
بواحد وهو عدته أول يوم من بؤنة والآف التي تلها الأول يوم من أبيب والباء الموحدة
لاول يوم من مسرى والندال المهملة لاول يوم من توت والواو لاول يوم من بابة والحاء
لاول يوم من هاتور والباء المثناة تحت لاول يوم من كيهك وما بعد اليوم الاول
من كل شهر يزاد له على أقدام الاول أو ينقص منها بقدر ما يخصه من خمسة ما بين
أقدام الشهرين على تسعة وعشرين ان تفاوتوا والا فلا يكون أي ظل الزوال
قد رقامة وثلاث قائمة بأن يكون تسعة أقدام أو عشرة كافي أول فصل الشتاء
أي لا ينخفض الشمس فيه وكثرة ميلها عن دائرة المعدل كافي بؤنة بفتح
الموحدة وضم الهمزة اسم شهر شمسي بلغة القبط وأبيب بفتح الهمزة كذلك
لا ارتفاع الشمس فيه ما وقربها من دائرة المعدل لا يكون أي لا يوجد ظل
الزوال في بعض الأحياء أي اذا كان ميل الشمس شمالا مساويا لعرض مكة
أي ميل سمتها عن دائرة المعدل فتكون الشمس قبيل الزوال مسامة لمكة فلا يوجد
فيها ظل للقامة حينئذ عن وسط السماء المناسب دائرتها وأول وقت
العصر أي الاختباري فيكون أي قدر أربع ركعات من آخر القامة
لوصلت أي العصر وقعت صحبة أي ولو أخرت الظهر إلى أول القامة الثانية
لغير عذرا ثم من آخرها إليه أوله أي وقت العصر المختار فلوصلت أي
العصر له أي مختار المغرب على المشهور والشاذ امتداده لمغيب الشفق
من طهارة حدث الخيسان لشروطها أي أي الشروط تأخيرها
أي المغرب تحصيلها أي الشروط للثالث الأول أي لآخره الصادق
أي الذي ينتشر يمينا وشمالا للاسفار بكسر الهمزة أي الضوء البين أي
الظاهر القوي ينتشر أي ينسط ويتسع ضياءه اضافته للسان
مطلقا أي عن التقيد بغير الظهور وعدم انتظار جماعة الجماعة أي تنظر

غيرها

غيرها ويزاد أي التأخير على ربع القامة لنصفها أي القامة
صلاة يزداد لظهور أو غيرها الخ كالتفسير لطلقاً أوله خبران فهو أي فعل
الصلاة أول وقتها كالتعليل لقوله أفضل الوقت أوله رضوان الله تعالى كما
ورد في حديث لتحصيل فضل الجماعة أي أو كثرته تنفياً بفتحات متعلا
أي تتسع الأفياء جمع فيء وهو الظل الزائد على ظل الزوال لفتح الفاء
وشد الذال المعجمة أي منفرد انتظار خبر الأفضل يقدم مضارع قدّم
المثقل أي الصلاة منذ ردا في أول وقتها يجوز فضيلة أول الوقت ثم اذا وجدها
أي الجماعة أعاد أي الصلاة مع الجماعة لتحصيل فضلها ان كانت أي
الصلاة مما أعاد أي لتحصيل فضل الجماعة بأن كانت غير مغرب وعشاء بعد وتر
لظلمة أو سحاب أي أو حبس في موضع لا يسمع فيه أذاناً ولا يرى فيه شمساً
ولا قمرًا ورد بكسر الواو من صلاة الخ بيان لورد وكذا أي المذكور
في جواز الاعتقاد والأي وان لم تكن الآلة منضبطة والافلا أي وان
لم يتبين تقديمها عليه فأولى أي في عدم الاجزاء الأخيرة أي تبين وقوعها
قبله يخف بسكون الخاء المعجمة بأن كانت السماء صحيحة أي وتمكن
من رؤيتها فلا بد له من تحقق دخول الوقت ولا تكفيه غلبة الظن الذي
حققه الرماصي انها تكفيه ونصه ما قاله البساطي هو الظاهر الموافق لكلامهم في
الجواهر من اشتبه عليه الوقت فليجتهد ويعمل بما يغلب على ظنه دخوله وان خفي
عليه ضوء الشمس فليستبدل بالاوراد وعمل أرباب الصنائع وشبه ذلك ويحتمل
اه وتبعه في الشامل فقال ومن شك في دخول الوقت لم تجزئه ولو وقعت فيه واستندل
بما يغلب على ظنه دخوله من الاوراد وعمل الصنائع اه وقال في الارشاد
من شك في دخول الوقت لم يصل وليجتهد ويؤخر حتى يتحقق أو يغلب على
ظنه دخوله فان تبين الوقوع قبله أعاد قال شارح زروق ما ذكره من العمل على غلبة
الظن لم أقف عليه لغيره لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذي في معنى
القطع وفي الجواهر ما يدل عليه وقول تت كلام المصنف يحتمل الحمل على عموم
فقد دخل مسألة اشتباه الأوقات ويحتمل الحمل على ما عداه فيه نظر بل يتعين الحمل
على ما عداه والا كان مخالفاً للمذهب من العمل فيه على الظن الغالب البناني فتبين

أن الحق هو اعتبار غلبة الظن والعمل عليه وقد بين ذلك مصطفى وفي المجموع
وغلبة كافية كما قال صاحب الارشاد وهو المعتمد تلويحاً بكسر المثناة فوق
وسكون اللام مختاراً العصر أى المختص بها وهو ما يلى الوقت المشترك فيه وهو
أول القامة الثانية ان قلنا العصر دخلت على الظهر في آخر القامة الاولى
وما يعقب ما يسع أربع ركعات منها ان قلنا الظهر دخلت على العصر في أولها
فهما أى الظهر والعصر لكن تختص العصر الى آخره استدراك على قوله
للغروب فهم ما رفع ايهامه ان ضرورى الظهر الى نفس الغروب بقدرها
قبل الغروب أى فقوله للغروب معناه لقربه بالنسبة للظهر من أن الوقت أى
المشترك بين الظهرين أو العشاءين الخ بيان لما اختص بالاخيرة أى كان
وقتها هادون الاولى فالباء داخله على المقصور عليه فيشتركان أى الظهر
والعصر بما قبل الثلث الثانى أى على انه ضرورى صجاً أو غيرها يشير الى
انه لا مفهوم لقول الشيخ الصبح بسجدة بها بأن يرفع من السجدة الثانية قائماً
معتدلاً قبل خروجه أى يدرك بفتح الراء وان وقع الباقي الخ واوه للحال
وان صلة والاولى والباقي فى الضرورى ومقتضاه أى ادراك الاختيارى بركعة
اذا أخر الصلاة لا حاجة اليه ما صلى بضم الصاد وكسر اللام مشددة
وان أتم واوه للحال وان زائدة وفائده أى كون الكل أداء حاضراً أو أغنى
علمه اراعى فهم ما معنى من فأنث وفي قوله عنه لفظها فذكر وهذا أكثر ان لم يؤد الى
لبس أو قبح ومن فوائده أى كون الكل أداء به أى بمن صلى ركعة فى الوقت
والباقي عقبه فيه أى الباقي الذى صلى عقب الوقت لان أى صلاة المأموم
خلف أداء أى وشروط صحة صلاة المأموم مساواة الصلاة الامام فى الأداء
أو القضاء وأنتم بفتح فكسر وان كانت أداء واوه للحال بأن ارتد أى
عن دين الاسلام بعد تقرر تصويره للكفر الطارى للترغيب الخ لعل المناسب
لعوده للاسلام ان ينتهوا أى عن الكفر بالايمان وصي بكسر الصاد
مقصوداً بخلافه أى النوم ان ظن الاستغراق لآخر الاختيارى أى فانه
حرام ما لم يוכל من يوقظه فيه وتذكر بضم المثناة وفتح الراء ترتبها فى ذمته
أى خطابه بهما وجوبهما عليه أى بسبب زيادة دفع يجعل الباء الاولى
للطرفية والثانية للسببية ما يقال ان فى المتن تعلق حرفى جرمته لى اللفظ بعامل

واحد وهو ممنوع فأشار إلى الجواب بأن المنع مقيد باتحاد المعنى وهو مختلف هنا
 بأن ظهرت الحائض الخ تصوير لزواله فيه فيه أى الضرورى تنازع فيه ظهر
 وبلغ فيه تنازع فيه وجدوا سلم بعد تقدير زمن يحصل فيه الخ المناسب مع
 طهارة الحدث فإنه يدركهما الخ المناسب تأخيرها عن قوله أو يسع الأولى الخ
 بعد تقدير الطهارة المناسب مع الطهارة عنها أى الأولى الطهر أى زمن
 يسعه هذه القاعدة أى كل معذور يقدر له الطهر إلا الكافر والمعذور
 أى الذى زال عذره فى آخر الضرورى الطهر أى زمنه وأما هم أى النائم
 والناسى الخ بيان لمفهومهم على كل حال أى وسع الوقت الطهارة أولا أبدا
 أى ولو تنهوا بعد خروج الوقت اسقاطها أى النوم والنسيان والسكر بحلال
 لكن الذى فى حاشية العدوى على الحرشى وشرح المصنف على المختصر وشرح
 المجموع الحاق السكر بحلال بالجنون فى الاسقاط ذلك أى تقدير الطهر لغير
 الكافر ماذا رأى الطهر وركعة أو أربعة فى الظهرين أى والعشاءين
 على أن التقدير بالثانية أو ثلاثة على أنه بالاولى لخروج وقتها أى قبل زوال
 العذر من الاعتذار أى التى يتأذى طرقها بيان لغير النوم الخ أو كفر
 أى أو جنون أو غماء كالادر الجاع للنفى وأما النوم الخ بيان لمفهوم
 غير نوم ونسيان وجوب بيان لحكم تأخيرها ولأربع فى العشاءين أى
 تقدير بالاولى حقنا للدم حضرا راجع للظهرين والعشاءين أو ثلاث
 سفر أى ولو فى العشاءين تقدير بالثانية لذلك حدا أى فى غسل ويصلى عليه غير
 أهل الفضل ويدفن فى مقبرة المسلمين فى عفتح القاف وسكون المئناة أى يجعل
 فى بيت مال المسلمين به أى النفل لانه أى النفل يشغل الخ لانه أى
 الشأن اذا أقيمت الصلاة الخ هذا حديث صحيح رواه مسلم وأبو داود والترمذى
 والنسائى وابن ماجه فلا صلاة أى مشروعة النفل تفسير لنائب فاعل كره
 بعد فجر أى قبل صلاة الصبح وبعدها الى ان ترتفع غايه لوقت الكراهة
 بعد فجر قيد بكسر القاف وسكون المئناة وتصلى المغرب بيان لغايته
 بعد عصر حال الطلوع راجع لما بعد فجر والغروب راجع لما بعد عصر
 من الصلاة بيان لما لا يلحق للصلاة اعتاده ليل لا يغنى عنه قوله الورد
 لان كان ساهرا الخ بيان لمفهوم غلبة النوم والا أى وان كان فى المسجد

ومعتاد سابق ما فيه ولو بعد صلاتهما بما الغة باعتبار بعد الفجر وحال
 باعتبار ما بعد عصر لا بعدهما أي الأسفار والاصفرار المتنفل صلاته
 تفسير لفاعل ومفعول قطع وجوب بيان الحكم قطعه خارج أي عن ذات
 الوقت كمال الخطبة لأن النهي عنه لا شغاله عن اسماءها الواجب
 وكذا بعد الطلوع الخ فيه ان النهي عن هذا كراهة وهي لا تقتضي الفساد

فصل الاذان في بيان أي كيفية وصيغته محدود أي معين تذكرها
 الخ هذا وقت الفاتحة وأتم صلاة الجنائز فوقيتها الفراغ من تكبيرها فيما عدا
 اوقات النهي عنها جمع تقديم كعصر عرفة وعشاء ليلة المظفر أو تأخير
 كعشاء مزدلفة الاذان تفسير لثائب فاعل كره وبقي أي من الاقسام
 منفردا أي في حضر قوله اسكنهم متفرقون فيها أي بحيث يتوقف اجتماعهم
 الى الصلاة على الاذان بصح أي أذانه المؤذن تفسير لفاعل خفض
 نذبا بيان الحكم خفضه فلو فصل أي يسير ابدليل ما بعده الفصل تفسير
 لفاعل بطل والأي وان طال الفصل الاذان تفسير لفاعل حرم وصحته
 أي شرطها وان كان به أي الاذان واوه للعمال وان صلت في دخوله أي
 معرفة دخول الوقت على عدل أي اخباره الاستدبار أي وأولى التبان
 والتباس بأن يقول مثل ما يقول تصوير الحكاية من تكبير الخ بيان لما
 فلا يحكي الحيلةتين تفريع على قوله لمتنهي الشهادةين وظاهره أي قوله
 لمتنهي الشهادةين ما بعدهما أي الحيلةتين من تكبير ونهليل بيان لما
 وقيل يحكيه أي ما بعده الحيلةتين ظاهره انه لا يحكي الحيلةتين اتفاقا وان الخلاف
 انما هو في حكاية ما بعدهما والذي في كلام غيره ان الخلاف في الحيلةتين وما
 بعدهما ويبدل الحيلةتين بالحولتين على القول بحكاية ما بعدهما الا أن يقال
 مراد الشارح لا يحكي الحيلةتين بلفظهما قطعا أي اتفاقا وفيه انه قبل بحكمها
 مبدلا لها بصدق وبررت أو بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحجب
 بما تقدم آنفا يصلي بهن أي اماما لهن فلا تكفي اقامة امرأة عن اقامة الرجل
 أو مع صبيان أي اماما لهم فلا تكفي اقامة صبي عن اقامة البالغ أن يكون
 أي المقيم فبما أي المرأة والصبي والاولى منهما

فصل شروط الصلاة والمراد بشرط الوجوب أي فقط ما يتوقف عليه

تفسر

الوجوب أى فقط وبشرط الصحة أى فقط ما توقف عليه الصحة أى فقط
وبشرطهما أى الوجوب والصحة ما كان خارجا عن حقيقته يشمل
السبب والممانع وغيرهما فهو غير مانع فالمناسب ما توقف عليه الشئ خارجا عن
حقيقته غير لازم من وجوده وجوده من حقيقته المناسب منه فان الفاتحة
والقيام والركوع مـلا أجزاء من الصلاة لا من حقيقة العقليـة الكلية
المعرفة بقول ابن عرفة قرينة فعلية ذات احرام وسلام والشرط أى من
حيث هو المشروط أى سواء كان وجوبا فقط أو صحة فقط أو هما معا
الممانع المناسب الموانع الاسباب المناسب السبب كدخول الوقت
مثال للسبب عدمهما أى الوجوب والصحة منهما أى الوجوب والصحة
تجب عليه اذا تمسكن من الطهارة الخ المناسب يجب عليه اجزاؤها على قلبه
فعدم الاكراه الخ تفريع على قوله والتحقيق ان المكروه الخ وقد يقال هو شرط
في وجوبه اياها الظاهرة من قيام وركوع وسجود ورفع منهما **للدعوة** أى
للمرسالة من سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ودخول الوقت فيه ان هذا سبب
لا لشرط دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أى الرسالة بفروع الشريعة أى
الاعمال البدنية كأصولها أى الاعتقادات الالهية اجماعا فعلا أو تركا
راجع للجواز وغيره فاقسام الطلب أربعة فالندوب والمكروه الخ تفريع
على قوله وغيره فعلا أو تركا وقيل أى فى معنى التكليف فالندوب والمكروه
غير مكافى بما تفريع على قوله الزام مافيه كلفة كالباح تشبيهه فى عدم التكليف به
اتفاقا راجع للباح الالبـفـل أى اختياري وهو أى الفعل المكافى به
فشمـل قولنا مكاف الخ تفريع على قوله وهو البالغ العاقل الذى بلغه دعوة
النبي صلى الله عليه وسلم الطهورين أى الماء والصعيد فلا تجب عليه
أى فى الوقت ولا يفضىها تفريع على ان التمسك من الطهارة شرط صحة
وجوب معا وهذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقيل تجب عليه أى فى وقتها
وتصح منه بدون طهارة وتبرأ ذمتها فىؤذم أى فى وقتها ولا يفضىها أى
بعده اذا تمسك من الطهارة وهذا قول أنسب ولا وجه له فيه نظرية قد وجهه
فى ضوء الشروع بأنه مبني على ان الطهارة شرط صحة فقط فى حق القادر عليها
فقط وقيل يفضىها ولا يؤذم هذا قول أصبغ بناء على ان الطهارة شرط صحة

فقط مطلقا ويرد بضم ففتح أى قياس فاقد الطهورين على النائم في وجوب
القضاء فقط بينهما أى فاقد الطهورين والنائم غيرهما أى فاقد الطهورين
المقيس عليهما عندهما أى النائم والناسى ولذا أى المذكور من نوع
التفريط وسرعنزال العذر منهما أى النائم والناسى ففاقد الطهورين
لا تجب عليه ولا تصح منه هذا هو المشهور وهو القول الأول المنسوب للإمام
وقيل يؤدى رتبة هذا قول ابن القاسم فالحق إلى آخره تفريع على قوله
ولا وجه له وقوله ويرد بالفرق الخ وقوله ولا نظير قياس عليه ما قاله مالك أى
من أنه لا يؤدى ولا يقضى هذا أى قوله غير نائم ولا غافل لانهما أى النائم
والغافل علة لذكرهما ولدفع توهم الخ عطف على لانهما الخ وان لم تجب
عليه واو الحال وان صلة وليه أى أبوه أو وصيه أو من قدمه القاضي خبر الأمر
بحذالهمز نديان الحكم التفريق ان يناسم الخ أى في فرش واحد دوغطاء
واحد والقدرة على تخصيصها عطف على الخلق بوجود ماء الخ تصوير
للقدرة على التخصيص أو بيان سببه منها أى شروط الصحة من شروط
الوجوب بيان لما منه أى صنيعة فهم ما أى الصحة والوجوب لقيام
أى وجود علة لقوله لا تصح مانع الحدث إضافة للبيان به أى فاقد
الطهورين أو العاجز عن استعمالهما فهى أى القدرة على الطهورين
فهو أى النقاء تفريع على قوله فلا تصح من حائض الخ وان وجبت عليه واو
الحال فهو أى الاسلام تفريع على قوله فلا تصح من كافرا الخ فلا تصح أى
الصلاة بغيرها أى الطهارة وان وجبت الخ واو الحال وان صلة
في فصلهما أى طهارة الحدث والخبت من أن طهارة الحدث الخ بيان لما مر
مطلقا أى عن التقييد بالذكور والقدرة الصلاة تفسيرا لما عل جاز
ويفتح الباء وضمها أى في مقبرة وبكسر الزاى أى في مجزرة أمنت بضم
الهمز للجميع أى المقبرة وما بعدها بأن ظن أى وأولى علم تصوير لأن
نجاستها فيها أى النجاسة فان تحقق أى النجاسة وكهت أى الصلاة في
المقبرة وما بعدها فى الشك أى فى حال كون المقبرة وما بعدها مشكوكا فى طهارتها
ومنعت أى الصلاة فى المقبرة وما بعدها فى تحققها أى النجاسة فى المقبرة
وما بعدها لطهارة زيلها أى الغنم والبقر علة لجواز الصلاة فى مريضها

الصلاة تفسير لنائب فاعل كره عللا بفتحات هو الشرب الاول نهلا كذلك
 هو الشرب الثاني وأعاد أي ندبا فيه أي معطن الابل وان أمن من
 النجاسة الخ إشارة لمعنى الاطلاق تعبد أي حكما شرعيا لم نطلع على حكمته
 معبد الكفار الخ أي فتشمل بيعة اليهود وبيت نار المجوس أيضا فهو ممن محرم
 المجاز مقسم بضم الميم وفتح القاف وكسر السين مشددة حال من فاعل شرع
 أولا بشد الواو ومنونا رفع بفتح عينه أو ضمها أو بالبناء للنائب بضم الراء
 وكسر العين من يؤمر الخ تفسير لفاعل رفع أي خرج من أنفه دم
 تفسير لرفع وسواء كان أي الدم الخارج من الانف سائلا متصلا كالخيط
 قاطر أي نقطة بعد نقطة راسحا أي ملوثا للانف بلا سبلان ولا قطر
 رعا فيه تفسير لفاعل دام يظن أي وأولى ان يتقنه أولا بكون الواو
 أي أو يظن أو يتيقن انقطاعه في الوقت أو يشك فيه فهذه خمسة أحوال في أحوال
 الدم الثلاثة بخمس عشرة صورة فان ظن أي أو يتيقن بالاولى لم تجب عليه
 إعادة أي وتدبر له كما تقدم فمين صلى بالنجاسة عاجزا ثم قدر على ازالته في الوقت
 والاولى فلا تجب بأن ظن انقطاعه أي أو يتيقنه بالاولى أو شك أي في
 انقطاعه وعدمه آخر بفتحات مثقلا أي الصلاة وجوبا بيان الحكم
 تأخيرها ولا تصح ان قدمها أي الصلاة على آخر مختارها وهو يظن أو يتيقن
 انقطاعه فيه أو يشك فيه لعدم صحتها الخ فيه مصادرة فاناسب لقدرته على
 الطهارة بالتأخير يظن دوامه أي أو يتيقنه أولا بكون الواو أي أو يظن
 انقطاعه أو يتيقنه أو يشك فان ظن أي أو يتحقق بالاولى وجوبا بيان
 الحكم تناديه من زيادة مرض الخ بيان للضرر لعدم فساد أي البدن
 إشارة للفرق بينه وبين الثوب بأن ظن وأولى ان يتحقق بأن يدخل الاغلة
 أي من السبابة ثم من الوسطى ثم من البصر ثم من الخنصر ويحركها أي
 يمسحها وقيل يضع الاغلة أي من غير الابهام مقابل قوله يدخل على طاقة
 أنفه ويمسح بها في طاقة أنفه من الدم من غير ادخال أي للاغلة في طاقة لانه
 يزيد الدم ويكثره الى آخرها أي الانامل هذا والظاهر ان الذي يدخل في طاقة
 الأنف أو يجعل عليها هو أغلة الابهام ثم يفتلها بأغلة السبابة ثم يعيدها ثم يفتلها
 بأغلة الوسطى الخ لأن الذي قاله لا يتأتى في الانامل الوسطى ولانه اذا أدخل

أو وضع أنملة السبابة وفتلها في أنملة الإبهام تنجست أنملة الإبهام فكيف يغفل بها
غير أنملة السبابة وهي نجسة وإن زاد ما في أنملة العلياء على درهم مبالغته في
التمادي أن اتسع الوقت أي ووجد ما يغسل به الدم كما تقدم فله البناء أي
على ما تقدم من صلواته ولو تكبيرة الأحرار بعد غسل الدم وله القطع أي للصلاة
التي رُفِعَ فيها ويتدبرها بعد غسل الدم فهو مخير بين الأمرين لكن اختار ابن
القاسم القطع لأن الشأن أن الصلاة لا يفصل بين أفعالها بالخروج منها والغسل
زروق وهو الأحسن لمن لا يحسن التصرف بالعلم واختار جهور الأصحاب البناء
لعمل وقيل هو ما سببان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء وهو أن الإمام أن
استخلف بكلام بطلت صلاة المأمومين والمذهب لا تبطل فيخرج أي عن هيئته
الأولى أو من مكانه أن احتاج لذلك مرید البناء تفهيرا فاعل يخرج عنه
أنفه إرشاداً لحسن الكيفيات والشرط التحفظ من التلطيخ بالدم ولولم يسكه
كما اختاره الخطيب ابن عبد السلام من أعلاهم بيان الأولى لأنه شرط
خلاف ابن هارون لأن المحل محل ضرر وفحشة فيه وإن كان داخل الأنف من
ظاهر البدن الذي يجب إزالة النجاسة عنه كما في الخط والخرشى وغيرهما
مارنه فعل المناسب ما يلي مارنه لأن مارنه قصبة التي هي عظام ومسكها لا يحبس
الدم يبقى الدم في طماقي الأنف أي فيصير حاملاً للنجاسة لأنهم من ظاهر
البدن بالدم بما يزيد الخ الاوضع بدم زائد والأى وإن تلطيخ بدم زائد
بطلت عبر فصار بالقطع وهنا بالطلان تفتتا ولولم يتجاوز أي الأقرب
منه أي الأقرب صيره أي الأقرب مضيه بضم الميم وشذ المنة تحت
أي ذهابه الباني تفهيرا فاعل يعتد بركعة أي كانت الأولى أو غيرها
بالاعتدال الخ تصوير لكمالها غير محل الجلوس هو الأولى والثالثة في الرابعة
محله أي الجلوس هو الثاني والرابعة وثالثة السلائية جلوس
الشهد أي الأول أو الأخير أو لا يشد الواء استقلاله أي اعتداله قائما
أو جالسا بأن حصل له في حال رفعه من السجدة الثانية وقبل اعتداله من
الركعة بيان لما فعله وجوب بيان الحكم اتعاه بموضعه وأتم أي الباني
الاتمام تفهيرا مكن فان لم يتم بموضعه الخ تفريع على قوله وجوبا أن
ظن أي الباني بأن اعتدال الخ تصوير لقوله والايظن الخ رجع أي الباني

وجواب بيان الحكم رجوعه لأمامه أتم أي في الموضع الذي ظهر له به فراغ
 أمامه وفي قيامه للثانية صله رُفِعَ وجلس لتشهد لانها ثانية أمامه فيه نظر
 اد القاعدة جلوسه في ثانيته وأخيرة أمامه لا في ثانية أمامه فالصواب لا يجلس عقب
 هذه الركعة لانها ليست ثانية ولا أخيرة أمامه وان كانت ثالثة واوه للحال
 وان زائدة من انه اذا ظن فراغ أمامه الخ بيان لانه فصل المتيقن في غير
 الجمعة خبر التفصيل بنجاسة الدم اضافته للبيان لان رُفِعَ قبل سلامه الخ
 بيان لمفهوم حال سلام أمامه ما يأتي به المسبوق عوضا عما فات به جنس يشمل البناء
 أيضا قبل دخوله مع الامام فصل مخرج للبناء بعد دخوله أي مع الامام
 فصل مخرج للقضاء ثانية الامام الاولى حذفه وبقوله ولولم تكن أخيرة الامام
 برفع الامام من ركوعه أي واعتمد له قبل رجوعه له تصويرا فواتها قدم
 البناء أي الركعة الرابعة التي فاتته بالرفع بعد دخوله مع الامام ولولم تكن
 ثانيته واوه للحال ولوزائدة بركعة القضاء أي الاولى التي فاتته بالبق قبل دخوله
 مع الامام والاضافة للبيان وان لم تكن أخيرة أمامه واوه للحال وان
 كانت ثالثة واوه للحال مثل ذلك أي الذي فعله من سبقه الامام بالاولى وصلى
 معه الثانية وفاته الاخيرتان بالرفع بأن يأتي بركعة بفاتحة فقط سراو يجلس لانها
 ثانيته ثم بركعة كذلك ويجلس أيضا لانها أخيرة أمامه ولم يقصر ثم بركعة بسورة
 عقب الفاتحة ويجهز في المشاء لانها قضاء عن الاولى المغلظة بضم الميم وفتح
 الغين المعجمة واللام مشددة فسترها شرط لصحة الصلاة قبل بتركه مع القدرة
 عليه والمخففة سترها واجب أيضا لكنه غير شرط فلا تبطل بتركه واد أي وان
 عجز عن سترها وأما غير المغلظة فسترها واجب غير شرط بيان لمفهوم المغلظة
 والراجح عدم تقييده أي ستر المغلظة الخ تبع فيه الرماضي ورده البناني بقول سند
 لا خلاف في وجوب ستر العورة في الصلاة وغيرها انما الخلاف في توقف صحتها عليه
 عبد الوهاب اختلف أصحابنا هل ستر العورة من شرائط الصلاة مع الذكر والقدرة
 أو وفرض ليس بشرط في صحتها فان صلى مكشوفاً مع الذكر والقدرة سقط عنه
 الفرض وان كان آثماً اه البناني وبه تعلم ان تعقب مصطفى في قصوره اه قلت
 قال ابن رشد فرائض الصلاة أربعة أقسام فرض مطلق غير شرط كالخشوع
 والاعتدال وعدم فعلها في الدار المغصوبة وفرض مشروط في صحتها كالنية

والطهارة ونحوه. ثم شرط في صحته باجماع القدرة كالتوجه واستراة العورة. وفرص
 ثم شرط في صحته ما عدا ذلك كركاء الكلام والصلاة بالنجس اهـ وهذا شاهد
 للرماضى وكذا قول الثاقبى - استراة العورة من فروض الصلاة فقيه طريقتان
 وجوباً بيان الحكم بتقديم الحسب على النجس لأنه أى الحسب لا ينافى
 الصلاة أى لأنهم لم يثبتوا فى صحته عدم لبسه بل نصوا على صحته مع لبسه مع
 العصيان بخلاف النجس أى فإنه ينافى الصلاة لاقتضاء لبسه فسادها
 فيعبر عن مكشوف الألبتين الخ تفريع على قوله وهما الذى ذكره الألبان وما بين
 الألبتين والأولى إسقاط فقط وله ظ من كشف الثانى وأما لغة خلوف فقط
 منها أى الأمة من ذلك أى السوائين والألبتين من يدين ورجلين بيان
 للأطراف من الظهريان لما كالتدبير خبر ما وأعادت أى الحرة
 كذلك أى كلاً أو بعضاً ضرورى المناسب حذفه وهو جميع أى ستر جميع
 وما شئ عليه الشئ أى من عدم إعادة العجز الذى صلى عرياناً ضعيف
 خبر ما القن بكسر القاف وشذ الذنون أى خاصة الرق من شائبة حرية مع
 رجل أو امرأة محرم له راجع لقوله وعورة الرجل فى كمال الأولى تقديمه على قول
 المتن والأمة وإن يكتب عقب قوله والأمة وإن شائبة ولو مع رجل غير محرم
 اهـ فقولهم امرأة قيد فى الحرة أى فقط تفريع على قوله مع رجل أو مع
 امرأة محرم له وأماهما أى أوجه والكفان وإن وجب عليهما أى الحرة
 حال ~~الصلوات~~ الغلظة من ذلك الخ استدراك على قوله ويجب سترها
 بالصلاة أيضاً الرفع إيهامه وجوب الإعادة لتترك ستر أى جزءها أبداً الرأس
 واليدين الخ بيان للأطراف فلا يجوز لها أن تنظر أمامه الخ تفريع ما
 يراه من محرمه ومن المحرم كرجل مثله مكرراً قوله وعورة لرجل ما بين سرة
 وركبة الصلاة أزاع فيه كشف وتشمير وكف وهذا القيد أى قوله وقدرة
 لا تنقبض أى شرطيتها الصلاة لوجوبه أى الاستقبال أى وأما ناسى
 قوله مع تذكرة حكمه فيجب في الوقت كما بآتى وهذه طريقة والطريقة الثانية أن مثله
 ناسى النظر فى المجموع ونحوه وإن نسي مريد الصلاة الفعل أى استقبال الجهة
 التى أراد احتضادها إليها وصل لغير ما طأنا أن أوجه القبلة وهو منذ كشرطية
 الاستقبال ولا يتبين له الخطأ حتى أنهم صلاته أو نسي الطاب للاستقبال بأن زال

من مدر كنه كونه شرطاً ربقى في حاقظته لانه ان زال من حاقظته أيضاً كان جاهلاً
بالحكم فتبطل صلاته وخلاصته انه علم الحكم وسهائه فاقظته دانه ليس شرطاً
صلى لغير القبلة هذا هو المراد لا ما يتوهم من انه صلى له اناسياً الحكم أماده المدوى
فان كان نسيان الفعل أو الحكم في النفل فلا إعادة عليه وهل يعيد ناسياً الحكم
أو الفعل في صلاة الفرض ولم يتسذ كر حتى أتمها افرض أبداً في الوقت وبعده
وهذا قول القاسمي وابن يونس قال والرواية فيه كذلك وابن محنون والمغيرة
ابن رشد وهو الأصح وشهره ابن الحاجب وانفرد بتشهيره وليد مرج ابن عرفة عليه
شبه بالناسي في الأعادة أبداً فقال كجهل الحكم أي شرطية الاستقبال اذا صلى
لغيرها فسلاته باطلة بهيها أبداً ابن رشد ان صلى لغير القبلة جهلاً لا يجوز
استقبالها أعاد أبداً اتفاقاً أو يعيد ناسياً الفعل أو الطلب الفرض في الوقت
للاصفرار في الظهريين وللاطلوع في غيرهما وهو الراجح ابن رشد المشهور وإعادة من
استدبر أو شرق أو غرب باجتهاداً ونسيان بغير مكة وقت من أحل له يرجع الى
اجتهاد بغير يقين بخلاف من صلى لغير القبلة بموضع يعاينها فيعيدها أبداً لانه يرجع
الى يقين اهـ وبه صدر ابن عرفة ونهـ وفي إعادة من استدبر أو شرق أو غرب
باجتهاد ونسيان بغير مكة في الوقت أو أبداً ثالثاً الناسي أبداً لان رشد
عن المشهور وابن محنون مع المغيرة والقاسمي عين الكعبة أي ذاتها
اضافتها للسان ممن يمكنه المسامحة أي مقابلة الكعبة بالحرم أي المسجد
الذي فيه الكعبة دائرة أي محيطه بالكعبة أو قوساً أي محيطاً بما زاد
على جهة من جهات الكعبة الأربعة به أي المسجد الذي فيه الكعبة
جهتها المناسب لعيها الاجتهاد أي في استقبال الكعبة لمن في مكة وما
في حكمها وجهتها عطف على عين كالعجز الخ تمثيل للأدلة مجتهد
فاعل يقار المنفى بلا وان أي وان كان المجتهد أعشى مبالغته في امتناع تقليده
غيره غيره ففعول يقلد المنفى بلا عليه أي المجتهد فانه يقلده أي جوازا
لا وجوباً كما حققه البنا في قلده محرابها أي ان شاء وان شاء اجتهاد وجوباً
بالحكم التقايد بأن خفيت عليه أي الاجتهاد الخ تصوير لتخبره
أو التثبت عليه عطف على خفيت عليه تخبر بالخاء المعجمة أي اختار عمداً
حال من فاعل خالف أي حال كونه متعمداً المخالفة وأعادها وجوباً المناسب

فيعيدوها وجوبا بالتفريع على بطلت ولو صادف القبلة مبالغة في بطلانها
 واعادتها وجوبا يقينا أو ظنا مفعول مطلق لنوع التبيين بصلاة مسلمة بين
 بأن استدبر الخ تصوير للانحراف الكثير تحوله للقبلة أي وتكميل صلاته
 بأن يتحول إليها تصوير لاستقبال القبلة مطلقا أي عن التقييد بكون
 انحرافه يسيرا ضروري المناسب حذفه معترض أي بأنه قاصر على
 العصر إذا ظهر ما دلل على صفرار والعشا آن والصبح للطلوع وأما المنحرف
 يسيرا الخ بيان لمفهوم الاول فالله أي الناسي مادله عليه العارف وأما
 ناسي وجوب الاستقبال مفهوم قوله الناسي للجهة التي الخ فلا منافاة لتفريع
 على قوله وأما ناسي وجوب الخ لانه أي المصلي في الحجر على أنه أي الحجر
 على الرابع صلة كره وما مشى عليه الشيخ أي بقوله وجازت سنة فها وفي الحجر
 ضعيف خبر ما ضروري فأول في الاحتيازي كالمؤكد مشبه
 بالفرض في بطلانه على ظهر الكعبة فلا يـ في أي في الفرض والمؤكد
 تفريع على قوله لان الواجب استقبال البناء وعلى هذا أي التعليل بأن
 الواجب استقبال البناء النفل أي غير المؤكد على ظهرها أيضا أي
 كما لا يجوز الفرض والمؤكد به أي النفل غير المؤكد على ظهرها فظهر
 أي لاستواء الفرض والمؤكد وغيره في شرط استقبال البناء صوب بفتح
 الصاد المهملة وسكون الواو من محقة الخ بيان لما فليجوز النفل صوب
 السفر شرط الخ تفريع على قوله سفر قصران ركب دابة من حمار الخ بيان
 لدابة فالمراد بها العرفية لا كل ما دب على الارض والادخل فيها الانسان
 لاسفينة أو رجل بيان لمفهوم دابة على المعتاد أي غالبا بأن يكون وجهه لجهة
 رأسها لا مقبولا بأن يكون وجهه لجهة ذنبها ويحسر أي يرفع عن جهته
 عمامة أي الكتيفة التي لا يصح السجود عليها الارض أي المومي إليها
 من ركض بفتح الراء أي ضرب به ارجله الخ بيان لما من الخلاف الخ بيان لما
 ولا بالأياء عطف على لصوب لتيسر التوجه للقبلة الخ بيان للفرق بين الدابة
 والسفينة فيها أي السفينة صلة تيسر أي مع دورانها أي السفينة إلى
 جهة القبلة صلة دار إذا دارت أي السفينة لغيرها ويحتمل ان المعنى مع القبلة
 إذا دارت السفينة لغيرها في هذا أي التفصيل في الدوران لا التحام أي

اختلاط من المسلمين بالكافرين أو الباغين أولص بيان لما دخل بالكاف
دون المنجم بيان لمفهوم الخائف هذا القيد أى قوله وخاف خروج الوقت
فان لم يخف خروجه الخ بيان لمفهوم القيد فإذا كان يؤذيها بالارض بأكل
الخ بيان لمفهوم ويؤذيها عليها كالارض فقول الشيخ وفيها الخ تفريع على فيها
لا يعجبني الخ معترض أى بآيهامه ان كراهة الأخير نصها وليس كذلك انما هي
تأويل للغمي وأجيب عنه بأنه لما كان المتبادر من قوله لا يعجبني الكراهة جعلها
نصها في فصل فرائض الصلاة هي أبرزه لجريانه على غير الموصول
من الاحكام بيان لما أربعة عشر فريضة المناسب اما البدل فريضة بفرضا
واما البدل أربعة عشر بأربع عشرة فلا بد الخ تفريع على قوله المخصوصة
قصد تعيينها المناسب حذف قصد أو بدل تعيينها بعينها كالوتر والعبد
أدخلت الكاف الكسوف والاستسقاء دون غيرها أى الفرائض والسنن
والرغبية وقد أغنى هذا الحصر بانما فالمناسب لافى التوافل الخ من التوافل
بيان لغبرها والرواتب أى النفل القبلى والبعدي لاصول الخ
والتهجد أى قيام الليل فيكفى المناسب ان يزيد عقبه فيها مطلق نفل من
اضافة ما كان صفة أى نفل مطلق عن تقديره بكونه ضحى مثلاً وينصرف أى
النفل المنوى وهذا أى المذكور فى الانصراف الرواتب والتهجد
فينصرف للرابية ان كان قبل احدى الخمس أو بعدها وللهجود ان كان بعد العشاء
وقبل الفجر والنية أى حقيقة لها لغة وشرعا ومحلها القلب علم من كونها
القصد فالأولى تفريعه عليه بالفاء تركها أى التلغظ بما يدل على النية
وهى أى النية فى كل عبادة أى سواء كانت من المقاصد كالصلاة أو الوسائل
كالطهارة بما أى اللفظ الدال عليها رفضها أى ابطالها بالنية والرجوع
عنها فى أثناء الصلاة مبطل اتفاقا وبعد فراغها فيه قولان بالابطال وعدمه
كعدم نية الاداء أو القضاء تشبيهه فى الاغتفار فانه مغتفر تصرف بوجه الشبه
زيادة الايضاح اذ لا يشترط لهما الخ فيه مصادرة فالمناسب تفريعه بالفاء
وان كان الاولى الخ واره للحال ذلك أى كونها أداء أو قضاء اذ لا يشترط
ان يلاحظ أربع ركعات مثلا المناسب فلا يشترط ان يلاحظ الخ فالظهر رأى
فى الحضر مثلا الاولى تقديمه على قوله فى وقته وخارج وقته عطف على

في وقتها بل اذا كان غافلا عن الاداء فلا المناسب فاذا كان فرضا لم
 مفعولا مصل ان كان له معنى أى صحيح كالله أو كبر أو بر لمن لقغه ذلك
 منه ومه الضرر لغيره في قوائين ابن جزي ان قال الله وكبر بابدال الهمزة واوا جاز
 وفي الذخيرة وأما قول العامة الله وكبر فله مدخل في الجواز لان الهمزة اذا وليت
 ضمة جازان تقاب واوا ابن ناجي هذا خلاف ظاهر الكتاب عندى العلوى لا يلزم
 من جواز الشئ لغة جوازه شرعا فلا تجزئ أى تكبيرة الاحرام تفريع على عدم
 القيام لها ركنا فيه أى الفرض زدناه اى على كلام الشيخ لو كبر فيه أى
 النفل الظاهر بل هو منصوص في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يجلس في التعمد ويقرأ قراءة طويلة فاذا بقي من قراءته نحو ثلاثين آية قام
 ونقرأها وركع لانه يجوز فيه أى النفل صلاة ركعة من قيام الخ أى
 فكذا الجمع بينهما في ركعة واحدة بأن وضع يديه على ركبتيه الخ تصوير لا درك
 الركعة قبل استئلال الامام صلاة وضد صادق بائنهائه ووضع يديه عليها حال
 رفع الامام من الركوع أيضا وسواء ابتدأها أى تكبيرة الاحرام بلا
 فصل طويل صادق بالفصل اليسير أيضا في معنى عنه كذلك أى حال انخطاطه
 أو بعده بلا فصل طويل بها أى التكبيرة الاحرام أى الدخول في حرمان
 الصلاة فقط أو هو أى الاحرام والركوع معا منهما أى الاحرام
 والركوع فتعصر التكبيرة للاحرام أو بعده بلا فصل أى طويل وأما
 لو ابتدأت التكبيرة حال انخطاطه الخ بان فهو ان ابتدأها قائما لم يعتد
 المناسب فلا يند وانظر ما وجهه أى الاتفاق على عدم اعتداده بالركعة
 التأويل لثاني أى بعدم اعتداده بالركعة ادرك الركعة المناسب حذفه
 واقصاره على قوله مع ان الصلاة صحيحة وكون الانخطاط مما يؤثر في الركعة
 دون الصلاة مما لا وجه له قال الشيخ أبو علي المستأوى وجه بطلان الركعة عدم
 ترتيب أركانها لانه بركن الاحرام مع ركس الهوى للركوع فقد أجمع فرضا في
 فرض وترتيب الأركان فرض فقد اخل بركن ووجه صحة صلاته انما كان بانى
 ما يفعله من هذه الركعة موافقة للامام ويجعل أول صلاته الركعة التى قلها صار
 قيامه فيها كقيامه حال التكبير لانه بالبقية وحرصه على الدخول في العبادة
 أى قراءتها لانه لا تكليف الا بفعل اختياري دون سائر أى بانى بأن

قبله بكسر الواحدة الخ تصور لا مكان التعلم وجواب بيان الحكم انتقامه
 وتبطل ان تركه أى الانتقام أفاده انه شرط الجلس بضم الجيم وشدة اللام أى
 الأكثر ولو أقبل من آية مباغلة في البعض بأن ترك أى وضع يديه على
 ركبتيه وان لم يرفع تصور عدم إمكان تداركها لذلك أى ترك الفاتحة
 كلها أو بعضها ولو على القول بوجوبها في كل ركعة مباغلة في قوله مسجد لذلك فيل
 السلام وكان الأولى تأخيرها عن قوله ولا إعادة عليه اترجم له أيضا مراعاة لمن
 يقول بوجوبها في الجل جواب عما يقال اذا كانت واجبة في كل ركعة فكيف مسجد
 تركها ولا يعيد وهذا لا يكون الا في ترك سنة فان أمكن التدارك بأن يفهم
 ولم يكن التدارك بأن تذكر أى الفاتحة أو بعضها وجب أى التدارك
 والآى وان لم يتدارك تركه كعتب تشبيهه في المسجد كما تركها أى ولم يمكنه
 تداركها فانه يتأدى أى ويقتضى بالركعتين التين ترك الفاتحة أو بعضها منهما
 ولو على القول بوجوبها في كل ركعة مراعاة للقول بوجوبها في ركعة فقط
 أبدا أى في وقتها أو بعده هذا والذي في المجموع الاعادة في تركها من ركعة أيضا
 ونصها فانها وان في جل الصلاة مسجد واعاد الخلاف حال قراءتها تتأرجع
 فيه جلس وانحنى وكذلك أى المذكور في البطلان لو استند أى حال
 قراءتها أو النفل الذى صلاه من قيام طاهره ان الانحطاط لركوعه من قيام
 مرض وان التقرب على الذى يليه يرجع له أيضا وهذا في عهدته فاني لم أراه لغيره والذى
 في كلام غيره بقيد أن ركوعه فيه من قيام مندوب فان جلس وركع صحت صلاته
 فلو جلس الخ فربيع على قوله من قيام في الفرض لو وضعه ما أى
 الراجح على الركبتين الركوع لواجب أى أقل ما يكتفى منه مجرد
 تطأطئ الرأس أى تطأطئ الرأس المجرد عن الانحناء على الوجوب أى على
 ما يحصل به الواجب ما فوق الحاجبين أى الى منابت شعر الرأس المعتاد
 الجبين أى جانبي الجمجمة فهى المستدير بين الحاجبين والمنابت المعتادة
 والجبينين فلا يجزئ له مجرد على الناصية ولا على أحد الجبين ولم يمكن تدارك
 الخ فبدى تركه وانقط آخر أركانها أى في الخارج لا في الذكر أوها أى
 في الخارج وفي الذكر وتعريفه عطف على العربية بالصلة تعريف
 وتعريفه عطف على العربية أيضا بلا فصل أى طویل والآى وان

كان بجعية أو نكرة أو مؤخر عن عليكم أو بفصل أى طويل فان ترك أى
السلام الخ تفرع على عدة ركعات وتكبيره للأحرام أى وقراءة الفاتحة
أربعة عشر المناسبات أربع عشرة فقرأها جالساً أى ثم قام للركوع
لاخلاله بيعة الصلاة هذا ان قام للركوع فان لم يقم له بطلت لاخلاله بركن
القيام له أو اتى بضم الهمزة وسكون الواو وفتح اللام والمثناة فوق تنبيه أولى
سقطت نونه لضافته في سجود السهو أى بقوا هم ان ترك السر أو الجهر
بفاتحة من ركعة سجدة وان تركه بسورة فلا يسجد له الا اذا تركه من ركعتين
لان السر والجهر بافتحة سنة مؤكدة وبالسورة سنة خفيفة ويجب عليهما
أى الاقتصار عليهما أجنب أى أو اجنبى غايته أى فى الخفاء أخفاه
أى حركة اللسان فيستوى جهرها الخ تفرع على قوله جهر المرأة اسماع نفسها
كأعلى السر أى بالنسبة للرجل والمرأة وتبع المصنف فى هذا عب وشب البناتى
فيه نظير بل جهرها مرتبة واحدة وهى ان تسمع نفسها فقط وليست هذه سرا لها
بل سرها مرتبة واحدة أيضاً وهى ان تحرك لسانها فقط فليس سرها أدنى وأعلى
وجهرها كذلك هذا الذى يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره فلو قال وجهرها كأعلى
سر الرجل اسلم من ذلك ولفظ ابن عرفة فيها يسمع نفسه فى الجهر وفوقه قليلا
والمرأة دونه فيه وتسمع نفسها الجهر والمرأة مستحب سر الرجل اه لا مأموم بيان
لمفهوم امام وفن ذلك أى السجود على صدر القدمين الخ السنى بضم السين
نسبة للسنة نسبة جزئى لكلمة أى المسنون فى الجمعة والصبح وأولى المغرب والعشاء
لا فى الجهر البدعى فى الظهر والعصر وأخيرة المغرب والعشاء ابعده بضم
الموحدة ضد القرب هم يفتح الصاد المهملة والميم الاولى أولاً يسكون
الواو أى أو الغير عارض ما يجب أى من الطمأنينة على الترتيب
أى لا لركن والسنن قيد كرمندوبات الآية ثم مندوبات التكبير الاحرام وهكذا
فى غيرهما أى الظهر والعصر والعشاء بالطناء أى فى الباطن صلة المقصود
من اضافة الرحمة من الله تعالى بيان للمقصود بالطناء حذو بفتح الحاء
المهملة وسكون الذال المعجمة أى تلقاء ومقابلة ونذبه أى الرفع عند الركوع
والرفع منه والقيام من اثنتين لوجه الحديث به وقدم مالك العمل عليه لدلائله على
نسخه بوقار أى سكتة وخشوع هذا مصب النذب للاعتماد أى ولحقا فتمه

لعمل أهل المدينة الدال على نسخهم وان صعب الحديث في الركعتين المناسب
 في الركعة الثمانية أنزل منها أي بعدها في ترتيب المصحف بأن يقرأ فيها
 من طوال الفصل تصويره تطويل القراءة فيها وطوال بكسر الطاء المهملة جمع
 طويل والمفصل بضم الميم وفتح الفاء والصاد المهملة مشددة سمي به لكثرة الفصل
 فيه بالسملة وان قرأ فيها أي الصبح التغميس بالغين المعجمة أي الظلمة
 في التطويل أي في نذبه والأي وان كانوا غير معينين أو لم يطلبوه
 في الصلاة السرية أي الظهر والعصر من الخلاف أي بعدم كفاية حركة
 اللسان ولا يتحرى أي المأموم قول امامه ولا الضالين طلب بضم فكسر
 أي التأمين فالصفة جارية على غير موصوفها واللبس مأمون ولا يدعو
 ولا يقرأ أي بركوع ذلك أي سمع الله من حمده حذف الواو أي من ولك
 الحمد واثباتها أي الواو يهر بضم المثناة وفتح العين المهملة وكسر الميم
 مشددة أي الفذ سطح كسر بإضافة سطح للكاف التي بمعنى مثل أو سقف
 ببيان لما دخل بالكاف ورأسها للقبلة حال وأما المراجعة بيان المفهوم
 الرجل ذلك أي رفع العجزة بضم اللام المناسب بفتحها وتخضع بفتح
 النونين بينهما خاء معجمة ساكنة أي تخضع ونذل ونترك عطف تفسير على
 تخضع باللام تخضع بكسر الفاء أي تخضع الجد بكسر الجيم وشد الدال أي
 الحق ملحق بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة أو كسرهما اسطوانة
 أي عمود وكزه النخس أي الاستتار به بيان المفهوم طاهر ولا خط
 في الأرض ولا حفرة محترز قيد مقدار أي مرتفع كأمرة الخ أمثلة للشغل
 حلقه بفتح الحاء المهملة وسكون اللام وذكر بكسر فسكون عطف على علم
 ذراع أي من طرف الوسطى إلى المرفق بين يدي المصلي أي قدامه
 من محل صلته أي ركوعه وسجوده بيان لما صلى لسترته أم لا تعيم في اثم المار
 جازله أي المصلي والمراد بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب كمروره
 لغسل رعايف وتخليص نفس مما يلهيها والندب كمروره لسترته أو فرجة لسترته
 أي يستتر بها مسبوق سلم امامه وخشى مرور اي يديه ان بقي في محله فالطائف
 والمصلي الخ تفريع على قوله غير طائف ومصلي فان لم يكن له طريق الخ ببيان
 لمفهوم له مندوحة والاثم أي وان لم يحتج للمرور اثم ففي مفهوم له مندوحة

تفصيل تعرض بفتحات مثقلا بصلاته الخ تصويرا تعرضه يظن أى
المصلى به صلة المرور ومربى يديه أحد أى آدمى أو غيره شرط فى اثم
المصلى المتعرض فلم يتم أخذ بعضهم وجوب السترة من اثم المصلى المتعرض
بأثمان أى المصلى والمارة اذا تعرض المصلى وللمارة مندوحة أحدهما
فقط أى المصلى دون المارة اذا تعرض المصلى ولا مندوحة للمارة أو المارة اذا لم
تعرض المصلى وللمارة مندوحة وقد لا يأثم واحد منهما أى اذا لم يتعرض
المصلى ولا مندوحة للمارة قبل الفاتحة تازع تعوذ وبسملة وجازا أى
التعوذ وبسملة بنفل بيان لفهوم فرض وتركه - ما أى التعوذ وبسملة
فى النفل أولى أى من الاتيان به - ما فى النفل فالجواز المتقدم بمعنى خلاف
الاولى ما لم يراع الخلاف قيد فى كره بسملة فى فرض وفى قوله وتركها أولى
منه أى الخلاف مطلقا أى عن التقيد بكونه غير الأخير كور بفتح
الكاف وسكون الواو أى دور سواء كان لغة واحدة أو لغتين أو أكثر ولا إعادة
عليه أى الساجدة على كور عمامته بيان الحكمة بعد الوقوع ان كان أى الكور
كالطائفتين أى اللغتين من شال رقيق مثال للتحفيف ومفهومه انه بعد ان كان
كثيرا بان زاد على لغتين أو كان الشال كثيفا فان لم يكن كور العمامة على
الجهة بان كان على الناصية ومنع أى الكور الذى على الناصية بان
يرجع فى جلوسه الخ تصويرا للاقعاء صدور قدميه أى يطون أصابعهما
والتيه أى ويجعل اليدين لتج الهبة عملة لكرهه الاقعاء اقراهم - ما أى
جعل حظهما من الاعتماد عليهما واحدا دائما أو الصافهما - ما والامنع أى
وان منعه اخراجهما منع برأس أو بدصلة إشارة وأما الرد بالكلام بيان
لفهوم إشارة وأما رد السلام الخ بيان لفهوم مشمت عليه أى المصلى
فطلب أى فرض ان قل أراده مقابل الكثرة يشمل المتوسط وجاز
أى الحكم لها أى الضرورة بيان لفهوم غير ضرورة والكثير مبطل
بيان لفهوم ان قل والكثير مبطل الخ بيان لفهوم قل ومفهوم اختيارا أن
القليل الاضطرارى لا يكره وحرم ترك المؤكدة أى عمدا بيان لفهوم
خفيفة أى قراءتها لا تلتكليف الابدل اختيارى فى آخره أى وفى
أحدهما ولومن امرأة بالغة فى كراهة التصديق وحديث التصديق للنساء

حمله أصحابنا على أنه تفير منه وزجر منه فجلس بجلوسه الخ لان الفعل
 لا يعطف الاعلى الاسم الذي يشبهه واعطف على اسم شبه فعل فعلا أو بغير
 الصلاة عطف على قوله بالصلاة الصلاة تفير للفعل المستتر في بطل ترك
 ركن أى قولى كالأحرام والفاستحة والسلام أو فعلى كالتقيام والركوع والسجود
 والرفع منه ما والجلوس بين السجدين والسلام بخلاف زيادة ركن قولى بيان
 المفهوم فعلى الا انه أى الشأن الخ استدراك على قوله وبقيّة الأركان فعلية
 لرفع إيهامه ان كل ركن فعلى تمكن زيادته وحده مجرد اعتدال أى اعتدال
 مجرد عن زيادة القيام والجلوس أو طمأنينة أى مجردة عن زيادة ركوع
 أو سجود أو رفع من أحدهما أو مجرد قيام لتكبيره الأحرم أو فاستحة أى قيام
 لأحدهما مجرد عن زيادته فيه والمناسب ان يزيد الشارح على ما ذكره مانصه ولا
 زيادة مجرد جلوس السلام ولا مجرد ركوع أو سجود أو رفع من أحدهما
 الى زيادة ركوع أو سجود الخ المناسب الى زيادة ركوع و رفع منه أو سجود
 ورفع منه أو الثالثة أى من رباعية من جلوس صلة تشهد وفي الحقيقة
 المبطل جلوسه عقب الاولى أو الثالثة ولولم يتشهد فيه لاخلاله بهيتها يعضها
 مفهومه لا تبطل ان بلغها بالامضغ أولا لا عطف على نعم بأو وصحت الاضافة
 اليهما لقصد لفظهما كان يسلم الامام بفتح السين وكسر اللام مشددا أى
 ينطق بالسلام سه واثمبيل للكلام لاصلاحها بان أى ظهر فأولى أى
 فى البطلان من حدث الخ بيان لنقض الا انه أى المصلى فى طرق الشك
 عليه وهو فى الصلاة الخ استدراك على قوله أو شك لرفع إيهامه وجوب قطعها
 مطلقا أو تعلقت به الخ المناسب ان تعلقت به أو استقرت عليه غير الامام
 أى للفتاح صادق بفدو أو موم وامام لغيره بأن سمعه يقرأ الخ تصوير للفتح
 فأرشده للصواب أى رفع صوته بما قصدا ارشاده له لانه أى الفتح بخلاف
 الفتح على امامه بيان لمفهوم غير الامام فلا تبطل أى لانه لاصلاحها وهى
 أى القهقهة والاولى وهو مراعاة لحبره الضحك جنس يشمل القهقهة
 والتبسم بصوت فصل مخرج التبسم وجوب بيان الحكم التماضى لانه
 أى المأموم الخ علة التماضى نظر القول الخ علة للعلية لادائها أى فعلها
 كلها أو ركعة منها أو أكثر فان ضاق الوقت ببيان المفهوم ان اتسع الوقت

أو كان بجمعة بيان مفهوم بغير جمعة المفاهيم الثلاثة أي ان ضاق الوقت أو كانت
جمعة أو كانت القهقهة كلها أو بعضها عمدا اختيارا غير ما تقدم أي غير
الاكل والشرب والتصويت ونفخ النغم وغير القهقهة ودفعهم هذا التنافي بين ما هنا
وما تقدم كمثل جسد الخ تمثيل للفعل غير المتقدم وعيب بفتح العين المهملة
والبناء الموحدة أي لعب والكثير منه مبطل هو كلام المتن اعاده ليربطه
بالمبالغة عليه كسلام مع كل مشبه في الابطال لشدة المناقاة الخ تعليل
للابطال والمناسب أن يزيد عقبه وقبل للجمع بين منافين للصلاة فالبطالان
أي بناء على ان علمته تعدد المناقاة أيضا كما حكم بالبطالان عند السلام مع
احدهما وقبل يجبر بوجود السهو ولا بطلان أي بناء على ان علمته شدة
مناقاة السلام مبطل اتفاقا أي لوجود العلتين فيه وحصول اثنتين فيه
خلاف صادق بحصول السلام مع الاصل أو الشرب والتعليلان السابقان
يقتضيان الاتفاق على البطلان في هاتين الصورتين لاجتماعهما فیهما كاجتماع
الثلاثة لا يبطل أي اتفاقا لا تنقضاء علمته ان كان أكلا أو شربا فان كان سلاما
ففيه الخلاف لتحقق العلمة الاولى فيه هذا ونص ابن عرفة بغيره ان الخلاف
في حصول واحد من الثلاثة هو ووافها ان سلم من اثنتين ساهيا وانصرف فأكل
أو شرب ابتداء وان لم يبطل ورويت مرة وفيها ان شرب ناسيا سجدا بن رشد وعلى
أن سهو السلام لا يحول أكاه بعده كقبلة قامت الشئ مع غيره أكثر منه وحده
هياض رواية الواو أصوب والاخرى على ان الانصراف معه طول أو ابطال
الشرب ويخرج من الروايتين نقل شيخنا في جبر خفيف الأكل ونحوه وبطلانها
به قولنا هـ حتم بفتح الحاء المهملة وسكون القاف آخره نون أي حبس حدث
بول أو غائط أو ریح والاضافة اليه من اضافة ما كان صفة غيبان بفتح الغين
المججمة والنساء المثلثة أي ثوران نفس وتغيرها للتغايي ضروري المناسب
حذفه قبل الغروب صلة بتذكر ان عليه الظهيرة قول بتذكر التي هو فيها
أي العصر في المثال الاول والعشاء في الثاني شرط أي في صفحة الثانية
في الرابعة الخ صلة زيادة والثلاثية أي فلا تبطل بزيادة مثلها ولو في
السفر راجع للرباعية مع امامه أي قبل قيامه لقضاء ما سبقه به الامام
المضاف لفاعله أي ومعه قوله البعدى لزيادة سهو اعلة لترتبه على الامام فاذا

سجد السبوق البعدي بطلت عليه الحاجة اليه الا انه اعاده ليربطه بعلمته ايضا
 لانه فعل زيادة في صلاته أي لانه أدخل بهيئة الصلاة اذ سجدوا سهوا ونما بفعل
 في آخرها لا في أثناءها عمدا أو جهلا راجع لقوله وسجد السبوق مع امامه
 احتريزه عن سجوده معه سهوا فلا يبطل صلاته ويحمله عنه الامام لان سجوده
 أي الامام لانه أي السبوق الذي لم يدرك ركعة مع الامام الخ علة لقوله لا يلزم
 السبوق فسجد أي السبوق الذي لم يدرك ركعة معه أي الامام محض
 زيادة أي زيادة خالصة عن الجبر فان أدرك أي السبوق مع امامه ركعة
 بسجوديه أي ان المفهوم اذ لم يدرك معه ركعة سجد أي السبوق معه أي
 الامام قبل قيامه لقضاء ما سبقه الامام به وقام أي السبوق بعد سلامه أي
 الامام صلة قام وأخر بفتحات مثقلا أي السبوق الذي أدرك ركعة مع امامه
 البعدي ببيان المفهوم القبلي وسجد أي من فذا أو امام لا من مأوم تبعا
 لامامه الذي يراه من المبطلات ببيان ان الكلام عليه يلزم عاينه جريان
 الجملة على غير ما هي له مع خوف اللبس بدون ابراز وهو ممنوع اتفاقا للناسب
 جعل فاعل ضمير ما الا ان يقال هذا محل معنى لاجل اعراب فمأ أي بسببها
 بحيث يعتقد من يراه يفعلها الخ تصوير للكثرة وبيان اضابطها فقال عطف
 هلي ذكر فان طال الا ان الخ ببيان المفهوم قل ولو قال أي المصلي أي
 جاءت الخ لاجبة اليه اذ العقرب لها قصد بالمشاهدة ولانها حيوان وكل حيوان
 متحرك بالارادة وقولهم من خواص العقلاء أي الارادة التامة اذهى أي
 العقرب لا قصد لها أي لعلمائها لكن لها الحواس يغنيها عن الابصار ان
 رده أي السلام يبطل عمده وان قل الخ ببيان الحكم المشبهة وايضا لوجه
 الشبه كصفين أي متقاربين بقدر السجود أدخلت الكاف الثالث أي
 غير الذي خرج منه والذي دخل فيه دفعه أي المار وهو أي المصلي
 فان بعدت أي الدابة عن المصلي برأى عن نحو الصنفين ببيان المفهوم نحو صنفين
 قطع أي الصلاة التي هو فيها فرضا كانت أو نقلا وطلبها أي الدابة وان
 ضاق الوقت أي الذي هو فيه اختيارا كان أو ضرورا بما بالغته في قطع الصلاة
 على ذابها أي الدابة وعدم لحوقها ضرر أي هلاك نفس أو تلف منفعة
 الغير أي غير المصلي كدابة أي المصلي في التفصيل المتقدم بأن

يرجع على ظهره والاستدبار للقبلة أى حال مشبه استرة وما بعدها
لم يكن المناسب لا يكون وكره أى النفث لغيرها أى الحاجة بيان لمفهوم
لحاجة فان كان بصوت بطلت أى ان كان عمدا لغير حاجة فان كان الحاجة لم تبطل
وان كان سهواً لم يبطل بسيره وبطلت بكثيره ونص المجموع وبصق بثوب وان بصوت
لحاجة والا يكن الحاجة والموضوع انه بصوت فكالتفخ والكلام يبطل عمده
وكثير سهوه وسجد ليسيره متعلق بقصد الخ المناسب تنازع قصد والتفهم
فأعمل الثانى فى لفظه والاول فى ضميره وحذفه لانه فضلة من قراءة وغيرها
بيان لذكر كسبج مثال لغيرها ليفهم غيره أنه فى صلاة مفعول قصد
والاولى ان يفهم أو افهام أوليتناول كتاباً أو غيره عطف ليفهم غيره وفيه ما تقدم
أو يأذن له فى الدخول أى أوليفهم غيره أنه أذن له فى الدخول أو يكون
متلداً أى بقراءتها الخ هذه هى الصورة الثانية للإشارة الخ تنازع فيه
يتبدى ويحجر لانه صار بالتقالة المناسب لان التقالة الخ وهذا أى
التفصيل فى الذكر الذى قصد به التفهم بين كونه فى محله أولاً فيجوز أى قصد
التفهم به من الالتفات الخ بيان لما من طعام بيان لما فى المضع أى لما
بين الاسنان وفى بلع كالزبيبة أى بلامضع والله أعلم

* (فصل فى بيان حكم من عجز عن القيام وقضاء الفائتة) * المصلى تفسير
لفاعـل يقدر المنفى بلم بخلاف النفل الخ بيان لمفهوم الفرض أو قدر على
القيام أى فى الظاهر بان خاف بالقيام حدوث مرض الخ تصور خوفه به
ضرراً كالتميم أو زيادته عطف على حدوث استدلال جواب اذا ندباً
بيان لحكم استدناذه بان يستند لحائظ الخ تصور لاستدناذه لغير جنب وحائض
قضيـب أى عوده مقضوب من شجرة غيره ما أى الحائض والجنب
ضرورى المناسب كوقت من صلى بنجاسة ناسياً أو عاجزاً الظهريـن للاصفرار
والعشاءين والصبح للطلوع فلو صلى جالساً الخ تفريع على قوله ندباً بحالته
أى الاستقلال والاستناد والاستناد أى وجوب ان قدر ندباً بيان لحكم
التربيع فى غير السورة تنازع فيه استدند والقادر وذلك أى الاستناد فى غير
السورة والركوع أى الهوى له فلو جلس حال قراءة السورة أى وقام
حال هوى للركوع ندباً بيان لحكم تقديم الايمن على الايسر مطلقاً أى على

أيمن أو أيسر أو ظهر أو بطن بحالتيه أي الاستقلال والاستناد عليه
 أي الجلوس فإن خالف فهم ما أي بأن أو ما للركوع من جلوس أو لل سجود
 من قيام وجوب بيان الحكم حصر العمامة عن الجهة حال الإيماء بها للسجود
 لقروح بضم القاف أي جروح علة لتكون حقه الإيماء بالسجود من
 الإيماء بيان لما الأعلى نية أي إجراء أركان الصلاة على قلبه فليس المراد مجرد
 قصد الصلاة المعينة بان نوى الدخول في الصلاة المعينة الخ تصور الصلاة
 بالنية ويستحضرها أي أركان الصلاة من تكبيرة الإحرام إلى السلام
 والقضاء أي معناه شرعا استدراك أي تعويض خروج وقته فصل
 مخرج استدراك العمل في وقته كعادة الصلاة في وقتها بخروج وقته أي بسببه
 أي والذمة مشغولة به لغير جنون الخ صلة فات امامافاته اعذر من هذه الأعذار
 فقد سقط عنه كما تقدم أول فقد الطهورين عطف على جنون وكذا أي
 فواتها تركها عمدا في وجوب قضائها لو فعلها أي في وقتها ولو مصدرية أو شرط
 أي في صحتها ولو شك أي في فواتها مباغلة فيه فأولى أن فاتته تحقيق الخ هذا
 هو الذي قبل المباغلة فورا أي عاديا بحيث لا يعدم فرط إلا الحال الحقيقية فانه
 صلى الله عليه وسلم قال يوم الوادي ارتحلوا فان هذا واديه شيطان وسار بهم قليلا
 ثم نزل فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى بهم الصبح ولا يقال أن هذا المعنى خاص وهو
 أن الوادي به شيطان لانه لو كان كذلك لاقتصر على مجاوزة الوادي افاءه في ضوء
 الشموع ويحرم تأخير القضاء أي الإبقاء الحاجة الضرورية ولا ينتظر الماء
 عادمه قاله في شرح المجموع بنحو أي مثل سفرية أي مقصورة أن كان خرج
 وقتها وهو مسافر ولو كان وقت قضائها مقبلا حضرية أي تامة أن كانت فاتته وهو
 مقيم ولو قضاه وهو مسافر جهرية أي أن كانت مغربا أو عشاء أو صبحا
 ولو قضاه نهارا سرية أي أن كانت نهارا أو عصرا ولو قضاه ليلا
 سفرا الخ أي فليس السفر ولا المرض عذرا بمباحالة تأخير قضائها وقت جواز
 صلة قضاء وتقدير لما قبل المباغلة في فواتها وأما المشكوك في عينها مع تحقق
 فواتها فيقضها في وقت النهي الذي لا بد منه راجع للأكل وما بعده
 ولا يجوز له النفل الفوري هذا المن إذا لم يتنفل قضى الفوائت أمان إذا لم يتنفل فلا
 يقضها فتنقله خبر من تركه وتوقف فيه زرق بان الفتوى لا تتبع الهوى فيشدد

عليه شرطاً أي لصحة الثانية عدمه أي الترتيب لعدم أي لصحة الثانية به أي الوقت فالبناء داخل على المقصور فيدخل المناسب بدخلان أي الصلاتان المشتركتان للثان ضاق الوقت عنهما ولم يبق ما يسع إلا الأخيرة الحاضرة أي ترتيبهما فمن صلى العصر الخ تفرغ ربع على قوله ومع ذلك ترتيب الحاضرين شرطاً أو الضرورى أي الذى يسع الأخيرة وركعة من الأولى لأن ترتيب الحاضرين تعليل لباطلة معلوم من التفرغ ربع فان تذكر بعد سلامه الخ بيان لفهوم في أثناء العصر فيقدم الظهر على العصر المناسب فيقدم الأول في الفوات على الثانية فيه والثانية على الثالثة وهكذا وجوباً بيان حكم التقديم فان نكس أى قضى المتأخرة في الفوات قبل المقدمة فيه الخ تفرغ ربع على قوله غير شرط صحت أى الصلاة المقدمة التى حكمها التأخير ولا يعيد المنكس أى لأن الاعادة ترك واجب غير شرط مقيدة بالوقت ووقت الفائتة قد خرج بالفراغ منها وهذا خلاف المشهور من اعادة المنكس بناء على ان ترتيب الفوات في وقتها تيرط فهو مشهور مبنى على ضعف ابن رشد يجب على مذهب مالك ترتيب الفوات في القضاء الأول فالأول فان ترك الترتيب ناسباً فلا اعادة عليه وان تركه عامداً أو جاهلاً بالصواب مثل ان ينسى الظهر والعصر ويذكرهما ويصلى العصر وهذا كرا الظهر فالآتى على قول ابن القاسم لا اعادة عليه لخروج وقتها وكأنه وضعها موضعها وقد قال في المدونة فيمن نسي صلوات يسيرة فصلى قبلها ما هو في وقتها جاهلاً أو عامداً لا يعيد إلا في الوقت ابن عرفة وفي وجوب الترتيب في الفوات المجهول ترتيبها قولان لسمعان عيسى بن القاسم وأخذ ابن رشد من قوله فهم من صلى إذا كرافتة لا يعيد بعد الوقت ووقت الفائتين فات بفعلهما انتهى كمن عليه المغرب والعشاء مع الصبح مثال بسير الفوات مع الحاضرة إذ المغرب والعشاء صارتا فائتين بطلوع الفجر وبه دخل وقت الصبح تقديمهما أى قضاء المغرب والعشاء وان خرج وقتها مبالة في وجوب تقديم بسير الفوات على الحاضرة الواجب نعت تقديم عليها أى الحاضرة صلة تقديم فالاربع بسير اتفاقاً أى من أصحاب هذا الطريق ابن عرفة وفي السير طريق ابن بشير الاربع يسيرة لا الست وفي الخمس قولان للسان الست كثيرة وفي كثرة الاربع قولان لظاهرهما وسنخون مع سماع ابن القاسم وفي كثرة الخمس قولان

لهم المصلحة لا خلاف في يسارة الاربع فان قدم الحاضرة على يسير الفوائت
 صحت وأثم ان نعمه الخ أفاده أن القريب بين يسير الفوائت والحاضرة واجب
 غير شرط في صحة الحاضرة نذبايان لحكم إعادة الحاضرة وقدم الحاضرة
 الخ كالتفسير لقوله خالف ضروري الى آخره المتناسب للاقتضار على قوله
 وهو في الظاهرين للاصفرار فرار من التنا في ابن عرفة وفي كون الوقت
 الضروري أو الاختياري روايتنا للخمى ولم يحك ابن رشد غير الاول المصلحة
 تفسير لفاعل ذكر من الفوائت بيان لليسير وجوبا بيان لحكم قطع الفدا
 والامام فهم ما أي الفدا والامام تبعاله أي الامام ولا يجوز له أي
 المأموم اتمام بنفسه أي فدا لانها أي الصلاة التي ذكرها ليس فيها
 متى تذكر أي اليسير صلة قطع الامن امام لان الفدا لا يصلحها والمأموم لا يقطع
 الحاضرة بذكره يسير الفوائت لانه مسجون لامامه وجوبا بيان لحكم
 تكميل المغرب لان ما قرب الشيء الخ تعليل لوجوب تكميل المغرب
 وجوبا بيان لحكم اتمام النفل ولا يعوض بضم المثناة وفتح العين المهملة
 والواو مشددة أي لا يقضى ولا يعاد اذا قطع مع علمه الخ صلة جهل على
 معمولي عامين مختلفين العام لان عين وصلى والمعمولان المعطوف عليهما منسبة
 وخما والمعطوفان عليهما نهارية وثلاثا وليلية واثنتين خلاف أي بالجواز
 والمنع والجواز ان كان أحد العامين جاريا وتقدم أهى المتناسب أهما
 خما هذا على ما تقدم له من عدم إعادة الفاتنة للترتيب وهو خلاف المشهور ومن
 انه يصلى ستا لاحتمال انهما الصبح فالظهر فيعيد الظهر للترتيب وعلى هذا مشي
 خليل في المختصر فقال وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا وابن عرفة ونصه ويجب
 نيقن فعل الفاتنة فذا كرسالة من يوم يصلى خمسا وذا كرها وثانيتها الى خامستها
 صلى البدلية يصلى ستا بدوّه بالصبح أولى من الظهر يعقب كل صلاة بدان عدد
 المعطوفة المازرى من هذا الباب من نسي صلاة وثانيتها ولا يدري ما هو ما فانه
 يصلى الخمس صلوات على ترتيبها في الشريعة ويبدأ بالصبح ثم يعيدها اذا فرغ
 من الخمس فالصلاة والتي تلها حاصلتان في هذا الترتيب كيف ما قدرت وبإعادة
 الصبح يتحقق اتينانه بما نسي لاننا يجوز ان تكون النسبة العتمة ثم الصبح فلولا بعد
 الصبح لم يتحقق براءة ذمته ابن بشير وقبل يبدأ بالظهر وهذا الخلاف على الخلاف فيما

بين طلوع الصبح وطلوع الشمس هل هو من الليل أو من النهار فعلى أنه من النهار
يبدأ بالصبح وعلى أنه من الليل يبدأ بالظهر الشيخ المعروف عن مالك أن الصبح من
صلاة النهار المأزرى انما ذكرناه هذه المسائل ايكدا الطالب فيها فهمه فيمكن نسب
من كده لفهمه فيها انبياها ونية ظاهرها من المعاني الفقهية وغيرها مما
يطالعها المواق تقدم انه اذا ترك الترتيب في الفوائت متعديا أو جاهلا بالصواب
فلا يعيد اذ بالغراغ خرج وقتها فعلى هذا الخمس صلوات تبرأ ذمته فهذا التفريع
الذي ذكره انما هو على القول بان ترك الترتيب في الفوائت متعديا يعيد أبدا
كما قال الشيخ راجع لستنا المتني وفيه ان الذي قاله هو المتعدي المشهور
والذي قاله المصنف انما يخرج لابن رشد وليس بمشهور فالواجب اتباع الشيخ
والجماعة لان كلامه أي الشيخ من انه واجب غير شرط بيان لما وهو
أي كونه غير شرط الراجح فيه انه لا يلزم من ترجيح الاصل ترجيح ما بني عليه
ولا عكسه اذ كثيرا ما يرجحون المبني على ضعيف ويضعفون المبني على الراجح ومن
هذا ما هنا الصور الاربع أي صلاة وثانيتها وصلاة وثالثتها وصلاة ورابعتها
وصلاة وخامستها ابتداء صلى في الصورة الاولى هي الصلاة وثانيتها
فثبها أي صلها عقب الظهر فتكون ثانية بالنسبة لها وفي الصورة الثانية
هي صلاة وثالثتها وفي الصورة الثالثة هي الصلاة ورابعتها وفي الصورة
الرابعة هي الصلاة وخامستها به أي بالثنية به فعلم أي من المتن والشرح
بأن يصلها متواليه الخ تصوير لصلاتها مرتين وصورتا أيضا بان يصل صلاة
ويعيدها وهكذا الى تمام الخمس واختار ابن عرفة الاول ونصه وسادستها مثلها
من يوم آخر يصل صلاة يومين وتقريره المأزرى بفعله كل صلاة يومين نسقا غير
لازم لحصول المطلوب باعادة الخمس بعد فعلها نسقا وهذا أحسن لاتصال الثنية
فيه من يوم لاخر فقط وفيما قاله تنتقل خسا وهي أي سادستها سميتها بفتح
السين المهملة وشدة المثناة تحت أي موافقتها في اسمها كظهر وظهر وعصر وعصر
وهكذا ابن عرفة وضابطه قسم عدد المعطوفة على خمس فان انقسم فهي خامستها
وان بقي واحد فهي مثلها والا فهي سمية للبقية لان من نسي صلاة من
الخمس الخ تعليل لصلاة الخمس مرتين وهذا أي الذي عليه صلاة وسادستها
الخ من الصور الثلاثة أي ترك ثلاث مرتبة وترك أربعة مرتبة وترك خمسة

مرتبة في الأولى أي ترك ثلاث مرتبة وهذا أي قوله وخمسا في ثلاث الخ
 من أنه يطلب منه خمس فقط بيان لما هو الرابع عند ابن رشد وغيره من
 الاشياخ فيه أنه يخرج لابن رشد مخالف للنصوص للتقدمين المشهور الذي أقصر
 عليه المازري وابن عرفة وخلييل وغيرهم قال في شرح المجموع والباب مشهور
 مبني على ضعف الاعادة لئلا يكس الفوائت وفروعه كثيرة جدا وفيما ذكرناه
 تمرين ابن عرفة فلو تكرر العطف متواليا أي كصلاة وثانيتها وثالثتها وصلاة
 وثانيتها وثالثتها ورابعتها وصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعتها وخامستها صلى ما يجب
 لما قبل آخرها وزاد ثالثة لا يستلزام كل معطوف عليه خمسا مما يجب لما عليه عطف
 ولذا قال الجلاب إن نسي صلاتين مرتبتين لا يدري أيتهما لليل أو نهار ولا الليل
 قبل النهار صلى ستا متواليا بدؤه بالظهر وأولى وثلاثا سبعا وأربع ثمانيا
 وخمسا تسعا انتهى وهذا هو الذي في المختصر وغيره واقتصر المواق هنا على نقل
 من الجلاب

فصل في احكام السهو في الصلاة في بيان سجود أي حكمه وكيفية ومحل
 من الاحكام بيان لما بان ترك ما ذكر أي السنة المؤكدة أو السنتين
 الخفيفتين تصوير لقوله ساء من سنة الخ بلا زيادة شيء توطئة للمتن وتقدير
 للمعطوف عليه بأو من قول أو فعل بيان لشي غير كثير راجع للقول والفعل
 اذ زيادة الكثير تبطل حلة لقوله غير كثير وسواء كان أي المزيد من
 جنس الصلاة أي ركوع وسجود أو من غير جنسها أي كاكل وشرب
 تحقيقا أو طنا أي محققين أو مظنونين الصور أي التي قبل المبالغة وبعدها
 ويسجد فيها قبل السلام ست أي اجمالا واثنان عشرة تفصيلا اما محققان
 أو مشكوكان أي أو مظنونان والزيادة مشكوكة أي أو مظنونة أو عكسه أي
 النقص مشكوك أو مظنون والزيادة محققة وبقي عليه النقص مظنون والزيادة
 مشكوكة أو عكسه اما محقق أو مشكوك أي أو مظنون والشارح ادخل
 المظنون اما في المحقق بان أراد به ما قبل المشكوك فيشمل المظنون واما في المشكوك
 بان أراد به مقابل المحقق فيشمل المظنون ومثلها أي الصور الست في كون
 السجود قبل السلام دخولها أي الثلاثة فلذا أي كونه مبالغة في
 سجدتان آخرناه أي ولو تكرر عنه أي سجدتان وجاز المناسب ويجوز

ان يكون أى ولو تكرر الوجوب أى للمجدتين هذا التكرار تنازع فيه توهم ووجوب له أى ولو تكرر عليه أى مجدتان انما أى المجدتين الاول أى التثنية الاول وانما اعاده أى التثنية عقب المجدتين بعد المناسب عقب وهذا أى التثنية عقب سجدتي السهو الثاني أى من المواضع التي لا يطلب الخ هو أى المأموم الثالث أى من المواضع من أقيمت عليه الصلاة أى لراتب الموضع الذى هو فيه مثل بفحات مثقلا والمركبة من خفيفتين المناسب وترك سنتين خفيفتين فأكثر منه أى تكبير العيد وبعد سنة كبيرة الاحرام أى أو القيام كما يؤخذ من الاضافة أى لا فادتها الاختصاص كالصبح ادخلت الجمعة والمغرب والعشاء لا تنقل بيان مفهوم فرض كالوتر الخ مثال للنفل بفاتحة صلاة جهر وأولى أى فى سنة المجدتين تركه أى الجهر أو بسورة فقط عطف على بفاتحة فقط لانه أى الجهر الخ علة لقوله فى الركعتين فيها أى السورة فلو أبدل الجهر بأعلى السريان لمفهوم اقتصار على حركة اللسان بأن أسمع نفسه تصويرا على السر لانه سنة خفيفة الخ أى وإفظه المخصوص سنة خفيفة أيضا هذا مثال لترك سنتين خفيفتين فأكثر وقيل لفظه المخصوص مندوب ومثله أى ترك التثنية فى اقتضاء السجود القبلى ما زاد على أم القرآن أى تركه ولخص الزيادة من اضافة ما كان صفة أى الزيادة التى ليس معها نقص من جنسها أى الصلاة كركوع أولا يسكون الواو أى أو لو لم تكن من جنس الصلاة كاكل اذالم تذكر أى الزيادة فان كثرت ابطأت كزيادة ركعة الخ تمثيل للزيادة غير الكثيرة من جنسها وغيره فان كثرت الزيادة الخ بيان لمفهوم اذالم تذكر الاما تقدم أى الكلام لا صلاحها كتم اضم الميم الاولى وكسر المثناة فوق وشدة الميم الثانية أى مكمل مفعوله محذوف قدره الشارح بقوله صلاته لشكه أى لاجل شكه فى الاتمام وعدمه ويسجد بعد السلام أى لاحتمال انه كن صلى ركعتين فتكون الركعة التى أتم بها صلاته زائدة بما شك فيه هو السجدة فى الصورة الاولى والفاحة فى الثانية ويسجد بعد السلام أى لاحتمال زيادة ما أتى به بان يقتصر الخ تصويرا لبياناه على يقين أى فيه أشار به الى ان الباء ظرفية صلة

محذوف حال من السر لافي الثفل يان لمفهوم بالفرض كان يقرأ في الظهر
الخ مثال لبدال السر في الفرض بما زاد على ادنى الجهر تنازع فيه ابدال
ويقرأ وأما لو أتى فيما ذكر بادن الجهر بيان لمفهوم بما زاد الخ بان أسمع
نفسه ومن يلبه تصوير لانياته بادن الجهر بان ياتيه كل يوم ولو مرة تصوير
لاستكاح الشك وبأني بما شك فيه في حيز النفي أي ولا يأتي بما شك فيه
أي وجوب بيان الحكم الاعراض عن الشك المستكح والله وعنه فاتباعه
والعمل به فسق سببه اما جهل السنة أو خيال العقل أو العجب والتعاظم في العبادة
كافي الاحياء فانه أي الشك المستكح الاعراض أي وعدم الاكتراث
به وعدم الغم والحزن بسببه حتى لا يحصل غرض الشيطان منه فيتركه بان
أني بما شك فيه تصوير لا صلح لم تبطل صلته أي لرجوعه للاصل الموضح
في تركه للشفقة وليكنه آثم ان أمكنه الاصلاح بان يتذكر التشهد غير الأخير
قبل مغارقة الارض بيديه وركبتيه والقراءة قبل انحنائه للركوع من ركعتيها
والركوع قبل انحنائه للركوع الركعة التالية لركعة النقص والسجود قبل
اعتداله من رفع ركوع التالية والتشهد الأخير قبل السلام فلم يشعرا أي
يتذكر الركعة التي تركها بركع أي يهني للركوع في نفس الركعة التي ترك
السورة منها ولا يتأتى في مثل هذا الاصلاح أي لفواته في تركه السورة بمجرد
انحنائه للركوع وفي تركه التشهد بمغارقة الارض بيديه وركبتيه في السجدة
الثانية أي عنها بان يرجع جال الخ تصوير لا صلاحه كان لم يتذكر أي
السجدة الثانية عقد ركوع أي باعتداله بعد رفعه منه انقلاب أي
صارت ان يترك سنة أو فرضا سهوا كثيرا أي ثم يتذكره غير شك في تركه
والابطال بيان لاحكام مفاهيم القيود السابقة بان كثرة تصوير للنفي باعتبار
رجوعه لقل أو كان نجسا تصوير له باعتبار رجوعه لظهر بان تغير أي عن
حالة الطعام ظاهره ولو مجرد حوضه وهو أحد قولين في النقي وأما القاس فلا نجس
الاجسامية العذرة اتفاقا تصويرا لكونه نجسا أو ابتلع منه شيئا عمدا بيان له
باعتبار رجوعه لقوله ولم يزد الخ على أحد القولين والآخر البطلان فيما
يسرفه صلة جهاز فيما يجهر فيه صلة أسر بكاتبة تنازع فيه أعلن وأسر بان
كان قراها على خلاف سنتها أي فهو بان أسر في الصبح أو أوتى المغرب والعشاء

أوجهر بها في الظهر أو العصر على ستمها أي جهر في الصبح وأولتي المغرب والعشاء فوجب بضم الميم وكسر الجيم أي مقتضى الطلب السجود على أنه سنة الإمام تفسيرا لرفع الادل بنية أي لترقيق الصلاة وجبرها وجوبا بيان الحكم النية استنابا ببيان الحكم التكبير والتشهد وجوبا ببيان الحكم السلام كالسجدين والجلوس بينهما تشبيه في الوجوب فواجباته أي أركان السجود البعدي خمسة أي النية والسجدتان والجلوس بينهما والسلام وإن كان راوه للحال وإن صلة كذلك أي البعدي في الأركان الخمسة الصلاة تفسيرا لفاعل صحت مع إمامه تنازع فيه سجد وأدرك الإمام تفسيرا لفاعل سجد وإن لم يدرك أي المأموم مع الإمام الخ مبالغة في قوله سجد مسبق الخ موجه بضم الميم وكسر الجيم أي سبب طلب السجود وأخر بفتحات متعلا أي وجوبا عن قضاء ما عليه لتمام صلاته صلة أخرى فإن قدمه معه الخ بيان لفهوم أخرى المأموم تفسيرا لفاعل سها قدمه بفتحات متعلا أي البعدي مؤتم بضم الميم وسكون الهمزة وفتح المثناة فوق وشهد الميم أي مأموم بزيادة أو نقص الخ أخذ من حذف المجهول المؤذن بالعموم وأمانة خلق فقط القدوة بفتح القاف أي الاقتداء بإمامه لأن كل سهو سهاء المأموم أي حال اقتدائه بإمامه تعليل لقوله لا سجود على مأموم الخ كالقنوت مثال للفضيلة وكتكبرة مثال للسنة الخفيفة إلهما أي الفضيلة والسنة الخفيفة الصلاة تفسيرا لفاعل تبطل المتعلا وكذا أي نسيانه في طلب الاتيان به متى ذكره عمدا أو سهوا أخذ من حذف المجهول استنابا ببيان الحكم سجود بان لم يخرج من المسجد الخ تصوير للقرب وهو أي المصلي خلفه أي الطلب المتعلق به وهذا أي قوله وبطلت الخ يدل على أنه أي القبلي المترتب عن ثلاث سنين واجب فيه انهم ذكروا أن السنة إذا كان فيها قول مشهور بالفرضية فإن تركها يبطل الصلاة اتفاقا وهو أي وجوبه بأن يأتي به الخ تصوير لتداركه أن لم يسلم معتقدا التمام صادق بعدم السلام وبالسلم سهوا بدون اعتقاد التمام الفاتحة أي وتذكرها ساجدا أو جالسا قبل سلامه انتصب قائما فيقرأها الخ هذا خلاف المشهور الذي تقدم وهو أنه لا يتسار كها ويتم ركعته ويسجد قبل السلام ويعيد الصلاة للخلاف في الفاتحة حتى قبل لا تجب

في شيء من الركعات لجلها الامام وهو لا يحمل فرضا قاله ابن شبلون ورواه الواقدي
عن مالك قال في الرسالة في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها أي الصبح وقبل
يجزئ فيها سجود السهو وقبل السلام وقبل يلقها ويأتي بركعة وقبل يسجد وقبل
السلام ولا يأتي بركعة وبعد الصلاة احتياطاً وهو أحسن ذلك ان شاء الله اهـ
وهذا هو المشهور في تركها من الجل أيضاً كما ذكره ابن الفاكهاني فتحصل
ان من ترك الفاتحة سهواً فاما ان يتركها من الأقل أو النصف أو الجمل وان
المشهور في ذلك كله انه يتمادي ويسجد قبل السلام ويعيدها فاده البناء
اهـ وتبعه في المجموع ونص المدونة ومن ترك القراءة في ركعة من الصبح
أو في ركعتين فأكثر من سائر الصلوات أعاد الصلاة انظر حاشية مواهب القدير
فان سلم من الأخيرة معتقداً اكمال صلاته الخ بيان لفهمه وان لم يسلم الخ فلو
سلم من غير الأخيرة الخ فيه ان الكلام في ترك ركن من الأخيرة فالمناسب فلو سلم
من الأخيرة ساهياً غير معتقد التمام بان سلم حال ركوعه أو رفعه منه أو حال
سجوده أو رفعه منه أو حال جلوسه بين السجدين مالم يعتد ركوعاً من التي تليها
فيه ان الكلام في ترك ركن الأخيرة فالمناسب حذفه بان كان الترك من الأخيرة
ولم يسلم الخ تصوير لا مكان التدارك وكذا تارك الفاتحة يرجع قائماً تقدم ان
هذا خلاف المشهور من عدم رجوعه واعتداده بالركعة وسجوده وإعادة الصلاة
لمراعاة الخلاف منه أي الجلوس الزيادة هي الركعة الاولى التي فسدت بترك
ركنها وعقد التي تليها وهي أي الثالثة مع الزيادة أي الركعة الثانية التي
بطلت بترك ركنها وعقد التي تليها ويسجد بعد السلام أي لحض الزيادة
انقص السورة أي من الركعة الثالثة التي صارت ثانية أي والجهرا ان كانت
عشاء بعد الاولى المناسب عقب أو اثر الاولى لان بعد طرف متسع وكذا
أي المذكور في التدارك ان تذكر أي الركن المتروك من الأخيرة سهواً
بعد الانحناء ساهياً يرفع مطمئناً أي في الانحناء معتدلاً أي في القيام
الذي يلي الرفع من الركوع مطمئناً أي في اعتداله فن لم يعتدل أي عقب
رفعه من الركوع بان تذكر ما تركه حال رفعه منه وقبل اعتداله أو عقبه وقبل
طمأنينته تدارك ما فات أي لعدم عقده الركوع تعريض على قوله وهو يرفع
رأساً معتدلاً وكذا أي من تذكر ما تركه قبل اعتداله في عدم فوات الركعة

إذا كبر للاحرام أى من قيام ناويا بتكبيره الاحرام بالصلاة وحده أو مع تكبيرة
الركوع وانحنى أى للركوع ووصل الى حد ولو وضع فيه يديه على فخذه لو صلت
انما هما الى ركبتيه رفع الامام رأسه أى شروعه في رفع رأسه من الركوع
بحيث صارت حركة المسبوق بالانحطاط للركوع مقارنة لحركة الامام بالرفع منه
وقبل اعتداله أى وتم انحناءه ووصوله الى أدنى الركوع قبل اعتدال الامام
من رفعه من الركوع ولولم يطمئن المسبوق في ركوعه الا بعد اعتدال الامام
فقد أدرك أى المسبوق معه أى الامام وكذا أى المذكور في التفرع
على ان عقد الركوع هو رفع الرأس معتدلا المأموم أى غير المسبوق لعذر
أى كزحة وسهو ونعاس خفيف أو غيره أى أو عمد الغير عذر حتى رفع لى
الامام من ركوعه معتدلا غاية لعدم ركوع المأموم مع امامه مطمئنا أى الامام
في اعتداله عقب رفعه من ركوعه فانه أى المأموم معه أى الامام اعتد
الامام الركوع دون المأموم والاركان الخ هذا مقابلا بقدر رأى فان كانت أولى
المأموم فلا يركع ويقتدى بالامام في السجدة الاولى أو الجلوس عقبها أولى السجدة
الثانية وفاته هذه الركعة فيضم بعد سلام امامه والاتكن تلك الركعة أولى
المأموم ركع المأموم ورفع منه وأدرك أى المأموم امامه في السجدة أو الجلوس
عقبها أولى الثانية ان ظن ادراكه في شئ من ذلك والا فلا يركع ويقتدى بالامام فيما
وصل اليه ويقضى الركعة عقب سلام الامام وسبأى أى في قوله وان فات
المأموم ركوع مع امامه الى آخره فليس الركوع أى عقده الخ تفرع على قوله
وهو رفع رأس معتدلا فيفوت أى تدارك الركوع المتروك مجرد
الانحناء أى للركوع هذه الركعة أى التي انحنى لركوعها الانحناء أى
لركوع الركعة التي ترك السر منها فان عاد أى من الانحناء بطلت صلاته
أى لعوده من فرض سنة كذلك أى السر في كونه من فاتحة أو سورة وفاته
مجرد الانحناء انحنى أى لركوع الركعة التي ترك التكبير منها فكذلك
أى المتقدم في الفوات عنها أى سجدة التلاوة أو السورة عقب الفاتحة
البعض حقيقة أى ركعة أو ركوع أو سجود أصلي كالسجود القبلي الخ
مثال للبعض الحكمى للطول على ابطالان الصلاة المتروكة بعضها
بالركوع أى بسببه صلاة الطول من الركعات الصحاح بيان لما معه وألغى

بالعين المجهة أى لا يهتد ولا يحسب بالعرف تصوير للقرب فان طال الخ بيان
لفهوم ان قرب بنية الخ صلة بنى وجلس له أى التكبير لان حركة
القيام أى عقب سلامه معتقد القمام وقبل تذكره متركه فهما أى صورتي
المفارقة وعدمها سبق نعت نقص أى سابق ترك السلام فان كان معه نقص
سابق غلبه على هذه الزيادة وسجد لهما قبل السلام وسجد أى تارك السلام
سها بعد أى السلام بان شرف بفتحات متقلا أى استقبل المشرق الخ
تصوير للانحراف الكثير أو غرب كذلك أى استقبل المغرب بنحو المدينة
أى المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم من كل بلد قبلته بين المشرق والمغرب
فان لم ينحرف عنها أى القبلة بيان لفهوم ان انحرف أو انحرف بغير بيان
لفهوم كثيرا اعتدل أى استقبل القبلة ماعدا الاخير أى جلوس
السلام فعمل الثاني والثالث فى أم الشهادات أى مدة كونه اشارة الى ان
ما طرفية مصدرية بان بقى بالارض الخ تصوير لبقى المفارقة بها ولو بدا
أى ولو كان الباقي بدا ماذا رأى اليدين والركبتين فان رجع للتشهد
أى بعد مفارقة الارض يديه وركبتيه جميعا وتبعه أى الامام الذى رجع
للتشهد بعد المفارقة فى الرجوع صلة تبعه وجوبا بيان لحكم اتباعه
هذا الرجوع المناسب القيام كما فى شرح المجموع لان رجوعه معتبر فى حصول
سنة التشهد به فالزائد اقيام قبله ولو لم يعتبر له سجد قبله لاجتماع النقص والزيادة
المصلى تفصيل فاعل شك فى ترك سجدة أى وأولى ان ظنه أو تخفقه أى
أو ركوع لم يدر محلها أى العبدة المتركه والمناسب للشارح لما قدر فى كلام
المتن ترك ان يدخل بواو على قوله لم يدر محلها سجدها أى العبدة المتركه
وجوبا مكانه أى فى نفس الركعة التى هو بها لاحتمال كونها أى العبدة
منها أى الركعة التى هو بها ولم يفت تداركها بسلام ولا يعقد جلوس لها
أى وسجد لها من جلوس وان كان جالسا سجد لها من جلوسه وفى قوله فان كان قائما
نظر اذ العبدة المذكورة فى القيام لا تكون من الركعة التى هو بها بل من التى
قبلها فالمناسب ان يزيد فى التعليل السابق عقب التى هو بها أو التى قبلها ولم يفت
تداركها سلامة تلك الركعة أى من ترك العبدة فى الاخرة أى جلوسها
فتصير الشائئة الخ أى وبصير تارك للتشهد الاول وهى بالفاصلة حال

ثانية خبر نصير لأنه بسجودها أى السجدة المشكوك فيها صلة تحقق
 لاحتمال النقص أى للسورة والشهد وسجودها أى السجدة المشكوك فيها
 سلامة الثانية أى من النقص لغوات تداركها أى بعقد ركوع الثانية
 بثلاث أى من الركعات ويسجد بعد السلام أى لتمحض الزيادة بان رفع
 الامام رأسه من ركوعه الخ تصوير لغوات المأموم ركوع مع امامه ككافي المسبوق
 راجع لغبرها أوفى غير أولاه أى المأموم عطف على فى أولى المأموم
 ان يكون أى فوات الركوع بان يركع ويرفع الخ تصوير لاتباعه أى مسددة
 كون الامام أى ان ظن ادراك الامام قبل رفعه فان قضى أى المأموم الركعة
 التى فاتته مع امامه بان يركع ويرفع ويسجد السجدين وسواء أى فى الاتباع
 ما لم يرفع من سجودها الغوات أى للركوع مع الامام مما يأتى أى فى قوله
 من سهو ونعاس الخ أولا يسكون الواو أى أول غير هذا غير ان غير المعذور
 آثم بمدة الهمز وكسر المثلثة استدراك على قوله وسواء كان لعذر أم لا لرفع ايها
 التسوية فى جميع الاحكام على الرابع صلة سواء ومقابله بطلان صلاة غير
 المعذور يدرك امامه فى السجدة أى بان يسجد امامه عقب ركوعه ورفع
 منه أو الجلوس بين السجدين أى بان يسجد السجدة الاولى حال جلوس الامام
 بينهما أوفى الثانية أى بان يسجد الاولى حال سجود الامام الثانية
 طمع أى ظن المأموم الذى فاتته الركوع مع امامه الاولى أى من السجدين
 فلوركع أى المأموم منه أى الركوع فرفع امامه من السجدة الثانية
 أى قبل سجود المأموم الاولى التى بالغين المحضة أى لم يعتبر برفع امامه أى
 من ركوعه قبل ان يختص المأموم لركوعه تصوير للغوات أو بيان سببه وان
 كانت ثانية امامه الخ أى لكونه مسبوقا بركعة أو ركعتين منه أى المأموم
 أو اكراه أى للمأموم بخوف مؤلم من قتل أو ضرب على عدم ركوعه مع امامه
 أو مشى أى من المأموم لست فرجة أى فى صف امامه مثلا ولوفى الثانية
 أى من السجدين من قيام أو جلوس لتشهد بيان للحالة التى صار الامام اليها
 لانه أى المأموم الخ تعليل لقوله تركه وسجده مع كان قضى فى صلب الامام
 أى فى حال اقتدائه به من الركوع بيان لمساقاته بان يركع ويرفع ولحق الامام
 فى السجدة الاولى أو الثانية أو الجلوس بينهما أو الجلوس أو القيام بعدهما وبني

على هذه الركعة وحدها من الصلاة وأما ان الغشاها فلا تبطل ويحمل عنه الامام
هذه الزيادة فالمراد أى بسجدة تفريع على قوله أو السجدة ثان وأدراك
الركوع من الركعة التالية لركعة النقص مع الامام برفع رأسه معتدلاً
فقط مثلاً تصوير لركعة الامام الركوع في الركوع أى من الركعة التالية
او في القيام للقراءة قبله فانه الركوع من التالية مع الامام برفع رأسه معتدلاً
مطعم مثلاً قبل وصوله اليه من تركها أى السجدة وفاته ركعة النقص فلا يحسبها
من صلاته وقضاها أى الركعة التي ترك السجدة منها ولا سجود عليه أى
لان امامه حمله عنه

فصل نذوب نفل * النفل تفسير لفاعل تأكد والمناسب النذوب المعلوم
من نذوب بلاحد أى لازم في الجميع أى قبل الظهر وبعدها الخ
فيكفي الخ تفريع على بلاحد النذوب أى المندوب وان كان الاولى أى
الافضل واوه للحال وان صلة غير الشفع والوتر مرتبط بقوله عشرون ركعة
الحنم أى للقرآن العظيم أى قراءته كله فيها أى تراويح رمضان بأن
يقرا كل ليلة جزءاً أى من ثلاثين جزءاً من الحلقة يفرقه أى الجزء ان
لم تعطل بضم المثناة فوق وفتح العين والطاء المهملة من مثلاً من صلاتها أى
التراويح بها أى المساجد للاعيان أى اكابر الناس المقصدي بهم
ويشترط أيضاً ان لا يكون غريباً في المدينة أو مكة وان ينشط لافعلها في بيته
منفرداً تحية المسجد أى عبادة قربة ولا تفوت أى لا يخطئ نذوبها
بالجلوس أى بالمسجد بدونها وهو مكروه في وقت جواز أى وهو متروك
فشروطها ثلاثة حصل أى ثوابها لم يحصل له ثوابها أى وقد سقط طلبها
بالفرض وركعتاه أى الطواف عطف عليه لآفاقى بمبداهمز وشدة
المثناة منسوب لآفاق جمع افق بمعنى جهة وجانب من الارض والقياس لآفاقى
في الخلاصة والواحد اذ كرناصباً للجمع أى قريب وغيره أى مكى لغير قصد
طواف بان قصد قراءة قرآن أو لم أو نظر البيت لئلا أى المالكية
في الصور الثلاثة أى تبين ان احرامها قبل الفجر او بعده أو لم يتبين شئ حل
النافلة أى جوازها بارتفاع الشمس قدر ربح أو لا يكون الواو أى أولم تكن
الصجدها كمن أقبلت عليه الصبح أى للراتب وهو في المسجد الخ امثلة لقوله

أولا قبل ادائها أى الرغبة أوزركها أى الرغبة تركها أى الفجر
وجوب بيان الحكم تركها تسجد صلة التوجه أصلاة الصبح أى لاجلها
وناب أى الفجر عن النخبة أى وحصل ثوابها إن نواهها ولم يركع
الأولى ولا يركع ولكل أى من العبد والكسوف والاستسقاء عليه أى
فيه ووقته أى الوز فان تبين فسادها أى العشاء بيان انه يوم صحبة انه
لا يقضى الخ بفتح يحذف من بيان لما من النوافل حال من الفجر فيأتى بالشفع
الخ عطف على قطع ويعيد الفجر أى بعد الوز القطع تفسير لفاعل جاز أى
والاستمرار مع الامام فى صلاة الصبح على الرابع أى الذى رجع اليه الامام
مالمه وكان يستحب القطع والرواية الأخرى يندب وبقيت ثالثة بندب القنادى
وتأخيرها أى الوز آخر الليل تنازع فيه تأخير ومتنبه لم يعده المناسب
فلا يعيده اذ لا واران فى ليلة هذا لفظ حديث وخرجه على ان لا حامله عمل
ليس أو على قصر المتن اذ لم يوصله أى النفل به أى الوز مما يأتى أى
فى قوله كوصله به بلا فاء عادى بان لم يكن له نية أى للنفل أصلا أى لا قبل
الشروع فى الوز ولا فى انشائه تصوير لمنطوق الشرط أو طرأت له نية
النفل الخ صورة ثانية لمنطوق الشرط بان نوى قبل الشروع فى الوز تصوير
للمتن الذى منطوق الشرط الثانى ومفهوم الاول فلا يكره أى التنفل بعد
الوز بالاعتذار صلة تأخير من نوم أو غفلة بيان لعذر بان يضم الجميع على
شقه الايمن تصوير لاهية المعلومة اذ لم يحكم بعمل أهل المدينة أى وان صح
الحديث بها أى صلته فى جماعة كثيرة تفسير لجمع كثير فى غير التراويح
صلة جمع ولم يكن على التراخي واوه الحال وعليه الصبح حال أيضا
وادر ك أى محافظة على فعلها كلها فى وقتها فلا يتركها بل يصلية أى الوز
ولو بالفاتحة المناسب استقام ولو ولو قدمه أى الشفع بمبالغة فى زيادته
ضعيف خبر قوله الصلاة أى التى لها الحرام وسلام وركوع وسجود
فصل سجود التلاوة بان يكون ذكر المحقق الخ تصوير لصلاحية القارى
للإمامة والأى وان لم يصلح القارى للإمامة بيان لمفهوم القارى اها
شروط اشارة الى ان شرط بمعنى شروط لاضافته لمعرفة فم جميع شروطها
من طهارة حدث الخ بيان لشروطها فى كل منهما أى القارى والمستمع

لم يسجد الاولى فلا يسجد لان سجوده أى المستمع عليه أى القارئ
 والرفع منه أى السجود استثنائا لبيان الحكم التكبير حالهما منه أى
 السجود ينحط أى ينزل ويهوى وينحني لها أى سجدة التلاوة من
 قيامه صلاة ينحط صوب يقع الصاد المهملة وسكون الواو أى جهة بالأياء
 أى الإشارة بجهته للارض صلاة يسجدها تقديم العمل أى من الصلاة
 والتابعين بالمدينة بعدم السجود فى هذه المواضع على الحديث أى الصحيح
 الوارد بالسجود فيها لدلالته أى العمل بخلاف الحديث الصحيح على نسخة
 أى الحديث لان الصلاة والتابعين اعلم الأمة بأخراجه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو المعتبر وأشهدا أنها له واقداء به صلى الله عليه وسلم الجبر
 أى بدلا من أحد عشر والرفع أى خبرا المحذوف والتصب أى مفعولا
 لفعل محذوف لمحصل بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة
 وقت الجواز صلاة ترك لها أى سجدة التلاوة ومنه أى وقت جوازها
 قبل اسفار راجع للصبح واصفرار راجع للعصر برمتها بضم الراء وشذ
 الميم أى بجماعتها على التحقيق أى الذى اختاره ابن رشد لثلاغير المعنى
 المحل أى محل سجودها كسجودون فى الاعراف والآمال فى الردوان قبل به
 أى السجدة المناسبة أى آية السجدة ولو بوقت غشى أى لانها تابعة للفرض
 نذبا ببيان الحكم الجهر بها اتبع بضم المثناة فوق وكسر الموحدة أى اتبعه
 المأمومون فى السجود عدم السهو أى من الامام صحت لهم أى لانها
 ليست من اجزاء الصلاة اذ لم تكن ذرائعها أى أولا التى ترك السجود
 عندها فركع أى تحولت نيته للركوع لانتشرط المناسب غير مقصودة
 ولا مفروضة فلا يعتد به أى الركوع بناء على ان الحركة للركن مقصودة
 ومفروضة عنده أى ابن القاسم ساجدا أى للتلاوة ان الطمان
 به أى قبل نذره اظهر الزيادة على اقوله وسجد بعد السلام فان
 لم يطمئن أى بركوعه قبل نذرها لبيان المفهوم ان الطمان به سجدها أى سجدة
 التلاوة ولا سجود عليه أى لحقة الزيادة القارى أى السجدة المناسبة
 تقديم أى على القارى ويكون التفسير للفاعل والمفعول كذلك أى المعلم
 فى التعميم فى وجوه التعليم فى المسألتين أى المتطهين والاجتماع فى القراءة

من القيام المناسب أى أمر بالقيام لا الإقامة أى ليس المعنى أنه يرتب
ويولى بقراءته كل يوم مثلا سؤال أى للطالب منهم
﴿فصل الجماعة﴾ أى فعل الصلاة لانه لا تكليف إلا بفعل اختياري
بإمام واحد ترازم فعلها في جماعة أفذاذا كالخنازة كانه استقصائية
والأوجه أى الأظهر السنية بضم السين وشد النون أى كون فعلها في جماعة
سنة ومنه أى غير الفرض ما بكرة فيه أى فعله في جماعة مطلقا أى
من التقيد باشتغال المكان ما ذكر أى العبد وما يليه والأى وان قلت
الجماعة ولم يشتهر المكان وأما الجمعة بيان لمفهوم غير الجمعة بسبع
وعشرين درجة جمع بينه وبين سابقه بأن الجزء أكبر من الدرجة وبأن الله تعالى
أعلمه بخمس وعشرين ثم تفضل عليه بالزيادة علمها ولا تفضل أى لا يفضل
بعض الجماعات على بعض إعادة الصلاة أى لتحصيل زيادة الفضل
والاشرط ان المدغم في لا جزاؤه محذوفان أى والانتقل تفاضلا يقتضى الخ فلا
يصح نفي التفاضل فلا نزاع لتعليل للجزاء المقدر ان الصلاة أى في ان
لشمول الخ لتعليل لقوله أفضل وانما تدرك بضم المثناة فوق وفتح الراء
الركعة تفير نائب فاعل تدرك ولو حال رفعه أى ولو كان انخفاء المأموم
حال رفع الإمام من الركوع فان كبر أى المأموم تكبيرة الاحرام قبل
ركوع الإمام أى أوحاله أو نعس أى نعا سا خفيفا لا ينقض الوضوء منه
تأزعه فيه سها وزوجم ونعس وجوب بيان الحكم تركه وألقى الركعة
أى ولا سجود عليه بطأت صلاته أى ان لم يبلغها فان ألغها ما صححت صلاته
سها أى أو همدا وألغها هذا أى قوله فان سها الخ فضلها أى الجماعة
معها أى المرأة لتحصيل فضلها الجماعة على الذب الاعادة والأى وان
أعاد اماما عليهم أى المأمومين لان صلاتهم فرض جزا وصلاته محتملة لان
تكون نفلا ولا يصح فرض خلفه فلولا احتمالا بنية الفرض صلة يعيد
في قبول المناسب جعل ايتهما فرضا مع جماعة صلة يعيد بمسجد أى
أو غيره لان الراتب أى صلاته وحده في محله المرتب للصلاة فيه اماما
كالجماعة أى كصلاتها في الفضل غير مغرب مفعول يعيد وأما المغرب
بيان لمفهوم غير مغرب لانها أى المغرب المعادة شفعنا أى زوجا

فتضيق حكمه مشروعيته ثلاث ركعات وهي إيتار عدد ركعات صلوات النهار
ولما يلزم عليه أى إعادة المغرب فالناسب علمها عطف على لانها من
النفل بثلاث بيان لما لان المعادة فى حكم النفل حلة للزوم النفل بثلاث
فان أعاد أى المغرب ثم تذكر أى انه كان صلاها برفع رأسه معتدلا تصوير
اعتدال الركعة بان يضم لها ركعة الخ تصويرا شفعها سلامه أى الامام
معه أى الامام فى ثالثها أى المغرب وان أتم أى المأموم معه أى الامام
المغرب أى المعادة لهذه الزيادة أى زيادة السلام عدم الاولى أى كونه
لم يصلها لئلا التفويض أى وأولى ان نوى الغرض أو نواه - مامعا فان كان
نوى النفل أو لا كمال فلا تجزئه المعادة ولو فى جماعة بمبالغة فى قوله أعاد
اذ جاء فى وقته المعتاد له أى أو أخر عنه ببر الحتراز عما اذا أخر كثيرا
فيحصل له أى الراتب بصلاته فى محله وحده وينوى الامامة أى ليميز صلاته
عن صلاة المنفرد ويحصل له فضل الجماعة فان لم ينوها فلا يحصل له فضلها
ولا يصلى بعده أى فى المحل الذى هو راتب فيه جماعة فاعل يصلى ويجمع
أى العشاء مع المغرب الإقامة أى الشروع فيها متناف بضم الميم أى لصحة
الصلاة ككلام الخ تمثيل للنساف كذلك أى بسجدة ثانيا ومثله أى
محصل الفضل فى الخروج من المسجد لادراك الركعة حلة للاطالة
الاضرورة أى تخوف أذية الداخل أو فساد صلاته مستثنى من الاطالة المكروهة
وشروطه أى شروط صحة امامته مجنون أى حال جنونه سواء كان
مطبقا أو متقطع بديل ما يليه اذ هما أى الاسلام والعقل فى الصلاة بل
فى جميع العبادات مطلقا أى عن التقيد بكونها من امام ولا يعد الخ
يفيد ان فى هدهما من شروط الصلاة متاحة أيضا والذى سهل التسامح
الخ لا يخفى انه لم يسهل التسامح ولم يدفع الاعتراض به بل هو تعريير له وتذكير
ولا متعذر حدث لا اسم بمعنى غير عطف على غير السابق ومتعذر بضم الميم الاولى
وقع المثناة والعين المهملة وكسر الميم الثانية ومراده بالحدث الناقض الشامل
للسبب فيها أى الصلاة الاحرام أى بالصلاة وهو أى الامام حال
بان خرج أى من الصلاة الخ تصويرا قوله ولم يعمل بهم هلا وهذه الصورة
أى قوله أو أحدث فيها ناسيا الخ يشملها كلامه فيه نظر على ان فى عدم بطلانها

على مأومه نظرا لانه متعدد الحدث والقياس انما تعلق بكونه في صلاة بما
تصح الصلاة به فيه اشارة الى ان الجملة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لامن الابس
من الاحكام بيان لما والمناسب حذف لفظ الاحكام ذلك أي المذكور
من الاركان والشروط لم يميز الفرض من السنة صادق باعتقاده فرضية
الجميع واعتقاده فرضية البعض وسنية البعض باعتقاده فرض سنة صادق
باعتقاده سنة الجميع أيضا وراء العشرة أي الأربعة الزائدة عليها وقيل
ما زاد على السبعة التي في الشاطية وان لم تجز القراءة بها أي القراءة الشاذة
واوه الحال المتقدم بضم الميم وكسر الدال به أي الملاحن غير المتهد
عن يحسن القراءة بيان غيره والا فلا أي وان لم يجز غيره فلا يأنم المجمعين
لكن الاولى غير مثالة مخرجها حافة اللسان وما يلزمها من الاضراس والثانية
مثالة مخرجها طرف اللسان والثانية وان لم يجز أي اقتداء بالغ بصبي في نقل
واوه الحال منهما أي الرقيق والخارج عن كفر سخ على الصحيح مقابله المنع
بين بفتحات متقلا في حالة هي كونه راتبا أخرى هي كونه غير راتب
ترتب بفتح المثناة الاولى والراء وضم المثناة الثانية مثقلة الاثنين أي
أو الذكر أو من يتكسر في كلامه داخل فيها قبله فهو عطف خاص على عام
بأو وهو ممنوع ارذل الفاسقين أي فقد دخل في عموم الفاسق السابق
لان لم يترتب مفهوم ترتيب العكس أي اقتداء من بأعلاها بمن بأسفلها فلا
يكسر نجاه بضم المثناة فوق أي قبالة ووجب الخروج أي من الموضع
الذي له راتب على محصل فضل الجماعة والاوجب الدخول معه فان
لم يدخلوها بيان لفهوم ان دخلوها اذا مامة البصير الخ علة لقوله بمعنى خلاف
الاولى أفضل خبر امامة في الاقتداء أي في صحته حين يكسر العيين
المهمة وشدة النون بحيث يضر بالناس تصوير لا شتداده وجوب بيان
لحكم تحميته بمجده صلة قتل والا أي وان كان شأنه العبث ولا يكف اذا
نهي عنه الخشوع أي الذي هو المقصود من الصلاة أولى أي بالكراهة
متحالة بضم الميم وقع المثناة فوق وشدة اللام لأرب بفتح الهمز والراء أي
لا لذة الخ كالتفسير لتحالة واما خشية الفتنة بيان لفهوم غير مفتنة للأمن
من الخلل في صلاته أي المأموم علة لجواز الفصل بما ذكر في غير الجمعة

أما هي فلا تصح بسطح الجامع من المتعيان لظاهر بكسر الكاف
 اسم بمعنى نحو وشبر بكسر الشين المججمة وسكون الموحدة ما بين طرف الابهام
 وطرف الخنصر فيقتدون بالامام مفرع على قوله ليسمع الناس برفع صوته
 وهذا أى قوله واقتداء به كعطف ما هو عليه الخ فكأنه قال للاقتداء به
 التوصل اليه أى بلا استدبار نية أى الاقتداء بأن ينوى الاقتداء الخ
 تصوير وبيان لثمة الاقتداء والمعنى أى للكيفيات الثلاثة أولاً لثمة
 الوارثين محط الشرطية أى لان الاقتداء هو نفس التمسك كورة فان أبقي
 الكلام على ظاهره لزم شرط الشيء في نفسه صلى فذا أى شرع في الصلاة
 ناوياً لانفرادها الاقتداء أى منه به أى الامام والمناسب اقتداءؤه به
 ليشتمل الجزاء على ضمير اسم الشرط بشرطه أى الأولية لم يجزله المناسب
 فلا يجوز له القيد أى قوله أولاً وقوله ولزم ففيه تغليب طريق الف
 أى الجمع وضافته للبيان والنشر أى التفريق المرتب بضم الميم وفتح
 الراء والمثناة فوق أى الذى رجع فيه أول النشر لاول الجمع والثاني للثاني
 وهكذا الخ لعدم نية الاقتداء أولاً لثمة لقوله لا ينتقل للزومه أى
 الاقتداء والاى وان انتقل منفرد لجماعة أو من في جماعة لا لانفراد
 فهما أى الأصل وعكسه مستخلفا بضم الميم وسكون السين والخاء المججمة
 وفتح اللام أى المأموم الذى استخلفه امامه على باقى المأمومين ليكمل بهم صلاته
 التى طرأ عليه فيها عذر كعاف كذلك أى بطائفتين يكبرأى المأموم
 بعده أى تكبير الامام فهما أى فى ابتداء الاحرام والسلام السابق أى
 من المأموم بابتداء الاحرام والسلام ولو ختم أى المأموم التكبير والسلام
 بعده أى الامام فهما أى الاحرام والسلام أو المساواة والسبق وقبل
 المبالغة صورتيان ختمه قبله ومساواته ان ابتداء أى المأموم التكبير
 أو السلام بعده أى ابتداء الامام وختم أى المأموم بعده أى ختم
 الامام قطعاً أى اتفاقاً أو معه عطف على بعده تسع بتقديم المثناة
 من ضرب ثلاثة الابتداء قبله أو معه أو بعده فى ثلاثة الختم قبله أو معه أو بعده
 نصح أى صلاة المأموم فى صورتين أى ابتداءه بعده وختمه بعده أو معه
 الباقي أى ابتداءه قبله أو معه سواء ختم قبله أو معه أو بعده فهما وابتداءه

بعده وختمه قبله من سائر أي باقي بيان أغيرهما ولا تطل به أي السبق
 أن انتظر الامام حتى وصل إليه وأطمأن معه فيما سبق هو إليه والاطمأن صلاته
 في ركوع أو سجود أي إلى أحدهما فيه أي فيما الامام فيه من قيام
 أو جلوس أو ركوع أو سجود بخفضه أي من القيام أو الجلوس ركوع
 أو سجود صلة بخفض فان لم يظن أدراكه أي فيها هو فيه بيان لفهوم أن علم
 أدراكه أن أخذ أي أدرك المأموم بالطمأنينة أي مع امامه في الركن
 الذي ترك الامام فيه قبل سبقه فيؤمر بالعود أي أن تظن الإدراك
 ضعيف خبر تفصيل من الأولى الخ أي جواب من الأولى للامامة تنزع
 فيه تصديق وصالح به أي في المسجد به أي في المنزل لأنه مالك المنفعة
 فيه مصادرة فالمناسب لأنه أدري بحاله للامامة أي منها كجزء من ركن
 مثال للمانع حتى يقوم أي الامام غاية للتأخير المتي هذا أي تكبير
 المسبوق للركوع أو السجود لا للجلوس شأنه أي المسبوق فيه أي
 التكبير إذا قام أي أراد القيام الثانية من رابعة أي والثالثة
 والرابعة مع الامام من شرائح بيان أصحتها بأن يجعل ما فاته الخ تصوير
 أقوله قضى القول إليه أي القول بأن يجعل ما أدركه معه الخ تصوير
 لقوله وبني الفعل برفع الامام من ركوعه أي مطمئنا بعد لا قبل انحنائه
 ووصوله إلى أدنى الركوع دون المصاف أي قبل وصوله قريبا منه من
 وجد الامام راكعا أي وطن أنه ان استمر ما شيا إلى المصاف بسكينة يدركه ويدرك
 الركوع مع الامام وخاف تخلف طئه وان الامام يرفع رأسه من الركوع قبل
 ذلك فتقوته الركعة الخ دون المصاف تنزع فيه يحرم ويركع يدب أي
 يمشي بسكينة امامه بفتح الهمز أي قدماه كالمصنفين الكفاف اسم بمعنى
 مثل مفعول دب استقصائية أي دالة على أن أقصى ما يقتصر مشيه صفان
 على الأرجح مقابله ادخالها الثالث راكعا حال من فاعل دب ولو خيبا
 الخ تبع فيه عجم وتلامذته ورد بان الخيب انما كره قبلها الثلاث يذهب الخشوع فيها
 فهو فيها أشد كراهة وبان الدب هو المشي بسكينة قال

زعمتي شيئا واست بشيخ * انما الشيخ من يدب ديبيا

اذ لا يركع دون المصاف الخ عملة أقوله وهذا حيث خاب طئه بان انحنى أي

وصل الى حد الركوع قبل اعتدال الامام أى تحقيقاً أو ظناً بطلت
 أى ان اعتد بتلك الركعة لانه قضاء في صلب الامام وشرطه كونه بعد سلامه وان
 انقضاء لم تبطل للزيادة في الصلاة فيه ان الامام يحملها فالتناسب التعديل
 بالقضاء في صلب الامام كانه قد تم للظن أى الضعيف وأما الظن القوي فهو
 كاليقين عند الفقهاء وان كانت الركعة الخ واوله للرجال ركن القيام
 اضافته للبيان مما لا وجه تقدم توجيه بانهم عذروه بحرصه على الدخول
 في العبادة فنزلوا قيامه للركعة التالية منزلة قيامه حال تكبيرة الاحرام
 وحكموا بالصحته لانه ولما أدخل الاحرام في الركوع وترك الترتيب بينهما حكموا
 بطلان ركعته بالسبقية المناسبة بحرصه على الدخول في الطاعة هذا
 أى صحة الصلاة والركعة هو أحد التأويلين المذكورين في المختصر

فصل الاستخلاف استنابة الامام الخ فيه قصور لعدم شموله استخلاف
 المأمومين واحدا منهم يكمل نيابة عن امامهم لعذره اذا تركه الامام كما يأتي
 فالتناسب استنابة بعض المأمومين على تكميل صلاة امامهم بياقهم نيابة عن
 امامهم لعذر طرأ عليه من المأمومين بيان غيره الذي ثبتت امامته الخ
 وصف كاشف لعنى الامام نيابة أى للصلاة المعينة والامامة على ما تقدم
 واحرام أى تكبير نوى به الدخول في الصلاة واقتران أى نية متتابعة أولاً
 صلاتهم أى المأمومين سواء اطل صلاة الامام أم لا اما خارج عن الصلاة
 أى تكوف تلف نفس أو مال اما مانع من الامامة دون الصلاة أى كطرق العجز
 عن ركن واما مانع من الصلاة أى كسبق حدث يتماديه أى استقراره على
 صلاته اما الى كمالها حينئذ أى ذهباً أو فضة أو عرضاً يسكون الرأى
 محترمة بضم الميم وفتح الرأى أى محرم قتلها ولو كافراً أى ذمياً أو معاهداً
 مفعوله الثانى والاول ضمير الامام النائب عن الفاعل هذا القسم أى
 المانع من الامامة دون الصلاة ومثل ذلك أى سبق الحدث في بطلانها عليهم
 دونهم والاستخلاف لا عدا أى فتبطل على الجميع أو عرف عاقباتبطل
 به عطف على فقهه وكذا أى المذكور في تجويز الاستخلاف عليه أى
 الامام فيها أى الصلاة في الاول أى الركوع في الثانى أى السجود
 ولا بد من عود الخليفة الى الركوع أو السجود سواء أخذ فرضه مع الاول قبل

حصول العذر له أم لا لبطلان الركوع أو السجود على الإمام بحصول العذر فيه
والخليفة نائب عن الإمام في كمال صلاته فوجب عليه استثنائه وعادوا
أي المأمومون للركوع أو السجود ولو أخذوا ففرضهم مع الأول أي قبل طرو
العذر له الاستخلاف تفسير نائب فاعل ندب لهم أي المأمومين العدد
أي اثنا عشر غير الإمام وجوباً بيان الحكم ابتداء القراءة قبل العذر صلة
ادراك من الركعة بيان الجزء وهذا أي ادراك جزء يعتد به في ذلك
أي المذكور أو قبله اغنى عنه ما قبله أو قبل عقدر كوعها أي أو بعده
قبل عقدر كوعها وإن جاء أي المستخلف بفتح اللام وأحرم أي مقتهداً
بالإمام مطلقاً أي سواء كانت من ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وإن لم عليه
ترك السورة الخ واوه للصال وإن زائدة سكنه أي الحكم بعبادة صلاته إن بنى
بثلاثة رباعية استدراك على قوله لأنه لا مخافة الخ لرفع أيامه الاتفاق
عليها بثنائية أي مطلقاً فلا تصح أي لا خلافة بهيمة الصلاة لجلوسه في محل
القيام وقيامه في محل الجلوس من المأمومين أي المستخلف عنهم فإذا سلم
أي الخليفة قام أي المسبوق بملاحظة صلة إشارة الاستخدام أي ذكر
الاسم الظاهر بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر فأراد بالمسبوق المستخلف عليه
بفتح اللام وأعاد عليه ضمير لسلامه بمعنى الخليفة فالضمير أي البارز المضاف
إليه في قوله - لسلامه - آخر جملة الهمز وفتح الخاء المعجمة أي غير المعنى الأول
بأن كل لهم الرابعة الخ تصوير لانتظام الخليفة صلاة الإمام أشار لهم جميعاً بأن
يجلسوا جواب إذا وقام أي الخليفة قاضياً للقول حال من فاعل قام
فيأتي بركعة بأم القرآن وسورة أي ويحجر في العشاء معه أي عقب سلامه
فإن لم يجلس أي المسبوق إلا بسلامه أي عقب سلام الخليفة لأنه قضى في صلب
الإمام من أن المسافر الخ بيان لبقاء ما عليه المناسب لانتظام ما عليه
لل قضاء أي لانتظام ما عليه ضعيف خبر ما أو سبق بضم السين وكسر الموحدة
بسلامه أي عقبه

﴿فصل في بيان أحكام قصر الرباعية في السفر﴾ يشمل الواجب الخ تفريع
على قوله أي ما ذونا فيه ذراع أي من طرف الوسطى إلى المرفق معتدلين
أي متوسطين لا من أطول الأيام ولا من أقصرها من سائر أي في الوقت الذي

جرت العادة بالسيرة فيه الخ بيان للعتاد وحط أى فى الوقت الذى جرت العادة
بالخط فيه وترحال بفتح المثناة وسكون الراء وحاء مهملة أى تخمبل للعدائل
على الأبل للسفر فى الوقت الذى جرت العادة فيه به وأ كل الخ أى حال الخط
فى الوقت الذى جرت العادة بها فيه بأهله أى زوجته ولا تمنعه المناسب
تقريبه بالقاء لاثناثية الخ بيان لفهوم رباعية لان خرج وقتها الضروري
الخ بيان لفهوم فى وقتها عدى بفحش مشددا كالمزارع أى أراضى
الزراعة تشبيهه فى عدم اشتراط مجاوزتها بأنه أى المسافة فيها أى قرية
الجمعة لا بد أى شرط جواز شروعه فى القصر ثلاثة أميال أى من قرية
الجمعة التى ابتدأ السفر منها ضعيف خبر القول حلت به بكسر الحاء المهملة
وشد اللام أى رفقة الخالين معه فى مكان ولو تفرقت أى البيوت وبعد بعضها
عن بعض مبالغة فى اشتراط تعديها حيث جدها أى أهل البيوت المتفرقة
اسم الخ أى النسبة الى أب واحد كبنى تميم والدارأى الخالين بها واحدة
بأن يتوقف رحيلهم أى اتقاهم من محل الى محل الخ تصوير لجمع الدار
ونزولهم أى فى محل على بعضهم بعضا الأ وضع بأن يتوقف رحيل بعضهم
أو نزوله على رحيل باقىهم أو نزوله عن مكانه صلة انفصال فيتم بضم المثناة
تحت أى يصلى أربع ركعات لأقل بيان لفهوم أربعة برد وان منع بضم
الميم وكسر النون واووه الحال فى ذلك أى سبعة وثلاثين الى سبعة وأربعين
كأن بقى بمداهمز وكسر الموحدة أى رفيق هارب من ماله ككثرب أى
لمسكر لا يجوز أى قصر اللاهى بسفره لدونها أى من دون المسافة
سكناها أى البلد التى خرج منها بأن كانت نية الخ تصوير لرفضه سكناها
الها أى البلد التى خرج منها ولم ينو رجوعه الاقامة واووه الحال قيد
المناسب استثناء دون مسافة القصر كالتفسير لقصر فيه مسافة القصر
كالتفسير لطويل فان قصر أى العادل بلا عذر الخ بيان لحكم قصره بعد وقوعه
مطلق سبب من اضافة ما كان صفة أى سبب مطلق عن تقييده بوجوب
أو ندب أو اضطرار فان عدل ولولا أمر مباح بيان لفهوم بلا عذر الكلا
بفتح الكاف واللام مقصود رأى النبات وطالب ضالة أى بهيمة شاردة
أو نائثة عطف على الراعى منفصل بضم الميم وكسر الصاد المهملة أى خارج

قبل أربعة أيام تنازع فيه بحزم ومجىء على دون مسافة القصر صفة ثانية
 لكان بأن كانت أربعة أيام تصوير للاقامة القاطعة كان يسافر الى محل
 على مسافة أربعة برد الخ لية الاقامة القاطعة أربعة أيام صفة يتيم فيما
 دون ذلك المكان أى فيما بين البلد الذى ابتداء السفر منه وذلك المكان
 فى ذلك المحل الخ صفة دخول ولا مفهوم له لان لم يدخل بها بيان لمفهوم دخول بها
 دون المدينة أى الى محل أقرب منها أى دخول وطنه الخ الاولى أى ماذكر
 من المكان الذى نوى اقامة أربعة أيام به أو وطنه أو محل زوجته التى دخل بها
 فان طرأت له نية دخوله أى المذكور من وطنه ومحل زوجته المدخول بها
 فى أثناء سفره تنازع فيه طرأت ودخول الباقي أى بين المحل الذى نوى فيه
 ووطنه أو محل زوجته الرماضى ماذكره من اعتبار محل نية هو المتبادر من
 كلام المصنف فى مختصره وتوضيحه لذكره فيما يقطع القصر وليس هذا مراد
 الأئمة فالصواب قول (ز) والحال انه ليس بينه وبين وطنه من ابتداء سفره المسافة
 يعنى ان من سافر ثم نوى دخول وطنه ومن مبدأ سفره أقل من مسافة القصر فانه
 يتم ولو كان من ابتداء سفره المسافة ومن مكان التبة أقل منها فانه يقصر عند محضون
 خلافا لغيره اه ولم أر من قال من الأئمة ان المسافة معتبرة من محل نية وكلامهم
 صريح فى خلافه فى المقدمات صوره أربعة ان استقل ما قبل وطنه وما بعده فواضح
 وعكسه والمجموع مستقل ان نوى دخوله أتم فان رجع لتركه اعتبر ما بقى وان لم
 ينو دخوله قصر فان نواه به سبيرة شتيا فى قصره فولا محضون والواضح مع كتاب
 محمد وكذا الوئوى رجوعه بعد ان وصل لما هو مع ما سار أقل من قدره ولو استقل
 ما قبل وطنه وقصر ما بعده أتم فيما بعده لا فيما قبله وعكسه بعكسه انتهى فأنتم
 ترى ان الاعتبار ابتداء السفر ومنتهاه لا محل التبة وكذا أى المذكور من وطنه
 أو محل زوجته الذى بعد المسافة من محل الابتداء فى انه لا يقطع قصره الا الدخول
 بالفعل لانيته ولو كان الباقي دونها اذا كان أى الوطن أو محل الزوجة
 دونها أى المسافة ماذكر أى الوطن أو محل الزوجة فالمحل للضمير الدخول
 أى نية فى أثناء المسافة فانه يتم من وقت نية الدخول هذا بنا فى التشبيه قبله
 المقضى الغاء التبة فى الاثناء والقصر الى الدخول بالفعل فى هذا الثانى أى
 الذى دون المسافة فالمناسب وكذا اذا كان دونها حيث خرج من البلد التى ابتداء

السفر منها غير قاصد دخوله وطرأت نية دخوله في أثناء المسافة فيستمر على القصر
 الى دخوله بالفعل عند سجنون خلاف الغيرة فهذه المبالغة ترجع لما قبل بلده
 أيضا فربيع على قوله الى ما ذكر من الوطن وما بعده وهو أى ما قبل بلده
 هذا أى قوله وان رد غلبة الخ ونية اقامة أربعة أيام صحاح أى الا العسكر على
 الخوف ولو لم يلد الا سلام وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ثمانية عشر
 يوما للحرب هو اذن وهو يقصر والاى وان لم تستلزم عشرين صلاة بان نوى
 السفر بغروب الرابع قبل مغيب الشفق فلا يقصر عن كونها أى عن نية كونها
 أى الاربعة الايام المناسب أى اقامة أربعة الايام دخوله عليها أى نيتها
 لنية الاقامة فيها أى لا تقطع سفره بنيتها فيها أعاد بوقت اختيار رأى لان
 الغالب انه سبق منه تروفي الاقامة قبل الصلاة أو فيها نية امامه أى وفعله
 كعكسه تشبيهه في الكراهة لمخالفة المسافر سنته عليه لتأكد الكراهة
 من القصر بيان سنته وتبعه أى المقيم بيان الحكم بعد الوقوع وجواب بيان
 لحكم اتباعه ولو نوى القصر رأى المسافر مبالغة في اتباعه المقيم ان أدرك معه
 ركعة الرماضى فيها ان أدرك المسافر خلف مقيم ركعة أتم وان لم يدركها قصر اه
 وهو ظاهر في دخوله على القصر اذ لو دخل على الاتمام ما أتى التفصيل لوجوبه
 عليه في الوجهين العدوى وحمله على من نوى القصر كما قال الرماضى فهو المتعين
 الثاني حمله على من نوى القصر مشكل مع قوله الآتى كان أتم وما مومه بعد نية قصر
 الدال على بطلان صلاة من نوى القصر وأتم عهدا ومع قوله وان ظنهم سفر الى آخره
 وأجاب الرماضى بأن نية عدد الركعات أصل مختلف فيه فتارة بلغونه وتارة
 يعتبرونه فالمدونة لم تعتبره في المدرك وان اعتبرته في مسائل ولا معارضة مع
 الاختلاف وأعاد بوقت على المعتمد خلافا لما مشى عليه من عدم الاعادة تباع
 فيه شحذ العدوى التابع للرماضى وفيه نظر أقول لت القول بعدم اعادة المسافر
 الذى أتم أربعين يوما امامه المقيم لابن القاسم وهو المشهور واقتصر عليه الباجي
 ومقابله لعبد الملك وانكره سجنون قائلا هذا قلب المسائل وابطالها وراجع
 حاشيتي على مواهب القدير ففيها بيان كثير المسافر تفسير افعال نوى فانه
 يندب له الاعادة في الوقت تصریح بوجه الشبه ايضا وجواب بيان لحكم اتمامه
 لدخوله على الاتمام أى بنيه عليه فان تذكره بالقرب أى وقبل خروجه من

المجد الخ يان لحكم السهو أتم بفتح المثناة وشذ الميم أى كمل الصلاة أربع
 ركعات الا فيما استثنى أى وهذا ليس مما استثنى بأن يرى ان القصر
 لا يجوز الخ تصوير للتأويل عليه أى المأموم بل جلس أى المأموم
 حتى سلم أى الامام فان تبعه يان لمفهوم ان لم يتبعه بأن يقول سبحان الله
 تصوير للتسبيح له فان رجع أى الامام المسافر أى من المأمومين بسلامه
 أى عقب سلام الامام المسافر الذى أتم بعدنية القصر سهواً أو تأويلاً أو جهلاً
 قبله أى سلام الامام مشكل أى لان الغالب الحاق الجاهل بالعامد الا فى مسائل
 شخص أى مسافر فاقصدى به أى تأويلاً بالقصر لبطالته أى سواء قصر
 أو أتم لانه ان أتم فقد خالف فعله نيته وخالف الامام فيها أيضاً وان قصر فقد خالف
 امامه نيته وفعله بأن ظن امامه مقبلاً الخ تصويراً بعكسه فى الاولى بضم
 الهمزة أى ظنه الامام مسافراً فاذا هو مقيم فعله نيته أى وخالف نيته نيته
 امامه الثانية أى ظنه الامام مقبلاً فاذا هو مسافر واعترض أى تعليل
 البطالان بخالف الامام نيته وفعله باقتداء المقيم بمسافر أى فانه خالف امامه نيته
 وفعله وصلاته صحيحة داخل على مخالفة الامام الخ المناسب يلزمه نيته الاتمام
 والاتمام واغتفر والى مخالفة الامام فيها لا ادراك فضل الجماعة وهذا نيته
 الاتمام واتمامه مكرره وان فلم يغتفر وله مخالفة امامه فبهما فبهما أى
 المسألتين بان قوى الظاهر مثلاً الخ تصويراً بدم نيتهما منهما أى القصر
 والاتمام وطوره بفتح الواو والطاء المهملة أى حاجته الطروق بضم
 الطاء المهملة أى الدخول على جمعهما أى مشتركى الوقت فيه أى
 السفر فى غيره أى السفر واسبابه أى الجمع آخر بفتح الحاء مثلاً
 الاخيرين أى عرفة ومزدلفة محلها أى باب الحج جواز يان
 لحكم الرخصة هنا لانه يختلف وان قصر الخ بمبالغة فى رخصة الجمع
 منها لا بفتح الميم والهاء وسكون الهمزة أى مودد الماء أو غيره أى المنهل أى
 فلا مفهوماً لقول الشيخ بمنهـل وانما القصر عليه لانه الغالب بان يصلى
 الظهر الخ تصوير لجمعهما لانه أى اختيارى الظهر ضرورى اهما أى
 العصر مقدم على اختيارها اغتفر أى صلاة العصر فيه للشقة أى لدفعها
 أخراته أى لانه ضرورى اهما كما علمت وهو أى تأخيرها الاولى بفتح

الهمز أى الاحسن لان شأن الضرورى التأخر عن الاختيارى أو غيره
 أى فقول الشيخ المبطون لا مفهوم له بكرامة المناسب لكن بكرامة عند
 دخول وقت الثانية واستغراقه العصر أو العشاء بيان للثانية جواز
 بيان الحكم تقديمها على الراجح مقابله ندبا واقتصر عليه فى المجموع
 فان سلم بكسر اللام متوقع بضم الميم وفتح المثناة والواو والقاف مثقلا أى
 مظهرن الوقوع لكثرة المحاب فى النقل بالقاف أى النص ابن عرفة روى
 العتيبي منع التنفل بعد الجمع بالمسجد عجم لا يتنفل بعدهما أى يمتنع وهذا فى جمع
 العشاء بن وانظر فى جمع الظهر بن الخط اذا قدم العصر الى الظهر هل تباح له
 التسافلة أو تنكره فيه أى جمع العشاء بن لطر ينته أى الجمع كنية
 الامامة تشبيهه فى الوجوب

فصل الجمعة وآدابها أى سننها وفضائلها ولا تتوقف اقامتها ابتداء
 على اذن الامام عبارة المجموع ونذب استئذان امام فى اقامتها وجبت ان منع
 وأمنوا والالم تجزهم لانها محل اجتهاد سيما فى شروطها واستظهر بعضهم الصحة
 بأنى أى فى قوله وعد نذر تركه اشدة وحمل الخ الآتى بيانها أى فى قوله
 باستيطان بلد او اخصاص لاخير المنابر بفتح الميم أى المحل المعد للاذان فيه
 بان كان مقيما لمجاورة أى بالجامع لتعلم علم تصوير اغير المستوطن أربعة
 أيام بيان للاقامة التى تقطع حكم السفر وان لم تنعقد به أى لا تصح بعده من الاثنى
 عشر الذين تتوقف صحة الجمعة على حضورهم واوه للحال وان صلة اذ كل
 شرط منها له شروط هـ لقوله على سبيل الاجمال ومراعاة بالجمع ما زاد على
 واحد شرط أى فيما اشترط فيه الشرط اذ يلزم من عدمه عدم الشرط
 ويلزم من عدم الشرط عدم الشروط بقصد التأييد أى بلانية الانتقال
 ترم بضم المثناة وفتح الراء وشد الميم أى تسديد الفرج التى بين الاعواد الشرط
 الثانى أى من شروط صحة الجمعة وحضور من ذكر شرط صحة المناسب
 ابدال شرط يكفى مثلا فيه أى الامام بالوصف أى مقيم انه أى القيام
 فان جلس أى حال الخطبة تفريع على قوله غير شرط الشرط الخامس
 أى من شروط الجمعة براح بفتح الواحدة أى موضع خال من البناء بأن
 انفصل عنها انفصلا يسيرا عرفا تصوير لقوله أو حكما بعدمدة صلة الانتقال

ولو ضاق أى المسجد وهو أى الوجوب وباقيهم فى المطاف خلف
 ظهره الخ فيه ان هذا يمكن معه استقبال ذاته فان زيادة عثمان خلف المنبر
 الخ فيه انه يمكن معه استقبال ذاته ولولم يأذن له سيده أى لانه أحرز نفسه عنه
 بقدر الكفاية فان قدم أى المعذور الراجى زوال عذره قبل الجمعة الظهر قبل
 إقامة الجمعة الخ تفريع على قوله وطب تأخير معذور الخ ممن يجب عليه
 الجمعة فبيان اقرار المعذور وهو أى عديم الاعادة بأن بشرع أى الخطيب
 فى دعائه تصويره كالمسبب أى للاخيه أى الشروع لاذالكلام حال الإقامة
 مكروه ملة لقوله أى للاخيه بد كذبغ الدال نهى خطيب من اضافة
 المصدر لفاعله انبساطا تنزع فيه نهى وأمر كان يقول أى الخطيب تمثيل
 لأمره ونهيه فليس من شرطه ما أى الخطيبين تفريع على قوله وكره ترك ظهر
 لأجلها أى لتعظيمها فان كان للاستراحة جاز وان كان للاشتغال بآدابها نذير
 لا قبله أى التخصير لوجود الفصل أى بين الضمير المعطوف عليه والمعطوف
 بقوله بالزوال الخ فى الخلاصة

ولن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
 أو فاصل متاعلة لقوله عطفت على الضمير ونحوه أى كف الخ بأن علم
 خروج الخطيب الخ تصوير للتعهد بأن يقتصر على الأركان الخ تصوير للتخفيف
 متلبسا بنقل الخ أى وخرج الخطيب قبل انتمائه مطلقا أى عن التقييد بعقد
 ركعة وعدم تعده بل يجب عليه الاتمام أى ويخفف من اجارة أى عقد على
 منافع عاقل أو غيره بنقل أم لا فتشمل الكراهية بان نحوه وتولية أى ترك السابعة
 المشتركة لغير بائعها وشرك أى ترك جزء من الساعة المشترية لغير بائعها
 بحصة من ثمنها وشفعة أى أخيه شريك فى عقار ما باعه شريكه منه لغيره ثمنه
 واقالة أى ترك المبيع لبائعه ثمنه بأذان ثان أى الذى يؤذن والخطيب
 جالس على المنبر فلئلا أى التصحح لا قبله أى الاذان الثانى بيان لمفهوم
 بأذان ثان ولو حال الاذان الاول أى أو بعده وهو الذى يؤذن قيل رقى الخطيب
 المنبر قبله أى الاذان الاول به أى نحو المبيع لازمة أى للمشتري
 عوض المبيع الذى فات حين القبض أى معتبرة فى الوقت الذى قبض المشتري
 المبيع فيه من بائعه ان النكاح الخ أى لان هذه ايسر فيها مال من الحيثيين

فلو فمحت اغبن أحد العاقدين والسابقة لاغب في بعضها هل أحدهما الرجوع مال
كل منهما ماله وان حرم أى التكاح ومائة باذان ثان الى فراغ الصلاة واوه
للحال فيه أى جوازه وهو أى الوحل الشديد الناس أى وسطهم
المداس بكسر الميم أى النعل وهو أى المطر الشديد وفومها بيان للآية
فصل صلاة الخوف **﴿** والبعض الآخر الخ المناسبات بان كان بعض القوم
يكافئ العدو وجوباً بيان لحكم التعليم اذا لقراءة بعد الفاتحة أى فلو قرأها
لائماً قبل اتمام الطائفة الاولى صلاتها فلا تدرك الطائفة الثانية مابق أى
من الصلاة وهى ركعة فى الثنائية والثلاثية وركعتان فى الرباعية من
الصلاة صلاتهم من ركعة أو ركعتين بيان لما الاول يضم الهمز
تامة أى بركوعها وسجودها من تخذير أى ليهض المسلمين من الهدو الخ بيان
لكلام واغراء أى ليهض المؤمنين على عدو بدم أى زائد عن درهم
فصل صلاة العيد **﴿** مأمور الجمعة أى من يؤمر بها وجوباً قيد بكسر
القاف وسكون المثناة تحت أى قدر ولا تجزئ أى حال التمروق قطعاً
وفى اجزائها عقبه وقيل الارتفاع نردد ولو ائدى بحنفى يؤخره بمالفة
فى قوله قبل القراءة نسبه أى التكبير كله أو بعضه اعادتها المناسب
القراءة التى قدمها على التكبير فان ركع الخ بيان لمفهوم عالم بركع وجوباً
بان لحكم التماذى والاى وان رجوع من الركوع للتكبير أى العيد
المناسب أى جنس العيد بالعبادة صلة احياء بالفتح أى للذال المعجمة
لا فى رجوعه بيان لمفهوم ذهاب أى لانقضاء العبادة ورجوع فى طريق
أخرى أى اثمادة الطريق ولو اصابة فقرائهم ولا غلظة الكافرين بكثرة
المسلمين منهم فبمسجدها أى لمشاهدة الكعبة المشرفة من الصبيان
الخ بيان لغبر مأمور الجمعة ويحرم أى الخروج لصلاة العيد ولا يحتاج
المكاتب أى فى حضور صلاة لاذن أى من سيده فيه لانه أى المكاتب
أحرز أى سان وحى من سيده من مأمور الجمعة بيان لمن فقولهم
سنة من تقرير على قوله أول من فاتته أى ان يمكنه الخ خبر قولهم اذهو فى قوة
معناه لا بعد نافلة الخ بيان لمفهوم خمس عشرة الخ منها أى أيام العيد
ان قرب أى ولم يخرج من المسجد بدليل ما يليه لان خرج من المسجد

الحجيان لفهوم ان قرب نذبايان للحكم التسكبير
 فصل صلاة الكسوف والخسوف على الصلاة المعهودة أي قيام وركوع
 الصلاة المعتادة بان يقرأ الفاتحة الخ تصوير الصلاة الكسوف ولوصيها
 في شرح المجموع لا يستبعد كونه له اعلى من الخمس لانها محل خوف وهو مقبول
 ولا يرد الخسوف فانه مندوب ويأتي حال نومه ولا يلحق مصيبة الشمس وكذا
 الاستسقاء فانه دونها في التأكد مع انه لا يعي العالم ويغنى عنه نحو العيون
 على ظاهر الرواية ابن عرفة روى بن عبد الحكم سنة ثم قال وفي تعلقها بكل
 مأمور بالصلاة وخصوصها بن عليه الجمعة قول المشهور والخصم عن رواية
 ابن شعبان وفي النوادر عن ابن حبيب صلاة الخسوف سنة على الرجال والنساء
 ومن عقل الصلاة من الصبيان والعيود والمسافرين عموديا أي بدو ياسا كنا
 بالبادية ورافعا يته على عمود لا الصغراء أي خوفا من خروج وقتها بانجلاء
 الشمس قبل وصولها لا تطويل فيها كالتفسير لقوله فعلى العادة بالزوال
 أي أو بانجلاء الشمس مطلقا أي عن تقيدهابكونها في القيام الاول أو الثاني
 كالنوافل أي في كونها بقيام وركوع في كل ركعة بلا تطويل

فصل صلاة الاستسقاء طلب جنس وضافته للسقي فصل مخرج طلب
 غيره من الله تعالى فصل مخرج طلب السقي من غير الله تعالى نيل
 بكسر النون وسكون المنة تحت أي نهزمصر الامر بما يأتي أي في قوله لزرع
 أو شرب في الجملة أي في بعض الاحوال وهي الخطبة كرت بضم الكاف
 وكسر الراء مشددة الصلاة في أيام اتفق بمصر انها صليت خمسة وعشرين
 منوالية بحضرة ابن القاسم وابن وهب وغيرهما من أكابر الأئمة واقروه
 السقي أي المطلوب مشاة بضم الميم جمع ماشي للصلي بفتح أي موضع
 الصلاة ويمنع أي يمنعه أزوجه أو ولها أو جماعة المسلمين من الخروج
 ان ارادته وانفرد أي أمر بالانفراد والبعده لا يوم أي زمن في يومه
 أي وقت خروجه فتقتضي أي باعتقاد ان دينه الحق عاتقه أي كفه
 حول بفتحات مشددا أمنوا بشد الميم نذبايان للحكم أمر الامام الناس
 به ما وهذا قول ابن حبيب ابن عرفة الرواية ليس قبله صوم ابن الماجشون لا باس
 بصيام اليوم واليومين والثلاثة ابن حبيب يؤمرون بصوم يومين وثلاثة أحب الى

اه المواق مالكا في المختصر ليس على الناس صيام قبل الاستسقاء من تطوع خيرا
فهو وخبر له ابن حبيب يأمرهم الامام ان يصبحوا صائمين يوم الاستسقاء ولو أمرهم
بالصدقة وصيام ثلاثة أيام ثم يستسقون بأثر ذلك كان أحب الى وقد فعله موسى
ابن نصير

فصل في تغسيل الميت وكفنيته والصلاة عليه ودفنه وما يتعلق بها * غسل
بضم الغين المعجمة وسكون السين ولو حكما بالغلة في المسلم وهو المجوسى الذى
نوى سايه به الاسلام فلا يغسل كافر تفر يع على قوله المسلم بان استهل
صار خالجا تصوير لاستقرار حياته اماره بفتح الهمز أى علامة غير استهلاله
صار خا ككثرة رضاع فلا يغسل السقط تفر يع على قوله المستقر الحياة
في قتال الحريرين صلة شهيد لاعلاء كلمة الله تعالى بيان للاكمل اذ مثله الشهيد
في قتالهم لأخذ الغنمة أو اظهارة الشجاعة وأما هو أى شهيد المعترك بيان
لمفهوم غير شهيد الخ فلا يجزى فيه أى غسل الميت تفر يع على قوله بمطلق
الاجزاء كالاجزاء الى آخره ان قلت هذا تشبيه الشئ بنفسه قلت المعنى الاجزاء هنا
كالاجزاء فى غسل ولو قال فى الاجزاء والكمال لكان أحسن فرضا منى فرض
سقطت فونه لا ضافته اذا قام به أى المذكور من الغسل والصلاة الخ كالتفسير
لكفاية من المسلمين بيان للبعض سقط أى الفرض وهما أى فرضا
الغسل والصلاة فكل من وجب غسله الخ كالتفسير اقوله متلازمان
وبالعكس أى كل من وجبت الصلاة عليه وجب غسله ويقوم مقام غسله تيممه
أى الميت بجواب ما يقال لا يلزم من وجوب الصلاة وجوب الغسل فان لم يوجد
له ماء يغسل به أو خيف ترأعه لا يغسل ويصلى عليه وكذا المولى الكثيرون جدا
عند التعذر أى لتغسيل الميت اما الخوف ترأعه أو اعدام الماء أو لكثرة المولى جدا
يأتى أى فى قوله كعدم الماء وتقطع الجسد أو تسليخه من صبه أو ما فى حكمه
أى القبر وهو البحر لمن مات به وخيف تغيره قبل وصول البر فانها أى الكفن
والدفن تفر يع على التشبيه لبيان صحته ومضمونه يعم بضم المثناة تحت وكسر
الميم مثقلة أى الميت الزوجان أى الحى منهما فى تغسيل الميت منهما على
العصبة أى ان كان الميت الزوج وعلى النساء الاقارب ان كان الميت الزوجة
لان فساد أى استمرار فساد الميت اجنبى من العصبة المناسب أى ليس من

العهدة ومنه أى الاجنبى بصحابة بفتح الصاد المهمة أى قرابة لزوجته
 كام زوجته وبناتها وزوجية لاصل أو فرع فعدم وجود المحرم الخ تفريع
 على قوله ثم يعم لم يقبـ من الاعذار الخ خبر عدم وجود المحرم بان احتج
 اليه تصور بقوله أو حكما ويجب غشه دخول على قوله ويسقط ذلك
 فيسقط ذلك أى ويجب صب الماء عليهم ان لم يتعدوا فان تعدوا أيضا سقط
 ويمحو أو عبارة وعدم ذلك أو الغسل لكثرتهم وصلى عليهم وقولنا و لا زما أى
 الاعتراض كذلك أى شقيقه أو لأب ويستزوجها جميع بدنها أى الذى
 يحرم عليه وهو ما زاد على الطرافها بان ينصب بينه وبينها ستارة تكفي بصره عن
 رؤيتها هو رتبة أى الميت الأولى المناسب الثانية لان الأولى بالماء
 وحده للتطهير وهذه بالماء ونحو السدر للتنظيف والثالثة بالماء والكافور
 للتطيب لأخراج ما فى بطنه من النجاسة أى التى يخشى خروجها قبل دفنه علة
 لتدب مصر بطنه الأولى بسدر للتنظيف والثانية بمطابق للتطهير المناسب
 الأولى بمطابق للتطهير والثانية بسدر للتنظيف وعبارة المجموع ونذب للغسل
 سدر يغتبر الأولى لانها بالانقراح غير معين بكسر العين المهمة وسكون المثناة
 تحت أى مساعد يلصق بمنافذه يفيد عدم ادخاله فيها وهو كذلك الميت
 مطلقا أى كان الميت محسرا أم لا معسدة أم لا المرتين بكسر الهاء قابض
 الرهن للتوثيق فى حقه على الراهن ماله أى الميت مدين المناسب ذى دين
 جميع سدر المناسب ستر جميع بان يقصد الصلاة الخ بيان كيفية التبة
 فى الجملة أى بعض الاحكام فان انتظر الخ بيان لمفهوم لم ينتظر أكثر
 من أربع تكبيرات فقبل خمس تكبيرات وقبل ست وهكذا الى تسع تكبيرات
 أقل فقبل ثلاث تكبيرات بان لم يدع به دكل تكبيرة تصوير لموالاته
 أو دعى أى عقب كل تكبيرة همدان تنازع فيه والاه وسلم وكذا
 أى المذكور من الموالاة والسلام عقب ثلاث همدان فى بطنان الصلاة واعادتها
 ان سلم أى أو والاه وطال أى الزمن بالعرف أو خرج من المسجد والابن
 فان دفنت الخ بيان لمفهوم ان لم تدفن فقول الشيخ وان دفنت الخ
 تفريع على قوله ان لم تدفن وبيان مفهومه به أى التكبير تنازع صبر
 والمسبوق وجواب بيان الحكم صبره الى أن يكبر واصله صبر لانه

أى المسبوق الكبير حال اشتغالهم بالدعاء كالتعاضد أى المسابقة به الامام
 خلف الامام أى حال اقتدائه به فان كبر أى المسبوق حال اشتغالهم
 بالدعاء بيان لمفهوم صبر بها أى التكبير التى ~~كبرها~~ حال دعائهم
 حذو بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة أى قبالة بالاولى بضم الهمزة
 أمات أى خلقنا أمواتا نطقا ثم علقا ثم مضغا وأحيى أى بنفخ الروح فبينما
 ثم يميتنا بقبض أرواحنا ثم يحيينا بردها إلينا حميد بفتح الحاء المهملة
 وكسر الميم أى محمود مجيد بفتح الميم أى جليل عظيم أهل أى عالم
 به أى سريره وقلبه اذلا اطلاق لنا عليه سبحانه بضم المثناة أى قبالة
 بالصلاة أى امامتها أوصى الميت أى لرجاء قبول صلاته لا لبغضه عاصبه
 بأن يصل عليه أى اماما فان كان لبغضه عاصبه قدم على الوصى ان كان دينيا
 لا يقصر فى الدعاء له والاقدم وصيه ولى بضم الواو وكسر اللام مشددة
 أولى من العصبة أى بامامة الصلاة على الجنازة يان لوجه الشبه ان يحفر
 المناسب ما يحفر فى أسفل القبر المناسب تحت جانبه القبلى الخ ويستأى
 فم اللعد أو الشق باللين ~~بكسر~~ الموحدة أى الطوب النقي بأن جعل
 ظهره الخ تصوير للخالفه نكس بضم النون وكسر الكاف مشددة صورة ثانية
 للخالفه بأن جعل رجلاه تصويرا لتسكيسه بأن يحول بضم المثناة تحت
 وفتح الحاء المهملة والواو تصويرا لدورك يرتضم ففتح مثقلا مطلق
 التدارك من اضافة ما كان صفة أى التدارك المطلق عن تقييده بعدم ردة التراب
 عليه وهذا أى قوله صلى على القبر الخ والاى وان لم يغسل فقيه أى
 الحكم بالصلاة على القبر نظر أى توقف للخالفه لقوله سابقا وتلازم جوابه
 ان المراد تلازما لا عارض فسن بفتح السين المهملة وشدة النون أى صب
 وجمع السحلية بكسر السين المهملة وسكون الحاء المهملة وشدة المثناة تحت
 وهو أى الدفن فى التابوت سئتهم أى طريقة انصارى مستفهم بضم
 الميم وفتح السين المهملة والنون مشددة أى مكبا لاسطبة بضم الميم وفتح السين
 والطاء المهملتين أى مجهولا كالسطبة فى استواء سطحه الأعلى تهية طعام
 لاهل الميت أى رفقا بهم لاشتغالهم بحجهم ميتهم وخزنتهم عليه عن تهية طعام
 لانفسهم من نذب ولطم ونياحة بيان للحرم فلا أى فلا يسب تهية طعام

لهم بل تحرم لانها اعانة على معاصيهم من الكرم الخ بيان لما لانه أى
 الله سبحانه وتعالى فيقدم أى يغلب المحتضر على الخوف أى لان ثمرته
 العمل وقد ايس منه والحديث أنا عند نطن عدي بنى وتلقينه أى المحتضر بان
 يقول أى الملقن بكسر القاف الخ تصوير بتلقينه باطف ولا يقول أى الملقن
 بالكسر له أى المحتضر قل أى لا اله الا الله محمد رسول الله خشية ان
 يصادف قول المحتضر للافتانات لا فيظن الملقن انه رد عليه فيسئ الظن به
 استقباله أى توجهه للقبلة وتتمثل بفتح المثناة فوق أى صورة من ذلك
 أى الجنب وما بعده خلقا وخلقا احدهما بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام
 والآخر بضمهما لانه من أوقات الاجابة أى لشامين الملازمة على الدعاء
 بعصاة أى عريضة تحت ذقته ويعقد طرفاها على ناصيته وستره أى تغطية
 وجهه وباقي بدنه خشية ان يكون المرض أثر فيه تأثيرا شديدا فيراه من لا يعرف
 فيسئ الظن به ومن مات تحت هدم الخ بيان لما دخل بالكاف أو خاة أى
 بغثة بلامرض بالاصوات المرتفعة لا مفهوم كما يعلم عما يأتي وان جازها نظر
 عورته واوه للرجال وان زائدة بلبوس أى في غير ثوب والجمعة من الرجال
 بيان لغير أربعة كان يحمله اثنان الخ مثال الحمل غير أربعة المعين بضم
 الميم وفتح العين المهملة وكسر المثناة تحت مثقلة مبتدع بضم الميم وكسر الدال
 فيها المالك لأبأس بحمل الجنائز من أى جوانب السرير شئت بدأت ولك أن
 تحمل بعض الجوانب وتدع بعضا وان شئت لم تحمل وقول من قال بيدى باليمين بدعة
 سند لتخصيصه في حكم الشرع ما لا أصل له ولا نص فيه ولا اجماع وهذه سمة البدعة
 مطلقا أى من التقيد بعظم المصيبة عليها وحرمة أى الخروج للجنائز
 الخ بيان لمفهوم لم تتخس قننتها مطلقا أى من التقيد بعدم عظم مصيبتها عليها
 وعدم الخروج فيه ان اللازم مبيتها في مسكنها المعتدة هي فيه لا عدم الخروج
 كما سيأتى ان شاء الله تعالى والا أى وان كان برفع صوت أو قول فيجوز كنسبة
 النهب أو الظلم الى الله تعالى جمع أموات أى دفنهم بعضهم جنب بعض
 بدليل قوله وولى القبلة الافضل في وقت واحد أو أوقات أجنب أى لا انقطاع
 التكليف بالموت وعدم خشية الفتنة وولى القبلة الافضل أى جعل الافضل
 مقدما الى جهة القبلة والذي يليه خلفه وهكذا وفي الصلاة عطف على بقية

أي ويندب جمع أموات في الصلاة عليهم أفضل رجل أي حر غير خصي ولا محبوب
 فالأفضل أي الذي يليه في الفضل من الرجال الأحرار غير الخصال والمجايب
 يليه إلى جهة القبلة وهكذا فالطفل بكسر الطاء المهملة أي الذكور غير البالغ
 الحر أي غير الخصي والمحبوب يلي الرجال الأحرار غير الخصال والمجايب إلى
 جهة القبلة فالعبد أي الرقيق الذكور غير الخصي والمحبوب كبير أي بالغ
 فالخصي أي مقطوع الذكور دون الاثنين فالمحبوب أي مقطوع الذكر
 والاثنين كذلك أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فالخنثى أي المشكل
 كذلك أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فالحررة أي كبيرة فصغيرة
 فالامة كذلك أي كبيرة فصغيرة فالمراتب عشرون من ضرب خمسة الفعل والخصي
 والمحبوب والخنثى والاثنى في أربعة حر كبير فصغير فرق كبير فصغير ووضع
 أي الشعر المخلوق من الميت أو قلامة ظفره معه أي الميت ذلك أي الخلق
 أو القلم لأنه أي المذكور من القراءة عند الموت أو بعده أو عند القبر
 لما فيه أي الانصراف عنها بلا صلاة على كراهته من الطعن فيها بيان لما
 فإن أذنوا الخ بيان لمفهوم بلا إذن الخ ادخالها المسجد أي صيانة عما يمكن
 خروجه منها فيه والصلاة عليها فيه أي لأنها أربعة لادخالها فيه أدبت
 بضم الهمزة وكسر الدال المهملة مشددة أو لا بشد الوار ندبا بيان الحكم
 أعادتها فالصور أربع جماعة بعد جماعة فذبح جماعة فذبح فذكره
 جماعة بعد مندوبة لم يكفر به رعيته فان كفر بها حرمت الصلاة عليه مطلقا
 كقاتل أي لسكافي له قتل به قصاصا وتكفين بحريز وخرفها كره مالك في
 أكفان الرجال والنساء الخ لأن سداه الحرير وكرهه في الأكفان الحرير محضاه
 لسقوط التكليف بالموت فلا يمنع في كفن الرجل وكرهه في كفن خوف المباهاة التي
 لا تناسب الموتى مطلقا أي عن التقيد بالجهر وفرشه بحريز أو خراي أن
 كان الميت رجلا فلا يكره لمرأة ولا يفرش الاثوب طاهر نقله المواق عن ابن حبيب
 وإن يتخور أي في غير نقد والاحرم لما فيه من التشاؤم الخ أي ولأنه عادة
 الكفار وللأسراف بالتلاف الخوران كان لأنه ليس من عمل السلف أي لما
 روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم للعبادة ثم جلس وأمرهم بالجلوس وفي كونه
 نسخ وجوب لندب أو لا باحة ظاهر المذهب الثاني واختار ابن المباحثون وابن

حبيب الأول قالان مرت به فلا يعرض عنها لانه من الجفاء وروى علي عن مالك
 كراهته وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به وليس منسوخا من خصوصياته
 صلى الله عليه وسلم وأجيب أيضا بأن الأرض رفعت للنبي صلى الله عليه وسلم حتى
 رآه بعينه وصلى عليه وهو حاضر بين يديه بدليل انه لم يصحبه عمل إضافة دليل لما
 بعده للبيان أما بكسر الهمزة وشدة الميم حرف لتفصيل سبب الإباحة بما
 ذكر أي التطيين وما يليه ذلك أي التطيين وما يليه فيحرم صريح بمضمون
 التشبيه للإيضاح يكره غسله والصلاة هذا مفاد التشبيه صريح به للإيضاح
 وجبا أي غسله والصلاة عليه إذا بيعت أي من غير بيان ان بها قبر سقط
 بخلاف دفن الكبير أي الذي تقدم له استقرار حياة فيها أي الدار فلا يكره
 لعدم خشية نبشه لحرقته فانه يجب ترده أي إذا بيعت بلا يسه له لان قبره
 حبس عليه فلا يتفزع به فبما أي الف والمواراة في الأول أي غسل
 الدم كأي أي صغير أو كبير فان كان مجوسا بيان لفهوم كأي مسلمين
 أي غير شهاد معتزل الحياة أي حياة برزخية يعلمها الله تعالى ورسوله وأرباب
 البصائر النبوية وهي ممكنة عقلا وقد أخبر الله تعالى بها في كتابه العزيز فيجب
 الإيمان بها لئلا يرد على هذا التعاليل الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
 فالمناسب التعاليل ببقاء أرواحهم ليشهدوا لهم يوم القيامة تردى بفحاشات متقلا أي
 سقط شاهق أي محل عال جدا من وجه الخيमान لما رجل بكسر
 فسكون قلادة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة أي
 طربوش بلغة أهل مصر وشاشية بلغة أهل المغرب منطقة بكسر الميم وسكون
 النون وفتح الطاء المهملة أي حزام فصح بكسر الفاء لانه أي دفعه بألة حرب علة
 لقوله لا درع الخ مادام الميت أي كاه أو جزء محسوس منه لا عجب الذي لا يقضى
 ويخلق منه الانسان وهو جزء دقيق جدا لا يحس فوجوده بالقبر لا يمنع نبشه
 كفضيق الجامع أي الذي تصلى الجمعة فيه عن أهل البلاد الماء ورين بها وبجانبه
 مقبرة فيجوز نبشها لتوسعة هذا ظاهر عبارته وفيه ان توسعته بها لا تنوقف على
 نبشها لأنها تحصل بظاهاها مع بقاء الموقى بها طمها في ملك غيره أي ودفن
 بدون اذن مالك وأراد أي مالك اخراجه أي الميت منه أي القبر كفن
 بضم فكسر مشددا أي الميت ربه أي الكفن أخذه أي الكفن من
 على الميت قبل تغيره أي الكفن بالحد يد فان تغير به فلا يمكن من أخذه لانه

انتهى الملبت بالفائدة دفن بضم فكسر معه أى الميت فى القبر من حلى
 الخ بيان للآل عظامه أى المحسوسة لا عجب الذنب كما تقدم محلها أى المقابر
 ما منع راحته أى الميت اذا بلى عن الناس الذين يبرون عليه عمقه أى
 تغويطه الى أسفل لان ظهر الارض خير من بطنها والاى وان رجا البرء قبل
 تغبره جيب أى الفتحة التى يخرج الانسان منها رأسه من نحو القميص السماء
 عند أهل مصر قبة بفتح القاف أو طوقا وشقها هو ابصا لها من أسفل الى آخر الثوب
 فيصير مفرجا مفتوحا كله من امام حلق لشعر رأس أى لمن ليس عادة حلقه
 كالنساء وبعض العرب ونحوهم جزعا واطهار العظم المصيبة والصبر عطف
 على الرضا من أكل أو شرب أى ما كول تكبر ولحم ومشروب كما الخ بيان لصدة
 بالاجماع صلة ينفعه وقيل ينتفع بثواب ذلك فى التوضيح المذهب ان
 القراءة لا تصل الى الميت حكاه القرافي فى قواعد وابن أبى جمره وقيل تصل مطلقا
 وقيل تصل ان كانت عند قبره فى المدخل من أراد وصول ثواب القراءة بالترافع
 فليجعلها دعاء بأن يقول اللهم ثوابها لقلان اه الاى ان قرأ بنية الميت ابتداء
 وصل اليه ثوابها كالصدقة والدعاء وان قرأ ثم وهب فلا يصل لانه للقارى لا يتقبل
 عنه الى غيره والله أعلم

باب الزكاة

الصلاة أى التى هى ركن الاسلام الزكاة أى التى هى ركنه أيضا التو
 بضم التون والميم وشذ الواو والزادة عطف تفسير مال مخصوص أى ربع
 العشر أو العشر أو نصفه أو شاة فأكثر أو بنت مخاض فأعلى أو نبيع فأعلى
 من مال مخصوص أى العين والنعم والحب والتمر وعرض التجارة المستخفه أى
 الفقير أو المسكين ومن معهم فى آية انما الصدقات للفقراء الخ وحول عطف
 على الملك وحرث أى حب وثمر عطف على معدن الخمسة أى المذكورة فى
 حديث بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة
 وصيام رمضان وحج بيت الله الحرام على من استطاع اليه سبيلا فلا تجب على
 الرقيق أى فى ماله تفرع على قوله على الحر ولو باثنية أى من حرية ككتاب
 ومدر ومبعض وأم ولد ومعتق لأجل لعدم تمام ملكه لا حاجة اليه لفائدة
 التفرع والسببية عليه انتفاء شرط الحرية مودع بضم الميم وسكون الواو وقع

المال أى مجعول عنده مال ليحفظه الحبوب مراده بها أربعة عشر صنفا
 القمح والشعير والسلت والعلس والذرة والدخن والأرز والفول والحمص
 والعدس والبسيلة واللوبياء والجلبان والتمرس وذوات الزيتون أى الزيتون
 والمشمس والقرطم وحب الفجل الأربع صفات لذوات فلا تجب في غير
 هذه الأنواع أى ان كان مقتنى فان كان متجرا فيه وجبت فيه أيضا كذا قالوا
 والتحقيق انها لا تجب فيه لان المزكى عنه أوقفه وهما عين لاعنه كخيال الخ
 امثلة لغير هذه الأنواع منها أى الأنواع الثلاثة انها أى الزكاة كحصى
 ومجنون مثاليين لغير المكاف ولية أى أبوه أو وصيه أو مقدم القاضى أو القاضى
 فليس التكليف الخ تفريع على قوله ولو غير مكاف مطلقا أى عن تقييده
 بكونه مكافا بها أى الزكاة فيه أى مال غير المكاف المال أى ملكه
 توفرت بنفحات متقلا أى اجتمعت سببا مفعول جعل الثانى في وجوب
 زكاته أى اخراجها وجوباته كليفيا متعلقا بوليّه فشرط وجوبها أى الزكاة
 أربعة والمناسب الواولان هذا لا يعلم عما سبق في الأنواع الثلاثة أى النعم
 والحرب والعين والركاز بكسر الزاء أى مدفون الجاهلية عطف على المعدن
 وثانها أى الشرطين الخاصين ثم يفتح المثلثة أى هناك وهذا الشرط
 أى تمام النصاب يحتاج أى أولاد النوق بضم النون جمع ناقة فتجب
 بضم النون وكسر الفوقية أى ولدت الحول أى تمام السنة بالاشهر
 ما يكمل النصاب مفعول نتجت من نوعها أى الماشية التى أبدلها منها
 أى الابل ولو قبل الحول بيوم أى أو بعده قبل مجئ الساعى أو عنده منها
 أى الغنم الحول أى لتمامه بخلاف ما لو أبدلها بغير نوعها أى كابل الابل
 ببقر أو غنم أو أحدهما بابل أو غنم ببقر أو عكسه بيان لمفهوم من نوعها
 يستقبل أى يندى بها أى الماشية التى أخذها بدلا من ماشيته سائمة
 أى راعية فحول بضم الفاء جمع فحل أى ذكور مباشرة الخ راجع
 لتولدا الخ هنا أى في محبث زكاة الماشية ما تجد أى ملكه من
 النعم بيان لما بهيمة الخ صلة تتجدد ما يأتى أى في محبث زكاة العين من
 انها أى الفائدة الخ بيان له أى النصاب صلة ضمت فاكثروا من خمس
 فى الابل أو ثلاثين فى البقر أو أربعين فى الغنم قدر نصاب مفعول

استفاد أوحدة بكسر الموحدة وشدا القاق أى أننى من الابل أتمت ثلاث سنين
ودخلت في الرابعة تنجب في ست وأربعين إلى ستين أى بعد ان كان عليه بنت لبون
ولا يستقبل بالفائدة المذكورة حولا هذا علم مما سبق فالنصاب تفريجه
عليه بالفاء لا لأقل عطف على له ضم له أى النصاب الانواع الثلاثة
أى النعم والحرق والعين فتشمل أى الضائفة تفريع على قوله تأوه للوحدة
جبل بضم الجيم وشدا اللام أى أكثر ان كان أى وجد ابن اللبون
عنده أى المزكى عليه أى الساعى من الحقتين الخ بيان لما تباع
بفتح المثناة وكسر الموحدة مسنة بضم الميم وكسر السين وشدا التون
كذلك أى المتقدم في عدم اشتراط الاثنية تحت بضم الموحدة وسكون الخاء
المجمعة في أخذها أى الذات صلة خير ويجوز رفع نصاب لما اقتضاه مفرجه
من كونه منصوب باخبار السكك محذوفة الجملة أى الاقل نصاب اسمية أى
مصدرة باسم مبتدأ وما يليه خبره الاعداد أى الزائد في الموافق للقاعدة
النحوية فان عدم الشرطان أى معاين كان الاقل أقل من نصاب ولم يوجب
الثانية كائة واحد وعشرين ضاأنا وثلاثين معزا أو أحدهما أى الشرطين
بأن كان الاقل دون وأوجب الثانية كائة وعشرين وثلاثين معزا أو كان الاقل
نصاأا ولم يوجب الثانية كائة واحد وعشرين ضاأنا وأربعين معزا
أو بعضه عطف على مقدر أى كاه ماشية تتازع فيه أبدال وذبح والمناسب
زيادة أو بعضها عطفها والاستغناء عما فيه الزكاة أو بعضه أخذت بضم
فكسر كقرب الخليطين فيه انه لم يتقدم ولا يأتي أيضا وفي ضوء الشموع
حدة بعضهم بأقل من شهر ابن عرفة وفي القرب الموجب تهمتها خمسة ابن القاسم
اختلاطهم لأقل من شهرين معتبر ما لم يقرب جدا ابن حبيب أقله شهر وما لدونه لغو
محمد أقل من شهر معتبر ما لم يقرب جدا ابن بشير في كون موجب التهمة شهرين
ونحوهما أو شهران ثالثا الر وايات دونه ولا خلاف عند الاشكال في كمين التهمة
ثالثا يحلف المتهم لما تقر راحلة أقوله أخذت منه ان الحيل يفتح الهمز
بيان لما يحلف من يعنصره أى يرجع فيما وهبه لولده أو يتزعه أى
ما وهبه لعبده فلا مفهوم لابدال ولا ماشية تفريع على قوله ومن الحيل
الباطلة أن يهب ماله يعيب أى قديم ظهر للمشترى فلم يرض به

أوفلس لشترها أي دفعه الثمن لبائعهما فاختار أخذها أوفساد لبيع أي ففسخ
وكأنها لم تخرج عن ملكه أي لان الرد بالعيب والفساد وأوفلس فسخ للبيع
نوبت بضم فكسر فهذا الشرط أي قوله وكل تجب عليه تفريع على
قوله بأن يكون حراما لمال الخ كذلك أي ملوك لهما أولا حدهما الخ صنف
كضأن أو بقر بنسبة عدد مال كل أي من الخليطين أو الخلطاء لمجموع عدد
مالهما أو لهما أي بمثله من قيمة المأخوذ والمناسب ابدال لكل به أي صاحبه الذي
أراد هو الرجوع عليه وسيتفع هذا بالمثال الآتي بالقيمة صلة رجوع بثلاث
القيمة المحل للضمير فالترجيع المناسب فالرجوع تعين بنقصات متعلا
من الواجب المناسب الماشية أو ابدال من بني والأوضح أخذ الواجب من الوسط
المخاض أي الحوامل الابنت لبون سليمة أي من الوسط للاول أي
انفراد الخيار للثاني أي انفراد الشرار عن حقة أي أو حقة عن جذعة
أو بنت مخاض عن بنت لبون شرط وجوب خبر مجيء في الزكاة من
ظرفية المتعلق بالكسر في المتعلق بالفتح والمناسب للزكاة والأوضح شرط لوجوبها
تقدم صدر الباب أي في قوله ووصل الساعي ان كان ان أخرجهما يعني
عنه جعل فاعل تجزى ضمير مستتر عائده الى الزكاة بمعنى الاخراج فيكون مجيئه
شرط صحة أيضا تفريع على قوله فلا تجزى قبله وانما لم تجزى زكاة الماشية
المقدمة على مجيء الساعي تقديم زكاة العين الخ المناسب مع ان زكاة المقدم
على الحول بكشهر لان التقديم في زكاة العين رخصة أي والرخصة لا بقاس
عليها يقتصر على مورد ها والمحل للضمير أي لانها رخصة لاحتياج الفقراء
إليها أي العين الخ علة لقوله رخصة هنا أي في زكاة الماشية التي لها ساع
كذلك أي تقديم زكاة العين في الاحتياج الدائم وعدم المانع الاخراج أي
زكاة الماشية التي لها ساع الذي عينه الخ المناسب الذي هو على نهي الشريعة
أو يقول ابطال لتولية الساعي الذي عينه الامام الخ نهي بفتح فسكون أي
طريق فان لم يكن ساع بيان لمفهوم ان كان ويستقبل الوارث أي يتدنى
حولا بالماشية التي ورثها قبل مجيء الساعي لانه أي الوارث ملكها أي
الماشية التي ورثها قبل مجيء ساعها قبل الوجوب أي لركتها على المورث
بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء مشددة عنده أي الوارث تقدم أول الباب

أى فى قوله وضعت الفائدة منها وان بشرائه ولا تبدأ بضم المثناة فوق وفتح
 الموحدة والدال المهملة مثقلة بالزكاة صلة الوصية على ما تخرج صلة تبدأ
 الوصايا أى بالمال من التمسك صلة يخرج كفل الاسير الخ تمثيل لما يخرج
 قبل الوصايا مطلقا أى عن التقييد بكونه بعد مجيئه لوجوبها فيه أى قبل
 موثر به اذ لا وقص فى الحب علة لقوله فأكثر فيه أى الحب القطاني
 السبعة أى القول والعقد والخص واللا وبسا والبسيلة والجلبان والترمس
 زين بسكون المثناة تحت تفاح بضم المثناة فوق وسائر أى باقى خراجية
 أى عليها خراج أى مال معلوم يدفعه كل عام من بزرها فى نظرية كينه منها
 لناظرها وهو السلطان أو نائبه فثبت بضم فكسر أى أخذت من الكفار
 عنوة بفتح العين المهملة وسكون النون أى قهرا وخارجها أى المال
 الموظف على الأرض فى نظرية التمكين من زرعها والمناسب تقريعه بالقاء عنها
 الزكاة أى عن زارعها زكاة الحب والتمر الخارج منها وغير الخراجية
 أى التى قبل المبالغة وأرض الموات بفتح الميم أى ما ليس لاحدا اختصاص بها
 إضافة للبيان التمر والزبيب أى لذوات الزيتون بدليل ما يليه من ذوات
 الزيتون الأربع بيان لما وهو أى غير الزيتون وأما الزيتون الخ بيان لمفهوم
 غير الزيتون واللا أى وان لم يبعه بأن أكله أو صدق به أو أهده من حبه
 أى ما لا يحف ذلك أى المذكور من الأكل والأهداء كصدقة وجعله مهورا
 أو خلعا أو اوارش جنابة فان كان شأنه أى الحب من حبه أى باس بعد تقدير
 جفافه أو بيع أى أخضر الثانى أى جواز الإخراج من ثمنه أو قيمته
 وهو أى الثانى عنه أى مالك فيه أى ما شأنه الجفاف وأكل أو بيع
 أخضر ترجحه أى تعين الإخراج من حبه وهو أى تعين إخراج حبه
 النسي أى المذكور من الحب وذوات الزيت والتمر والعنب والدواليب
 عطف مرادف والدلاء بكسر الدال جمع دلو من إخراج الحب الخ بيان لما
 السج يفتح السين المهملة وسكون المثناة تحت آخره خاء مهملة أى الماء
 الجارى على الأرض من نخوم طر يقدر بضم المثناة تحت وفتح القاف والدال
 المهملة مشددة لكل الخصلة أخذ بأن يقال ما قدر ما يقصده الخ تصوير
 لتقدير جفافه بأن يقسم الخارج نصفين الخ تصوير لاجراءه على حكمهما

وظاهره أى قوله فعلى حكمهما استوى السقي بكل منهما الخ الاوضح ساوى
السقي بأحدهما السقي بالآخر الخ وهو أى ظاهره لهما المناسب فهما
له المناسب فيه يعتبر الاغلب أى الاكثر فيجوز حكمه في الجميع ويأخذ الاقل
والاوضح تغليب الاكثر المبيضة أى المصححة من أقرب المسالك ما فيه
الزكاة أى خمسة أوسق في الزكاة المناسب في النصاب وان كان بعد تنقيته
منه أقل من نصاب مبالغته في وجوب زكاته اذا بلغ نصابا يقشره الاكل منه
أى على وجه الانتفاع به واستغنائه عن السقي عطف على طسه لا باليس
عطف على بالافراخ وهو أى الطيب الزهوى تلونه بالحمرة أو الصفرة
بعده تنازع فيه أكل وتصديق واستأجر تنازعه أى فيه العوامل أى
أكل وتصديق واستأجر وأما ما كتبه حال ربطها بيان لفهوم حال درسها
لانه أى المذكور من الرقيق والكافراخ علة لقوله لازكاة على من عتق الخ
حال الطيب صلة لم يكن مخاطبا لم يكن مخاطبا بالزكاة ظاهرة في الرق
وفي الكافر على خلاف الصحيح لا على الصحيح من خطايع برفع الشريعة وفي عب
والحرثي نحو ما في المتن فلعل علة صلة وطها عن الكافر وان خوطب بها ترغيبه
في الاسلام بخلاف لو أعتق أو أسلم قبله بيان لفهوم بعده وخص بضم
الحاء المجعولة وكسر الراء مشددة القمر بفتح المثناة وسكون الميم وفيه مجاز الاول
لانه حين تخريصه بسر واذا صار تمر لا يخرص بل يجذب وبكال التحزير
المناسب الحزر غيرهما أى الحبوب الثمانية عشر أى يجب على الامام
ان يعين عارفا انظر ما مفسره هذا فاعمل المناسب فيجب لأرباب الجواهر
أى الاجنة والبساتين التى فيها النخل والعنب صلة يعين فان لم يوجد أى عارف
معين من الامام من التمر والعنب بيان لما شأن ما أى التمر والعنب
كطوب وعنب مصر مثال لقوله أم لا ليضبط ما تجب فيه الزكاة منهما أى التمر
والعنب علة لقوله يجب تخريصهما بعده صلة خرص لاقبله بيان لفهوم
بعده وهذا أى قوله بعده فهما أى التمر والعنب للاحتياج لهما أى
قبل التمر والتزبيب فتسارع الايدي اهما قبل ذلك الفين أى بسقوط بعض
الواجب الفقراء أى مستحقى الزكاة فيشمل الاصناف الثمانية الزكاة أى
الواجب الذى لا غنى فيه الابه أى التخريص لانه أى قوله نخلة يقو

أي بأن يراد بالفحالة ما يشمل الشجر مجازا من سلاسله الخاصة أو حذف
 أي بأن يقدر في كلامه أو شجرة شجرة لأنه أي تخريص كل واحدة وحدها
 للصواب صلة أقرب من الضم أي جمع تخلصين أو شجرتين فأكثر
 في التخريص فالأعرف أن استووا في المعرفة فيؤخذ من كل قول مثل نسبته
 لمجموع الأقوال فإن كانوا ثلاثة أخذ من كل قول ثلثه وهكذا من كل طبر
 أو جيش الخ بيان الجائز برديف الرأى أي حب السحاب اسقط الثمرة أو سكونها
 أي سقط بعضها من شدة البرد وحمله أي قول الامام أحب إلى الإخراج
 على ظاهرة أي النذب وأما غير العارف بيان المفهوم عارف فيها الملك من خرس
 عليه أربعة أو سق فرقع خمسة أحببت له أن يزكي ابن يونس بعض شيوخنا لفظه
 أحبت هنا على الإيجاب وهو صواب كالحاكم يحكم ثم يظهر أنه خطأ صراح
 ابن عرفة على هذا حملها أكثر وحملها ابن رشد وعباس على الاستحباب
 للمشقة أي بكثرة أصنافها أجزاء أي لأنه الأصل ولا يجرى من الوسط أي
 لعدم المشقة في الأخذ من كل صنف ما يخصه أقله أصنافها شرعى فأكثر
 إلى حذفها من الأول لدلالة الثاني أكبرها أي دراهم مصر عن الدراهم
 الشرعية علة مقدمة لقوله مائة وخمسة وثمانون الخ إذ لا وقص الخ علة لقوله فأكثر
 منهما أي المائتي درهم والعشرين دينار بيان لما غير حلي جائز منطوق
 شامل لقسمين لما ليس حليا كدراهم ودنانير وتبر وسبيكة ونقار وللحلي المحرم
 ومفهومة قسم وهو الحلي الجائز إذ لا زكاة في الحلي الجائز كما يأتي علة لقوله غير
 حلي جائز المسكوك أي الدراهم والدنانير كالحياصة بكسر الحاء المهملة
 والمثناة تحت والصاد المهملة حرام عريض من جلد عليه صفائح من ذهب أو فضة
 عدد بكسر العين المهملة جمع عدة أي السروج والجمع والركابات فلا زكاة
 في الخامس الخ تضرع على اقتضائه على الدراهم والدنانير في مقام البيان
 في الحالصة أي من خلطها بغيرها كزجاج الكاملة أي في الوزن الحالصة
 من الغش في التعامل بها بأن يشتري بالمغشوشة أو الناقصة مثل ما يشتري بالكاملة
 الحالصة بحيث تكون قيمتهما واحدة بأن لم ترج أصلان ومير لعدم رواجها
 منها بأن انحطت من الكاملة أي بأن كان ما يشتري به بدون ما يشتري
 بالكاملة تصوير لرواجها لا كالكاملة وقبل التمكن من إخراج زكاتها فإن

غصبت بعده فقد وجبت زكاتها على رباها وصارت ديناً عليه فيلزمه اخراجها
ولولم يقبضها من الغاصب بأن سقطت الخ تصوير لضياعتها ضل أي تاه
ونسي محلها بعد قبضها له تركي أو وجودها عطف على قبضها فلا تركي
مادامت عند الغاصب الخ تفرع على قوله بعد قبضها المودع بفتح الدال
وتعددت أي الزكاة بتعدده أي الحول ومدفونة أي نسي محلها
كقبضة سيف الخ تمثيل لحماية الرجل الجائزة بحيث لا يمكن اصلاحه الخ
تصوير لنسيه فتجب لاجل الحاجة اليه لانه أي المتهم عمله لوجوبها فيه
بالنقار بكسر النون أي القطع غير المصوغة سواء أي في وجوب زكاة المتهم
اصلاحه أي المتهم كأن انكسر أي الحلي تشبيهه في وجوب الزكاة
بأن نوى عدم اصلاحه الخ تصوير لقوله ولم ينو اصلاحه مطلقاً أي عن التقيد
بعدم نية اصلاحه فان نوى اصلاحه بيان لفهوم لم ينو اصلاحه لم تجب
المناسب فلا تجب لانه المكسور غير المتهم أعده بضم الهمز وكسر العين
المهمة وشذ الدال على ما في حيز بفتح الحاء المهمة وشذ المثناة تحت مكسورة
آخره زاي أصله المكان والمراد به هنا المستثنى الذي دخلت عليه أداة الاستثناء
للعاقبة بقاف وموحدة له أي الرجل من زوجة الخ بيان لن في ذلك
أي المعدل للعاقبة والمرود بكسر الميم والمكحلة بضم الميم والحاء تجب فيه
الزكاة خبران رصع بضم الراء وكسر الصاد المهمة مشددة تائه ضمير الحلي أي
ركب عليه وألق به بالجواهر أي النفيسة كاقوت والماس وزبرجد
ومعلوم انه لازكاة في الجواهر ثياب نائب فاعل طرز فانها أي المذكورات
وهي الحلي المرصع وسلوك الذهب أو الفضة نزع أي المذكور وهو الجواهر
والسلوك والآي وان لم يمكن نزعها بفساد من العين بيان لما حصل
أي حدث ونجدد ما كره من العين بيان ما وغلة بفتح الغين المعجمة واللام
مشددة مكثري بفتح الراء وهي أي الغلة بالاول أي الربح وهو
أي الربح أي حقيقة ته عرفاً ما زاد جنس يشمل الربح والغلة وغيرها على
عن فصل مخرج الغلة مشترى للتجارة فصل ثان مخرج لما زاد عن ثمن مشترى
للقنية فهو من الفائدة بيعة فصل ثالث مخرج ما زاد على ثمن مشترى للتجارة
بدون بيعه فهو غلة دون نصاب لانه مفهوم له فالمناسب ولودون نصاب حينئذ

أى حين تمام النصاب فى أثناءه أى الحول حوله أى الاصل بمدة أى
 قليلة أو كثيرة فى رجب ممنوع من الصرف للعلية والعدل التقديرى الثانى
 أى الغلة بالأول أى الربح للتجارة أى فى المنفعة بأن اكترى الشئ بقدر
 معلوم الى أجل معلوم ناوياً كراءه لغيره بزيادة عليه واكرامه بذلك فحولها أى
 الغلة التى قبضها ممن اكترى منه وهى أى الاصل وأنته مراعاة لغيره يوم
 ملك أصله ان كان دون نصاب أو لم يتم حوله قبل الاكترائه أو زكاه أى
 ان كان نصاباً وتم حوله قبل الاكترائه عن غلة مشتري للتجارة صورتها اشترى
 شيئاً للتجارة فيه بنية يبعه بزيادة عما اشتراه ثم اكرامه لغيره بمال معلوم نصاب
 فأكثر فيستقبل به حوله من يوم قبضه لانها فائدة لاربح كالمسكن أى بنفسه
 أو الركوب أى بنفسه فأكرامه أى بنصاب أو أكثر لا مَرَحْدَث أى
 كاحتياج لكرائه أو استغنائه عنه أو خلوكرائه بها أى الاجرة وهو الدين
 أى وابتداء حوله يوم قبضه من ماله من تسلف أى أول يوم من محرم مثلاً
 أو اشترى سلعة أى للتجارة فى المحرم أى أول يوم منه مثلاً وهو المحرم
 أى أول يوم منه مثلاً للتجارة أى ناوياً للتجارة فى المنفعة كمن اكترى داراً
 سنة مثلاً أى بنية اكرامه لغيره بزيادة عما اكرامه به كعشرة مثلاً لغيره الدين
 الذى اكترى به ذلك أى المذكور أى الذى هو غلة المكترى بدين للتجارة
 يجعل الربح أى فى قول المتن ولو ربح دين الخصلة يشمل اذهى أى غلة مكترى
 التجارة صلة لجعل الربح يشملها الثالث أى الفائدة من هبة الخ بيان
 اعطية طرف بفتح الراء أى عضو متزع بفتح الزاى مقتنى بفتح النون
 من عرض الخ بيان لمقتنى من بناء وشجريان لما زكاه أى وجبت
 عليه زكاته عشرين أى ديناراً زكى المحرمية أى نظراً لكمالها نصاباً
 بالرجبية زكى الرجبية أى نظراً لكمالها نصاباً بالمحرمية من العين بيان
 للتحدد والاى وان تتحدد عنها ببيعها ما فيه نصاب لا حاجة لما فيه به أى
 ثمن المؤبدة المستحق للجز كالنفسيه للتمام وقت شراء الغنم صلة التام
 لانه حينئذ أى حين كونه تاماً يوم الشراء الثانى من أى المتحدد عن مال غير مذكور
 فكان الاولى تقديمه ودرجه بفتح فكون أى ذكره فى أمثاله أى الثانى
 واستقبل أى ابتداء حوله بالماشية أو العين التى بلغت نصاباً الغريم أى المدين

أصله أى المال الذى سلفه بهية الخ صلة ملك أو قبضة عطف على ملك
 ان كان أى أصل الدين وظاهره ان ما ملك بهية ونحوها ابتداء حوله يوم ملكه ولو
 تأخر قبضه عنه وليس كذلك بل ابتداء حوله من يوم قبضه كما تقدم أوز كاه أى
 أصل الدين عند ابن القاسم أى وعند غيره بركيه لعام واحد ولو فرق بتأخيره
 وهو المعتمد ان كان هذا المناسب عقبه يده كما تقدم فى عبارة الشارح وهو مصب
 الشرطية احتراز اعماء اذا كان أصله عيناً يد واهب أو مصدق أو جان أو خاطب
 أو مخالغ أو مكاتب أو ورث فانه يستقبل به حوله بعد قبضه فى جميعها لان كان
 الدين عرضاً المناسب لان كان الدين ثمن عرض ادارة فانه بركيه قبل قبضه كل مع
 ماسده على ما يأتى فى دين المدير من البيع وهذا هو الآتى قريباً فى قوله اللهم الا أن
 يكون الخ أصله ثمن عرض تجارة لمدير لعل كلمة ثمن زائدة فيزكى أى كل عام
 القابض أى الدين من رب الدين صلة موهوب ربه أى الدين به
 أى الدين عليه أى رب الدين على الدين صلة أحال المحيل نعمت ربه
 بركيه الخ خبران مجرد قبول الحوالة أى بقبول الحوالة المجرد عن قبض المحال
 الدين من المحال عليه وقد وضعه بما يليه ولا يتوقف أى وجوب الزكاة على
 المحيل على قبضه أى الدين ولذا أى عدم توقف زكاة المحيل على قبض
 المحال بالفعل أى حال فان الحوالة تعد قبضاً أى لبراءة ذمة المحيل من الدين
 المحال به بمجرد قبولها فيزكى المحيل أى الدين المحال عليه بمجرد قبول الحوالة
 من غيره منه أى الدين من غيره لعل المناسب حذف لان المعدن
 علة لمقدر أى ولولم يحل عليه الحول حال قبضه صلة زكى لا يضم لما قبله الخ
 كالتفسير لقوله على حوله ولو نقص النصاب الخ مبالغة فى قوله ويكون لكل
 اقتضاء على حوله لاستقرار حوله بالتمام علة للمبالغة ومرادهم أى يقولون
 زكاة العروض عوض يشمل ثمن عرض الاحتكار وقيمة عرض المدير
 اذا العروض الخ علة لقوله ومرادهم الخ لا تركى أى أعيانها بها أى بأعيانها
 ذاتها أى عينها فيه أى عرض القيمة فيشمل قيمة عروض الخ تفريع
 على قوله أى عوضه بشروط خمسة صلة بركى عرض تجارة
 وأما ما فى عينه زكاة بيان لفهوم لازكاة فى عينه يستقبل بثمنه المناسب بركيه
 من عينه بتمام الحول وهو عند فى الماشية والحلى وبافراك الحلب وطيب الثمر

في الحرج واذا باعته زكى ثمنه لتتمام حول من زكاه ونحو ذلك من الفوائد
 المناسبة أن يز يد عقبه فيستقبل حولاً من قبضه لانه أى قوله بمعاوضة
 يشمل الصداق والخلع أى وثمنهما فائدة يستقبل بها حولاً من قبضها الى تنفيذ
 أى قوله بمعاوضة لأخراجهما أى الخلع والصداق هذا الشرط أى قوله
 ملك بشراء والذي قبله أى قوله لازكاة في عينه الحب المشتري للتجارة
 مفعول شمل فانه أى الحب المشتري للتجارة الخ علة لصحة ثمولها ما به بذلك
 أى بقولنا وشمل هذا الشرط الخ المثلثات أى التى نكال أو توزن أو تعد
 مع نية تجر أشار الى أن بقاء نية بمعنى مع فصيح تعللها بملك مع تعلق بشراء به
 لاختلاف معنى الحرفين مجردة أى عن نية غلة أو قنية حال الشراء صلة نية
 تجر بأن ينوى عند شرائه للتجارة الخ تصوير لاجتماع نية التجرونية الغلة
 بأن ينوى عند الشراء الخ تصوير لاجتماع نية تجرونية قنية ركو به أى بنفسه
 أو سكاها أى بنفسه أو حمله عليه أى لنفسه فلازكاة أى لعوض
 العرض وان باعه فانه يستقبل بثمنه حولاً من قبضه كما تقدم ثمنه أى عرض
 التجارة الذى اشترى به ذلك العرض نعت للثمن كذلك أى عرض التجارة
 فى كونه ملك بشراء سواء كان أى العرض الذى ملكه بشراء واشترى به
 عرض تجر عرض تجارة أى اشتراء بنيتها فقط أو مع نية قنية أو نية غلة
 أو قنية أى أو اشتراء بنية قنية فقط أى أو بنية غلة فقط اشتراء بعين نعت ثان
 لعرض فيزكى ثمنه أى عرض التجارة لحول من وقت اشترائه صلة يزكى
 بخلاف ما لو كان عنده عرض ملك بلا عوض الخ بيان لفهوم كذلك
 كهبة وميراث أى كعرض ملكه بهبة أو ميراث ثم اشترى به عرضاً بنية التجرفه
 بالثمن أى الذى باع به عرض التجر حولاً من يوم قبضه نصاب نعت عين
 أى ولو فى مرات فى المختكر بضم الميم وكسر الكاف أى التاجر الذى يشتري
 السلعة من رخصها ولا يبيعها الا من غلاها أو أقل مطف على نصاب
 فى المدير بضم الميم وكسر الدال المهملة وسكون المثناة تحت أى التاجر الذى يشتري
 السلعة بالثمن الحاضر سواء كان قليلاً أو كثيراً ويبيعها كذلك مكتفياً بما
 تبصر من ربح توفرت بفتحات متقلاً أى اجتمعت هذه الشروط أى
 الخمسة المتقدمة ثمنه أى عرض التجارة أو مع فائدة الخ عطف على

قوله بنفسه رصد بفتحات أى انتظر وهو أى التاجر الذى يرصد الاسواق
والخمس أى الشروط الخمسة عامة أى مشروطة فيه أى المحتكر
شأنه يرصد الاسواق صفقة كاشفة للمحتكر بالسعر الواقع أى المشغل على
ربح كيف كان أى السعر الواقع أى سواء كثر ربحه أو قل عينه أى
دراهمه وديناريه النقد أى الدراهم أو الدينارين أصله عرض أى باعه
بدراهم أو دينارين حالة أو موقعة بأجل معلوم ولم يقبضها من المشتري حتى تم حوله
الحال بشد اللام المرجو بفتح الميم وسكون الراء وضم الجيم وشد الواو
خلاصه أى من المشتري من أنه أى الدين ففى غير المدير أى دينه خبر ما تقدم
أولى المدير أى دينه قرض أى سلفاً والايكن أى دين المدير فيها
أى العرض والموجب فالتى أى الدال عليه لفظ لا تفرغ على قوله يكن
نقد أحال الخ قطع أى دون قوله المرجو بدليل ما بعده أى قوله لا ان لم يرحه
واضافه للبيان طعام السلم أى الطعام السلم فيه أى الذى اشتراه المدير بشرط
قبضه بعد نصف شهر أو أكثر بثمن حال فاذا تم حوله قبل قبضه من بانه السلم اليه
قومه وزكى قيمته اذ ليس يصرجه بيعه قبل قبضه كما ترومه بعضهم فتعنه قومه
بفتحات مثقلا هـ دل بفتح فسكون أى ليست ناقصة عن قيمته عند الناس ولا
زائدة عليها انه أى الدين فهو أى المرجو فى المدير أى فى دينه من التجار
لا فى المحتكر قوة بضم القاف وشد الواو أى حكم بعدم بضم الميم
وسكون العين وكسر الدال لا تأخذ هذه الاحكام أى لا تمضى عليه ولا تنفذ فيه
لظلمه وعتوه دينه أى المدير التماس بفتح الذون محدودا أى الزيادة والربح
فهو أى القرض حكم التجارة أى دينها فلكل مضى أى عند ابن
القاسم وإمام واحد عند غيره واعتمد يقوم بضم المثناة تحت وفتح القاف وكسر
الواو مشددة فيه أى عند تمامه لزكاتها أى قيمة السلع من يوم ملك
الاصل أى ان ادارته قبل وجوب زكاته أوز كاه أى الاصل ان تأخرت الادارة
فيه عن وجوب زكاته عطف على ملك الاصل فى المحرم تنازع فيه ملك وزكى
ولا يقوم بضم المثناة وفتح القاف والواو مشددة كالزلع بكسر الراء وفتح اللام
جميع زلعة بفتحها وسكون اللام كالنوال بكسر الميم أى الخشبة التى يلف الحائلك
التوب عليها والتشار بكسر الميم والمحراث بكسر الميم وبهجمة العمل

مفرد مضاف لمعرفة فيصدق بالتعدد أيضا من حمل وحث الخ بيان للعمل
لبقاء غيرها الخ تعليل لقوله ولا تقوم الاواني والآلات الخ فاشتهت القنية أي
العرض المقتنى بل هي منه حقيقة والقراض أي الدائير أو الدراهم التي
دفعها مالكمها لمن يتجر فيها بجزء من ربحها كذاته ويعبرون عن المالك برب المال
وعن المتجر بالعامل الحاضر به لدررب المال أي حقيقة أو حكما بان غاب وعلم
حاله وقدره زكاة ادارة أي منوعة الى زكاة قيمة عرض ودين عرض أو موجب
مرجوع ودين ودين نقد حال مرجو كل عام لحرف ليزكبه بمافيه أي
العام أي سواء ساوى رأس المال أو زاد عليه أو نقص عنه من غيره أي
القراض صلة يزكبه في شرح المجموع ويخرج زكاته من غيره أو منه ويحسبه على
نفسه ولم يجعلوا ذلك زيادة في مال القراض بتوفيره وهو بمنوع كالتقص اما
لبساره جزء الزكاة فتسأخ به النفوس أولانه لازم شرعا فكأنه مدخول عليه
أولا بسكون الواو والمناسب زيادة ولا ثمانية أي لا مدبرا ولا محتكرا وصبر به
بلا زكاة أي أخر زكاته الى حضوره لا يعلم فيها حاله مفهوما لو غاب عن
بلده وعلم حاله زكاه كالحاضر ببلده بها أي التزكية لانه أي الزائد قبل
سنة الحضور له أي رب المال حكمه أي القراض الذي زاد قدره قبل سنة
عن قدره سنة حضوره ما قبلها أي قدر المال في السنة التي قبل سنة حضوره
عنها أي من قدره سنة حضوره وان زاد المال أي قدره في بعض السنين
التي قبل سنة حضوره على قدره فيها ونقص أي قدره في بعض السنين السابقة
عن قدره فيها كالمكان فيها أي سنة الحضور وفيما قبلها أي سنة الحضور
وفيما قبلها أي السنة التي قبل سنة الحضور في سنة المناسب لسنة الحضور
وعن كل ما قبلها مائة المناسب ولكل سنة قبلها عن مائة ولا يقضى بالنقص
على ما بعده بيان لفهوم على ما قبله يزكيه أي القراض به قبضه أي
القراض من العامل بانفصاله أي رب المال المشتراة بمال القراض أي
للتجارة وأما الماشية أي الابل أو البقر والغنم التي اشتراها العامل للتجارة
فهي ما وهي نصاب الحث أي الحب أو التمر الذي خرج من عمل العامل بمال
القراض في الزراعة وبلغ نصابا وأخذت بضم فكسر أي الزكاة منها أي
ماشية القراض ان غابت أي ماشية القراض عن بلدها وحسبت أي

الزكاة على ربه أي للقراض كالحسرة راجع للجبر الذي فان حضرت
 أي ماشية القراض ببلد ربه بيان لمفهوم ان غابت كذلك أي الغائب في أخذ
 من عين المال وحسابها على ربه التوضيح أي ضرورة المال دناير أو دراهم
 ببيع السلع عنده أي العامل وحصته ربه أي رأس ماله وان نابه هو
 أي العامل بل يستقبل أي العامل حينئذ أي حين نقص رأس المال
 وحصته ربه عن نصاب به أي ربح العامل ما يكمله أي النصاب وان قل
 أي جزء العامل من الربح لان زكاته أي العامل ولا يقطع بضم المثناة تحت
 وكسر القاف بعينها أي ذات الحث والماشية والمعدن لا بد من ربهها الذهب
 الخ كالتفسير للعين الدين تفسيرا فاعل يسقط مقدم بضم الميم وفتح القاف
 والبدال أي مجحلا مؤخرًا كذلك أي مؤجلا أو أب أو ابن بيان لما دخل
 بالكاف تجددت بفتحات مثقلا أي اجتمعت النفقة انكسرت عليه أي
 ترتبت في ذمته عن سنين مضت أو غيره المناسب أو غيرها لان العين مؤنة
 كظهار أي كفارته الخ تمثيل لكفارة غير اليمين وصوم أي كفارة الفطر
 فيه وجب في حج الخ أي لترك واجب او تمتع أو قران فلا يسقطان أي
 الكفارة والهدى من العروض بضم العين المهمة بيان لما بعده يفي
 أي يوفي من العين لما عنده للباقي أي من العين التي بيده عما الزائد يفي
 بدينه مع العرض العشرين أي الزائدة على ما يفي بالدين أي لمن هو عليه أي
 للدين الذي عليه الدين بأن أبرأه أي المدين ربه أي الدين منه أي الدين
 تصوير لهبة الدين للدين فلا زكاة أي على المدين الذي وهب الدين له ان شاء
 بكسر الهمزة وسكون النون ممدودا بيده أي المدين فيه أي النصاب الذي
 بيده عند رب العين أي المدين بمثلها لما تقدم في الذي قبله أي قوله لان الهبة
 انشاء للمالك النصاب للامام خبر حكمه يقطعه بضم المثناة تحت وسكون
 القاف وكسر الطاء المهمة أي يعطيه ويأذن في اخراج ما فيه من المسلمين
 بيان لمن يحمله أي ما يخرج من المعدن لمنافعهم أي المسلمين العامة
 والخاصة به أي المعدن أرض أي أرض الحربيين التي صالحوا عليها
 الامام فان اسلموا رجع لامر الامام أي خوفا من تقائلهم عليه وهم مسلمون
 أو لا بشد الواو والزكاة أي يجب فيما خرج من المعدن باخراجه أي بمجرد

ولا يتوقف وجوبها على نصفية هذا قول أو بتصفية أي ما خرج من المعدن
من ترابه هذا قول آخر فأول الحكاية الخلاف وعلى الثاني أي كون الوجوب
بالصفة لم يحسب أي من النصاب المزكي لذهابه قبل وجوب الزكاة والمناسب
لا يحسب وعلى الأول أي أن الوجوب بالاخراج يحسب أي ما انفق أو ضاع
أو تلف قبل التصفية لتعلق الوجوب به ببيان ثمرة الخلاف أي يخرج منها
الخمس تفسير لقوله تخمس وأعمدة بفتح الهمزة جمع عمود مسئلة بكسر الميم
وسكون السين الطيب المعروف والاطلاق راجع لكل من بذرة العين والركاز
لكن باعتبار رجوعه للندرة فيفسر بعدم التقييد ببلوغ النصاب فقط لأنها لا تكون
الاعين أو باعتبار الركاز زيادة على ذلك عدم تقييده بالعين وذمى أي كافر دخل
تحت ذمة المسلمين وعهدهم بضرب الجزية عليه بالمروعة بضم الميم أي
على الهمة وشرف النفس والطلب أي التفتيش على المال فبه أي قبر
الجاهلي خمس بضم الخاء المعجمة وكسر الميم مشددة أي أخرج خمسة بأحياء
أي لموات وهي أرض لا اختصاص لأحدها ماله منه أي محي الموات
لا لأجدته أي الذي لم يملك الأرض للبائع الأصلي أي الذي ملك الأرض بأحياء
أورث منه أو الواهب أي الذي أحيى أو ورث من الحي عطف على البائع
فإن لم يضم فكسر أي البائع الأصلي والجواب مقدر أي فالحكم ظاهر
مطلقا أي عن التقييد بكونه محييا أو وارثا منه يعرف بضم المثناة وفتح العين
والراء مشددا أي تطلب معرفة عين مستحقة بالنداء عليه في مظان التفتيش عليه
سنة صلة يعرف أي أن كانت قيمته زائدة على دينار فإن نقصت عرف أي بالمال
اتفاقه فلا يعرف أصلا الأعصار أي السنين والقرون فهل ينوي أي
وأجدته أو لا يشدد الواو فلورآه أي ما لفظه البحر الخ تفريع على قوله
فلوأجدته الخ فهو أي ملفوظ البحر أي واضع اليد فالتشبيه الخ تفريع
على قوله لكنه بخمس بدليل ما بعده غير ظاهر إذا ما بعده يدل على أن هذا
ليس ركازا ولا انفعال فان كان حرييا أو جاهليا فركاز بخمس الخ بيان الحكم
الركاز يعرف أي سنة كما تقدم

فقه

﴿فصل مصرف الزكاة﴾ وهو أي مصرفها أي صرفها فيه لا يملك قوت
عامه صفة كاشفة لعني الفقير وإن وجبت أي الزكاة عليه أي الفقير بالغة

أحوال لا يملك شيئاً صفة كاشفة لمعنى المسكين فهو أى المسكين تفريع على التعريفين السابقين أحوج أى أشد احتياجاً كساع الخ أمثلة للعامل عليها لأنه أى العامل منها أى الزكاة بوصف العمل اضافته للبيان وكذلك ما يليه فلا تجزى لعبد محترز حر كافر محترز مسلم هاشمي محترز غير هاشمي فالتفريع على الشروط لبيان محترزاتها لا آل البيت أى بيت نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم علة لقوله أو هاشمي الخ لأنها أى الزكاة الخ علة لقوله تحرم عليهم أو ساخ الناس أى وهم أشرف الناس فلا يليق بمنصبتهم العالي تناول الأوساخ قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال جل انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ولهـم أى آل البيت وأما بنو المطلب الخ بيان لمفهوم هاشمي أى من بني هاشم أخو خير لمخذوف أى وهو منها أى الزكاة اذا حرموا أى بنو هاشم منها أى الزكاة تنازع فيه أخذوا عطى كما هو الآن راجع لقوله اذا حرموا حقهم الخ فى العامل أى فى جواز توليته العمل فيها عدل أى عدل شهادة مؤلف بضم الميم وفتح الهمز المرسوم بصورة الواو واللام مشددة عهد أى علم يعنى بضم المثناة تحت وفتح المثناة فوق بأن يشتري الخ تصوير لا اعتناق الرقيق منها عنده أى مالك النصاب قيمة عدل أى خالية عن الزيادة على قيمته عند أهل الخبرة خالصا أى من شائبة الحرية كما كتب الخ أمثلة لما فيه عقد حرية فالمناسب تأخيرها عن قوله والا فلا تجزى وولاؤه أى الرقيق المؤمن الذى لا عقد حرية الذى اعتق من الزكاة فاذا أى العتيق ولا وارث له أى من النسب يحوز جميع ماله أو الباقي بعد الفرض كشرب خمر مثال للفساد ومعناه أى التدان لأخذها كفاية أى عاماً وأما فقير أى ليس عنده ما يكفيه عاماً تدان صفة لفقير فلا ضرر أى فى تدانته لأخذها والوضع فيه عطى منها بأن تظهر توبته الخ تصوير بر التوب فى فساد أى أولاً خذ منه لاجبجرد دعواه التوبة أى لا بد دعواه التوبة المجردة عن الظهور مرتبط بقوله بأن تظهر توبته بأن يشتري منها أى الزكاة تصويرها فى آلة الجهاد والنفقة عليها أى الخيل ويعطى المجاهد منها أى الزكاة دخول على المبالغة فيه أى المجاهد الجاسوس

أى الذى يتجسس على عوراة الحريين ويخبرهم المسلمين والمرابط أى المقيم
 فى الموضع الذى يخشى هجوم العدو منه كسكنة درية بنية الحراسة لان أخذه
 أى المجاهد من الزكاة بوصف الجهاد اضافة للبيان وهذا أى قوله
 ومجاهد وآلته مطلقا أى عن التقيد بعدم وجود مسلم وعدمه أى
 الاعطاء صورة أى الغنى ببلده الذى وجد مسلما فيه أى ابن السبيل
 وفى الذى أى المجاهد فان عدم بيت المال أى اولم يوصل اليه ما تقدم
 فى الفقير أى قول بعضهم اذا حرموا حقهم من بيت الخ لوفاء الدين راجع للدين
 والمناسب حذف اللام أو لما يوصله راجع للغريب والمناسب حذف اللام
 كسور يضم السين وسكون الواو أى بقاء محيط بالبلد لحفظها من العدو
 ضبعة بفتح الضاد المعجمة وسكون المثناة تحت أى أرض زراعة على غيره صلة
 ايشار بأن يخص بالاعطاء الخ تصوير لا يشاره فيه أى الاعطاء
 سداى دفع الخلة بفتح الخاء المعجمة واللام مشددة أى الحاجة كفى
 أى على وجه الكمال فيها أى دفعها المستحقها لانها أى الاستتابة
 المحمدة بفتح الميم أى الحمد وعكسه أى اعطاء ذهب عن ورق الفلوس
 أى الخماس فالشهور أى فيه صرف زنته أى عنه وتكفى أى النسبة
 عند عزها أى الزكاة من المال اعلام الفقير أى بانها زكاة عند دفعها له
 لما فيه أى الاعلام من كسر قلبه ببيان لما وهو أى موضع الوجوب
 حيث يضم فكسر أى الزكاة والوضع فيه المال وفى النقد عطف على
 فى الحرث ومنه أى النقد موضع المالك أى للمال المزكى عطف على
 الموضع الذى جبيت منه حيث كان أى المالك أى سواء كان فى الموضع الذى
 فيه المال أو فى غيره مالم يسافر أى المالك من بلد المال يخرج أى
 الزكاة عنه أى المال ببلد المال صلة يخرج فوضع المال أى هو الذى
 يجب تفرقه به لقيام الوكيل مقام المالك وهو أى القرب لانه أى
 القريب من موضع الوجوب الخ صلة لقوله أو قربه فى حكم موضع الوجوب
 اذا قاعد ان ما قرب الشئ يعطى حكمه فى موضعه أى الوجوب لعدم
 أى أشده ما من المستحق الذى دفعت له بقربه ولا يجوز نقلها من على مسافة
 القصير بيان لفهوم موضع الوجوب أو قربه وتوطئة للاستثناء وإشارة الى

أنه من المفهوم وجوب بيان الحكم بقول أكثرها لا عدم فان أداها أى
كلها الخ أفاده أن هذا الواجب غير شرط فقط أى دون أن يتقل شيئاً منها
للاعدم اجزأت أى مع الاثم لثقلهم أى مستحق موضع الوجوب وأثم
أى الناقل وجوبه أى الزكاة فالمناسب التانيث ويحاجب بانه ذكر مراعاة
اعنوان الاخراج بأفراك الحب صلة وجوب لم يجز هذه المضمون التشبيه
صرح به للإيضاح وعليه زكاة أى المعشر والمناسب تقر به بالفاء
اذ هو أى مقدم زكاة المعشر او عرض محتسراً أى ثمنه ولو باعه واوه
للحال مطابقاً أى عن التقييد بكونه من فرض أو غير مرجو دفعت بضم
فكسر عنها أى الزكاة وهذا أى قوله إلا العين عن حرث وماشية
شامل زكاة الفطر غير ظاهر ومنها أى العين عرض تجارة المدير أى
قيمه فان أمكن الاداء بيان مفهوم ولم يمكن الاداء وأما ما تلف قبل
الوجوب بيان مفهوم بعد الوجوب فيعتبر الباقي أى بدون تقييده بعدم إمكان
الاداء لان ضاع أصلها بعد الوجوب المناسب بعد عزلها بعد الوجوب
وجوب المناسب يجب فرط بفتحات مثقلاً أى قصر في حفظ أصلها الذى ضاع
ولان عزلها قبل الوجوب الخ بيان مفهوم بعد الوجوب ولان عزلها بعده
وفرط بيان مفهوم بلا تفریط بأن أمكن الاداء الخ تصويره للتفریط
بالمالك أى موضعه في تفرقة زكاة العين فان كان هناك مخرج أى وكيل
عنه في الاخراج بيان مفهوم الشرط ولا ضرورة حال من نحو انفاق
بان ضرورة والاى وان احتاج لما يخرج منه عن الغائب في الانفاق
آخر بفتحات مثقلاً أى الاخراج عن الغائب عنه فالمراد بالضرورة الحاجة
تقرىع على قوله من نحو انفاق وتجزى نية الامام الخ دفع ما يقال كيف تؤخذ
كرها وشرطها نيتها عن نيته أى المالك لو سرق أى سرقة فلو مصدرية
فاندفع ما يقال كيف اضاف الى الجملة والمضاف اليه لا يكون الا اسماء مستحق
أى للزكاة بقدرها أى الزكاة والمناسب اسقاط الباء
* (فصل زكاة الفطر) * آخر أى ثمنه على الحر صلة واجبة فلا تجب على
رق المسلم فلا تجب على كافر على انه غير مخاطب بفروع الشريعة وتجب عليه
على الصحيح من خطابه بها القادر أى ولو على بعضها فلا تجب على عاجز عنها كالا

إضافة ما كان صفة منه صلة الاقتيات من هذه بيان لما من غيرها أي
الصفة غيره أي المخرج منه منها حال من غيره وأصح أي لا تزيد على
قوت عام بها صلة غنى وقت الوجوب صلة غنى بغروب شمس إلى آخره
تصوير لغنى زمنها أكثر أي من صاع للغروب أي من يوم العيد

باب الصيام

كرضع الخ مثال لقوله أو حكم فشرط وجوبه خمسة تفريع على قوله
المكاف القادر الخ مما عدا المجنون الخ أي فيصح من الصبي والعاجز إذا تكافه
والمسافر فيكون العقل والخلو منهما أي الحيض والنفس الخ تفريع على قوله
ويصح مما عدا المجنون الخ وسيأتي أن التبرك ركن لعله دفع به ما يقال بقي من
شروط الصحة التامة ودخل المكره في العاجز دفع به ما يقال ينبغي أن يراد عقب
قوله لا على عاجز ولا على مكره أو برؤية عدلين أي هلال رمضان أخبراه
أي العدلان به أي رؤيتهما هلال رمضان الصوم فاعل يجب وإن لم
يرفعا أي العدلان رؤيتهما عليهما أي العدلين الرفع أي للعاكم إذا
لم يره أي الهلال يأتي أي في قوله وعلى عدل أو مرجو رفع رؤيته لم ير
بضم التثنية تحت لغيرهما أي العدلين صلة كذا بضم المكاف وكسر
الذال المعجمة مشددة تبييت الصوم أي نيته ليلة الحادى والثلاثين لتبين أن
اليوم الأول آخر شعبان شهدا أي الشاهدان برؤية هلال رمضان فانه
المناسب فانها أي ثم ادتهما برؤية هلال شوال وهي أي المستفيضة
وكل أي واحد من المستفيضة يدعيها أي الرؤية بنفسه ولا يشترط فهم
أي المستفيضين سائر أي باقي بعدت أي لا جد أقاله القرافي في شرح المجموع
لا يعتبر اختلاف المطالع في بلاد النقل وفي ضوء الشموع الغيابة لظفائه ولذا إذا
تفاحش البعد وانضح كحراسان من الاندلس فلا يعم كفاي نقل ابن عرفة عن ابن
عمرو أنهما اعتبروا اختلاف الزوال في صلاة الظهر وتوريت من مات عند زوال
المغرب بمن مات عند زوال المشرق لظهوره انتهى وظاهر قوله وإنما اعتبروا
اختلاف الزوال الخ التفرقة بين اختلاف المطالع واختلاف الزوال وإيس كذلك
بل حكمهما وهو عدم اعتبار الاختلاف فيهما ما لم يتفاحش البعد فيعتبر فيهما
أن نقل بضم التون وكسر القاف أي نظر الهلال والمناسب التأنيث لأن النائب

ضمير الرؤية فالصور أربع تفريع على قوله عن المستفيضة أو عن العدلين
بهما استفاضة المناسب مستفيضة عن مثلها أى رؤيتها أو عن عدلين
أى رؤيتهما أو عن استفاضة المناسب مستفيضة بشرطه أى ان يتقل
عن كل عدل عدلان وجب أى عليه به أى الحكم وقيل لا بد فى العموم
الح مقابل قوله ولولم يقع الثقل عن حكم حاكم الخ بهما أى بثبوت الهلال برؤية
العدلين أو المستفيضة وأما نقل العدل الواحد بين مفهومهما فلا يكفي
أى فى العموم مطلقا أى عن التقييد بكون المنقول غير حكم الحاكم انه
أى العدل بثبوت أى الهلال بالعدلين أى رؤيتهما أو المستفيضة
أى رؤيتهما وأولى أى بوجوب الرفع العدلين المناسب العدلان وعلى
المرجو والقبول أى من يرجو قبول شهادته برؤية الهلال ولو علم المرجو جرحه
نفسه مبالغة فى وجوب رفعه لعله أى المرجو ان ينضم اليه أى المرجو فى
الشهادة برؤية الهلال عنده أى الحاكم أى العدل الذى رأى الهلال
وحده والمرجو الذى رآه أى وحده وكذا أى المذكور من العدل والمرجو
المنفرد برؤية الهلال فى وجوب القضاء والكفارة تأول بفتحات مثقلا أى
اعتقد جواز فطره بسبب رد شهادته أناط أى علق وربط الصوم الى آخره
أى وجوبها انه أى الشأن رمضان أى هلاله الصوم فاعل يجب
أى اطهار فطر المناسب أى فظهر فى الظاهر بأكل أو شرب أو جماع ولو اخفاه عن
الناس بخلو لاحتقال اطلاعهم عليه وأمانة الفطريان لمفهوم اطهار فطر
وأما لو كانت السماء مصحبة أى ليلة ثلاثين ولم ير الهلال لم يكن أى صحيح ذلك
اليوم لانه أى الهلال اذا لم تثبت رؤيته أى ليلة ثلاثين والسماء مصحبة
واعترض أى وان غيمت ولم ير فصبيحته يوم شك غم بضم المعجمة وشك
الميم أى اشتبه أمر الهلال بالغيم فاقدروا له بضم الدال أى احتاطوا واخبروا
للهلال فانه أى قوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم تعاميل بقوله اعترض
بقوله الخ جزمان أراد فى حكم الشرع الظاهر فلم ولكنه لا يوجب كونه من
شعبان فى نفس الامر لاحتمال وجود الهلال وسهته بالغيم وان أراد فى الواقع
ونفس الامر فمنوع لذلك فظهر انه يوم شك بلا اعترض عليه ما أى اليوم
فيه أى ليلته من لا تقبل شهادته فاعل تكام واعترض بان كلام من لا تقبل

شهادته لا يعتبر فصيحته من شعبان جزموا بحجاب عنه بما تقدم فلا نصاب أن
 كلاهما يوم شك باعتبار الواقع صياحه أي يوم الشك ولا يجوز له الخيان
 لحكمه بعد وقوعه والسابق بيان الحكم القدوم عليه أنه أي يوم الشك
 منه أي رمضان أي لعدم جزم النية لذلك أي للاحتياط صوم يوم أي معين
 أي يوم الشك تفسير للضمير المضاف إليه أي الكف فيه عن مفطر تفسير
 للإمساك أو لا بشد الوأو كفر بشد الفاء بأن أفطر عالما بالحكمة الخ
 تصوير لانتهاكه متأولا أي طائفا ومعتقدا جواز افطاره وعدم وجوب
 الإمساك فيه ولم يجب أي القضاء عليه مع أن صومه واجب عليه نهارا
 تازع بلغ وصح وقدم أفاق أي نهارا بأن قدمت معه من السفر تصوير
 لزوال عذرهما على مفهومه أي مع العلم بمرضان من رمضان أي قضائه
 التي لا اثم فيها أي ويجب الكف عما فيه اثم حسا أي مص وشرب
 حسوات أي مصات من ماء بالمدان لحسوات ولا يجب علم من قوله
 ندب لكن صرح بتوطئة للبالغة بعد الفجر أي بالقرب منه ولو عبر بعبه لكان
 أظهر كسنة من سؤال أي صومها تشبه في الكراهة لانتفاء اعتقاد
 علة الوجوب المناسب لانتفاء علة الكراهة وهي اعتقاد الوجوب ولو اصابته
 مبالغة في الكراهة لحلقه شيء منه أي المذوق فيفطر من ذلك أي
 المذني والمني فإن كان معنا الخ بيان لفهوم غير معين فيه أي اليوم المعين
 لنذر أي ولا يكره قبله بأنه الكف جنس يشمل الصوم وغيره عن شهور
 البطن والفرج فصل أول مخرج للكف عن غيرهما من طلوع الفجر وغروب
 الشمس فصل ثان مخرج الكف عنهما في بعض النهار أو ليلا بنية فصل ثالث
 مخرج للكف عنهما جميع النهار بالنية قاله فركن الخ تفرع على التعريف
 تسمي بفحاحات مثقلا أي تساهل في التعبير منهما أي النية والإمساك
 شرط صحة فيه أن الشيخ رضي الله تعالى عنه لم يصرح بعنوان الشرط بل قال وصحته
 بنية ثم عطف عليه قوله وبترك جماع واخراج مني وفي عواصم الخ وهذه
 العبارة صحيحة مع جعلهما ركنين فإن صحة الشيء كما تتوقف على شرطه تتوقف على
 ركنه ضرورة إذ كل منهما يلزم من عدمه العدم والفرق بينهما انما هو بالدخول
 في الشيء والخروج عنه فلا تسامح في كلامه رحمه الله تعالى من الغروب

الخ بيان ليل بعدها أى السنة من أكل الخ بيان لما رفعها أى السنة فيضمر
 الاعضاء أو الجنون أى الحادث بعد السنة فطلما ان استمر أى المذكور
 من رفعها أو الاعضاء أو الجنون فان رفعها ثم عاودها قبل الفجر بيان لمفهوم
 ان استمر أو أفاق أى المغمى عليه أو الجنون قبله أى الفجر أو معه
 لم تبطل أى السنة وفيه أنه سينص على بطلانها بالجنون والاعضاء ووجوب اعادة
 قبل الفجر فالمناسب أو أفاق وعاودها قبله مع صومه سيأتى أى فى شرح
 قوله فان جن أو أغنى عليه مع الفجر فالتضاء لوفى أى الصوم أو قبل
 الزوال أى وأولى بعده لليوم صلة نوى لم تنقطع جواب لو أى لم يصح صومه
 لم يتناول فيه أى النفل صفقة قبلها أى السنة مفطره ففعل يتناول
 وهو أى المفهوم كذلك أى المنطوق فى كلامهم تتابع الصوم أى
 وجوبه ومرض بيان لبعض ما دخل بالكاف مما يقطع وجوب التتابع
 بيان لكسفر والاحسن تتابع الصوم دون صحته فان انقطع به بيان لمفهوم
 اذا لم يقطع بكسفر الذى فيه المبالغة ونعاس وجنون بيان لما دخل بالكاف
 مما يوجب أى يتسبب عنه بيان لكسب عدم صحته أى الصوم من
 اعادة أى السنة قبل الفجر أو معه بذلك أى قوله جماع مطبق بنفسه أى
 بلالذة يزدر أى يبتلع منه أى القيء والاى وان ازدر شيئا منه
 من شراب الخ بيان للمائع دهن بضم الدال المهملة ولو وصل سهوا أو غلبه
 مبالغة فى الافساد فانه أى وصول المائع للحلق الخ تعليل لقوله وعن وصول
 مائع لحلق ولذا أى قوله ولو وصل سهوا الخ من ذلك أى الذى اكتمل
 أو استنشقه ليلتنازع فيه وضع ودهن ثم اصابة هبط أو قبل بضم
 القاف والموحدة أى لمارة بخلاف وصوله أى غير المائع للعدة عطف
 على للحلق بخروجه من الحلق الى الفم تصوير لا مكان طرحه فان لم يمكن
 طرحه بيان لمفهوم أمكن طرحه بأن لم يحاوز الحلق تصوير لعدم امكان طرحه
 ارتكابه أى التعبير بالكف عن وصول الخ الذى فيه المسامحة بجماعة
 أى موافقة بما ذكرناى من عدم الوصول والمراد أى بالامسالك
 فى كلامهم والكف فى عبارتنا ويرد بفتح فكسر عليه أى كون المراد عدم
 الوصول انه لا تكليف لا بفعل أى اختياري والعدم ليس بفعل وجوابه

والله اعلم ان الامساك تعلق به حكمان تكليفي وهو الايجاب من حيث انه فعل
 ووضعى شوقف الصحة عليه ومن هذه الحثية أريد به عدم الوصول والوضع لا يختص
 بالفعل ككفارة أى لقتل أو فطر في رمضان أو صوم اعتكاف عطف على
 كفارة بقصة الخ أى فليس المراد الغسل وهذا أى قوله وان بصلقه
 وأبلغ أومعه فتدوى الصوم فيه ان شرط النية كونه باليلا والشك المذكور
 انما هو بعد الفجر فالناسب فتمسك لاحتمال كونه قبله وتقضى اعدم تبين النية
 ولوتين طهرها قبله كقتل في يوم الشك لعدم صحة صومه الخ بغنى عنه لعدم
 النية بخلاف ما لو كان مغنى عليه الخ بيان لمفهوم مع الفجر وأما وقت
 الفجر أى ونوى الصوم ولو حكما بنسحر لا تقطاع نية بالجنون والاعضاء كما سيأتى
 فلا قضاء أى عليه اسلامته وقتها المناسب لصحة نية كعبده أى كنهونه
 أو انما به بعد الفجر تشبيهه في ايجاب القضاء جل بضم الجيم وشد اللام أى
 أكثر وأولى أى في ايجاب القضاء فأقول معلوم بالاولى من بيان
 الصوم أى اركانه لانه لم يعرفه في المتن على الافطار أى في أداء رمضان
 حقيقة الصوم المناسب اركانه وشروطه لاقتضائه في المتن عليهما من ركنيه أى
 النية والامساك عن شهوة البطن والفرج بأن ينوى عدم صوم الغد تصوير
 رفعها ليلا بأن أكل أو شرب معتقدا الخ تصوير لطرق الشك بركن
 الامساك اضافته للبيان جواز المناسب لما بعده جائزا وجوبا المناسب
 لما قبله واجبا ونفاس الخ بيان لما دخل بالكاف منه أى التذرع المعين
 كصوم يوم الاربعاء يظنه الخميس أى ولم يتبين له الامر حتى طلع فجر الخميس
 مثال خطأ الوقت اليوم أى الذى عينه في نذره ان تبين خطأؤه في اثباته
 وان بطلاق بت أى موجب لتحريم المطلقة أبدا حتى تنكح زوجا غيره بمبالغة
 في القضاء بالعمد الحرام له أى المنفل المحلوف عليه بطلاق بت وأولى أى
 في ايجاب القضاء اذا كان أى الطلاق المحلوف به لا غيره بيان لمفهوم العمد
 الحرام بأن أفطرقه أى النفل ناسيا الخ تصوير لغير العمد الحرام شفقة
 أى عليه من ادامة الصوم لم يجب المناسب فلا يجب النفل الطهار في محل
 الضمير لا يوضح من الصوم بيان لما بقية يومه مفعول امساك عن
 المفطرات صلة امساك بلا اكرامه صلة معذور من مرض الخ بيان لعذر

ثم زال عذره أى نهارا اذ زال عذره أى نهارا نعت المناسب صلة وقته
تفسيره نائب فاعل معين استقصائية أى دالة على حصر الممثل له فى مدخولها
ولم يتعمد واوه للعمال بان أفطر غلبة الخ تصويرا عدم تعمله من
ان غير العمد الخ بيان للصحح صومه أى الكفارة فان تعمد الفطر بيان
لفهوم ولم يتعمد لم يجب المناسب فلا يجب آخر بعد الهمز وكسر الخاء
منه أى الصوم ولذا أى عدم فائدة الامساك هو أى اليوم الاول
اذ معناه أى قولنا فى غير أول يوم علة لقوله معنى قولنا كطوع أى افطر
فيه غير عمد حرام منه أى كاذم المصنف لان الاختصار فى مقام البيان يفيد
الحصر والكفارة برمهضان الخ الاحسن على من افطر برمهضان الخ بان
تعمد اختيار الخ تصويرا لانتهاك والجاهل المناسب ابداله بالمكره فان
الجاهل داخل فى التأول والتأول أى تأويل اقربا بجماع صلة افطر
على المرأة المناسب المغيب فيه ان بلغ وأطاع مطلقا أى عن التقييد
بعدم مخالفة العادة وهو المفهوم كذلك أى منطوق كلامهم معتبرة أى
مبطله لهما رفضهما أى الصلاة والصوم مطاقا أى عن التقييد بكونه بعد
الفراغ وان وجب القضاء أى بما وصل للخلق واوه للعمال بوجوب الكفارة
أى بما وصل للخلق انه أى رمضان أو منه أى اوطن يومان شعبان فلا
ينفعه أى فى اسقاط الكفارة عنه بان سبقه الماء أى حال مضمضة الى حلقه
أو اكره الخ بضم الهمز وكسر الراء عطف على سبقه الماء صورة ثانية للغلبة
وابتلعها أى أثر الجوزاء الذى فى أصول أى جدور يستعمله أى
لتحريم الشفتين فهى من زينة النساء فلذا حرم الاستبالك بها على الرجال لانه
تشبه بهن وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهين بهن والتأويل أى
حقيقته ومعناه لموجب بضم الميم وكسر الجيم أى لسبب وقريبه أى
التأويل به أى التأويل هنا أى مجتث الكفارة مثل بفتحات مثقلا
كن أفطر أى فى رمضان الامساك أى ببقية اليوم الذى أفطر فيه
افساد صومه علة لظنه عدم وجوب امساكه فأفطر أى تعاطى مفطرا بعد
زوال نسيبانه أو اكرهه فلا كفارة عليه لقرب تأويله فلا كفارة مفرع على
قوله فأفطر او قدم بفتح فكسر شوالا أى هلاله فان علموا الحرمة الخ

وبعضاً وقته أى الوجوب لانه أى راجى الوفاء الواجد من بسلفه بخلاف
من لم يرجه بيان افهوم راجى القضاء عن نفسه أى الجراح صلة واجبة
وأولاده أى الفقراء له أى الجراح المذكور أى الذى تلزم مؤتمته
أو الزوجة عطف على القريب ان كان أى الخادم رقيقاً أى للقريب
أو الزوجة لأباجة أى سواء كان حراً أو رقيقاً لغيرهما ادخاله أى رقيق
القريب والزوجة أو ولده أى أو زوجته أو زوجة أبيه حيث كان أى
الرقيق وهم أى الأب ومن بعده للاخدام أى لان يخدمهم الخادم
يجب أى جزء من الصاع على كل أى من الشريكين أو الشركاء الملك بكسر
الميم وسكون اللام أى الجزء الذى ملكه الشريك من الرقيق المشترك من
نصف الخيان للملك كالمبعض بضم الميم وفتح العين المهملة والباء الموحدة أى
المعتق بعضه وبعضه الآخر مملوك لشخص مشبه بما قبله فى وجوب زكاته على مالك
بعضه بقدر ما ملك منه يجب الاخراج أى للزكاة عنه الخيان لوجه الشبه
على العبد أى المبعوض ثم من ولده ولده الخ بيان لثمرة الخلاف فى كون الوجوب
بآخر رمضان أو بفجر العيد أو تزوج أى امرأة عبداً أى أوامة قبل
الغروب تنازع ولد وتزوج واشترى ثم مات أو الولد أو الزوجة أو الرقيق
وجب أى زكاة الفطر عن الولد أو الزوجة أو الرقيق القول الاول أى كون
الوجوب بالغروب الثانى أى كون الوجوب بالفجر مما ذكر أى الولادة
أو الزوج أو الاشتراء وطلع عليه أى الولد أو الزوجة أو الرقيق الفجر أى
حياتى عصمة الزوج وملك السيد من ذكر أى الأب والزوج والسيد
ولومات أى المولود بعد الغروب أو المتزوجة بعده أو المشتري بالفتح بعده
لم تجب على كل من القولين أى لعدم امتداد وقت الوجوب على ذلك أى
الميت قبل الفجر فى سقوط زكاته عن الزوج والسيد من طلعت أى قبل
الفجر طلاقاً أو ثناً أو عتق أى قبل الفجر فتسقط عن المعتق وتجب على العتق
على الثانى أو باع أى قبل الفجر فتسقط عن البائع وتجب على المشتري
ان مذبت واوه الحال يومها تنازع فيه زال وعتق عبدة بكسر العين المهملة
وسكون الموحدة أى كبل وقدر المتوسطين أى بين الكبر والصغر عن
قوته أى الجراح ملكه أى الصاع وهو أى الاقط يابس اللبن من

بيان لمفهوم ظنوا الاباحة فها أي الحرمة ففيه أي الفطر المرتب عليه
 فظن أي من رأى هلال رمضان ورفع للحاكم فرد شهادته فأفطر أي فعلية
 الكفارة لبعدها وبذلك لأنه ليس بعد العيان بيان ظن أي الشخص رجلا كان
 أو امرأة انما أي الخي تقسح أي تحصل في ذلك اليوم أي لا اعتياده
 حصوا له في مثله أي أو ظنت المرأة ان الحيض في ذلك اليوم لا اعتيادها اتيانه
 في مثله ففعل أي من ظن وقوع الحيض أو الحيض قبل الحصول أي للحيض
 أو الحيض فالكفارة أي علمها ولو حصل أي الخي والحيض في ذلك اليوم
 فظن الفطر أي بالغيبه وظن انه يباح له فطر بقبية يومه ففساد صومه فأفطر
 فعلية الكفارة لبعدها وبذلك أو أفطر اعزم على سفر في ذلك اليوم أي ظانا الاباحة
 النظر قبل شروعه في السفر به أي المسكين لا أكثر أي من مدعط عليه
 ولا أقل أي من مد وهو أي الاطعام الافضل أي من الصوم والاعتاق
 لمعدتي نفع الاطعام غير المكفر وكثرته ان ابتدأها أي الكفارة فان
 افطر في يوم عامدا تفريع على قوله متتابعين فلا تجزى عوراء سبق القلم به وسياقي
 في كفارة الظهار ويجزى أعور لان العين الواحدة تقوم بمقام الاثنين ولا يكمل
 أي خرساء ولا شلاء أي معدومة عمل احدي اليدين أو الرجلين بين بكسر
 المثناة ثعت مشددة أي ظاهر العبد محترزا الحر السفية محترزا الرشيد
 النوعين أي الاطعام والعتق أي اقلمها ثمتا وكفر بفتحات مثقلا أي
 يخرج الكفارة لان طأوعته بيان لمفهوم أنا كرهها ولان اكرهها
 لغيره بيان لمفهوم نفسه فعلمها ان طاعت لان اكرهت المناسب فعلية ان طاع
 لان اكره ايضا عنهما أي الامة وغيرها وجاز المناسب ويجوز فيه
 أي بسببه مما قد يتوهم فيه أي بسببه بيان لما ولو كثر أي ابقى الخسار
 غلبة مباغلة في عدم ايجاب القضاء بخلاف خروجه اختبارا ببيان لمفهوم
 غلبة أو غالب ذباب أي داخل الى جوف الصائم غلبة نحو جيس لصانعه
 بيان لما دخلته الكاف من طحان الخ بيان لصانعه بخلاف غير الصانع
 بيان لمفهوم لصانعه لانه أي المائع المصبوب في ثقبه الذكر وهي أي الجائفة
 الجرح بضم الجيم الاذن المناسب اسقاطه والاقتصار على قوله مقابل
 المنع ما استوى طرفاه أي فعله وتركه والاحسن المباح وخلاف الاولى

والمكروه والمراد أي بجوارحه المقتضى بضم الميم وكسر الصاد المعجمة أي
اطلب الاستيلاء كالسفر أقطع طريق الخ تمثيل للمنعوع من سفر المعصية
بأن لنحو ذلك تعدى بفحشاته مثقالا أي تجاوز قبله أي الفجر التزاما
أي عرفيا لأهل العربية لا علقيا منطوقيا زيادة الخ علة لقوله تصریح لانه
إذا بيت الفطر في السفر الخ تعليل لقوله علم التزاما بما قبله في سفره أطهار
في محل الضمير الذي أوله محل قصر الصلاة الا وضع شرع فيه بوصوله محل القصر
قبل الفجر صلاته شرع فعلم أي من كلام المصنف سفر قصر أي أربعة
برد إذا كان أول يوم يعني انما بعد الشروع فيه شرطا باعتبار الفطر في أول يوم
لا يمكن عدمه فيه وأما الفطر فيما بعده فالشرع لازم له لا يفتل عنه فلا يحسن عدمه
من شروطه توفرت بفحشاته مثقالا أي اجتمعت انحرمت أي اتفقت بان
نواه أي الفطر الخ تصويرا لتبينه بحضر فيه أي السفر بل بعده أي شرع
في السفر بعد الفجر وأول أي في وجوب الكفارة إذا لم يسافر أي من
بيت وهو حاضر ولا يعد رأي من بيت الفطر في الحضر وسافر بعد الفجر
أول يسافر عب عقب قول المختصر ولا كفارة الا ان ينويه بسفر فيكفر بفطره تأول
أم لا وأولى من لم يشرع فيه قبل الفجر مع رفع نيته للاحتي مضي وقتها سواء عزم
عليه قبله أو بعده تأول أم لا أفطر بالفعل أم لا فيكفر في هذه الصور لانه حاضر
بيت الفطر المناسب لبعده تأويله فان سافر قبل الفجر الخ بيان لمفهوم ولم يشرع
قبل الفجر بان عدى بفحشاته مثقالا تصويرا لسفره قبل الفجر قبله أي الفجر
بأن نوى أي في السفر الخ تصويرا لتبنيته الصوم في السفر ناويه أي الصوم
لانه لما جازله أفطر فاختر الصوم الخ عب سأل سخنون ابن القاسم عن الفرق
بين من بيت الصوم في الحضر وأفطر بعد ان سافر بعد الفجر من غير أن ينويه
فلا كفارة عليه وبين من نوى الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة فقال لان
الحاضر كان من أهل الصرم فخرج مسافرا فصار من أهل الفطر فسقط عنه
الكفارة والمسافر كان مخيرا في الصوم والفطر ولما اختار الصوم وترك الرخصة
صار من أهل الصيام فعليه ما على أهل الصيام من الكفارة مفهوم قوله
ان نيته فيه لان الثمانية التي هي تبنيته الصوم في السفر مفهوم الضمير في نيته
الراجع للفطره الأولى مفهوم الضمير في فيه الراجع للسفر فنيته اف ونشر مشوش

مشها حال من فاعل أشار لها أي الثالثة بما قبلها أي في التكفير
 ليرجع التفصيل أي بالتأويل وعدمه علة لقوله مشها لما بعد الكاف
 أي المسئلة الثالثة بقوله صلة أشار وهذه أي الثالثة أيضا أي كان
 الأوليين من مفهومه لأن معناه أي قوله إن بيته فيه تعليل لقوله وهذه أيضا
 مفهوم إن بيته فيه مطلقا أي عن التقيد بعدم التأويل وفي الثالثة عطف
 على في الأوليين وفيه أي الفطر في سفر المعصية مطلقا أي عن التقيد
 باتقاء التأويل فهو أي قوله بمرض تفريع على تقديره جاز فطر كتعطيل
 أي ذهاب حاسة أي كبحر وجمع لعدم مال أي تستأجره الخ علة لعدم
 إمكان الاستئجار قبول غيرها أي من الولد ولا غيره أي الاستئجار
 وهو أي غير الاستئجار مجازا بفتح الميم والجيم متعلا أي بلاجرة خافتا
 أي الحامل والمرضع فيجوز أي فطرهما عليه أي الولد تفريع على
 التشبيه لايضاح مضمونه إذا حمل مرض أي بدليل الحجر عليه إذا بلغت ستة
 أشهر فإن أمكها استئجار الخ بيان لمفهوم لم يمكنها استئجار الخ أن لم يكن له
 أي الولد لم يطر بضم الميم وفتح القاء وكسر الراء مشددة أي على من كاسل
 ومتراخ ولا يتكرر أي الطعام المد الأمثال أي الرضانات على القضاء
 وهو في ذمته بأن يبقى منه أي شعبان تصوير لا مكان القضاء من رمضان
 بيان لما من مرض الخ بيان العذر وحصل له عذر أي من مرض الخ
 فلا اطعام عليه أي لعدم تقريطه لجواز تأخير الخمسة التي عليه إلى الخمسة
 الأخيرة من شعبان ومنعه العذر منه فحرا عنه وإن كان طول عامه الخ مباغة
 في نفي وجوب المده عليه يومين أي من آخر شعبان لأنها أي الثلاثة
 فقوله أي صاحب أقرب المسالك من قوله أي صاحب الأصل تفريع على
 قوله من مرض الخ توهم اتصال العذر أي إرادته نذبا بيان الحكم قرن
 الاطعام بالقضاء بخلاف الحامل أي فلا اطعام عليها فطرها أي صومه
 لأنه لا تكليف إلا بفعل اختياري بأن نذر صوم كل خميس الخ تصوير لنذره بلا
 تعيين أي اليوم الثاني والثالث تفريعا سابقه الاكتمال بضم الميم
 الأولى وفتح التاء الأولى والميم الثانية وكسر التاء الثانية متعلا أي أت بعمره
 أو بعضها في أشهر الحج مع الحج في عامه كفارن أي الحج والعمره في أحرام واحد

او مردف احرام الحج على احرام العمرة قبل تمام سعيها وكل بالجر عطف على
 قارن صومه أى الايام الثلاثة عقب يوم العيد ثم السبعة أى تمام العشرة
 القائمة مقام الدم اذ ارجع أى من منى اوالى بلده صائم تقبيل فاعل
 نوى أى فيه هذا على جعله صلة صائم وعلى جعله صلة نوى فالباء لانعدي به أى
 بصيام رمضان وان كان مسافرا فيه المناسب أى وان صامه فى سفره بصيامه
 أى فى رمضان أى بصومه أى بصومه فى رمضان رمضان الحاضر وغيره
 من الاجريبان لما روى بضم فكسر أى رواه اصحاب الكتب الستة
 فى صحيحهم عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه

(باب الاعتكاف)

فى الاعتكاف أى بيان حقيقة واحكامه وهو أى معناه فى الاصل
 أى اللغة مطلق بضم الميم وسكون الطاء وفتح اللام كان صفة للزوم فلما قدم ذكر
 واضيف له لشيء صلة للزوم وشرعا عطف على فى الاصل لزوم جنس
 يشمل المعروف وغيره واصله مسلم فصل أول مخرج لزوم كافر بميز فصل ثان
 مخرج لزوم مسلم غير مميز أصبى أو اغماء أو جنون أو سكر فلا يصح أى الاعتكاف
 تقرير على قوله مسلم مميز وفيه منافاة لأنه يعرف اذ مقتضاه ان لزوم الكافر وغير
 المميز ليس اعتكافا شرعا ومقتضى التفريع انه اعتكاف شرعا لدخول غير الحجج
 فى الحقيقة الشرعية ويجاب بأن التعريف للحجج خاصة مسجد اقصى ثالث
 مخرج لزوم مسلم مميز غير مسجد فلا يصح فى غيره أى المسجد تقرير على قوله
 مسجد وفيه ما تقدم من بيت الخ بيان لغيره مباحا فصل رابع مخرج لزوم
 مسلم مميز مسجد محجورا بصوم فصل خامس مخرج لزوم مسلم مميز مسجد مباحا
 بفطر فلا يصح فى مسجد البيوت المحجورة تقرير على مباحا وفيه ما تقدم
 كافا عن الجماع ومقدماته فصل سادس مخرج لزوم مسجد مباح بلا كف عن ذلك
 ليلة الخ صلة كافا بشد الفاء يوما يليه صلة لزوم فصل سابع مخرج لزوم
 أقل من ذلك واحبه أى افضل للعبادة فصل ثامن مخرج لزوم لغيرها بنية
 فصل تاسع مخرج لزوم بلا نية فرض ماى عليه الذكر الخ بالانع التيم أى
 غير المأذون فالجامع أى الذى تصلى الجمعة فيه متعين فى حق أى ابتداء
 اعتكافه فيه ليتيم اعتكافه صحيحا بلا اثم وجوب بيان لحكم خروجه لها

فان لم يخرج له وأتمه صح اعتكافه وان لم يترك الجمعة وجوب بيان الحكم فضائه
 دنية بكسر الدال المهملة وسكون النون أى الأقرب له وهو الذى باشره بالولادة
 احتريزه عن الاجداد والجدات فلا يجوز له الخروج لمرض أحدهم فإنه يجب
 عليه الخروج أى من المسجد تفريع على التشبيه لا يوضح مضمونه لبره بكسر
 الموحدة وشذراء أى طاعته والاحسان اليه بعبادته بكسر العين المهملة
 والمثناة تحت أى خدمته والنظر فى شأنه تصوير لبره فان لم يكن الثانى حيا الخ
 بيان لفهوم والآخري لم يجب المناسب فلا يجب فى كلامه أى قوله والآخري
 الا ان التشبيه فيه أى الخروج لغیر حاجة الخ استدراك على قوله عطف على
 كرض لرفع ايهامه تمام التشبيه فى هذا أيضا فى البطلان الخ صلة
 التشبيه وقوله قبله فيه صلة نفعه المحذوف بخلاف خروجه لضرورته بيان
 لفهوم لغیر ضرورته من اشتراء ما يحكي الخ بيان لضرورته أولطهارة
 أو لقضاء حاجة إعادة مع ما توهم انهما قسمان للضرورة معطوفان عليها
 مغايران لها وليس كذلك اذ هما قسمان منها معطوفان على اشتراء فانما سب
 حذفها منهما أو لعدم فطر أى اختيارا بدليل ما يأتى بخلاف
 السهو بيان لفهوم تعهد والا كراه بيان لفهوم الاختيار ذلك أى تعهد
 الافطار وهو تعهد المسكر نارا فيما قبله أى قوله تعهد فطر لئلا
 تنازع فيه وطء وقبلة كذلك أى الذى كوروهى القبلة فى التقيد بكونها الشهوة
 ما ذكر أى الوطء أو قبلة الشهوة أو لمسها لعذرها أو حبسها منها أى
 الحائض ذلك أى الوطء أو قبلة الشهوة أو لمسها فأولى من غيرها الخ هذا
 كما اندرج قبل المبالغة يوم يلبثه أى اعتكافهما فان فطر ليلة الخميس
 تفريع على القاعدة لا يوضحها بجزئها ليلة أى مطلقة فان قيد بشئ
 عمل به بيان لفهوم مطلقة عمل به ظاهر فى التقيد بالتتابع لئلا يذهب وأما التقيد
 بالتفريق فلا يلزم العمل به لعدم نية والتذراغما يلزم به ما ندب نعم ان عين انا ما
 مفرقة نكمة من أول الشهر وخمسة من وسطه وخمسة من آخره عمل به وعبارة
 المجموع وشرحه ووجب متابعة مندوره الامع نية التفريق ولا يلزم التفريق
 ان نواه فانه لا ندب فيه الاتعين نكمة أول الشهر والخمسة الاخيرة منه ولزم
 دخوله قبل الغروب أو معه الخ هذا الذى رجحه فى شرح المختصر مضعفا ظاهرا

المختصر ونصه ونذب لمريد الاعتكاف دخوله المسجد من ابتداء الليلة التي يريد ابتداء
اعتكافه منها قبل الغروب في الاعتكاف المنوي ولو يومًا فقط أو ليلة بناء على أن اقله
يوم والراجح الوجوب وأما المندور فيجب دخوله قبل الغروب أو معه للزوم الليل له
وصح في المنوي والمندور أن يدخل قبل الفجر مع الحرمة بناء على أن اقله يوم فقط
والراجح أنه لا يصح بناء على الراجح من أن اقله يوم وليلة اهـ وعبارة دخوله من الليلة
التي يريد ابتداء اعتكافه منها قبل الغروب في اعتكاف منوي ولو يومًا فقط أو ليلة
فقط وأما المندور فيجب دخوله فيه قبل الغروب أو معه للزوم الليل كاه له كافي جد
عج وتبعه أحمد وقوله وصح أن يدخل قبل الفجر شأ من المنوي والمندور إلا أنه خلاف
المندوب في المنوي ومحرم في المندور انتهى ابن عرفة وفي شرط يومه بدخوله عند
مغرب ليلته أو قبل الفجر قولان ثم قال ومعنى قول مالك في موطنه بدخول المعتكف
معتكفه قبل الغروب الاستحباب لا الزوم لنقل الشيخ عن المجموعة روى ابن وهب
يدخل معتكف العشر إذا غربت الشمس ولتقل النعمى عنها يدخل المغرب ويخرج
المغرب في غير ليلة الفطر منه أي محل الاعتكاف إلى المصلي بضم الميم
وفتح الصاد واللام مشددة فيه أي العشر الآخر أرجح أي منها في غيره
نجاسة فاعل يصيب وهي الصلاة مجمع بفتح الميم وسكون الجيم أي
محل اجتماع والخبر أي الطاعات القولية والفعلية المالية والبدنية بقاء
بكسر الفاء ممدودا أي الغشاء الذي يليه وبته وصل منه إليه زيدت أي وراء
حائطه فيه أي المسجد على حدة أي منفردا عن الناس مرموى
أي فاجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلت الواو باء وادخمت
الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتناسب الياء لأنه أي اعتكافه غير مكفي
ذريعة أي وسيلة لخروجه أي المعتكف من المسجد من ما كل الخ بيان
لما ودقائق الحكم عطف على ملكوت والاستغفار عطف على الذكر
له أي المريض نفسه أي المسجد وإن كره أي الطبيب وأوه للعال يعقد
أي النكاح وكره خلق الرأس أي لأن فيه طولاً ومطلق الجوار بضم الميم
وسكون الطاء وفتح اللام والجوار بكسر الجيم والاضافة من اضافة ما كان صفة
أو نواه أي الجوارح عطف على جملة نذر الخ وأطلق أي في مزره أو في بيته
بأن لم يقيد الخ تصوير لا إطلاقه كان قال الله على الخ تمثيل لصيغة الجوارح المطلق

أحكامه أى الاعتكاف من صحة الحج بيان لأحكامه وأما إذا قيد بشئ بيان
لفهوم المطلق ففهما أى المنذور والمنوى بخلاف ما لو نذر بيان لفهوم أن نوى
ولا صوم أى لا زمله أو يفطر عطف على زمن فضلا اسمان وهو
أى الثانى ما يمنع الصوم فقط أى كالعيد والمرض الخفيف وما يمنع المكث
بالمسجد أى كالسلس وما يمنعهما معا أى كالحيض لاولها أى مانع الصوم
فقط دون الصوم أى يستطيعه بسبب مرضه شهر ذى الحجة أى اعتكافه
أو نواه أى اعتكاف شهر ذى الحجة دخوله أى المسجد للاعتكاف فيه
والأى وان خرج من أصله أى فيجب عليه استثنائه وكذا أى العبد
فى وجوب بقائه معه فى المسجد نقله ابن عرفة عن عبد الوهاب ونص ابن عرفة
ولو منع مرض صومه فقط ففى بقائه بجمعتكفه وخروجه حتى يصح قولا القاضى مع
تخريج الخمى على قولها ان صح أو طهرت رجعا لحيتهما قبل الغروب أى
جواز أى للمرض الخفيف للثانى أى مانع المسجد فقط والثالث أى مانعهما
معاً وإسالة جرح أى قبحا أو صديدا وجوب بيان لحكم خروجه
فلا يفعل الحج تقريع على قوله وعليه حرمة لا يضاحه من جماع الحج بيان لما
والأى وان فعل شيئا من ذلك وجوب بيان لحكم بنائه فورا بان يرجع
للمسجد الحج تصوير لبنائه ولو انقضى زمنه مبالة فى القضاء والتكميل اذا
كان أى زمن الاعتكاف تنازع فيه قضاء وتكميل وانقضى كالعشرة الأخيرة
من رمضان أى نذرا اعتكافها مثال للمعين أيام العذر صلة فاته منها أى
العشرة الأخيرة من رمضان ان زال عذره وبعضها باقى ولو بعد العيد مبالة
فى قضاء ما فات وأما غير المعين بيان لفهوم المعين فبأن أى عقب زوال
عذره وأما ما نواه بدخوله تطوعا أى حينه بيان لفهوم ما نذره منه أى المعين
المنوى صومه أى العيد فى غير العيد أى فى يوم غيره وأخرا الرجوع
تنازع فيه طهرت وصح وسبع الى آخره بيان لما أدخلته الكاف عنها أى
نفسه على فرض أى تقدير موجه بضم الميم وكسر الجيم أى سبب القضاء

باب الحج والعمرة

وأركانها أى الحج والعمرة أى ما تتوقف صحتها عليه من اجزائها غير منجز
بهدى عند فواته ويعبر عنها بالفرائض أيضا وواجبها أى الحج والعمرة

أى ما لا تتوقف صحتها عليه من اجزائها المطلوبة طلبا جازما ويقوم الهدى مقامه
 اذا فات فعنى الواجب هنا غير معنى الركن والفرض وان رادفه ما فى غيره
 ومهمات بضم الميم الأولى وكسر الهاء وشذ الميم الثانية جمع مهم أى أمر خطير
 جليل اضافة من اضافة ما كان صفة بذلك أى المذكور من الاركان
 والواجبات والسنن والمبطلات فرض بضم فكسر عناية فلا يكتفى بحج
 بعض من فرض عليهم عن باقيهم سنت بضم السين وشذ النون كذلك أى
 الحج في العينية فورا بفتح الفاء وسكون الواو أى بلا تأخير عن زمن توفر
 الشروط وانتفاء الموانع تنازع فيه فرض وسنت على أرجح القولين راجع
 لقوله فورا والثانى أى من القولين يجب أى الحج وتسنى أى العمرة
 الى ظن القواف الى زمن يظن انه ان لم يحج فيه أو يعتمر يفوته الحج أو العمرة
 فيما بعده لعدم تيسرها فيه على الحر تنازع فيه فرض وسن القادر على
 الوصول أى بلا مشقة عظيمة من مكره بضم الميم وفتح الراء الخ بيان لغيره
 وسبأ أى فى قوله والاستطاعة امكان الوصول بلا مشقة فادحة الحج مرة تنازع
 فيه فرض وسنت فشرط وجوبه أى الحج وسنية العمرة تقرير على قوله
 على الحرايح جزء بعرفة أى من اجزائها سواء كان أرضا أو جبلا فلا يكتفى
 الحضور فى هوائها والمناسب اسقاط الباء وضافة جزء بعرفة والحضور جنس
 واضافته فصل أول مخرج حضور غير عرفة فهما المناسب منها لشموله أى
 الحضور المار بالحج المناسب المرور والجلوس والانتطباع أى بخلاف الوقوف فلا
 يشملها وفيه ان الوقوف صار حقيقة عرفية فيما يشتملها ساعة زمانية المناسب
 أى لحظة وجزأ من الزمان لان الساعة الزمانية عرفية فجزء من اثنى عشر جزأ من الليل
 أو النهار معتدلا كان أولا فتختلف باختلافها لافلكية أى خمسة عشر درجة
 فلا تختلف باختلاف الليل أو النهار باعتدال وعدمه من ليلة يوم النحر فصل
 مخرج حضور عرفة فى غيرها العتيق أى طويل المتقدم على غيره من المساجد
 أو الذى أعنته الله تعالى من أبهى الجبارة فاقولى عليه ظالم الا أخذه عاجزا أخذ
 عزيزا مقتدر وطواف الح لتحقيق الماهية وتقييمها باحرام فصل مخرج حضور
 عرفة فى الليلة المخصوصة والطواف والسعي بالاحرام فأركانه أى الحج أربعة
 تفرع على تعريفه بيانها فاعل يأتى فأركانه أى العمرة ثلاثة تفرع
 على تعريفها المتقدم فالعمرة لا وقوف فيها بعرفة تفرع على تعريفها أيضا

ويصح من الصبي الخ تفريقه على اقتصاره في شرط الصحة على الاسلام
 أو غيره أي الأب وهو وصيه أو مقدم القاضي نذبا بيان لحكم احرام الولي
 عن محجوره اذا كانا أي الصبي والمجنون معه أي الولي حال توجهه الى مكة
 أو عرفة من فطيم ببيان انحوال الرضيع وهو أي المطبق من لا يفهم
 الخطاب الخ صادق بجملة طبع الجنون حاله فالمناسب وهو دأب الجنون أو من لا يفهم
 من جنونه في بعض الاوقات واذا أحرم الولي أي أراد الاحرام اذ التجريد سابق
 على الاحرام عنهما أي الصبي والمطبق جردا بضم الجيم وكسر الراء مثقلة
 عن المحيط أي بالبدن كله أو بعضه ما حاطة خاصة بخياطة أو نحوها ان كانا
 ذكرين وجواب بيان لحكم تجريدهما تنازعه أي فيه كل من يحرم وجود
 أي فأعمل الثاني في لفظ قرب الحرم لقربه والاول في ضميره واسقط لانه فضلة
 فلا يحرم عنهما من الميقات الخ تفريقه على قوله تنازعه كل من يحرم وجود
 ويؤخر التجريد الخ من جملة المنفي لقرب الحرم صلة يؤخر رابعه بدساحل
 البحر في جواز الاحرام منها وكراهته خلاف فائنا سب ابدالها بالحقفة لانها الميقات
 بلا خلاف ما ذكر أي التجريد والاحرام التنعيم أي الذي يحرم منه من
 في مكة بالعمرة وبينهما خمسة أميال ولادم أي هدى مطلوب بتعريضهما
 أي الصبي والمطبق الميقات أي بلا احرام لامر الشارع بها وانتظر بضم
 المثناة وكسر الظاء المعجمة المثالة ترجى بضم المثناة وفتح الجيم بيان لمفهوم المطبق
 وجواب بيان لحكم انتظار من ترجى افاقته ولا ينعقد عليه أي من ترجى
 افاقته بيان لحكم بعد الوقوع عليه أي من ترجى افاقته الفوات أي فواته
 الحج بفوات الوقوف بعرفة بطولوع فجر يوم العيد قبل افاقته بطولوع فجر يوم النحر
 أي قبل افاقته ذلك أي تاخر افاقته عن طولوع الفجر بعادته أي المجنون
 في زمن جنونه وفاقته يحرم عنه ولديه نصريح بضمون التشبيه للايضاح
 فان افاق أي بعد احرام ولديه عنه لا معنى بضم الميم الاولى أي مستورا العقل
 بنحو مرض لانه أي الاغماء الخ بيان للفرق بينه وبين الجنون أي رقيق
 أي ليشمل الامة أي ما رذ كفيه ان السيد والزوج لم يذكر في المتن فالمناسب
 أي للولي والسيد والزوج العلويين من السياق لمن ذكر أي الصبي والرقيق
 والزوجة بالية والحلاق تصوير للتخليل أو التقصير أي من شعر الزوجة

أوالأمة إذا لم تحرم الزوجة الاسلام شرط في كون زوجها له تحليلها فان
أحرمت بحجة الاسلام فليس له تحليلها ان أحرمت في الميقات الزماني والمكاني
وأحرم هو أيضاً ولم يحرم ولم يحتج لمباشرتها أو كان غائبا عنها ثم قدم فوجدها محرمة
وعبارة المجموع والولي منع سفيه كزوج في تطوع فان أحرما بلا إذن حللا كالعبد
وكان أحرمت في الفرض قبل الميقات مكانيا أو زما وكان معها حال الاحرام لان
طراً ولم يحرم واحتاج لمباشرتها ولا قضاء على المميز أى الحج الذي حمله عليه
منه وعلمهما أى العتيق والمرأة المتأمة حجة الاسلام أى زيادة عن حجة
القضاء وعبارة المجموع ونقض كل ان حمل من غير حج الاسلام أمأهى ففي ذمته
فيأتى بها وتكفى عن القضاء نقله المواق سند لا يقضى السفيه والصغير أصلاً لان
الحجر علمهما لحق أنفسهما وهو ظاهر الأصل في السفيه والتحليل من حجة الاسلام
متأت في المرأة دون العبد لان شرطها الحرية وتأمله مع كلام المصنف أيضاً
أى كما علمهما حجة القضاء أى الولي تفسير الفاعل المستر والمفعول البارز للصبي
من أقوال الحج وافعاله بيان لما والا يقدر رأى الصبي ولا يكون أى
قابل النيابة كرمى الخ تمثيل تقابل النيابة أى صلاة أى فهو محجاز مرسل
علاقته الجزئية وغسل أى لأحرام ودخول مكة ووقوف بعرفة دخول بالكاف
بان نوى به الفرض تصوير لقوله ولم ينو فلا أو أطلق أى نيته عن التقييد
بفرض أو نفل فينصرف أى لأحرام المطلق فان كان وقت لأحرامه رفيقاً
الخ بيان لمفاهيم الشروط اثر ذلك أى لأحرام تنازع فيه عتق وبلغ وأفاق
ولا يرتفع أحرامه أى فيلزمه اتمامه نفلاً ولا يردف عليه آخر أى فالردف
لغو ويلزمه اتمام الاقل نفلاً امكاناً عادياً أى فلا يجب على من أمكنه الوصول
بخطوة أو طيران وهو عاجز عن الوصول المعتاد في شرح المجموع تردد زروق
هل يجب بخطوة أو طيران فان وقع أجزاء قطعاً بن عرفة وفي كون استطاعته قدرة
الوصول أو زاد أو راحلة فولا المشهور وابن حبيب ثم قال وعلى الاقل في كون قدرة
غير معتاد مشى عليه استطاعة قولاً للخمى والباجى مع القاضى بمشى أو ركوب
يبرأ وبحر تصوير للوصول المعتاد والاى وان لم نقل فادحة فلا يصح اشتراط عدم
المشقة لانها لازمة لكل سفر اذا سافر قطعة من العذاب أى لانه يمنع الانسان
من طعامه وشربه ونومه وملاقاة احبائه كما في الحديث والثاني أمن على نفس

الظاهر انه عطف على مدخول الباء والتقدير امكن الوصول بغير مشقة فادحة
وبأمن على نفس فليس قسما لا مكن الوصول بل هو شرط فيه فالمناسب امكن
الوصول بشرطين الاول بلا مشقة فادحة والثاني بأمن على نفس الخ لا سارق
اي لا يؤمن منه في الاقامة ويندفع بالحراسة لان قل المال المأخوذ بيان المفهوم
له بال بان كان لا يضر بصاحبه تصويره لقليل ابن عرفة ويقتط بطلب نفس
أو نجحف أو مالا حمله وبما لا يجحف قولا المتأخرين النجوى لا يسقط بغرم اليسير
قال وظاهر قول القاضي ولا يكتفى لا يجحف فاذا أمن على نفسه المناسب فاذا
امكنه الوصول بلا مشقة فادحة وبأمن على نفس ومال كبطرة أى تعجيل
الخيل والبغال والحمير بالحديد اجتماعا أى حال كون الصنعة وقدرة الماشي
مجمعين في قيامهما مقام الزاد والراحلة أو انفردا أى أو حال كون احدهما
منفردا بقيامه مقام أحد الأمرين كصنعة مع راحلة وقدرة على مشي مع زاد
من ماشية الخ بيان لما وعقار بفتح العين المهمة أى أرض أو بناء أو شجر
ومن تلزمه نفقة عطف عام على خاص ولولم يبلغ الهلاك مبالغة في مفهوم
ان لم يخش ضياعا أى فان خشى ضياعهم فلا يجب عليه ولولم يبلغ الهلاك بان
كان الشأن عدم الصدقة عليهم تصوير خشية ضياعهم أو عدم من يحفظهم
عطف على عدم الصدقة من المال الخ بيان لما الى وطنه صلة يرد اذا
لم يمكنه الاقامة بمكة شرط في قوله واعتبر ما يرد به والا فلا وان امكنه الاقامة
بمكة فلا يعتبر ما يرد به في حق المرأة أى استطاعتها والأي وان كان نفلا
والأي وان لم يكن لها زوج ولا محرم سقط أى النفل بمنع أى النفل
وكذا الفرض اذا اتفق الزوج والمحرم والرقعة المأمونة في فرض صلة نيابة
فالاجارة فيه فاسدة تفريع على قوله لا تصح نيابة في فرض فيه أى على
الفرض لانه أى الحج الفرض تعليل لقوله ولا تصح نيابة في فرض فالفرض
باق على المستنيب تفريع على قوله لا تصح نيابة في فرض لبيان حكمه اذا وقع
والا تكن في فرض الخ الاوضح والا تكن عن مستطيع في فرض
بان كانت عن غير مستطيع أو عن مستطيع في نفل أو عمرة كرهت النيابة
وصحت الاجارة فيملاذ كراى النفل والعمرة وأوردانها عملا بدينان لا يقبلان
النيابة أيضا وأجيب بمراعاة الخلاف الدعاى أى من نأبه والنفقة أى التى

أنفقها السائب على نفسه في حجه من مال الميتيب وحل أي إعانة عطف على
الدعاء هذا أي كراهة النيابة وصحت الأجارة وضعفه أي مافي التوضيح
والمختصر بعضهم أي الرماضي تبعه ابن عبد السلام مطلقا أي عن
التقييد بكونها في فرض به أي الحج عنه ابن عرفة ولا يصح عن مرجو صحته
ولاشبه ان واجر صحيح من يحج عنه لزم للخلاف والمعضوب من لا يرجي ثبوته على
راحلة الباسح كالزمن والهرم في إجازته عنه ثالثا بالابنة ثم قال الجلاب بكره
استئجار من يحج عنه فان فعل مضى ولا يجب عن ميت ضرورة في ثلثه ثم قال وفيه
تطوعا لثلاثة المعضوب وللصقعي عن ابن وهب يحج عن قريبه وفيه بوضعية الثلاثة أبو
عمير في قول القاضى تصح النيابة في نفسه دون فرضه نظرا لمنع مالك ان يؤجر له
ذوق والنفل يصح منه كالحرم ثم قال وفيها تنفذ وصيته به ولا يفعل دونها ويتصدق
عنه من اراده أو يعق أو يهرى وللقرافي نفذ أشبه بوضعية الصرورة به من رأس
ماله ثم قال ابن رشد قول ابن كاتبة لا تنفذ وصيته بحج ولا مشى ويهدى عنه بنفقة ذلك
و يتصدق به هو قياس المذهب ان ليس من البرج أحد عن أحد بناء على انه
أي حج الاسلام راجع لقوله والأي وان لم يكن على وجوبه على التراخي بل على
وجوبه منع أي البدء به عن غيره من اعتماد بعضهم أي منع النيابة عن
الحج مطلقا لما اذا حج أي المستطيع كقراءة أي لقرآن أو حديث
وهو الأولى وهي مراعاة للخبر به أي الحج المنوي كالتلبية مثال لقول
المتعلق به والتجرد أي من المحيط مثال للفعل المتعلق به فلا ينعقد أي
الاحرام الحج تفريع على قوله بنية مع قول الحج مجرد النيابة أي النيابة المجردة عن
مصاحبة قول أو فعل متعلق به انه أي الاحرام المأذون فيه أي الذي
لا يكره الاحرام بالحج فيه وليس المراد الذي يجب تأخير الاحرام اليه ويحرم
تقديمه عليه كوقوات الصلوات الخمس بدليل قوله وكره قبله أي ابتداء وقته له
المناسب حذفه فمن أحرم أي بالحج الحج تفريع على قوله لفجر يوم النحر
وهو بعرفة حال من فاعل أحرم لان الركن أي الذي يدرك الحج بادراكه
ويفوت بفواته لئلا أي والوقوف بها راءا واجب ينجم بريد له أي الحج
وانعقد أي فيلزمه اتمامه من طواف وسعي الحج بيان لافعله معناه
اذا كان الحج هذه الجملة خبر قوله منه أي الرابع بها أي العمرة بعده

أى رمى الرابع وجوب الحكم التأخير والأتى وان قدم طوافها وسعها على
 غروب الرابع لم يعتد بالنسب فلا يعتد واعادها أى الطواف والسعي
 بعده أى الغروب والأتى وان لم يعدها بعده فهو أى الشخص
 القرآن بكسر التاء أى الاحرام بالحج والعمرة معا أو بالعمرة واداف
 الحج عليها يأتى أى فى قوله وإلها وللقرآن الحل فهو أى مكان الاحرام
 مكة خير مكانه ومثله أى من بمكة فى كون الاولى له الاحرام من مكانه
 الآفاق أى الغريب لم يقانه صلة خروج فان لم يخرج أى لبقائه وأحرم
 من مكة تقر يع على عطفه على نائب فاعل ندب اذهوا أى الجمع بينهما وان
 لم يحز واوه للعمال وجوب بيان الحكم خروجه للحل صلة خروج
 للجمع فى احرامه الخ علة للخروج حال احرامه أى فى محله لتقدمه على الطواف
 والسعي من أهل الآفاق أى البلاد الخارجة عن الواقيت بيان لغير من بمكة
 يلزم بفتح المنة تحت واللامين بينهما ميم ساكنة وافرد أى أراد الاحرام
 بالحج وحده قيد فى قوله أو فى الحرم فقط فان قرن أى أراد الاحرام بالحج والعمرة
 معا بيان لفهوم أفرد منه أى الحرم من ان كل احرام الخ بيان لما
 والمفرد بضم الميم وكسر الراء أى المحرم بالحج وحده الخ جواب ما يقال من أحرم
 بالحج وحده من الحرم لم يجمع بينهما فى احرامه يقف بعرفة وهى من الحل
 أى فصل لمن أحرم من الحرم بالحج وحده ووقف بعرفة الجمع بينهما ما فان قلت
 كذلك القصار فلم الزم بالخروج الى الحل قبل وقوفه بعرفة فقد أجابوا بان خروجه
 بعرفة مختص بالحج فلا يحصل به الجمع للعمرة فالزم ذلك ليعتقد جمعها لهما
 حيث أى مكان حاذى أى المكان من كل من ميقاته الخفة بيان لنحو
 المصرى فيندب له أى نحو المصرى منها أى الخليفة لانه أى نحو
 المصرى يمر أى فى سفره لمكة الخفة بيان لميقاته أى فاذا مر عليه حلالة
 لزمه الاحرام منه بخلاف غيره أى نحو المصرى الذى مر بذي الخليفة فانه
 لا يمر على ميقاته بعد مروره بذي الخليفة فان لم يمر من ذى الخليفة لزم دخوله
 مكة بلا احرام وهذا ممنوع ولذا أى قوله لانه يمر على ميقاته وان أدى
 ذلك أى تقديم الاحرام من ذى الخليفة وهى حائض واوه للعمال بالعبادة
 أى محرمة بالحج أو العمرة افضل أى أكثر أجرا من تأخيرها الخ أى

من احرامها عقب صلاة دونها أى قبلها أو غير مخالط به أى وجوبا
فهو أى قصد التردد الخ تقر يع على قولها عطف على مر مقدر اضم الميم
وفتح القاف وكسر الدال منقلة أى نوبا دون مسافة القصر كالنفسير اقرب
ذلك أى وجوب الاحرام النساكين بضم النون والسين أى الحج والعمرة
كالعبد وغير المكاف تشبيه في عدم وجوب الاحرام وجوبا ببيان الحكم
رجوعه فان أحرم أى بعد الميقات ببيان لمفهوم ما لم يحرم لم يلزمه المناسب
فلا يلزمه فقوله ولا دم الخ تقر يع على قوله اذا لم يحرم الخ بالمنطوق أى
قوله ما لم يحرم بطولوع فجر يوم النحر الخ تصوير لقوته منه أى الحج بان نوى
التحمل منه بفعل الخ تصوير التحلل منه بها فلا دم عليه لتعدى أى لانه صار بمنزلة
من تعدى الميقات غير قاصد نسكا ثم أحرم بعمرة لا انقلاب حجمها ولم يتسبب
فيه بخلاف من أفسد حجه فقد تسبب فيه فان لم يتحمل الخ ببيان لمفهوم فتحمل
لم يسقط عنه أى لانه بمنزلة من لم يفته وأصل أى معناه لغة فان نوى
الحج أى وحده ففرد بضم الميم وكسر الراء أى يسمى بهذا الاسم وان نوى
العمرة أى وحدها ولم يردف عليها الحج ففقر بضم الميم الأولى وكسر الثانية
أى يسمى بهذا الاسم وان نواهما أى معا ونوى العمرة وأردف عليها ثانية الحج
فقارن بكسر الراء أى يسمى بهذا الاسم ولا يفتقر أى انعقاد الاحرام بانسية
الى ضميمه قول او فعل أى الى النية كناية مثال لقول وتجرد أى من
الحيط مثال للفعل نية فى أحدهما المناسب أحدهما وهما فى نية الحج
أى ان كان فى أشهره والاندب صرفه لعمرة فيكون أى الشخص مفردا
بضم الميم وكسر الراء لانه أى القرآن لاشتماله أى القرآن عملة للعبة
كالناسى أى عين ما أحرم به والوضع والقياس على الناسى صرفه لقرآن ولانه
أحوط الخ ما عينه أى فى نية أهوج أى فلم يدر جواب أهوج الخ
فقرآن أى يلزمه عمله نواه أى الحج أولا بشد الواو فهذا أى احرامه
بالحج ثانيا منه أى الحج أولا بشد الواو والثانية أى من النيتين
توكيد أى للنية الأولى والعمرة لم ينوها أولا ولا ثانيا فلم يبرمها كان نوى
مناظرا بالعمرة مثال لمخالفة لفظه نية اذ العبرة بالقصد الخ تعليل لقوله ولا
يضره مخالفة لفظه أى اللفظ أى التلظ بما يدل على ما نواه بقلبه بان

يقتصر عامها أى النية فى القلب تصوير وترك اللفظ أحد النسكين أى الاحرام
 به بل هو أى الرافض باق على احرامه أى صحيحا فيلزمه اتمامه ولا هدى
 عليه الغاء أى لا يعتبر الرافض فيطل أى ان حصص فى الاثناء اتفاقا وبعد
 الفراغ فيه قولان فهما أى الصلاة والصوم يضم الميم أى وكسر الخاء
 المهملة والخطاب أى بوجوب التجريد المحيط أى احاطته كسج أى
 كطربوش وشراب والأولى أو ينسج أو صياغة أى تكاتم واسورة وخلخال
 نخو أساور المناسب وجهها وكفها هذا أى فى باب الحج الابه أى ولا
 يجبر بالهدى ومن يضم السين وشدة التون غسل أى ولو لحائض أو نساء
 لانه للاحرام لا للصلاة به أى الاحرام عليه أى الاحرام كالجمعة أى
 كاتصال غسائها بالذهاب لها فان تأخر احرامه أى عن غسله أعاده أى
 الغسل استئنافا فصل أى بين الغسل والاحرام كنعال التكرور أى أهل
 السودان فى رقة السبر والمغتفر منه ما بين الاصابع وماء على ظهر القدم لا ماء أطاط
 بعقمها فمنوع وفيه الفدية قلوا التحف أى غطى يده ماء دارأسه تفريع
 على قوله أى ان السنة الح اجزا أى فى واجب التجرد من المحيط للحرم أى
 مریدا الاحرام بان يقص الحفاة الح تصوير لزاله شعته يرجل يضم المثناة
 وفتح الراء وكسر الجيم مثقلة أى يسرح أو يحلقه الح المناسب ولا يحلقه بل يندب
 ابقاؤه ليقبه حراشمس ويندب تليده بنحو صمغ أو غاسول صيانة له عن القمل
 ليك بفتح اللام والموحدة مثقلة وسكون المثناة تحت أى اجابة لك يا الله بعد اجابة
 لا شريك لك أى لا فى الذات ولا فى الصفات ولا فى الافعال ان الحمد بكسر
 الهمزة استئناف او فتحها تعليل والملك يضم الميم أى لك نقطة يسكون القاف
 أى انتباه وخلف بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام أى عقب عطف على التغير
 حال رفاق بكسر الراء جمع رفيق فلا يسرها أى حتى لا يسمع من يليه
 فان تركت يضم فكسر اوله بشدة الواو قدم أى هدى يلزمه ان وصلها
 أى التلمية بالاحرام بفتح الهمزة بيان لما يحذف من بالعرف يضم العين
 وسكون الراء أى وصلها عرفيا عاديا القدوم يضم القاف مصلى يضم الميم
 وفتح الصاد واللام مثقلة فغاية أى نهاية وقطع تفريع على قوله لرواح مصلى
 عرفة بعد الزوال وجلا بفتح الواو وكسر الجيم خائفا كالتفسير لوجلا

هذا أى الحكم المتقدم فى التلبية ولم يفته الحج واو له الحال المتعمر مفهوم
 بالحج من أحرم من مكة مفهوم من غير أهل مكة اوفاته الحج أى واحرم من
 غير مكة وفاته الحج مفهوم ولم يفته الحج ولا يكون أى الاحرام من مكة لما
 تقدم عليه للحصر قبله من انه ان كان قارنا الح بيان لما وظاهر بالتنبؤين خبر
 مقدم انه أى محرم مكة بان احرم أو لا بشد الواو الخ تصوير للتعمر
 الذى فاته الحج بحصر بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين أى حيلولة عدو بينه
 وبين عرفة منه أى الحج للحرم أى الذى يحرم الصيد فيه اول لطواف
 والحكمة الخلاف منه أى الميقات بالحج المناسب أى الاحرام بالحج وحده
 القرآن أى الاحرام بما اورداف الحج عليها التمتع أى الحج بعد عمرة
 فى أشهره لانه أى الافراد لا يجب فيه هدى أى والقران والتمتع يجب
 الهدى فهم ما هو جابر للنقص مفردا بضم الميم وكسر الراء أى محرما بالحج
 وحده وفسره بفتحات مثقلا أى القرآن بأن ينوى القرآن تصوير
 للاحرام به ما عاوفيه ان القرآن نيته ما معا أو متعاقبين بتقديم العمرة فلزم نية
 النية وهذا يؤدى للتسلسل فلتناسب الاقتصار على الصورة الثابتة والثانية
 أى من الصورتين يبدو بفتح فسكون أى يظهر له ان يحرم بالحج عليها أى
 العمرة لقوته بضم القاف وفتح الواو مثقلة واليه المناسب والها بان ينويه
 أى الحج الخ تصوير لا رادفه عليها بعد الاحرام أى بالعمرة اردافه أى الحج
 على العمرة ان صحت لو فت ارداف أى دامت صحتها فان فسدت أى
 العمرة بان لمفهوم ان صحت لم يصح أى ارداف الحج عليها ولا يعتد احرام الحج
 فبلغنى كأنه لم يكن اتمامها أى العمرة فاسدة ثم يقضيها أى العمرة التى
 أفسدها وأتمها بعمرة صحيحة وعليه دم أى هدى لافساده العمرة يذكبه
 مع العمرة الصحيحة وجوب بيان الحكم تكميله بطوافها صلة ارداف
 لانه أى الطواف الذى أردف فيه الحج العمرة أى طوافها وسعيها
 فى الحج أى طوافه وسعيه المفروض أى المفروض لهما أى الحج والعمرة
 ولا قدوم عليه أى الذى أردف الحج على العمرة دفع لما يتوهم من كونه
 بطواف طواف القدوم ويسعى عقبه لانه أى الذى أردف الحج على العمرة
 بمنزلة المقيم بمكة أى الذى أحرم بالحج فيها حيث جدد نية الحج فيها أى

مكة علة لكونه بمنزلة المقيم فيها فيؤخره أى السعي في الصورتين أى
 الاحرام بهما بنية واحدة وارداف الحج عليهما العمل أى الطواف والسعي
 لهما أى الحج والعمرة وكره بضم فكسر بالركوع أى ركعتي الطواف
 أركانها أى العمرة منها أى الأركان بأن يحل أى يتحلل وهذا
 أى قوله يحل منها فى أشهره بما اذا كان الحج الأولى باحرامه بها وباحرامه بها
 قبلها واتمامها فيها ولو بغيره سعيها كاحرامه بها فى رمضان واتمام سعيها ولو بغيره
 شوط منه عقب رؤية هلال شوال من عامه أى فيه فى أشهر الحج صلة
 معتمر من ذلك العام أى فيه وعليه أى الممتع عليه أى التمتع فى اتحباب
 الهدى وشرط دمه أى وجوبه وقت فعلهما أى التمتع والقران صلة
 اقامة بهما المناسب فهو المعتبران تقدم كفى التمتع وبعض صور القران فان
 دخل آفاقى مكة بعمرة فى أشهر الحج ناو ياتوطنها وحج من عامه ولم يعد لبلده أو مثله
 بعد عمرته وجب عليه الهدى لانه لم يكن وقت احرام العمرة من حاضرى المسجد
 الحرام واسم الإشارة أى فى قوله تعالى ذلك لمن لم يكن الآية فغير المقيم بمكة
 أو ذى طوى أى وقت احرام العمرة دخول على المني وانقطع بغيرها أى توطن
 غير مكة ثم دخلها بعمرة فى أشهر الحج وحج فى عامه فعليه هدى وأصله من
 غيرها أى مكة وأوله الحال أى واعتمر فى أشهر الحج وحج فى عامه بخلاف من
 نية الانتقال أى من مكة بيان لفهوم أقام بهما بنية الدوام أولانية له أى
 أو أقام بهما أولانية له لا فى الانتقال ولا فى الدوام فان تمتع أو قرن فعليه الهدى
 بهما المناسب بأحدهما من غيرها المناسب من اقامته بالآخر على الأرجح
 مقابلة ان كانت اقامته بهما أكثر فلا يندب وان كانت بغيرها أكثر فيجب وحج
 من عامه فهما المناسب فى دم التمتع وفى دم القران حجه باحرامه ولو فى ثانى عام
 فن حل من عمرته قبل دخول شوال ثم حج أى من عامه المناسب بعد دخول شوال
 ثم لم يحج من عامه اذا فات القارن الحج أى وتحلل منه بعمرة فلا دم عليه وأما ان
 بقى على احرامه حتى حج به فى العام الذى يليه فعليه هدى اقرانه وبعبارة المجموع
 وان يحج القارن باحرامه ولو فى ثانى عام لا ان تحلل والمتمتع من عامه فى أشهر
 الحج تنازع فيه رجوع وحل فان تم سعيه منها قبل الغروب أى من آخر يوم
 من رمضان الحيات لفهوم وفعل بعض ركعاتها فى وقته منه خبر البدء وصحته

أى السعى صغرت طواف مطلقاً أى عن تقييده بكونه فرضاً أو واجباً
 كالقدوم مثال للواجب وكافه استقصائية كالأفاضة أى وطواف العمرة
 به أى السعى واجب أراد به ما يشمل الفرض وتقديمه أى السعى
 يوقعه أى السعى والأى وأن لم يجب عليه طواف القدوم بيان لمفهومه أن وجب
 عليه طواف القدوم آخره أى السعى بحيث يخشى فوان الحج الخ تصوير
 للمراقة وبفتحها أى الهاء فان زاحم الحج بيان لمفهوم ولم يراهقه أعاده
 أى السعى بعده أى طواف الأفاضة وأعاده أى السعى بطحاء أى
 أرض منبطة مستوية يكتنفها أى يحيط بها فها أى طوى لأنه أى
 الغسل وهى أى الحائض وجوبه أى كونه واجباً أى ينوى بطوافه تأدية
 الواجب ناسخ فيه أن الضمير ليس راجعاً للواجب بل للطواف فلا ناسخ
 وأعاده السعى أعاده أيضاً بعد المنقل صلة سعاد وصلة مقسرة أى بعد
 الطواف الذى أعاده بنية الوجوب ليقع أى السعى علة لأعادة السعى فان
 لم يأت به أى السعى بيان لمفهوم أعاده بعد الأفاضة بعدها أى الأفاضة له أى
 السعى وأعاده أى السعى فان تبعاً أى عن مكة بيان لمفهوم مادام بمكة مع
 الإشارة إلى التفصيل فيه بالمقام أى خلفه أى مقام إبراهيم أى الحجر الذى
 قام عليه حين بناء الكعبة بالمتمزم بضم الميم وفتح الزاى الحطيم بفتح الحاء وكسر
 الطاء المهملين لأنه أى ماء زمزم بركة أى مبارك فيه لما شرب بضم
 فكسر نائب فاعله ضمير ماء زمزم أى جالب من علم الحبيان لما سعة بفتح
 السين وكسرها ونقله أى السفر بما زمزم وجعل البيت عن يساره أى
 مع المشى إلى أمام لا القهقري للعمل ولأن القلب جهة اليسار فيستحضر عظمة البيت
 تجاه بضم المثناة أى قبالة وجهة فوقه أى مغرو ز فيه برز نخاس أى
 أوحديد بها أى الحاق استأراى كسوة بها أى الخلق إذا شمر إلى كسوة
 فى رابع عشر القعدة خوفاً عليها من التقطيع من جهة الحاج لأن أصله
 أى الحجر من البيت أى وتركته قبر يشمانت الكعبة خارجاً عن حائطها القلة
 المال الحلال وهو أى الحجر الآن صلة محوطة محوطة بضم الميم وفتح المهملة
 والواو من حجر نعت بناء أصغر نعت حجر يميل إلى البياض نعت ثان الحجر
 على شكل القوس نعت ثان لبناء تحت ميزاب الرحمة بكسر الميم وسكون

المئانة تحت تيمنازاي وآخريه موحدة أى خشبة منقورة وسطها مغروزة
 على سطح الكعبة لينزل منها ماء المطر المجتمع عليه مكسية بصفايح ذهب نعت للبناء
 أو حجر اسماعيل من الركن العراقي أى مبدأ البناء من ركن الكعبة الذى
 الى جهة العراف يلى باب الكعبة أى الحائط الذى فيه بابها الى الركن
 الشامى أى منتهى الحجر والبناء المحيط به أى ركن البيت الذى الى جهة الشام
 طوله أى البناء المحيط بالحجر ليس أى البناء المحيط بالحجر بل له أى
 البناء المحيط بالحجر والمطاف بفتح الميم أى محل الطواف خارج الحجر أى
 محيط به وبالكعبة من كل جهة أى للكعبة خروج كل البدن أى عن
 الشاذروان فينصب بفتح المئانة تحت وسكون التون وكسر الصاد المهملة أى
 يعدل ويسوى المقبل بضم الميم وفتح القاف وكسر الموحدة مثقلة قامته أى
 ظهره وبدنه ليخرج منه من هواء الشاذروان فان غالب بدنه حين انحنائه على الحجر
 الأسود اتقبيله فى هوائه بأن يعدل الخ تصوير لنصبه قامته فى البيت أى
 فى هواء الشاذروان الذى هو من البيت وتر كته قريش خارجه لقلة المال الحلال
 من الحجر للحجر بفتح الحاء والجيم فهما أى يتبدئ الشوط من الركن اليماني
 الذى فيه الحجر الأسود ويقه اليه أقل أى من سبعة أشواط كثير فصل من
 اضافة ما كان صفة ابتداء أى الطواف وجواب بيان الحكم قطعه ركناى
 الاضافة وطواف العمرة لراتب صلة اقامة فلا يقطع لاقامتها غيره اذ لم يكن
 صلاها شرط فى مقدرو يدخل مع الامام وجوبا فان كان صلاها فى جماعة أو منفردا
 وهى مما لا تعاد كغرب وعشاء بعد وتر قطع طوافه وخرج من المسجد وجوبا
 تعاد أى تطلب اعادتها الفضل الجماعة والمراد بالراتب أى الذى يجب قطع
 الطواف لاقامة الصلاة والدخول معه أو الخروج من المسجد امام مقام
 ابراهيم أى الذى اعتاد الصلاة خلفه وهو أى مقام ابراهيم وأما غيره أى
 من الأئمة المرتبين للإمامة بالمسجد الحرام فى مقام الحنفي والمالكي والحنبلي بيان
 لفهوم راتب فلا يقطع أى الطواف له أى لاقامة الصلاة وندب كمال
 الشوط أى لم يخش فوات بأن ينتهى للحجر بفتح الحاء والجيم تصوير لتسكميل
 الشوط لينبى أى بعد فراغ صلاة الراتب الخ علة لندب تسكميل الشوط من
 أول الشوط صلة يبنى فان لم يكمله أى الشوط بيان لفهوم كمال الشوط

خروجه أى من الطواف أصلا لأنه مع الراتب أو لخروجه من المسجد له أى
 من لم يكمل الشوط ذلك الشوط أى الذى خرج فى أثناءه من طوافه بيان
 لما بعد سلامه صلة بنى ان الفصل بين أشواط الطواف لا يبطله أى
 الطواف والجنائز أى التى لم تتعين عليه فان تعينت عليه قطع الطواف وصلاتها
 وبني وعبارة المجموع وشرحه وابتدأ ان قطع النفقة أو جنازة فان تعينت ووجب
 القطع بنى كالأقامة ليصلى أو يخرج المصلى كان رعى أى الطائف بالشروط
 التى تقدمت فى الصلاة أى أغلبها اذ لا يشترط هنا عدم الكلام والاستدبار صلة بنى
 من كونه لا يتعدى موضعا قريب الخ بيان للشروط مستحكا بفتح الكاف
 ان كان اسم يكن ضمير الطائف وكسر ان كان ضمير الشك والافى وان كان
 مستحكا ابتداءه أى الطواف من الحجر الأسود فان ابتدأه من غيره
 كاليماني أو الشامي أو العراقي أو باب الكعبة أعاده وجوبا مادام بمكة أو قربها
 فان تباعد عنها وشق رجوعه لها فعليه هدى وقد خرج من مكة أى وما قرب منها
 وشق عليه رجوعه لها فان كان بها أو قربها فلا يصح فيه الهدى ولزمه إعادة
 الطواف فان أعاده ماشيا بعد رجوعه له من بلدته أى أو قبل خروجه من مكة
 أو بعده ورجع له قبل وصول بلدته من قريب أو بعيد فان لم يخرج من مكة
 الح بيان لمفهوم وقد خرج من مكة من ان المشى أى فى الطواف والمشي بيان
 لما فيه مسامحة خبرما نديان الحكم ترك التصويت أقوله أى
 الطواف بشد الواء وضعاء بضم الواو وكسر الصاد المعجمة بلا صوت صلة
 وضعاء وكبر بفتحات مثقلا نديان الحكم تكبيره فقط أى بلا إشارة
 الى الحجر بان يضع يده عليه الح تصوير لاستلام اليماني فهو أى ذكر
 مراده أى الشيخ برجل يحج الح أخذته من حذف المعول المردن بالعموم
 أهله أى سكان الميقات بما يجب بضم المثناة تحت وكسر الحاء من
 طلب عافية الح بيان لما بما ورد فى الكتاب أى الدعاء به رقى بضم الراء
 وكسر القاف وشدة المثناة تحت الاخضرين أى المصروعين بالخضرة
 يعرفهما الناس ويقابلهما عمودان آخران ملصقان فى الحائط الذى يقابل المسجد
 فوق الرمل بفتح الراء والميم أى المتقدم سنيته فى الطواف نعت اسراع
 وذلك أى الاسراع بين الاخضرين فى ذهابه من الصفا الح صلة اسراع

وكذا أى الاسراع فى ذهابه من الصفا الاسراع فى عودته منه فى السنية فى المجموع
 وشرحه واسراع بين الاخضرين ذاهبا للمروة لا فى رجوعه على الراجح وفى البناء
 مطلقا بهما أى الصفا والمروة رقى أى على الصفا والمروة شروط
 الصلاة أى الممكن منها من طهارة أى لحديث ونخبث وتقدم انهما أى
 تقبل الحجر واستلام اليماني بيان لفهوم فى غير الاول يوم التروية يسمى بهذا
 لانهم كانوا يلقون فيه الماء من زمزماء عرفة لرى الحاج يوم وقوفهم بها اذ لم يكن
 فى عرفة عين اذ ذاك بعد الزوال صلاة خروج قبل صلاة الظهر رأى بمكة
 قصرا أى مقصورة حال من الظهر للسنة علة لقصر الرباعية وانما احتاج
 لها لان المسافة من مكة لى لانباع اربعة برد وكذا العرفة واد دون عرفة أى
 فاصل بينهما وبين الحرم فهو من الحل وايسر من عرفة بلصقتها أى عرفة من جهة
 الحرم منتهاها أى عرفة العلمان المعروفان أى ومنتهاى الحرم علمان
 آخران معروفان أيضا فابلان لعللى عرفة وغمرة بين الاعلام لاربعة وهذا
 أى نذب نزوله بغمرة اذا وصلها أى غمرة بها أى غمرة صلى الظهر
 والعصر المناسب دخل عرفة وصلى الظهر والعصر قصرا أى مقصورتين
 للسنة جمع أى مجموعتين جمع تقديم مع الامام صلاة صلى بمسجد أى
 عرفة وراء العلمين الذين على حد عرفة ويقال له مسجد غمرة أيضا لان حائطه القبلى
 على حد غمرة ثم ينفر أى يتوجه الى عرفة المناسب الى الهضاب أى
 الصخور المطروحة قرب الجبل الذى يوسط عرفة وصعود الجبل بدعة مكروهة
 كانت المناسب كان أى الحاج راكبا أو واقفا أو جالسا أو مضطجعا بها أى
 عرفة ان علمه المناسب علمها انه أى المكان الذى مربيه والمناسب انما
 ونواه أى عمروره الحضور الركن وهذا ان أى علم عرفة ونية الوقوف بها
 فى المار المناسب فى المرور منه المناسب منها أى عرفة وهو أى عرفة
 جبل المناسب أرض متسعة جدا وفى وسطها جبل شاقق من الوقوف أى ان
 أريد القيام والى كنهم لا يريدون به خصوص بل معنى الحضور سواء كان بقيام
 أو غيره وصار حقيقة عرفية فى هذا فها مستويان فالوقوف أى القيام على
 القدمين هو أى كون الوقوف ليلة النحر ليلة الحادى عشر أى مع الوقوف
 فيها بان لم يروا الهلال لعذر تصوير لخطائهم من غيم أو غيره بيان للعذر

اليوم التاسع أى مع ليلة العاشر فثبت أنه أى يوم وقوفهم لنفسان ذى
 بقعة أى كونه ناقصا يوما من الثلاثين علة الثبوت أنه العاشر بخلاف النجد
 أى للوقوف بالعاشر وتركه بالتاسع مع علمه بأن مفهوم الخطاؤا وبخلاف
 خطائهم بثامن او حادى عشر بيان مفهوم عاشر أو خطأ بعضهم بيان مفهوم
 الجميع فاذا انفروا أى توجهوا من عرفة الى مزدلفة والاى وان لم يطمئن
 بعرفة بعد الغروب ان لم يدركه أى الاستقرار بعرفة قبل طلوع فجر يوم
 النحر كالوقوف أى الحضور بعرفة نهارا أى فى اليوم التاسع كالجمعة
 أى خطبتهم فى الجلوس قبلهما وبينهما بان يذكراهم ان يجمعوا بين الصلاتين
 الخ تصوير تعليمهم يقصروهما أى يصلوهما مقصورتين ركعتين ركعتين
 لسنة أى عمل النبي صلى الله عليه وسلم والحجامة والتابعين وان كانت المسافة بين مكة
 وعرفة قصيرة الا أهل عرفة فيتمون أى الرباعية التى يصلونها بعرفة ويقصرونها
 فى غيرها كمزدلفة ومنى وكذا أهل مزدلفة ومنى يتمون فى بلدهم ويقصرون
 فى غيرها وكذا أهل مكة منهم أى الصلاتين الى جبل الرحمة أى قربه عند
 الهضاب أى الصخور وهو أى البيت منها أى مزدلفة بها أى مزدلفة
 ونصلون بها الصبح أى نجر دلوغ الفجر الصادق بلا تأخير محسرين بضم
 الميم وفتح الحاء المهجلة وكسر السين نهمة ثقلة واد بين مزدلفة ومنى فاذا
 رميت الجمار أى الجمرات على جرة العقبة امضوا أى سبروا وقد حل لكم
 الخ المناسب فاذا طفت الاقازسة حل لكم النساء والصيد والطيب الا انهم
 يتمون الصلاة أى يصلون الظهر أربع ركعات وكذا العصر استدراك على قوله
 وهذه الشعائر مقام لرفع ايهاه تصرهم الصلاتين مكان معلوم المناسب جبل
 شاهق فى عرفة فى الجهة الشرقية وهناك قبة هذه القبة على أعلى جبل الرحمة
 لانه أى الوقوف بعرفة وركوبه أى فى حال الوقوف وان طال زمنه لانه
 مستثنى من اتخاذ ظهور الدواب مساطب المنهى عنه فى حديث لا اتخذوا ظهور
 دوابكم مساطب وفى رواية كراسى لوقوفه صلى الله عليه وسلم بهارا كما
 تعب أى له اولادته فينزل عنها او من قيامه فيجلس بان تؤخر المغرب تصوير
 لجمعها أى لما بعد لانها تصرف فيها أى مزدلفة أهلها أى
 مزدلفة فيتمونها أى العشاء بمزدلفة ويقصر غيرهم المناسب فى غيره

جمعا أى مجموعتين قصرانفتح فسكون أى مقصورة وصلاة العشاء عن عطف
 على حط وتناول شئ عطف على حط من اكل أو شرب بيان شئ فان
 لم ينزل أى مجرد لفة بيان لفه ومزوله بها فيها أى مردافة بالمقلع بكسر الميم
 حبل منسوج الوسط عريضه فى أحد طرفيه عروة تدخل فيها الوسطى مثلا
 والطرف الآخر لا عروة فيه يوضع فى وسطه المنسوج شئ ثقيل كحجر ويحرك طرفه
 الذى لا عروة فيه يباقى الاصابع ويحرك تحريكاً شديداً ثم يرسل الطرف الذى
 لا عروة فيه فيذهب الذى كان فيه الى محل بعيد لا تصل اليه رمية اليد قوى
 بفتح القاف وكسر الواو وشدة المثناة أى ذى قوة حين وصوله أى لمنى هذا مصب
 النذب أى حالة أى ماشيا كان او راكبا بسبع حصيات صلة رمى وهذا
 أى رمى العقبة من باقى الايام أى فيها ويكره ان يكسر حجرا كبيرا بيان
 لفه ومقطعها كرمى برمى به أى منه او من غيره تشبيهه فى الكراهة سننها
 أى طريقتهما واخطأ أى فعل مكررها من صلاة العيد الخ بيان لما
 فعلى غير مذهبننا خبرنا به أى طواف الافاضة من نساء الخ بيان لما
 ان حلق أى ان كان حلق أو بعدها أى الافاضة المناسب حذفه وقدم سعيه
 أى وان كان قدم سعيه على وقوفه بعرفة فان لم يقدمه عقبه الخ بيان لفه وم
 وقدم سعيه قبله أى السعى وسيأتى انه اذا لم يحلق أى قبل الافاضة
 ولا بعدها منهما أى الحلق والافاضة عليه أى الرمي قدم فيه تساهل
 لان فى تقديم الحلق فدية لادما ينجر بالدم تقدم ما فيه وهو أى التنكيس
 فى هذه الخطة محمل بفتح الميمين بينهما حاء ساكنة أى المعنى الذى حمل عليه
 ما سئل أى النبى صلى الله عليه وسلم الخ بيان للعديث عن شئ أى مما يفعل
 يوم النحر من الرمي والنحر والحلق والافاضة يوم النحر تنازع قدم وأخر بهما
 أى فى ثوبى احرامه انه أى طواف الافاضة بيان لما يحذف من لا يحل به أى
 طواف الافاضة قبل الافاضة الظهار فى محل الضمير والمناسب حذف أو بعدها
 وهذا أى نفي الدم بالصيد قبل الحلق لانه أى الحلق فان قدمهما أى
 الافاضة والحلق لا واجب أى تأخير الافاضة عن الرمي ان أعاده أى
 طواف الافاضة الصورتين المتقدمتين أى تقديم الافاضة او الحلق على الرمي
 كان قدم النحر على الرمي الخ تمثيل لغير الصورتين المتقدمتين عليهما أى

النحر والخلق الا ان هذا أى وجوب الدم بتأخير الخلق عن أيام الرمي استدراكاً
على قوله أو لخروج أيام الرمي بقيل صلة حكمه في تأخير أى الخلق عن
المدونة أى منقول عنها خبران وذكر أى في التوضيح أو بعد طول عطف
على ليلته ثم قال أى في التوضيح ان أخره أى الخلق بعد أيام النحر أى
فعليه دم هذا يقتضى انه ان خلق في ثالث أيام الرمي فعليه دم وانظروا النص في انه
لادم عليه وهذا هو المعول عليه البستاني هذا ان لم يخلق بمكة فان خلقها أيام
التثريب أو بعدها أو في الحل أيام منى فلا شئ عليه قال ونص التذيب والخلق
يوم النحر احب الى وافضل وان خلق بمكة أيام التثريب أو بعدها أو خلق في الحل
في أيام منى فلا شئ عليه وان أخر الخلق حتى رجع لباد مجاهلاً أو ناسباً خلق
أو قصر وأهدى التوسى قوله ان أخر ذلك حتى رجع الى بلده فعليه دم يريد أو طال
ذلك انتهى فظاهره أى التعبير بقيل انه أى ترتب الدم على تأخير الخلق
عن أيام الرمي من الجمار نعت حصاة الاداء أى للرمي وهو أى وقت
الاداء فأولى أى في انجاب الدم اذا أخر أى رمى حصاة فأكثر دم واحد
في تأخير حصاة الخ أى فلا يبعد الدم بتعدد الحصيات ولا الجمرات لجمرة العقبة
أى الواجب رميها واحد ها يوم العيد من جمار التاني أى الثلاثة العليا والوسطى
والعقبة الخ بيان لغيرها والليل أى الرمي فيه مطبق بضم الميم وكسر الطاء
المهملة المشالة وسكون المنة تحت للرمي أى بنفسه على دابة صلة حمل
من رمى عنه مفعول استناب وفائدته أى الاستنابة ولبه أى الصغير
أو المجنون فاعل رمى أى ولادم عليه فان أخر أى الولي الرمي عن الصغير
أو المجنون المحجور له وكبر بفتحات مثقلاً أى العاجز وأعاد الرمي بنفسه
أى ويسقط عنه الدم ان أعاد في وقت الاداء وان أعاد في وقت القضاء فعليه الدم
الفور أى في الرجوع متى بعد طواف الافاضة فوق العقبة صلة المبيت
بحجرة المناسب طريق مرتفع بين جبلين يلها أى عليها بناء لطيف
أى ملصق بالجبل الايمن للآتي من مكة علامة على موضع الرمي عليه المناسب
امامه بلا صفة لان الرمي الارض لا البناء وانما هو علامة هو أى الموضع المعلم
بالبناء وهى أى جرة العقبة في الايام المعدودات أى يوم العيد والايام
الثلاثة التالية له ثلاثا صلة المبيت قبل الغروب شرط في جواز التعجيل فان

غربت عليه شمس الثاني وهو بمنى وجب عليه مبيت الليلة الثالثة ورعى اليوم الثالث من أيام الرمي وهو رابع العيد الثاني من أيام الرمي هو ثالث العيد جل يضم الجيم وشدة اللام أى أكثر وهو أى الجبل من الغروب للعجر بيان الليلة ولو غربت الشمس من الثاني الى آخره بيان لفهوم قبل الغروب من الثاني وهو بمنى واوده للعال تجل بفتحات مثقلا أى نواه والاولى حذفه وما يلزمه الثلاث أى كل واحدة منها فجميعها أى الحصيات التى ترمى على الثلاث جرات كل يوم فيه أى يوم النحر بالتى تلى مسجد منى أى رميها فان قدمه أى الرمي مطلقا أى عن تقيده بكونه رمى جرة العقبة يوم العيد أو غيرها وهو أى الحذف بأن تكون الحصاة قد راقت صورة البركون الحصى كحصى الحذف البناء أى محله والبناء علامة عليه ولذا ترددوا فى اجزاء ما وقف به من موضع الحصى بيان لما وهو أى الرمي على ما حوله شق بفتح الشين المعجمة أى خرق لان جاوزتها أى الحصاة الحجرية أى دون الجمرة أى يبعد فان وصلت أى الحصاة بعد وقوعها دون الجمرة اليها بقوة الرمي لان تدحرجت من محل عال بأن يقتضى بالاولى الخ تصوير اترتهم بأن قدم العقبة أو الوسطى تصوير للثنية كيس اعتد بالخمس الاول من الجمرة الاولى أى لان تتابع الحصيات مندوب للترتيب أى بين الجمرات الذى هو شرط فى صحة رميها من الثمانية والثالثة بيان لما يوم النحر يصدق بالثاني والثالث أيضا فالاولى العاشر للزوال أى عنه طلوع الشمس الخ أى الى الزوال أى والرمي واجب غيرها أى العقبة فى العاشر من باقى الايام أى رميها الصادق برمي العقبة وغيرها تيسره أى ميل الرامى الى جهة يساره فتكون الجمرة عريضة بأن يقف أى للدعاء على يساره أى الجمرة لو كانت آدمية مستقبلا مكة تصوبرت يساره ولا يخفى ان يساره بهذا المعنى هو يساره كفى النقل بانقاف أى عن ان المواز قال تم رمى الوسطى وينصرف عنها الى الشمال فى بطن المسيل فيقف امامها بما يلى اليسار وأما جرة العقبة الخ بيان لفهوم أثر الاولين فيرميها أى من أسفلها من بطن الوادى وأما الاوليان فيرميها من جهة عرفة مستقبلا مكة لضيق محلهما اولانه لم يرد وقوفه صلى الله عليه وسلم للدعاء بعدها واذا استقبلها أى جرة الرمي بعد رمى جمار اليوم الثالث

أى وانصرفه من منى الى مكة بالحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المهملتين
 مثقلا لبطحاء أى فيها حصى دقيق من بقايا السيل خارج مكة أى عند
 المقبرة التى فيها أم المؤمنين السيدة خديجة رضى الله تعالى عنها الظاهر الخ فعلم
 انه ينصرف من منى بعد رمى الجمار الثلاث وقبل صلاة الظهر كما فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم أى شكر الله تعالى على نعمة فتح مكة ونصره على أعدائه الذين تخالفوا
 فى الحصب على انهم لا يسيبونه بنى هاشم ولا بنى كحونهم ولا يأخذون منهم
 ولا يعطونهم شيئا حتى يسلموا لهم النبي صلى الله عليه وسلم يقتلونه وكتبوا بذلك
 صحيفة ووضعوها فى الكعبة فأكلت الارضة ما كتب فيها الا اسم الله تعالى فأبدل
 صلى الله عليه وسلم المعصية بالطاعة شكر الله تعالى على نعمه وأما المتعجل الحبيان
 لفهوم غير المتعجل ذلك أى النزول بالحصب خرج أى أراد الخروج من
 أهل مكة الحبيان لمن من الحجاج الحبيان لغيرهم الكميقات صلة خارج
 والكاف اسم بمعنى مثل أى فى البعد من مكة حاذاه أى قابل الميقات أولى
 أى فى طلب طواف الوداع لا بعد أى الخارج لا بعد من ذلك أى الميقات
 وسواء أى فى نذب طواف الوداع ممن أراد الخروج للحومبيقات مما دون
 المواقيت بيان لنحو الجعرانة والتنعيم فلا وداع عليه أى لا يندب له طواف
 الوداع به أى مادون الميقات تأدى بفتحات مثقلا أى حصل ثوابه ان نواه
 أى طواف الوداع بهما أى الافاضة والعمرة تؤدى بضم المثناة فوق وفتح
 الهمزة والذال المهملة مثقلا الحبيان لوجه الشبه الا كتفاءه أى فى تحصيل
 التدوب فبعيد أى ندبا من بيع الحبيان للشغل ولا اصاب ولا سارقا
 عطف على فوات والا أى وان خاف فوات رفقة الخ لم يرجع المناسب فلا
 يرجع وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم أى لحديث الطبرانى حق على كل
 مسلم لم زيارتها أى المدينة وابن عمر مرفوعا من حج فزار قبرى بعد موتى كان كمن
 زارنى فى حياتى وحديث ابن عدى والطبرانى من حج البيت ولم يزر رنى فقد جفانى
 وحديث أنس مرفوعا من زارنى ميتا فكأنما زارنى حيا ومن زار قبرى وجبت له
 شفاعتى يوم القيامة وما من أحد من أمتى له سنة ثم لم يزر رنى فليس له عذر وحديث
 ابن عباس مرفوعا من زارنى فى مماتى كمن زارنى فى حياتى ومن زارنى حتى ينتهى
 الى قبرى كنت له يوم القيامة شهيدا أو قال شفيها ويذهب لمن أراد دخول المدينة

الغسل والتطيب والتوبة وإذا دخل المسجد بدأ بحمته ركعتين في روضته صلى الله عليه وسلم ثم يقابل قبره الشريف ويقول السلام عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا سيدي يا حبيب الله السلام عليك يا أشرف رسل الله السلام عليك يا امام المتقين السلام عليك يا رحمة العالمين أشهد أنك رسول الله أدبت الأمانة وبلغت الرسالة ونصحت الأمة وكشفت الغمة وجلبت الظلمة ونطق بالحكمة صلى الله عليك وعلى آله وأصحابك أجمعين ثم يتوسل به الى الله تعالى في جميع مطلوباته ثم يقابل أبي بكر ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صديق رسول الله أشهد أنك جاهدت في الله حتى جهاده جزاك عن أمة سيدنا محمد خيرا رضى الله تعالى عنك وأرضاك وجعل الجنة مثقبك ومثواله ورضى الله تعالى عن كل الصحابة أجمعين ويتوسل به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقابل عمر رضى الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله أشهد أنك جاهدت في الله حتى جهاده جزاك الله تعالى عن أمة سيدنا محمد خيرا رضى الله تعالى عنك وأرضاك وجعل الجنة مثقبك ومثواله ورضى الله تعالى عن كل الصحابة أجمعين ثم يتوسل به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج الى البقيع ويسلم على أهله ويتوسل بهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا يفعل كلما دخل المسجد النبوي من المسجد الحرام أى أو من مسجد النبي عليه الصلاة والسلام بأن يرجع بظهره ووجهه للبيت تصوير للقهقري بأسقاط الوقوف بعرفة أى من أركان الحج الأربعة من المواقيت أى لمن أتى من خارجها أو من الحل أى لمن مسكنه في الحرم فان أحرم أى بالعمرة من الحرم بيان لفهوم من المواقيت أو من الحل الخروج أى قبل الطواف والسعي وان فعله ما قبل خر وجهه له أعادهما بعده كما تقدم من أن كل احرام الحبيان لما حذفه أى قوله على ما مر وانما يطالب أى من المقيم بمكة المحرم بضم الميم وفتح الحاء والراء مثقلة خبر أول والله أعلم

فصل في بيان محرمات الاحرام على الذكرا لصله محرمات يحرم على الأنثى بدأ بما يحرم عليها القلة الكلام عليه أو عمرة أو مائة خلوة تجوز الجمع وأخذ العموم من حذف المعمول بضم اللام المناسب الميم وكسر الحاء المهملة لا بدن بيان لفهوم كف فلا يحرم عليها التميميص وما يلبس عليه ولا السراويل

ولا الطاقية وما يلبس عليها ورجل بكسر الراء وسكون الجيم فلا يحرم عليها الخف ونحوه كقفاز يضم القاف وشذ الفاء آخره زاي شئ يصنع على هيئة الكف والأصابع لكل أصبع منه بيت خاص به مثال للمحيط بالكف تدخله أي المذكور من القفاز والكيس أي تدخل كفها فيه بخلاف ما لو أدخلت يدها في كفها الخ بيان لفهوم محيط بخمار بكسر الخاء المعجمة ما تخمر أي تغطي به رأسها المسمى بالطرحة في عرف أهل مصر وهذا أي قوله يحرم على الأنثى محيط بكف الخ لفظة أي خوفها ستره أي وجهها تنازع فيه يحرم ويجب كالبقع تربط الخ مثال للربط سده أي الساتر أو تجعله أي الساتر مطاق أي من يد أو رجل ينسج كشراب أو خياطة كقميص أو صياغة كتاتم زربفتح الزاي وشذ الراء خلال بكسر الخاء المعجمة أي تخليل كتاتم مثال للمحيط بعضو وإن باصبع رجل بكسر فسكون الفرجية بفتح الفاء والراء أي الثوب المفتوح من امام القاه على كتفيه أي مدخلها في محلها المحيط بهما وهذا أي تحريم القاء القباء على الكتفين أعلاه أي القباء بأن جعل ذيله على كتفيه تصوير لتكديسه أو لف به أي القباء كعجين وصمغ تمشيل لما دخل بالكف فالوجه والرأس تفريع على قوله محيط بعضو وستر وجه ورأس من سائر أي باقي بيان لغيرهما لأنه يحرم سترهما الخ علة لقوله يخافان غيرهما زيادة في الإيضاح لعلمهما من التفريع من حرمة المحيط أي المحيط المحرم مما يلبس في الرجل بيان لنحو الخف كالجرموق يضم الجيم وسكون الراء يصنع من الجلد له نعل ورقبة طويلة والجورب بفتح الجيم وسكون الواو ينسج على هيئة الخف وبكسي جلدا بأن زادت منه الخ تصوير لفحش غلوه عادة أي المعتادة وهذا أي قوله لفقد نعل الخ كما ورد في السنة أشار به لما في الموطأ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحدًا لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئًا مسه الزعفران ولا الورس وبلغه المغاربة أي المثنى كعها تحت القدم عليه أي المحترم

اولا جمل الاحترام محارة بفتح الميم محمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية
 ما يركب فيه على ظهر الدابة محفة بفتح الحاء مثقلا ما يحمل بين دابتين باربع قوائم
 دابة امامه ودابة خلفه مكث أى دخل فيها أى المحارة ونحوها عليها
 أى المحارة من السائر بيان لما يسمي بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة
 والميم الثانية مثقلة خبران فهي أى المحارة عن وجهه صلة اتقاء بيد
 صلة اتقاء بلاصوق اليد على ما ذكرى على الوجه والرأس لانه أى
 الاتقاء بلاصوق بخلاف لصوق اليد فانه يعد سائرا أى عرفا في شرح ويد
 الصقها طويلا فيفتدى كذا في عب وفي البناني عن ابن عاشر يجوز الاتقاء باليد
 ولا فدية بحال لانها لا تعد سائرا أو يرد بفتح فسكون ضدا لحر عنه أى الرأس
 من ثوب او غيره بيان للارتفاع واولى أى في الجواز اليد أى اتقاء المنظر
 والبرد بها واما التظلل أى من الشمس المسطح بضم الميم وفتح السين والطاء
 المهملين مثقلا آخره حاء مهملة شئ يحمل على ظهر الدابة لاسقف له للتظلل
 أى من الشمس وحمل بفتح فسكون قفة بضم القاف وشدا لفاء غرارة
 بفتح الغين المعجمة على رأس ملة حمل به أى المحرم كالعلاف بفتح اللام
 لمعاشه أى قوته لانه كثير ماله ادراجته في سلكها أى ذكره معها في حين
 الاستثناء أخرج ما فيه أى من حفنة أو فدية من نحو فتح بيان لما من
 بدنه بيان لما كرأسه وظهره مثال لما خفي خوفا من قتل قلة ونحوها علة
 لقوله برفق واما ما ظهر له من بدنه بيان لفهوم ما خفي مطلقا أى عن تقيده
 بكونه برفق وان لم يحرم للضرورة واوه حاله وان جاز للضرورة واوه للحال
 كبرت بكسر الباء أى اتسعت لان صغرت بيان لفهوم كبرت لمدى
 أو بول أى اتقائه وضعها أى الخرقعة عليه أى الذكرا الخ بيان لفهوم لف
 لانها أى القطننة لنفع أى انتفاع علة لانه نزلت الخ نزلت بضم فسكون
 مثقلا خبران أو قرطاب كسر القاف وسكون الراء أى ورقة او جلدة مذكر
 بضم الميم وفتح الذال المعجمة والكاف مثقلا وهو أى الطيب المذكر أثره
 أى تعلقه بجماسه أى مالا يتعلق ريحه بجماسه لا مجرد مسه أى لامسه المجرد
 عن شمه بيان لفهوم شمه ذلك أى الطيب المذكر والاى وان مسه
 فاقسام كل أى من الطيب المذكر والطيب المؤنث أربعة شتم ومس بدونه

ومكث بمكانه واستحبابه احكامها أى من حرمة مس المؤنث وكراهة شتمه بلا
 مس ومكث بمكانه واستحبابه وكراهة شتم المذكر وجواز بقية اقسامه ان لم يكن
 بضم المثناة تحت وكسر الموحدة واللاى وان أزال شعرا وجوبا أى
 لجناية أو استنانا أى للجمعة او بدأ أى لدخول مكة ووقوف عرفة لا بخفة
 بيان لفهوم بقوة بمرآة بكسر الميم وسكون الراء ممدودا آله رؤية واللاى
 وان كان لعله تبين المحظورات أى تصيرا لمحررات مباحة ولو لعله الخ إشارة
 الى معنى مطلقا وعدمه أى الوجوب به طهما أى الكف والقدم ومنه
 أى الجسد ظهرهما أى القدم والكف فالاقام ثمانية ستة فيها الفدية
 اتفاقا للطيب لضرورة أولا به طن كف او رجل او غيره ما و غير المطيب به طن كف
 أو رجل او غيره ما و صورة لافدية في اتفاقا غير مطيب لضرورة به طن كف
 او رجل و صورة فيها قولان غير مطيب لضرورة بغيرهما سائر أى جميع
 عليهما أى الذكر والأنثى كورس بفتح الواو وسكون الراء وسين مهملة بأى
 عضو تنازع فيه مس ودهن وان سقطت الفدية أى بذهاب ريحه واوه الحال
 بذهاب عينه أى جرم الطيب تصوير لا ستم لا كه فيه أى الطعام فلا
 حرمة ولا فدية أى فى أكل الطعام المستهلك فيه الطيب أو كان بقارورة عطف
 على امانة الطبخ حملها أى القارورة لانه أى حملها أصابه أى المحرم
 الطيب تفسير لفاعل أصاب المستتر فيه او غيره أى المحرم عليه أى
 المحرم ولو كثر رأى الطيب الذى القاه ريح أو غيره الا ان يتراخى أى
 المحرم نزع أى الطيب الذى القاه ريح أو غيره هو أى الطيب فيه
 أى التوب أو غسل بدنه أى المحرم من الطيب خلوق بالقياف يلقى
 عليها أى تطيب به يسيره أى الطيب اليسير المصيب من خلوق الكعبة
 للضرورة أى للشقة ووجب نزع كثيره أى الطيب المصيب من خلوق الكعبة
 بيان لفهوم يسيره عدم الفدية أى فى عدم نزع كثيره وجوب الفدية أى
 فى عدمه النقل بالقافى أشار به لقول الرماضى التفصيل الذى ذكره المؤلف
 من وجوب الفدية فى الكثير مع التراخى والتخفيف فى اليسير هنا وفى توضيحه لم أره
 لغيره والذى فى المدونة ولا شئ عليه فيما لصق من خلوق الكعبة اذ لا يكاد يسلم
 عنه وفى كتاب محمد ولا يغسل ما أصابه من خلوق الكعبة بيده ولا شئ عليه وله تركه

ان كان يسيرا ابن عبد السلام اجتمع مما في المدونة وكتاب محمد انه لا فدية عليه فيما
أصابه من خلوق الكعبة وزاد محمد غسل الكثير وهو على وجه الاحية ثم قال
وقال ابن وهب ما ظاهره وجوب الفدية في الكثير وفي كتاب محمد ودوان أصاب
كفه من خلوق الكعبة شيء فان كان كثيرا فلا حب الى ان يغسل يده قبل تقبيلها
وان كان يسيرا فهو ومنه في سعة وهكذا حصل ابن عرفة هذه المسئلة ونصه وفيما
نزع قرب علوقه نقلاد أي القاضي عن ابن القاسم وعن ابن القصار وصوبه بقول
مالك يغسل ما لم يقبه من خلوق الكعبة ولا شيء فيه وله تركه ان قل الصقلي عن ابن
وهب فيه الفدية الشيخ روى محمدان كثيرا لم يلق كفه من خلوق الركن أحب
غسله قبل تقبيله وان قل فهو في سعة اه فلم يذ كر في المدونة ولا في كتاب محمد
الفدية وانما يؤمر بغسله فقط على جهة الاحية كافي كتاب محمد ولا قائل بالفدية
الا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وكذا لم يذ كرها ابن الحاجب ولا ابن شاس بل
قال استخف ما أصابه من خلوق الكعبة اذ لا يكاد ينقل عنه ولينزع الكثير منه
وهو مخير في نزع اليسير ولذا المارأي سند عدم الفدية كافي كتاب محمد قال هذا في مجرد
الخلوق فان كان مسكونا ونحوه من الطيب فانه يغسل قليله وكثيره لان الخلوق انما هو
من العصفر وهو ليس من الطيب المؤث فان خرج الخلوق بمسك أو كافور أو شيء
من الطيب المؤث فهذا ابتوقاه المحرم ولا يباشره فان أصابه بلا قصد دعى عنه ان
ازاله بقربه لما فيه من الحرج وان قصد مسه لم يعف عنه انتهى ولم يعرج ابن عرفة
على كلام سنده وهو يحتمل التفسير والخلاف وان ما في الموازية والمدونة في الطيب
المؤث وعفى عنه للضرورة وهو ظاهر كلام أهل المذهب وكان المصنف فهم وجوب
الفدية من الامر بالغسل وفيه نظر وبهذا تعلم ان نقل كت كلام سنده في تقرير
كلام المصنف غير ظاهر لان سنده اعنده لا فدية في الخلوق لانه من المذكروا المصنف
صرح بالفدية فيه لا لاماطة بكسر الهمزة أي ازالة ترفعها بفتح المثناة فوق
والراء وضم الفاء مثقلة أي ترينساوتنهما حفنة أي ملء يد واحدة متوسطة
لامبسوطة ولا مقبوضة الا اذا انكسر أي انظفر منه أي الظفر المنكسر
لعشرة الذي في المجموع مشمها في الحفنة كاثي عشر فأقل من كقمل وشعر
كذلك أي المذكور من الشعرات في تحديدها بعشرة وما بعده أي الشعر
والقمل بان قلم أكثر من ظفر تصوبرا فهو الواحد مطلقا أي تصديره بلا

اماطة الاذى او قلم واحد الاماطة الاذى تصوير مفهوم لاماطة الاذى
 أو أزال أكثر من عشر شعرات تصوير مفهوم عشرة مطلقاً أي عن تقيد
 بكوبه لغير اماطة الاذى من كل ما يعبر بالارض بيان نحو العلقه الحلم
 بفتح الحاء المهملة واللام نوع من القراءات على ما فقهه المناسب ففهم أي
 ازالة القراء والحلم ولو كثر أي القراء والحلم وهو أي وجوب الحفنة في
 تقريد البعير قول ابن القاسم الذي في شرحي المجموع ركنه تقريده أي ازالة
 القراء عن بعير المحرم ولو كثر لا يقتل فيه حفنة اتفاقاً وبقتل كذلك على المشهور
 لا شيء فيه تصریح بضمون التشبيه للايضاح ولو طال المكث فيه أي
 الحمام وصب الماء الحار على يده عرق بفتح العين المهملة وكسر الراء ينق
 بضم المثناة وسكون النون وكسر القاف والذي مشى عليه المصنف مذهب المدونة
 القدية بكسر القاء وسكون الدال المهملة وبالمثناة تحت بينهما افتحات مثلاً
 أي الله سبحانه وتعالى أنواع الفدية جل بفتح الجيم واللام مثقلة وعلا أي عظم
 وعلا أي تنزه عما لا يليق به من صيام الخ صدر الآية فن كان منكم مريضاً
 أو به أذى من رأسه ففدية من صيام يترفع بضم المثناة تحت وفتح المثناة فوق
 والراء والفاء مثقلة يراى بضم المثناة تحت لغرض ضرورة صلة حرم كذا
 بكسر الحاء المهملة وشدة النون ممدوداً مصروفاً وقد يترفع بكل منهما الخ أي فيصح
 جعلهما مثالين لما يترفع به وما يزال به أذى من أول الفصل الخ صلة ذكر من
 ستر المرأة وجهها بيان لما وان حرم كل منهما واو الحال لغرض ضرورة صلة
 حرم فان لم يذهب ريحه الخ بيان مفهوم ذهب ريحه موجباً بضم الميم وكسر
 الجيم أي سبب وجوب القدية بنور بفتح القاء وسكون الواو صلة تعدد كان
 خمس الطيب الخ تمثيل تعدد وجهها بفور ثوبه أي المحيط في وقت واحد
 تنازع فيه خمس ويلبس ويقل ويخلق بالاتراخ كأنه تفسير لواحد ومن ذلك
 أي تعدد وجهها بفور فنوى الحج أو العمرة ثم يلبس الخ بيان لما يفعل فان
 تراخى أي في فعل مواجبها تعددت أي الفدية بعدد مواجبها بيان لمفهوم بفور
 ثنائها أي المواضع الأربعة التكرار أي لموجب القدية من موجبات
 الكفارة أي القدية بيان لما أو متعدد ما عدا أي كغطاء رأسه كلما احتاج
 له أعطف على فعل الكل أي جميع ما نواه أو البعض أي مما نواه

فكفارة أى فدية وثالثها أى الموضع مانفعه اعم أى لبسه على لبس مانفعه أخص أو غلالة بكسر الغين المعجمة أى قباء إلى السرة بلا اكمام يسمى فى عرف أهل مصر سدري عطف على سراويل أو حزام عطف على سراويل أيضا فتحد أى الفدية العكس أى تقديم الخاص على العام كلبس السراويل ثم القميص الساتر لجميع البدن فتعد الفدية وهذا أى اتحاد الفدية فى صورتى نية التكرار وتقديم عام النفع كفارة أى فدية ارتكب أى فعل لها أى الموجبات ففعلها أى ثبتين له حرمتها خروجها أى تحمله معتقدا حال من فاعل طاف بالسعى بعدهما أى طواف الأفاضة أو العمرة تصوير إفراغه منهما فى اعتقاده صلة فرغ فعل موجبات الكفارة أى الفدية جواب لما فسادهما أى طواف الأفاضة وطواف العمرة كفارة أى فدية وكذا أى الذى فسد طواف أفاضته أو عمرته ولم يشعر بفساده حتى فرغ فى زعمه من نسكه وفعل موجبات الفدية فى اتحادها العذر بظنه بإباحتها منه أى المرفوض أو المفسد بفتح السين موجبات متعددة أى ظاننا بإباحتها لا كفارة أى فدية محرم أى حج أو عمرة جاهل أى بحرمت الأحرار لا فى فور أى ولا بنية التكرار لكل بالتنوين أى لكل موجب وكذا أى الجاهل الذى ظن إباحة محرمات الأحرار فى تعدد الفدية عليه بتعدد الموجب تتداخل أى تكفى الفدية المترتبة على أحدهما عن الفدية المترتبة على غيره فى غير المواضع الأربعة وإن لبس عليه الألفية الخ كالتفسير لقوله تتداخل لم يفعه ظنه أى وتعدد عليه الفدية بعد موجباتها هذا مفاد التشبيه صرح به للإيضاح والمناسف فلا أى الكفارة أى الفدية لثوب الخ أخذ عمومه من حذف المعمول من حر أو برد أى دفعهما صلة الانتفاع بأن يلبسه مدة الخ تصوير للانتفاع به لأن نزاع بقرب بيان مفهوم الانتفاع على من لبس أى محبطا وهو محرم فى صلاة أى ونزعه مجرد السلام منها ولورعاية أى كظهر مبالغة فى نفي الفدية فيها أى الصلاة والأى وإن طول فيها وأما غير اللبس بياضه مفهوم اللبس كالطيب مثال لغير اللبس لأنه أى غير اللبس لا يقع الامتنعابه إشارة للفرق بين اللبس وغيره شاة أى نذ كيتها من بقروا بل بيان لأعلى كالهذا أى فى تفضيل كثير اللحم

فأفضل الفدية الإبل فالبقرة فالغنم فيها أى الفدية من السن أى العمر الخ
بيان مقدم لما وغيره أى السلامة من العيوب أخرجهما أى الفدية
أصعب عدا لهم زجمع صاع وتالباه المناسب وتأليه يمنع أى صوم ثلاثة
الأيام فيها أى أيام منى منى أى إن ساقه فى حج ووقفه فى عرفة ليلة
العاشرو ذكى فى أيام النحر أو مكة أى إن ساقه فى عمرة أو لم يقف به فى عرفة ليلة
أوفات أيام النحر من منى أو منى أى خروجه صلة السلامة مستدعين
المناسب مستدامين بغيرهما أى النظر والفكر كقبلة يوم عرفة أى وما
قبلة إلى يوم أحرامه وليتم أى الليلة التى تلى يوم عرفة وهى ليلة العاشر بأن
وقع ما بعد يوم النحر قبلهما أى رمى العقبة والافاضة تصوير لهما يوم النحر أو
بعد أحدهما فى يوم النحر تصوير لهما يوم قبل رمى عقبة وافاضة أو بعد تمام سعى
عمرة الخ تصوير لهما يوم قبل تمام سعى العمرة مجرد نظراً وفكر رأى عن
الاستدامة فهدى ولا فساد بيان لوجه الشبه أيضاً بخلاف مجرد قبلة
بخدا وغيره بيان لمفهومي أمثاله وقوله بضم المفسد بضم الميم وفتح السين
من حج أو عمرة بيان للمفسد فيستمر على أفعاله بأن لا كيفية أتمامه
فى قابل تنازع فيه القضاء والهدى ولا يتخلل فى الحج أى المفسد بعمرة صلة
يتخلل وهذا أى وجوب اتمام الحج المفسد أما بكسر الهمزة وشدة الميم حرف
تفصيل لعدم فوات وقوف المفسد بعده أى الوقوف فى عرفة أو مزدلفة صلة
وقوع قبل الرمي والطواف قبل الوقوع فى منى وأما الوقوع أى الفساد
قبلة أى الوقوف بعرفة عطف على قوله أما الوقوع الفساد بعده ولا مانع يمنعه
من الوقوف وأوه حاله فان منعه منه أى الوقوف الخ بيان لمفهومي ولا مانع يمنعه الخ
من سجن بفتح السين أى حبس بيان لما منع صدق بفتح الميم همة أى رد عدو
منه أى الحج المفسد من التماذى على فساد الحج بيان لما منه أى الفساد
فى غير من فسده خبر قولهم بجمع الخ صلة مفسد لظنه بطلان أى
انقطاع واستئناف أى وصحة ابتداء ولو أحرم فى ثانى عام يظن أنه قضاء
عن الأول مبالغة فى بقاءه على أحرام المفسد وانغوا لأحرام المجدد فى أى
وقت أى يقضها إذا فسد أى القضاء تسلسل أى أكثر موجبه بضم الميم
وكسر الجيم أى سبب وجوبه من الجماع الخ بيان لموجبه لتعدد أى الهدى

قضاء نعت تمتع فسد نعت افراد وان لم يكن أى المحرم وان لم يكن
 أى الحال بالحرم ويباح البحرى بيان لمفهوم برى وطير الماء أى الطير الذى
 يألفه ويقتات من سمكه وبياته ووكره فى البر تأنس بفتحات مثقلا أى تطبيع
 البرى الوحشى بطباع الانس أو بالحرم أى الدخول فيه قبل احرامه أى
 أو ادخاله الحرم ان كان أى الحيوان البرى معه أى مالكة لا يبيت مفهوم
 ان كان معه أو صدقة أو هبة أى قبولهما أو اقالة أى لمن اشتراه قبل
 الاحرام والدخول فى الحرم فالحقه أى الصيد لم يكن المناسب فلا يكون
 لمن أرسله من حرمة التعرض للبرى أى من البر الذى يحرم التعرض له بالاحرام
 والحرم ويلحق بها أى فى جواز قتلها من المحرم وفى الحرم أى ذكر النحل
 فيه انه نوع آخر معروف يقتل النحل ويأكل عسله صغيرها أى الفأرة وما
 بعدها من أسد الخ بيان لعادى السبع وهو أى العادى من السباع
 بالكب العقور أى المذكور فى حديث اللهم سلط عليه كلبا عقورا فعدا عليه
 سبع فقتله ان كبر أى المذكور من الحدأة وما بعدها لا لمحرم به أى الحرم
 بالاجتهاد معتبرا قدرها به ان كثر أى الجراد بأن زاد على عشرة
 تصويرا أكثرته قبضة بالاضاد المعجمة أى مل عيدهم قبوضة الحكم أى حرمة
 التعرض للبرى أو كونه صيدا أى أوجهل كونه صيدا من الحرم صلبة ترى
 فأصابه أى الصيد فى الحل أى الأرض يحل فيها الصيد له أى للحرم
 فأصابه فى الحرم حل بكسر الحاء المهملة وشدة اللام أى غير محرم يحل
 كذلك أى أرض يحل الاصياذ فيها فان لم يتعين الحرم الخ بيان لمفهوم تعين
 طريقه فأدخله أى الكاب الصيد وأخرجه أى الكاب الصيد منه
 أى الحرم وقتله أى الكاب الصيد خارجه أى الحرم فلو قتله خارج
 الحرم قبل ادخاله فيه مفهوم فأدخله وأملوا أرسله عليه ببيان لمفهوم
 بقره مما يجوز قتله بيان لنحو السبع فأخذ أى قتل الجارح فان
 تحققت بيان لمفهوم ولم تحقق سلامته غلام بضم الغين المعجمة أى عبد أمر
 بضم فكسر فاذا أمره السيد بالقتل الخ بيان لمفهوم أمر بفلاته فعليه أى
 السيد جزا آن بفتح الجيم والزاي جزاء عن السيد وجزاء عن الغلام ان كانا
 أى السيد والغلام محرمين أى أوفى الحرم أو كان أحدهما محرما والآخر

في الحرم وواحد ان كان المحرم أحدهما أى والآخر حلال في الحل
 أو أحدهما حل في الحرم والآخر حل في حل انه ان نصب شركا لحيان لما
 أو طرده أى الصيد فسقط أو فزعه أى الصيد وان كان لا يؤكل واوه
 للحال فتردى بفنحات مثقلا أى سقط ولذا أى قولنا نظر المحل له لو كان
 الفرع أى الذى عليه الصيد عليه أى الرامى فأصابه أى الصيد فيه
 أى الحل بخلاف ما لو تبين موته قبل الاخراج الحيان لمفهوم تبين موته بعده
 أى صاده حلال أى في الحل لأجله أى لبيعه أو يعطيه للمحرم فبات
 بسبب اصطياده أى أودكى بعده حلال في الحل حال احرامه زيادة ايضاح
 لعلمه من المحرم وان صاده حلال أى في الحل الخ واو وحالية أو بعده أى
 الاحرام وفيه ان هذا صادق بحال احرامه فلا يستقيم عطفه عليه المقضى مغايرته
 له ويحاجب بأن مراده به بعد تحلله من احرامه ان صاده هو أى المحرم شرط في
 قوله أو بعده وهذا قد تقدم فالمناسب حذف قوله أو بعده الخ أو أمر أى المحرم
 أو صيده فيه انه دخل في قوله أو صيده أو ذبحه حلال أى في الحل
 لبيضيه أى المحرم به أى الصيد ولا مفهوم لقوله لبيضيه به اذهوميته في كل
 حال فبات بذلك أى الاصطياذ أى أودكى بعد ذلك ولو من حلال في حل لنفسه
 كسائر أى باقى أجزائه كبيضه أى الصيد مشبه به في التحريم من سائر
 أى جميع الطيور ميتة أى نجس اذا كسره أى بيض الصيد أو أمر
 أى المحرم بذلك أى كسر البيض أو شبهه لا يجوز لأحد أكله ابن عرفة فيها
 ان شق بيض نعام فأخرج جزاء لم يصلح أكله ولا الحلال وقشره نجس كسائر
 أجزائه سندا أما منع المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لان البيض
 لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد بفعل المحرم فيه في حق غيره على
 فعل المجوسى وهو اذا شوى بيضا أو كسره لا يحرم على المسلم بخلاف الصيد فانه
 يفتقر لذكاة مشروعة والمحرم ليس من أهلها صاده حلال الحل أى ومات
 باصطياده أو ذكاه بعده حلال الحل بخلاف ما صاده المحرم ان لمفهوم حل
 في جواز الاكل المناسب في الجواز فيصطادوا أى وهم حلال لحل أنفسهم
 أو غيرهم بالصيد أى حيا غير منفوذ مقتل بخلاف غيرهم أى غير ساكني
 الحرم يان لمفهوم من ساكنيه به أى الحرم أو بعد اخراجه منه مانيت

بنفسه أى ماشأه ذلك وان استنبت للضرورة أى للاحتياج للاذخر وما عطف
عليه فيما حرم قطعه أى فى قطعه كصيد حرم المدينة تشبيهه فى الحرمة ونفى
الجزاء وهو أى حرم المدينة الحرار الأربع هم احتران لكل حرة طرفان
فجعلت أربعاً باعتبار الأطراف بكسر الحاء أى وشدا را وشجرها أى
حرم المدينة الذى شأنه نباته بنفسه ما تقدم فى شجر مكة أى من كون المحرم
ما نبت بنفسه الا الاذخر وما عطف عليه له أى الشجر من جهات أى المدينة
من طرف بفتح الراء أى مبدأ البريد منه وسورها أى المدينة الأقرب لها
وخارج سور آخر محيط به بينهما فضاء يقال له المتاخ عنه أى السور الداخل
عن ذلك أى حرم الشجر الصيد أى الذى صاده محرم أو حلال فى حرم مكة
بخلاف الهدى أى فانه نوعان على الترتيب به أى الجزاء ذواى
صاحباً عدل أى عدلين فلا بد من الحكم أى هذا اللفظ تفريع على قوله
يحكم به ولا بد من اثنين الخ تفريع على قوله ذوا غيره أى المحكوم عليه
ولا بد فهم ما من العدالة تفريع على قوله ذوا عدل بالحكم فى الصيد أى
بالاحكام المتعلقة به وفى يضم الواو وكسر اللام مثقلة جاهل أى حكمه
تفريع على فقهاء بذلك أى الحكم فى الصيد صلة جاهل الابل الخ بيان
للنعم أن يكون أى المثل سناً بكسر السين وشدا النون أى عمراً وسلامة
أى من العيوب المانعة من الاجزاء فلا يجوز أى المثل صغيراً أى عن
السن المجزئ فى الضحية حال من فاعل مجزئ ولا معيار أى بعيب مانع من اجزاء
الضحية وان كان الصيد صغيراً أو معيار بالغلة فى نقي الاجزاء منى أى ان
سبق بحج ووقف به بعرفة ليلاً وبقيت أيام النحر أو مكة أى ان سبق فى عمرة
أولم يقف به فيها أو فأت أيام النحر والاخراج أى تفريق الطعام الذى قومه
الصيد على المساكين المناسب تأخيره عن قوله يوم التلف لانه لا يقبده لا يوم
تقوم الحكمين الخ بيان لفهوم يوم التلف ولا تعتبر قيمته بحل آخر بيان لفهوم
بحله ولا يقوم بدراهم الخ بيان لفهوم بأن يقوم بطعام من ذلك الطعام أى
الذى قوم الصيد به أكثر من مد أى دفعه لمسكين واحد ولا أقل أى من مد
مسكين ان وجد به مسكيناً راجع للاخراج بحل التلف وله قيمة فيه أى
محل التلف راجع لا اعتبار القيمة فيه بأن لم توجد به أى محل التلف مساكين

يعطى اليهم تصوير للنفي باعتبار رجوعه لقوله ان وجد به مساكين أولم يكن
للصيد فيه قيمة تصوير له باعتبار رجوعه وله قيمة فيه له أى محل التلف ماذا
أى التقويم والاخراج فيه أى محل التلف ولا تقيد أى الأيام التى
يصومها عن الامداد كمل بفتحات مثقلا أى يوما أو مدا اكسره أى المد
وجوب بيان الحكم تكميل اليوم ونذبا بيان الحكم تكميل المد كحمام مكة
بتخفيف أى المتعرض له فهم سواء كان مولودا بها أو داخلا اليها من الحل فى قتل
الواحدة شاة والحرم أى الذى يحرم الصيد وقطع النابت بنفسه بلا حكم
أى من ذوى عدل على انها أى الشاة لخروجها أى الشاة الواجبة فى حمامة
أو بعمامة الحرم الخ علة لقوله بلا حكم الاصل أى الحمامة والعمامة والجزاء
أى الشاة من البعديان لما فهم أى حمام الحرم وبعامة الحمام والعمامة
فى الحل أى الذى قتله فيه محرم غيرهما أى حمام الحرم وبعامة هو أى الجانى
على الصيد من الصيد راجع للصغير وما بعده من الكبير الخ بيان غيرها
أى الصيد الصغير كالصيد الكبير فى الأجزاء والصيد المريض كالصيد الصحيح فيه
والصيد الانثى كالصيد الذكر فاذا اختار أى الجانى على الصيد الصغير أو المريض
أو الانثى المثل أى اخراج مثله من النعم وان كانت القيمة أى للصيد بالقيمة
والكثرة أى بحيث تكون قيمة الصغير قليلة والكبير كثيرة وقيمة المريض قليلة
والصحيح كثيرة وقيمة الانثى كثيرة وقيمة الذك كقليلة أو بالعكس واوه للحال ولذا
أى اختلاف القيمة وان ورد شئ عن الشارع فى ذلك الصيد أى جزائه
كالنعامة والفيل وحمار الوحش وبقره مباغلة فى الاحتياج لحكم العدلين أى
للمحكوم عليه أى فى جزاء الصيد بشئ أى من المثل أو القيمة طعنا ما أوعدها
صيا ما ليس المناسب فليس ونقض بضم فكسر آخره ضاد معجمة وجوبا
بيان الحكم نقضه فيه أى الحكم ظهورا بينا أى كالحكم فى النعامة بشاة
وفى الجنين أى التسبب فى القائه من الصيد مرتب أى على الترتيب فلا
يتقبل عن النوع الاول الى الثانى حتى يجز عن الاول أو الخلق عطف على
التلبية عينه بفتحات مثقلا أى المذخور أو أطلق أى فى نذر الهدى
أو ما كان أى أو هدى ساقه بلا نذر فيه أى الهدى بذلك أى يجز عن الليل
بأن يقول الخ تصوير وتصريحه بذلك به أى فى عرفة فى أيامه أى النحر

يوم العید وتالییه وذبحه بها أى فى منى ما اشتراه من عرفة أى وذكاه
 فى منى لانها أى عرفة بعد سعيها أى شرط اجزائه كون نحره بعد سعيها
 وظاهر بالتأويل خبر مقدم ان محله أى الهدى المسوق فى عمرة لعدم
 الوقوف به بعرفة أى ولانه لم يسق فى حج ولعدم بقاء أيام النحر فالشروط كلها
 مفقودة وسنه بكسر السين أى عمره بالتقليد صلة تعيينه ولو صح أى
 برئ من العيب قبل نحره تنازع فيه صح وبلغ بأن قلده أو عينه سليمان ثم
 تعيب تصويره للعكس وسن بضم السين وشدا النون من نبات الارض أى
 ليسهل قطعه اذا تعلق بشئ بعنقه أى ذات الهدى صلة جعل من الشق
 بكسر الشين أى الجانب وقيل الايمن أى ندبا هما أى الايمن والايسر
 من جهة الرقبة صلة اشعار قدرا ثلثين أى طولا من الرقبة للؤخر مفعول اشعار
 حتى يسيل الدم بيان لحد عمقا نعلقه أى الحبل من شجر ونحوه بيان
 لشيئ فيؤذيه أى الهدى فيها أى الحلال وتمسك أى تتعلق الحلال
 هديا أى من ابل أو بقرا أو غنم به أى الحج اذ لا يصح صومه أى يوم النحر صلة
 لقوله بعد يوم النحر بعضها أى الثلاثة كلها أى الثلاثة بعده أى يوم
 النحر وهذا أى كون صيام الثلاثة فى الحج ومنذى وقبلة بفهم أى قبل
 الوقوف بأن تأخر أى الموجب أو قارن الوقوف بعرفة كترك الوقوف بها ثم ارا
 أو منذى أو قبلة بفهم فيها اوجاع عطف على ترك أو قبلها ما أى الرمي والافاضة
 بعده أى العاشر صامها أى الثلاثة فيها أى العمرة سواء أى
 فى صيام السبعة بعد الرجوع من منى تأخيرها أى السبعة للخروج من
 الخلاف صلة لنسب التأخير للبلد ان قدمها أى صوم السبعة والراجح لا يعتد
 بثلاثة منها لانه لم ينوها وان صام العشرة قبل عرفة اعتد بثلاثة منها وأغنى سبعة
 للهدى أى بابل أو بقر أو غنم وان وجب اتمامه أى اليوم الذى أيسر فيه أولا
 كان أو ثانيا أو ثالثا واه للحال ان شرع فيه أى بطول جفره وهو ناصومه
 وكلامه أى قوله قبل كمال الثالث قبل الشروع فى الثالث صادق بليته
 وبالثانى وليته وبالأول فقد أغنى عما بعده ولكنه أراد بقوله قبل الشروع
 فى الثالث خصوص ليلته أو الثانى أى أو قبل الشروع فى الثانى وهذا صادق
 بليته الثانى وباليوم الاول فقد أغنى عما بعده ولكنه أراد بقوله أو الثانى خصوص

ليلة أو بعده أى الشروع فى الثالث أو الثانى وكذا أى المذكور
 فى نذب الرجوع للهدى كما هو صريح المدونة نصها وان صام ثلاثة أيام فى الحج
 ثم وجد ثمن الهدى فى اليوم الثالث فلم يمس على صومه وان وجد ثمنه فى أول يوم فأن
 شاء أهدى أو تمادى على صومه اهـ من دماء الحج بيان لما عين
 بضم العين وكسر المثناة تحت مثقلة أى بالفظ أونبة فلا يجوز له أى رب
 الهدى مشاركتهم أى المساكين فيه أى أكل لحم الهدى لانه أخرج
 نفسه بتعيينه للمساكين بشروطه أى الثلاثة سوقه فى حج وقوفه بعرفة لا وأيام
 النحر بأن عطب قبل المحل فنحره تصوير لقوله لم يبلغ المحل لم يجوز له المناسب
 فلا يجوز له أى المهدي منه أى هدى التطوع المتوى للمساكين بلغ محله
 أم لانه ان بلغ محله فقد أخرج نفسه بنبته للمساكين وان لم يبلغ محله يتهم فى تعطينه
 اذ ليس عليه بدله مع اخراج نفسه منه أيضا بنبته لهم لم يؤكل المناسب لاياً كل
 منها أى الفدية بان كان مضموناً أى فى ذمة ناذره وسماه للمساكين أى
 النذر غير المعين كلفه على نذريته للمساكين مثال لتسميته لهم أونواه أى
 النذر المضمون عطف على سماه اهم أى المساكين فاذا اختار أى من
 عليه جزاء الصيد أو الفدية النسك أى الدم ونوى أى بالنعم الذى جعله
 جزاء أو فدية تعين بفتحات مثقلا فيما تقدم أى فى دم الفدية اذ لم ينوبها
 أى الفدية خبر قولنا أى كما تقدم التنبيه عليه فلا منافاة بين المحلين الثلاثة التى
 بعد الكاف أى النذر غير المعين وجزاء الصيد والفدية التى نوى بها هدى منى
 أى بشروطه ويؤكل منها قبله أى المحل بيان لمفهوم بعد المحل لم يجعله
 للمساكين المناسب تقديمه على قوله اذا عطب لم يؤكل المناسب فلاياً كل
 بأن عطب أى قبل المحل فنحره أى قبل المحل فلاياً كل منه ومثله أى هدى
 التطوع الذى لم يجعله للمساكين فى انه لاياً كل منه قبله فهذه أى الأقسام
 المتقدمة الأول لاياً كل منه مطلقاً أى لا قبل المحل ولا بعده وهو نذر المساكين
 المعين ونذر التطوع المتوى لهم والفدية التى لم ينوبها هدى الثانى لاياً كل منه
 بعد المحل أى وهو جزاء الصيد والفدية التى نوى بها هدايا والنذر غير المعين المسمى
 أو المتوى للمساكين الثالث لاياً كل منه قبله أى كهدى تطوع عطب محله
 ونذر معين لم يجعله للمساكين يؤكل منه مطلقاً أى قبل وبعد من الأقسام

الثلاثة بيان لذلك الذي تقدم ذكره وهو أى ما سوى ذلك وله أى رب
 الهدى حينئذ أى حين جوازاً كما منه مطلقاً ضده ما أى الفقهير
 والغريب من الأكل أى جوازه الخ بيان لما والخطام بكسر الخاء المعجمة
 أى الزمام فى المنع أى للانتفاع والجواز أى للانتفاع صلة كاف التشبيه
 فهما أى الخطام والجلال من التفصيل بيان لما له أى الهدى مجاز
 تأوله أى من لحم أو غيره ربه أى الهدى وأمر أى ربه كأن يأمر
 غداً أى بالاكل بدله أى المأكول منه ولا يشترط بضم الشاة تحت
 بأن اعتقد أنه هديه تصوير لغاطه لأن لم يغلط بيان لفهوم ار غلط أو كان
 غير مقلد بيان لفهوم مقلدا سرق بضم فسر أى الهدى لا قبله مفهوماً
 بعد تحريمه فقد بضم القاف وكسر اللام متقلاً لتعيينه أى للهedy كل أى
 من الهديين به أى التقليد تعيين بفحات متقلاً تحريم بفحات
 مثقلاً أى الهدى

فصل فى أحكام فوات الوقوف بعرفة والحصر عن البيت أو عن عرفة
 النحر صلة الوقوف بعد أن أحرم بحج صلة فوات لعذر منه منه صلة فاته
 أو حبس بفتح فسكون أو خطأ عدد أى فى عدد الأيام لأن الحج أى الركن
 الذى يدرك الحج بأدراكه يفوت بفواته فى العام عنه أى من فاته الوقوف
 بعرفة بعده أى الوقوف بعرفة من الناس بيان لما كالنزول بالمزدلفة الحج
 تمثيل لما بعده بذلك الحج أى الذى فات بما ذكر أى الطواف والسعي والخلق
 ثم قضاه أى الحج الذى فات بين الحل والحرم صلة الجمع أن أحرم
 أى كان أحرم بالحج أو لا بشد الواء يحرم أى فيه صلة أحرم على إحرامه
 بالهجرة أى من الحل فيه أى الحرم صلة أردف أو لا بشد الواء للطيب الخ
 أى ولا أثر ممنوعات الأحرام لأنه أى الحج جواز البقاء على إحرامه لعام
 قابل أى بلا كراهة من مزيد المشقة والخطر بفتح الخاء المعجمة والطاء
 المهملة أى المخاطرة بالتعرض لافساد الحج بخوجماع ولا تحلل بفتح المثناة
 فوق والحاء المهملة وضم اللام الأولى مثقلة له أى لمن فاته الوقوف بدخول
 سؤال تصوير لدخول وقته أى أحرم بحج أى وأتمه فى عامه وأولها أى
 الأقوال كلابفتح الكاف وتخفيف أو لا بشد الواء وثانها أى الأقوال

لاعضى أى تحمله من التحلل بيان لما لغو يسكون الغين خبر لان
 ابقاءه أى الاحرام فيه أى وقته وحصر بضم الحاء المهملة وكسر الصاد
 المهملة أى منع بعدو الخ صلة حصر أدرك الحج أى فى ذلك العام
 ولا يحل أى من ممنوعات الاحرام عنهما أى البيت وعرفة صده بفتح
 مثقلا أى رده وعطله عنهما أى البيت وعرفة أو حبس بفتح فسكون
 لا يحق فان حبس بحق فليس له التحلل لقدرته على تخليص نفسه بدفع الحق المحبوس
 فيه وتكمل حجه وهو أى التحلل الأفضل أى من البقاء على احرامه
 بالنسبة صلة التحلل وليس عليه التحلل بفعل عمرة أى لعدم تمكنه من البيت
 بما ذكر أى من عدو أو حبس ظمنا فى جواز تحمله بالنسبة ونحو هديه أى فى
 المحل الذى هو به وقت حصوله أى المانع من زواله أى المانع قبل فواته
 أى الوقوف بعرفة الاجتبت أى اذا ضاق الوقت بحيث لو زال المانع أى
 على تقدير زواله فان علم الخ بيان لمفهوم وأيس من زواله الخ انه يزول قبله
 أى الفوات تازع فيه علم وطن وشك فلا يتحلل حتى يفوت جواب ان علم
 بفعل عمرة أى يتحلل لا بمجرد النية أى ان كان بمسكة أو قريب منها والافله التحلل
 بالنسبة كما تقدم كالأحرار عالمنا بالمانع الخ تشبيهه فى انه لا يتحلل الا بعد الفوات
 بعمرة أو حبس بحق أى منع عنهما به أو منع أى عنهما بما ذكر أى العدو
 أو الحبس ظمنا لقوله تعالى فان أحصرتم الآية أجيب عنها بان الهدى الذى فيها
 لم يكن للحصر وانما ساقه بعضهم تطوعا فامر بدفعه بدليل ان من لم يكن معه هدى
 منهم لم يؤمر بتحصيله وتذكيته وعليه أى المتحلل أى من حجه الذى حصر عن
 اتمامه بما ذكر أى العدو والحبس ظمنا ان لا يعلم بالمانع بيان للشرطين
 فى العمرة صلة حصر فانه يتحلل بالنية الخ بيان لوجه الشبه وحلق أى رأسه
 أو قصر ان كان أى وجد معه هدى

باب الأضحية

الأضحية بضم الهمزة وكسره وسكون الصاد المعجمة وكسر الحاء المهملة وشدة
 المثناة تحت أو تخفيفها ويقال ضحية بفتح فكسر مثقلا وأحكامها عطف
 تفسير وذكرها أى الأضحية أى الباب المشتمل على أحكامها عقب الحج أى
 الباب المشتمل على أحكامه لمناسبة ذكر الهدى فيه أى باب الحج والاضافة الأولى

للبيان وهي أى الأضحية به أى الهدى صلة أشبه أشبه أى أشد شها
 من بضم السين وشذ النون وتأكد بفتحات مثقلا أى الاستئذان عينا
 أى فلا يكفى فعلها من بعض عن غيره لخر بضم الخاء المهملة وشذ الراء أى منه
 لا رقيق بيان لمفهوم حر ولو بشأنية أى من حرية كمكانب ومبعض ومدير
 وأم ولد الحاج بيان لمفهوم غير حاج لانسته أى الحاج الهدى
 لا يملك الخصفة كصفة لمعنى الفقير يتما أى صغير مات أبوه عنه أى اليتيم
 وليه أى وصيه أو مقدمه من ماله أى اليتيم بعد دفعه لقاض مالكي ان
 خشى تغريم غيره من ثنى بفتح المثناة وكسر النون وشذ المثناة لا غيراى
 من غير الأنواع الثلاثة البخت بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة راجع
 أى لاغنى بيان لثمنها الذى يجزئ أضحية لكن يشترط في المعز الخ استئذارا
 على قوله دخل في الثانية لرفع ايمامه استواء الضأن والمعز فيه فيها أى الثانية
 دخولا بينا بفتح فكسر مثقلا أى ظاهرا كالشهر مثال للدخول البين فيكفى
 الخ بيان لوجه مخافة الضأن المعز في الدخول في الثانية مجرد دخول أى
 دخول مجرد عن تقييده بكونه بينا فلو ولد أى الضأن يوم عرفة أى
 في اليوم التاسع من ذى الحجة أجزأ أضحية في العام القابل لأنه أتم سنة
 ودخل في الثانية تفريع على قوله يكفى مجرد دخول راجع للبقر أى بيان
 لثمنها الذى يجزئ أضحية في الابل أى بيان لثمنها الذى يجزئ أضحية
 وقتها أى التضحية من ذبح الامام أى بالنسبة لغيره وبالنسبة له من
 فراغ خطبته به أى الامام الخليفة أى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو السلطان الأعظم أو نائبه أى فى الحكم كالباشا وشيخ البلد محمل
 هذا الخلاف اذ لم يبرز الخليفة أو نائبه أضحية الى المصلى والا فهو المعبر اتفاقا
 بعد صلاته أى الامام العبد صلة ذبح فالعبارة تقييدان وقت التضحية من الامام
 يدخل بفراغ خطبته عقب صلاته والخطبة أى جنسها الصادق بخطبته
 وهذا هو المراد فلا تجزئه أى التضحية هو الامام تو كيد لها تجزئه
 ان قدمها أى الامام التضحية على الخطبة وأولى على الصلاة فيدخل
 وقتها أى التضحية تحصيل لما أفاده كلام المتن له أى الامام بفراغه أى الامام
 منها أى الخطبة لغيره أى الامام بفراغه أى الامام من ذبحه أى

الامام بعد مذكر أى الصلاة والخطبتين بغروب الشمس منه أى الثالث
 سان لآخره ولا تقضى أى الاضحية بعده أى آخر الثالث فتقضى أى بعد
 أول يوم من شوال لانها أى زكاة الفطر واجبة أى فلا تسقط بمضى زمن
 اخراجها وهو يوم العيد فرع بفتحات مثقلا فلا تجزئ أى التضحية فى السنة
 ان سبقه أى شرع غير الامام فيها قبل شروعه الامام فيها سواء أتمها قبله أو معه
 أو بعده وكذا أى السابق فى عدم الاجزاء ان ساواه أى غير الامام الامام
 فى الابتداء أى فى الشروع فى التضحية ولو ختم أى غير الامام تضحيته بعده
 أى ختم الامام تضحيته وشمل ما قبل المبالغة ختمه قبله ومعه فهذه ست صور
 لو ابتداء أى غير الامام تضحيته بعده أى ابتداء الامام تضحيته وختم أى غير
 الامام تضحيته بعده أى ختم الامام تضحيته أو معه أى الامام فتجزئ
 فى هاتين الصورتين اتفاقا فى الأولى وعلى قول فى الثانية لا قبله أى لا تجزئ ان
 ختم قبله فهذه تسع صور الاجزاء فى اثنين وعدمه فى سبع قياسا أى لمشاركة
 غير الامام الامام فى التضحية على سلام الامام أى على مشاركة المأموم امامه
 فى السلام من الصلاة أو فى تكبيرة الاحرام يبرزها بضم المثناة تحت وسكون
 الموحدة وكسر الراء أى يخرج الاضحية المصلى بفتح الصاد واللام مشددة أى
 موضع صلاة العيد وتحرى بفتحات مثقلا أى غير الامام ذبحه أى الامام
 وذبح أى غير الامام اضحيته بعد تحريه انه أى غير الامام سبقه أى الامام
 بالتضحية فتجزئ أى تضحية غير الامام السابقة على تضحية الامام وسعه
 بضم فسكون أى جهده وطاقته وكذا أى توانيه بالاعذر فى التأخير بقدر
 ذبحه انه أى الامام وظاهره أى قوله انتظر فدره وان توانى أى الامام
 عن التضحية فلنقرب الزوال أى ينتظر اثلايفوت الوقت الافضل علة لقوله
 لنقرب الزوال الخ لكن الانتظار لنقرب الزوال ليس بشرط استدراكه على قوله
 وله فلنقرب الزوال لرفع ايها انه ان انتظاره له شرط تحرى بفتحات مثقلا له
 أى اليه صلة اقرب من البلاد أى من أتمها بيان لا قرب بقدر صلته الخ أى
 فيؤخر بقدر صلته الخ فهو بيان لكيفية التحرى ولا شئ عليه أى التحرى
 ان سبقه أى سبق تضحية التضحية الامام الذى تحراه فيها أى الضحايا طيب أى
 حسن المعتبر أى الافضل فيها أى الهدايا كثرته أى اللحم من كل

نوع أى من الأنواع الثلاثة الغنم والبقر والابل على انشاء أى انشئ نوعه
 منها أى الضحية بلاحد أى تحديد فى الثلاثة أى الاكل والاهداء والنصدق
 لذبحها أى المعدودة له وأفضله أى اليوم الاول فيه أى الذبح
 وان جازأ كلها واوه للبحال فيها أى الضحية الضحية أى من المال المشترك
 بفصلها بفتح فسكون أى بثمن معلوم من ثمنها بيان لما لا بعده أى الذبح
 بيان قبل الذبح فجوز أى التثريبك فى الاجز قبل الذبح دخول على المبالغة
 من الانفار أى الأشخاص بشروط ثلاثة صلة يجوز به أى القريب
 بالفتح أى للراء بالسكون أى للراء ادخل غيره معه أى فى أجر الضحية
 وأما لو ضحى عن جماعة لم يدخل نفسه معهم بيان لمفهوم فيما اذا أدخل غيره
 معه الشروط أى كلها ام لا أى ام لم يحصل شئ منها والشروط الرابع
 أى من شروط صحة الضحية البيئة أى الظاهرة وبينها بفتحات مثقلا
 من عور صلة السلامة وفقد أى عدم وأما فائتها بيان لمفهوم غير خصية
 اذا لم يكن بها أى الضحية منه أى الخصى الخصى بفتح فسكون أى
 سل الخصية بسمن بكسر ففتح ومنفعة أى قوة البكاء أى الا الناقصة مدة
 حملها وصمم ومحف وتبر بفتح وسط الثلاثة وبين بكسر المنة تحت مثقلا
 مضاف لمرض اضافة ما كان صفة فالحفيف أى من المرض وما بعده تفريع
 على بين فى الجميع أى المرض وما عطف عليه وفقد أى عدم كبر بفتح
 الموحدة فقد السن الواحد الحين لمفهوم أكثر مطلقا أى عن تقييده
 بكونه لا ثغارا وكبر وكذا أى فقد السن الواحد فى عدم الضرر الاكثر
 أى فقد أكثر من سن وأما غيره ما أى فقد أكثر من سن لغير ثغارا وكبر
 بضرب صلة فقد المقدر وأكثر من ثلث اذن عطف على أكثر من سن
 كشقها تشبيهه فى شرط السلامة بخلاف فقد اوشق الثلث بيان لمفهوم أكثر
 من ثلث سلامتها أى الضحية وغير خرقاء الخ نص على هذه وان دخلت فيما
 تقدم للنص علمها فى الحديث بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء ممدودا وشرقا بفتح
 الشين المعجمة وسكون الراء ممدودا ومقابلة بضم الميم وفتح الموحدة ومدايرة
 بضم الميم وفتح الموحدة اقل من الثلث الموافق لما تقدم الثلث فأقل وتأكد
 بفتحات مثقلا ذلك أى نذب ابرازها للمصلى له أى الامام عدم ابرازها

نائب فاعل كره نيابة أى على ذبحها كصديقه وعبد تشبيهه بالقريب في اجزاء
 تفخيمه ان اعتاده لا اجنبى أى غير صديق ورفيق لا اجنبى لم يعتده
 أى الذبح عن المالك والمناسب ولم يعتده فيكون قوله لا اجنبى محترز قريب وقوله
 ولم يعتده أى او قريب لم يعتده محترز اعتاده وعبارة المجموع وبعادة نحو قريب
 وصديق في القيام بأموره عطف على افظ أى من قوله وصح نيابة بلفظ فان اتقيا
 العادة والقربة لم تصح واحدهما فتردد اعتداهما له المناسب أى معتد
 أنه له فذبحها عن نفسه فاذا هى أى الضحية منها أى ربه لأنه لم يستنبه
 والغايط لذبحه ما لم يملكه عن غيره صلة الذبح والمناسب ان يريد وعدمه عقب
 قوله على عادته واما قريب أى للمالك أى ذبحه عنه بلا استنابة منه لم يعتده
 أى الذبح عن المالك من التردد الذى جرى فيه بين المتأخرين بالاجزاء وعدمه
 عدم الاجزاء خبر الاظهر اللهم منك أى من نعمك هذا الذى أريد ذبحه
 واليك أى اتقرب بذبحه لأنه أى القول المذكور علة لسكراهته لم
 يحبه عمل أهل المدينة أى التابعين الذين أدركهم الامام مالك رضى الله تعالى
 عنهم أى فدل على نسخه وان صح به الحديث لينها أى الضحية قبل تذكيتهما
 لأنه أى المضحى نواها أى حين تعيينها للتفخيم بها جزصوفها قبل الذبح أى
 ان قرب وقتها بحيث لا يثبت لها مثله او ما يقرب منه قبله والا فلا يكره أى
 الصوف أى الذى يكره جزه منها أى الضحية لأنه ليس من أهلها الا اذا كان من
 النعمال فلا يكره تغليبا لغيره عليه ورفع المشقة الناس أى الصحابة والتابعين
 وتابع التابعين من جلد الخ بيان لشي ولا يعطى الجزار شيئا من لحمها أى
 ولا من غيره من سائر اجزائها في نظير جزارتها هذا يفيد ان المراد بالبيع
 المعاوضة ولو بمنافع أو تعيبت أى حدث فيها عيب يمنع اجزاءها لانها أى
 الضحية الخ علة لمنع بيع شيء منها مطلقا لها أى الضحية بتمامها بشي مجانس
 صلة البديل للبديل منه أى للضحية كبدال شاة بشاة وان أى وان لم يكن البديل
 مجانسا للبديل كان أى الابدال وقدرة دم أى في قوله ومنع بيع شيء منها
 لهما أى المتصدق عليه والموهوب ما تصدق أى به عليه بذلك أى بيع
 المتصدق عليه والموهوب بالعوض أى الثمن او البديل أو بضاعه أى
 العوض عطف على بصرف أو تلفه أى العوض فبمثله أى العوض

فيمالا يلزمه أى المضحى من نفقة عيال او وفاء دين الخ بيان لما يلزم المضحى
 بان صرفه في توسعة ونحوها تصوير لصرفه فيما لا يلزم المضحى فلا يلزمه أى
 المضحى ومفهومه أى قوله وصرفه فيما لا يلزمه لوجب على المضحى كماله
 تولاؤه أى الصرف هو أى المضحى تشبيهه في لزوم التصديق المضحى عليه أى
 العيب في نظيره أى العيب يجب التصديق به أى الارش خبره لانه
 أى تملك الارش فان كان العيب يمنع الاجزاء بيان لمفهوم لا يمنع الاجزاء
 لم يجب المناسب فلا يجب اها أى الضحية عيب أى يمنع الاجزاء بعد
 ما ذكر رأى النذر أو النية أو التمييز لم تجز ضحية المناسب فلا تجزئ ولا تعين
 فان تعينت بعده أى النذر عينا يمنع الاجزاء تفريع على القيل
 ﴿فصل العقيقة﴾ وأحكامها عطف تفسير ما يذبح الأولى يذكي ويشمل
 الابل من النعم بفتح العين أى الغنم والبقر والابل بيان لما فصل مخرج ما يذبح
 من غيرها في سابع ولادة المولود فصل ثان مخرج ما ذكي من النعم في غيره
 وبدأ أى الباب الاصلى أى الذى يتعلق به الذاتها وقد يتعلق بالوجوب بها
 اعارض كندرها والتحریم اعارض كغصمها والكرامة اعارض نية الايلام
 بها على الحرأى لا على الرقيق ولو بشائبة القادرأى علمها لا على
 العاجز عنها وهى اى العقيقة فى السن بكسر السين وشذ النون أى العمر
 الانعام أى الغنم والبقر والابل من طلوع الفجر أى الى غروب الشمس
 فلا تجزئ ليل لا تقرب ربع على نهارا والغنى بضم الهـ مز وسكون اللام
 وكسر الغين المعجمة أى لا يحسب من ستة الايام فان ولد قبله أو معه أى الفجر
 بيان لمفهوم نهارا ونقط أى العقيقة بدهدده ولو فى بطن واحدة
 ذكر أى كان رأسه أى المولود يومها أى العقيقة وهو السابع
 ذهباً تمير لزنة عبد بضم العين المهملة وكسر الموحدة مثقلة أى بدئ بلفظ عبد
 كعبد الله وعبد الرحمن حمد بضم الحاء المهملة وشذ الميم أى اشتق من الحمد
 كحمد وأحمد وحامد ومحمود بان يجمع علمها الناس تصوير لعلمها وليمية
 فى بيته أى حال كون الجار فى بيت نفسه كالضحية أى فى عدم التحديد
 كعدم النهل بفتح النون وسكون الهاء أى المبالغة فى القطع تشبيه فى النسب
 الناتئة أى البارزة الشفرين بضم الشين المعجمة وسكون الفاء أى جانبي

الفرج فانه أى النملة علة لانهى عنه ولذة الجماع عطف على بريق

باب الذكاة

واعترض بفتح استثناء فوق والراء أى فصل بينهما أى المبتدأ وخبره
ببيان حقيقة أى الذكاة بقوله صلة ببيان السبب جنس يشمل المعرف
وغيره الموصّل لحل بكسر الحاء المهملة وشدة اللام أى جواز الخ فصل مخرج سائر
الاسباب سوى المعرف اذا جرى الخ علة لزيادة البرى اختياراً صلة حل
فى البقر أى ندبا والغنم والطيور أى وجوباً المقذور علمها أى
بامساكها حية غير منقوذة مقتل ندبا فى بقرها ووجوباً فى غيره ماعد الزرافة
أى لانه يجب نحرها خرج غير المميز أى قطعه فلا يصح ذبحه أى غير المميز
ان كان هذا تعريفاً للذكاة الصحيحة خاصة فظاهر وان كانا من حيث هى
فالمناسب فلا يسمى قطعه ذبحاً القصد أى التية فى صحتها أى الذكاة
الكافر غير السكاني أى قطعه والدهرى بضم الدال المهملة وسكون الهاء نسبة
للهرب بفتحها مخالفة للقياس ذكاهم أى سواء كانت ذبحاً أو نحرأ أو عقراً
الآتية أى فى قوله وشترط السكاني ان يذبح ما يحل له الخ جميع الحلقوم مفعول
قطع وهو الاولى وهى مراعاة الخبر القصبة جنس شامل للمعرف وغيره
التي يجرى فيها النفس فصل مخرج سائر القصبات سوى المعرف فلا يكفي بعضه
أى قطع بعض الحلقوم كنصفه أو أكثره تفرع على قوله جميع الحلقوم ولا
المغلصمة المناسب اسقاط الميم الأولى فيه سكون مصدر اذعناه قطع الجلد الرابط
للحلقوم بالرأس يأتى أى فى قوله فلا تجزى المغلصمة هما أى الودجان
عرفان بكسر العين المهملة وسكون الراء يلهم قاف جنس يشمل المعرف وغيره
فى صفحتى بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء أى جانبي العنق بضم العين المهملة
والنون آخره قاف أى الرقبة فصل مخرج سائر العروق سوى المعرف بهما أى
الودجين ويتصلان أى الودجان فهما أى قطعهما فلو قطع أحدهما
الخ تفرع على قوله أو جميع الودجين لم تؤكل المناسب فلا تؤكل ولا يشترط
أى فى صفة الذبح المرى بفتح الميم وكسر الراء وسكون المثناة تحت آخره همز
المسمى بضم الميم الاولى وفتح السين والميم الثانية مثقلاً عرف جنس
يشمل المعرف وغيره أحمر فصل مخرج غير الأحمر تحت أى خلف ووراء

فصل ثان فخرج ما ليس تحت الحلقوم الطعام أى والشراب واشترطه
أى قطع المرىء من المقدم بضم الميم وفتح القاف والدال المهملة متقلا فلا
يحزى القطع من القفا أى أو من أحد الجانبين تفريع على قوله من المقدم
لأنه يقطع به أى القطع من القفا أو أحد الجانبين علة لقوله فلا يحزى القطع من
القفا التفخاع بضم النون وبالحاء المعجمة آخره عين مهملة أى الخ الرقيق
كفتيل النواة الجارى فى قفار الرقبة والظهر وقطعه مقتل قبل الوصول أى
فى القطع فتكون أى الهيمة مية أى لنفوذ مقتلها قبل تمام ذكاتها
وأم الواو ابتداء أى قطع الحلقوم والودجين من صفحة أى جانب العنق
ومال بالسكين الى الصفحة الثانية أى حتى قطع جميع الحلقوم والودجين اذا
لم ينحها أى يقطع نخاعها ابتداء أى قبل قطع الحلقوم والودجين فان نخاعها
ابتداء فلا تؤكل فتلها أى السكين بان جعل حدها لخارج الرقبة
وادخلها أى السكين تحت الاوداج والحلقوم أى وفوق قفار الرقبة
وقطعها أى الاوداج والحلقوم الى خارج بعكس الكيفية المعتادة لم تؤكل
المناسب فلا تؤكل أى مخالفة العمل والسنة بمجرد بضم الميم وفتح الحاء المهملة
والدال المهملة متقلة وبوص أى قصب فارسي أو النخس أى بالاسنان
لا حلالها أى اسبب حلها وهو الذبح مجرد موتها أى موتها المجرد عن
قصد ذبحها أو قصد ضررها أى ولم يقصد ذبحها غير مميز أى أصبى أو غيره
فان رفع يده قبل التمام الخ بيان انه قوم بالرفع قبل التمام لم تؤكل المناسب
فلا تؤكل بان قطع ودجا الخ تصوير لانقاذ مقتلها فان لم ينفذ مقتلها قبل رفعه
فانها تؤكل بغير فصل من اضافة ما كان صفة كمن رفع يده أى قبل التمام
وأخذت غيرها أو سنها أى وعاد لا قطع حتى تم الذبح ولم يطل الفصل
واوه للحال وهذا أى التفصيل بين الطول وعدمه اذا نفذ بعض مقاتلها
أى قبل رفع يده عنها بقطع ودج أو بعضه والاى وان لم ينفذ مقتلها قبل رفعه
فى الأربع صور أى رفعه اختيارا أو اضطرارا طال أولا لان الثانية
أى الفعلة حينئذ أى حين اذ لم ينفذ مقتلا واذا علمت انه أى الشأن
دخول على المتن وإشارة الى ان التفريع على قوله قطع جميع الحلقوم لا بدأى
فى صحة الذبح الجوزة أى الحلقوم لجهة البدن أى فلم يقطع من الحلقوم

شيء مع الرأس حينئذ أي حين انخيار الحلقوم للبدن صار فوق الحلقوم
 أي في الجلد الرابطة له بالرأس فالشرط أي في صحة الذبح ان تبقى الجوزة
 أي كلها أو بعضها أي الجوزة جهة الرأس صلة تبقى انها أي المغلصة
 بفتح الهمز بيان لما يخذف من عند الخفية تؤكل هذا في المذهب أيضا
 وثالثها فيه تذكره كما استراه في نص ابن عرفة ومن ذلك أي قطع بعض الحلقوم
 ما لو بقي أي من الحلقوم لجهة الرأس صلة بقي بان كان المنخار أي من
 الحلقوم لجهة الرأس مثل القوس تصور يرا قوله بقي قدر نصف الدائرة ابن عرفة
 وما بقيت جوزته بيدنه ففي منع أكاه وجوازه ثالثا يذكره ثم قال وعلى الأول ان بقي
 منها في الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت والا فلا ابن رشد واللخمى ان بقي قدر نصف
 الدائرة فعلى قول ابن القاسم وسحنون في اعتبار قطع نصف الحلقوم وانغره
 والنوع الثاني أي من أنواع الذكاة الأربعة بذكره بضم الكاف وسكون الراء
 أي كراهية طعنه الطعن جنس يشمل المعرف وغيره وإضافته فصل مخرج
 طعن غير مميز وطعن غير مسلم بمن بضم الميم وكسر السين المهملة وشدة النون
 أي ذي سن وذبابه فصل مخرج طعن المميز المسلم بمالاسن له بلبه أي فيها
 فصل مخرج طعن مميز مسلم بمن في غيرها بفتح اللام أي وشدة الموحدة
 النقرة بضم النون وسكون القاف الحفرة المنخفضة فيه أي النحر بشرعنا
 المناسب بشرعنا نسخ شرعه وأحل له كل ما أحله لنا من ذي الظفر وغيره
 وقوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الآية حكاية عن التوراة منسوخ
 بقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا ان يكون ميتة
 الآية وقوله تعالى وطعامكم حل لهم بل وبشرع عيسى عليه السلام كما حكاها الله
 تعالى في القرآن عنه في قوله ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم كآبائه عليه السلام
 النبي وغيره من الأئمة المفسرين ابن عرفة وفي حرمة مذكاهم من ذي الظفر
 وإباحته ثالثا يذكره للخمى عن أشهر مع ابن القاسم وابن عبد الحكم مع ابن
 وهب ونقله قال بناء على لغو ذكائهم لا اعتقادهم حرمة واعتبارها بالنسخ حرمة
 بملتنا ونيتهم إياها وان كانت فاسدة ثم قال ابن عرفة وعزها الباجي الأول لابن
 حبيب قائلا هي الأبل وحمر الوحش والنعام والأوز وما ليس بمشقوق الخلف
 ولا مفتوح القائمة ابن زريقون نحوه في المدونة وإباحته ابن لبابة وهو ظاهر قول

أثمب في البسوطه من غنم وبقر وغيرهما بيان لما يهل بضم المثناة تحت
 وكسر الهاء وشدة اللام به أى المذبوح بان يجعله قربة تصوير للاهلال به
 غير الله تنازع فيه يهل وقربة بان يذكر عليه اسم غير الله تعالى تصوير للاهلال به
 وجعله قربة غير الله تعالى فان أهل به غير الله تعالى بيان لمفهوم وأن لا يهل به
 غير الله بان قال بسم المسيح الخ تصوير للاهلال به غير الله لم يؤكل المناسب
 فلا يؤكل وأولى أى في عدم الأكل ولو استحل الميتة شرط وجوابه ما يليه
 لا ما بالغة عناصلة يغيب لا بدأى في جوازاً كل ذبيحته عارف أى
 أو غير عارف لكنه بمنزلة يصف ما يراه ويخبر به عارفاً لا تسميته أى ذكر
 السكاني اسم الله تعالى على الذبيحة حين ذبحها فلا تشترط أى في صحة ذبح
 السكاني ولا في جوازاً كل ذبيحته بشرعنا المناسب بشرعه وثبت ذلك
 بشرعنا بحكاية الله تعالى عن شرعه وان نسخه بشرعنا وأحل له كل ما أحل لنا
 لم يؤكل المناسب لا يؤكل وهو أى ما حرم عليه بشرعنا ما حرم عليه
 بشرعه أى ما أخبر السكاني بأنه محرم عليه بشرعه ولم يثبت ذلك في شرعنا لاحتمال
 كذبه وانه حلال له في شرعه واعتقاده ذلك فتؤثر فيه ذكاته واحتمال صدقه
 وانه حرام عليه في شرعه واعتقاده ذلك فلا تؤثر ذكاته فيه كما لا تؤثر ذكاته المسلم
 في المحرم فتوسط في الحكم بالكرهية بان أخبرنا أى السكاني تصوير بقوله
 حرم عليه في شرعه بالكسر أى للذال المعجمة لنفسه احتريزه عما ذبحه
 لمسلم فقبل يحرم وقبل يذكره وعبارة الجموع وانما يؤكل ما ذكاه على ملكه ان كان
 حلالاً له والا يكن حلالاً له حرم أكله ان ثبت تحريمه عليه بشرعنا كذى
 الظفر والابان أخبره هو بحرمته كالأطربة فاسدة الرئة كرهه بجزائه يبيع
 للمسلمين وذبحه ملك مسلم تشبيهه في الكراهية على أحد القوانين وقبل لا تصح
 انابته جزاء أى يبيع اللحم أو في بيت من بيوت المسلمين أى انابته على
 ذبح ملك مسلم في بيته فبكره وقبل يحرم كبيع طعام أو غيره للام زائدة لتقوية
 أى يبيع مسلم طعاماً وغيره لذى يستعين به على عبده فيكره واجارة لداية الخ
 اللام مقوية أى بكره اجارة مسلم بيتاً أو دابة أو سفينة لذى مما يعظم به شأنه أى
 الذى بيان الكعبده فيكره أى المذكور من البيع والاجارة لانه أى
 المذكور واشهر أديانهم أى تصيرها مشهورة ظاهرة لا تخفى وذلك تقوية

واعزازاتهم من بقر الخبيان لشحم ذبحها لنفسه تقدم مفهومه وان مذبحة
نيابة عن مسلم قيل يكره وقيل يمنع الخالص أى الذى لم يختلط بعظم ولا ظهر
ولا حوايا كشحم الالية أى الذيل والذى يوجد فى بطن الحيوان فان الله تعالى
استثنى ذلك أى المختلط بالعظم وما حملته الظهور وأحويا بقوله الا ما حملت
ظهوره ما أحويا أو ما اختلط بعظم علة اقوله لا المختلط الخ فهى أى
الاقسام الثلاثة الشحم المختلط بالعظم والشحم الذى حملته الظهور والشحم الذى
حملته الحوايا كالشحم أى فى جوارى كل أى مذبح أى من كلبى
لقصد الثواب أى اهـ دانه للنبى أو الولي وان لم يسم أى الكلبى حين ذبحه
بخلاف المرأة والصبي والكلبى أى فلا تكره ذكاتهم ان ذبح أى الكلبى
بشرعنا فان ثبت بشرعنا تحريمه عليه بشرعه فهو محرم وشرعه أما ما خبر
الذى بتحريمه عليه بشرعه فذكره وأما ما ذبحه مسلم وكاه على ذبحه يان لمفهوم
لنفسه فى جوارى كاه أى ملك المسلم الذى ذبحه كلبى نيابة عنه وعدمه أى
الجواز الكراهة أى كراهة أكل ما ذبحه كلبى نيابة عن مسلم وظاهر عبارته ان
الاقوال ثلاثة وهو كذلك ابن عرفة وفى حل ذبحة الكلبى لمسلم ملكه باذنه وحرمتها
ثالثها تكره عقرب فتح العين المهملة وسكون اقفاف خرج بفتح الجيم جنس شمل
المعرف وغيره مسلم لم فصل مخرج جرح كافر ولو كلبا فليس كالذبح لانه
رخصة يقتصر فيه على محل وروده وسباق آية وما علمتم للمؤمنين بدليل قوله تعالى
بعدها وطعام الذين أوتوا الكتاب حل اكم أفاده فى شرح المجموع لا غيره أى
لا جرح مسلم غير مميز خرج المقدور عليه بسهولة أى جرحه من مسلم مميز فيها
أى المدونة فأئخذ به أى عطله عن الفرار ثم رماه أى الصيد المعطل عن
الفرار لم يؤكل الأولى فلا يؤكل مقدور عليه أى بسهولة لا كافر أى
لا جرحه صيده أى مصيد الكلبى ان قتله او انفذ مقتله والا فيؤكل بذبحه
ولو من كلبى ولو سمي أى الكلبى عليه أى المصيد حين اصطيد رخصة
أى لخصوص المسلمين لخطابهم فى الآية دون عموم الناس ابن عرفة مصيد الكافر
غير الكلبى مبيته وفى كون الكلبى مثله أو كسلم ثالثا يكره للشهور والشيوخ عن
اشهب مع ابن وهب و يحيى بن اسحاق عن ابن نافع وابن حبيب مع رواية محمد و صوب
ابن العربى وغيره الثانى وهذا أى قوله لا كافر الخ من بقر الخبيان لو حشبا

فلم يقدر عليه أى بسهولة والحيلة فى تحصيله ما فى الحديث من انه بما يعطله عن
القرار بلا انفاذ مقتله ثم يذبح أو ينحر تردى بفحات مثقلا فلم يقدر على ذبحه
أو نحره المناسب حد فم والاقتصار على قوله فلا يؤكل بالعقرو عبارة المجموع
لا انسياق وحش كأن تردى بحفرة ولو وحش بالانه ليس صيدا حينئذ نعم ينحر ما لا يمكن
ذبحه ابن عرفة وناذ النعم فى كونه كوحش أو مقدور عليه ثالثا البقر لانها
فيه أصلا بخلاف بضم الميم وفتح الحاء والذال المهملة من مثقلا أى شئ له حد يخرج
من بكسر السين وشد النون أى حد وذباة فهو أى قوله بمحدد تفريع
على قوله وسواء كان المحدد الخ به أى المحدد اذا مات منه الخ اما اذا درجها
غير منفوذ مقتل فانه يذكى ويؤكل وأما صيد أى الوحش المعجوز عنه
الابعر بالرصاص أى المرمى بالبارود فيؤكل أى الوحش المعجوز عنه
الابعر به أى صيد الرصاص لانه أى الرصاص أقوى من السلاح
أى المحدد فى الجرح وعبارة المجموع برمى ذى حد وان خشيا كرمصاص على الأصح
فانه أقوى جرحا من المحدد علم بضم العين وكسر اللام مشددة هو الذى
اذا أرسل أطاع الخ عبارة المجموع وشرحه أو ارسال حيوان ولو كبا الأسود عطف
على رمى علم ولو لم يقبل جنسه التعليم ولا يضر ندور خطائه بأن يطيع اذا أرسل
وفى شرط ان تجارها اذا جرحه قولان الأصح عدمه فى الطير وغيره ولو كان أى
الحيوان المعلم من جنس عبارة لغوية وعبارة المناطقة نوع كأنه بكسر
النون وسكون الميم من طير بيان لحيوان كبا زوجة وزاى بينهما ألف
أى صقر ككلب أى ولو أسود فبات أى الوحش بجره بمحدد أو حيوان
معلم اذا جعلناه موته الخ شرط فى قوله أربعة والا أى وان لم نجعله من
الموضوع وجعلناه شرطا كانت أى الشروط لم يؤكل المناسب فلا يؤكل
ان أرسله أى الحيوان المعلم يصح جعله شرطا وكونه من يده الخ شرطا آخر وهذا
هو المناسب للترزات الآتية بنية وتسمية صلة أرسله الأمر مجرد الهمز
وكسر الميم بذلك أى قوله ان أرسله من يده الخ سائبا أى غير مرسوك لأحد
فذهب أى الخارج فلا يؤكل أى الصيد لا بد كة أى ذبح أو نحر وهو
حى غير منفوذ مقتل للثانى أى من الشروط الأربعة فاذا اشتغل أى الخارج
الحيوان لفهوم ولم يشتغل بغيره لم يؤكل أى الصيد والمناسب فلا يؤكل

وادماه أى جرح الحيوان المعلم الصيد بناله أى سنه فلو صدمه أى اطم
 الحيوان المعلم الصيد ولم يجرحه فمات الصيد أى بسبب الصدمة لم يؤكل
 المناسب فلا يؤكل ولو شق أى الحيوان المعلم جلدته أى الصيد صدمه
 مباغته فى عدم أكله حيث لم ينزل منه دم أى ان كان الصيد صحيحا فان كان
 مريضا ولم ينزل منه دم لم يرضه فانه يؤكل ذكره المصنف فى شرحه على المختصر
 وعلمه بفتح فكسر أى المصيد أولا بشد الواو فان صاد غير النوى بيان لفهوم
 أولا الابد كاة أى ذبح أو نحر قبل نفوذ مقتله فى النوى أى فى بيان وجه
 عدم أكل النوى فى غيره أى فى بيان وجه عدم أكل غير النوى لان تردد
 فى حرمة بيان لفهوم وعلمه من المباح لعدم الجزم بالنية علة لقوله لا يحل أكله
 وكذا أى الصيد الذى فى قتله كلب مسلم وكاب كافر فى عدم حل أكله
 فأصابه أى السم مان الصيد ومات أى أو نفذ مقتله فسقط أى الصيد
 الذبح أى أو النحر وشأنه أى الصياد حيا أى غير منفذ مقتل
 مما يستدعى الخ بيان لنحو جرحه بلا جرح تنازع فيه صد وعض
 ان شرط أكله بفتح الهمز بيان لما يحذف من منه أى الصائد له أى
 الصيد لم يؤكل المناسب فلا يؤكل الابد كاة أى ذبح أو نحر قبل نفوذ
 مقتله لاحتمال الخ علة لقوله لم يؤكل ان يكون أى الجارح ولذا أى
 التعليل باحتمال الخ لو نوى أى الصائد حين ارسال الجارح والثانى أى
 من التأويلين مطلقا أى عن التقيد بعدم نية المضطرب عليه وغيره الرؤية
 من الصائد للصيد رجل بكسر فسكون جناح بفتح الجيم أبين بضم
 الهمز وكسر الموحدة ولو حكما بالغته فى أبين كالتعلق أى الجزء المبان
 مثال للبيان حكم يسير جلد أى بحيث لا يعود لأصله مية خبردون
 أدرك بضم الهمز وكسر الراء سواء كان مدركه صائده أو غيره ممن تصحذ كانه
 لم يؤكل المناسب فلا يؤكل الابد كاة أى ذبح أو نحر ممن تصحذ منه بخلاف
 ما أدرك من نفوذ مقتل بيان لفهوم غير منفذ مقتل لربما أى ماله كى باصطياده
 حيا أى غير منفذ مقتل وامكانها أى الذكاة بالقدرة عليها أى الذكاة
 بوجود آلة أى للذبح أو النحر وهو أى المسارح واوه للحال بأن كان
 ميرا تصويرا كونه ممن تصحذ كانه ولو كائيا أى لانها ذبح أو نحر لا قدور عليه

بسمولة لا عقرب لمجوز عنه الا بعسر أو صبيأى لان الضمان من خطاب الوضع
 له فويته أى الصيده له لقوله وضمن مارالح فان تمكن المارذ كاته أو كان ممن
 لا تصح ذ كاته كجوسى ومرتد وغيره غير فلا ضمان عليه مستهلك بضم الميم وفتح
 اللام أى مخوف عليه الهلاك من نفس الحيان لمستهلك ويفرم أى تارك
 التخليص القادر عليه فى النفس أى هلاكها الدية أى لو ارث المقتول
 القصة أى ان كان المال مقوما كثوب أو المثل أى ان كان المال مثابيا مكيلا
 كقمح أو وزونا كعطن أو معدودا كبيض كدال سارق أو ظالم أى على مال
 معصوم مسلم أو ذمى مثال للتسبب مرقاق بضم الميم وسكون الزاى وكسر
 اللام آخره قاف لوقوع آدمى تنازع فيه حافرو وواضع ما ليس له نفس سائلة
 أى من الحيوان البرى ولا بدأى فى جواز أ كاه بما يموت به من نية أى
 لتذكيته بقطع عضوه وجوب شرط أى للتحقة فيلزم من عدمه عدمها فى كل
 نوع صلة وجب أى قصدها أى التذكية بذبح أو خرا أو عقرا أو قطع ما يموت به
 نحو الجراد حبل الأكل أى كونها سببا فيه كالحجنون والصبي غير المميز
 والمغمى عليه والسكران والنائم لم تؤكل ذبيحته المناسب فلا تصح ذ كاته فلا
 يحل أكل مذ كاه وكذا أى فاقد النية فى عدم صحة ذ كاته وعدم جواز أكل
 مذ كاه بذلك الفعل أى الذبح أو الخرا أو العقرا أو قطع نحو الجناح دون
 الذكاة أى التذكية الشرعية من تسمية نحو بسم الله أو تلبيل نحو لاله
 الا الله أو تسبيح نحو سبحان الله أو تكبير نحو الله أكبر فلا يجب عند
 ذبحه أى السكابي مما يعتق أى السكابي الوهية أى كونه الاها أى معبودا
 بحق يان غيره ان ذ كرا أى تذكر عند الذبح المناسب التذكية صلة ذكر
 لان نعى أى المسلم التسمية عند تذكيته بيان لفهوم ان ذكر ذبيحته
 المناسب مذ كاه وهذه القيود أى قوله لم ان ذكر وقدر فى ذكر اسم الله
 أى اشتراطه فى صحة الذكاة فواجبة أى وجوب شرط قيد ذكر او قدرة
 اضافته للبيان من الحيوان يان لما وهى الأولى وهو مراعاة لحبره
 حيوان جنس شمل المعرف وغيره طويل العنق الح فصل مخرج غير المعرف
 فان ذبحت أى الابل أو الزرافة تفريع على قوله وجب نخرا بل وزرافة
 لم تؤكل المناسب فلا تؤكل من الأنعام الخ يان لغيرهما والمناسب بمن

الغنم والبقر لان الانعام تشمل الابل والوحش يشمل الزرافة فان نخرت أى
 البهايم المغيرة للابل والزرافة تفريع على وجب ذبح غيرها لم تؤكل المناسب
 فلا تؤكل للذبح أى فيما يذبح والنحر فيما ينحر ما يجب أى من ذبح فيما
 يذبح أو نحر فيما ينحر فى الأمرين أى الابل والزرافة وغيرهما كزجاج
 مثال نحر الحديد كذلك أى مسنون وقيام ابل أى حال نحرها حال
 النحر تنازع فيه قيام وتبريد مقيدة أى مربوطه يداها بجبل أو مقولة
 اليسرى أى مربوطه ساقها بفخذها بجبل مستقبل أى القبل مشفرها
 بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الفاء أى شفتها بيده اليسرى صلة ماسكا
 مسميا حال من فاعل يطعن وعبارة المجموع وقيام النحر ولو غير ابل على
 الظاهر مقيد افان عجز فعقول اليد اليسرى انتهى فأوفى المتن للتوزيع لا للتجسير
 وقول الشارح الرجل المناسب ايداه باليد وضمج بفتح الصاد المعجمة وسكون
 الجيم أى اجتماعه وارقاده برفق بكسر الراء أى لين ولطف أى على جانبه اليسر
 لأنه أعون على ذبحه باليمين إلا الذابح الأعسر فيضجعه على الجانب الأيمن لأنه أعون
 على ذبحه بالشمال وإيضاح المحل أى الظاهرة بإزالة ما عليه من صوف أو شعر
 أو وبر أو ريش أى محل الذبح أى أو النحر من الرفق الخ بيان لما
 والسهولة أى التسهيل بدور بفتح الدال أى دائرة من رؤية الذابح بعضها
 بعضها بيان لما وهو أى نظر بعضها بعضها حال الذبح وأشعارا أى شعورا
 وأدراكا من عدم الاستقبال لاكثرها بيان لما قبل الموت تنازع فيه سلخ وقطع
 بان نوى أنه يقطع الخلقوم الخ تصوير لتعمد ابانة الرأس ابتداء الخلة بضم
 الجيم وبالمثلثة أى الجسد وهذا أى الحكم بالكراهة مع اباحة الأكل
 وتوالت بضم المثناة والهمز المصور بصورة الواو وكسر الواو أى فهمت وحملت
 المدونة أيضا أى كما توالت على ما تقدم على أنه أى الذابح ان قصدها
 أى الابانة لم تؤكل أى فلا يباح أكلها لأنها ميتة واتفقوا على أنه لم يقصد
 ذلك ابتداء الخ بيان لمفهوم تعمد ابانة رأس ابتداء وأكل بضم فكسر أى جاز
 أكل المذكى بضم الميم وفتح الذال المعجمة والكاف أيس بضم وكسر المثناة
 من حياته أى استمرارها زواله بال مع تحقيقها حال تذكيره باضناه
 بكسر الهمز وسكون الصاد المعجمة أى اهزال وانحاف لها أى الهيمه

بعشب بضم العين المهملة وسكون الشين المعجمة أى بأكله أى أوقع دق
 بفتح الدال المهملة وشد القاف أى كسر شاق أى موضع عال جدا
 لا مجرد مد أو ضم أى مد مجرد عن الضم أو ضم مجرد عن المد أو ارتعاش أى
 ولا مجرد ارتعاش أن مد الرجل فقط أى بدون ضمها أو ضمها فقط أى بدون
 مدها كان خبرا في حلقها بكسر الخاء المهملة أى أباحة أكلها ذلك
 أى مد الرجل وحده أو الضم وحده مجرد سيلانه أى سيلان الدم المجرد عن
 تحببه لم يضمنها المرض الخ كالتفكير للصحة وهو صادق بمرضاة غير مضم
 مما رأى الانتفاخ ودق العنق فان نفذ أى مقلها قبل تذكيته بيان
 لفهوم أن لم ينفذ مقلها لم تعمل فيه الذكاة المناسب فلا تعمل فيها الذكاة
 بينها بفتحات مثقلا الخ بضم الميم وشد الخاء المعجمة جنس الذى في
 فغار بكسر الفاء وبالقاف جمع فقرة بفتح فسكون أى عظام الظهر الملتئم بعضها
 ببعض مثقوبة تخرز السجدة فصل مخرج كل نخسوى المعروف والعنق أى
 وفي فغار العنق متى قطع أى النخاع لا يعيش أى الحيوان وأما شقه أى
 الودج قولان أى بأنه مقتل وليس بمقتل فيه أى الحيوان الذى شق ودجه
 ما أى نخ تحويه أى تشتمل عليه الجمجمة بضم الجيمين بينهما ميم ساكنة
 أى قارورة الرأس خريطة أى الجلد الرقيقة المحيطة بالدماع من قلب
 وكبد الخ بيان لما وقد بفتح الواو وسكون القاف آخره ذال معجمة ترتد بفتح
 المثناة والراء وشد الدال المهملة من كل ما ينفذ مقلها أى باقية بيان لغير ذلك
 منها أى الخيمة فهذا أى قوله ولا فالعبر فى حل أكلها أى عند الشافعية
 ذبحها خبر العبرة وهى حية واوه الحال مطلقا أى عن التقيد بعدم
 نفوذ مقتل كحرم بضم الميم وفتح الخاء المهملة والراء وهو أى محرم الأكل
 المذكى وبينه بفتحات مثقلا وحرم بضم الخاء المهملة والميم جمع حمار
 بكسر أهلية أى أنسية منها أى الأهلية بأن نفرت أى الحمر الأهلية
 ولحق بالوحش تصويرا ووحشها نظرا لأصلها لتعليل تحريمها بعد توحشها
 وأما الحمر الوحشية أصالة بيان أهلية الخ فتعمل فيها الذكاة أى بشرط
 بقائها على توحشها فان تأنست حرمت فلا تعمل فيها الذكاة لأنها أى الحمر
 الوحشية أصالة بسببها أى ذكاة أمه لم يؤكل المناسب فلا يؤكل

الابذكة أى ذبح أو نحر للجنين كلابفتح الكاف المترقى بضم الميم وسكون
الزاي وفتح اللام لم المناسب فلا تعمل سائر أى جميع والله أعلم

﴿باب المباح﴾

أول الكتاب بشد الواو تنازع فيه تقدم وذكر ولا العكس أى لا يلزم من
الاباحة الطهارة ونحوه أى من البرى الذى لا نفس له سائلة السم مثلث
السين المهملة والافصح فتحها مشدداً للميم القاتل والمخدر بضم الميم وفتح الخاء
المججمة وكسر الدال المهملة ثقلة أى والمرقد كل بالتنوين النائب عن
المضاف إليه أى من السم والمخدر كما بأتى أى فى قوله وما سد الرق من محرم
للضرورة بكسر الميم أى وسكون الخاء المججمة وفتح اللام وهو أى الخلب
دوية بضم الدال المهملة وفتح الواو وشداً الموحدة صغردابة فوق أى
أكبر ودون أى أصغر السور بكسر السين وفتح النون مشددة وسكون
الواو أى القط بجامع عدم اضافته للبيان فان مات الدود أى غير
المتخاق من الطعام بدليل ما بأتى وميز بضم ~~فكسر~~ متقلاً أى غير
وان كان طاهراً واووه للعمال اوداه أى غير الكاب والهر وأكل
بضم ~~فكسر~~ دود كالفأكهة الكاف اسم بمعنى مضاف اليها دود
ومضافة للفأكهة والحبوب والتمر يان لما دخل بالكاف من الدود
والسوس يان لما لا يقتصر أى البحرى ويخرج أى بقوله لا يغيره فلا
ونحوه أى فى تغيب العقل لمباح أى ابل أو بقرا وغنم أو غزال أو حمارة
وحشية والاى وان خرج بعد الموت بلا ذكاة كذلك أى اللبن فى تقييده
بكونه من مباح حال حياته أو بعد ذكاته بالريسة بفتح الميم أفسد أى غيب
مفسداً أو مخدراً أى ان غيب العقل وحده ومرة قد أى ان غيب العقل
والحواس وهى الأولى وهو مراعاة خبره تعين بفتحات متقلاً والمناسب
تعينت لانها مؤنثة لغصة أى اساعها لان لم يتعين ولا لغبر غصة بيان
لفهوم تعين لغصة واذا وجد أى المضطر من المحرم بضم الميم وفتح الخاء
والراء متقلاً ميتة أى لغبر خنزير وخنزير أى حيا وصيدا أى حيا غير
منفوذ مقتل قدم بفتحات متقلاً أى المضطر الميتة أى فى الاكل على
خنزير أى حى فلا يذبحه لانه لا يعمل فيه اجماعاً وان ذبحه صار ميتة أشد حرمة من

المبينة التي معه وصيد محرم بالإضافة أى صيد صاده محرم بحج أو عمرة
 بدليل ما بعده أى قوله لا لحم وأولى الاصطيات أى وأولى تقديم المبينة على
 اصطيات المحرم لا يقدم أى المضطر المبينة المبرح بضم الميم وفتح الموحدة
 وكسر الراء مشددة آخره حاء مهملة أى الشديد الذى يشين أو يكسر غلبه أى
 طعام الغير فان قتل أى المضطر صاحبه أى الطعام فهو درأى لادية
 ولا فصاص على المضطر بذله أى الطعام وان قتل أى صاحب الطعام
 فالفصاص أى من صاحب الطعام لولى المضطر بكسر الفاء أى وسكون
 الهاء وغمر وغمر وفرد بكسر أولها وسكون ثانيها هر بكسر الهاء وشدة
 الراء أى قط ورد بضم الراء وفتح الدال مثقلا أى القول بتحريمها ومنه
 أى شراب الخليطين من السوياء الحبيبان ومنه أى شراب الخليطين
 بدباء بضم الدال المهملة وشدة الموحدة مدودا وحنتم بفتح الحاء المهملة
 وسكون النون وفتح المثناة فوق مقير بضم الميم وفتح القاف والمثناة تحت مثقلة
 وتقير بفتح النون من الاواني بيان لما من جندوع التخل صلة تقر
 والمحرم بضم الميم وفتح الحاء والراء مثقلة أفسد أى غيب حيوان أى برى
 أكل بضم فكسر أى جازا كام وان كانت مبينة ظاهرة واووه الحال

باب اليمين

واحكامها أحكامها الانها مؤنثة وهو أى الخلف على وجه قصد إضافة
 للبيان الحض بفتح الحاء المهملة والضاد المعجمة أى الحث على فعله أى
 المعلق عليه وأوضح من هذا على أمر بقصد الامتناع منها والحث عليه بخوان
 دخلت الدار أى فعلى صوم يوم أو فقلانة طالق ان لم ادخلها فطالق أى او على
 التصديق بدينار والا قول أى ان دخلت الخ والمناسب والأولى يمين بربكسر
 الموحدة وشدة الراء أى تسمى بهذا لان الخلف بها باق على براءة ذمته كما كان قبل
 حلفه والثانى أى ان لم ادخلها الخ والمناسب والثانية يمين حنث بكسر
 الحاء المهملة وسكون النون آخره ناء مثناة أى تسمى بهذا لاشتغال ذمة الخلف
 بها بطلب الفعل كى يتخلص من حنثه فيها الذى عرض نفسه له الثانى أى من
 قسمى الخلف قسم بفتح التاء والسين بالله أى باسمه تعالى تعليق
 جنس شمل المعرف وغيره وإضافته لمسلم فصل مخرج تعلق كافر لا كافرأى

تعليقه مكاف فصل فخرج تعليق مسلم صبي او مجنون او مغمى عليه او نائم
لاغبره أى لا تعليق غيره قربة بضم القاف وبالوحدة أى شيئاً يتقرب به الى
الله تعالى فصل فخرج تعليق مسلم مكاف محرماً او مكروهاً او باحاً أو حل بفتح
الحاء المهملة وشد اللام عصمة بكسر العين المهملة وسكون الصاد المهملة أى
صفة حكمية موجبة جواز استمتاع الزوج بزوجه سببها عقد النكاح كطلاق
مثال الحل العصمة حقيقة راجع للتعليق كان دخلت الدار الخ مثال
للتعليق الحقيقي اقربة أو حل فانه أى عليه الطلاق لا يدخلها قوة بضم
القاف وفتح الواو وثقله أى معنى فلاولى أى عليه الطلاق لا يدخلها
والثانية أى عليه الطلاق لا يدخلها بالقوة راجع لصيغة البر والصيغة الحنث
على أمر صلة تعليق ان دخلت أى هذه الدار مثلاً فعلى صوم يوم أو فقلانة
طالق أو لبست أى هذا الثوب فعلى دينار للمساكين أو فقلانة طالق
أو نفيه أى الأمر ان لم أدخل أى هذه الدار فعلى صلاة ركعتين قبل الزوال
أو فقلانة طالق فهى طالق أو فعلية المشى الى مكة وهذه أى ان لم افعل
لانه أى الخالف بها لا يبرفتح المثناة تحت والوحدة وشدة الرأى لا يبرأ من
اليمين الا بالدخول الخ أى فقد استغلت ذمته بطلب الفعل وصار معرضاً للحنث
بجرد اليمين وما قبلها أى ان دخلت أو لبست لانه أى الخالف على بر
بكسر الواو وحده أى براءة من اليمين فلم تشغل ذمته بشئ وهذا أى ما تقدم
دخول على المبالغة فانه شربه المناسب شربه لان الخمر مؤنت فعلم بضم
فكسر أى من قوله تعليق قربة أو حل عصمة على أمر أو نفيه ولو معصية جازاً
أى كدخول دار أو محرماً أى كشرب خمر شرعاً تنازع فيه جاز ومحرّم
أو واجباً شرعاً أى كصلاة الظهر أو عادة أى كالتنفس أو عقلاً أى
كتحيز الجرم أو متخيلاً أى عادة كحمل الجبل أو عقلاً كجمع الضدين لم
يلزمه مشى المناسب فلا يلزمه المشى أو الشرب ان دخلها والأى وان كانت
متعينة فهى لازمة أصالة أى فاذا علقها على أمر أو نفيه نحو ان دخلت الدار
أو ان لم ادخلها فعلى صلاة أو اظهر ثم دخلها فى الاول وعزم على عدم دخولها
فى الثانى فلا شئ عليه لان ما علقه لازم أصالة بخلاف غيرها أى المتعينة
من تطوع الخيان وغيرها قصد بفتحات مخففاً المعلق بضم الميم وفتح العين

وكسر اللام مثقلة تفكير افعال قصد المستتر فيه فتقوله قصد فعل ماض تقربيع
على حله بقوله قصد المعلق بتعليقه به أى قوله قصد الامتناع أو الحث أى
حصوله أى تحقق حصوله فى الاول أى اقد قام فى الثانى أى لم يقم
وهذا أى التمثيل بأن فعلت والاولى وهذه صيغة بر لانه اى الخالف تعليل
لتسميتها صيغة بر ضم التاء فتكون ضمير المتكلم وفتحها فتكون ضمير مخاطب
مذكر وكسرها فتكون ضمير مخاطبة مؤنثة من اقرب بضم القاف وفتح
الراء جمع قرينة وهذا أى أن لم افعل فى صيغة الحث أى التمثيل لها
لانه أى الخالف بها علة التسميتها صيغة حث فى القسمين أى ان فعلت وان لم
افعل لا تدخلن الدار اولت تدخلنها أنت الاولى لا دخلت اولاد دخلن اى يكون
الاول برا والثانى حثا لافعلن اولت فعلن الاولى لا فعلت اولاد فعلن اى يكون
مثلا لا البر والحث لا علم به الخ علة لقوله سكنت عن الخ فى التعليل أى فى قوله
فانه فى قوة ان لم افعل أو ان فعلت ومثاله أى التعليق الضمى فى البر أو يزيد
فى الدار بفتح اللام المثبت بضم الميم وفتح الموحدة أى اقد قام أو يزيد فى الدار
وهو صيغة حث المناسب آ نقابا للهمز وكسر النون آخره فاء أى سابقا
قريبا أو يطلق على اللاحق القريب أيضا فهو من أسماء الاضداد هنا أى
عقب قوله ان لم افعل حذف أى محذوف والمقدر أى بقولنا أو ان لم تفعل
من التعليق الضمى فى البر بيان لما كما أشرنا لذلك فى الشرح أى بقولنا وسكت
عن التعليق الضمى الخ فى قوة صيغة حث أى ان لم يكن قام فى قوة صيغة
بر أى ان كان قد قام ولا انشاء أى تعليق بمشيئة الله تعالى فى بيان الثانى أى
من قسمى اليمين فى الحدود أى على غير طريقة صاحب السلم التى بينها بقوله
ولا يجوز فى الحدود ذكرا و * وجاز فى الرسم فادر مارووا

أى أو حلف بكسر اللام بقصد الامتناع راجع للنفى أو الحث عليه
راجع للاثبات أو تحقق وقوع شئ راجع للاثبات أو عدمه أى الوقوع
راجع للنفى أسمائه تعالى أى التسعة والتسعين أو بذكر صفة أى اسمها
كحياته وعلمه وكلامه تعالى من صفاته الذاتية أى السبعة الحياتة والعلم
والارادة والقدرة والسمع والبصر والكلام أو السلبية أى الخمسة القدم
والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث وقيامه تعالى بنفسه ووحدانيته تعالى تكفر

بضم المثناة وفتح الكاف والفاء متقلا أى تفعل كفارتها غموسا بفتح الغين
 المعجمة أى حلفاء على شك أو ظن ضعيف متعلقا بماض ولا لغوا بفتح اللام
 وسكون الغين المعجمة أى حلفاء على اعتقاد تبين خلافه متعلقا بماض أو حال
 ها التثنية من إضافة الدال للدلول مقام بضم الميم بالله أى ورب
 والرازق المناسب الرزاق لأنه الوارد فى الاسماء الحسنى على صفة فعل أى على
 الذات من حيث اتصافها بصفة فعل فأولى أى فى انعقاد اليمين به على صفة
 ذات أى على الذات من حيث اتصافها بصفة من صفات المعانى ومرجعه بفتح
 فكأنه كسر أى المعنى الذى يرجع اليه معنى حقه تعالى به أى حقه تعالى تنازع
 فيه فصدوا الخالف من التكليف بيان للحق على العباد صفة نفسية أى
 لا تصور الذات بدونها ويرجعان أى الجلال والكبرياء للقدس أى
 التنزه من صفات المخلوقات بيان للنقائص سلبية أى منسوبة للسلب أى النفي
 نسبة الدال للدلول أى دالة على سلب ما يستحيل عليه تعالى عنه تعالى فعنى القدم
 سلب العدم السابق على الوجود ومعنى بقائه سلب العدم اللاحق للوجود ومعنى
 وحدانيته تعالى سلب مثله وسلب تركبه وسلب مثل صفاته وسلب تعددها
 متماثلة كحياتين وعلمين وشريك فى فعل ما من صفات المعانى أى الدالة على
 معنى قائم بالذات تصغر رؤيته فكذا أى علمه وقدرته فى انعقاد اليمين بكل
 بقيتها أى صفات المعانى وهى الارادة والحياة والسمع والبصر والكلام لأنه أى
 معنى القرآن والمصحف النقوش والورق أى وما لم يرد بالقرآن الالفاظ المنزلة
 على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وسورة البقرة الى والزبور محل انعقاد اليمين
 بها ان أراد بها المعنى القديم القائم بذات الله تعالى الذى ليس بحرف ولا صوت أو لم
 يرد شيئا فان أراد بها الالفاظ المنزلة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا تعتقد
 بها يمين مما بعد الكاف أى العزة وما عطف عليها بيان لشيء كالعزة انى
 فى الملوك ونحوهم مثال للمخلوق والامانة أى وكأن يريد بالامانة وكذا أى
 المذكور من العزة والامانة فى أنه ان اراد به المخلوق فلا تعتقد به يمين بأن يريد أى
 بالعهد والميثاق تصوير لارادة المخلوق بهما من التكليف بيان للذى بالمعنى
 المذكور أى المكلف به أطلق أى لم ينو قديما ولا حادثا وأولى ان ينو القديم
 فانها أى الامانة والعهد والميثاق وأما العزة فترجع للجلال والعظمة

ما فعلت أى لا أفعل وأولى أى فى انعقاد اليمين به أى بالله فى الثلاثة أى
احلف واقسم واشهد بأن قال أعزم بالله لأفعلن أى أولاً فعلت تصويراً لقوله
وأعزم أن قال بالله فبين أى فهمي عين لأن لم يقل بالله بيان لفهوم أن قال بالله
لأن معناه أى أعزم اقتضى أى قوله بالله من كل صفة فعل بيان لنحو
الاحياء لأنها أى صفات الافعال اعتبارية أى غير موجودة حادثة أى
متجددة ليست بصفة من صفاته تعالى أى وانما هى صفة من صفات العبد
لأفعلن أى أولاً فعلت لتفعلن أى أولاً تفعل من كل ما عظمه الله بيان لنحو
النبي من كل ما عبد من دون الله بيان لسكالعزى وإن لم يقصده أى التعظيم
بيان لفهوم أن قصد كآبى الخ الحديث سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضى
الله تعالى عنه يحلف بأبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها كم أن تحلفوا
بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو يسكت قال عمر رضى الله تعالى عنه فما
حلفت بعد هذا أبى أبداً وليس تغفر الله أى يتب من قوله هو يهوى الخ
فى النار الأولى فى الاثم لأن دخوله النار غير محقق لاحتمال عفو الله تعالى عنه فأمره
مفوض لمشيئته أوطن أى ضعيف وامام مع الاعتقاد والظن القوي فليست
غموساً وسيأتى للشيخ واعتمد البات على ظن كقوى فيها أى الغموس
فى ذلك أى المحلوف عليه فإن تعلقت أى الغموس الخ بيان لفهوم أن تعلقت
بماض بمستقبل أى أحوال كما يأتى كفرت بضم الكاف وكسر الفاء مشددة
أى وجب الكفر عنها وهو أى الحالف وأمره للعمال ذلك أى الايمان
أو القضاء فالكفارة أى واجبة عليه وإن حرم عليه الحالف الخ وأمره للعمال
والثانى أى من غير المنعقدة اللغو بسكون الغين المعجمة فيها أى اللغو
أو بحال عطف على بماض أنه لمنطلق أى الآن معتقداً انطلاقة فتبين
خلافه فإن تعلقت أى اللغو الخ بيان لفهوم أن تعلقت بغير مستقبل كفرت
بضم فسكس متقلاً أى اللغو أو غيرهما أى الغموس واللغو وهى المنعقدة
وظاهر أنه لا كفارة فيها أى لعدم الحنث فيها لما مر أى اعذر به باعتقاده
إذا حنث أى فيها غموساً أو لغوا أى أو منعقدة والأفلا أى وإن كانت لغوا
فلا تسكفر ذلك أى النقص بل المتقدم مفرد بضم فسكون ففتح أى واحد
كفر بفتح فسكس متقلاً بلاماض صلة تكون كذا أى الغموس غير

الماضية في التكفير فامتثلا أي أوامر الشرع تكملة للبيت وألفه بدل من
 نون التوكيد الخفيفة أي اللغو أي الاعتقاد الذي تبين خطاؤه وهو أي غير
 اليمين بالله التعليق أي اقربة أو حل عصمة على أمر أو نفيه بقصد الامتناع منه
 أو الحض عليه أو تحقيقه معتقدا ذلك أي الذي حلف عليه حال من فاعل
 حلف خلافة أي معتقده ما حلف به أي من طلاق أو مثنى أو عتق
 كلاستثناء أي التعليق تشبيه باللغو في عدم الفائدة في غير اليمين بالله ان شاء
 الله حذفه من الثلاثة الأولى لدلالة هذا عليه ما ذكر أي العتق أو الطلاق أو المثنى
 إلى مكة ذلك أي الاستثناء بان شاء الله أو لا ان يشاء الله والله لا أفعل
 كذا أو لا فعله أي ان شاء الله أو لا ان يشاء الله ثم فعله في الأول وعزم على عدم
 فعله في الثاني فان الاستثناء بالمشيئة يفيد بلفظ مما ذكر أي ان شاء الله أو لا
 أن يشاء أو يريد أو يقضي لا ان جرى أي ان شاء الله أو لا ان يشاء الله الح بيان
 لمفهوم ان قصده به أي ان شاء الله أو لا ان يشاء الله فاذا انفصل منه بيان
 لمفهوم واتصل بالعارض مستثنى من المفهوم كما أشار الشارح له لا تذكر
 الح بيان لمفهوم لا يمكن دفعه ونطق به أي ان شاء الله أو لا ان يشاء الله
 لا ان أجراه على قلبه بلا نطق ببيان لمفهوم ونطق به فان كان أي حلفه بيان
 لمفهوم وحلف في غير توثق بحق كما لو شرط عليه تمثيل الحلفه في توثق بحق
 أو دين أي فرض شروط نائب شرط كان لا يضر أي الزوج بها أي
 الزوجة في وقت كذا راجع للثمن والدين وطلب بضم فكسر منه أي
 المشروط عليه على ذلك أي المشروط المحلف بضم الميم رفع الحاء وكسر
 اللام مثقلة بالأى أي شئ من المحلوف عليه من طلاق أو غيره أي كعتق
 أو مثنى أو صدقة بيان لغيره إلا في الشتاء أي أو الأيمن بقر فهن أي
 الزوجات أو الأماء بالشروط المتقدمة صلة يفيد من القصد وما بعده
 بيان للشروط في نيته صلة عزل أو لا بشد الواو قبل تمام النطق باليمين
 كالتفسير لقوله أولا في نيته صلة عزل ان فعلت أي أو لا فعلن وفعله
 أي أو عزم على عدم فعله وهو أي غير الزوجة بعد النطق أي تمامه
 في نيته أي نيته اخراجها ابتداء لان الكفارة لا تتعلق بماض علة لقوله بمعنى
 لا أفعل فان نافية الخ تهريج على قوله أي ما أفعله منها ما بفتحات مثقلا

بالحنث أى بسببه مخرجا يفتح الميم والراء أى عبادة يخرجهم منها فأمثاله
أى صبغته وأمثله أربعة لانه امان يعلق اولو فى كل امان يصرح بالله على
اولا فيه أى النذر الميم تصرح بمضمون التشبيه ايضا وسياقى ان ما سمي
له مخرجا بيان لفهوم الميم دينار أى اوصوم يوم اومشى لمكة ومثل
بفتحات مثقلا منهما أى اليمين والكفارة فمما أى اليمين والكفارة
الاول بضم الهمز وفتح الواو جمع أول بفتحهما مثقلا عدم الاول بضم الهمز
وفتح الواو أى عدم القدرة عليها به أى المسكين فى نفقته أى مخرج الكفارة
ولا يشترط ان يكون غير هاشمي الخ هذا بخلاف لقول الامام ابن عرفة فى
مختصره والكفارة اطعام عشرة مساكين كالأصواب وان لا يكون هاشميا فلا
تصح لها شمسى هو أى مخرج الكفارة منهما أى الأعلى والادنى المنقورة
أى بانوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عليه أى المذهب على التخيير أى
لا على حكاية الخلاف والكلام أى قول الشيخ زيادة نصفه او ثلثه يسير فيه نظر
اذ الرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرون درهما مكا والرطل مائة واربعة واربعون
درهما مصر ياودرهم مصرأ كبر من درهم مكة مجتمعين أى العشرة فهذه
المبالغة تفريع على قوله ولا يكفي اشباع مرتين تقديمها أى المبالغة عليه
أى قوله وأجزأ الخ أى لا يهضم تأخيرها رجوعها له وليس كذلك درع بكسر
فكون أى قبض سابع بالوحدة والغين المعجمة أى طويل سائر تقدمها
وخمار بكسر الخاء المعجمة أى ثوب تخمريه رأسها لان المراد منها أى
الكسوة السراشمة للفرق بينها وبين الطعام وفيه ان القصد من الطعام الشبع
لا التفصيص والفرق التام أن الله تبارك وتعالى قال فى الطعام من أوسط
ما تطعمون أهليكم ولم يقل فى الكسوة من أوسط ما تلبسون أهليكم
كالظاهر أى رقية كفارته فى السلام من العيوب وضع التشبيه بها مع تأخيرها الجريان
عادة أهل المذهب ببيان العيوب فى بابها فصارت شيئا معلوما متقرر فى أذهانهم فهو
تشبيه بمعلوم لا مجهول ولذا أى الإشارة لكونه الا عند الجزع الثلاثة
فيه أى فى عطف الرابع فيها أى الكفارة من الامداد المناسب المد
واحد امفعول يكمل منهما أى النوعين بان يأخذ الخ تصويرا لرفع ما زاد
هذا الزائد المناسب ما أراد نزع وبين بفتحات مثقلا فان لم يبق أى

ما اراد نزع يده المسكين بيان مفهوم ان بقى بأن تصرف الفقير فيه بأكل الخ
 تصور بعدم بقائه أو كان باقيا أى بيد الفقير الخ بيان مفهوم وبين النقص
 أى عن المذ كدفع عشرة امداد لعشرين مسكينا أو اراد التكميل لعشرة والرجوع
 على عشرة فاذا اختار تكميل الاطعام أى وان اراد تكميل الكسوة فله
 نزع الطعام لفقير أى بأن أعتق نصف رقبة وأطعم أو كسى خمسة فيه أى
 أعتق الاطعام المناسب الطعام أى أو الكسوة أى تتعين أى تلزمه
 وتفرض بالترك المناسب بالعزم على عدم الفعل وتجزئ أى الكفارة
 الا ان يذكره بضم المثناة تحت وفتح الراء الخ استثناء من قوله وتجب بالحنث
 بعد الا كراه أى زواله أى وما لم يقل فى يمينه لا فعله طائعا ولا مكرها وما لم يعلم بأنه
 سيكره حال حلفه وما لم يأمر بالا كراه وما لم يكن الا كراه شرعا فشرط عدم
 تكفيره خمسة بخلاف الحنث أى صيغة الحنث الخ بيان مفهوم فى البر فانه
 يحنث الخ تعليل لقوله بخلاف الحنث وعليه الكفارة كالتفسير لقوله يحنث
 لان يمينه الخ اشارة للفرق بينهما وفيه مصادرة كلما فعل أى المحلوف عليه
 عين المناسب كفارة أو قال والله لا آكل ولا ادخل المناسب والله لا ادخل
 فلا فرق بين كون المحلوف عليه مع تكرار اليمين واحدا او متعددا أى نوى
 اكل عين كفارة أى وحنث بفعل المحلوف عليه مرة فتكرار أى الكفارة بعدد
 اليمين التى كررها ولا شئ عليه بفعله بعدها ما لم ينو تكرار الحنث فيلزمه بكل
 كفارة بعدد الايمان لان لم ينو بيان لمفهوم ونوى كفارات بأن كان
 تكرار الحنث يستفاد الخ تصوير لاقتضاء العرف التكرار من حال العادة
 اضافته لليان والعرف مرادف العادة لامن مجرد اللفظ أى اللفظ المجرد
 عن اعتبار العرف كالأشرب لك ماء أى مخاطبائه ممناعا عليه بنقعه اياه
 يقتضى انه كلما شرب له ماء أى او انتفع من جهته بأى شئ كان حنث أى لدلالة
 المقام على ان المراد قطع منه أولا اقر يكسلا ما الخ أى مخاطبائه ممناعا عليه
 بصحته لا ترك الوتر أى أو الفحى أو درس العلم مثلا يترك رموقا بوقت
 معين لوم نفسه أى على تركه والتشديد عليها أى فى تركه والله لا اكلم
 زيدا أى فقل له كلفه وكفر عن يمينك فقال والله لا أحنث ليمينه الأصل أى
 على ترك كلامه للحنث أى ليمينه على عدمه لفظه أى الخاف لله على

ايمان أو كفارات أى ان كلمته أقل الجميع أى ثلاث كفارات وكذا أى
 التعليق بصيغة جمع فى لزوم أقل الجميع من الكفارة فى غير التعليق أى
 فى التزام الايمان أو الكفارات بدون تعليق شيئاً أى عسداً فى التزامه بدون
 تعليق أو به لزمه أى ما سماه الله على أى عشر كفارات أو ايمان
 فعلى عشر كفارات أى أو ايمان العشرة أى من الكفارات فى الأول
 التزامها بدون تعليق بمجرد الصيغة فى الثانى أى التزامها به أو أداته أى
 أو اشتمل لفظه على أداة التكرار أى أداة الرفع على التكرار كان بكسر
 الهمز وسكون النون مشبهة بمعنى ما فى عدم اقتضاء التكرار وإذا عطف على
 ان مشاركة لها فى عدم اقتضاء التكرار والقرآن والمصحف والكتاب لا أفعل
 كذا أى ثم فعله فعليه كفارة واحدة لرجوعها لشيء واحد وهو كلامه تعالى الذى
 ليس بحرف ولا صوت أو والفرقان والتوراة والانجيل لا أفعل كذا أى
 رفعه فكفارة واحدة لرجوعها لكلامه تعالى أو والعلم والقدرة والارادة
 لا أفعل كذا وفعله فليس عليه إلا كفارة واحدة أى لان صفات الذات ليست غير
 الذات فكأنه حلف بصفة واحدة فى الجميع أى فى قوله والله ثم والله وما بعده
 والا أى وان نوى كفارات وكل هذا فى اليمين بالله دخول على كلام المتن
 قربة أى جنسها الصادق بالمتعدد ذلك أى كون المعنى عبداً والصوم
 عاماً والمتصدق به ديناراً من غير ذكرها فى لفظه من ذلك أى كون المطلقة
 فلانة وفلانة أو جميع زوجاته أو كون الطلاق ثلاثاً أو اثنتين من غير تصريح
 بلفظه فى ايمان المسلمين خبر مضموم عن بنت وما عطف عليه بت بفتح
 الموحدة وشدة المثناة فوق أى تطليقه ثلاثاً من الرقيق بيان من عين
 أو عرض أو عقار بيان للماله حين يمينه صلة تلك المسلط على العصمة والرقبة
 والمال الا ان ينقص أى المال حين الحنث عنه حين اليمين ومشيى بحج
 عطف على بت وكفارة ليمين أى على تفصيلها السابق من البت وما عطف
 عليه بيان لما لان الايمان تجرى الخلة لقوله ان اعتد حلف بما ذكر بها
 أى العتق وما بعده منهم أى أهل مصر فاللزم فى ايمان المسلمين أى
 للحالف ان كان من أهل مصر لا يقتضى شيئاً كالنفس بل لغو كل حلال
 على حرام أى ان فعلت كذا وفعله فلا شيء عليه الا فى الزوجة فيلزمه بها ان كان

دخل بها وطائفة واحدة ان لم يدخل بها الا ان ينوي أكثر ما ذكر رأى البيت
 في المدخول بها وطائفة في غيرها ما يخص اليمين أي ان كان لفظ المحلوف عليه
 من صيغ العام أو يقيد بها أي ان كان من صيغ المطلق أي أو يبينها ان كان
 من صيغ الحمل وهو أي ما يخص أو يقيد أو يبين والبساط بكسر
 الموحدة مقام الكلام والمقصود أي المعنى والعام بشد الميم أي حقيقة
 في عرف الأصوابين لفظ جنس يشمل المعرف وغيره يستغرق أي يشمل
 على سبيل المعينة فصل مخرج للمطلق والجمل الصالح له أي الافراد التي يصلح
 العام لصدة عليها وشموله اياها بلا حصر أي انتهاء ووقوف عند عدد خاص
 فصل مخرج اسم العدد عشرة ومائة وألف فانه كالعام في استغراق آحاده
 وشموله دفعة واحدة وبخالفه بوقوفه عند عدد خاص والتخصيص أي حقيقة
 عرفاً قصره أي العام على بعض افراده أي العام التي يصلح هولها
 والشميم المناسب العموم يكون في مدلول اللفظ نحو لا آكل سمنا
 وقد يكون في المكان نحو لا آكام زيد اقله نعم كلامه في البيت وفي السوق وغيرهما
 والزمان نحو لا آكل هذا الرغيف فانه نعم آكله في أي وقت والأحوال
 نحو لا آزورك فانه نعم زيارته صحياً ومريضاً وغنياً وفقيراً وقريباً وبعيداً
 ورأسياً وغضباناً وقبيلت أي نسبة الخالف لفظه المطلق والمطلق أي
 حقيقة عرفاً ما أي لفظ جنس يشمل المعرف وغيره دل فصل مخرج اللفظ
 الماهل على الماهية أي الحقيقة الكمية فصل مخرج للفظ الدال على غيرها
 بلا قيد فصل مخرج اللفظ على الماهية بقيد كالم الجنس أي كأسد
 وحيوان وإنسان ورجل مثال للمطلق وهو أي المطلق في المعنى كالعام أي
 في الجملة لان عموم العام وشموله لا فراده معي دفي وشمول المطلق بدلي تعاقبي
 وتقيد أي المطلق كالتخصيص أي للعام في تقليل العموم بتعيين بعض محتملاته
 وبينت بفتحات متقابلة أي نسبة الخالف لفظه الجمل والمجمل أي عرفاً
 ما أي لفظ جنس يشمل المعرف وغيره لم تتضح دلالاته فصل مخرج للبين
 وبيان أي حقيقة اخراجه أي الجمل من حيز الخفاء الى حيز الانضاح
 اضافته للبيان انه أي الخالف به أي الجمل بفتح الجيم أي وسكون
 الواو على الأبيض والأسود فهو من أسماء الضدين قال أي الخالف

أردت أي بلفظ الجون ثم لا يخلو الحال الخ توطئة لكلام المتن ودخول عليه
النسبة أي المخصصة للعام أو المقيدة للطلق أو المبينة للمجمل أي متعلقها وهو المعنى
المنوي لظاهر اللفظ أي للمعنى الذي وضع اللفظ له ويعتبر تساويهما في عرف
أهل بلد الخالف أي يحتمل إرادة ظاهر اللفظ الختفـ يرافقه مساوية لظاهر
اللفظ إرادتها أي النسبة أي متعلقها أي المنوي على السواء أي التساوي
صلة يحتمل بلا ترجيح لأحدهما أي ظاهر اللفظ والمنوي به كالتفسير لقوله على
السواء والمعنى أن يكون استعماله اللفظ فيما هو له وفي المعنى الذي نواه الخالف به
مستويان عرفاً لا ترجح لأحدهما على الآخر من إرادة النسبة أي المنوي
إرادة النسبة أي المعنى المنوي شأنها أي النسبة كالتفسير لقوله بعد من ظاهر
اللفظ عدم القصد أي للنسبة من اللفظ نية أي الخالف المخصصة أو المقيدة
أو المبينة بأن احتمل إرادتها أي النسبة من اللفظ صدق بضم فكسر متقلاً
أي الخالف في دعواه النسبة المخصصة أو المقيدة أو المبينة مطلقاً أي عن التقيد
بكون اليمين بالله تعالى والفتوى من التعاليق بيان لغبرها وهو أي قوله
في اليمين بالله وغيرها كخلافه لزوجه إن تزوج حياتها هذا مثال للعام
وتخصيصه بالنسبة إذ قوله حياتها مفرد مضاف لمعرفة فعم حياتها في عصمته وحياتها
بعد خروجها من عصمته ونيته قصرته على الأول وإرادة حياتها في عصمته
مساوية لإرادة حياتها فيها وبعدها أو أقرب منها عرفاً فتزوج أي الخالف
بعد طلاقها أي الخلوفاً لها إطلاقاً ثانياً وقال أي الخالف نويت أي بقولي
حياتها ومن ذلك أي تخصيص العام بنسبة مساوية لظاهر اللفظ بما ذكر
أي الطلاق والعنق أو المشى فأكل أي الخالف وقال أي الخالف
أردت أي بقولي لهما مطلقاً أي في الفتوى والقضاء لظاهر لفظه أي
إرادته وإن لم تساو أي النسبة أرجح أي أقوى وأقرب من إرادة المنوي
فإن قربت أي النسبة للمساواة صلة قربت وإن كانت ضعيفة بالنسبة
إظهار اللفظ وأوله الحال قبل بضم فكسر في اليمين بالله وغيرها تفسيراً مطلقاً
والمناسب وغيرها المعين أي متعلقه كعبدى زيد أي حرمة الالعنق المعين
في القضاء صلة مقترأ أي فلا يقبل في القضاء رفع بضم فكسر أي الخالف
وأقيمت عليه البينة أي بخلافه وحشيه أو أقر أي الخالف بذلك فلا

يقبل أى قوله نويت كذا كلهم بقراءتهم للنية المخافة اظاهه رافضه
القريبة من المساواة نية أى الخالف لحم بقدر مفعول نية نويت أى
يقول لا آكل لحما أو نويت أى يقول لا آكل سمنا فلا يقبل أى قوله
ويقبل أى قوله فى الفتوى - إن لم يهوم فى القضاء فى الطلاق والعتق وفى
غيرهما تفسيره بطلانها أى نية الخ - لعله لقوله يقبل فى الفتوى وقال
أى الخالف وإن لم نساو وأوه الحال لم يقبل أى قوله نويت كذا لا فى
الفتوى ولا فى القضاء الخ - تفسيره بطلانها وإنما اعتبر بضم المثناة فوق الأولى
وفتح الثانية يستخلف بضم المثناة تحت وفتح المثناة فوق الخالف بكسر اللام
سواء كان أى الحق وقال أى الخالف لم يفده أى قوله نويت الخ
وكذا أى المتقدم فى عدم قبول نية الخالف الخالف بكسر اللام لأنه
أى الخالف بكسرها لكون اليمين بنية اعتاض هذه اليمين فى حقها أى
قبلها عوضا عنه بساط بكسر الواو وحدة أى مقام وحال يمينه أى الخالف
فى تخصيص الخ صلة اعتبر السبب الحامل عليها أى غالبا وقد لا يكون
حاملها عليها وإنما هو مقارن لها اذهبوا أى البساط تعليل لا اعتبار
مظنتها أى النية فيه أى البساط استقاء النية المناسب اتقال منها
وضابطه أى البساط لزجة تنازع فيها اشترى وأبيع حمله أى الظالم الخالف
على الخالف أى على عدم البيع أو الشراء بالسوق أى ثم زالت الزجة أو الظالم
منه فاشترى الخ أو باع به فلا بحث لدلالة بساط يمينه على أن مراده لا يشترى
أولا يبيع به مادامت الزجة أو الظالم به والله لا أدخل هذا المسجد أو هذا
الحمام أى بساط يمينه دال على تخصيصها بوجود الخادم المؤذى فإذا زال
هذا الخادم أى من المسجد أو الحمام المحلوف عليه جازله أى الخالف
الدخول أى للمسجد أو الحمام المحلوف عليه ولا بحث أى على الخالف بدخوله
بعد زوال الخادم والله لا أمر فى هذه الطريق أى ثم زال الظالم منها فله المرور
فيها ولا بحث عليه لدلالة بساط يمينه على تخصيصها بحال فاسق أى بالزنا
فقال أى رجل غيره هذا المكان أى الذى فيه الزانى منه أى المكان
ودخلت أى زوجة الخالف المحلوف عليها ذلك المكان لم يثبت أى لم تطلق عليه
لأنه أى قوله أن دخلت الخ بخلاف ما لو سبك بفنجات مثقالا أى شتمك

خلفت أي بالله أو غيره لا كلمة أي ثم صالحك فكلمته فقد حثت ولزمك مقتضى عينتك من كفارة أو عتق أو طلاق أو مشي وهذا بيان لفهوم شرط لا اعتبار البساط لم يذكره المصنف وكان المناسب له ذكره وكأنه سها عنه تقديره وشرط اعتبار البساط أن لا يكون مدخل فيه كما سبق بخلاف الخ أو تشاجرا أي اثنين لا يدخل بيته أي الجار أي ثم زال تشاجره ما واصل لم يدخل بيته فقد حثت لعدم اعتبار البساط لأن للمخالف مدخل فيه فليس فيه أي المذكور بعد بخلاف بساط أي معتبر لا تتقاء شرط اعتباره وهو أن لا يكون للمخالف مدخل فيه في الجار أي فقط في الأيض أي من الرقيق فقط فمما يملك في العتق أي القميص فقط خلف أي بالله أو غيره حالف أي من أهل ذلك العرف ولا نية له أي ولا بساط واره للحال فرس أي في حلقه لا يشتري دابة لتخصيصها بالجوار عرفا ولا زنجي بكسر الزاي وسكون النون أي رقيق أسود أي في حلقه لا يشتري مملوكا لأن العرف خصه بالأبيض ولا عمامة أي في حلقه لا يشتري ثوبا لأن العرف خصه بالقميص فالعرف الشرعي أي يعتبر برخصا للعام ومقيد المطلق الأربعة أي النسبة والبساط والعرف القول والعرف الشرعي التي تخصص أو تهيد اليمين كذا أي كطلاق فلانة أو عتق فلان أو صدقة بدينار أو مشي لمكة أو صوم شهر فتعذر فعل المحلوف عليه أي بانهدام الدار وموت الزوجة وسرقة الثوب مثلا ولولمانع شرعي أي متقدم على اليمين أو متأخر عنها أو عاد أي متأخر عن اليمين حلف ليلبس ثوبا حلف ليلبس ثوبا نعت حيوان حلف لياكل ثوبا نعت طعام والموضوع أي لمساائل الحث بالفوات أنه لانية أي للمخالف تخصص يمينه بعدم المانع الشرعي أو العادي فان وجدت نية تخصصه اعتبرت على ما تقدم ولا بساط أي يخصص اليمين بعدم المانع والا اعتبر كما تقدم لا يثبت بمانع عقلي أي بفوات المحلوف عليه بسبب مانع عقلي بأن يادرأي للفعل فان أمكنه الفعل وفطر الخ بيان لفهوم أن لم يفطر أي ترك ما حلف عليه أي على فعله نفسه بالصد بأن عزم على عدم الوط الخ تصوير عزمه على الصد فعله أي المحلوف عليه بعد بالضم عند حذف المضاف إليه ونية معناه أي بعد عزمه على الصد من طلاق ونحوه بيان للعلق وهذا أي الحث بالعزم على الترك في صيغة البر وكذا في صيغة

الحنث أي بفعله ناسيا أي في صيغة البر وبتركه ناسيا في صيغة الحنث ابن عرفة
 والمذهب النسيان كالعهد في الحنث واختار السيوري وابن العربي خلافاً فوسمعه
 عيسى ابن القاسم من حلف بطلاق ليصوم من غد فأصبح صائماً وأكل ناسياً فلا
 شيء عليه ابن دحون هذه حائلة ومقتضى أصولهم بالنسيان حنثه ابن رشد ليست
 بحائلة لأن الأكل نسياناً في التطوع لا يبطله وأصل المذهب أن الجهل والخطأ في
 موجب الحنث كالعلم والعهد سمع يحيى ابن القاسم من حلف ليقتضيه الحقربه
 يوم الفطر فكان بموضعه يوم السبت فقتضاه فيه ثم جاء السبت من الحاضرة أنه
 الجمعة حنث ولم يقيد بعهد ولا تذكار عطف تفسير فإن قيد بيان لفهومه وان
 أطلق فيها بأن قال لا أفعله ما لم أنس أو عامداً الخ تصويراً لتقدير وحنث
 في البرأي صيغته لا آكل الرغيف أو هذا الطعام المناسب تقديم اسم
 الإشارة على الرغيف وأما صيغة الحنث بيان لفهومه في البر بالسويق أي
 شربه مذوباً في ماء وهو دقيق الحب المقلّى لأن شربه ما أي السويق واللبن
 أكل شرعاً ولغة متنوعة على أن العرف القولي مقدم عليهما فالناسب تقييد حنثه
 بهما بما إذا نوى التضييق على نفسه أو دل بساط اليمين عليه والا فلا حنث بهما
 في لا آكل لا نه ما ليساً كالأعراف ولا شرعاً ولا لغة وعبرة المجموع ولا حنث
 في زمننا وما في الأصل على غير عرفنا بمصر بلحم الحوت وبيضه وعسل الرطب في
 مطاقها ولا بنحو كعلك في خبز ولا بمعز في غنم وأولى ابن في لا آكل لا بساط تضييق
 وعليه يحمل الأصل لا ماء والموضوع أنه لا نية ولا بساط فيه أن الحكم حينئذ
 عدم الحنث بهما فالناسب تقييد الموضوع بأحدهما إذا لا على التضييق
 وحنث بلحم حوت الخ هذا ليس على عرفنا الآن بل على عرف ترك والذي على
 عرفنا عدم حنثه بهذه المذكورات كما تقدم عن المجموع وبوجود أكثر أي معه
 مما حلف عليه صلة أكثر المحلوف عليه المشمول المحلوف على عدم وجود
 غيره معه لسائل أي طالب صلة حلف سأل أي طلب منه كذا أي
 عشرة دراهم مثلاً تنازع فيه يسلفه ويهيه خلف أي المسؤول لا غير لا حاجة
 إليه فإذا معها أكثر أي قسرين أن مع الحالف أكثر من العشرة من الإيمان
 بفتح الهمز جمع يمين بيان لما كالطلاق والعق تميلاً لما لا يفيد فيه اللغو أي
 الاعتقاد الذي تبين خطأؤه وأما ملغية لغو بيان لفهومه لا لغو فيه وبدوام

ركوبه أى الخائف على الدابة التى حاف لا يركبها وهو راكبا أوليسه أى للثوب
الذى حاف لا يلبسه وهو لابسـه لان الدوام الخـ علة لحنثه الغريم أى
المدين بأن انفلت كرها ان قلت يمينه بـرولا حنث بالا كراهه فمما قلت هو حنث فى
المعنى أى لا زمتك له أى للغريم الاية أى الا ان كان نوى حـين يمينه ولى
عليك حق أو بساط أى على ان المرادولى عليك حق فلا يحنث باحاطته على
غيره ويدخوله أى الخائف عليه أى المحلوف عليه بيتا أى للمحلوف عليه
فدخل أى الحالف عليه ميتا أى المحلوف عليه فى بيته قبل دفنه لان له حقا فيه
حتى يخرج منه الى القبر ويدفن فيه او بيت شعربس هذا على عرفنا الآن
الا ان كان الحالف بدويا او دخل عليه فى سجن بحق أى سجن الحالف بحق
مع المحلوف عليه كان سجن أى الحالف مع المحلوف عليه لدين أى على الحالف
مثال لحبه بحق لان الا كراهه الشرعى علة لحنثه بحبه معه بحق كلابفح
الكاف بخلاف لو سجن أى الخالف مع المحلوف عليه ظلميا بيان لمفهوم بحق
ولا حنث فى الا كراهه أى فى البروبعد لحنثه بحبه معه بحق او دخوله عليه
فيه اختبارا لا يوافق عرفنا الآن لان البيت لا يطلق فيه على السجن
وبتـ كفيه أى الخالف المحلوف عليه كـتبه أى الخالف او أمر أى
الخالف ان وصل أى الكتاب سواء كان أى الخالف عازما أى
على ارساله للمحلوف عليه لان لم يصل أى الكتاب للمحلوف عليه بيان لمفهوم
ان وصل ولو كان أى الخالف عازما أى على ارساله للمحلوف عليه مجرد
الكناية أى اصبغة الطلاق كفلانة طالق عازما عليه أى الطلاق أى الكناية
المجردة عن الوصول لان الطلاق الحـيان بين الحالف على ترك الكلام والطلاق
بلا مشافهة أى للزوجة بخلاف الكلام أى فلا يستعمل به الخالف
او بارسال رسول أى للمحلوف على ترك كلامه ان بلغ بفحاشات مثقلا أى الرسول
الكلام للمحلوف عليه المرسل اليه وقبلت بضم فكسر نيته أى الخالف
المشافهة أى نيتها حال يمينه بان قال أى الخالف الخ تصوير لدعوى نيته
المشافهة فعبدى أى فلان لم يقبل المناسب فلا تقبل وبشارة أى
مفهمة عادة بخلاف ما لو كله من بعد الخـ بيان لمفهوم لنوم أو صمم وبسلام
أى من الخالف عليه أى المحلوف عليه معتقدا أى الخالف حال السلام

انه أى المسلم عليه بفتح غيره أى المحلوف عليه فتبين انه المحلوف عليه وليس
 هذا من اللغو بل من فعل المحلوف عليه خطأ لأن اللغو الاعتقاد حال اليمين سلم
 أى الخالف فانه أى الخالف وفتح أى من الخالف عليه أى المحلوف
 عليه فى قراءة صلة فتح بان وقف أى المحلوف عليه غيرها بفتحات مثقلا
 أى المحلوف عليه القراءة فأرشده أى الخالف المحلوف عليه لانه أى الفتح
 الحـصلة الحنثـه وبجر وجهها أى الزوجة من بيتها بلا علمها أى الزوجة
 بأذى أى الزوج انه قد أذن لها فى الخروج أى قبله وان لم تعلم به أى الاذن
 واوـه الحال وبالهبة أى اعطاء الخالف متمولا للمحلوف عليه لوجهه والصدقة
 أى اعطاء الخالف المحلوف عليه متمولا لثواب الآخرة فى لا اعاره أى الخالف
 المحلوف عليه لا وهبه أى المحلوف عليه أولا تصدق أى الخالف عليه
 أى المحلوف عليه فاعاره أى الخالف المحلوف عليه تمثيل للعكس لان المعنى
 أى المراد من صيغة الخالف لا ينفعه أى الخالف المحلوف عليه تعليل للحنث
 فى الصور الاربعة منه أى قوله وبالهبة والصدقة فى لا اعاره وبالعكس
 الحنث أى فالحنث يلزمه ويتعلق به بالأولى أى من الحنث فى الاربعة السابقة
 لتقارب الهبة والصدقة فى تمليك الذات والمنافع بلا عوض وبعد الاعارة منهما
 بانها تمليك منفعة ونوى بضم النون وكسر الواو مثقلة أى الخالف فى ذلك
 أى المذكور ظاهره كاه الاصل وهو حلفه على الاعارة ثم وهب او تصدق والعكس
 وهو حلف على احداها ما ثم اعار وليس كذلك والحق التفصيل الذى أفاده
 فى المجموع بقوله وقبلت نية اخراج العارية مطلقا كالهبة لمن يقتصر منه فى
 لا تصدق عليه لا غيره وان يقتوى وقبل ما عدا ذلك كأحدهما من العارية
 الامرافعة فى عتق وطلاق وبالبقاء فى الدار أى حلف لا يسكنها
 فيها أى الدار التى حلف لا يسكنها من كل ما لا تلتفت النفس له أى لا يكون سببا
 فى الرجوع له يان لكمسما را الا ان يخاف أى الخالف ان ارتحل من الدار
 لئلا مستثنى من البقاء الذى يحنث به لا يخزن فيها أى الدار التى حلف لا يسكنها
 لانه أى الخزن ان كان يمينته المناسب كانت ومن بيع العبد أى الذى
 حلف بعثقه عطف على من وطء لانها يمين حنث أى غير مقيدة بزمن أى وكل
 يمين كذلك توجب منع ذلك علة اقوله ويمنع من وطء زوجته الخ الا ان يقيد أى

الخالف يمينه مستثنى من قوله ولا في لا تلتظن والاى وان عاد قبل تمام نصف
 شهر لا كسما محترز له بال لغريمه أى رب الدين وأولى أى فى الحنث
 الكل أى جميع الذى وقام رب الدين عيه أى عيب فيما دفعه لرب الدين
 قضاء عن دينه بعد الاجل تنازع فيه استحقاق وظهور ولم يرض به أى
 العيب واجده أى رب الدين مفهومه لاحنث ان رضى به وعبارة المجموع
 وباستحقاق بعضه أى مادفع او تعبه فى ليقضيه زمن كذا وقفات الاجل ان نقص
 العدد ومثله الوزن ان كان التعامل به أو قام رب الدين فان ساهج فلا حنث
 فقبل بفتح القاف وكسر الواو أى المدين الخالف الهبة مفهوم ان لم يقبلها
 وردها فلا يحنث بها وهو كذلك أو دفع قريب أى الدين لربه المحلوف له
 بلا اذنه أى الخالف لقريبه فى دفعه عنه فان اذن له فلا يحنث لانه صار وكيلاعنه
 فيه بالقضاء أى دفع الدين الذى ليقضيه الى أجل كذا لربه قبل حلفه ونسيه
 فى شرح المجموع لم يعولوا هنا على البساط من يده أى رب الدين أو ظهر به
 عيب بوجب الرد أى وردة أو قبل ان يقضيه له وهبه لربه للمدين قبل صلة وهب
 ولا بد أى فى برا الخالف فى صورة شهادة البينة بالقضاء ان علم الخالف
 مفعول علم محذوف أى دفع القريب مثلا عنه قبل مضي الاجل صلة علم
 والحال انه أى الغد اتعلق الحنث المناسب الحلف علة للحنث بالغد
 لا يوم الجمعة أى لدلالة البساط على قصد التججيل فيه المناسب فهم أى ويبر
 فى يمينه فان أخرأى الخالف قضاء الدين عن اليوم أى الاول الذى يلى
 الليلة الأولى وجعله أى المجرور باللام فان غربت من آخر يوم من شعبان
 أى ولم يقض الدين المفرج بضم الميم وفتح الفاء والراء مثقلة أى المفتوح من
 امام من طوقه الى ذيله غير بضم الغين المجعومة وكسر المثناة تحت مثقلة مع
 بقائه فى مكانه الاول لا مفهوم له لقول ابن القاسم فى المدونة ان حلف لا يدخل من
 باب هذه الدار أو من هذا الباب فحول عن حاله أو أغلق وفتح غيره فان دخل منه
 حنث الا ان يكره الباب دون الدار اما الضيقة او لجوار احد فلا يحنث انتهى فسوى
 بين التغيير والاحداث على ان التغيير يعم الاحداث وبأكامه أى الخالف لولده
 أى الخالف فان لم تكن نفقته عليه بيان لمفهوم ان كانت نفقته عليه فى أكامه
 مما دفع له مطلقا أى عن تقييده بكونه يسيرا اثربكسر الهمز وسكون المثلثة

أى عقب كلام منه اها الخ لان الخنث يحصل باذنى سبب وحنث أى البائع
 فى حلف البائع المناسب وصل البائع بحنث والايان يضميره متصلا بخلاف
 يحط أى يسهط لا ترك أى البائع ان لم تف السلعة أى قيمتها لانه أى
 البائع علة لحنثه لم يأخذ جميع حقه لان الاقالة بيع ومفهومة أى ان لم
 تف انها أى السلعة تف أى قيمتها لان مجرد علمه لا يعد اذنا لانه
 فى جانب البر المطلوب الاحتياط فيه اذ لم يأذن لها الا فى شئ خاص لا فى الزيادة
 علة لحنثها علم أى بالزيادة أى حال حصولها منها مطلقا أى علم بالزيادة
 حالها أم لا بلا علم منه أى بالزيادة حال حصولها اذن منه أى فهم لانه
 فى جانب الخنث الذى يقع باذنى سبب عليه أى على عدم البيع له فوكل زيد
 أى المحلوف عليه ليشتري له أى من البائع فباعه أى الوكيل هو أى
 المبيع أى المشتري بفتح الراء للوكل بكسر الكاف المحلوف عليه ولا
 يفعه أى البائع ذلك أى قوله انا حلفت الخ ولا كلام للبائع أى فى فسخه
 لكن مذهب المدونة مبتدأ خبره انه يلزمه ويحنث وما بينهما اعتراض رد
 بفتح الراء والدال مثالا به أى مذهب المدونة ابن ناجي فاعل رد علمها
 أى التونسى والخنثى

﴿فصل النذر﴾ فى بيان النذر أى حقيقة التزام جنس يشمل النذر
 وغيره مسلم الاضافة اليه فصل مخرج التزام كافر مكاف فصل مخرج
 التزام مسلم سبي او مجنون او مكره فربة بضم القاف مفعول التزام المضاف
 لفاعله فصل مخرج التزام مسلم مكاف مباحا او مكروها او محرما ولو بالتعليق
 على معصية أى نحو ان شربت خمر افعلى عتق عبد أو صوم شهر أو صدقة دينار
 او غضبان أى الناذر فأولى أى بالازوم غير معصية أى المعلق على غيرها نحو
 ان رزقنى الله مائة دينار فعلى الله ان اصدق منها بعشرة دنانير وغير غضبان أى
 نذر غيره بينه أى النذر المعلق ذات التعليق اضافة للبيان ان النذر
 يقصده الخ خبر الفرق يقصد أى الناذر به أى النذر التقرب أى الى
 الله تعالى يقصد أى الخالف به المناسب بها أو الخث عطف على
 الامتناع بخلاف النذر اغنى عنه قوله ان النذر يقصده التقرب ولذا أى
 الفرق المذكور تقدم بضم المثناة فوق وفتح القاف وكسر الدال مثقلة أى على

اليمين ومثل بفحشاته متقلا بقوله صلة مثل الانشاء أى لا التزام القربة
 والمعلق عليه طاعة واوه حالية والقصود بيان وجه تعدد الامثلة في هذا
 أى المثال الاخير جعله الشيخ من النذر خبرا وهو أى جعله من اليمين
 الاظهر أى لانه لا يقصد بالتزامه التقرب وانما يقصد به الامتناع المطلق بضم
 الميم وسكون الطاء المهمة وفتح اللام لانه أى النذر المطلق علة لثبته لما
 فيه أى الوفاء بالمكرر علة لكراهته من الثقل الحياتى لما فيكون أى
 الوفاء الى غير الطاعة صلة اقرب لانه أى النذر المعلق علة لكراهته
 وظاهره أى قوله وكره المعلق الخ حرم أى التعليق فان فعلها أى المعصية
 ولزم أى التاثير هذا متأنف اشارة لقاعدة ولزم عطفها على اثم ما سماه
 أى التوفيق به من القربة بيان لما ماله أى الناذر كصوم او صلاة بتغر
 بفتح المثناة وسكون الغين المعجمة أى بلام متطرف من بلاد الاسلام يخشى هجوم
 العدو ومنه مشبه به في لزوم فانه يلزمه أى الناذر اليه أى التغر يصوم
 أو يصلى فيه ما يحصل بحراسته فيه نفع وأولى أى فى اللزوم غير التغر أى
 نذر صلاة أو صوم بموضع غير تغر كصوم اليه أى الموضع الذى نذر الصوم أو الصلاة
 به لما ذكر أى الصلاة أو الصوم بل يفعله أى المندور صلاة كان أو صوما بيان
 لفهوم بتغر عليه أى الوفاء فتاؤها للوحدة الخ تغر بيع على قوله ذكر
 أو أنشى سبع شياء ولا يشترط اجتماعها فى وقت واحد فى شرح المجموع
 القول بلزوم البعض لعدم وجوبها معا لا ما زاد بعده بيان لفهوم حين النذر
 يشترى منه أى التثا الذى يلزم منه أى التثا والرباط بكسر الراء عطف
 على الجهاد أى الحراسة فلا يعطى منه أى التثا من الفقراء بيان لتغير
 تغر بيع على قوله وهو الجهاد والرباط المفيد للحصر بتعريف والاقتصار فى مقام
 البيان به أى الناذر لانه أى التثا فقد خفف عليه بالاكتفاء بالتثا
 فى عيدين أى بالمشى الى مسجد مكة له أى مسجد مكة فيه أى مسجد مكة
 كالركن أى اليماني أو الشامي أو العراقي والحجر بفتح الحاء والجيم أى
 الاسود أو بفتح فسكون أى حجر اسماعيل والخطيم أى ما بين ركن الحجر الاسود
 وباب المكعبة من جهة من حائطها فانه يلزمه المشى خبران اذا سمى أى
 فى عيدين أو نذره غير جزئه أى البيت المعظم ان نوى أى الناذر أو الحالف

بمشيه له نسكاً يضم النون والسين فان لم ينوه أى النسك بيان لفهوم ان نوى
نسكاً واذا لزمه أى الخالف أو الناذر الخ دخول على المتن من حيث نوى
أى المكان الذى نوى المشى منه حين نذره أو يمينه من بركة الحج بكسر فسكون
قرية من قرى مصر ينزل بها الحجاج فى حال خروجهم من مصر متوجهين الى مكة
ويقيمون بها يومين أو ثلاثة وحين رجوعهم الى مصر أو العقبه أى التى بين مصر
ومكة على مسيرة عشرة أيام من مصر محلاً مخصوصاً أى المشى منه بالمشى
صلة الخالفين والابن مكاناً معتاداً المناسب مكاناً معتاداً فمن حيث خلاف
أو نذر أى فيه لزمه المشى من المكان الذى خلاف فيه بالمشى أو نذره فيه المشى وان لم
يحدث به خلافاً لاشتراط الاصل له وبعد لزوم المشى كأنه على أفضليته على الركوب
قاله فى شرح المجموع فى المسافة أى لا فى الصعوبة والسهولة بمنهل بفتح الميم
وسكون النون وفتح الهاء أى اقضاء حاجة فيه فى حال اقامته به أى محل النزول
كان به ماء أو لا هذه حقيقة عرفاً وأصل وضعه فى اللغة محل الماء خاصة كان
يرجع أى راكباً أو اضطر إليه أى بأن كان فى جزيرة منقطعة عن البر لتمام
الافاضة أى ان كان سعى عقب طواف القدوم وفى العمرة لتمام سعيها أو المناسك
أى ركب فى أماكنها لعرفة المناسب لمتى ومنها العرفة منها أى عرفة
لمتى المناسب لمرحلة ومنها لمتى ومنها المسكة لان الركوب فيها أى المناسك تعليل
لوجوب الرجوع على من ركبها وان كان قليلاً فى نفسه وأوه للحال من أهل
الآفاق أى المتوسطة فى البعد بيان لنحو المصرى وأولى أى فى وجوب الرجوع
منه أى المصرى القليل أى من الركوب الذى هو مفهوم كثيراً
أو البعيد جداً أى من أهل الآفاق الذى هو مفهوم نحو المصرى ماركب ان
علمه أى وله ركوب ما شاء فى مثل بكسر فسكون عين بفتحات مثقلاً أى
الناذر أو الخالف أو لا يشد الوادى ومنه ناصلة عين أى فى نذره أو يمينه أى
حينهما الذى بعض المشى فيه نعت لما باللفظ صلة والابن أو لا شيئاً
أى بأن نذر شيئاً لمكة مطلقاً أو خلاف به وحدث وصرفه فى حج أو عمرة وركب كثيراً
أو المناسك ان ظن وأولى ان تحقق ولو فى عامين مبالغة فى القدرة على مشى
الجميع مشى أى أول عام واحد أى ولا رجوع عليه وأما من ظن
الجزء حين يمينه أو شك فيه وأولى من تحقيقه الخ هذا ما قبله قدر أى وما تقدم فبين

تخفق أو ظن القدرة على مشى الجميع حين يمينه فالصور خمس وعشرون صورة من
ضرب خمسة لا يخلو منها حين في خمسة لا يخلو منها حين الخروج فلا رجوع
عليه أى من ركب قدامه ولا وعليه هدى كما يأتى أو بعد بفتح فضم أى بلد الحلاف
أو النادر من مكة كان لم يقدر أى حال خروجه ممن يجب عليه الرجوع إلخ
بيان وإن كان الذى ركب المناسب يجب عليه الرجوع واوه للعال الجابر
الذى أى الحج أو العمرة والمالى أى الهدى فان قدمه أى الهدى تقرب
على نذب تأخير ما الحرم به مفعول أفسد من حج أو عمرة بيان لما بوطء
الح صلة أفسد أى لم يعين حجاً ولا عمرة تفسير لطلق قد انقضى أى استوفى
بأحرامه الذى تخال منه بعمرة وجوباً أى على القول بأن الحج واجب على الفور
ونذباء على القول بأنه على التراخي بأن لم يقيد مشيه بحج ولا عمرة تصوير لقوله
وأطلق ليقضى أى يوفى ليقضى أى يؤدى إن حصل أى تخال
كالطلق بكسر اللام فان نوى أى من قيد بحج من الوقت الذى يقيد به صلة
تجيب كرجب بمنع الصرف للعلمية والعدل الصبر أى تأخير الأحرام
في يمينه أى بالمشى إليها أو قال فعلى الأحرام بحج أو عمرة المناسب أو قال على
الأحرام بحج أو عمرة أركان فعلت كذا فعلى الأحرام بحج أو عمرة فعين في نذره أو يمينه
أحدهما ولم يعبر وقتاً ولا مكاناً لم يعبر باسم فاعل ولا مضارع لله على أن أحرم
بحج أو عمرة أى في رجب أو من بركة الحج في شهر رجب الخ تنازع فيه محرم
وأحرم في الأول أى الالتزام الذى قال فيه محرم أو أحرم بربح نذراً كان
أو يميناً في الثانى أى الالتزام الذى قال فيه محرم أو أحرم من بركة الحج
ومنه ما أى ولزمه تجيب الأحرام من رجب وبركة الحج إن قيد أى التزامه
بما أى رجب وبركة الحج بأن قال الله على أن محرم أو أحرم بالحج في رجب وبركة الحج
أو أن فعلت كذا فعلى ذلك فيه أى الحلاف أو قال الله على أن أحرم أى
بعمرة أو أن محرم أى بعمرة التجيب أى بأحرام العمرة يجب تجيب
الأحرام بها الخ تصرف بما يفيد التشبيه للإيضاح من وقت الحنث أو النذر
صلة تجيب في مكانه أى الملتزم صلة تجيب إن أطلق أى الملتزم صيغة التزامه
ولم يقيد بزمان ولا مكان من وقته أى الالتزام بل يؤخر أى الأحرام بالحج
من مكانه أى الالتزام نذراً كان أو يميناً تجبى أى معجلاً على الميعات المكانى

ان كان أى الملتزم الخ شرط في تأخير الاحرام بالحج لاشهره يصل أى الى مكة اذا احرم بالحج من مكانه في أشهر الحج وسار اليها والاى وان كان اذا احرم بالحج وشوال من بلده وسار الى مكة لا يصل اليها في عامه كالا فريقي ففي الوقت الذى اذا خرج منه يصل في عامه الى مكة يحرم بالحج من بلده ويسبر اليها شوال أى استهلاله فيجعله أى الاحرام بالحج أو لها بشد الواو أى أشهر الحج في مكانه أى الذى نذرا أو حدث فيه وأخره بفتحات مثقلا أى الاحرام أى يحج أو عمرة في نذر المشى أى المطلق أى الذى لم يقيد بحج ولا عمرة به أى في الحلف بالمشى الى مكة المطلق للبقات صلة آخر من النذريان لما النذراى أو اليمين بمباح أى المتعاقب به أو العكس أى لا قرآن في الجهرية بالسري لانه أى النذر ونذر الحرام أى القدوم عليه وارتكابه قطعاً أى اتفاقاً وكذا أى نذر الحرام في الحرمة المباح والمكروه أى نذرهما بمكروه أى نذر المباح والمكروه وعلى كل أى من القول بالحرمة والقول بالكراهة هو أى نذر المباح والمكروه غير لازم أى الوفاة والاقدام على الحرام أى من النذرا وغيره وقد أغنى عن هذا قوله ونذر الحرام حرام قطعاً ولا يلزم النذر بمالى في الكعبة أو بابها أو ركنها أى لانه لا قرينة فيه اذا الكعبة زادها الله شرفاً لا تنهدم فتبنى به ولقيام الملوكة بكسوتها وطيبها شئ المناسب ارساله فلو نذر حيواناً غير تسمية هدى الحى بيان لفهوم هدى بلفظه أو بدنة بلفظها لنبى أو ولى صلة نذر به أى النذور لزمت به أى الهم كعلى نحر فلان أى الحر أو الرقيق لغيره فان كان رقيقاً له لزمه هدى فان تلفظ بالهدى بيان ان لم يلفظ بالهدى الخ بالفتح أى لاغين المعجمة لازم أى قاصر على رفع الفاعل لا نصب المفعول به يتعدى أى نصب المفعول به بالهمز أى زيادته فى قوله نحر والغيت كلام فلان لمكة تتنازع فيه المسير والذهاب والركوب فيلزمه ما نواه ويركب مفرع على المفهوم أى فان قصد بذلك نسكاً غير الثلاثة نعت ثان مسجد الصلاة أو اعتكاف أى مسجد غيرها بأن يكون أى المسجد الذى نذر المشى اليه غيرها الخ تصوير بقربه جداً أو لادينة عطف على المسجد بالمد أى همز بعد الالف يقصر أى يسقط الهمز بعد الالف فان نوى ذلك أى الصلاة أو الصوم بمسجديهما الخ بيان لفهوم ان لم يوصلا

الخ فيركب مفرع على المفهوم كما أفاده الشارح لانه أى لزوم المشى الا
ان يكون بالافضل استثناء من المفهوم من المساجد الثلاثة بيان للافضل
مثوب بنوعه ومسجدها أى المدينة تليها أى المدينة لهما أى
المدينة ومكة

باب الجهاد

وأحكامه عظم تفسير كل سنة صلة الجهاد كاقام أى احياء وفعل
الموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر السين أى العبادة المتعلقة بمكة وعرفة
ومزدلفة ومنى كل سنة صلة اقامة فرض كفاية خبر الجهاد عن ذلك
أى الجهاد بفقد قدرة صلة عاجز وبأوه سببية فانه أى القيام بها وهى
أى علوم الشريعة فن بفتح الفاء وشدة التون أى علم الكلام أى التوحيد
الذى يبحث فيه عن صفات الله تعالى وصفات الرسل وغيرهاسمى لان مسألة
الكلام من مهماته والفقهاء أى العلم لاحكام أفعال المكلفين الاختيارية
والنفس برأى العلم المبين لمعانى القرآن العزيز والحديث أى العلم المبين لما روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وشماثل وغيرها لان فى القيام بها
أى العلوم الشرعية صونا أى حفظا اسم ان علة لكونه فرضا كفاية
قراءتها أى تفهيمها للغير وتدوينها أى كتبها فى الدواوين والدفاتر بذلك أى
العلوم الشرعية فى فرضية القيام على سبيل الكفاية ماتتوقف أى العلوم
الشرعية من نحو الخ أى العلم الذى يبحث عن أحوال أو أحوال الكمال اعرابا
وبناء وأراد به ما يشمل الصرف وهو العلم الذى يبحث عن أحوال جواهرها
ومعان أى العلم الذى يبحث فيه عن الاحوال التى يطابق بها الكلام مقتضى حاله
وبيان أى العلم الذى يبحث فيه عن ما يوجب اختلاف دلالة اللفظ بالوضوح
والخفاء بيان لما لا عروض بفتح العين المهملة أراد به ما يشمل القافية والفرض
وبدفع أى العلم الذى يبحث فيه عن الاحوال المحسنة للكلام حسنا عرضيا
وهيئة أى العلم الذى يبحث عن أشكال الافلاك وحركاتها ومنطق أى
العلم الذى يبحث عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة التوصل بها
الى مجهول تصورى او تصديقى الاخبار جنس بالحكم الشرعى فصل
مخرج الاخبار بغيره لاعلى وجه الالتزام فصل مخرج القضاء أى الخلافة

أى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحكم والقيام بمصالح العباد من عالم
 فلا يستحقها جاهل عدل فلا يستحقها فاسق ولا مرتكب ما يخل بالمروءة
 فطن بفتح فس كسر فلا يستحقها مغفل ذى همة فلا يستحقها ضعيف الرأى
 واقلب قرشى فلا يستحقها غير قرشى ولا يعزل بضم المثناة تحت وفتح الزاى
 أى الامام الأعظم وصفه مفرد مضاف فيعم سائر أوصافه الا الاسلام فيه عزل
 بزواله بخلاف من ولى أمرا الح والفرق ان عزل الامام يؤدى لفئة عظيمة بين
 المسلمين وسفك دماء كثير منهم الذمة أى الجزية كايين أو مجوسيين
 والأمر بالمعروف أى ان ظن افادته ولم يعتد مرتكب المنكر حله من دلائل قوى
 والاندب وحرم ان أدى لشكر أعظم وايكن باليد حيث لم يغير بغيرها ثم اللسان
 بفتح ان عجز عن تغييره باليد ثم ان عجز عن التغيير باللسان أيضا تعين الانكار
 القامى وحده أفاده فى المجموع وشرحه طلبا جازما وأما ما طلبه غير جازم
 فالأمر به مندوب جزم أى غيا جازما وأما ما نهى عنه غيا غير جازم فالتنهى عنه
 مندوب تحملا بفتح المثناة والحاء المهملة وضم مثقلا أى استعلا ما ومشاهدة
 لما يريد الشهادة به وأداء أى اخبار الله كما بما علمه كالقبالة بكسر القاف
 والمثناة تحت أى الحداثة والحيا كذا بالمثناة أى التسج والتجارة بالنون
 لا كفصر بفتح فسكون أى تبويض والطرز بفتح فسكون آخره زى أى
 تزيين الثياب بالخياطة فيها بالجرير ويحوى بالابر يشكال وصور والنقش أى
 للثياب وغيرها بألوان مختلفة وكفن بفتح فسكون أى ادراج فى الكفن
 وفك أى فداء من الجريين صلة فك له أى الاسير ولوانى على جميع أموال
 المسلمين ولا يتبعون المقدى بشئ منه آخر الكتاب صلة يأتى وتعين بفتحات
 مثقلا أى صار فرض عين وبفتح الفاء وسكون الجيم آخره همز أى هجوم
 العدو أى الكافر محلة بفتح الميم وكسر الحاء المهملة وشذ اللام أى بلد
 قوم أى مسلمين على من يقر بهم أى المفجوثين ودعوا بضم الدال والعين
 المهملين أى الكفار الجريون أولاء شذوا أى قبل الشروع فى قتالهم
 فان أجابوا للاسلام مفرغ على قوله دعوا له وأسلموا أى بالفعل أمن بفتح
 فسكون أى ذى أمن أى مأمون لا يخشى من بقائهم به ضرر على المسلمين
 والا أى وان لم يجيبوا للاسلام وامتنعوا منه فالجزية أى تطالب منهم محلة الا ان

يطلبوا تفصليها فافصل لهم فان أجابوا أى الجزية تناولهم أى تغذفهم
 فيه أى المحل اما بكسر الهمزة وشد الميم لتفصيل تركهم محل الامن
 بالرجيل أى انتقال الكفار غائتهم أى ضررهم ابانا أو أجابوا أى
 للاسلام أو الجزية ولم يرتحلوا أى لم يرضوا بالانتقال بالسلاح الخ كانتفيع
 لقتال الرجال الزمن بفتح الزاى وكسر الميم فان كان لواحد منهم تدبير الخ بيان
 المفهوم بلا رأى فان تعدى أى تجرى بفتحات مثقلا وتضم بضم المثناة
 فوق وفتح الخاء المعجمة والميم مثقلا أى تجعل خمس تلك الزيادة فى بيت مال المسلمين
 وان حيزوا بكسر الخاء المهملة أى جموا فى المغنم بفتح الميم وسكون القين
 المعجمة وفتح النون أى المال الذى غنمه المسلمون من الحربين لانهم أى
 المذكورين علة لقوله حيزوا وان لم يحجز قتلهم واوه للحال يجوز أسرهم
 خبران بشرط العزلة أى بعد الراهب عن أهل دينه علة لا يجوز الخ
 وعدم الرأى أى التدبير منه لأهل دينه بعد الحوزة قاتلهم يجعلها أى
 القيمة وان كان لادية الخ واوه للحال عنهم أى لم يوتوا بالعطش حق
 المناسب من حق بيان قوتلوا وقصد غديره لم يقل هذا فى ترسهم بذريتهم
 ونسأهم لثلاثين ساهل المسلمون فى الترس لعدم حرمة فى قلوبهم بخلاف المسلم
 لقوله أى الله جل جلاله علة لقوله حرم فرار الآية تمامها واهلم أن فيكم ضعفا
 فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله
 والله مع الصابرين ولم يبلغوا اثنا عشر ألفا واوه للحال فان بلغوها أى الاثنا
 عشر ألفا بيان المفهوم الحال فعلم من كلامه ان شرط حرمة الفرار أحد أمرين بلوغ
 النصف أو اثني عشر ألفا وبقي ثلاثة شروط أن يكون أهم سلاح وان لا تختلف كلمتهم
 وان لا يفردهم بحد الامتحراف بضم الميم وفتح المثناة فوق والخاء المهملة
 وكسر الراء مثقلا متحيزا بضم الميم وفتح المثناة فوق والخاء المهملة وكسر المثناة
 تحت مثقلا آخره زاي أى منضمما ليتنوى بهم أى وينجى نفسه من العدو
 وهذا أى جواز التحيز وقرب المخاز اليه بقى شرط ثالث وهو أن لا يكون المتحيز
 الامام لان شجاعته فى الثبات والجند فى الوثبات المثلة بضم الميم وسكون المثناة
 أى التمثيل لانه لا تكليف الا بفعل اختياري بقطع انهاء الخ تصوير للتمثيل
 بعدموته أى أو القدرة عليه حيا صلة التمثيل أما فى حياته حال قتاله قبل

القدرة عليه فيجوز كل ما فيه هلا كه ولو تمثيلا وحمل رأس قال العدوى
 الاتسكين فتنه شب والظاهر أن محل ذلك ما لم تكن مصلحة شرعية فيه كالمثمنان
 القلوب بالجزم بموته فقد حمل رأس كعب بن الأشرف للمدينة ورأس أبي جهل
 للعريش وأما حملها في البلد لا للوالي فخاثر أو حملها إلى والى أي في بلد القتال
 لأرضهم أي الكفار آمن عبد الله مز وكسر الميم كسرأة أي حرة أو أمة
 وإن كناية تحت مسلم إلا في جيش آمن أي لأنها تنبه على نفعها بخلاف المصحف
 وحرم خيانة أسير عندهم أي ولو بفراره فقط اثنتان بضم الشنة فوق وكسر
 الميم أي اتتمنوه أي بعهدوهم أولا بأن قالوا له أمناك بفتح الهمز والميم مشدد
 الخ تصوير لا تمثاله فرضي أي الأسير بذلك أي التأمين فإن لم ياتتمنوه
 مفهوم اثنتان أو أتمنوه كرها فهو طائعا له أي الأسير ذلك أي الفرار
 إن أمن على نفسه أي من خوفهم إياه وعقوبتهم له ما أخذته أي من مال
 الحربين وذريتهم بالضم أي للغبين المعجمة واللام قبل حوزها العمل المناسب
 قبل قسمها ولو قل أي الشيء المأخوذ من الغنمة أدب بضم الهمز وكسر
 الدال مثقلا إن ظهر بضم الظاء المعجمة المشالة وكسر الهاء أي اطلع عليه
 أي الغال لأن جاء ثانيا قبل القسم وتفرق الجيشين إن مفهوم أن ظهر عليه
 فإن تعذر رأي رد ما أخذ للغنمة خمسة أي المأخوذ للإمام أي يجعله في بيت
 المال عنهم أي الجيش حد بضم الحاء المهملة وشد الدال مفتوحة
 رجاء أي إن كان محصنا أو جازدا أي إن كان بكرا بقطع يده تصوير لحذ
 السارق إن حيز أي جمع المغنم أي الغنمة شرط في حد الزاني والسارق
 كونه أي الزاني أو السارق شبهة خبر كون نذر أي تسقط منهم
 أي المجاهدين لأعلى وجه الغلول عطف على مقدر أي على وجه قضاء الحاجة
 ورد الفاضل عنها وإضافة وجه الغلول أي التملك للبيان نعم بفتحات أي إبل
 أو بقرا أو غنما يذبحه أي أو ينحره أو يحمل عليه مناعه عطف على يذبحه
 لها أي الغنمة لأن قصد التملك مفهوم إن قصد الرد من كل ما أخذته
 إن لما فضل مما قبل الكاف الخ بيان لما أخذته بأن ساوى درهما لبيان
 لأقل الكثرة فأعلى معلوم بالأولى لأن كان تأفها مفهوم إن كثر
 أي الفاضل إخراج خمسة أي دفعه لبيت المال ولا يجوز غلته أي

الفاضل علم من قوله تصدق به وجوبا قبل القسم - له أخذ وان بطعام
 ربوي أي متحد الجنس متفاضل لحاجته صلة أخذ ان يبدله أي المستغنى
 عنه مؤول بمصدر مبتدأ خبره لمن أخذ بذلك الغير صلة يبدل لانه أي
 المأخوذ للحاجة ليس بمألول أي لا أخذه أي فاذا دفعه لمحتاج آخر وأخذ منه
 بدله فكأنه رده للغنمة وأخدمها شيئا آخر احتاج له ولذا أي التعليل بقولنا
 لانه ليس بمألول كالن أخذ له لان ما أي الحرق والقطع - له لقوله من عطف
 الخاص على العام اهم أي الحريين وعرقته أي قطع عراقيب الحيوان
 من عرض أو طعام بيان لأمتعة اذ انك أي ذلك أي سوا عرجي للمسلمين أم لا
 أولم ترج أي أولم ينك ولم يرج للمسلمين فان انك أي ولم يرج هذه إحدى
 الصورتين المنسدرجتين في قوله ان انك نذب التخريب عند ابن رشد أي
 ووجب عند غيره وان رجيت للمسلمين الخ مفهوم ان انك أولم ترج حرم
 التخريب ووجب الابقاء أي عند غيره بر ابن رشد فالصور أربع أي لان
 التخريب أمان ينك العدو وأولا وفي كل امان يرجي عود دفع مأر يد تخريبه
 للمسلمين أولا فان انك العدو ولم يرج للمسلمين فقال غير ابن رشد يجب التخريب وقال
 ابن رشد يندب وان انك ورجي جاز وان لم ينك ولم يرج جاز وان لم ينك ورجي فقال
 غير ابن رشد يحرم التخريب ويجب الابقاء وقال ابن رشد يكره التخريب ويندب
 الابقاء قال شب كلام ابن رشد ضعيف والمعتمد قول غيره عجم والحاصل ان الصور
 أربع صورة يجب فيها القطع ومأمغه وهو ما اذا كان في ذلك نكابة ولم ترج
 وصورة لا يجوز فيها واحد منها وهي ما اذا لم يكن في ذلك نكابة ورجيت وصورتان
 يجوز فيهما ما ذكر وعده وهما ما اذا كان في ذلك نكابة ورجيت وما لم يكن
 فيه نكابة ولم يرج حليلة أي المأسورة أيضا من زوجة أو أمة بيان
 لحليته لان أسرا الحريين لا يهدم ملك المسلم ولا نكاحه بخلاف العكس عليهم
 أي الحريين على كثير رأي زائد على اثنين من المكفار بيان لكثير
 أقصد نصردين الله تعالى أي لقصد اطهار شجاعته حيث تأثيرة فيهم أي
 ولم أيقن به لالتنفه أحرعت سبب من ضرب أي اصابته له من العدو
 الأمان أي التأمين بأن يعطيهم الأمان الخ تصور للائمان لا لغير
 مصلحة مفهوم لمصلحة ولو كان المؤمن بضم الميم وفتح الهمز وكسر الميم مشددة

على الامام أى عن طاعته فانه يجوز أى القدوم عليه ونمضى أى بعد وقوعه وهـ هذا لازم لجوازه ولكن ان وقع مضى لا معنى لهذا الاستدراك اذ محصله توقف مضيه على امضاء الامام فهو غير ماض الا ان يمضيه الامام على المدينة أى بلد العدو أقاليم الدنيا أى السبعة الهند والحجاز ومصر وبابل والروم والترك مع يا جوج وما جوج والصين وأما الشام والمغرب فهما من اقليم مصر بدليل اتحاد الدية والميقات واليمن والحبشة من الحجاز وكل اقليم سبع مائة فرسخ في مثلها غير الجبال والأودية والبحر محيط بها كلها وأحاطه جبل قاف وأما غير القتل الخيان لفهوم القتل من خزية الخيان غير القتل فلا يسقط أى غير القتل جواب اما فلا يسقط بضم المثناة تحت وكسر القاف الخ حاصل ما قبله الأمان فاعل يسقط بعده أى الفتح فلذا أى كون الأمان بعد الفتح لا يسقط الا القتل من أسرى استرقاق الخيان غير القتل أمثال بفتحات متقلا آمنه بفتحات متقلا فناء أى الحربى فمعصوا أى الناس الامام بفتح الصاد وأمنوا بفتحات متقلا أونسو بفتح السين فأمنوا بفتحات متقلا أمضى بضم الهـ مزوسكون الميم وكسر الصاد المججمة رد بضم الراء وشد الدال لئامنه بفتح الميم أى المحل الذى يأمن فيه على نفسه وماله كان أخذ بضم فكسر أى الحربى مقبلا بضم فسكون فكسر بأرضهم أى الحربى تنازع فيه أخذ ومقبلا فقال أى الحربى وقال أى الحربى ومعه أى الحربى واوه للعالم ما ذكر أى طننت الخ كذبه أى الحربى فى قوله جئت أطلب الأمان أو طننت أنكم لا تعرضون لتاجر فلا يرد بضم ففتح أى الحربى لئامنه كما اذا لم يدع أى الحربى الخ تشبيهه فى عدم رده لئامنه وحكم الامام فيه بما يحكم به فى الاسرى من ذلك أى المذكور من طلب الأمان والتجارة فى المسائل الثلاثة أى أخذه بأرضه أو بأرضنا أو بينهما المؤمن بضم الميم الاولى وفتح الهـ مز والميم الثانية متقلا دخل أى بلادنا على التجهيز أى شراء سلع من بلادنا والذهاب بها البلادهم أم لا أى أودخل على الإقامة ببلادنا أرسل بضم فسكون فكسر اقضاء مصالحه المناسب اما التعبير بالباء فى محل اللام أو اسقاط لفظ قضاء من تجارة يان لمصالحه لا على الإقامة عندنا بيان لفهوم التجهيز ولا حاجة اليه لدخوله فى قوله والافق ولم تطل اقامته عندنا واوه

لحال ولكن طالت اقامته عندنا لا حاجة للفظ لكن ففي بفتح القامين
وسكون التحتية آخره همز خبر محذوف أى ماله محله بيت مال المسلمين كالتفسير
افى وانتزع بضم المثناة وكسر الزاى سرق بضم فكسر معاهد بضم
الميم وفتح الهاء فاعل سرق سواء كان أى المستأمن الذى دخل بلدنا بالمال
المسروق عيذب كسر العين المهملة وسكون المثناة تحت به أى المسروق
ويقطع بضم المثناة وفتح الطاء المهملة أى المستأمن أى يده اليمى بخلاف ما غاروا
عليه بيان مفهوم سرق وسلبه أى أخذوه باقهر والغلبة من الأموال
بيان لما أوسرقوه فى غير زمن عهدهم مفهوم زمن عهده بالقيمة أى على
تقدير قيمة صلة ينزع من عدم النزعيان لما ضعيف خبرها بالقيمة صلة
انتزع أولا بسكون الواو أى أولم يدخل عندنا بأمان كذا أى أسره الحربى
مثال لغيرها وماله أى الذى غيرهما فعول لك وقفت بضم الواو
وكسر القاف أى صارت حبا على مصالح المسلمين العامة والخاصة من أرض
الزراعة والدور بيان لغير الموات بمجرد الاستيلاء عامه صلة وقف
ولا يؤخذ للدور كراء أى ممن يسكنها أى مادامت بأغية الكفار كباقي بخلاف
أرض الزراعة أى فيؤخذ كراؤها ممن يزرعها يحمل فى بيت المال كباقي
وهذا أى عدم أخذ كراء الدور مادامت أى الدور وأما الموات بفتح وهى
الأرض التى لم يخص بها أحديا بيان مفهوم غير الموات من كل ما فتح منوة بفتح
العين المهملة وسكون النون أى قهرا بيان لنحو مصر وخمس بضم الخاء المعجمة
وكسر الميم مثقلة أى أخرج خمسة من سائر الأموال أى باقها بيان لغيرها
نخرأها أى المال المأخوذ ممن يزرعها فى نظير تمكينه منها وانتفاعها والخمس
بضم الخاء المعجمة والميم أو أسكنها والجزية بكسر الجيم وسكون الزاى أى
المال المأخوذ من الذميين فى نظير سكناهم فى بلاد المسلمين وحمايتهم والذب عنهم
وعشر بضم العين المهملة وسكون الشين المعجمة جهات بضم فكسر معدن
أى ذهب أو فضة أو غيرهما اقطاع بكسر الهاء همز وسكون أى اعطاء الامام
أرضا وقال من يتفع بها حياته فقط دون ان يملكه أو مواتا لمن يتفع به حياته فقط
أولن يملكه يفلون بضم المثناة تحت وفتح النون والقاء مثقلا أى يرادون
وهم أى آل صلى الله عليه وسلم من جهاد الخبيان لمصالح المسلمين يشترى

بضم المثناة تحت وفتح الراء يعطى بفتح الطاء المهمة المشالة رباطهم بكسر
 الراء أى حراستهم فى ثغر يخشى هجوم العدو منه أرمل بفتح الهمزة والميم
 وسكون الراء أى من لا زوج لها مساجد وقناطر جمع الصرف لصيغة منتهى
 الجمع سفن بضم السين والفاء جمع سفينة وعقل بفتح العين وسكون
 القاف أى دية جراح بكسر الجيم جمع جرح بضمها أراد به ما يشمل النفس
 همارة بكسر العين تغور بضم المثناة والغين المعجمة جمع تغرب بفتح فسكون
 أى موضع يخشى هجوم العدو منه كجدة واسكندرية من بيت المال أى المال
 الذى فيه بدئ بضم فكسر بالاعطاء المناسب فى الاعطاء من آل
 البيت الخ بيان للمستحقين الخراج الخ بيان للمال فيعطون بضم المثناة وفتح
 الطاء ثم ينقل بضم المثناة وفتح القاف غير الفاء أى والذرية اما هذان
 فيتمتعين استرقاقهما بمن بفتح الميم وشدة النون فداء بكسر الفاء ممدودا
 منهم أى الحربيين أو بأسرى المسلمين الذين يبلادهم غير الاسترقاق المناسب
 قيمة غير المسترق وأما المسترق فيخمس ويقسم الباقي على الجيش من الخمس
 أى الذى يجعل فى بيت المال صلة بحسب نقل بفتح النون والفاء متعلا أى زاد
 على سهم الغنيمة من الخمس صلة نذل أى له أى الامام ذلك أى التفضيل
 وله عدمه فهو جائز لا واجب المنفصل بضم الميم وفتح النون والفاء متعقلة
 أو خصوصية أى غير ما تقدم زيادة المناسب أى أعطاء زيادة تفسيرا لنقل
 من الغنمية بيان لما قبل انقضاء القتال صادق بأثنائه وبعاقبه من قتل
 أى يقتل بفتح اللام أى والسين أى ما يلبس منه لانه أى قوله من قتل الخ
 قبل فراغ القتال نيتهم أى المجاهدين اقتال الدنيا أى القتال لأخذ
 المال والمطلوب كونه لأعلاء كلمة الله تعالى ونصر دينه ولانه يحملهم على الترامى على
 الموت وقيل انه مكروه لأن القتال للغنيمة جائز خلاف الاكل ولذا أى التعليل
 بلأنه يصرف الخ جاز أى قول الامام من قتل الخ عليهم أى الحربيين أى
 بعد انقضاء القتال فهذا بيان لمفهوم قبل انقضاء القتال ذلك أى قوله من
 قتل الخ منه أى الامام وعمل بفتح ضاء تفسيرا لضى يبطله أى الامام
 القول المذكور فان أبطله قبل حوزة بيان لمفهوم الشرط بمضيه أى قوله
 من قتل الخ أوقاله أى الامام من قتل الخ من ثياب الخ بيان للسلب المعتاد

يركها أى الحربى للقتال عليها منطقة بكسر الميم وسكون النون وفتح
 الطاء المهمة المشالة وبالقف أى حزام يشده على وسطه لاسوار الخ بيان
 لفهوم اعتيد عين أى ذهب أوفضة له أى الحربى لانه أى الجنيب
 وان لم يسمع أى القاتل المسلم فقتل أى المعين قتلى جمع قتل
 لكامرأة أى حربية مقتولة فان كان أى السلب لامرأة بيان لفهوم ولم يكن
 لكامرأة أوصى أو شخ فان أى عاجز عن القتال الخ بيان لما أدخلته المكاف
 له أى القاتل المسلم وكذا أى المرأة فى استحقاق سلبها ان قاتلت بسلاح
 أو قتلت معصوما من ذكركمها أى المرأة من الصبي والغامى والراهب
 وقسم أى الامام الباقية أى من الغنمة بعد اخراج خمس بيت المال على
 الجيش صلة قسم ان قاتلا أى التاجر والأجير سواء خرجا بنية القتال أولا
 والاى وان كان التاجر خرج بنية التجارة فقط والأجير خرج بنية الخدمة فقط
 والاى وان لم تجتمع الشروط الثلاثة فى الصبي فلا يسهم له لكن ظاهر
 المدونة الخ استدراك على كلام المصنف لرفع أهمه الاتفاق عليه أو انه المعتمد
 له أى الصبي مطلقا أى عن التقيد باتقاء شرط من الثلاثة من أنش الخ
 بيان لضدهم من آدمى أو فرس بيان ليت لهم أى الأعمى ومن يليه
 بالجيش أى أو أميره كتحالف عثمان رضى الله تعالى عنه عن غزوة بدر لقرينه
 زوجته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقسم له النبي صلى الله عليه وسلم من
 غنيمتها وماء بالمد ومدد أى امداد الجيش بكر خال بالاضاد المجمة
 وشذا لازم أى تائه عن محل الجهاد شهد أى حضر فان منعه مرضه الخ
 بيان لفهوم شهد رهيص بفتح الراء وكسر الهاء آخره صادمهمة والرهص
 بفتح الراء والهاء أى معناه مرض جنس شمل المعرف وغيره بباطن قدم الخ
 فصل مخرج كل مرض سوى المعرف لانه أى الفرس الرهيص عملة
 للاسهام له بصفة أى صورة وهيئة سهمان أى لاحتياجه لعلاف ومونة
 زائدة على مونة آدمى يسهم بضم التثناة وفتح الهاء شرطه أى الاسهام
 عبيد مثال لمن لا يسهم له وذمى بيان لبعض ما دخل بالكاف
 ارباب العدو أى وهو حاصل بما فى السفينة قدر بضم فكسر مثقلا
 برذونا بكسر الموحدة وسكون الراء نبطية بكسر النون وسكون الموحدة

له سهمان كالتفسير كذلك مقر فبضم الميم وسكون القاف وكسر الراء
الكسر بفتح الكاف وشذ الراء أى الاقبال بسرعة والفرب بفتح الفاء
وشذ الراء أى الهرب والمستند بضم الميم وكسر النون بان كان أى المستند
عنه أى الجيش وامانه تفسير اظله أى الجيش له أى المستند
كالجيش خبر المستند فيما غنمه أى المستند صلة كاف التشبيه في انفراده
أى المستند عنه أى الجيش فيقسم أى ما غنمه المستند وحده بينه
أى المستند اذا كان المستند ممن يقسم له شرط في قسم ما غنمه المستند وقسم
ما غنمه الجيش بينهما له أى الجيش فان كان أى المستند الحيات لمفهوم
اذا كان ممن يقسم له به أى ما غنمه المستند وحده له أى المستند تكافى
اى تساوى ما غنمه أى المستند وحده فله أى المستند وحده كما يفيد تقديم
هذا الخبر وخمس بفتحات مثقلا أى دفع خمس ما غنمه لبيت المال القسم
بفتح فسكون أى للغنمية بين الجيش بينهم أى الحريين معين بضم الميم
وفتح العين وشذ المثناة تحت حاضر أى مع الجيش ما عرف بضم العين
وكسر الراء أى ما شهد عدلان أو أحدهما وعين انه مفعول أخذ له أى المعين
في الغنمية صلة عرف كتوب أو فرس الخ مثال ما عرف المعين قبله أى
القسم صلة عرف مجازا بفتحات مثقلا أى بلا عوض صفة لصدر محذوف أى
أخذاه مفعول مطلق معين لنوع ناصبه وهو أخذ وحمل بضم فكسر أى ما عرف
لمعين له أى المعين غائباً أى عن الجيش في بلد آخر أحسن أى انفع من
يغنيه فى أرض العدو والاييع له أى لا جل نفع المعين وحلف المعين أى مع
العدلين أو أحدهما واليمين عين الاستظهار لان شهادة العدلين أو العدل انه له انما
هى بحسب الظاهر لا حقاً لخروجهم عن ملك المعين بوجه شرعى لم يعلم العدلان
سواء كان أى المعين نعيم فى حلقه حاضر أى مع الجيش او غائباً أى
عن الجيش فى بلد آخر تبع فيه عب التابع للسلطان ونظر فيه البناني بان النقل
ان الغائب الذى حمل له لا يمين عليه لان حمله له انما هو برضى الجيش بخلاف الحاضر
فتحلف لما زعمه الجيش له انه أى الشئ المعروف للمعين على ملكه أى المعين
ونص المجموع وانما يدفع له حيث قامت اليه ولو شاهده او يميناً وحلف يمين
الاستظهار انما باق على ملكه قال فى حاشيته لان حق المجاهدين والخمس كحق

الفقراء وهي تتوجه فيه مع البيئة هذا قول ابن شعبان وهو الاحوط وعليه حمل
 الاصل جماعة من الشراح وقيل تكفي دعواه بيمينه من غير بيئة لم يخرج أى
 المعروف عنه أى ملك المعين فان حلف أى المعين انه على ملكه أخذه
 أى المعين الشئ الذى عرف له والاى وان لم يحلف انه على ملكه كان أى
 المعروف من الغنمة أى فيجعل نفسه في بيت المال ويقسم باقيه على الجيش
 ولا يمسى قسمه زاد في المجموع الا لثأول بمذهب من يراه وان عرف بالمعين
 بعده المناسب لعبارة المتن وأخذ معين ما عرف له بعده أى القسم بقيمة يدفعها لمن
 رفع في سهمه ان قسمت الاعيان أى قسم الامام ذوات الغنمة على الجيش بعد
 تقويمها أو ثمنه أى يدفعه لمن اشتراه ان يبيع أى ما عرف بالمعين والمناسب
 ان يبع أى اعيان الغنمة في المجموع وهل يندب البيع أى يبيع الاشياء المغنومة
 ويقسم ثمنها ولا يندب بل تقوم وتقسم بقيمتها قولان فان لم يبيع افراد كل صنف ان
 امكن من الاثمان بيان للاول فان جهل ربه أى ما عرف له صوم بيان لفهوم
 معين وان علم انه مسلم مبالغة في قوله قسم يضم فكسر أى بين الجيش بعد
 تجنيبه فالأولى تأخير عنه ككسر تمثيل للماء علم لم يعلم وعلى الآخذ بعد
 الهمز وكسر الخاء المعجمة ان علم أى الآخذ بربه أى الشئ الذى أخذه
 ترك تصرف فيه أى الشئ المأخوذ ترك متداخيره على الآخذ ببيع الخ
 صلة تصرف لخير به يضم المتأمة الاولى وكسر الثانية مثقلا أى الآخذ ب
 المأخوذ يأخذه أى المالك ما عرف له بثمنه أى ان يبيع وقسم ثمنه
 او قيمته أى ان قوم وقسم عينه أو يتركه أى المالك الشئ المعروف له
 أى الآخذ وهذا أى قوله وعلى الآخذ الخ فيما علم أى المعين فان
 تصرف أى الآخذ فيما علم هو ربه فله أخذه أى بالقيمة أو الثمن على
 ما تقدم أو تدبير الخ بيان لما دخل بالكاف مضى أى تصرف الآخذ
 في المأخوذ الذى علم هو ربه كالمشتري بفتح الراء بدار الحرب صلة المشتري
 به أى المشتري بفتحها المشتري بكسرها فعليه أى المشتري بذلك
 أى فى أخذه بثمنه الذى اشتراه أو تركه فان تصرف أى المشتري من حرق فيما
 اشتراه بعد معرفته ربه وكذا أى التصرف بنحو الاستيلاء في المضى ان
 تصرف أى المشتري فيما اشتراه ببيع فانه يمسى ايضا يغنى عنه التشبيه في

المأخوذ من الغنمة صريح في رجوعه ان لم يأخذه على ان يردده له للمسئلة الأولى فقط
 المشبهة بها كما أفاده بهرام وقت قال عجم ويدل على ذلك قوله بعد وبه عوض به ان لم يبيع
 فيمضى فان ظاهره عدم التفصيل بين بنية رده لربه وعدمها وتبعه تلامذته ويفرق
 بينهما بأن ما أخذ من الغنمة أخذ من العدو فهو راو غلبة فهو أقوى في رده لربه
 والمشتري من حربي دفعه باختياره فهو أقوى في مضي ما فعل به من يبيع ونحوه
 ومحصله تقوى البيع بالتذكر في الشئ دون الأول بان أخذه ناو يملكه
 تصويره لفظاً ان لم يأخذه على ان يردده له فان أخذه على ان يردده لربه الخ بيان
 لمفهوم ان لم يأخذه الخ على الراجح أي وهو قول ابن الكاتب وقيل بالمضي
 أيضاً أي قاله القاسبي وأبو بكر بن عبد الرحمن الحريون تفسيره لو أوهبوه
 لمسلم أو ذمي صلة وهب بدارهم صلة وهب فقدم أي الموهوب له به
 أي الموهوب وعرفه أي الموهوب معمول لأخذ أي على انه مفعول مطلق
 مبين لنوع الأخذ أي أخذاً مجانياً وما عاوضوا أي الحريون بأن بذلوه أي
 أعطوه تصويراً قوله عاوضوا بدارهم صلة بذلوا أي فيها في نظير شيء صلة
 بذلوا بالعوض صلة يأخذ المقدر بمثل الذي أخذه به الخ المناسب أي بمثل
 الذي أخذه ان كان مثلياً وقيمة ان كان مقوماً ان لم يبيع بضم ففتح
 في المسئلة أي ما أوهبوه وما عاوضوا عليه لهم أي الاصوص له أي القادي
 اتبع الاصل أي بما فديته وما فدي بضم فكسر من كل ظالم الخ
 بيان لنحو الاصل كغاصب الخ أمثلة لظالم الذي لا يقدر على التخليص منه الا
 بدفع مال مكاس بفتح الميم والكاف مثلاً وجند بضم الجيم وسكون النون
 أي جيش وعسكر السلطان بالفداء بكسر الفاء ممدوداً أي عوضه من مثل
 أوقية بذله بالذال المعجمة أي دفعه والا أي وان أخذه ليملكه مفهوم ان
 لم يأخذه ليملكه فان أمكن خلاصه مجانياً الخ مفهوم ولم يمكن خلاصه الا به
 فربفتح الفاء والراء مثلاً أي قدم حتى غنم بضم الغين المعجمة وكسر النون
 أي العبد قبل اسلام سيده تنازع فيه فروغنم والافرق له بيان لمفهوم قبل
 اسلام سيده وهدم بفتح الهاء والذال المهملة أو المعجمة أي أبطل ونسخ
 منابكسر الميم وشذ النون وطوها فاعل جاز نسبي بضم المثناة فوق وسكون
 السين وفتح الموحدة أي زوجة الحربي وتسلم بضم المثناة فوق وسكون السين

وكسر اللام أى زوجة الحربى الطرف أى بعد متعلق بالفعلى أى تنازع فيه فأعمل الثانى فى لفظه لقربه والا قول فى ضميره واسقط لانه فضلة

فصل فى الجزية فى الجزية أى حقيقة ما مال جنس يشمل المعرف وغيره يضربه الامام أى يوظفه ويرتبه فصل مخرج كل مال لم يرتبه الامام على كافر فصل مخرج كل مال رتبه الامام على مؤمن كفى أو مشرك الخ ابن عرفة تضرب على أهل الكتاب اتفاقا وفى غيرهم طرق ابن رشد تضرب عليهم وعلى مجوس العرب لا على كفار قريش ولا مرتدا اتفاقا فهم ما ولو قريشيا ابن عرفة وفى منعها فى قريش لمنع اذلاهم بها الم كانهم منه صلى الله عليه وسلم أولا سلام كلهم يوم الفتح فكل كافر قريشى مرتد فلا يعضهم والقرويين لا نثى أو رقيق أى المال المرتب على أحدهما لا يصي ومجنون أى لا المال المرتب على أحدهما على الاداء أى المال ولو يسيرا لا فقيرا أى مال مضروب عليه لارهاب منه عزل بدير بيان لفهوم مخالط خرج المرتد أى المال المضروب عليه لم يعتقه مسلم أى يولد الاسلام بأن لم يعتقه أحد الخ تصوير لقوله لم يعتقه مسلم فان أعتقه مسلم يولد الاسلام الخ بيان لفهوم لم يعتقه مسلم فلو أعتقه أى مسلم فالعبارة أى فى ضرب الجزية على الكافر لاستقراره أى الكافر فصل مخرج المال الذى يضربه على كافر غير هذا آتيا بعد الهزم وكسر الميم حال من هاء استقراره بغير الحجاز واليمن فصل مخرج المال الذى يرتبه الامام على كافر لاستقراره باحدهما ابن عرفة لا يقر كافر ولو بجزيرة فى جزيرة العرب لا جلاء عمر منها كل كافر ثم قال وفى منتهى الجزيرة اختلاف اللخمى عن مالك مكة والبدنية واليمن أرض العرب وقال الطبرى عن معمر ما بين حفرأبي موسى الى أقصى اليمن فى الطول والعرض ما بين رمل يبرين الى منقطع السماوة وقال الأصمى ما بين أقصى عدن الى ريف العراق طولا ومن جدة وما ولاها من ساحل البحر الى اطراف الشام عرضا الطبرى الصواب انها مما الى العراق وما جزر عنه بحر البصرة من الارض من حفرأبي موسى الى أقصى اليمن وما جزر عنه هذا البحر من جدة الى أدنى أرض الشام وانما قبلها جزيره لا تقطاع ما كان فائضا عليهم من ماء البحر عنها والجزر فى كلام العرب القطع من بلاد الاسلام بيان لغيرهما من الحجاز واليمن بيان لجزيرة العرب ولهم أى الكفار الاجتياز أى المرور

فما أى جزيرة العرب ان دخلوها أى الكفار جزيرة العرب لمصلحة
أى للمسلمين على العنوى فتح العين المهمة والنون منسوب للعنوة أى القهر
ان كان أى الكافر الورق بكسر الراء أى الفضة كل سنة أى يؤخذ أى
القدر المذكور من الكافر القمرية أى المنسوبة للقمر أى الهلال وعدد أيامها
ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما ان كانت بسيطة وخمسة وخمسون ان كانت كبيسة
واحترز بالقمرية عن الشمسية وعدد أيامها ثلاثمائة وخمسة وستون يوما ان كانت
بسيطة وستة وستون ان كانت كبيسة آخرها أى السنة على ذلك الاربعة
دنانير أو الاربعة دراهم ما يضرب عليه المناسب تضرب عليه كاملة ويؤخذ
منه شرط بضم فكسر أربعة دنانير الخيان لمضمون التشبيه والعنوى
أى الذى ضربت عليه الجزية نصف دية الحر المسلم أى ان كان كائيا وان كان
مجوسا فاعلى قتله ثلث خمس دية حرمه وله أى العنوى به أى ماله
وان مات أى العنوى أو أسلم أى العنوى يعطى السلطان أى بأجرة
كاملة أى العنوى الصلح بضم الصاد الملهمة وسكون اللام منسوب للصلح أى
الذى بلده بالصلح ولو أسلم أى الصلح بمباغعة فى كون أرضه له فان مات
أى الصلح فله أى بقية المصالحين أجلت بضم الهمز وسكون الجيم
وكسر الميم من غير تفصيل على ما يخص كل شخص المناسب حذف على
كبقية ما لهم أى المصالحين الذين ماتوا يكون لو ارثهم الخيان لمضمون التشبيه
لهم أى باقى المصالحين والاتجمل بضم المثناة وفتح الميم أى الجزية
علمها أى الرقاب والارض بان فرقت بضم فكسر مثقلا أى الجزية ككل
رقبة كذا أى كدينار أجلت على الارض كائة دينار على الارض
أو سكنت عنها أى الارض حال ضرب الجزية على الرقاب مفعلة أو فصلت بضم
فكسر مثقلا أى الجزية علمها أى الارض أيضا أى كما فرقت على الرقاب
ككل فدان كذا أى وكل رقبة كذا أجلت على الرقاب أى كعلى أهل
البلد ألف دينار أو سكنت عنها أى الرقاب حال تفرقةا على الارض منهم
أى المصالحين تفصيل أى على الارض والرقاب أو على أحدهما وأجملت على
الآخر أو سكنت عنه ومات أى صلح بخلاف ما لو أجملت أى على الرقاب
والارض أو فرقت وله أى الصلح أحداث أى تجديد كنيسة أى محل

يتعبد فيه سواء كان كنيسة أو بيعة أو بيت نار ببلد العنوة صلة أحداث
 ولارم بفتح الراء وشد الميم أى اصلاح منهدم بضم الميم وسكون النون وكسر
 الدال أى من كنيسة أو بيت نار أو بيعة الا ان شرط أى العنوى والاى
 وان لم تقل معنى شرط سأل وأبقيناه على ظاهره فلا يصح فهو أى العنوى
 اثبتناه أى ذكرناه واقره بفتحات مثله لاى سكنت عليه ولم يتعقبه أبو
 الحسن أى الصغير شارح المدونة فهو المعتمد تفريع على قوله هو قول مالك وابن
 القاسم فيها واقره شارحها من انه أى العنوى الخيان لما ذلك أى الأحداث
 والرم مطلقا أى عن التقيد بعدم الشرط على الرابع هذا آخر ما ذكره
 بعض الشراح فامشى عليه الشيخ أى من ان له الأحداث والرم ان شرط
 هو المعتمد خبر مامشى مالك أى قال مالك أو مالك قال ببلد الاسلام أى
 الذى اختطه المسلمون أمر أى اذن من السلطان اعطوه بضم الهـمز
 أى تفضل السلطان به عليهم ليس لهم أى أهل الذمة الكائس أى ولا
 البيع ولا يوت النار لانها أى بلاد العنوة فى أى محلها بيت مال المسلمين
 ان ماتوا لم يكن أى أهل الذمة فيها أى بلاد العنوة ابن عرفة وفي جواز
 أحداث ذوى الذمة الكائس ببلد العنوة المقربها أهلها وفيما اختطه المسلمون
 فسكنوه معهم وتركها ان كانت ثلثا اترك ولا تحدث للخمى عن غير ابن القاسم
 وعن ابن الماحشون قائلوا لو كانوا منعزبين عن بلاد الاسلام وابن القاسم قائل
 الا ان يكونوا أعطوا ذلك اختطه أى انشأه وأحدثه كالقاهرة أى مصر
 الجديدة فى حسن المحاضرة سميت بهذا الآن من اختطها ادار بها حفيرا للصور
 واحبالا فيها أجراس وأحضر العملة بالحجر والطين وأمر المنجم ان يرصد الطالع
 الموافق له فاذا ظهر حرك الاحبال بالأجراس لتسمع العملة أصواتها لترى الطين
 والحجر فى الاساس حتى تخلد فى ملكه فبينما هم اذ نزل غراب على الحبل وحرك
 الأجراس قبل طلوع الطالع المرصود فرمت العملة الطين والحجر فى الاساس والمنجم
 يقول لهم بأعلى صوته لا ترموا الطالع القاهرة فلم يفد كلامه شيئا قطعا أى اتفاقا
 وفيه نظرو وجود الخلاف فى ذلك وقد تقدم فى كلام ابن عرفة مصدرا بالجواز ولانه
 خلاف ما قدمه الشارح من نص المدونة مالك ليس لأهل الذمة ان يحداثوا ببلد
 الاسلام كائس الا ان يكون لهم أمر أعطوه ومملوك مصر بل والسلطان

الاعظم اضعف ايمانهم عليه لقوله قدمه كنوهم مقدمة من ذلك أى
 الاحداث والترميم فيما اختطه المسلمون أمراء بضم الهمز جمع أمير ومنع
 بضم فكسر ركوب خيل أى ولو غلبت نفيسة وبغال أى نفيسة والزم
 بضم الهمز وكسر الزاى أى الذمى كزنا بضم الزاى وشذ النون حرام ذوالوان
 مختلفة كفر به أى اقر على كفره به ابن عرفة السيرة فى أهل الذمة بالوفاء لهم
 بحكم الاسلام الشيخ عن سحنون تواترت الاحاديث بالنهي عن ظلمهم ولا يتشبهون
 بالمسلمين فى زيهم ويؤدبون على ترك الزنا نيران حبيب كتب عمر بن عبد العزيز
 يرى ان يخنم فى رقاب رجال أهل الجزية بالرمح ويظهر وامنا طقمهم ويحزوا
 نواصهم ويركبوا على الأكف عرضا وروى اذا قيموهم فى طريق فألجؤهم إلى
 اضيقها وقال عمر سموهم ولا تكنوهم واذلوهم ولا تظلموهم ولا تبدؤهم بالسلام
 ابن شامس يمنعون ركوب الخيل والبغال النفيسة لا الخيل ولا يركبون السرج بل على
 الأكف عرضا ثم قال ويمنع الذميون الساكنون مع المسلمين اظهار الخمر والخنزير
 وحملها اليهم من قرية الى قرية وتكسر ان تظهرنا عليهم او يضرب فاعل ذلك ويؤدب
 السكران منهم وان اظهروا صلهم فى اعيادهم واستسقاهم كسرت وأدبوا ابن
 شامس ولا يرفعون اصوات نواقيسهم ولا صوتهم بالقراءة فى حضرة المسلمين مما
 لا ضرر فيه على المسلمين فان اظهر ما فيه ضررهم فقد نقض العهد عهد أى
 الذمى فيكون هو وماله فيثا المناسب فيرى الامام رأيه فيه كالا يرى الا الساب
 فاقتل أو الاسلام والا مرسل العورات فالقتل او الاسترقاق أفاده فى المجموع
 على وجه يقتضى الخروج عليهم بان لم يكن اظلم منهم له أمن بضم الهمز وشذ
 المسيح مكسورة وتعد بفتح المثناة فوق والميم وضم الراء مشددة أى مخالفتها
 وعدم الانقياد لها بانظهار عدم المبالاة بها أى الاحكام الشرعية تصوير
 للتمرد عليها لا كافتة محترزة مسلمة ولا رفيق محترزة بها أى الحرية
 المسلمة بانه مسلم أى باخبارها بانه مسلم وتطلعه أى اطلاع الذمى الحربين
 على عورات المسلمين بأن يكون جاسوسا أى الذمى الخ تصوير لاطلاعهم على
 عورات المسلمين يطلع بضم المثناة وكسر اللام الخ كالتفـ بـ الجاسوس
 بنفسه صلة يطلع من كفرهم بيان لما اقر به فالمناسب تأخير عنه نحو عيسى
 الخ مثال الكفر الذى اقر عليه كلبس الخ تمثيل لما يكفر به لا بما اقر به بضم

الهـمز وكسر القاف بيان لمفهوم ما لم يكفر به يرسل بضم المثناة تحت وفتح
 السين ينزل بضم المثناة وفتح الزاي تقوله بفتحات متقلا وتعين بفتحات
 متقلا قتله أى الناقض للعهد يسلم بضم المثناة تحت وسكون السين وكسر
 اللام عليه أى قتل الساب ان لم يسلم غصب المناسب غاصب وغرورها
 المناسب ومن غرها فتح يرفيه الامام أى بين قتله واسترقاقه والمن عليه
 والمفسادة به وضرب الجزية عليه كفاي منه الجزية الخ المناسب كمانع الجزية
 ومقاتل المسلمين تشبيهه في التخيير وان خرج أى الذمى ناقضا للعهد حال من
 فاعل خرج واخذ بضم فكسر أى أسره المسلمون استرق بضم المثناة وكسر
 الراء وشذ القاف أى جازل للامام استرقاقه يظلم بضم المثناة وفتح اللام والاى
 وان كان خروجه اظلم لحقه من بعض المسلمين رد بضم ففتح متقلا وصدق
 بضم فكسر متقلا واخذ بضم الهمز وكسر الخاء المعجمة تجارهم بضم
 المثناة وشذ الجيم جمع تاجر صبية بكسر الصاد المهملة وسكون الموحدة جمع
 صبي عشر بضم العين المهملة وسكون الشين المعجمة نائب فاعل أخذ من
 العروض الخيان لما فاذا لم يبيعوا الخ مضرع على قوله ثمن ماباعوه أفق بضم
 الهمز والفاء آخره قاف ما ذكر أى عشر ثمن ماباعه لم يؤخذ المناسب فلا
 يؤخذ لا بثن ماباعوه بيان لمفهوم قدموا بها وفرع بفتحات متقلا فلو
 اشتروا أى الذميون أى بعين او عروض قدموا بها من اقليمهم مصرى أى
 ذمى سلعا في الشام أى بعين او عروض قدم بها من مصر ويبيعها أى
 العروض التى اشتراها بالشام لكن استدراك على قوله أخذ منهم فى كل من
 الاقليم لرفع ايهاه استواء المأخوذ فيهما يؤخذ منهم أى فيه من البلاد
 بيان لما فيشمل أى الطعام تفريع على قوله والمراد به كل ما يقتات الخ من
 عروض الخيان لما منهم أى الحريين عامل أى حاكم لان جميع بلاد
 الاسلام الخ علة لقوله ولا يؤخذ منهم اذا انتقلوا الآخر بها أى العين منه
 المناسب منها من ان جميع بلاد الاسلام الخ بيان لما مستحله بضم الميم
 وكسر الخاء المهملة لأنه المناسب لأنها أى الحرمه

﴿باب السابقة﴾

مفاعلة أى وزنها فالميم والالف والتاء زوائد من السبق أى مشتقة اشتقاق

المصدر المزيد من المصدر المجرد اذا تقدم تفسير لسبق وفتحها أى الباء
 الجعل بضم الجيم أى المال يجعل بين أهل السباق أى لياخذها السابق
 أو غيره والاصل أى الحكم الأصلى فيها أى المسابقة المنع خبر الأصل
 من اللعب الخ بيان لما وهى أى القمار واث الضمير مراعاة لخبه
 ولحصول العوض بكسر العين وفتح الواو أى المال المجعول بين أهل السباق الخ
 عطف على لما فهم من اللعب الخ والمعوض بضم الميم وفتح العين والواو أى
 السبق لشخص أى واحد صلة حصول لان السابق الخ علة لحصولهما
 لواحد قد يأخذ الجعل أى ان أخرجه غيره وقد يأخذ غيره ان أخرجه هو
 ولاكن أجازها أى المسابقة الخ استدراك على قوله الاصل فيها المنع الخ لرفع ايهامه
 انه لا وجه لاجازتها للتدريب أى التعويد والتقوية ومنع الصائل عطف
 على الجهاد فلو كانت أى المسابقة تفرع على قوله للتدريب الخ لمجرد
 اللهو أى لاهو والمجرد عن نية التدريب على الجهاد جائزة خبر المسابقة يجعل
 بضم فسكون أى مال يجعل بين المتسابقين كذلك أى من الجانبين الغرض
 بفتح الغين المعجمة والراء أى المنصوب لرمي به بعد بضم فسكون وبين
 بفتحات مثقلا جوازها أى المسابقة بالجعل صلة جواز بقوله صلة بين
 بان كان طاهرا الخ تصوير لما يصح بعه مقدور على تسليمه أى غير منهى عن
 بعه لا ينجز أى ذاتا أو عروضا ولا يقبل التطهير كزيت محترق طاهر
 ولا يجهرول محترق معلوم ولا خروخير محترق متفعلا به أى ولا يجوز عنه
 محترق مقدور عليه ولا ينهى عنه محترق غير منهى عنه وعين بضم فسكون
 مثقلا المبدأ بفتح فسكون أى محل ابتداء السابقة المركب بفتح الميم
 والكاف وسكون الراء أو البعير أى أو هذا البعير وهذا البعير أو هذا الفرس
 وهذا البعير ولا يشترط تعيين الراكب ولا تساوى المبدأ والغاية وعين الراعى
 ولا يشترط تعيين السهم والوتر وله ما شاء وعدد الاصابة ولا يشترط تعيين
 موضعها بخاء أى مفتوحة وزاى أى ساكنة بخاء معجمة أى
 مفتوحة وسكون السهم أى ثبوته بخاء معجمة أى مفتوحة طرف
 بفتح الراء أى جانب متبرع بضم الميم وفتح المثناة والموحدة وكسر الراء مثقلة
 فان سبقه أى مخرج الجعل أخذه أى الغير الجعل والأى وان سبق

مخرج الجعل غيره فلمن حضر أى مع المتسابقين ولا يرجع أى الجعل لربه
 أى الذى أخرجه بذلك أى انه لمن سبق مخرجه، والافلن حضر ان سكا أى
 المتسابقان عما يفعل بالجعل وحمل أى الجعل على ما ذكر أى منه السابق
 مخرجه والافلن حاضر ليأخذه أى المخرج بفتح الراء لانه أى عقد المسابقة
 على هذا الوجه المحض أى الخالص من الترخيص فيه وهو أى الجعل
 ان أمكن سبقة أى المحمل المخرجين نعت محمل وان زائدة لقوة فرسه أى
 المحمل علة لا مكان سبقة على انه أى المحمل قطع بضم فكسر أى جزم
 بوجه أى عليه حرن بفتح الحاء والراء كالجرى على الاقدام الخ تمثيل لغيرها
 وبالفن بضم السين والفاء جمع سفينة بان وافق الشرع أى بان كان
 للتدرب على الجهاد ودفع الصائل فان لم يصح القصد بيان لفهم الشرط
 عند الرمي أى فى المسابقة بالسهم كالحرب أى للكفار أو البغاة أو الصائين
 لانه أى الافتخار عند الحرب من تسليح الخيال لذكر الله تعالى ابن عرفة
 والافتخار والانتماء لقبيلة حين ظن الاصابة بالرمي جازوئذ كرا لله أحب الى
 كقوله أنا الفلانى لانه اغراء لغيره روى انه صلى الله عليه وسلم رمى فقال انا ابن
 العواتك ورمى ابن عمر بين المهديين وقال انا بها انا بها وقال مكحول أنا الغلام
 الهذلى قلت وهو فى حين الحرب أوضع منه قوله صلى الله عليه وسلم فى غزوة حنين
 وقد نزل عن بغلته وانتصر * أنا النبی لا كذب * أنا ابن عبد المطلب * ومنه حديث
 مسلم عن سلمة ابن الاكوع خرجت فى آثار القوم ارميهم بالنبل وأرتجزوا قول
 أنا ابن الاكوع * واليوم يوارضع

﴿باب النكاح﴾

فى النكاح أى بيان حقيقة مهمات بضم الميم الأولى وكسر الهاء وشدة
 الميم الثانية اضافة لمسائله من اضافة ما كان صفة من طلاق الخ بيان ما
 وظهار بكسر الطاء المعجمة المشالة ولعان بكسر اللام والاصل أى الحكم
 الاصلى فيه أى النكاح الموبقات بضم الميم وسكون الواو وكسر الموحدة أى
 المهلكات ولذا أى كون الاصل فيه التدب ان خشى على نفسه الزنا أى ولو
 ضيع واجبا لخطر الزنا وادى بفتحات متقلا أى النكاح من نفقة الخ بيان
 الحرام عقد جنس شمل النكاح وغيره مباشرة أى مما سبها بدن وضما

بفتح المضاد المججمة وشد الميم أى حضنا سائر أى جميع والشراء لامة
 عطف على سائر العقود عطف خاص على عام لزيادة الاهتمام بقوة توهم دخوله
 في الحد وان لم يستولدها أى يتخذ المشتري الامة أم ولد مبالغة في خروج شرائها
 من الحد اذ ليس الاصل فيه أى شراء الامة لاستيلادها حل التمتع أى بالامة
 ومالك عطف على الانتفاع فلا يدخل أى شراء الامة ولو للتسرى بها
 بنسب الخصلة محرم فلا يصح أى عقد النكاح على محرم أى من نسب
 أو رضاع أو مهر تفرع على قوله غير محرم اذ لا يصح عقد أى لنكاح لهم
 أى أهل الكتاب أم لا أى أو يملكو كالمسلم اذ لا يصح عقد أى لنكاح على
 الامة المذكورة أى الكفاية لان فيه تعريض الرقبة المؤمن للكافر
 بخلاف الحرية الكفاية أى فيصح عقد المسلم عليها بكره لها أى للعقد عليها
 ان يقول أى بدل قوله غير محرم ومجوسية وأمة كفاية الملاغية بضم الميم وفتح
 العين المهملة أو كسرهما أى التى لا عهدا زوجها القذف اياها برئاً أو نفي حمل
 والمبتوتة أى المطلقة ثلاثاً من حر أو اثنين من عبيد من غيره أى مرید العقد
 انه أى المصنف عرضى بفتح العين المهملة والراء الحل بكسر الحاء
 المهملة فهو أى قوله بصيغة يانها أى الصيغة لقادر صلة نذب من
 صدق الخيان لما له أى النكاح متعلق بقوله نذب خبر قوله وليس أى
 قوله لقادر الخ اعترض أى فصل العامل أى نذب والمجهول أى لقادر
 ذكر لا حاجة اليه مفرد مضاف أى لمعرفة بعم جميع الاركان دفع
 ما يتوهم من عدم مطابقة الخبر بمبتداه ثلاثة أى اجمالاً وتبلغ خمسة اذا فصلت
 اذ العقد لا يتحصل الا من اثنين الخ تعاليل لاخذها من الحد لكنه يفيد انها
 أربعة على حل بكسر الحاء المهملة عليه أى العقد وكيه أى الزوج
 العقد فاعل يحصل عليه أى الصداق أى ذكره بديل صحة اضافته للبيان
 نكاح التفويض أى العقد بلا ذ كرمه ولا شرط عدمه ولا تفويض قدره
 لأحد بالاجماع صلة صحة وان كان أى الصداق واوه الحال فيكون أى
 الصداق في صحته أى النكاح هذا بياناً في قوله آتفا صحة نكاح التفويض
 بالاجماع وكذا أى الصداق في كونه ليس ريكاً للنكاح وكونه شرطاً في صحته
 ابن عرفة الاظهر ان الصداق غير ركن في صحيح النكاح واسقاطه مناف له فامكان

لزوم الصداق شرط في صحيح النكاح ولا يرد بلزومه في نكاح التسمية لان اللزوم
لعارض لا ينافي الامكان الاصلى وقول ابن الحاجب وغيره ركن يرد بعده في نكاح
التفويض وقع فيه طلاق او موت قبل البناء لان ركن الاعم لا يوجد أخصه بدونه
فلذا أى التوجيه السابق جعلهما أى الصداق والشهود فلا بد من
ذكره عند الدخول المناسب بصداق مذكور حين العقد ويسمى نكاح تسمية
أو مسكوت عنه حينه ويسمى نكاح تفويض فلا يصح مع اشتراط عدله بهما أى
العدلين عدلهما أى الصداق والشهادة التوقف عليهما أما الصداق
فيتوقف النكاح على عدم اسقاطه وأما الشهادة فيتوقف دوامه عليهما قبل الدخول
وان صح العقد في نفسه الخواوه للحال واحضار شاهدين أى حال العقد
وصداق أى بان لا يشترط عدله سواء ذكر أو وسكت عنه أو شاهدين
عدلين أى حين العقد او بعده قبل الدخول عمت بركاته خبر لفظا انشاء معنى
اذ هو دعاء بلاه أى الاشهاد في ذلك أى جعل الصداق والاشهاد ركنين
او شرطين أو الاقل ركنا والثاني شرطا وجهة بكسر الواو أى وجه علمت أى
من الحد مجاز أى علاقتها السببية بالعكس أى حقيقة في الوطء مجاز
في العقد علاقتها السببية لهتمة علاقه بقوله بطائفة لانه أى الفسخ الخ علة
لقوله بائنة جبرى بفتح الجيم وسكون الموحدة بحكم الحاكم كالتفسير
جبرى وحدا بضم الحاء المهملة وشدا الدال أى الزوجان جلدا أى للابكر
رجما أى للخصن وأقرا أى الزوجان به أى الوطء ادرؤا بكسر
الهمزة وسكون الدال المهملة أى ادفعوا وأسقطوا بكدف بضم وشدا الفاء
ولو علما أى الزوجان مباغلة في سقوط حددهما بالفشو وحرمة الدخول الخ
عطف على ان الاشهاد واجب وان لم يكن هناك فشو مباغلة في سقوط الحد
بشاهد ورد أى المصنف بلو أى بالمباغلة بقوله ولو علما بالحد أى والصلاة
والسلام على الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم لكن البادئ أى بالخطبة
بالضم عند الخطبة أى بالكسر وصهارتكم بفتح الصاد المهملة أى
مناسبة بكم بالزواج حومتكم بفتح الحاء المهملة وسكون الواو أى جماعتكم
والبادئ أى بالخطبة بالضم انكحتك بنى الخ هذا ان كان العقد مع نفس
الزوج فان كان مع وكيله فيقول ولى المرأة لو وكيل الزوج انكحت موكلا ولا يقول

له انكحان فان قال له لم يعقد النكاح أى الخطبة أى بالضم فى الحالتين
 أى الخطبة بالكسر والعقد اعلانه أى النكاح واما الخطبة بالكسر فيندب
 اخفاؤها خشية افساد الحاسدين لبعدها أى لابعاد النكاح عنها
 والسعة أى للرزق بفتح السين أو كسرهما عند العقد هذا مصب الندب
 صحته أى النكاح من حل ~~ب~~ كسر الحاء المهملة أى جواز بيان ثمرته الا
 بحصولها أى الشهادة ان يعقد أى الولي والزوج كان يقولوا أى الولي
 والزوج له ما أى العدلين حقيقة أمرها أى صفة الزوجة من جمال
 وضده وخصب بدن اوضده اذ جمالها اوضده يظهر بوجهها وخصب بدن اوضده
 يظهر بكفها والاى وان كان بلذة منع أى سواء كان من الزوج أو وكيله
 فيجوز أى نظر ما زاد على الوجه والكفين ما عدا ما بين سرتها وركبتها تسع
 فيه ابن القطان خبر جعل عامة بشد الميم أى أكثر على أنه أى النظر الخ
 خبر عامة فالأحق أى المناسب لساير أى جميع من كل أى من السيد
 وأتمه الإيلاج أى ادخال الحشفة فيه أى الدبر نيبا رشيدة المناسب
 ان كانت لا تجبر على النكاح ليشمل البكر البالغة التى لأب لها ولا وصى مجبرا
 أو ولها عطف على الضمير المستتر فى الراكنة المؤكد بالضمير المنفصل بخلافها
 أى مجبرة عليه وهو أى غير الفاسق الصالح أى العدل والمستور أى
 الوجه لم يثبت فقه ولا عدالة وسواء كان الخاطب الثانى صالحا الخ
 فهذه ست صور من ضرب اثنين فى ثلاثة هى المنطوق فان ركنت لفاسق بيان
 لمفهوم غير فاسق لم يحرم المناسب فلا تحرم أى الخطبة ان كان صالحا ومجهولا
 هاتان صورتان والثالثة فان كان الثانى فاسقا قامت له حرم أيضا فى المفهوم
 تفصيل ومجموع الصور تسع الحرم فى سبع والجواز فى اثنتين اذ لا حرم لفاسق
 علة لقوله فان ركنت لفاسق لم يحرم الخ بل فى نكاحها أى من صالح أو مستور
 بجارية أى عضو ظاهر كعين وفرج ولسان ويد أو عقيدة أى اعتقاد
 مخالف لاعتقاد أهل السنة كقدرى وحرورى أيضا أى كل حرم خطبة
 الراكنة لغير فاسق مطلقا وظاهره أى كلام المصنف قدر بفتحات مثقلا
 أى الخاطب الأول الراكنة هى أوولها اليه والرضاء بالخاطب تفسير
 للركون كالسوم بفتح السين المهملة وسكون الواو أى ذكر ثمن سبعة ممن يريد

شراءها لمن يريد بيعها لم يشترأول يمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل
يحرم أى السوم بعد الركون هذا مضمون التشبيه صرح به ايضا أيضا
أى كما حرم الخطبة بعد الركون وفسخ عقد الثاني قبل الدخول أى ولو لم
يقم الأول بطلقة أى لهجة العقد بائنة أى لانه جبرى بحكم الحاكم
العقد أى من الثاني بعد الركون أى للأول وجب عليه أى الحاكم
فان بنى أى الثاني الخ بيان لفهوم قبل الدخول صريح خطبة من اضافة
ما كان صفة لا من بفتح الميم أى لا المرأة التى عدتها أى المرأة منه
أى الخاطب خبر عدتها والجملة صلة فتجوز أى خطبتها والعقد عليها
اذ لم يكن أى طلاقها بما يشافى الموحدة وشدة المثناة أى ثلاثاً من حر
واثنين من رقب بأن بعدها أى المعتدة من غيره الخ تصوير للواعدة من
الجانبيين بعد العدة صلة التزويج وأما العدة من أحدهما الخ بيان لفهوم
الواعدة له أى منه وهى أى المرأة واو الحال أو من غاظ المناسب
أو غاظ بشبهة نكاح أى أو بسبب اشتباهها عليه بزوجته أو أمته أو من
غصب المناسب غاصب ولو منه أى الخاطب ولذا أى اسكونه فاسداً به
أى الزانى أى يحرم صريح خطبتها أى المستبرأة ومواعيدتها عطف على
صريح ثم ان عقد أى خاطب المعتدة أو المستبرأة تأيد بفتحات مثقلا
بنوعها أى المعتدة من وفاة والمعتدة من طلاق غير الخاطب بأنواعها أى
المستبرأة من وطء مالك أو غاظ بشبهة نكاح أو ملك أو من غاصب أو زان
عليه أى الخاطب تنازع فيه تأيد وتحريم لعقد أى لنكاح لا مجرد
أحدهما أى لا بالعقد مجردا عن الوطء أو بالوطء مجردا عن العقد من قبلة الخ
بيان لمقدمته حيث استندت أى المقدمة لعقد أى لنكاح ان وقعت
أى المقدمة منه أى الخاطب المعتدة أى بنوعها أو المستبرأة أى
بأنواعها بأن اعتقدها زوجه تصوير للغاظ بشبهة النكاح للمأتين أى
قوله أو مقدمته وقوله أو وطئ بشبهة تفريع على التفسير بأن وطئ السيد
أتمه الخ تصوير لقوله بوطء مالك من وفاة أى لزوجها أو طلاق من
زوجها بأن وطئها أى الأمة أجنبي الخ تصوير لقوله شبهته فيها أى العدة
سبلة بوطء مالك أو شبهته بخلاف بوطء مالكها أو غيره بطؤها وهى مستبرأة أى

بأنواعها

بأنواعها الحيان لفهوم فيها . فحصل أن من عقد على معتدة أى بنوعها
 أو مستبرأة أى بأنواعها . وان بعدهما أى العدة والاستبراء فقط أى
 المجردة عن الوطء . وان كان وطئها أى ثانياً لمخالطة بالغة في عدم تأيدها عليه
 التعريض آخره ضد معجزة أى بالنكاح بعد العدة . ذكر الكلام أى
 استعمله . لا النفقة أى على المعتدة عطف على الإهداء . فلو تزوجت أى
 المرأة المهدى لها في عدتها بغيره أى المهدى . وكذا أى المذكور من المهدى
 لها في عدتها التي تزوجت غير المهدى لها في عدم الرجوع عليها . لمخطوبة تتأزع
 فيه . وانفق . ولو كان الرجوع من جهتها بمبالغة في عدم الرجوع عليها ولا حاجة
 إليها لان الموضوع رجوعها عنه . الا يعرف أى بالرجوع أو شرط أى
 للرجوع . فله أى المهدى . علم أى المرأة بعين الهدية ان لم تفت وبمثلها
 أو قيمتها ان فاتت . لانه أى الإهداء . واستظهر بضم المثناة وكسر
 الهاء نائبه ضمير القول بالتفصيل . المساوى بفتح الميم وكسر الواو
 ليحذر أى من ذكرت له المساوى . هى أى المساوى . عدة بكسر العين وفتح
 الدال مخففة . أى الزوجين المناسب الرجل والمرأة اذ لازوجية بينهما حين
 العدة الا أن يقال فيه مجاز الأول . فى العدة بكسر العين وشد الدال صلة عدة
 بتحقيقها . كان يقول أى الرجل للعدة . أو عكسه أى كان يقول المرأة لرجل
 أنا أتزوجك بعد تمام عدتي . وأما المواعدة من الجانبين بيان لفهوم من أحدهما
 وانما تظهر الكراهة أى للعدة من أحدهما . لها أى الكراهة
 بذلك أى الزنى . ولو بقرائن الأحوال بمبالغة في مشهورة . وان لم يثبت عليها
 المخالطة في الكراهة . بالخطبة بكسر الخاء . أى من ذكر المناسب
 المذكورة . بها أى الأركان . لقلة الكلام عليها المناسب لقلتها . منها
 لغيرها المناسب منه غيره . الثلاثة أى اجمالاً . أو الخمسة أى تفصيلاً
 اللفظ جنس الدال عليه فصل مخرج للالفاظ التي لا تدل عليه . ايجاباً أى
 انشاء من ولي المرأة . وقبولاً أى من الزوج أو وليه أو وكيله . ومثل بفتح
 مثلاً . وأما لو وهبتك مفهوماً أنك تزوجت . فلا بد أى في انعقاد النكاح
 بوهبتك . تسمية صداق قبل مثلها كل قرينة تدل على النكاح كالتفويض
 كوهبتك تفويضاً . على الانشاء أى على ارادة انشاء عقد النكاح به . لا الوعد

أي بإنشائه في المستقبل بصيغة أخرى كالماضي أي في انعقاد النكاح بكل منهما
 خبر المضارع ومثل بفتحات متقلا ورضيت بكسر الصاد المعجمة بيان لما
 دخل بالكاف تقديم القبول من الزوج أي على الإيجاب من الولي
 ولا تكفي الإشارة ولا الكتابة أي في عقد النكاح علم هذا من قوله اللفظ الدال عليه
 كأنك تزوجتك وكفيلت لأنه أي عقد النكاح اللازمة أي بمجرد
 الصيغة بلا خيار أي لأحد عاقديهما في حلها وإبقائها الجذب بكسر الجيم وشدة
 الدال كالطلاق الخ مشبهة بالنكاح في كون هرأها جذا قوله صلى الله عليه
 وسلم فيمارواه أبوداود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
 ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة مقسمات بضم الميم
 وقع القاف وكسر السين حال من فاعل شرع له أي المالك جبره أي المملوك
 ذكر كان أو أنثى ولكن توكل أي المسالكة ذكرا حراما وتوفيا لباقي شروط
 الولي في العقد أي على أنثى أمالذ كرفلهام مباشرة عقده وجوبا أي شرطيا
 بيان الحكم توكلها في النكاح أي بسببه عاهة أي داء منفر لا يستطاع
 الصبر عليه كخدا م و برص وجنون مذكر بضم الميم وفتح الدال والموحدة أي
 معلقة نفوذ عقده على موت سيده معتق بضم الميم وفتح المثناة فوق المعتوقة
 المناسب للمعتقة مطلقا أي عن التقيد بمرض السيد وقرب الأجل كالثلاثة
 الأشهر بيان اقرب الأجل فدون لا حاجة إليه ككاتب بضم الميم وفتح
 المثناة أي معتق على مال مؤجل تشبيهه في عدم الجبر ببعض بضم الميم وفتح
 الموحدة والعين المهملة أي معتق بعضه لأجير لسيده تصریح بضموعون التشبيه
 للإيضاح والمناسب لسيدهما علمهما حرزاي مان وأبعد على النكاح
 صلة جبر فان جبرها صحت فربيع على الكراهة بشائبة أي من حرية
 على تزويجه أي مملوك الشركاء تنازع فيه جبر واتفق لان خالف بعضهم بيان
 لفهمهم ان اتفقوا عليها أي بقتله ولولا قل حالا أي شرفا ومالا منها أي
 البنت منظر بفتح الميم وإطاء المعجمة المثالة أي محل نظر وهو الوجه
 الثلاثة المناسب لثلاث صلة الجبر من بناته بيان لثلاثة رشدها بفتحات متقلا
 أي الأب البكر وأطلق الجرعها عطف تفسير لما قام بها بكسر اللام أي لما
 انصفت البكر به علة لترشيدها ورفع الجرعها من حسن التصرف أي

في المال بيان لما واضافته من اضافة ما كان صفة حبة ذى حين ترشدها
 تأتت بفتحات مهموزا مثقلا اى خات من زوجها بموته او طلاقه وهى بكر
 اى عذراء واوه الحال وثيب بفتح المثلثة وكسر المثناة مثقلا صغرت بضم
 الغين بأن لم تبلغ تصوير اصغرت في هذه الحالة اى صغرها كبرت بكسر
 الموحدة بأن بلغت تصويرا كبرت جالباب بكسر الجيم اى ستر اضافة
 للحياء للبيان او من اضافة المشبه به لاشبه منه اى الزنا معه اى الاب
 كوثية بفتح الواو وسكون المثلثة اى نظة بالغاء المناسب بالغه لولدها اى
 الجنونة معه اى الاب تفريق بضم المثناة فوق وكسر الفاء لتستأذن بضم
 المثناة الاولى وفتح الذال المعجمة في الثلاثة اى البكر والثيب الصغيرة
 والجنونة والمناسب حذف في كتروبيجها اى البنت بأقسامها الخ ثم قبل
 لتروبيجها المضرفا المناسب تأخيره عن قوله والا فلا مما يرد بضم المثناة وفتح الراء
 الجيدان لنحو الجنون وما يليه له اى وصى الأب ومحلله اى جبر الوصى
 عن بفتحات مثقلا له اى الوصى الأب تفسير لفاعل عن بأن قال اى
 الأب له اى الوصى تصوير لتعيين الزوج للوصى فله اى الوصى جبرها اى
 الموصى عليها عليه اى الماهين ان يذل اى دفع الماهين مطلقا اى عن
 التقييد يذل الزوج مهر مثلها او امره اى الوصى الاب تفسير لفاعل
 أمر بأن قال اى الاب الخ تصوير لا امره بالجبر أو امره بالنكاح اى
 تزويج الموصى عليها ولم يعين اى الاب واوه الحال ولا الا جبار اى
 ولم يأمر به بأن قال له زوجها بفتح الزاى وكسر الواو مثقلة تصوير لا امره
 بالنكاح أنكحها بفتح الهمزة وكسر الكاف أو زوجها عن أحببت
 أو من رضاه يتضمن الأمر بالجبر فالناسب حذفه لجعله الموضوع مقيدا
 بعدم الأمر به ومقابله بضم الميم وكسر الموحدة اى القول بعدم المقابل لما
 ذكرناه لا يقول بضم المثناة تحت وفتح العين المهملة والواو مثقلا ثم شبه
 في الجبر قوله المناسب بقوله على بضعها أو بضعهن في المصباح البضع بالضم
 جمعه أوضاع مثل قفل وأفعال يطلق على الفرج والجماع وعلى التزويج كالنكاح
 يطلق على العقد وعلى الجماع وقيل البضع مصدر أيضا مثل السكر والكفر
 وأبضعت المرأة أوضاعا وزوجتها الثقل بالقاف اى المنقول عن أئمة المذهب

هدم الجبر أى ممن قال له الاب أنت وصي عليها أو على بضعها أقول أى
 الحسن أى الصغير شارح المدونة علة لقوله النقل يفيد الخ جاز أى مضى ثم
 بعد السيد أى فى الرقيق فى البكر الخ راجع للاب ووصيه ومصعب الحصر
 أى المحصور فيه كلاب كسر المكاف أى لا تزوج الاب بالغ الخ تفسير لقوله
 مصعب الحصر الخ الامرين أى البلوغ والاذن فيها أى الصغيرة لأن غير
 المجبرة الخ علة لقوله علم التزاما اذ لو كان لها أب الخ علة لازمة الشرطية
 لكان أى الاب اما بكسر الهمزة وشدة الميم حرف تفصيل لفسادها
 المناسب الفساد بأن يتردد عليها أهل الفسوق الخ تصوير لخوف فسادها
 فى الدين واما الضياغها فى الدباع طم على قوله اما لفسادها فى الدين والمناسب
 الضياغ المسألين أى خوف فسادها فى دينها وخوف فسادها فى دنياها
 بخلاف قوله خيف فسادها فيه انه ظاهر فى شمولها ما أيضا لانه يحتمل تقدير صلة
 فسادها فى دينها أو فى دنياها ليثبت عنده أى القاضى الخ علة لساورة
 ما ذكر أى يتمها واهمها وخوف فسادها وبلوغها عشرا علة بكسر العين
 وشدة الدال من الموانع الشرعية أى التى للشكاح بيان لغيرهما كفؤها بضم
 فسكون أى مكافئ لها والحال أى السلامة من العيوب التى يرد بها الزوج بلا
 شرط فبإذن أى القاضى ولا يتولى أى القاضى من الأئمة بيان لغير
 ابن عبد السلام وعليه أى الحق قطعا المناسب حذفه اذ لا قطع مع الخلاف
 اذنها أى التهمة التى خيف فسادها كغيرها أى من الابتكار هذا والذى
 فى المجموع وشريحة نصه ثم لا جبر بل لا تزوج الاب لبا لغة أو بتمية خيف فسادها
 بنى بل ولو بفقرا ولم تأذن فتجبر على ما ارتضاه المتأخرون ولا يشترط بلوغ عشر
 ولا غيره متى خيف الفساد والاصح ان يدخل وطال كئلا تسنين أو ولدتين غير
 توأمين ووجب مشاوره القاضى والاصح ولولم يطل فساد أى فى دينها
 ولا ضيعة أى فى دنياها بعد الدخول والبلوغ أى فالطول قبلها ما أو بعد أحد
 وقبل الآخر لا يمنع الفسخ هذا أى الفسخ ما لم يدخل ويطل بعده وبعد بلوغها
 ومن هو أحق الخ أى وبيان جواب من هو أحق الخ فى العقد صلة
 عليها برضاها صلة العقد على الاب صلة فلو عقد الاب مع وجود الابن الخ
 تقرير والأولى تقديم ابن جاز أى مضى ولا ضرر رأى لأحرمة ولا فسخ

فأخ لأب أراد به ما يعم الشقيق واحترزه عن الاخ لام فلا حق له لانه ليس
عاصبا فجد لأب احترزه عن الجد لام فلا حق له في عقد النكاح لانه من ذوى
الأرحام فترتبه أى الجد لأب تفرع على عطفه على ابن الاخ بالفاء
كالولاء بفتح الواو ومداد أى الارث به تشبيهه فى تأخير الجد لأب عن الاخ وابن
الفرائض أى الارث بالنسب فان الجد مع الاخوة فى درجة واحدة أى وبخلاف
الحضانة فيتوسط الجد فيها بين الاخ وابنه ونظم هذا عجم بقوله

بغسل وإصام ولا عتازة * نكاح أخا وابنه على الجد قدم
وعقل ووسطه باب حضانة * وسوقه مع الاباء فى الارث والدم

فعم لأب أى كان شقيقا أم لا واحترزه عن عم لام فلا حق له لانه من ذوى
الأرحام فابنه أى العم لأب فعمه أى الأب لأب فابنه أى عم الأب لأب
الشقيق أى من الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم وان تنازع أى فى مباشرة العقد
فى الرتبة صلة متساوون أفرع بضم الهمز وكسر الراء أى أو عقد وامعا
بأن يقولوا كاهم زوجناك فولى بفتح الميم وسكون وفتح اللام مرتبة لا حاجة
اليه فعميته أى المولى الأعلى فيقدم ابن المعتق فابن ابنه وان سفل فأبوه فأخوه
لابن فابنه فجد له لأب الخ ما تقدم فى عصبة المرأة فؤلاه أى المولى الأعلى
وان علا المناسب فعصبة فؤلاه وهكذا كذلك أى فعصبة فؤلاه ولا حق
للمولى الاسفل أى من أعتقه المرأة ان لفه وم الأعلى قال المصنف أى
فى توضيحه لانها أى ولاية النكاح انما تستحق بالتعصيب أى والمولى
الاسفل ليس عاصبا بشروطها أى خوف فسادها ومشاورة القاضى دنية
بفتح الدال وكسر النون أى خسيصة وضيعة والأى وان كانت شريفة
وكفل بفتح كاف مخففا يشفق بضم فسكون فكسر ولا يجد أى زمن الاشفاق
عليها أى المكفولة منه أى الكافل فالحاكم أى الامام الأعظم
أونائبه ومن ذلك أى الذى يتولى بولاية الاسلام العامة الخال أى للمرأة
والجد أى للمرأة من جهة الأم فبذل الجد لان الخال لا يكون الا من جهتها
لم يجبر بضم فسكون فكسر أى له اجبار ولا يفسخ أى العقد على دنية
بالولاية العامة بحال أى فى حال من الأحوال زمن العقد أى الزمن بعده
لكونها أى الدنية الخ عملة لقوله لا يفسخ بحال لدنائها عملة لقوله لا يلحقها

بذلك معرفة لا يلحقها اهل الاولى لا يلحق ولها الخبر كونها بذلك أى عقد
 نكاحها بالولاية العامة مع خاص غير مجبر أو المعتوقة المناسب للمعتقة أى
 أو اللقيطة والنسبية أى الحسية من اتصف المناسب اتصفت وبقي
 الكلام فى الجواز أى للتقدم على العقد بالولاية العامة مع خاص غير مجبر لان
 المصنف انما بين الحكم بعد الوقوع هل لا يجوز الخ المناسب وعدمه أى
 لا يجوز عليه أى عدم الجواز رجع بفحاشات متقلا هذه المسألة أى
 العقد على ذنية بولاية الاسلام العامة مع خاص غير مجبر أيضا أى كرجوعه
 لمسألة الشريفة وهو أى الجواز قوله المناسب بقوله وطال أى الزمن
 بعد الدخول وهو أى الطول لما بعد الكاف أى الشريفة لذاتى
 لكون المذهب الجواز علة لقوله لم يفسخ وتقدم تعليله بعدم لحوق المعرفة لم يفسخ
 أى عقد الذنية والمناسب لا يفسخ فمما أى الذنية تنازع فيه الجواز وفسخ
 وعليه أى أحد التاويلين وهو نعين الفسخ ان طال بالدخول صورتين
 أى عدم الطول والدخول والدخول مع القرب وبأبعد أى بعيد من
 الاولياء بان لا بعد مع أقرب أى قريب فى شريفة وغيرها صلة صح
 فلا يفسخ بحال أى فى حال من الاحوال تفريع على صحة والابان كان الولي
 أى الأقرب كسيد أى فى أمته مع وجوده أى الأقرب المحبر وفسخ
 بضم فكسر أى النكاح وبقي الكلام فى تولى الأبعد أى العقد أى فى حكم
 أقدمه عليه لان المصنف انما بين حكمه بعد وقوعه هل يجوز أى تولى الأبعد
 مع وجود الأقرب قال المصنف أى خليل هنا أى فى مسألة وصح بأبعد مع
 أقرب غير مجبر الغير الشرطى أى الذى لا يلزم من عدمه عدم الصحة بل يجوز
 أى تولى الأبعد مع الأقرب غير المحبر ورجح بضم الراء وكسر الجيم مثقلة يجوز
 بضم المثناة تحت وكسر الجيم آخره زاي المحبر تفسير لقاعل يجوز المحبر تفسير
 لقاعل فوض فالجمله جارية على غير من هى له واللبس غير مأمون فالواجب ابرار
 الضمير اتفاقا له أى العاقد أموره أى المحبر من الاولياء بان
 كان وأخ وجد أى للمحبر لا مجرد دعوى أى ممن تولى العقد أى دعوى مجردة عن
 البينة ولا باقرار من المحبر أى بأنه فوض أموره لمن عقد على محبرته بعد
 العقد صلة اقرار ان لم يبعد أى ما بين العقد واجازة المحبر من المفوض له حال

من العقد والاجازة عطف على العقد من المجهول حال من الاجازة على
 الوجه بفتح الهمز والجيم أى الاظهر لان عقد المفوض أى له أمور المجهول
 تعليل لكونه تقييداً للمضى بعدم البعد خلاف الاصل خبران والطول أى
 قبل الاجازة معه أى الطول مطلقاً أى عن التقييد بالتقريب فان فقد
 بضم فكسر أى غاب وانقطع خبره أسر بضم فكسر فكسونه أى المجهول
 ينقل بضم المثناة تحت وفتح القاف الحق أى فى تولية العقد المصنف
 أى خليل على انه أى المجهول المفقود أو المأسور فيكون أى القول بأنه
 كذا الغيبة البعيدة تقر ببع على قوله حكى ابن رشد الاتفاق عليه ولم يرج
 بضم المثناة وهو أى الغائب فان كان أى الغائب مرجحاً والقدم مفهوم
 ولم يرج قدومه الثلاث أى فى بلد على ثلاثة أيام لانه أى قريب الغيبة علة
 اقوله لا يزوجها الحاكم الخ لا مكان اتصال الخ علة للعلة وفتح أى تزويج
 الحاكم أو غيره والأى وان زوجها غير الحاكم رضى خبران فلا
 تكاف بضم المثناة وفتح الكاف واللام مثقلة أى البكر النطق بذلك أى لانه يعسر
 علم الشدة حياتها ان ضحكك أو بكيت فتزوج أى الاقرينة الاستمراء
 او الحزن مما استؤذنت فيه فلذا قالوا ينبغي اطالة الإقامة عندها حتى يتضح أمرها
 تعرب أى تبين بالكلام من رضى أو منع بيان لما ويشار كهاى
 الثيب فى ذلك أى اشتراط الاعراب مشبهها بضم الميم وفتح الشير وكسر
 الموحدة مثقلاً حال من فاعل أشار رشد بضم فكسر مثقلاً بأن أطلق أى
 رفع وأزال فى التصرف المالى تنازع فيه رشد وأطلق والخبر وهى
 بالغة واوه الحال فلا يعتبر الترشيح قبل البلوغ فلا بد من اذنها أى المرشدة
 تقر ببع على التشبيه لا يوضح مضمونه وتقدم انه أى الشأن الخ دفع به توهم
 تكرار ما هنا مع ما تقدم عضلت بضم فكسر منها واولها من النكاح أى
 غير مصالحة زوجت بضم فكسر مثقلاً بعرض بفتح فكسونه فساد
 معجمة الاشارة المناسب الصحة لان العبد ليس بكف للحررة أى على
 أجد التاويلين بذى عيب أى موجب للخيار فى رد النكاح انتهى أى
 أوصل مطلقاً أى عن تقييده بالبكر بقوله صلة ذكر الاقبات أى
 العقد المقتات فيه الرضى أى من المقتات عليه رجلاً كان أو امرأة من العقد

صلة قرب ينهي بضم المثناة وفتح الهاء أى يوصل من وقته أى فيه
 واليوم أى الفصل به بين العقد والرضى بعد بضم الموحدة أى طول
 والثاني أى وأفاد الشرط الثاني ممن اقيت عليه صلة منهما أى الرجل
 والمرأة بيان لمن فان رتب من اقيت عليه مفهوم بلارد فان اقتر به بيان لمفهوم
 ولم يقربه فان كان عليهما عام مفهوم ولم يكن عليهما صحة الولي أى عقده
 معها أى المعتقة من يتولى مفعول وكلت عنهن المتاسب عنها من
 المذكور بيان لمن المستوفية المناسب المستوفين لما علمت علة لو كانت
 انه أى عقد النكاح الخ بيان لما يحذف من في الثلاثة أى المعتقة والمالكة
 والوصية أوصى بضم الهمز وكسر الصاد المهملة الأربعة أى المالكة
 والوصية والمعتقة والعبد الوصي وأما الكافرة السكينة الخ بيان لمفهوم المسئلة
 الا ان عدم الاكراه لا يختص الخ استدراك على قوله وبقي شرط سابع لرفع
 ايمامه انه لا عذر له في تركه وفيه اظهار في محل الضمير للايضاح لا يختص الخ
 أى فلذا لم يذكره اذا لا بد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به وفيه ان العقل ليس
 خاصا بعقد النكاح وقد ذكره في الولي أى في صحة عقده مجبرته مفعول
 بزواج لما فيه المصلحة صلة فنظر فان كان أى عقد السفية فان لم ينظر
 أى الولي في عقد السفية بلا اذنه الخ تفريع على قوله ندبا فهو أى عقد السفية
 بلا اذن وليه لانه أى المعتوه ان السفية أى عدم حسن التصرف في المال
 لان المعتوه غير السفية يفيد ان قواهم ذوال رأى فيه كبير فائدة وهو اخراج
 المعتوه فتقيده أى السفية لا حاجة اليه فيه ان التعليل بتغيرهما يفيد
 الاحتياج اليه لا اخراج المعتوه فالتفريع غير صحيح نعم لو كان السفية عدم العقه
 أو لم يروا له لم يحتمل المناسب اسقاط قوله والتحقيق الخ نعم أوردوا ان كونه ذار رأى
 وتدبيرنا في سفوه فكيف يحتمل ان وأجابوا عنه بأنه لا يلزم من كونه ذار رأى عمله به
 وتصرفه في المال بحسبه فقليل شوهه كثيرا اذلاف المال وصرفه فيما لا ينبغي صرفه
 فيه من ذى الرأى والتدبير فهو أى الكافر الخ تفريع على تقدير بزواج قبله
 الا ان التفريع المستفاد من العطف استدراك على قوله عطف على السفية
 لرفع ايمامه ان التفريع المأخوذ من العطف على قوله لا الرشد ظلم المسلم نفسه
 أى باعائه الكافر على نكاح فاسد لان انكحهم فامدة والوصية أى والمعتقة

بين بفتحات متعقلا المحرم بضم الميم وسكون الحاء وكسر الراء أى بجمع
 أو عمرة لما منع الاحرام اضافة للبيان وشروطه أى الركن الثلاث عطف
 وكذا وأحكامه وله أى المحلل فهما أى الزوج والزوجة مكره
 أو مكره بفتح الراء فهما أى اكرها غير شرعى والانى جبر المالك والاب والوصى
 من الفسخ وغيره يان لما المحرم بفتح الميم والراء فلا يصح من كافر الخ
 أى والحال ان الزوجة كافرة أيضا فان حكمهم فاسدة فلا يصح من ذى أربع أى
 نكاح الخامسة ومن عدة غيره أى ومن استبراء ولو منه كما تقدم معتد من
 غير الزوج أى بوفاء أو طلاق غير الكتابة بشمل المؤنة فالمناصب كافرة غير
 كتابة استرقاق المناسب من استرقاق لسيدها الكافراى حالا أو مالا
 فالشروط أحد عشر تقرير على ذكرها المتقدم منها أى الشروط
 فهما أى الزوج والزوجة ثلاثة شروط أى عامة فهما على كتمانها أى
 ابصاء يكتم النكاح وهذه طريقة الباجى وسيأتى عن ابن عرفة ان المضرا بقاء
 الزوج الشهم وبكتمه فقط عليها أى الشروط الثلاثة مفصلا بضم الميم وفتح
 الفاء والصاد المهملة متعقلا حال من الكلام يكون أى النكاح مختلفا بضم
 الميم وفتح اللام من الاحكام يان لما الزوجة الغير المجبرة تفسيرافاعل رضى
 بان امتنع الخ المناسب والايحبه كان أى الولي عاضلا بكسر الصاد
 المعجمة أى مضاررا مجرد الامتناع أى الامتناع المجرد عن التمسك
 فيما مره أى الولي بتزويجهما صلة بأمره ثم ان امتنع أى الولي من تزويج بعد
 أمر الحاكم به ولا ينتقل الحق لمن بعد العاضل تبسغ فيه الموضع والمنبسطى وغيره
 وصوبه البناني وقال ابن عبد السلام انما تزويجهما الحاكم اذا لم يوجد لها ولي غير
 العاضل فان وجد انتقل الحق له لان العاضل صار كعهدهم واختار العدوى هذا
 واقصر عليه فى المجموع من الاولياء يان لما الا أن يكون امتناعه أى
 الولي من اجابة كفتها الذى رضى به ولا يعضل بضم الضاد المعجمة أى لا يعهد
 طاضلا له أى الاب بالاخبار صلة وصى برصلة يعضل المتنى بلا
 للآز واج المناسب للخطابين متكرر رأى الخطاب واحسد أو الخطاب لان
 الأب المجبر صلة لقوله لا يعضل أب الخ وإشارة للفرق بينهما وبين سائر الاولياء
 حتى يتحقق العضل أى من الأب أو وصيه حينئذ أى حين يتحقق عضله من

اذن أي المعضولة المرأة المناسب أي المرأة ولها الوكيل تفسير لفاعل
أحب فالجملته جارية على غير ما هي له ولم يبرز مع خوف اللبس وأحب أي
الوكيل عين بفتحات مثقلا أي الوكيل لها أي الموكلة وجوب بيان
لحكم تعيينه من أحبه مفعول عين اهـ الحاجة اليه لاختلاف أغراض
النساء في الرجال أي أعيانهم علة لوجوب التعيين فله أي الموكلة بعد بفتح
فضم ممن أحب أي الوكيل فزوجته أي بدون تعيين له قبل العقد
فيلزمه أي العقد الزوج الموكل لا مكان تخلفه منه بالطلاق بخلاف المرأة ولم
ينظروا انعزم نصف الصداق فان طلق أي الزوج الموكل الزوجة التي عقد له
وكيله نكاحها بدون تعيينها قبله لزمه أي الزوج وتولى بفتحات مثقلا أي
الولي الطرفين بفتح الراء وهو أي لفظ تقول بكسر اللام أي مثقلة مصدر
تولى بفتحها مثقلة مسألة اسم كان في تزويجها صـ لـ اذن فقدا أي
الوليان على شخصين بان عقد كل منهما أي الوليين تصورا قد هما لها على
رجل أي غير الذي عقد عليه الآخر مع الترتيب أي في زمنين منهما أي
الرجلين العقود عليهما أخذنا مما سبقت في راجع لقوله مع الترتيب الخ له
لا حاجة اليه بها أي الزوجة وان تأخر بفتحات مثقلا أي الأول دون
الثاني مقابل قوله للأول في العقد تنازع فيه الأول والثاني لانه تبين انه أي
الثاني علة لقوله للأول دون الثاني وهذا أي قوله ان لم يتلذذ الخ أو حصل
منه أي الثاني وينسخ الثاني أي من العقدين عقده أي الثاني بان
عقد أي الثاني الخ تصورا لفهوم الشرط أي كون عقد الثاني في عدة وفاة الأول
بعدموته أي الأول فان تبين انه أي الثاني بيان لفهوم ان لم تكن في عدة
وفاة من الأول في عدة الأول أي وفاته بأن عقد عليها بعدموته فتداعى عنها
منه أي الأول بيان لكونها للأول ودفع لاشكاله بموته وانقطاع نكاحه به
وترثه أي الأول الصداق أي كمال من تركته وكذا أي تبين كون عقد
الثاني في عدة وفاة الأول في كونها للأول سواء مات أي الأول وان لا يكون
عقد الثاني فيه الظاهر في محل الضمير وكذا ان عقد أي الثاني ودخل أي
الثاني في عدة أي الأول وهو أي كون عقد الثاني في حياة الأول ودخوله
بعدموته قوله أي خليل يقر بضم المثناة وفتح القاف وشد الراء

وتلذذ الثاني أي بوطء أو مقدماته فيها أي العدة وفسخ المناسب وفسخها
 أنه دخل بها علما بأنه ثان مفعول أقر كهل الزمن المناسب الترتيب
 للآخر أي على نكاح الآخر الزيادة أي في العدة والولاء بفتح الواو معدودا
 وفسخ بضم فكسر أمر بضم فكسر ظاهره سواء كان الأمر الزوج أو غيره
 الشهود مفعولهم أن ما أمر بكمه غير الشهود كالزوجة وولاءها ليس نكاح سر صادق
 أي منطوق قوله أن لم يدخل ويطل بثلاث صور فإن طال بعد الدخول بيان
 لمفهوم أن لم يدخل ويطل لم يفسخ المناسب فلا يفسخ كما في اليتيمة الخ راجع
 للنفى أي كون الطول بولادة ولدين أو ثلاث سنين بأشهره أي مضي زمن شهر
 فيه وهو أي نكاح السر أن توافق أي على إحصاء الشهود بكمه معه أي
 الزوج بل نقل في التوضيح عن الباجي هذه طريقة ثانية رجحها البدرورج
 الخط طريقة ابن عرفة السابقة فلا ضرب انتقال والايضاء بالكنم من
 جماعة الخ دخول على المبالغة بتقدير ما قبلها والمناسب فيه هذا أن كان الايضاء
 بالكنم عن كل الناس دائما يعاقبان المناسب يعاقبون منهم أي الزوجين
 والشهود فالجاهل لا يعاقب شاهد كان أوزوجا أو وليا أن دخلا أي وإن لم
 يفسخ للطول ابن ناجي انما تكون المعاقبة بعد الدخول وإن لم يفسخ بطول الزمن
 فإن ظهر بضم فكسر أي اطلع عليه أي نكاح السر قبله أي الدخول
 فلا عقاب أي على أحد من الزوجين والشهود من هنا أي قوله وفسخ نكاح
 السر ليكن الطول فيها أي مسألة نكاح السر استدراك على قوله وذلك
 في ثلاث مسائل لرفع إيهامه استواء الطول فيها غيره ففهما أي مسألة اليتيمة
 ومسألة الشريفة وتقدم أي كون الطول فيها غيره ففهما الأصل أي
 الكثير والآتي على القياس الأول أي ما يفسخ قبل وبعد ما لم يطل
 الأخير أي ما يفسخ قبل لا بعد وما يفسخ أبدا الزوجة تفصيل للفاعل والمناسب
 أي الزوجة الزوج هو أي الزوج الأنهار فقط أي لكونها تستغل
 في الليل بحرفة مثلا أو ليلا فقط أي لاستغلالها النهار بحرفة مثلا لأنه أي
 شرط أن لا تأتيه أو لا يأتها الأنهار أو ليلا الخلل في الصداق أي بتعاقبه أن كان
 الشرط منها القسلة رغبته فيها أو تكثيره أن كان منه لقلة رغبته فيه كان أي
 النكاح بعده أي الدخول لأن الصداق أي المسمى المدخول عليه

يزيد أي بشرط الزوج ويتقص أي بشرطها أو بخيار أي شرطه
 ليتروى بفحات مثقلا أي يتأمل في ذلك أي امضاء ذلك النكاح أو رده
 أن كان أي وجد مسمى الاخبار المجلس أي شرطه فيه أي النكاح
 لم يأت أي الزوج فان لم يأت به فيه بيان المفهوم الشرط فسخ أبدا ذكره عب
 انه أي وجه الشغار لا يملك بضم المثناة وفتح اللام فيفسخ بضم المثناة
 أي النكاح الذي فسد صداقه من النكاح صلة المقصود لا يقسم بفتح
 فسكون فكسر أي الزوج بينها أي المودة عليها في البيت صلة يقسم
 المنفى بلا يور بضم المثناة وكسر المثناة أي يرجح ويزيد أو شرطت أي
 الخطوبة المحجور أي عليه فانه شرط يناقض أي المقصود من النكاح
 لان الأصل أي مقتضى النكاح والمقصود منه مضرا أي لما نقضته المقصود منه
 أو علم أي الزوجة نفقة زوجها ونفقة نفسها وكذا أي شرط النفقة
 عليها في اتمضاء فسخ النكاح قبل الدخول لو شرطت أي الزوجة أن يتفق
 أي الزوج على ولدها أي من غيره أمرها أي عصمة الزوجة متى أحبت
 أي الزوجة الفراق فارت وألغى بضم الهمزة وكسر القين المعجمة فلا يعمل
 به أي بعد الدخول من القسمين بيان كما لو اخلل المتاسب حذف
 لو وزيادة فيه عقب اختل أو لم تقع الصيغة بقول الخ داخل في اختلال الركن
 فهو المناسب لشهاد نكاح المتعة أي المسمى بهذا عين بفحات مثقلا
 أي الزوج الاجل أي كسنة أم لا أي كمدة اقامتي للتجارة في هذا
 البلد مثلا يعاقب بضم المثناة تحت وفتح القاف ولا يجردان بضم المثناة
 تحت وفتح الحاء المهملة ويفسخ أي نكاح المتعة بلا طلاق أي للاجماع
 على منعه والمضرب بضم الميم وكسر الصاد المعجمة وشدة الراء أي المقتضى لمنع
 النكاح وفساده ذلك أي كون النكاح لاجل المرأة صلة بيان وأما لو
 أضمر الخ بيان المفهوم بيان ولو فهمت المرأة من حاله ذلك كونه بتزوجها سنة الخ
 لا بمرض أي في حاله من الزوج المناسب بالزوج للعجة أي من
 المرض البينة فان صح المريض أي صحة بينة لم يفسخ المناسب فلا يفسخ
 بطلاق المناسب طلاقا بغيره المناسب غيره بعده أي الفسخ
 صحيحا حال من العقد كانت أي الزوجة معه أي الزوج فيه أي الفسخ

استمر على ما هو عليه أى من عصمة تأمة لم ينقص منها شئ ان اختلف بضم
 المثناة وكسر اللام فيه أى النكاح بين أهل العلم صلة اختلف بالهجة صلة
 اختلف ولو خارج المذهب مبالغة في اختلف انقضى أى انتفى كغير
 الأئمة الأربعة أى كذهب غيرهم ولو أجمع بضم الهمز وكسر الميم مبالغة فيما
 اختلف فيه بالهجة والفساد وما ذكره أى قوله وهو طلاق ان اختلف فيه
 كلية صفة كاشفة اذا القاعدة قضية كلية يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها
 بطلاق المناسب طلاق سواء وقع بافظ الطلاق أو غيره أى صريحه مثله
 بالأولى وجهه الشغار والمركب منهم ما والكلام الآن فى كون الفسخ طلاقاً أولاً
 فالناسب حذف هذا التفسير وجعل لفظ الشغار شاملاً لها فيه أى صريح
 الشغار بالهجة بعد الوقوع وعدمها وإن أجمع على منع القيد عليه كما تقدم
 والمحرم بضم الميم وكسر الراء أى يحجج أو عمرة بطلاق أى للاختلاف فيه
 للأصول أى للزوجة على الزوج والزوج على الزوجة والفروع أى للزوجة
 على الزوج وعكسه كالصحح أى كالتحريم بالنكاح المتفق على صحته يحرمها
 بضم المثناة وفتح الحاء وكسر الراء مثقلة أى الزوجة على أصوله أى الزوج
 ويحرم عليه أى الزوج أصولها أى الزوجة لان العقد أى الصحح
 لأصولها أى الزوجة لان العقد أى الصحح أجمعاً وهذا أى قوله وفيه
 الارث الثلاثة أى القواعد دخل أى الزوج بالزوجة قبل موت أحدهما
 نعم في عدم الارث فيه أى المتفق عليه عليها أى المختلف في نكاحها
 غيره أى الزوج الذى اختلف في صحة عقده وفساده نكاحه أى الغير ولا
 ارث فيه أى المتفق عليه وأولى أى بالاتفاق أصوله أى عقد رجل على
 امرأة من أصوله كأمه ووجده وفصوله كبنته وبنت ابنه وإن سفلت وأول
 فصل من كل أصل كأخته وخالته وعمته وخالة أمه وعمته على أصول زوجته
 صلة التحريم من الصداق بيان للسمى ثم يقع المثلثة نظراً مكان
 أى نكاح الدرهمين ما قل عن الصداق الشرعى المناسب ما نقص صداقه الخ
 اذا امتنع الزوج الخ فان أئمة فلا يفسخ مع التى عقد عليها أى مثلاً أى
 الزوج أى الذى فسد نكاحه قبل فسخه فان كان أى النكاح فهو رأى
 الطلاق الذى وقع من الزوج فان دخل أى كان دخل بالزوجة قبل طلاقها

وتعاض بضم المثناة فوق آخره ضاد معجمة أى تعطى مالا عوضا عن تلذذها
بلاوطء صلة المتلذذ بها شئ أى من المال صلة تعاض بالاجتهاد أى
في قدره ولولى صغير فسخ عقده اللام للاختصاص فلا ينافى أنه يمين عليه
ما فيه المصلحة للصغير من امضاء أو رد فان استوى باخبر الولي في الامضاء والرد
تزوج أى الصغير وليه اظهر في محل الضمير عقده أى الصغير اذا
اطاع أى الولي عليه أى عقد الصغير فلامه رها أى زوجة الصغير لاني
ماله ولا في مال وليه ولا عدة عليها أى بسبب فسخ نكاحه فان مات قبله فعلمها
العدة ولو قبل دخوله بها ولو زال بكارتها بالغبة في قوله لامه رها لأن
وطئه أى الصغير كالأدم عليه لقوله لامه رها ولا عدة لها في البكر المناسب للبكر
به أى كون البكر ماشاها فلم يقل وينبغي كالتفصيل يحرم هذا ظاهر
في الصغيرة لان تسلطها كالأدم ويمكن ان توجه في الكبيرة بأنها انما سلطته
في نظير المهر ولم يتم فرجعت للارش وفسخه أى نكاح الصغير بطلاق
المناسب طلاق لانه أى نكاح الصغير عقدا لا حاجة اليه غايته انه الخ
لا حاجة اليه ابن الموار ان لم يرد الولي نكاح الصبي حتى رشد لزمه ولو كانت المصلحة
في رده ابن رشد ان ينتقل النظر فيه له فيمضيه أو يردده والفرق بين نكاح الصغير
حيث صح وتوقف لزومه على النظر وطلاقه حيث لم يصح ان الطلاق من باب الحدود
ولذا اشترط على العبد في القرآن بعده تلك حدود الله ولا حد على صبي والنكاح عقد
معاوضه في نظر الولي في المصلحة له والسيد يرد نكاح عبده أى الذي عقده بلا
الافه ولو كانت المصلحة للعبد في امضائه لانه ينعص قيمته القن بكسر القاف وشد
النون أى خالص الرقية شائبة أى من حرية ككاتب ان قلت هذا احرز
نفسه وماله بالسكابة فالجواب انه معرض للرقبة بعجزه عن النجوم فاحتيط لسببه
اذا تزوج أى العبد ممن غير اذنه أى السيد شرط في رده نكاحه بطلقة
أى لهجة نكاحه صلة رد فان أوقع أى السيد اكثر أى من طلقة ان
الرجعي انما يكون في نكاح لازم حل ووطؤه بيان لما وهذا أى نكاح العبد بلا
اذن سيده ليس بلازم أى ووطؤه ليس بجائز وله أى السيد امضاؤه
أى نكاح عبده بلا اذنه لهجته ومحل تخيير أى السيد بالرد والامضاء أى
فيهما ان لم يبعه أو يعتقه أى السيد العبد فان باعه أى السيد العبد بيان

لمفهوم الشرط فلا كلام له أى البائع أو المعتق في نكاح العبد لا بامضاء ولا رد
لزال ملكه أى السيد عنه أى العبد بالبيع أو العتق وليس لمشتريه
فسخ نكاحه أى لتقدمه على ملكه وله رده به على بانه ان لم يعلم حال شرائه والا فلا
وان رده لبائعه فله الخيار في امضائه ورده وكذا أى بعه أو عتقه في ان سيده
لا كلام له ان وهبه أى السيد عبده لشخص أو تصدق به عليه ان دخل
أى العبد بها أى زوجته قبل فسخ نكاحه والا أى وان لم يدخل بها قبله
وترد أى زوجة العبد الزائد أى على ربع دينار واتباع بضم المثناة فوق
وكسر الموحدة بمابقي أى من المسمى أو صداق مثلها في ذمته أى العبد
صلة اتباع ترجع أى زوجة العبد به أى الباقي عليه أى العبد
ان عتق أى العبد ان غر بفحشات مثقلا أى خدع العبد زوجته بأنه حر أى
باخبارها بحريته كاذبا عليها لا ان لم يغرها بيان لمفهوم الشرط ما لم يبطله
أى الباقي عنه أى العبد قبل عتقه أى العبد صلة يبطله سيده أى
العبد فاعل يبطل فان أبطله أى الباقي عن العبد الخ بيان لمفهوم ان لم يبطله
منهما أى السيد أو السلطان لم يكن لها أى الزوجة عليه أى العبد
ابتداء صلة اجازة حين سئل عنها أى الاجازة صلة امتنع ولم يقع منه أى
السيد واوه الحال فله أى السيد فان لم يحصل منه أى السيد بيان لمفهوم
فلو امتنع ولم يرد بضم فكسر أى يقصد السيد في ارادته أى في المعنى الذى
اراده بامتناعه فيشك بفتح الياء مبنى للفاعل تفريع على تفسير ضميره بالسيد
تزوج أى السفية ولبه اظهارة في محل الضمير نكاحه أى السفية
يرشد بفتح فسكون فضم أى يصير السفية رشيدا فان رشد أى صار السفية
رشيدا بيان لمفهوم الشرط ولها أى زوجة السفية ان فسخه أى النكاح
ان دخل السفية بها أى قبل فسخه ولا يتبع بضم المثناة تحت وفتح الموحدة
أى السفية بالباقي أى المسمى أو صداق المثل بعد ربع الدينار لان الحجر عليه
لحق نفسه وهى لا تفارقه والحجر على العبد لحق سيده فاذا فارقه بالعتق اتبع
وتعين بفحشات مثقلا ان ملت أى السفية لها أى زوجة السفية اذ
لا ولاية أى الولي على السفية بعدموته أى السفية صب وبلغزها بأن يقال
نكاح صحيح يوجب الارث لاحد الزوجين دون الآخر نسرا أى بأمة مشترقة من

ما لهما بخلاف غيره مما الخ بيان لفهوم المكاتب والمأذون ذلك أى
 التسرى بأمة من ماله فيشمل أى العبد المغاير لهما تنقير على قوله غير
 المكاتب والمأذون اذ تزوج أى العبد أو أمضى أى سيده ما يقاطعه
 الخ المناسب ما يملكه في نظير خدمته وعمل بدنه والسكب ما يملكه بتجارة أو قبول
 عطية حبس بضم الحاء المهملة والباء الموحدة والمكاتب أى نفقة زوجته
 كحر بضم الحاء وشدا الرأى أى كنفقة زوجة الحر من كل ما يملكه ولو من خراج
 وكسبه لأن أحرز نفسه وماله والمأذون أى له في التجارة علم أى زوجته
 الذى يده نعت ماله فالمناسب تقديمه على ورجحه لأن مال سيده أى الذى
 يده والمبعض أى الذى قسم الايام بينه وبين سيده بأن العبد ينفق أى
 على زوجته أى ما ذكر إشارة الى وجه افراد الضمير مع رجوعه لشيئين
 من المهر والنفقة بيان لما وان بائسراى السيد تزويجهما أى المجنون
 والصغير بأن خيف الزنا على المجنون أو الضرر منه ويرتفع المجنون
 في النكاح ولا جبر للعالم أى على المجنون والصغير الا واين بفتح اللام أى
 الاب والوصى لانه أى الصداق ذمته أى الاب يجبره أى الاب
 له ما أى المجنون والصغير على النكاح فلا ينتقل أى الصداق عنها أى
 ذمة الاب ويؤخذ أى الصداق من تركته أى الاب ان أعده ما أى
 المجنون والصغير بعد بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه كما انه أى
 صداق المجنون والصغير مطلقا أى عن التقييد ببسر الصبي والمجنون
 الا بشرط من ولى الزوجة أى الصداق به أى الشرط وسكت أى
 المصنف عن السفية أى حكم جبره على النكاح لمصلحة له هل يجبره أى
 السفية على النكاح لمصلحة من ذكر بضم فكسر أى الاب والوصى والحاكم
 المصنف أى خيل في مختصره لكنه صحيح في التوضيح استدراك على
 تعبيره لرفع ايهاه استواء القولين في المشهورية القول بعدم جبره أى السفية
 أى لأن طلاقه لازم بخلاف الصغير فلا فائدة في جبره وان عقد أب أى النكاح
 باذنه أى الابن الرشيد ولم يبين أى الأب حين العقد عليه أى الأب
 وتطارحه أى الصداق بأن قال الابن الخ تصوير لتطارحهما الصداق
 ومارضيت بضم تاء المتكلم أى بعقدك لى الا انه أى الصداق عليك

يأبى الا انه أى الصداق فان كان أى التطارح منهما أى الأب وابنه
 ان لم يلتزمه أى الصداق أحدهما أى الأب وابنه وبرى أى الأب من
 الصداق عليه أى الزوج ان كان أى صداق المثل وحلف أى
 الزوج غرم بضم الغين المعجمة وسكون الراء الزائد أى من المسمى على
 صداق المثل له أى عنه قدر بفتح فسكون زوج بفتحات مثقلا أى ذو
 القدر والتزم أى ذو القدر صداقه أى الغير أى زوج بفتحات مثقلا أى
 الأب والتزم أى الأب الثلاثة أى تزويج الأب ابنه وضمائه صداقه
 وتزويج ذى القدر غيره والتزامه صداقه وتزويج الأب ابنته وضمائه صداقها
 لكل أى من الأب وذى القدر والضامن بالطلاق قبل الدخول صلة ترجع
 فيه أى النصف لان كلا بضم الكاف وشدا اللام من الثلاثة أى الأب
 وذى القدر والضامن لمن ذكر بضم فكسر أى الأب وذى القدر والضامن
 على الزوج صلة رجوع المنفى بما استحقته الزوجة صلة رجوع من
 النصف الخ بيان لما لانهم أى الأب وذى القدر والضامن انما التزموه أى
 الصداق التحمل أى الضمان المجرد عن التبرع كان أى التصريح بالحالة
 لاقبله أو معه أى العقد بيان لفهوم بعد العقد وتظم هذه الاقسام أبو على
 المساوى بقوله

انف رجوعا عند حمل مطلقا * حمالة به كسر ذا حقا

اقتطعت عند عقد الارضاع * وبعد هذه حمالة بالارضاع

وكل ما التزم بعد عقد * بشرطه الحوز فافهم قصدى

والمقاربة بضم الميم وفتح الراء تلها باء موحدة بها أى الكفاءة هنا أى
 فى باب النكاح الحال بخفة اللام أى السلامة من العيوب التى ترد بالنكاح بلا
 شرط والدين بكسر الدال المهملة أى الدين والسلامة من الفسق باعتقاد
 أوجارحة والحرية بضم الحاء المهملة وكسر الراء مثقلة هى والياء المثناة تحت
 النسب أى الانتساب لأب معلوم والحسب أى مفاخر الصفات الموالى
 أى العتقاء ونحوهم أى فى جهل نسبهم والمال عطف على النسب
 الثلاثة أى النسب والحسب والمال فيها أى الكفاءة كالرثاة بضم الزاى
 جمع زان والشرية بكسر الشين والراء مثقلا جمع شريب أى المكثرون

شرب ما يسكر جنسه بدليل ما يأتي بعده أي قوله فالمولي وغير الشريف
 والأقل جاها كفاء والاضافة للسان على الوجه بفتح الهمزة والجيم أي الاظهر
 وهو أي اعتبار الحرية في الكفاءة المغيرة بضم وكسر الغين المعجمة
 وهو أي قول المغيرة وسخنون خبر بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة أي
 حديث بريرة بفتح الباء الموحدة وكسر الراء الاولى علم أمة عائشة أم المؤمنين
 رضي الله تعالى عنها حين عتقت بفتحات مخففا أي صارت حرة بأعناق عائشة
 أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها صلة خبر أي وهي متزوج بعبد اسمها مغيب بضم الميم
 وكسر الغين المعجمة آخره مثله تخبرها بفتحات متفلا أي بريرة في بقائها مع
 زوجها مغيب وفراقه بطامة بائنة فاختارت فراقه وهذا على ان علة تخييرها نقص
 زوجها عنها برقيته وقيل علمه جبرها على النكاح النبي فاعل خبر المثقل
 وبأنه أي الشأن عطف على خبر بريرة ذلك أي ظهر ررقية الزوج يوجب
 أي يثبت للحرمة الردأي لنكاحه ان شئت له أي قول المغيرة وسخنون
 باعتبار الحرية في الكفاءة قول ابن القاسم خبر المقابل ان الحرية بكسر
 الهمزة مقول قول ابن القاسم لكنه أي عدم اعتبار الحرية في الكفاءة
 استدرأ على قوله قول ابن القاسم لرفع انه نص عليه كلامه أي ابن القاسم
 وليس أي كلام ابن القاسم في ذلك أي عدم اعتبار الحرية في الكفاءة
 فكان الأولى الخ تفريع على قوله لكنه ظاهر كلامه الخ عليه أي قول
 المغيرة فيه أي اعتبار الحرية وقال بعضهم أي معتذر عن الشيخ في ذكر
 التأويلين ذكر بفتحات أو كسر فسكون المقابل أي لقول المغيرة قول ابن
 القاسم خبر الكون والأي وان لم نعتذر عنه بهذا العذر فلا ينتفي عنه الاعتراض
 فهو أي قول ابن القاسم بعدم اعتبار الحرية في الكفاءة لأنه أي قولنا على
 الأوجه ولا وجه له واوه للحال ما يحجب أي به عن المسامحة
 هذه الصيغة أي قوله على الأوجه لا التفاضل أي في الوجهة وحاصله
 ان اسم التفضيل ليس على بابه فالوجه بمعنى الوجهية بعدمها أي بمن
 عدمها أي بغير كفاء والتزويج بفاسق ظاهره باعتقاد أو جارحة وفي شرح
 المجموع ولا يجوز الرضى بفاسق الاعتقاد لئلا يجبرها اليه اه وفيه ان
 العلة تقتضي ان فاسق الجارحة كذلك معيوب المناسب معيب فان لم

برضيا أى المرأة وولم يهدم الكفاءة بأن اختلفا فرضى أحدهما وامتنع الآخر
 ورجحه جماعة أى لان خلطة الفاسق بمنوعة وهجره واجب فكيف
 ينكحاه وهذا ظاهر كلام اللخمي وابن بشير وشهر الاول القا كه انى واعتمده
 العدوى فى حاشية الخرشي وقال أصبغ ان كان لا يؤمن عليها منه رده الامام
 ولورضيت به مجموع الثلاثة الامور أى الدين والحال والحرة أى المعاملة فيها
 فقط أى دون النسب والحسب والمال والجاه الذى يفتح الدال المهمة
 وكسر النون وشدة المثناة تحت أى الخيس كالمسلماني بضم الميم الاولى أى
 الطارئ اسلامه بعد كفره أو فى خدمته أى حرقة وصنعة عطف على
 فى نفسه وكذا الفقير أى بالنسبة للغنية كفء خبر غير الشريف ومن
 عطف عليه الأم أى للبنات التى أراد أبوها تزويجها ما قبله أى قوله وغير
 الشريف الخ فى تزويج الاب ابنته الخصلة كلام المنفى بلا الموسرة بضم الميم
 وكسر السين أى الغنية المرغوب فيها أى لجمالها وماله من فقير أى له
 ذى عيب أى نكصى ومحبوب وعين ومجذوم واربص وروى بضم الراء وكسر
 الواو أى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه لها أى الام كلاما أى فى
 تزويج بنتها الغنية الجميلة من فقير مطلقا أى عن تقييده بالضرر البين
 وهو أى اثبات الكلام للام مطلقا فيها أنت امرأة مطلقة الى مالك فقالت ان
 لى ابنة فى حجر موسرة مرغوباتها أراد أبوها أن يزوجهما من ابن أخ له فقبر أقرى
 لى فى ذلك متكاما قال نعم انى لأرى لك متكاما وفى رواية لا أرى لك متكاما ابن
 القاسم وأنا أراه ماضيا الا ضرر بين واختلف فى كونه نفسه بالكلام الامام
 أو مقابله على الشخص أى ذكره كان أو أنثى الاصل أى أصله فى الولادة
 وهو أى الاصل كل من أى شخص ذكره كان أو أنثى عليه أى الشخص
 ولادة فبحرم على الرجل أمه وجميع جداته من جهة أبيه ومن جهة أمه وان
 علمت وعلى المرأة أبوها وجميع أجدادها من جهة أبيها ومن جهة أمها وان علون
 والفرع أى فرع من الولادة فبحرم على الرجل بنته وبنت ابنته وجميع بناتها
 وان سفلن وعلى المرأة ابنتها وابن بنتها وان سفل وان كان أى الفرع
 وزوجة جدك أى سواء كان من جهة أبك أو من جهة أمك وزوجة ابنك
 أى وزوجة ابن بنتك أو جدتها أى سواء كانت من جهة أبيها أو من جهة أمها

بنتها أى وبنت ابنها أول أصل أى الاب والام فجميع فروعهما محرم
 على الشخص ذكرًا كان أو أنثى وهم أى فصول أول أصل جهة لا حاجة اليه
 من كل أصل أى غير الأول من جهة الاب أو الام أى سواء كان الأصل من
 جهة الاب أو من جهة الام وسواء كان ذكرًا أو أنثى كالاعمام أى بالنسبة للمرأة
 والعلمات أى بالنسبة للرجل والاخوان أى بالنسبة للأنثى والحالات
 أى بالنسبة للذكر وعم الاب أى بالنسبة للأنثى وعمته بالنسبة للذكر
 وإن علأى الأصل وخال الام أى والاب بالنسبة للمرأة وخالتها
 وخالة الاب بالنسبة للذكر دون بنهم بيان لمفهوم أول فصل فتحل بنت العم
 الخ أى بالنسبة للذكر وابن العم الخ بالنسبة للأنثى وأم أمها المناسب وجدتها من
 جهة أبيها أو من جهة أمها وإن لم يحصل تلذذ بالزوجة مبالغفة في تحريم
 أصولها لأن مجرد العقد أى العقد المجرد عن التلذذ وبنت بنتها أى
 وبنت ابنها وإن تزأت إن تلذذ أى الزوج الخ شرط في حرمة فصولها فلا
 يحرم بضم المثناة وفتح الحاء وكسر الراء مثقلة بالام أى الزوجة مطلقا
 أى عن تقييده بغير الوجه والكفين أى اتفاقا بدليل ما يليه يحرم بضم ففتح
 مثقلا فيه أى الملك أصولها وفصولها أى المملوكة المتلذذ بها هى أى
 المملوكة المتلذذ بها به أى التلذذ من بلوغه أى المالك المتلذذ
 ولا يحرم الزنى بضم المثناة وفتح الحاء وكسر الراء مثقلا أى أصول المزنى بها
 وفصولها على الزانى ولا المزنى بها على أصوله وفصوله جازأى له والمقابل
 أى للارجح أنه أى الزنى يحرم بضم ففتح لا يحرم بضم ففتح بذلك
 أى كونها معتدة أو خامسة وحرمة ففحات مثقلا محرم بضم ففتح فكسر
 مثقلا حرمة ففحات مثقلا حاول بفتح الواو أى أراد من زوجة أو أمة
 بيان حليته فإنه أى تلذذه بأمر حليته أو بنتها يحرم بضم ففتح فكسر
 مثقلا وخامسة أى لاربعة زوجات مجتمعات في عصمة زوج الأربعة أى
 جمع أربع زوجات والأولى الأربع ولو جمع أى الزوج الخمسة أى
 الزوجات والأولى الخمس حرمة بفتح فضم أى تزوج أحدهما الآخر
 العكس أى لو قدرت بنت الأخ ذكرًا الحرم عليه عمته فتخرج أى من محرمتى
 الجميع تفريع على قوله لو قدرت كل ذكرًا حرم المرأة وبنت زوجها وأمه

لان المرأة اذا قدرت ذكر ازال الزوجية وجازله نكاح ام الزوج او بنته وان
 كان تقدير بنته او امه ذكر يحرم عليه زوجة أبيه او ابنه جمعهما اى المرأة
 وبنت زوجها او امه والمرأة وأمتها وطء أمة اى بالملك فانه اى وطءهما
 بالملك بخلاف جمعهما بالملك الخ بيان لفهوم وطئهما وكذا اى جمعهما
 فى الملك بالاتلذذ فى الجواز لم يحرم المناسب فلا يحرم لانه اى عقد الثانية
 لفسخه بلا طلاق المناسب لان القاعدة لامهر فيما فسخ قبل الدخول الانكاح
 الدرهمين والمتراضعين اى الزوج المناسب اى الزوجة الزوج بأنه لاحق
 المناسب بانها لامهر وأولى اى فى عدم المهر وانظر ما وجه الاولوية فالمناسب
 وكذا شهادة بيعة بانها ثانية ولا بيعة اى على انها ثانية واوه للعالم حلف
 اى الزوج اسقوط المهر عنه اى الزوج علة لحلفه قوله اى الزوج فى
 انها ثانية حينئذ اى حين عدم تصديقه وحلفه انها ثانية فان نكل اى
 الزوج عن حلفه أنها ثانية حلفت اى الزوجة انها ليست ثانية
 واستحقته اى المهر فان دخل الخيان لفهوم اذا فسخ قبل الدخول وان
 جمعهما اى الزوج محرم حتى الجمع على فسخه المناسب فسادا وتأبديفتحات
 مثقلا عليه اى الزوج وان اجمع بضم فسكون فكسرواوه للعالم
 وهو اى تأييد التحريم حرم بفتحات مثقلا اى ايدا يحرم بضم فقطح فكسروا
 مثقلا بيعة اى الزوج وبينهما اى الام وبنتها ان مات احدهما قبل الفسخ
 حلتا بفتحات اى احدهما ايا كانت عدم اى كالمعدم وحلت
 بفتحات مثقلا وطء الثانية اى والاتلذذ بهما بمقدمة بخلع بضم الخاء
 المعجمة وسكون اللام اى طلاق بعوض او بلفظ خلع او بتفتيح الموحدة وشدة
 المثناة او طلاق ثلاث حرا واثنين لعبد او زوال ملكها اى الاولى لجواز
 وطئها اى المدبرة او انكاح اى الاولى اى عقداى على الاولى انكاح
 ولا يكون اى اللازم او اسرها اى الاولى لانه اى الأمر مظنة اليأس
 اى من العود اباق بكسر الهمزة اى هروب الاولى والاى وان لم يكن
 اباق اياس فلا تحل من يحرم جمعها معها وهذا اى قوله أو انكاح وما يليه
 وأما الزوجة اى التى أسرت أو ألفت اباق اياس أيتها اى طلقها ثلاثا
 ولود اس اى كتم عيا بحواله بفتح الحاء اى تغير سوق اى قيمة المبيع

بزيادة أو نقص فأعلى أى أقوى من حواله السوق كتغير الذات فان فات الخ
 بيان لمفهوم لم يفت القيمة فاعل لزم وكذا أى البيع الفاسد فى التفصيل بين
 القوات وعدمه اذ اوجهها بفتحات متقلا أى الاولى بعد استبرائها أى
 الاولى من مائه ولم يفت بالدخول أى فلا تتحل الثانية فان فات أى الشكاح
 الفاسد بالدخول حلت أى الثانية لمن تلتذذ بها صلة طرق من غيره أى
 التلذذ بوطء شبهة أى بسببه صلة استبرأ بأن وطئها من طئها زوجته وأتمه
 ولا مواضعة بضم الميم وفتح الضاد المجعلة أى وضعها بعد بيعها عند امته حتى
 تحبض وهى رابعة او وخش وطئها وبيعها قبل استبرائها منه فلا تتحل له الثانية حتى
 تحبض الاولى ولا خيار أى بيع الاولى بشرطه فلا تتحل الثانية للبائع حتى يمضى
 البيع فى الاولى ولو كان أى الخمار لغير بائعها أى الاولى بأن كان لمشتريها
 او غيرها لان ضمها أى الامة المبيعة بمواضعة او خيار علة لعدم حل الثانية
 بهما فى مدة المواضعة والخيار صلة ضمان من البائع خبران ولا احرام
 بحج او عمرة أى من الاولى فلا تتحل الثانية به ولا هبة أى اعطاء الاولى بلا
 عوض لمن أى موهوب له يعتصرها أى يجوز للواهب ان يأخذ الهبة
 بمعنى الموهوب بغير رضى الموهوب له بلا عوض منه أى الموهوب له فالجمله جارية
 على غير ما هى له كوله أى الواهب مثال لمن يعتصر منه قبل حصول
 مفوت بضم الميم وفتح الفاء وكسر الواو مشددة فلا تتحل الثانية بهبة الاولى قبله فان
 حصل مفوت حلت وعنده عطف على ولده بل وان كان الاعتصار بشراء
 اضرب انتقاله عن قوله مجازا والطلاق الاعتصار على الشراء مجازة فهى اذ
 حقيقة فى عرف الفقهاء رجوع الاصل فيما وهبه لفرعه بلا عوض كتيمة
 الذى فى حجره مثال لمن يعتصر منه بشراء فاذا وهب الاولى لتيمة المحبوس له فلا
 تتحل له الثانية لانه اذا تبعت نفسه الاولى او احتاجها لخدمة فيجوز له
 تقويمها والرجوع فيها فلا تتحل الثانية أى بهبة لمن يعتصر منه ولو بالقيمة
 فلا تتحل بهما أى الصدقة على من يعتصر منه وهذا أى عدم حل الثانية
 اذ لم تحز بضم المثناة فوق وفتح الحاء المهيمنة أى من رشيد السكبر أى
 الرشيد الموهوب له وأما ان حيزت أى الاولى التى وهبت لولد الواهب
 فقال الشيخ أى فى بيان حكمها تبعا أى تابعا وذاتبع حال من الشيخ بخلاف

صدقة عليه ان حيزت أى فتحل الثانية بها انه أى حوزا الصدقة على من يعنصر
 منه لا يكفي أى فى حل الثانية وله أى انتزاعها أى الصدقة المحوزة واوه
 للعمال فى قوة التعليل لقوله الظاهر انه لا يكفي أى اذله انتزاعها بغيرها فاطلاقنا
 فى المتن أى الصدقة التى شبهناها بالهبة فى عدم الكفاية عن تقييدها بعدم حوزها
 تبعا أى لتابعة بهما أى محرمتى الجمع وقف بضم فكسر أى منع
 وحيل بينه وبينهما ليحرم بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر الراء
 مثقلة منهما أى من محرمتى الجمع قبل الايقاف أى الحاصل قبله
 أو زمن الايقاف عطف على مقدر أى قبل الايقاف فلا يقال لا حاجة اليه
 وان عقد أى نكاحا بعد العقد الخ علم من العطف بالفاء فالصريح به مجرد
 الايضاح فالأولى بضم الهمزة مبتدأ خبره محذوف قدره الشارح بقوله هى التى
 تحل له دون المستترأة علم من تعريف الطرفين والفصل بينهما بضمير الفصل
 فان قرب المستترأة بضم الراء أى تلذذها به أى لفظ الطلاق المجرد عن عدد
 البتة بقطع الهمزة كما فى التصريح بالنسبة للحر راجع لقوله ثلاثا
 أو اثنتين عطف على ثلاثا لا يوطء مالمسكها أى المبتوتة محترزة تنكح بعد
 بتمامه يوطء من سيد أى لعبد تزوج بدون اذنه صلة ابجزة أو ولى أى
 لغيره تزوج بلاذنه محجور أى لرق أو سفيه عيب أى يوجب الخبار فى رد
 نكاحه كذا م الرضا أى من الزوجة بعينه ويوجب بضم المثناة وكسر اللام
 عطف على تنكح فلا تحل أى المبتوتة مجرد العقد أى من غير من يتما
 بعده أى العقد بعد صحة العقد الخ صلة يوجب فى القبل صلة يوجب ولو بعد
 مبالغة فى كفاية الانتشار لا الدبر الخ محترزة فى القبل بلا منع أى مانع صلة
 يوجب كبض الخ تمثيل للمانع الشرعى واحرام أى يحجج أو عمرة ولا نسكرة
 بضم النون وسكون الكاف واوه للحال بأن أقترأ أى الزوجان به أى
 الابلاج منهما أى الزوجين فان أنكرأ أو أحدهما بيان مفهوم ولا نسكرة
 فيه لان لم تعلم بضم المثناة وفتح اللام مفهوم مع علم خلوة ولا يكفي مجرد
 تصادفهما أى الزوجين تفريع على قوله علم خلوة ولو بامرأتين عليها أى
 الخلوة ولا يشترط علم الزوج معنى فقط فتحل بوطء ثان تفريع على مفهوم
 ان لم يثبت أى فان ثبت بعده ومثل بفتحات متفلا كحل بضم الميم وفتح

الحاء المهملة وكسر اللام الأولى مثقلا وهو أى المحلل تزوجها أى المتبوتة
جنس يشمل المحلل وغيره بقصد تحليلها فصل مخرج لمن تزوجها غير هذا القصد
إذا نوى أى المحلل الخ تقدير لما قبل المباغة وهو أى نكاح المحلل على
كل حال أى من الأحوال الثلاثة السابقة للاختلاف فيه أى فى نكاح المحلل
أكون فسخه طلاقا ولم يعمل كونها بائنة وسبق تعليله بكونها جبرية ولا يضر
الائبة المحلل أى تحليلها لن أيتها توطئة لكلام المتن لها أى المتبوتة صلة مطلق
ولو اتفقا أى المطلق والمتبوتة مباغعة فى الغاء بينهما إذا لم يقصدها المناسب
يقصده أى التحليل أى ترويج أى لنفسه القسمة أى فى الميت
بخلاف الزوجة أى فلها حق فمهما نفقتها أى الامة كالزوجة أى نفقتها
ولا الخدمة أى التى تلزم الامة كالزوجة أى خدمتها الزوجها أى ولان
العبد لا حق له فى وطء مال كتمه ونفقة علمها بخلاف الزوج فرعه أى ولده ذكرا
أو أنثى وولد ولده كذلك وان سفل مملوك أى رقيق ذكرا كان أو أنثى مفعول
نكاح وان سفل أى نزل وبعد الولد وفسخ أى بضم فكسر أى نكاح الشخص
ملكه أو ملك فرعه بشراء الخ صلة ملك فرع كل أى من الزوج فى شراء
الزوجة أو الزوجة فى شراء الزوج بالطلاق صلة فسخ ملك بفتحات مخففا
أب أى أصل ذكر ولده أى فرعه ذكرا كان أو أنثى قريبا أو بعيدا
بتلذذه صلة ملك وباؤه للسببية بها أى أمة ولده بالقيمة صلة ملك أيضا وباؤه
للعوض يوم التلذذ بيان للوقت الذى تعتبر القيمة فيه لاختلافها باختلاف
الاقوات ويتبع أى الأب بها أى قيمة أمة ولده فى ذمته أى الأب
ان أعدم أى الأب أى لم يوجد له مال ويتبع أى الامة عليه أى الأب
فى عدمه بضم فسكون أى حال كونه لا مال له فان ساوى ثمنها قيمتها اخذه كله الولد
وان زاد على قيمتها فالزائد للأب وان نقص عنها اتبعت ذمة الأب بياقها ان لم تحمل
أى الامة من وطء الأب فان حملت منه فلا يتبع عليه ويتبع بقيمتها وحرمت
بفتح فضم أى تأبد تحريم الامة علمها أى الأب وولده وكذا أى الوطء
منهما فى تأبد التحريم عليهما التلذذ أى بأمة الولد منه ومن والده حرم
وطؤها أى على من أولدها نجز بضم فكسر مثقلا عتقها أى لانه لم يبق له
فها الأيسر الخدمة وهو نحو خشية رقية ولده لملك أمه علة لحرمة غير الأصل

ولذا أي التعليل بخوف رقية الولد لما لك أمة أي أي الحر أو أمة أي
الحررة أوجده أوجده أي الحرين لتخلق ولده على الحرية إذ لا يملك الأصل
فرعه أن كان أي مريد التزوج بالامة منها أي الامة وأما العبدان
لأفهمهم أن كان حرا علة الاسترقاق إضافة للبيان ناقص أي في الشرف عن
الحر بالرق أي بسبب كونه رقية قاصلة ناقص ذلك أي استرقاق ولده
بأكثر أي في حقوق العار لحرمة أي شرفه وعلوه قدره علة لما يلزمها مع
الاستغناء أي وله ذلك أن اضطر إليه إذا ضرورات تبيح المحظورات مثلا أي
أو بأسها وأن كان يولده من غيرها مبالغة في الجواز خشى أي الحر الذي
يولده منها ولو كفاية مبالغة ولم يجرد طول الحرية أي فإن وجد طول الحرية حرمت
الامة عليه ولو كانت حرية كفاية لأن ولدها حر تابع لأبيه في الاسلام طولاً بفتح
الطاء المهملة المشالة من عين أو عرض بيان لما والشرط الثاني أي قوله
ولم يجرد طول الحرية والاول أي قوله إذا خشى العنت فقوله أي المصنف
ولم يجرد وقوله أي المصنف وهي أي الامة المملوكة لغير الأصل وخيرت
بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة تحت منقلة الفت بفتح الهمزة وكسر اللام وفتح
الفاء أو علمت أي الحرية من الامة بيان لواحدة أكثر أي من الواحدة
في نفسها أي الحرية بطلقة أي لعمدة النكاح بانه أي لانها جبرية
أو ترضى أي الحرية عطف على تختار نفسها بالمقام بضم الميم أي الإقامة معه
أي الزوج فلا خيار لها أي الحرية بعد ذلك أي الرضى بالمقام معه
أو لا يشدد الواو فلها أي الحرية ولا تنبؤ بضم المثناة وفتح الواو والواو
منقلة أفرادها عن سيدها أي بغير رضاه فيه أي أفرادها بمنزل من سيدها
من ابطال حق سيدها بيان لما من الخدمة بيان لحق سيدها أو غالها
عطف على مقدار أي كاهها وطهره بفتح الواو والطاء المهملة المشالة أي حاجته
بلا شرط أي من الزوج التبوئة حال العقد أو قبله أو عرف أي بها
والأى وان كان الزوج شرط التبوئة أو جرى العرف بها فيقضى بضم المثناة
وفتح الضاء المعجمة به أي التبوئة للزوج على السيد ولا كلام لسيدتها
أي في منعه وللسيد أي للامة المتزوجة الا لشرط أي من الزوج على السيد
عدم سفره بها أو عرف أي بعدم سفر السيد بأمة متزوجة الا لشرط أي

من السيد على الزوج السفر بها أو عرف أي بسفر السيد بالمواة يضع
بفترات مخففا أي يسقط صدقها أي الأمة إلا أن يكون عليها من محيطة
بمالها تدايقه بآذنه وأما بعد الدخول الخ مفهوم قبل الدخول فله أي السيد
لا يهتم أي السيد لذلك أي لا خذ صدقها أي لأن الغالب أن صدقها
لا يساوي قيمتها وسقط يدها له قبل البناء أي لانفساخ النكاح حينئذ والقاعدة
أن كل نكاح فسخ قبل الدخول لا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين والرضيعين العزل
بفتح العين المهملة ويكون الزاي بأن يبنى الخ تصوير للعزل عنها توقع بضم
المثناة والواو وكسر القاف مثقلة أي رجي كالخبرة أي ولو توقع حملها إذا لحق
لولها في ولدها بكره بضم فسكون أي كراهة لأنه ليس له منعها من شربها خمر
وأكلها لحم خنزير ولا من ذهابها لمعبدها ولو تضرر برائحة ذلك لدخوله عليه أذ هو
شأنها وجوز به فترات مثقلة أي بلا كراهية لأن لها أي الكفاية بها
أي في دار الحرب فلا يجوز أي نكاح الأمة الكفاية أي لأن فيه تعريض ولده
لرقبه لكافر ماله كها أي الأمة الكفاية أي لجوازيعها الكفاية على دينها
وغير بضم القاف وكسر الراء الأولى مثقلة أي أفروزيك ولا يشترط أي في تقرير
نكاح من أسلم على أمة كفاية أسلمت أيضا شروط الأمة أي نكاحها من
خشية الزنا وعدم طول حرة أن الدوام أي لنكاح أو غيره ليس كالأبداء
أي في الشروط وقت بضم فكسر أي المجوسية عقب اسلام زوجها عند حاكم
فرق بضم فكسر مثقلة كالمعنى بضم العين بيان لمفهوم أن قرب اسلامها
الخ أو أسلمت أي المجوسية قبله أي اسلام زوجها فأسلم أي زوجها
في عدتها أي المجوسية أو أسلم أي الزوجان المجوسيان والإبان بيان
لمفهوم أن قرب اسلامها ومفهوم في عدتها بأن أسلمت بعده بضم ياء عدتها ويرلف مفهوم
أن قرب اسلامها أو أسلمت قبله وأسلم بعد خروجها من العدة تصوير لمفهوم في
عدتها إفساد أنسكتهم أي الكفار سواء كانوا أهل كتاب أم لا علة لقوله بلا
طلاق وفيه أن في أنسكتهم خلافا وفسخ المختلف فيه طلاق فالتناسب لأن الطلاق
لا يلزمهم فان تزوجها بعد ذلك الخ تفريع على قوله بلا طلاق كطلاقهم أي
الكفار تشبيهه في الفساد لا يقع أي لا يلزم كطلاق الصبي والمجنون
فاذا طلقها أي الكافر زوجته وأبناها أي أبعداها وفارقها أن أبانها أي

الكافر مطلقته عنه صلة أبانها في حال كفره صلة أبانها بعد إيقاع
 الطلاق الثلاث صلة يعقد وأسلم ذلك أي إيقاع الثلاث بلا محال صلة
 يعقد بعصمة جديدة أي كاملة لما علمت أنه لقوله يعقد بلا محال من عدم صحة
 طلاقهم بيان لما ثم تراعى النكاح أي حال كفرهما ويلزمهم أي الكفار ذلك
 أي الثلاث الذي حكم الحاكم به أي مطلقا سواء استوفى شروط طلاق الإسلام
 أم لا إن كان أي الطلاق الذي حصل من الكافر محملا بضم الميم الأول
 وسكون الجيم وفتح الميم الثانية حال من الفراق أو كسرهما حال من الحاكم
 أولا يلزمهم بضم المثناة وكسر أي الحاكم الكافر ولا يتعرض بفتحات
 مثقلا أي الحاكم لهم أي الكفار ويتردهم مشكل جوابه إن الحكم
 بالطلاق الخ مراعاة الخلاف وهل يصلح العطار الخ إشارة إلى أن هذا الاشكال
 لا جواب له وقد علمت جوابه بوجه سهل وماتوفيقى الأبالله عليه توكلت واليه أنيب
 ورضاهم بحكمنا الخ دفع به ما يقال حكم عليهم بالطلاق لرضاهم بحكمنا
 وقوله تعالى الخ دفع به ما يقال صح الحكم به لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم
 محله فيما لا تتوقف الخ خبر قوله تعالى وفيه إن القائل بالحكم يرى أنه مما لا تتوقف
 صحته على الإسلام وتحت أي في عصمته كثيرة أي زائدة على أربع واره
 للرجال له اختيار أربع أي وله اختيار أقل منها وله ترك الجميع وإن شاء
 اختار أقل الخ تقيم لقوله أي له اختيار أربع من كل محرمتي الجمع بيان الخ
 الأختين متأخرة أي التي اختارها في العقد فالأطلاق الخ تفريع على
 قوله في الأولى أو عقد على الجميع في عقد واحد الخ وعلى قوله في الثانية متأخرة الخ
 للسائلين أي قوله اختار أربعاً وقوله واحد كالأختين والآخر متناهي
 عليه أبداً فإذا طلق واحدة معينة أي فقد اختارها فلانة كظهر أمي كان
 له اختيار ثلاث غيرها أي ولا تتحل له المظاهر منها إلا بعدت كفره عنها بالاول
 بضم الهمز وخفة الواو أي الأربع التي وطئن أولاً ولا شيء من الصداق لغير
 مختارة لم يدخل بها أي تصنع نكاحها قبل الدخول وكل نكاح فسخ قبله فلا شيء فيه
 الانكاح الدرهمين والمرضعين ولمن دخل بها جميع صداقها بيان لقوم لم
 يدخل بها أربعة انصاف اصدقة اصدقين أي تقسم على العشرين سنة فلكل خمس
 صداقها استوت اصدقتهن أو تفاوتت وكذلك أي طلاق العشر قبل البناء

في ايجاب صداقين مقسومين على العشر بفض بضم المثناة تحت وفتح الفاء وشد
 الضاد المعجمة أى يقسم ما لزمه وهو صداقان على العشرة أى عدد النساء فيخص
 كل واحدة خمس فتعطى كل واحدة خمس صداقها كيف كان ناب كل واحد
 خمس أى لان الصداقين عشرة أخماس اذ كل صداق خمسة أخماس ومنع
 بفتحات مخففا مخوف بفتح الميم وضم الخاء المعجمة يتوقع بضم فقطع مثقلا
 أى يظن بأحدهما نعت ثان لمرض وان احتاج الخ بمبالغة في المنع
 للمريض صلة في التزويج صلة اذن جازأى النكاح وعلة المنع أى
 انكاح المريض ان فيه أى نكاح المريض ادخال وارث أى وقد ورد النهى
 عنه كإخراجه فان وقع أى نكاح المريض مالم يصح أى المريض صحة بينة
 كما بآى فى قوله الا ان يصح المريض الخ تقديمه أى قوله الا ان يصح المريض
 ومثل فسخه بعد البناء أى في ايجاب المسمى موته أى الزوج الصحيح
 أو موتها أى المريضة قبله أى البناء فلها أى الزوجة في صورتين
 بينهما أى الزوجين المريض أحدهما وان كان أى نكاح المريض واوه للحال
 لان علة فساد أى نكاح المريض علة لقوله لا ارث فيه عشرة أى لانها
 أقل من المسمى وصداق المثل فان فسخ أى نكاح المريض الخ مفهوم مات من
 مرضه قبل فسخه ويفسخ أى نكاحه كآية أوامة مالم يصح أى المريض صحة
 بينة عدم المنع أى لنكاح المريض كآية أوامة الاسلام أى من الكفاية
 والعنق أى للامة وشروطه الخ عطف تفسير وهو أى معنى الصداق
 ما أى مال جنس يشمل الصداق وغيره يجعل للزوجة فصل مخرج ما يجعل
 غيرها كالثمن والخلع والمدينة والأرث في نظير الاستمتاع بها فصل مخرج ما يجعل
 لها في نظير نفقتها أو كسوتها أو حفظها من المبيت والعمل المناسب في نظير ملك
 عهدها اليشمل صداق من لا يستمتع كشيج فان ومن لا يستمتع بها والاتفاق أى
 من الزوجة أو ولها والزواج على اسقاطه أى المهر عن الزوج والنكاح
 بدون علة لا عقد أى لانه منافي لمقتضاه فيه أى الصداق من كونه مقبولا
 بضم ففتحات مثقلا أى معدودا من الاموال التى لها قيمة الخ بيان للشروط وإلى
 ذلك أى اشتراط شروط الثمن في الصداق الا انه أى الصداق الخ استدراكه
 على قوله كالثمن لرفع إيهامه انه شبيهه في جميع أحكامه لبنائه أى الصداق

علة لقوله قد يغتفر فيه الخ قد يغتفر فيه أى الصداق الخ خبران كما بآتى بيانه
أى فى قوله كعبه تختاره وجاز بشورة الخ وأقله أى الصداق ذهباً
تميز لربع دينار أو للدينار شرعيانعت دينار مقطوع على أنه مفعول محذوف
أى اعنى شرعياً والمناسب تقديمه واتباعه فضة تميز للدرهم فلا يحزى بضم
المثناة أو فتحها أى الصداق من ذلك أى ربع الدينار وثلاثة الدراهم
وأكثره أى الصداق لأحدله الجلاب لأحب الأغرار فى كثرة ابن عرفة
لقول عائشة رضى الله تعالى عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يمين المرأة
تسهل أمرها أو تيسر أمرها وقلة صداقها قالت عائشة وأنا أقول من عندي ومن
شؤمها تعسر أمرها وتكثير صداقها أخرجه الحاكم وابن حبان على شرط مسلم
أو موقوف بضم الميم وفتح القاف والواو بمثلاً بهما المناسب بأحدهما
مفعول شرعاً احتراز عن الخمر والخنزير المقولين عند الكفار وشبههم طاهر رأى
بالفعل أو قابل للتطهير كذوب متنجس لا نجس أى ذاتا كميته أو عروضاً ولا
يقبل التطهير كزيت متنجس لا يقع به تقويم المناسب لقيمة له إذ غيره أى
المتفقع به علة لا شرط كونه منتفعاً به كعبد أشرف على الموت أى أخذ فى نزع
روحه مثال لما لا ينتفع به وفيه أنه ينتفع بعقده لا يقع به تقويم المناسب لقيمة له
وكأله وأى لا تساوى قيمة جوهرها وذاغها لا تتفادى بها بنحو طبخ أحدهما
عطف على قوله كعبد لأن المراد أى بقوله منتفع به علة لقوله وكأله أهو
وأجلاً أى إن كان مؤجلاً وجب أى ثبت عليها أى لجنايتها عليه أو على
وليه عمدا تركه أى إسقاط القصاص عنها ويرجع أى الزوج للدية
أى لأخذ دية جنابة الزوجة عليه أو على ولية من الزوجة لا للقصاص لسقوطه
بجعله صداقاً الحزب بضم الحاء وشد أى من الإنسان فلا يصح جعله صداقاً لعدم
تموله والسمسة عطف على الحر كان يتزوجها ليكون سمساراً بكسر السين
الأولى وسكون الميم أى دلالاً وواسطة تمثيل وتضوير لجعل السمسة صداقاً
فى بيع ساعة بكسر السين وسكون اللام صلة سمسار لها أى المرأة تنازع فيه
سمسار وبيع وزعت ساعة المقدر بكائنة والكلام موجه أى محتمل لوجهين الأول
أن تريد المرأة شراء ساعة فيجعل الخاطب سمسرة فى بيع تلك الساعة لها صداقها
الثانى أن تريد بيع ساعتها فيجعل الخاطب سمسرة فى بيعها مهر لها والتكاح

فاسد في الصورتين لاحتمال عدم البيع لها أو من أفلا تنفع بسمسرة فيؤدى الى
اسقاط الصداق ولا مالا يملك بضم المثناة وفتح اللام من النجاسة بيان لما
دواب أى محرمة أو مكروهة كعبد فلان أى لانه قد لا يرضى باخراجه عن
ملكه بوجه على التيقية أى لها على أصلها وإن كان لا يصح بيعه واوه
للحال أى الا ان تكون فيه منفعة واضطر له ولم يتبالا عليه ثم المناسب وان كانت
لا يصح بيعها بينه بفتحات متقلا أى قسر الدنانير الأجل أى الذى يدفعها
فيه ومثل بفتحات متقلا به صلة يجوز بقوله صلة مثل تختاره هى
أى العبد الزوجة نعت عبد للدخول أى من الزوج والزوجة علة للجواز
على انها أى الزوجة لا تختار الا الأحسن لان هذا شأن من اختار لنفسه من
مال غيره فلا غرر رأى فى العبد المحجول صداقا لاهو أى الزوج هل يختار
الأحسن أى لجوده ومكارمته أو الأدنى أى كما هو شأن من اختار من ماله لغيره
ولجمله ودناه فتمته لبنائه أى الصداق بخلاف البيع فلا يفتقر فيه ذلك
لبنائه على المشاحة كما لو وقع أى الصداق على الجذب فتح الجيم وشذال
المجعة أو المهمة أى شرط قطعها وأخذها الآن قبل بدو صلاحها ولها أى
الزوجة ان وقع أى الصداق بما ذكر أى الشورة أو العدم من كابل
أو صداق مثل الوسط أى المتوسط بين الأعلى والأدنى من الشورة الخ
بيان للوسط ان علم بضم فكسر عدهم صلة علم لان لم يعلم بيان لمفهوم
ان علم والى المبسرة بفتح الميم والسين أى اليسر بالدرهم أو الدنانير سلع
بكسر ففتح جمع سلعة بكسر فسكون أى عروض بخارة يرصد بفتح فسكون فضم
أى ينتظر الاسواق أى ارتفاع الاثمان أو له أى الزوج معلوم عطف على
له سلع لان كان أى الزوج بيان ان كان ملبا ويفسخ أى النكاح الذى أجل
صداقه بمسرة العدم لمزيد الجمالة من اخافه ما كان صفة علة لقوله ويفسخ
الذى يملكه أى الزوج فالصلة جارية على غير موصولها واليس مأمون لفلان
كاتبه عن علم شخص معين غير الزوجة قريبا لها أو أجنبيا منها من يعتق عليها
أى الزوجة لو ملكته وأخها بيان لما دخل بالكاف عنها أى الزوجة صلة
عتق والولاء أى على العتيق لها أى الزوجة له أى الزوج لانه
أى العبد الموهوب أو المعتق علة للجواز فى المسائل الثلاثة يقدر بضم ففتح

مثقلا أى يفرض دخوله أى العبد في ملكها أى الزوجة ثم وهبته
 أى الزوجة لفلان أو عتقه أى الزوجة عن نفسها وعن زوجها والمناسب
 أعتقه لأن عتق لازم لا يصح وصله بها غير المصدر تسليمه أى الصداق لها
 أى الزوجة أن كانت رشيدة صلة تسليم أن تعين بفتحات مثقلا أى الصداق
 كعبد أى معين بعينه أى معين أن طلبت الزوجة تعجيله شرط في وجوبه
 فهو حقها فإن لم يطلبه فلا يجب ويجوز تأخيرها أن لم يشترط والامنع ولو كان
 الزوج صغير الخ مبالغته في وجوب تعجيله ويمنع بضم المثناة تحت تأخيرها
 أى المعين أى بشرط والا فيجوز فلا منافاة في الكلام كعبد يتأخر قبضه
 في البيع أى فيمنع لغرضه ألا يدري ماله ويفسد أى النكاح أن دخلا أى
 الزوجان على تأجيله أى المعين قال الرماضي في التوضيح ولا يجوز تأخيرها
 كما لا يجوز بيع معين يتأخر قبضه للغرر اه فقطاهر هذا الكلام أن التعجيل حق
 لله تعالى وأنه يفسد العقد بالتأخير وهذا إما هو إذا وقع العقد بشرط التأخير فإن
 لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها أن تأخيرها إذا لم يحظر فيه لدخوله في ضمانها
 بالعقد هذا ظاهر كلامهم في التيطية ما أسدقها من معين العروص والرفيق
 والحيوان والأصول فالمرأة أو ولها تعجيل قبض ذلك من يوم العقد صغيرين كانا
 أو كبيرين قريبا كان البناء أو بعيدا ولا يجوز النكاح باشتراط تأخير القبض فيه
 كما لا يجوز ذلك في البيع اه فقوله للمرأة الخ إشارة إلى أن ذلك لها ولها التأخير
 إذ لو كان واجبا لله تعالى لقال عليها والحال أنه لم يكن شرط وحكم مع المعين
 يتأخر قبضه هذا سبيله لكن فيه تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى وفي الجواهر أن كان
 الصداق معيناً كدار أو عبد أو نحوهما فلهما أو لولها طلب تعجيله وإن لم تؤخذ
 بتعجيل الدخول لأن ضمان ما كان معيناً منها اه فجعل الحق لها وعليه بان
 الضمان منها فتمكن من أخذ ما ضمانه منها لتصوره لا بالغرر كافي التوضيح به تعالى بن عبد
 السلام أو حل بفتح الحاء المهملة وشذ اللام أى الصداق والابن بضم
 ففتح فكسر مثقلا أى الزوج اه أى الزوجة أو حال الصداق بشذ اللام
 من إضافة ما كان صفة المضمون أى غير المعين المتعلق بدقة الزوج وضمانه
 فلهما أى الزوجة إلا أن يستحق بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة مثقلا
 من يدها أى حوزها بعد الوطء عسلة يستحق بان علم أنه لا يملكه تصوير

لغرها ولولم يفر بفتح المثناة وضم الغين المعجمة وشذراء أى الزوج الزوجة
 مبالغته فى ان اها المتع ان استحق المهر من يدها لا اعتقاده أى الزوج له
 يملكه أى الصداق منها أى الزوجين بيان لمن يبذل أى تسليم صلة بادر
 ماعنده أى ما تعلق به فان لم تبلغ لم تحب له الزوجة بيان لفهوم ان بلغ
 واذا لم يمكن وطؤها الخ بيان لفهوم امكن وطؤها بدفع ما حبل أى عليه
 من الصداق بيان لما والأولى ابدال لم فى المحلين بلا وتعمل بضم المثناة فوق
 وسكون الميم وفتح الهاء أى الزوجة من الصداق بيان لما يهى بضم فقطع
 فكسر متقلا من الجهازيان لامرها وهو أى قدر الزمن الذى يهى
 مثلها أمرها فيه منه أى الزوج فيها أى الليلة التى حلف ايدخلن عليها
 فيها ولو كان المناسب كانت تكفيره المناسب تكفيرها استمتاعه
 أى الزوج من الزوجة الخائض او النفساء وان طلبته أى الزوجة الزوج
 بحال الصداق أى بالصداق الحال بشذراء اللام صلة طلبت المضمون أى المتعلق
 بضم ان الزوج ودمته لعدم تعيينه ولا مال له أى الزوج واو له الحال ظاهر
 فان كان له مال ظاهر دفع منه للزوجة ما وجب جبراً على الزوج ولاينة تشهد بعسره
 أى الزوج واو له الحال اجل بضم الهمز وكسر الجيم متقلا أى الزوج
 ثلاثة أسابيع أى مفرقة ثمانية ثم ستة ثم أربعة ثم ثلاثة فهذه ثلاثة أسابيع
 ويحسب فيها ان لم يأت بحميل بوجهه هذا أى تأجيله ثلاثة أسابيع وهو
 أى التأجيل موكل بفتح فسكون أى مفوض وحلف أى الزوج يحسب
 الاستظهار بانه لا مال له ظاهر ولا باطن ولوم بضم المثناة واللام وكسر الواو
 منقلة أى امهل له أى الزوج ولولم يرج بضم المثناة وكسر الراء وفتح الجيم
 ثم ان لم يأت أى الزوج به أى الصداق طلق بفتحات متقلا أى الحاكم يعنى
 بأمره بطلاقها فان امتنع طلقها الحاكم او امرها بطلاق نفسها ثم يحكم به
 اذا لم ترض أى الزوجة بالمقام بضم الميم أى الإقامة معه أى الزوج
 وانتظاره أى الزوج حتى يوسر بصدقاها لكونه أى الطلاق علة لوجوب
 التصف قبل بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أى قبل البناء
 اذا طلاق الخ علة لكونه قبل بها أى يطلع عليه الزوج بالزوجة او به أى
 تطلع عليه الزوجة بالزوج يسخ أى من اطلع على العيب النكاح

فلا شيء فيه أي من المهر على الزوج لانه ان كان العيب فهي مدلية وان كان به
فهو الفاسخة فلو كان له أي الزوج الذي ادعى العجز عن الصداق بيان لمفهوم
قوله آ نفا ولا مال له ظاهر اخذ بضم فكسراى الصداق منه أي ماله الظاهر
جبرا عليه كالعين أي من الصداق تشبيهه في اخذه جبرا فان شهدت له
بينة بعسره الخ بيان لمفهوم قوله ولا يئنة تشهد بعسره فان كان أي الزوج
ظاهر الملاء بالمد أي الغنى بأن كان يلبس نفيس الثياب ويركب جيد
الدواب حبس بضم فكسراى الزوج ان لم يأت بحميل بوجهه اذا طلق
اومات أي الزوج قبله أي البناء ويتشطر بفتحات مثقلا أي يصير أشطرا أي
نصفا ويتكمل بفتحات مثقلا أي يصير كاملا وذلك أي تكمله اشار لها
أي الحالات الثلاث التي يتكمل فيها وتكمل بفتحات مثقلا المسمى أي
في نكاح التسمية أو صداق المثل بكسر فسكون أي في نكاح التفويض
وان حرم بفتح فضم أي وطء الزوجة مبالغة في تكمل الصداق به احرام أي
بحج أو عمرة واقامة سنة أي من الزوجة ولولم يبطأها الخ واووه للعال ان
بلغ أي الزوج وأطاعت أي الزوجة شرط في تكمل الصداق بالوطء سنة
والا فلا أي وان لم يكن الزوج وهي مطيقة بأن كان صديقا كانت مطيقة أم لا
أو كان بالغها وهي غير مطيقة فلا يتكمل الصداق بوطئه ولا باقامتها سنة في بيته
تزيلا لا قامتها السنة عنده أي الزوج علة لتكمله باقامتها سنة في بيته
بشرطها أي الاقامة وهو بلوغه واطاقتها بخلاف التفويض بيان لمفهوم ان
سمى ولو تنازعا أي الزوجان في الوطء أي اثباته ونفيه فادعى أي
الزوج عدمه أي الوطء وخالفته أي الزوجة الزوج بأن ادعت حصوله
صدقت بضم فكسر مثقلا أي الزوجة في وقوعه الاهتداء أي البناء لانها
يتمدى كل للآخر فيها لانه أي الشأن قل بفتح القاف واللام مثقلا أي لاعلة
لتصديقها فيها فان نكحت أي الزوجة عن اليمين وان نكل أي الزوج
عن اليمين أيضا فان كانت أي الزوجة لان له أي الزوج الخ علة لتصديقها
في اثبات الوطء ان زارته وتصديقه في نفيه ان زارها فليس المراد ان الزائر
يصدق مطلقا تقر ببع على قوله فان زارته صدقت انه وطئها وان زارها صدق في نفيه
ما علمت أي من ان الزائرة تصدق في الاثبات والزائر في النفي صدق أي الزوج

يرشد بضم المثناة وكسر الشين التعليل أى قوله لان له جراءة الخ من
 فسخ وعدمه بيان الحكم وما يترتب على ذلك أى الحكم عطف عليه من
 ربع دينار الخ بيان لما أو ما يقوم بأحدهما عطف على ربع دينار وان
 نقص عن قيمة الآخر مباينة في كفاية ما يقوم بأحدهما والمناسب وان نقصت
 قيمته عن الآخر بأن كانت قيمته ربع دينار ولم تبلغ ثلاثة دراهم أو عكسه
 الفساد أى التعبير به فى قوله وفسدان نقص عما ذكر ولو أتم أى الزوج
 الصداق الى ما ذكر أى وليس كذلك بل ان أتمه اليه فانه يقر ولا يفسخ ويوجب
 صداق المثل بعده أى الدخول أى وليس كذلك بل ان دخل لزمه اتمام أقل
 الصداق والمناسب ووجوب صداق المثل عطف على وجوب الفسخ بين المراد
 بفتحات مثقلا جواب لما وأتمه أى الزوج أقل الصداق ان دخل أى
 الزوج بالزوجة غفل بضم فكسر منه أى عن فسخ ما نقص صداقه عما
 ذكر على القاعدة أى للفساد صداقه من لزوم صداق المثل بدخوله فهو راجع
 لقوله يلزمه صداق المثل عثر بضم فكسر أى اطاع فسخ بضم فكسر
 ينفه بضم فكسر أى الزوج أقل الصداق فان أتمه فلا فسخ مفهوم ان لم يتم
 وان أبى الخ لاجل حاجته اليه ولها أى الزوجة مع فسخته لجهة النكاح أى ليصح
 ولا يفسخ بطلاق أى الخلاف فيه ابن عمر قوا له المشهور ربع دينار أو ثلاثة
 دراهم أو ما قيمته أحدهما وقيل ما قيمته ثلاثة دراهم فقط ولا ين وهب يجوز
 بالدرهم والوسط والنعلين وفى الواضحة عنه يجوز بأدنى من درهم وبما تراضى
 عليه الاهلون أو وقع أى النكاح بما أى صداق فيفسخ أى النكاح
 ويثبت أى النكاح بعده أى الدخول فيكون أى النكاح ثبت
 له أى الزوج علم أى الزوجة لها أى أولولها قبله أى البناء
 وله أى الزوج للدية أخذها من الزوجة لانه أى الزوج أسقط أى
 القصاص على شئ أى ملكه عصمتها على ما أى صداق قبل وبعد
 كلاهما بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أى البناء لا يبيعه أى
 فلان الدار له أى الزوج عملة لكونه لا يقدر على تسليمها لها أجل بضم
 فكسر مثقلا كونه أو فراق أى بطلاق عتيل للاجل المجهول ولا يعلم وقت
 قدمه واوه الحال الحلال أى غير المؤجل أو المؤجل بأجل معلوم الحرام

أى المؤجل بأجل مجهول فيبقى بضم المثناة وفتح الفين المجمة أى لا يعتبر
 يقيد بضم المثناة الأولى وفتح الثانية مثقلا بأن قيل المجل كذا والمؤجل
 بفتح الجيم فهم مع التشديد تصور لعدم تقييد الأجل ولم يبين الأجل واوه
 للعال بتأجيل أى بمن معلوم سواء جرى بعدم التأجيل أو به لأجل مجهول
 كونه أو فراق والاى ان جرى العرف بتأجيله معلوم كان أى النكاح
 الذى أجل صداقه ولم يقيد بأجله وحمل عليه أى الأجل المعلوم الذى جرى
 العرف به متى شئت أى أخذته منى دفعته لك فالنقل عن ابن القاسم أى
 فى هذين الفرعين انه ان كان أى الزوج جاز أى النكاح ذكر بضم
 فكسر يذكر بضم فسكون ففتح وكذا يحمل أى الصداق لانه أى
 التأجيل بعيد جدا هذه العلة أى قوله لانه مظنة للدخول على اسقاطه
 فانظره فى ضوء الشروع بعد نقله هذا الكلام عن البناني مانعه أقول ليس هذا
 اسقاطا محضا فان فى اليأس راحة بل هو من باب الاحتمال والغرر والمنع منه
 مطلق والالزام ما قال فى المؤجل مجهول وامثاله بمعنى بضم ففتح مثقلا
 تكراسان بضم الخاء المججمة بالهم أى بأرضهم الاندلس بفتح الهمزة
 والال المهملة وضمهما لان الشان أى الغالب بيان لوجه المنع يدرك
 بضم المثناة وفتح الراء وقت العقد صلة محذوف نعت حاله أى الكائن من
 الغرر أى عما فيه غرر المنورة بضم ففتحات مثقلا أى بأنوار النبى صلى الله عليه
 وسلم فان شرط الدخول قبل قبض المعين بيان لمفهوم ان لم يشترط الخ وهذا
 أى الفساد بشرط الدخول قبل قبض المعين ولم بضم فكسر منه أى كلام
 المتن بطريق المفهوم القريب جدا أى كالذى غاب على مسافة يومين
 يجوز أى جعله صداقا الزوجة أى ضمن الصداق المناسب أى الزوجة
 الصداق فى النكاح الفاسد أى له صداقه أو لعقده وأثر خلا فى الصداق
 كنكاح محلل وأما الفاسد لعقده ولم يؤثر خلا فى مهره فتضمنه مجرد العقد كالصحيح
 ان قلت الرامى ليس الفوات شرطا فى ضمانه بل الفوات مرتب عليه أى وزد
 قيمته ان فات فقوله فى البيع الفاسد وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أحسن وقال
 ابن الحاجب وتضمنه بعد القبض لا قبله كالساعة فى البيع الفاسد فذا الوفاة
 فى بدن أو سوق ونحوه كان لها وزد قيمته بيدها أى فى بد الزوجة صلة فان

بما يفوت به البيع الفاسد أى من تغير سوق أو ذات أى بسببه صلة فأتى فترد أى
 الزوجة للزوج قيمته أى الصداق الذى فات يدها ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا
 وترجع أى الزوجة عليه أى الزوج ان دخل فان لم يدخل ففسخ ولا شئ لها
 فان لم يفت أى الصداق بيد الزوجة بيان المفهوم ان فات رده أى الزوجة
 الصداق بعينه أى ورجعت على الزوج بصداق مثلها ان دخل بها والافسخ ولا شئ
 لها وان دخل فى الفاسد لعقده أى الذى لم يؤثر خلافا فى صداقه كنكاح محرم
 مضى بالمسمى المناسب ملكت المسمى بالدخول فلا ترده ان لم يفت ولا عوضه ان فات
 وان لم يقبضه وجب عليه دفعه لها علماء أى الزوجان كون الصداق مقصوبا
 فيفسخ أى لدخولها ما على عدم الصداق وترجع أى الزوجة على الزوج
 باجتماعه أى النكاح بمائة تنازع فيه بعث وزوجت لها أى
 الزوجة منها أى الزوجة أو دفعت للزوج دارا الخ لا حاجة اليه لا غناء
 المثال الاول عنه ومثل البيع أى فى ايجاب اجتماع مع النكاح فى عقد
 الفساد القراض بكسر القاف آخره ضا دمجة أى العقد على دفع مال لمن
 يتجر به بجزء من ربحه والقراض يفتح فسكون آخره ضا دمجة أى التسليف
 والشركة أى العقد على خلط مالى للتجارة بهما والربح بينهما بحسب المالىين
 والصرف أى بيع الذهب بالفضة والمساقاة أى العقد على خدمة شجر
 أو زرع بجزء من ثمره والجعالة أى العقد على عمل بعوض موقوف على تمامه
 لا يصح اجتماعها المناسب فلا يصح جمع عقد منها مع عقد نكاح فى آن
 واحد بثنه أى مثلا للدخول على اسقاط المهر علة لقوله يكون فاسدا
 فالناسب تقدمه على قوله وثبت بعد البناء الخ نقله أى ثبوته بعد البناء بالمثل
 التوضيح أى شرح الشيخ خليل على مختصر الامام ابن الحاجب الفقهى
 قال أى الشيخ خليل فى التوضيح واعترضه أى قول ابن حبيب يثبت بعده بالمثل
 بحديثان أى الرجل والمرأة ان اقربا بالوطء أو شهدت به بيعة فيه أى بسببه
 وينتفى عنه أى الرجل الولد أى الذى حملت من مائه بلا إيعان مناف بضم
 الميم للنكاح أى لانه تملك انتفاع للزوج خاصة بأنه أى عقد النكاح
 بالهبة بلا تسمية مهر وقربه بفتحات متقلا أى هبة نفس الزوجة له أى
 النكاح بشرط عدم الصداق فهو المناسب شهادة فتأمل تأملت فوجدت

فرقاطا هرا وهو ان النكاح بشرط عدم المهر ووقع عقده على ملك الزوج انتفاعه
 بزوجته بلا صداق وهبة نفسها لتمليك الزوج ذات الزوجة والشهادة لا تقرب تملك
 الذات من تملك الانتفاع تضمن بفتحات مثقلا أى العقد المناسب النكاح
 أى ابطاله المناسب فسخه زوجه بفتحات مثقلا أى أو اذنه فى التزوج
 أو امضاه بعد وقوعه بلا اذنه بأن جعله أى السيد العبد الخ تصور بل دفعه
 فى صداقه صداقالها أى زوجه ابتداء أو سمي بالتضعيف أى السيد
 لها أى زوجه عبده حال عقده عليها عبده عبدا أى غيره عين وجعل أى
 السيد بعد العقد فثبتت النكاح أى فى هذه الصورة الخ ايضاح تضمن اثبات
 النكاح رفعه يتضمن بفتحات مثقلا أى يستلزم ملك الصداق أى كون
 الصداق مملوكا للزوجة وملك الزوج أى كونه مملوكا لزوجته يتضمن
 أى يستلزم رفع أى فسخ لأنه أى النكاح الذى جعل الزوج صداقه علة
 للملكة الزوج بالدخول من الفاسد لعقده أى الذى لم يؤثر خلا فى صداقه
 فملك بضم المثناة وفتح اللام وان كان أى هذا النكاح واوه الحال
 لا ثبات له أى يفسخ وجوبا وهذا صريح فى تصويبي قوله آتفاهضى بالمسمى بما تقدم
 والله سبحانه وتعالى أعلم شغار بكسر الشين المعجمة وبالغين المعجمة الثلاثة
 أى الصريح والوجه والمركب منهما احدهما أى ترويحها على الاخرى
 أى ترويحها الاتفاق أى المصادفة بلا شرط توقف أى لاحدهما على
 الاخرى وجه الشغار أى يسمى بهذا لانه شغار من جهة توقيف احدهما
 على الاخرى لتصير التسمية كعدمها وايس شغارا من جهة التسمية لهما
 يفسخ قبل ويثبت بعد الخ بيان الحكمه بعد وقوعه بالاكثر صلة يثبت من
 المسمى الخ بيان للاكثر فصرح أى يسمى بهذا فركب بضم الميم وفتح الراء
 والكاف مثقلا أى يسمى بهذا منهما أى الصريح والوجه صلة مركب
 وفسخ بضم فكسر الصريح نائب فسخ أى الذى لا تسمية فيه واحدة أى
 من الزوجتين أبدا صلة فسخ قبل الدخول الخ كالتفسير لا بد ولا شئ
 فيه بيان لمفهوم بالدخول ككل فاسد أى فسخ قبل الدخول مطلقا أى عن
 تقييده صريح شغار الوجه فاعل يثبت وفسخ قبل أى الدخول مفهوم به
 ولها أى الزوجة خبر قوله الأكثر من المسمى الخ بيان للاكثر للدخول

به أغنى عنه قول المتن إياه حال بشد اللام أى غير مؤجل حالة بشد اللام
 كقول أى كائنه مؤجلة بموت أو فراق قدر بضم فكسر متقلا فيه أى
 الصداق المسمى مؤجل معلوم أى معلوم مثلنا بفتح الميم والمثلثة متقلا
 أغنى بضم الهمز وكسر الغين المعجمة أى لا يعتبر فى تقدير صداق المثل ثم يقال
 بعد الغاء المؤجل بجهول والأولى بأن يقال تصور بفتح تقدير صداق المثل بالمؤجل
 بمعلوم مائة حالة المناسب حذفه والاقتصار على أن فيه مائة مؤجلة لسنة كما
 اقتصر عليه فى المتن كذلك أى مائة حالة ومائة إلى سنة لأنه أى المسمى
 اعتبر الحال فقط الخ أغنى المجهول وقيل ما صداق مثله على أنه حال كله ومضى
 بفتح الميم والصاد المعجمة أن وقع أى صداقه بمنفعة كدار أى كسكنها
 سنة أو عبدا أو دابة يان لما دخل بالكاف أو تعلمها أى الزوجة
 واجبا لها أى - فر الزوج مع الزوج للحج ولا فسخ للنكاح أى الذى جعلت
 منفعة الدار ونحوها أو تعلمها قرأنا أو اجبا لها صداقا لها فيه قاله أى المضى
 وعدمه على المشهور وهو أى المضى وعدم الفسخ وفى كونه أى الصداق
 خبر لمحذوف أى خلاف كخدمته أى الزوج الزوجة منه ماض متصل بضمير
 المفعول أى كونه منافع وكرهه أى كونه منفعة وأجازه أى كونه منفعة
 وإن وقع أى الصداق بمنفعة مضى أى النكاح المشتمل عليه من المنع
 يان لما الجواز أى الذى نسب به لا صبيغ والكرهية أى التى نسبها لابس
 القاسم وإنما مضى على المشهور أى مع كونه ممنوعا وما شهره المصنف
 أى ابن الحاجب الأجرة المناسب بالمنفعة والاحب أى الأولى يفيد أن
 نكاح التفويض خلاف الأولى عقد أى لنكاح جنس شمل نكاح التفويض
 وغيره بلاذ كرهه فصل مخرج نكاح التسمية ولا إسقاطه فصل مخرج
 لنكاح الفساد بإسقاط الصداق ولا صرفه لحكم أحد فصل مخرج ما صرف
 صداقه لحكم أحد فان دخلا أى عقد الزوجان النكاح على إسقاطه أى
 الصداق يان لمفهوم ولا إسقاطه فان صرف بضم فكسر يان لمفهوم ولا صرفه
 الخ صداق المثل تنازع فيه فرض ولزم وليس لها أى الزوجة الامتناع
 أى من الرضى بصداق المثل الذى فرضه لها زوجها بل له أى الزوج منه
 أى صداق المثل فان رضيت به أى الزوجة بالاقبل الذى فرضه الزوج لها فقد

تم الامر وتقرر النكاح به والاى وان لم ترض الزوجة بالاقبل الذى فرضه
 الزوج قيل له أى الزوج اما ان تريد أى على ما فرضته حتى ترضيها أو تباع
 صداق مثلها ان كان أى المحكم غيره أى الزوج شامل للزوجة
 ولا يلزمه أى الزوج ان كان هو أى الزوج ولها أى الزوجة وكه
 أى للزوجة أى صداق المثل المناسب ان يزيد قبله الزوجة ليكون نفسه
 للفاعل والمفعول ان كان أى الزوج وهى أى الزوجة واره للحال له
 أى الزوج أن يقول أى بعد وطئها لا يموت أى قام بها أو بزوجه
 وان ثبت به الارث واوه للحال فقوله الا الخ تفريع على قوله فلها نصفه الخ
 فان لم ترض الخ بيان لمفهوم وترضى ولو فرض أى الزوج لها أى الزوجة
 الاقل أى من صداق مثلها فادعت أى الزوجة بعدم موت الزوج
 أو طلاقه الرضى أى رضاها قبل موته أو طلاقه بالاقبل الذى فرضه لها
 لتأخذ أى كاه وتارعه أى الزوجة فى رضاها قبل أو طلاقه بما فرضه
 لا تصدق بضم ففتح متقلا أى الزوجة مجرد دعواها أى بدعواها المجردة عن
 البينة فان شهدت لها به بينة عمل بها لهما أى الاب والسيد لانه أى
 صداق المثل لها أى الزوجة بعضه أى صداق المثل بعده أى
 الدخول النظر أى المصلحة لمحجورة الوصى ولو لم ترض أى الزوجة
 شيئا شامل لصداق مثلها ولاقل منه قبل الدخول مسألة فرض وهو أى
 الزوج مريض واوه للحال ردت أى الزوجة زائد المثل أى الزائد من المسمى
 على مهر مثلها لانه أى الزائد الا ان يجزئه أى الزائد به أى بدفعه
 أى الزوجة أى مثلها من محافظة الخ بيان الدين والعفة عطف على
 محافظة والصيانة تفسير للعفة من حفظ الخ بيان للصيانة من مفاخر
 الآباء مسألة يعبد من كرم الخ بيان لمفاخر نجدة بفتح النون وسكون الجيم
 أى اغاثة للضطر وامارة بكسر الهاء رأى سلطنة فانه أى مهر المثل
 وجدت أى فى المرأة فقدت أى هذه الصفات كلها من المرأة أيضا أى كما
 يعتبر حال المرأة تعتبر بضم المثناة الأولى وفتح الموحدة يوم العقد أى
 اتصاف المرأة قبل يومه واعتبرت بضم المثناة وكسر الموحدة لانه أى
 الوطء فى الفاسد مسألة أى كوطء الشبهة الخ المناسب أى وطئها فانه يعتبر

في صداق مثلها المرتب عليه اتصافها به يومه في وطء الشبهة مرارا أي لمرأة واحدة والا وضع على الواطئ امرأة بشبهة مرارا ولو بالنوع الذي قبل هذه المبالغة اتحادها بالشخص كان تشبيهه عليه الموطوءة في كل مرة بزوجة - زينب أو أمته سعيدة واتحادها بالنوع كان تشبيهه في كل مرة بزوجة من أربع زوجات أو بسرية من عشر سرار وظهر ما أي الموطوءة واو له الحال في الأولى بضم الهـ - مزاي في الوطء الأولى هند يحوز صرفه ومنعه وهو الأولى وكذا عدد وكل علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط وفي هذا المثال اتحدت الشبهة وتعددت بالشخص فلها أي الموطوءة وأولى أي في اتحاد المهر لوطئها أي الموطوءة انما الحاجة اليه هند أي لاتحاد الشبهة بالشخص المستلزم لاتحاد نوعها وكذا أي المذكور من طئها في الأولى زوجته فلانة وفي الثانية زوجته الأخرى في اتحاد المهر اذا طئها أي المشتبهة ان طئها أي الموطوءة في المرة الثانية الأولى بضم الهـ مزاي الأمة التي اشتمت الموطوءة بها أول مرة والاتحاد الشبهة أي بالنوع بأن تعدد أي بالنوع عليه أي الزاني الذي استلزمه الزنى لعذرهما أي الموطوءة والمناسب لعدم عذره وتجاربه على ما حرمه الله تعالى له أي الواطئ على الواطئ صلة يتعدد ولو كان المكروه لها غيره أي الواطئ لان المباشر يقدم على المتسبب ان العامة أي بالوطء وانه ممن لا يحل لها تمسك به منه المختارة أي الطائفة الحد أي الجلدان كانت بكر أو الرجم ان كانت ثيبا فلها المهر أي ولا حد عليهما علمهما أي الواطئ والموطوءة زنى من الطرفين أي الواطئ والموطوءة موجب لحدهما وفيه المهر أي ولا حد عليهما لعذرهما بالاشتباه وعليه المهر أي والحد بالوطء أي الموجب للمهر وتعدده في بعض الاحوال ايلاج الحشفة أي ادخالها في القبل أو الدبر وما لحقه أي الصداق من المزيء عليه والهدية بالطلاق صلة تشطر في النكاح الصحيح احتريزه عن النكاح الفاسد فقد سبق أن طلاقه كفسخه في استقاط المهر الانكاح الدرهمين والمتراضين قبل الدخول صلة الطلاق وتشطر بفتحات مثقلا اذا فرض أي الزوج قبض في النفويض قبل الدخول صلة فرض تنصف بفتحات مثقلا أي صار نصفاً ومزيد بفتح الميم وكسر الزاي لها أي الزوجة صلة مزيد على الصداق صلة مزيد

عطف أى صحته وجوازه المتصل أى المستمر على ضمير صلة عطف
رفع أى محذوف متصل أى بعامله مستترا كان أو بارزا عطف أى أردت
عطفاً عليه على أنه من الصداق صلة زيد ومعنى أى صورة وعلامة
بأن يقال له أى الزوج من الصداق بيان لما وقع أى حصل الخ عطف على
جملته هو قليل خبر ما أو تقوم أى تدل عطف على يقال على ذلك أى
استقلال الصداق فزيدها أى الزوج الزوجة عطف على يقال عليه أى
الصداق سواء كان أى المزيد من جنسه أى الصداق كان أى المزيد
بأجله أى الصداق وإذا كان المزيد بعد العقد الخ بيان لمفهومه وأنه
موافق له فى حكمه لأنه أى المزيد حاله أو قبله الخ علة لقوله أولى أشعر أى
أفهم ودل لأن المزيد على الشيء الخ علة لقوله أشعر فقوله الخ تفريع على قوله
وأشعر الخ فالمزيد غير الهدية تفريع على قوله المزيد على الشيء منه من
نحو فوا كذا الخ بيان للهدية سكر بضم السين وفتح الكاف مثقلاً بن بضم
الموحدة وشدة النون بخمار بكسر الخاء المعجمة فان وقعت أى حصلت
الهدية الخ جواب أما لها أى الزوجة لغيرها أى الزوجة ولها ومن
ذلك أى المذكور وهى الهدية قبل العقد يرسله أى الزوج لها أى الزوجة
الخطبة بكسر الخاء المعجمة اشترطت بضم المثناة وكسر الراء وان
وقعت بعد العقد أى حصلت الهدية بعده مقابل قوله فان وقعت حال العقد أو قبله
فان كانت أى الهدية لغيرها أى الزوجة ولها كان أو غيرها لانها أى
الهدية بعد العقد صارت لا حاجة اليه صلة بكسر ففتح أى عطية محضه
أى خاصة عن كونها من الصداق وان كان أى الهدية بعد العقد لها أى
الزوجة اختصت أى الزوجة بها أى الهدية أى قبل العقد الخ المناسب
أى العقد أو حاله نشترط بضم المثناة الأولى وفتح الراء ونحوه أى الولي
عطف عليه انما أى الزوجة علمها أى الزوجة بنصفه أى ما هدى
منها أى الزوجة ومثل الوطاء الخ المناسب أى وقبل اقامتها سنة بيته ادهى مثله
فى تكميل المهر أهدى بضم الهمز وكسر الدال للزوجة أو غيرها دل عليه
حذف المجهول فان ولى أى فات لا حاجة اليه ادهو والمبالغ عليه لامفات مفهوم
القائم لان فسخ بعد البناء مفهوم قبل البناء له أى الزوج منها أى

الهدية فانه أى ماجرى به العرف والمناسب فانها تنشطر بناء على انها يقضى بها
 على انه يقضى به أى على الزوج عند التنازع أى بين الزوجين فى أخذه
 نظر العرف على لقوله يقضى بها ويتكامل بفتحات مثقلا أى ماجرى به العرف
 عطف على ينشطر لا يقضى به أى ماجرى العرف به كالمطوق به بفتح الواو
 مثقلا لا ينشطر بالطلاق قبل البناء أى ويختص به المهدى له وقد تقدم هذا
 فى قوله بخلاف ما هدى له بعده فهو بيان لمضمون التشبيه من الهدية الحى بيان لما
 وبعد العقد المناسب ان يزداد عقبه وعدمه أى القضاء كالمات أى الحيوان
 المجمول صداقا حرق بضم فكسر أى الصداق سرق بضم فكسر أى
 الصداق تلف بفتح فكسر من غير تقريط الخ تنازع فيه مات وحرقت وسرق
 وتلف من الزوجين بيان لاحد عليه أى الهلاك كان أى الصداق
 كالحوائط أى البساتين منهما أى الزوجين خبر ضمناه هو أى الصداق
 انه أى واضع اليد على الصداق الحائزله مافرط بفتحات مثقلا أى فى حفظ
 الصداق ان اتهم بضم المثناة وكسر الهاء أى واضع اليد على الصداق على
 التقريط فيه بأن كان أى الصداق مما يغاب عليه أى كالعين والعرض
 ولم تقم على هلاكه بينة واوه للبحال أى ولم يتصادق عليه النصف أى عوضه
 وتعين بفتحات مثقلا من فرش الحى بيان لما غطاء بكسر الغين المعجمة
 ممدودا ولا يجاب أى الزوج نأ أى زاد الاصل أى الدنانير أو الدراهم
 التى دفعها لها زوجها لا تجاب المناسب فلا تجاب وأما واشترت ما لا يصلح
 للجهاز بيان لفهوم قوله للجهاز من فرش وغطاء وغيرها مما يصلح للجهاز
 كغيره أى كما اشترته لغير الجهاز اذا كان أى الشراء ويتعين أى للتشطير
 من الزوج صلة اشترته به أى المهر صلة اشترته من عبد أو دار الحى بيان لما
 نأ أو نقص أو تاف أى ما اشترته وكأنه بفتح الهمز وشدة النون أى الزوج
 أصدقها أى الزوجة اياه أى ما اشترته من الزوج أى دفعها لها صداقا
 وأبقاها أى عبارة المدونة على ظاهرها أى على المعنى الظاهر المتبادر منها من
 عمومها ما اشترته منه بنية التخفيف عنه بأخذ العروس عوضا عن العين وما اشترته
 منه بنية التخفيف وتناولها بفتحات مثقلا أى حملها قصدت أى الزوجة
 الرفق أى بالزوج مفعول قصدت والتخفيف عليه أى الزوج بأخذها منه

العروض عوضا عن التقود فان لم تقصد أى الزوجة بشرائها ما ذكر من زوجها
 ذلك أى التخفيف بأن قصدت التجارة والربح ولم تقصد شيئا منهما فلا
 يتعين أى ما الشترته من زوجها وإليه أى اختلاف شارح المدونة في فهمها
 وحملها أشار أى الشيخ خليل رحمه الله تعالى وهل مطلقا أى عن التقييد
 بقصدتها التخفيف بشرائه منه وعليه أى تأويل الإطلاق الاكثر أى من
 شارحها عن الزوج صلة تسقط أو فلسه بيان لما دخل بالكاف له أى
 المزيد صلة قبض ولامه للتقوية قبل البناء راجع اكتموت الزوج فان بنى بها
 أى الزوج بالزوجة ثم مات أو فلس استحقته أى الزوجة المزيد بعد العقد
 وأما موت الزوجة قبل بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أى قبل قبض
 المزيد بعد العقد مفهوم قوله أى موت الزوج لا يسقط بالموت أى القائم بالزوج
 قبل بالضم أى قبل القبض بل يتقرر أى المزيد قبل العقد به أى الموت
 كأصله أى المزيد وهو المهر المزيد عليه من المهر بيان لما قبل البناء
 صلة قبضته كان أى المقبوض حالا بشد اللام حل بفتح الحاء الهمة
 واللام مثقلا فان لم تقبض أى الزوجة بيان لمفهوم بما قبضته قبل البناء
 من الحال الخيان لشيئا لم يلزمها المناسب فلا يلزمها تجهيز أى وعلى
 الزوج الاتيان بما يحتاجان اليه فى المنزل وتصنع أى الزوجة به أى المهر
 الا لشرط أى من الزوج ان تجهز بما قبضه بعد البناء أو عرف أى
 بذلك ولا يلزمها أى الزوجة الا لشرط أى من الزوج ان تجهز له بأكثر مما
 قبضته منه قبل البناء أو عرف أى بالتجهيز بأكثر من المقبوض واذا دعاها
 أى الزوج الزوجة الحال بشد اللام قبل البناء صلة قبض لتجهز به أى
 الزوجة بما قبضه وامتنعت أى الزوجة من قبضه قبله قضى بضم فكسر
 له أى الزوج علمها أى الزوجة بذلك أى قبضها الحال والتجهيز به قبل
 البناء ولا تقضى بفتح فكسر أى الزوجة ان علمها التجهيز به بيان
 لما يحذف من ولا تتفق بضم فكسر أى الزوجة على نفسها أى
 وأولى على غيرها منه أى ما قبضته قبل البناء من ذلك أى الذى قبضته قبل
 البناء بيان لما من أصل ما يخصها صلة حسب من النصف بيان لما
 له أى الأب أو غيره خبران وخالفته أى الأب أو غيره فى دعواه وأدعت ان

جميع الجهاز من مهرها قبل بضم فكسر لا الام والجد والجدية ان فقط
 فأولى غيرهم في اعارته أى الأب بعض الجهاز صلة دعوى لها أى البنت
 صلة اعاره في السنة أى قبل تمامها من يوم البناء بيان لمبدأ السنة
 وكانت البنت أى قبل تزويجها وهى أى الثيب واوه للحال في ولايته أى
 الأب اصغر اوسفه أو جنون قياساً أى للثيب التى في ولايته بخلاف ثيب
 ليست في ولايته بيان لمفهوم وهى في ولايته من الجهاز بيان لما بعدما ادعاه
 أى الأب صلة اتقى من العارية بيان لما يقى الخ خبر كان فالشروط أى
 في قبول دعوى اعارته لبنته بعض جهازها ثلاثة أى كونها في السنة وكون
 البنت كانت محجورة له وكون الباقي من جهازها بعدما ادعاه الأب وفيها بجهازها
 المعتاد أو المشترط فيقتضى له أى الأب به أى البعض الذى ادعى اعارته
 لبنته وان خالفه أى الأب في دعواه لا بعدها أى السنة مفهوم في السنة
 يشهد بضم فكسر أى الأب بقرب أى في السنة قبل تمامها
 وان صدقته أى الاب في دعواه صلة صدقته بعد السنة صلة دعواه ولم
 يشهد أى الاب حتى تمت السنة واوه للحال ففي ثلثها أى البنت ما صدقت الاب
 فيه أى يلزم الزوج تسليمه لانيها ان كان قدر ثلث مالها ومات أى الاب
 اختصت به أى الجهاز عن الورثة أى وتشاركهم في ارثها معهم ما زاد على
 جهازها من تركه أبها اورد بضم الهمز وكسر الراء أى اوصل ووضع
 بيبتها أى البنت التى المناسب الذى دخلت أى البنت على زوجها
 بذلك أى كون الجهاز لها ابقاؤه أى الجهاز يده أى الاب الى موته
 بعد الاشهاد صلة ابقاء او اشتراه أى الجهاز اهما أى البنت ووضعه أى
 الجهاز وان لم يشهد أى الاب على انه أى الجهاز قبل قبضه أى الصداق
 صلة وهبت وقبل البناء عطف على قوله قبل قبضه جبر بضم الجيم وكسر
 الموحدة أى الزوج على دفع اقله أى الصداق للزوجة ربع دينار الخ بيان
 لاقله لئلا يخلوا النكاح من صداق علة لجبره على دفع اقله فظاهر أى دفعه
 لها اقله ويريد أى الزوج من ماله فلا مفهوم أى مخالفة له نقر ربع على قوله
 وكذا بعده فلو وهبت أى الرشيدة للزوج بعضه أى المهر قبل البناء
 نظر بضم فكسر صغ أى كفى وأجزأ وجاز المناسب وجازت أى هبة

الرشيدة صداقها الزوجها قبضته أى الرشيدة المهر منه أى الزوج قبل
 هبته أى الصداق أى الرشيدة لزوجها بعد البناء صلة وهب أقله
 أى الصداق قبله أى البناء أو اعطته أى الزوج من عندها لا حاجة
 إليه من الصداق أى كاه بعد البناء أو ما هذا أقله قبله بيان لما
 أعطته عطف على بما وهبته من مالها بيان لما لعدم تمام غرضها أى
 الزوجة علة لرجوعها بما ذكر لوتباعد الطلاق بان وقع بعد سنتين لم
 المناسب لا وهو أى التفصيل أسقطت أى شيئاً عن زوجها جعل بضم
 فكسر فى النكاح الصحيح احتريزه عن الفاسد فان طلقها فيه قبله فترجع عليه
 بجميع ما انفقته لان طلاقه كفسخه وان اعطته أى الزوج واعطاها أى
 الزوج السفهة بعد درده ما اعطته اليها ان كان أى ما اعطته مجبر بضم
 فسكون فكسر أى للمرأة على النكاح اب الخ بيان للمجبر ان كان أى وجد
 ولى للسفهة أو مقدمه أى الحاكم على السفهة بضم ففتح متقلا من عاصب
 أى للسفهة بيان لمقدمه وصداق بضم فكسر متقلا أى المجبر وولى السفهة
 فى ضياعه أى دعواه ما ضياع المهر بيمين صلة صدق ومصيبة أى
 الصداق الذى ادعى المجبر أو ولى ضياعه أى أى الزوجة وهو أى الصداق
 الذى ادعى مجبرها أو ولى ما ضياعه واوه للرجال ولم تقم أى تشهد واوه للرجال
 على هلاك أى المهر رجع أى الزوج بعوض نصفه عليها أى الزوجة
 والا فلا أى وان لم تؤسر يوم دفعه له فلا يرجع الزوج عليها بعد ان بضم عند حذف
 المضاف اليه ونية معناه من مقبوض الصداق أى الصداق المقبوض من الزوج
 بدفعه أى الجهاز أو احضاره أى الجهاز أو توجهه أى الجهاز وان
 لم تشهد أى البينة بوضو له أى الجهاز اليه أى بيت البناء حينئذ أى حين
 شهادة بيينة بالزوجية اليه انه أى الجهاز لم يصل أى الى بيت البناء فعلم
 بضم فكسر انه أى الشأن لا يبرى بضم فسكون من له قبضه أى المهر
 دفعه أى المهر عينا أى دنائير ودرهم فاعل يبرى المتفبلا ولا مجرد دعوى
 أى دعواه المجردة عن بيينة من حاكم أو مقدمه المناسب لما قدمه ولا حاكم
 ولا مقدمه فان ادعت أى الرشيدة بعد قبضه ضياعه أى المهر صدقت
 بضم فكسر متقلا ولا يلزمها تجهيز أى من مالها وعلى الزوج ما يحتاجان اليه

في البيت فان قبضه أى المهر فضاع أى المهر من قبضه كان أى القابض
له أى المهر وانتهى أى القابض بعوض مهرها لتعديه بقبضه من غير
أى لغير فان دفعه أى عوض المهر لها أى الزوجة به أى عوض
الغرم بضم الغين المعجمة وسكون الراء عليه أى القابض الا لشرط أى
من الزوجة أو واهم انهما على الزوج أو عرف أى بأنها على الزوج من مجبر
الحيان لمن بعد الاقرار صلة قال في مجلس العقد الخ صلة قال لم أقبضه
أى المهر من الزوج مفعول قال وانما قلت ذلك أى قبضته منه لم يفده بضم
فكسر أى القول المذكور المقر بقبضه وله أى المقر بالقبض الراجع عنه
على أنه أى الزوج قد أقبضه أى المهر الخمسة أيام المناسب خمسة
الايام من الاواباء بيان اغير عن نصف الصداق صلة عفو بعد
الطلاق صلة عفو الامام أى ما لا يرضى الله تعالى عنه

﴿فصل﴾ في خيار الزوجين توجب اى تقتضى في الرد تنازع فيه خيار
والخيار قبل لاجابة اليه فان علم بالعيب بيان لمفهوم الشرط وفيه اظهار
في محل الضمير حال اطلاعه عليه أى أو بعده فان رضى به الحيان لمفهوم
ولم يرض بأن تلتذ الخ تصوير لرضاه ضمنا ولو ادعى أى المعيب عليه
أى القائم بالعيب العلم أى بالعيب حلف أى المدعى عليه العلم أو الرضى
القائم بالعيب على نفيه أى العلم أو الرضى صدق بيمينه لاجابة اليه
وان نكل أى المدعى عليه طبق بكسر الطاء المهملة وسكون أى موافق
لم يعلم به نعت عيا ولم يرض أى به هو أى واجد العيب بغير ما أى
عيب قام أى واجد العيب فقد جرى الفعل على غير ما هو له واللبس مأمون
فظاهر أى ثبوت الخيار له وان كان أى القائم بالعيب كخادم أى وجوده
في صاحبه وجذام أى به ان كانا أى العيان اللذان بالزوجين فان له
أى الزوج القيام على الزوجة وردها بعينها دونها أى الزوجة فليس لها
القيام بعيب الزوج لانه أى الزوج بذل أى التزم لسالمته أى من
العيب وهو دقيق فيه انه بقى أمران يفتضيان استواء الزوج في الرد بالعيب
المماثل لعيب الآخر أحدهما رجاؤه برء عيه قبل عيب الآخر والثاني ان اجتماع
الداء بمثله يقويه ويزيده يشتركان أى الزوجان في أربعة أى منها

بأربعة أدخل على المقصور الخصى بكسر الخاء المعجمة والجب بفتح الجيم
 وشذ الموحدة والعنة بضم العين المهملة وشذ النون والخبر بفتح الموحدة
 والخاء المعجمة بينهما أي الزوجين أطلقه أي عن اضافته للضمير به
 أي الزوج لضميره أي المذكر به أي الزوجة لضميرها أي المؤنث
 لأنه أي الاسود لا في الفراش أي حال النوم ولا الريح أي خروجه عند
 الجماع صرع أي من جنس الثلاثة أي الذكر والانثيين وهو أي الحب
 بالحكم أي الخيار مما قبله أي الخصا والقصد النص الخ دفع به
 الاعتراض الناشئ من قوله وهو أولى بالحكم الخ من أنه لا حاجة لذكره مصدر
 أي اسم للحدث بمعنى البروز اضافته للبيان علاجه أي قطعه به هذه
 العيوب أي الثلاث عشرة وأما ما حدث منها بعد العقد بيان لفهوم ان كانت
 حال العقد وهو أي الحادث بالزوجة بعد العقد والأولى وهي مراعاة الخبر به
 أي الزوج وان كان أي الحادث بعد العقد فلها أي الزوجة رد أي
 الزوج الايذاء أي التأذي به أي البرص وما يليه بين بفتح فكسر مثقلا
 مضر بضم فكسر وشذ الراء حدثت أي بالزوج صيرها أي الزوجة
 عاها أي الثلاثة وليست العصمة ببيدها أي الزوجة واوه للحال رد
 بها أي الثلاثة ان حدثت بها أي الزوجة فاما بكسر الهمز وشذ الميم
 ان يرضى أي الزوج بمعاشرة الزوجة التي حدثت فيها أحد الثلاثة وامان
 يطاق أي ويغرم نصف المهر ان كان قبل البناء وجميعه ان بنى ونقل بضم فكسر
 أي كون حدوث الجنون بالزوجة بعد العقد كدونه بالزوج في استحباب الخيار
 ما حدث بعد الدخول أي مطلقا مطلقا أي عن تقييده بغير الثلاثة وبالزوجة
 لا يكسبه أي الزوج الحادث بعد وطئه واعتراضه وخصائه ان لما دخل
 بالكاف ان حصل أي الحب او نحوه له أي الزوج فان لم يحصل وطء
 أي قبل الحب ونحوه بيان لفهوم ان حصل له الخ ثم بين بفتحات مثقلا
 منهما أي الزوجين بيان لمن فيه صلة النفقة سواء كان المؤجل الزوج
 او الزوجة أجرة الطبيب والدواء فهم ما على الزوجة لانهم ما من تمام التمكن
 الواجب عاها له من سواد الخ بيان اغيرها وقرع بفتح القاف والراء أي
 عدم نبات شعر الرأس وله الرد كالتفسير ليحمله ولو بوصف الولي لها عند

انه أى العلم أو ابنه أو السلطان علم أى عيب المرأة وأذكر الولى أى العلم
يحلف أى الولى انه ما علم ولا غره تباعته بكسر المثناة أى اتباع الزوج
بدعواه أى الزوج رجس أى الزوج وهو أى رجوع الزوج على المرأة
أصوب عيب المذهب خلافه أى ان الولى البعيد اذا حلف انه لم يغره لا يرجع
الزوج على الزوجة لا قراره بأن الولى هو الذى غره كالأرجع عليه لحاقه بأنها
سلمية من العيوب صلة غار بذلك أى انه غيرولى بجميع الصداق صلة يرجع
فان أخبره الغار بأنه غيرولى الحبيان لفهم ولم يخبر بأنه غيرولى ولو غره أى
الزوج شرط مستأنف دخل به على كلام المتن غير الولى أى الخاص بأنها
أى المرأة لذلك أى كونها أمة غرم أى الزوج ولده أى الزوج
منها أى الأمة لانه أى الولد لعدم علمه أى الزوج ورجع أى الزوج
وهو أى الغرور وان كان أى الغرور رواه للعالم فان أخبر الغار أى بالحرية
الزوج فلا رجوع أى على الغار بحريتها فهو أى ولد الغرور بحريتها الحر
على الغرور رأى بحريتها منها أو من سيدها ان ردها أى الغرور والأمة
بالغرور المناسب بالقيمة منها أى الأمة صلة الغرور أى الذى غره الأمة
أو سيدها بأنها حرة من المسمى وصداق المثل لان الأقل لاحتياج الغرور بأنه
ان كان المسمى أقل فقد حصل الرضى به على انه حرة فأولى على انها أمة وان كان أكثر
اجتمع بأنه انما التزمه على انه حرة فان ظهرت رقيته فالا يلزمه الاقيمة سلعتها
فان لم يرددها الحبيان لفهم ان ردها وتعتبر قيمته أى الولد فقد بفتح فسكون أى
انقطاع خبر الأب الغائب أعمر أى الأب وابنه قسطه بكسر القاف
قبل بضم فكسر بيمين صلة قبل عليه أى الزوج العلم أى برقيتها فله
أى الزوج ولو طلقها أى الزوج زوجته او مات أى الزوجان موجب
بضم الميم وكسر الجيم أى سبب من جذام الحبيان لموجب فى أحدهما صلة
الطلع مطلقا أى عن التقييد بالدخول من كل عيب الحبيان لنحو العي
لان النكاح مبنى على المسكامة علة لجواز كتم العي ونحوه وبيان بينه وبين البيع
وأما ما يوجب الخيار بيان لفهم لا يوجب الخيار وعليه أى الولى ومنع بضم
فكسر ضرر أى اضرار أولى أى بمنع الاجدوم والأبرص من وطئها
لان تصرفه أى المالك من تصرفه أى الزوج

فصل في خيار من كل عتقها تحت عبد ﴿ وهي في عصمة عبد واوه الحال
كل فتح المسمي أفصح من ضمها الأفصح من كسرهما من الاماء بيان لمن
وهي تحت عبد أي زوجته واوه الحال ولو بشائبة أي من حرية كمكاتب
فراقه أي العبد حتى تختار أي التي كل عتقها اما الفراق أو البقاء
لثلاثة أي كمال عتقها ورقية زوجها وكون فراقها بطلقة بينت بفحاشات متعلا
أي المختارة للفراق انه بطلقة خبر لمخدوف اعترض بأن شرط قطع النعت تعين
المنهوت بدونه وجوابه انه تعين فقط اذ هو في قوة واحدة على النعت المناسب
الاتباع ولا ايهام أي لكون بائنة من صيغة المختارة فيلزم البتات فيه أي
الحر فله أي الزوج على قول الاكثر أي من الرواة ومقابله قول المدونة
ولامة اذا عتقت أن تختار نفقها بالبتات وبتاتها اثنتان اذ هما بتات العبد
من الصداق بيان لشي قبل البناء صلة اختارت ولها أي التي كل عتقها
بعده صلة اختارت فلا كثر منه الخ لانه ان كان المسمي قد سدرضى به على
انه رقيقة وقد استوفى بضعه فيلزم بالاولى وان كان الاكثر صداق مثلها قالت
انما رضيت بالمسمي في حال الرقية وأنت قد استوفيت بضع حرة فلزم قيمته
الا ان بشرطه أي حال اعتاقها بأن لها الخيار تصوير للعكم بينها بضم
فكسر لقواته أي الخيار محل الطلاق أي العصمة فالناسب لزوال
العصمة بخضرة عتقها صلة أو فقها غفل بضم فكسر يعلم بضم
فكسر صدقت بضم فكسر متعلا بالتمام بضم الميم تمكينه بضم ففتح
فكسر متعلا

فصل في أحكام تنازع الزوجين ﴿ ان تنازعا أي الرجل والمرأة بأن
ادعاهما أي الزوجية الخ تصويرا لتنازعهما فيها ثبتت أي الزوجية
ولا ثبتت أي النكاح والاولى ولا ثبتت باقرارهما أي الرجل والمرأة بالزوجية
بيان لفهوم بيينة بعد التنازع أي في الزوجية ولو من طارئين منهما أي
المتنازعين بيان للمنكر المدعى عليه بفتح العين ولو أقام المدعي شاهداً أي
بالزوجية مبالغته في نفي البين في توجيهها أي البين مع الشاهد لو نكل أي
المنكر عن البين لم يقض أي بالزوجية بالشاهد والنكول أي بسببهما
لكن يحلف أي المدعى على ثبوت الزوجية بينهما ويرث أي المدعى المنكر

عند ابن القاسم آلت الى مال أى وهو ثبت بشاهد ويمين ولا صداق أى ولا غيره من تعلقات الزوجية لانه أى الصداق من أحكام الحياة أى من الأحكام المترتبة على ثبوت الزوجية حال الحياة لانه فى مقابلة الاستمتاع ولم تثبت وأمرت بضم فكسر المنكرة أى للزوجية المدعى أى للزوجية وتأتى المرأة بحميل بوجهها وتجعل عند أمينة ولها النفقة عليه ان قضى لها وقيل بشرط كون امتهناها الشبهة لبينة أى لاحضارها تشهد بالزوجية ادعى أى الرجل قريبا أى البينة لا ضرر عليها أى المرأة فى انتظارها أى البينة تصورها قريبا فالمناسب بحيث لا ضرر الخ فلا تزوج أى المرأة المنكرة لزوجية المدعى غيره أى لا تمكن من ذلك فان أتى أى المدعى بها أى البينة وشهدت له بالزوجية قضى بضم فكسر له أى المدعى بها أى الزوجية ثم اذا أمرت أى المرأة بالانتظار أى وانتظرت ولم يأت أى المدعى بها أى البينة أو كانت البينة بعيدة مفهوم قريبا لم تسمع المناسب لا تسمع ان يحجزه بفتحات مثقلا أى حكم يحجزه الحامى كم الرماضى سمع أصبح ابن القاسم من ادعى نكاح امرأة فأنكرت وادعى بينة بعيدة فلا تنتظره الا أن تكون بينة قريبة لا يضر بالمرأة انتظارها ويرى الامام لما ادعاه وجهها فان يحجزه ثم أتى ببينة وقد نكحت المرأة أولا مضى الحكم ثم قال الرماضى فعلم من هذا ان الحكم هو التعجيز ولا يشترط ان يتلفظ بالتعجيز بل هذا الحكم جار عند التلفظ به وعدمه وانما يذكر التعجيز ويكتبه لمن سأل تأكيده الحكم لان عدم سماع الحجة متوقف عليه كما يظهر من كلامهم لم يكلام المدونة وقد قال فى توضيحه اذا ذكر له حجة وتبين لدعه وقضى عليه فهو التعجيز لان لم يحكم الخيان لمفهوم الشرط وليس انكاره أى الزوج عليه أى منكر الزوجية البينة أى بالزوجية بها أى الزوجية فيلزمه النفقة أى للزوجية فى مدة الانتظار الا اذا كان انكاره لشبهة ولو حكم عليه أى منكر الزوجية حين أقامت المرأة البينة عليه أى بالزوجية صلة حكم حدد أى منكر الزوجية المحكوم عليه بها عقدا أى للنكاح ولو ادعاه أى زوجية امرأة تشهد له أى بأن المرأة المتنازع فى زوجيتها زوجته وسواء صدقتهما أى المرأة الرجلين على زوجيتهما أو كذبتهما أى المرأة

الرجلين في دعواهما زوجيتها فسحابضم فكسر لاحتمال صدقهما الخ علة
 اكون الفسخ طلاقا وعلة بينوتها كونها جبرية لاعدية احدها ما اى
 البيتين المتعارضتين ولا غيرها اى الاعدية من المرحلات بان غيرها
 الا التارىخ اى سبقه من احدى بيتين مؤرختين محلة بفتح فكسر اى بلدة
 وان اقربها اى في صحة أو مرض ففي الجواهر احتضرة قال لى زوجة بمكة
 قدمت وصدقته ورثت كعكسه اه البتاني اضعفت التهمة بغية المقر به في فصل
 في المريض كأبوى صبيين مثنى أب سقطت ثوبه لاضافة تشبيهه في ثبوت
 النكاح بالاقرار اقرأى أبوا الصبيين بنكاح ولديهما اى تزوج ابن
 أحدهما بنت الآخر به اى اقرار أبوى الصبيين التوارث اى بين الصبيين
 والا يكونا اى المقران بان كانا اى المقران أو أحدهما اى بلديا
 أو أحدهما اى أو أقرب أحد البلديين من غير ثبوت اى بينة وسواء كان
 الاقرار اى من الطارئين بالزوجية وأما اقرار البلديين بها فبقيد عب بكونه في
 الصحة ونصه ما رجا الكلام خليل وفي التورث اكل باقرار الزوجين معا بالزوجية
 غير ان الطارئين بل بلديين مع موت أحدهما المواخذة المكاف الرشيد باقراره بالمال
 وعدم التورث خلاف محله ثلاثة أمور تقارره ما معا وفي الصحة ولا ولدهما
 استلحقه في التوارث اى وعدمه الرماضى قوله وفي التوارث باقرار الزوجين
 الخ فرض في الجواهر المسألة في كون الاقرار في الصحة ولم يكن لها ولد أقربه
 والا فالارث وتبعه ابن الحاجب في تقييد الخلاف بعدم الولد وظاهر كلامهم
 الارث مع وجود الولد من غير خلاف ولو كان له زوجة غير المقرب اقترت معها حيث
 كان الولد وهو ظاهر تعليلهم بان استلحاق قطع التهمة ثم قال في الجواهر بعد
 فرض المسألة في الصحة مانصه ومن احتضرة فقال امرأة بمكة سمها هاشم ماتت فطلبت
 ميراثها منه فذلك لها وكذا لو قالت امرأة زوجي فلان بمكة فاني بعد موته اورثها
 باقرارها بذلك اه ونقله في التوضيح وقال عقبه ابن راشد وعلى ما في الجواهر
 ان كانت في عصمة امرأة غيرها لم ترثه لان هذه حازت الميراث اه وكان
 اختلافهما اى الزوجين في قدر المهر وأوصفته الاشبه اى لمشاها المعتاد
 فان نكل اى مدعى الاشبهه حلف الآخر فان نكل أيضا قضى لمدعى الاشبهه
 طبق بكسر فسكون اى وفق كذهب وثوب اى كقول أحدهما الصداق

ذهب وقول الآخر ثوب وكعبد وفسرس أو بعبر أى فالمراد الجنس اللغوى لا المنطقى حلفت فان نسكت أيضا فاقول له كالأشبه بالاولى هذا ما قبل المبالغة فيما اذا تنازع بعد البناء أو الطلاق صلة حلفت لان الطلاق والموت والبناء الخ علة لقوله القول له يمين فيه أى البيع ورد بضم الراء وشد الدال ما لم يزد أى صدق المثل اذ لا يعطى بفتح الطاء فتحصل بفتحات مثقلا فى القدر والصفة أى اذا كان تنازعهما فى أحدهما وفسخ أى ان حلفا أو نسكا فان حلف أحدهما ونسك الآخر قضى للحالف قبله أى البناء حلفا وفسخ أى ونسكولهما كحلفها وبقضى الحالف على التام كل فى القدر والصفة أى ان تنازعا فى أحدهما فیرتبضم ففتح وشد الدال أى الزوج قضى له أى الحالف بما ادعى المناسب حلف عليه الا انه أى الشأن فى القدر والصفة أى اذا كان تنازعهما فى أحدهما استدرأ على قوله فلا فسخ مطلقا لرفع ايماء اتحاد الحكم سواء كان اختلافا فى القدر أو الصفة أو الجنس وانه ان لم يحصل بناء الخ عطف على قوله انه متى حصل بناء الخ مطلقا أى أى عن التقييد بعدم انفراد أحدهما بالشبه وفى كل أى من الثلاثة وفى كل أى من الاثنى عشرة صورة ونقله عطف على قرره عندهم عناده أى التقويض أى وحده أو مع التسمية بدخول صلة القوات فان اعتادوا التسمية خاصة بيان لمفهوم عندهم عناده من زوج الحبان المحجور فى التنازع صلة كلا عليه أى وليه أباك أى الذى كان رقالى ممن يعتق علم أى الزوجة كابنها وان نزل وجدها وان علا وأخها مطلقا بيان لغيره أى أى التى هى رقل لك ممن يعتق علمها كابنتها وان نزلت وجدها وان علت وأختها مطلقا بيان لغيرها وولاؤهما أى الأب والام لها أى الزوجة وان حلف أى الزوج معه أى الاب صورة نسكوله وحلفها اضافة للبيان يثبت النكاح أى فيها بها أى الام لها أى الزوجة فلو كان النزاع أى بين الزوجين فى كون الصداق أباهما أو أمها بيان لمفهوم قوله وكان التنازع قبل الدخول من الصداق بيان لما فقال الزوج الخ بيان كيفية تنازعهما فى قبضه فقبل البناء أى فان كان التنازع قبله فى المسألتين أى قوله فقبل البناء قولها وقوله وبعد قوله اسكن بأربعة شروط فى الثانية أى

التنازع بعده استدراك على قوله وبعده قوله بيمين لرفع ايها علم التقييد بشئ مما
يأتي أى تأخير ما حل أى عن البناء من الصداق بيان لما بأن كان
عرفهم تقديمه الخ تصور المنطوق الشرط بصورتين فإن كان العرف تأخير الخ
بيان لمفهوم الشرط وأما التنازع في مؤجل الصداق أى قبضه وعدمه بيان
لمفهوم ما حل كسائر أى حكمه باقى من ان من ادعى الدفع الخ بيان الحكم
الدينون البيضة أى بالدفع أنواع تواف من رب الدين أى قبضه
والآخرة بسكون الخاء المعجمة وكسر الميم جمع خمار بكسرها من الملابس
بيان لما ان لم يكن أى المعتاد للنساء خاصة في حوزة أى الزوج واللاى
وان كان في حوزة الخاص به له أى الزوج بيمين واللاى وان كانت
معروفة بالفقر فالقول له أى الزوج بيمين ونحوه أى من آلات الحرب
والفرس بفتح الراء وبين هملة ونحوها أى من دواب ركوب الرجال لهما
أى الرجال والنساء فشرى كان أى في الغزل هو أى الزوج وهى أى
الزوجة بقيمة أى أجرة شقة بضم الشين المعجمة وشد القاف يعبر عنها
في لغة أهل مصر بطاقة من حرير أو قطن أو منهما وما يقطع ان كانت من كان
كلفت بضم فكسر مثقلا واختصت أى الزوجة بها أى الشقة واختص
اى الزوج بها أى الشقة فان أقام البيضة أى على ان السكن والغزل له
كانت أى الزوجة له أى الزوجة فمها أى الشقة بقدر قيمة أى أجرة
وهو أى الزوج هو المتبادر من كون الغزل لهما وأجيب بأن المسألة
الأولى فيمن صنعتها الغزل وهذه فيمن صنعتها النسيج دون الغزل وبأن كون الغزل
لها قول ابن القاسم أيضا وهذا قول مالك لا يمين علم الخ أى لضعف دعوى
الزوج لان العادة لم تجر ب شراء النساء للرجال بل بالعكس الرجال قوامون على
النساء نعم ان جرت عادة قوم بشراء النساء للرجال فلا يقضى لهما به الا بيمين
﴿فصل في الوليمة﴾ طعام جنس شمل الوليمة وغيرها وضافته لافرس
فصل مخرج كل طعام غيرها ولو قبل البناء مباغلة في مقدراى ويكفى فلا
يقضى بها أى الوليمة تقربيع على مندوبة عين بضم فكسر مثقلا صريحا
أوضحنا تقسيم للتزويج محله بفتح فكسر مثقلا أى أهلها وهم محم وورون
واوه الحال فلا تجب أى اجابة من دعاه فتجب أى اجابة الصائم الا أن يبين

انه صائم ويكون الاجتماع لها انرا يتأذى بفتحات مثق لا أى المدعو ولولا ليمية
فهى جارية على غير ما هى له ولم يبرز واللبس مخوف دينى بكسر الدال منسوب
للدين كذلك اعراض بفتح الهمز جمع عرض بكسر العين المهملة موضع المدح
والذم أو من يؤذيه أى المدعو ولولا ليمية عطف على من شأنه الخوض أو منكر
بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف هو أى المدعو ولولا ليمية أو غيره أى من
الرجال وآنية أى جنسها الصادق بواحد من ذهب الخيان النقد
لا كل الخصلة آنية المستعمل بكسر الميم الثانية غيره بحضرة أى المدعو
غائبة أى مغيبة كاملة نعت صور تحرم أى صنعها ووقيتها والنظر
إليها به أى بعدمه كرأس أو كثرة زحام عطف على من يتأذى منه من كثرة
مطار الخيان لعذر ذهاب غيره مدعو أى وان لم يأكل للتهمة بضم النون
وسكون الهاء أى الخطف ان لم يؤد لا يذاء بعضهم بعضا والاحرم حتى يلهمى
بضم فسكون فكسر الله والمناسب الإلهاء فحش بضم فسكون أى
ولو من رجل صرا صير أى صفحات تصرصر عند ضربه والكبر بفتح
الكاف والموحدة والله أعلم

﴿فصل فى قسم المبيت بين الزوجات﴾ على الزوج أى لا على السيد البالغ
أى لا على الصبي العاقل المناسب حذفه لقول الاصل وعلى ولي المجنون الطافقه
أى على زوجته لحصول العدل بينهما كما يجب عليه نفقتهن لانه من باب خطاب
الوضع ولا شجب الطافقه الصبي على وليه لعدم انتفاعهن بوطئه بخلاف المجنون
عليه أى القسم كذلك أى كاهن أو بعضهن للممتنع أى وطؤها
والامتناع فى الاول الخ بين وجهه تعدد الامثال قدرته المناسب ميله لها وقال
عج ميله لها أو غيرها والاستثناء أى فى قوله الا لضرر منقطع أى كما علم من
قوله أى الا أن يقصد بتركه ضرر فيمنع ويجب عليه ترك الضرر عى الاستثناء منقطع
أى لكن لا ضرر فيجب عليه ازالة الضرر ويحتمل الاتصال فيكون فى مطلق
القسم والاول هو الظاهر والتعبير بالاضرار يفيد ان المتزوج قصده سواء حصل
أم لا سواء فات أى زمن القسم اعذر أى كسفر أو مرض مانع من القسم
فلا يقضى أى القسم وان ظلم أى الزوج بعض زوجته بعدم ميته عندها بلا
عذر لفوات زمنه أى لفوات قسمها بفوات زمنه معتق بفتح المثناة يأتى

أى فى زمن خدمته لاحد الشرى يكن ما أبقي فى زمنه فاعلى يفوت ولا يحاسب
 أى مالك البعض ولا أحد الشرى يكن صاحبه أى بما أبقي فى زمنه الا ان
 يستخذه أى الآبى لقوله يجب القسم أى للقسم الذى فيها أقل أى من يوم
 ليلة أو أكثر أى من يوم وليلة ابتداء أى فى القسم خلافة أى عدم
 المبيت عند الواحدة شكك بتخفيف الكاف من الشكوى الوحدة بكسر
 الواو أى الوحشة ضمت بضم الصاد المعجمة وشد الميم أى جمعت فى السكنى فى
 ذلك أى كون القسم بليلة ويوم أو أقل أو أكثر له أى الزوج محل مخصوص
 أى يبيت فيه كل ليلة ولا ينتقل منه اليها أى صاحبة النوبة بأن ما ذكره
 أى الشيخ الخ تصوير للاعتراض من التقييد بالخ بيان لما فيها أى مسألة
 الجمع بمنزلة من دار صلة التقييد بالرضى صلة التقييد فلا نص فى كلامهم الخ
 خبر ان على ذلك أى جمعهم بمنزل من دار والاثرة أى فى المبيت
 عليهم برضاها صلة الاثرة منه أى الزوج نوع تكرار أى لاحتمال قوله
 وجاز برضاها الزيادة انها الواحدة فقط وانها لا تكل مع التسوية كعطية
 أى اعطاء شئ كانت أى وجدت فيجوز أى للزوج قبول ما أعطى له
 بمال أى ذات وجب أى ثبت صفة حتى فى يومها أى غير الموطوءة
 باذنها أى صاحبة النوبة عليها أى ضرة صاحبة النوبة فان قدر أى على
 المبيت بحجرتها بيان لمفهوم الشرط من الغيرة بفتح الغين المعجمة بيان لما
 مظنة كشف العورة أى فيلزم رؤية احدهما عورة الاخرى وهو ممنوع فعند
 من شاء منهن أى يقيم فى قرية بضم القاف وباء واحدة أى طاعة نشرت
 بفتح الشين المعجمة والراى أو خروجهما أى من مسكنها عطف على منع
 بمكان أى اليه أو تركت حقوق الله تعالى عطف على خرجت من الأمر
 والهمى أى لما يقتضى واختلف بضم المثناة وكسر اللام الحكم أى من
 القضاة على ردها أى لطاعته وكانت أى قومها وأنت مراعاة لعنوان
 جماعة بشين بفتح أوله فان وقع أى الضرب المبرح من الزوج فهذا أى قوله
 ان ظن افادته تفرع على قوله ومحل جواز الضرب ما قبله أى الوعظ والهجر
 لشدة أى الضرب إشارة للفرق بينه وبين ما قبله وبتعديده صلة زجره
 بضرب الخ صلة تعديده موجب بضم الميم وكسر الجيم أى سبب أو سب

عطف على ضرب وثبت أى تعدى الزوج على الزوجة واوّه للحال أو اقرار
 أى من الزوج بتعديه عليها فتهديد أى تخويف بالضرب الحمام بشد الميم
 أى الذى فى السوق لاجتماع النساء فيه والزاهة أى فى البساتين
 وضربها الخ عطف على منعها وان صغيرة الخ مبالغة فى قوله ولها التظليق
 فلم يعلم أى الحاكم هل الضرر منها أو منه أى جواب هذا الاستفهام بأن
 ادعت الضرر الخ تصوير لا شك كالأمر سكنها بفتحات مثقلا صحتها أى
 أى حكمه ما ان يريد الاصل لا حايوفى الله بينهما ما اقتباس وهو ذ كر شئ من
 القرآن أو الحديث لا على أنه منه طلقا بفتحات مثقلا مقامين بضم الميم
 فأولى اذا أقامه ما الحاكم هذا ما قبل المبالغة تعين بفتحات مثقلا عكس
 ذلك أى المذكور وعبرة الأصل وان أسا آفهل يتعين الطلاق بلا خلع أولهما
 ان يجاهها بالنظر وعليه الاكثر تأويلان انظر شرح الشرحين نصه عقب
 ما تقدم لم نرى كلامهم رجوع قوله وعليه الاكثر لثاني فعلى المصنف تقديمه لاؤل
 التأويلين وأتباع أى الحكماء ونفذه بفتحات مثقلا من كونه عدلا
 الخ بيان للصفة المتقدمة ذلك أى المذكور من ان للزوجين اقامة واحد دون
 الحاكم الاقلاع أى الرجوع ولورضيا أى الزوجان بالطلاق صلة
 الحكم بالبقاء والصلح صلة رضيا انهما أى الحكمين فليس لهما أى
 الزوجين فقوله واحتلفا فى المال الخ تفرع على قوله فقال أحدهما
 بعوض الخ

﴿فصل الخلع﴾ وبدأ المناسب عقبه منه لتقدم ذكره الخ فيه ان الطلاق
 ذكر فيه أيضا من الطلاق بيان لغيره فقدها أى احكام الخلع
 فى الكلام فيه أن الفصل كلام على المختار فلزم طرفية الشئ فى نفسه ويمكن
 الجواب عنه بانها من طرفية العام فى الخاص أو المطلق فى المقيّد أو الكلّى
 فى جزئيه وإمكن المناسب فى الخلع على الخلع أى حقيقة ومما يتعلق به
 الخلع أى من الاحكام وهى المقصودة بالذات ومعناه أى الخلع من خلع
 الرجل ثوبه أى مأخوذ لان مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر
 لا عكسه أو منقول من مصدر خلع الرجل ثوبه أزاله الخ كالتفسير الخلع
 والزوجان كل منهما لباس صاحبه أراد به بيان وجه المناسبة بين المعنى اللغوى

المنقول عنه والمعنى الشرعي المنقول اليه قال تعالى الخ استشهدا على ان كلا
 من الزوجين لباس للآخر هن أى الزوجات لباس لكم أى كاللباس لكم
 يا أزواج في توقيكم من عما يضركم وأنتم يا أزواج لباس أى كاللباس
 لهن في توقيهن بكم عما يضرهن فاذا فارقها أى الزوج زوجته كأنه المناسب
 فكأنه أى الزوج نزعها أى الزوجة ولما كان أى الفراق في نظير
 عوض المناسب ان يزيد عقبه أقوى منه بلا عوض ان يسمى أى الفراق في نظير
 عوض بهذا الاسم أى الخلع أكثر من غيره فيسدان الفراق بلا عوض
 يسمى خلعاً قليلاً وليس كذلك فالمناسب دون غيره ودفع بقوله ولما كان الخ ما يقال
 مقتضى المناسبة السابقة ان يسمى كل طلاق خلعاً فلم خص به ما كان بعوض ويحجب
 عنه أيضاً بأن وجه التسمية لا يوجبها بقصد تمييزه عن غيره لاختصاصه بزيادة
 أحكام وحكمه أى الخلع الأصلي أى المتعلق به لذاته الطلاق جنس
 شمل الخلع وغيره بعوض فصل لكل طلاق بلا عوض قل أى ولو نقص عن
 أقل الصداق وان من غيرها أى الزوجة من ولى أو غيره بيان لغيرها
 أى انه أى الخلع الغالب أى الكثير ما وقع أى طلاق جنس شمل المعروف
 وغيره بلفظ الخلع اضافة للبيان فصل مخرج الطلاق بلفظ الخلع ولولم
 يكن الخ واهو الحال ولو صلة بل لا تحل الخ المناسب فلا تحل الخ وان قال
 رجعية مبالغة في قوله بائن الخ النفقة أى للزوجة عن الزوج زمن العدة
 والارث أى بى الزوج فلا يرث الخى من مات منهما وشرب باذله أى لزوم بذله
 من زوجة أو غيرها بى ان لباذله فلا يصح المناسب فلا يلزم أى بذل العوض
 غير رشيد أى سفیه أو صغيراً أو رقيق مالم يعلق أى الزوج الطلاق على
 صحة البذل وعبارة المجموع وان خالع محجوراً عليها سفیه أو غيرها نظر الولي
 وتعين رد كثير المكاتبه ولو أذن سيدها لانه مظنة عجزها ووقف بى غيرها بى رادنه
 فان أدت مضى نكاحه مدة المهر بىض وأم ولده تشبهه في الوقف للموت ومضى عن
 قرب أجلها كمنعضة مما ملكته بىعضها الحر اذا ليس لسيدها ان تزاعه وبانت ولورد
 العوض ان لم يقل ان صح ابرأؤك فرده وإيها وذلك في المالكة أمر نفسها
 ولا رجوع لها في البراء اذا قاله أى ان تملى هذا المال أو ان صحت براءتك
 رشيدة أى بذلت له مالا في نظير طلاقها أو رشيد أى بذل للزوج مالا في نظير

طلاق زوجته أو قاله أى الزوج ان تملى الخ أو ان صحت الخ فلا ينفعه أى
الزوج قوله للرشيدة أو الرشيد أو بعد نفوذ الطلاق فقد لزمه الطلاق البائن
ولزم الرشيدة أو الرشيد المال فلا يعتبر رجوع أحدهم عما لزمه الا اذا كان
مضار الرشيدة وأرادت خلعها وثبات مضار رته لها والرجوع عليه بما بذلته
فقال لها ان تملى هذا المال أو ان صحت راءتك فاذا قامت عليه وأثبتت مضارته
ورجعت عليه بالمال فلا يلزمه طلاق بهذه الصيغة ويطلق عليه الحاكم للمضارة
المجبر بضم فسكون فكسر مجبرته بفتح الموحدة تأيت بفتحات مثقلا
أى خلت من زوجها وجعلنا بفتح العين وسكون اللام تبعاً لبعضهم علة
لجعلنا لكن نص المدونة الخ استدراك على قوله جعلنا الخ لرفع ايها انه
المعتمد انه لا يجوز خلع الوصى أى محجورته الا برضاها خبر نص المدونة
اقوله فيها أى المدونة علة لقوله نصها وفيه مصادرة فالتناسب ابدال نص بمذهب
وعليه أى قواها يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها من سائر أى باقى
الاولياء غير منها أى المرأة له أى غير المجبر فيه أى الخلع
البائع المناسب البالغة كالمجبرة بفتح الموحدة يجوز للاب ان يخالعه عنها الخ
نصريح بمضمون التشبيه لا يضاهيه فليس له أى الاب ذلك أى الخلع عنها
من مالها بدون اذنها كلامه أى خايل فى التوضيح أى شرحه المختصر ابن
الحاجب ان الارجح أى من الخلاف المتقدم انه أى خلع أب السفينة من
مالها لا يجوز الا برضاها ونص التوضيح عقب حكاية الخلاف فى ذلك والقياس
المنع فى الجميع بالغرر أى بما فيه غرر فان انفش الحمل أى المخالعة به
فلا شئ له أى الزوج وبانت أى الزوجة من زوجها فلا تحل له الا بعقد
جديد باركانه وشروطه كما لو كان الجنين أى الذى خالعت به زوجها فى ملك
غيرها أى الزوجة تشبيهه فى انه لا شئ له وبينونتها وأبقى بعد الهمز وكسر الموحدة
أى رقيق هارب فان لم يظفر به أى الزوج بالرقيق المخالعة به من حيوان الخ
بيان غير موصوف وله أى الزوج من جنس ما خالعت به بيان للوسط
وأولى أى فى الجواز لحقة غرره الحمل الظاهر أى خلعها بنفقة على نفسها مدة
حملها وبالاتفاق على ولدها منه أى الزوج مدة ارضاعه أو أكثر نفقة
الحمل أى النفقة عليها مدة حملها وهو أى عدم سقوط نفقة الحمل بخلعها

بنفقة الرضاع لانها ماى نفقة الرضاع ونفقة الحمل عنه أى الزوج
الخلع المناسب الطلاق الامام أى مالك رضى الله تعالى عنه ورجح بضم
فكسر مثقلا الاوّل أى قول ابن القاسم به أى الخلع قريب أى للزوج
أوغیره أى أو أجنبي من الزوج منفردة أى النفقة على الزوج أو غيره
وعبارة المجموع ولزم بنفقة الزوج أو غيره كولد بعد الرضاع على الممول به خلافا لما
فى الاصل فان ماتت المرأة أى التى خالعت زوجها بنفقة رضاع ولدها منه
استؤجر من تركتها من تكمل رضاعه أو انقطع لبنها استأجرت من مالها من
تكمل رضاعه فعلمها أى المرأة النفقة للرضيع الذى ماتت عنه أو انقطع
لبنها قبل تمام رضاعه وللزائد على الواحد وتؤخذ أى النفقة للرضيع من
تركها فى موتها أى المرأة وان أعسرت المرأة أى الخالعة بنفقة ولدها منه
ورجع أى الاب بعوض ما أنفق على الولد الولد أى الذى خولعت أمه بنفقة
مدة رضاعه أو أكثر قبل تمامها هذا والذى فى المجموع وان خالعه على رضاعه
مدة فبات قبلها سقطت بقيتها وعبارة عب وشبه فى السقوط عن الزوجة قوله
كونه أى الولد قبل تمام مدة الرضاع الخالعة بها قبسقطت عن أمه ما بقى حيث
كانت عادت من ذلك والارجع عليها بنفقة بقية المدة كذا أفاده أبو الحسن على
المدونة أو غير أى الولد الخالع بنفقة مدة قبل تمامها من زوج أو غيره
بان لغير الولد رجع الوارث أى لمن مات من خولعت بنفقته الا يعرف
أى بعدم الرجوع عليها أو شرط أى من الزوجة حين الخلع بعده أى
الاب غيره أى الاب قبله أى الاب صلة يستحق ولكن الذى جرى به العمل
وبه الفتوى استدراك على قوله هذا هو المشهور لرفع إيهامه جريان العمل به
انتقالها أى الحضنة لمن يابها أى الام فى الرتبة أى ترتيب من يستحق
الحضنة كأم الام الرامى قوله وبإسقاط حضانتها عجم وإذا سقطت حضانتها
فتمتقل لمن بعدها على الذى جرى به العمل قاله التيطى اه واقتصاره على هذا
فى تقرير كلام المصنف بوجه أنه المذهب وأنه مراد المصنف وليس كذلك قيل
المشهور وهو مذهب المدونة من كون الولد للاب ونصها باختصاصه إراني سعيد وإذا
خالعها على أن يكون الولد عنده فالخلع جائز وله شرطه الا ان يضر ذلك بالصبي
ويخاف عليه ان تزعم منها مثل أن يكون يرضع وقد علق بأمره فلا سبيل له اليه حتى

يخرج من الاضرار والخوف عليه فيكون له أخذه حينئذ انتهى وأبقاها على
ظاهاها ابن رشد سواء كان للولد حاضنة كالجدة والخالة أم لا وأخذ ابن رشد منها
كون الحضانة حقاً للحاضن وإن له أن يوليها من شاء وإن أبي ذلك من هو أولى من
المولى وقبله عياض ونقل عبد الحق عن أبي عمران تقييدها بما إذا لم يكن له جدة
والأفهي أولى من الأب فالأولف درج على ظاهاها وقد اعترف في توضيحه بأن
المشهور مذهب المدونة وأبقاها على ظاهاها وذكر أخذ ابن رشد إلا أنه لم يعزه ولم
يعرج على ما قال ابن يونس بحال وعلى ذلك قرر (س) وهو صواب والمتبسط نفسه
معترف بأن هذا والمقعد وان جرى العمل بخلافه فإنه قال إن أسلمت الزوجة ابنها إلى
الزوج وأسقطت حضانتها ولا ضرر عليه فاختلف هل ينفذ ذلك أم لا فقال مالك
وجهور أصحابه ذلك جائز لأن حضانة ابنها من حقوقها انتهى وكم من شيء جرى به
العمل والمشهور خلافه وجاز الخلع مع البيع أي في عقد واحد كان يدفع عبداً
على أن يتخالفها الخ فالعبد بعضه في مقابلة الطلاق وهذا البيع وبعضه
في مقابلة العشرة وهذا البيع والناسب بطلقها بدل يخالفها لاجل مجهول
أي كما طار السهام عجل بضم فكسر مثقلاً المؤجل بفتح الجيم مثقلة
فيأخذه أي الزوج المؤجل منها أي الزوجة بدله أي جيداً وإن أسحق
بضم المثناة وكسر الحاء مقوم بضم الميم وفتح الواو مثقلاً معين بضم الميم وفتح
الياء مثقلاً بأن خالعه بمثل تصويره فهو مقوم أو مقوم بوصف تصوير
لفهوم معين وخبر الخيان لما دخل بالكاف علم أي الزوج به أي
المغصوب أو المسروق وأريق المناسب وأريق وكما خيرها أي الزوجة
دنياً أي للزوجة عليه أي الزوج في نظير خلعها المناسب طلاقها
وقد حل أجله أي الدين الذي أخرته واوّه الحال أو تعجل أي الزوج للزوجة
لها أي الزوجة عليه أي الزوج لاجل صفة ثالثة لدين قبوله أي الدين
قبل أجله أي الدين تنازع فيه تعجل وقبول بأن كان أي الدين تصوير
للدين الذي لا يجب قبوله قبل أجله التعجيل أي المعجل للزوج ويبقى أي
الدين لما فيه أي التعجيل من حظ أي إسقاط الضمان أي للدين إلى
أجله عنه أي الزوج على أن زادها أي الزوج الزوجة علمه لكون التعجيل
المذكور من الحرام أو خروجها أي الزوجة مجرد الطلاق قبل كمال عدتها

من المسكن أى الذى كانت تسكنه وهى فى عصمة زوجها فبعض المثناة
وفتح الزاء أى شرط خروجها من المسكن برجوعها أى الزوجة له أى
المسكن تصوير لرده لأنه أى مكثها فى مسكنها الى تمام عدتها لفعوله أى
الاول هى فصل به ليصح عطف غير على ضمير الرفع المستتر فى أعطت فى عدة
الرجعى صلة أعطت على نفعها أى على أن لا يرجعها فقبل بفتح فكسر
على ذلك أى الشرط فيقع عليه أى الزوج ان كان أى الاعطاء
الصورتين أى على أن لا رجعة له عليها وعلى أن لا يرجعها وكبيها
أو تزويجها أى الزوجة من اضافة المصدر لفعوله فيلزم أى الزوج
أو زوجها بفتحات مثقلا اذا كان أى البيع أو التزويج المتبطل بكسر
الميم والمثناة فوق مثقلا المعنوية بضم العين المهملة وسكون المثناة فوق احدى
اللامات الاربعة والمدونة والموازية والواضحة وقيل الدواوين سبعة هذه الاربعة
والمختلطة والمبسوطة والمجموعة حكم بضم فكسر لا يلاء بكسر الهـ مز
مدودا أى حلف على ترك وطء أكثر من أربعة أشهر للعرو من شهرين للعبد
عسر بضم فسكون فان أبصر أى الزوج المطلق عليه لعسره بنفقة زوجته بما
يجب لها تغريب على الاستثناء المولى بضم الميم وكسر اللام منه أى
الزوج ومنها أى الزوجة ولاتبين بفتح المثناة وكسر الموحدة موجه
بضم الميم وكسر الجيم أى موقعه هذا يفيد أن الضمير للطلاق ويحتمل أنه للام
المخالف به أى بصير واجبا على ملتزمه زوج مكاف بتطليقه ويؤيد هذا عبارة
المجموع ونصها وانما يلزم الخلع بطلاق مكاف بيده أى الزوج السفينة أو العبد
لا يبدوليه ولا يبدسه وله أى السفينة أو العبد نفعه أى فطلاقه يعوض
من صبي أو مجنون بيان لغيره سيدا أى لعبد صبي أو مجنون مقاما بضم الميم
من جهة أى الحاكم عليهم أى الصبي والمجنون انه أى الطلاق على الصبي
والمجنون بلا عوض ظهر رأى بعد خفائه حدث أى يتحدد بعد عدده ونص
ابن عرفة المطلق بالخلع من صغ طلاقه ابن فتوح وابن فتحون يجوز للاب وصيه
والسلطان وخليفته المباشرة عن الصغير بشئ يسقط عنه أو يؤخذ له لا على غير
ذلك وكذا السيد فى عبده الصغير قلت هذا خلاف قول الخمي يجوز ان يطلق على
المذنبه البنات والصغير بلون شئ يؤخذ له قد يكون بقاء العصمة فإذا لامس

جهل قبل نسكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محجودة الطريق أو متلفة
 ماله غيرهما أى الأب والسيد من الأولياء بيان لغيرهما كالوصى
 والحاكم تمثيل لغيرهما لا تخور مسد الخ بيان لفهوم مخوف أنه أى خلع
 المريض من اخراج وارث بيان لما وترثه أى المريض ان مات بمرضه
 الذى خالف فيه هو أى المريض لأنه أى المريض الخ إشارة للفرق بينهما
 فدخلتها أى فى مرضه فى مرض موته أى بعد طلاقها فيه أى فى مرض
 موته أى بعد طلاقها فيه أزواج أى طلقها كل منهم فى مرضه المخوف ومات
 منه سابقا أى حال صحته كانشائه أى الطلاق والعدة أى للتي أفر
 زوجها بطلاقها سابقا بها أى البينة تاريخها أى البينة أو كان أى
 الطلاق الذى أرخته البينة بزمان سابق أرثها أى المطلقة أو المقر فيه بطلاقها
 قبله فان خالفته بقدر ارثه منها الخ بيان لفهوم الشرط واعتبر بضم المثناة
 وكسر الواحدة وان وكل الزوج على خلعها أى وسمى له قدر من المال
 أو أطلق فخالعها الوكيل وكيله أى الزوج الثلاث المناسب الثلاثة
 منه أى الزوج به أى الضرر وان أسقطت أى الزوجة بها أى بينة
 الضرر على ذلك أى إسقاط القيام بها حالة البينة أى لحصوله حالها
 ورد أى برد الزوج لوقوع الثلاث عليه أى حال وقوع طلاق الخلع عليه
 فلم يقع المناسب فلا يقع وان كانت الفتوى الخ واوه للعمال وأطلق أى
 الصيغة عن تقييدها بعدد ولم يرد المال المناسب ولا برد فى الخلع صلة كفت
 عن النطق بالطلاق صلة كفت ومثله أى جريان العرف وان علق
 بضم فكسر متغلا عين بفتحات متغلا أى الزوج محمدية ويزيدية راجع
 لديار ودرهم وضأن ومعر راجع لثاة الغالب فاعل لزم نصفه أى
 القدر المخالعه ومن الثلاثة المتساوية ثلث كل المناسب ومن كل من الثلاثة
 المتساوية ثلثه بفتح الراء أى والهاء الثانى أى المروى أدنى أى من
 الأول أو أجود أى من الأول وغير المعين الخ بيان لفهوم معين
 ويلزمها أى الزوجة ومعين لها فيه شبهة بيان لفهوم لاشبهة لها فيه ولو علم
 بيان لفهوم ولم يعلم وان تنازعا أى الزوجان حلفت أى الزوجة
 فى المسائل الثلاث أى التنازع فى المال أو قدره أو جنبه دعواه أى الزوج

في الأولى بضم الهمز أي التنازع في المال وأما في الأخيرة فبائية على
دعواهما معا وكان القول له أي في المسائل الثلاثة بطلقتين أي باقتين من
العصمة القواعد أي جنسها الصادق بواحدة من العمل بالأصل بيان
للقواعد البيان أي الإثبات بالبينة قبل الخلع صلة موت

فصل الطلاق أبغض الحلال إلى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه
والحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أي أقرب إلى البغض فإن الحلال لا يبغض
بالفعل بل قد يقرب إذا خاف الأولى وأما حمله على سبب الطلاق من سوء العشرة
ففيه أنه ليس من الحلال وأفعّل التفضيل بعض ما يضاف إليه قاله في شرح المجموع
وهو أي الحديث وإن كان حلالا وأوه للرجال ارتكابه أي الطلاق
في شرح المجموع طلاق السنة أي الذي أباحتها السنة وإن كان خلاف الأولى بل
من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق لما فيه أي

الطلاق من قطع الألفة أي المحبة والمودة التي بين الزوجين بيان لما
العارض أي يقتضي نفيه أو وجوبه مستثنى من قوله الأولى عدم ارتكابه
وقد يندب أي الطلاق بذية بفتح الموحدة وكسر الدال المعجمة وشذ المثناة تحت
أي فأحشة تنبرج بفتحات مثقلا أي تبدى زينتها إلى الرجال أي غير
المحرم أن يقاءها أي في عصمتها سني بضم السين وشذ النون منسوب للسنة
وبدعي بكسر الموحدة وسكون الدال المهملة منسوب للبدعة بأن اتفقت
هذه الشروط فيه أنه لا يمكن اجتماعها كلها على التقي فالمناسب بأن اتفقت بعضها
بأن أوقع أكثر من واحدة تصوير لا تنفاء واحدة أو بعض طلقة تصوير
لا تنفاء كاملة أو في حيض أو نفاس أو يرافه يوم في طهر أو في طهر مسها
فيه تصوير يرافه يوم لم يمسه فيه أو أورد في أخرى الخ تصوير لا تنفاء بلا عدة كما
لو أوقعها أي الواحدة الكاملة الخ على بعض المرأة تشبيهه في كونه بدعيًا أوقع
ثلاثا أي في صيغة واحدة المقدمات بضم الميم وفتح القاف وكسر الدال منقلة
لابن رشد والاجماع على لزوم الثلاثة إذا أوقعها في لفظ واحد نقله ابن عبد البر
وغيره فيه نظر لقول ابن سلون اختلاف في الطلاق إذا أوقعه ثلاثا في كلمة فقل أنه
يلزمه طلقة واحدة فإن الله تعالى إنما ذكر الثلاث مفارقة لا يصح إيقاعه إلا كذلك
وهو قول علي وابن عباس وجهامة من الصدر الأول وقال به أهل الظاهر وطائفة

جهل قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محبودة الطريق أو متلفة
 ماله غيرهما أى الأب والسيد من الأولياء يمان لغيرهما كالوصى
 والحاكم تمثيل لغيرهما لا تخور مد الخيان لفهوم مخوف أنه أى خلع
 المريض من اخراج وارث يمان لما ورثه أى المريض ان مات بمرضه
 الذى خالع فيه هو أى المريض لأنه أى المريض الخ إشارة للفرق بينهما
 فدخلتها أى فى مرضه فى مرض موته أى بعد طلاقها فيه أى فى مرض
 موته أى بعد طلاقها فيه أزواج أى طلقها كل منهم فى مرضه المخوف ومات
 منه سابقا أى حال صحته كانشائه أى الطلاق والعدة أى التى أقر
 زوجها بطلاقها سابقا بها أى البينة تاريخها أى البينة أو كان أى
 الطلاق الذى أرخته البينة بزمان سابق ارثها أى المطلقة أو المقر فيه بطلاقها
 قبله فان خالعه بقدر ارثه منها الخ يمان لفهوم الشرط واعتبر بضم المثناة
 وكسر الموحدة وان وكل الزوج على خلعها أى وسعى له قدر من المال
 أو أطلق خالعهما الوكيل وكيله أى الزوج الثلاث المناسب الثلاثة
 منه أى الزوج به أى الضرر وان أسقطت أى الزوجة بها أى بينة
 الضرر على ذلك أى إسقاط القيام بها حالة البينة أى لحصوله حالها
 ورد أى يرد الزوج لوقوع الثلاث عليه أى حال وقوع طلاق الخلع عليه
 فلم يقع المناسب فلا يقع وان كانت الفتوى الخ واوه للعمال وأطلق أى
 الضيقة عن تعيينها بعدد ولم يرد المال المناسب ولا يرد فى الخلع صلة كفت
 عن النطق بالطلاق صلة كفت ومثله أى جريان العرف وان علق
 بضم فكسر متعلا عين بفتحات متعلا أى الزوج محمدية ويزيد بفتح راجع
 لديار ودرهم وضأن ومعر راجع لشاة الغالب فاعل لزم نصفه أى
 القدر المخالعه ومن الثلاثة المتساوية ثلث كل المناسب ومن كل من الثلاثة
 المتساوية ثلثه بفتح الراء أى والهاء الثانى أى المروى أدنى أى من
 الأول أو أجود أى من الأول وغير المعين الخ يمان لفهوم معين
 ويلزمها أى الزوجة وبعين لها فيه شبهة يمان لفهوم لاشبهة لها فيه ولو علم
 يمان لفهوم ولم يعلم وان تنازعا أى الزوجان حلفت أى الزوجة
 فى المسائل الثلاث أى التنازع فى المال أو قدره أو جنسه دعواه أى الزوج

في الأولى بضم الهمز أي التنازع في المال وأما في الأخيرة فبائية على
دعواهما معا وكان القول له أي في المسائل الثلاثة بطلقتين أي باقيةين من
العصمة القواعد أي جنسها الصادق بواحدة من العمل بالأصل بيان
للقواعد البيان أي الإثبات بالبينة قبل الخلع صلة موت

فصل الطلاق أبغض الحلال إلى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه
والحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أي أقربه لا يبغيض فإن الحلال لا يبغيض
بالفعل بل قد يقرب إذا خاف الأولى وأما حمله على سبب الطلاق من سوء العشرة
ففيه أنه ليس من الحلال وأفعّل التفضيل بعض ما يضاف إليه قاله في شرح المجموع
وهو أي الحديث وإن كان حلالا واه للرجال ارتكابه أي الطلاق
في شرح المجموع طلاق السنة أي الذي أباحتها السنة وإن كان خلاف الأولى بل
من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق لما فيه أي

الطلاق من قطع الألفة أي المحبة والمودة التي بين الزوجين بيان لما
الاعراض أي يقتضي مذبه أو وجوبه مستثنى من قوله الأولى عدم ارتكابه
وقد سبب أي الطلاق بذية بفتح الموحدة وكسر الدال المعجمة وشدة المثناة تفت
أي فاحشة تتبرج بفتحها متقلا أي تبدى زينتها إلى الرجال أي غير
المحرم أن يقاءها أي في عصمتها سئى بضم السين وشدة التون منسوب للسنة
وبدعى بكسر الموحدة وسكون الدال المهملة منسوب للبدعة بأن اتفتت
هذه الشروط فيه أنه لا يمكن اجتماعها كلها على النفي فالمناسب بأن اتفتت بعضها
بأن أوقع أكثر من واحدة تصوير لا انتفاء واحدة أو بعض طلاقة تصوير
لا انتفاء كاملة أو في حيض أو نفاس تصوير لمفهوم في طهر أو في طهر مسمها
فيه تصوير لمفهوم لم يمس فيه أو أردف أخرى الخ تصوير لا انتفاء بلا عدة كما
لو أوقعها أي الواحدة الكاملة الخ على بعض المرأة تشبيه في كونه بدعيًا أوقع
ثلاثًا أي في صيغة واحدة المقدمات بضم الميم وفتح القاف وكسر الدال مثقلة
لابن رشد والاجماع على لزوم الثلاثة إذا أوقعها في لفظ واحد نقله ابن عبد البر
وغيره فيه نظر لقول ابن سلون اختلاف في الطلاق إذا أوقعه ثلاثًا في كلمة فقل أنه
يلزمه طلاقة واحدة فإن الله تعالى أنما ذكر الثلاث مفرقًا فلا يصح إيقاعه إلا كذلك
وهو قول علي وابن عباس وجماعة من الصدر الأول وقال به أهل الظاهر وطائفة

من العلماء وأخذ به جماعة من شيوخ قرطبة ابن زبناح وابن عبد السلام وأصبغ
ابن الحباب وغيرهم من الأندلسيين وقيل تلزمه الثلاث فلا تحل له حتى تنكح زوجا
غيره وهو قول ملائك والذي عليه جمهور فقهاء الأماصار وجل العلماء وسئل ابن رشد
في كتاب عقد وثيقة بركة من الطلاق المذکور دون زوج فقال هو رجل جاهل
ضعيف لا ينفع فعل ما لا يسوغ باجماع من أهل العلم اذ ليس من أهل الاجتهاد
فيسوغ له مخالفة ما أجمع عليه فقهاء الأماصار وإنما يجب عليه تقليد العلماء
في وقته ولا يسوغ له ان يخالفهم برأيه فالواجب ان ينهي عن ذلك فان لم ينهه أدب
وركلت جرحه فيه تسقط امامته وشهادته اهـ وحاصله وجود الخلاف ولكن
لا يفتي الاجماع عليه فقهاء الأماصار فلعلم مراد الحافظ ابن عبد البر بالاجماع
اجماعهم لا اجماع الامم والله أعلم ووقع أى لزم الطلاق في الحيض أو النفاس
الزوج وان طلقته أى الزوجة الطلاق في الحيض أو النفاس من الزوج بلا
عوض راضية بتطويل عدتها مبالغة في منه بمنه على انه تعبد أو خالعت
زوجها غيبه أى الحيض أو النفاس مبالغة في منه أيضا ابن شاس الخلع في الحيض
كالطلاق وقيل يجوز لانه برضاها وقيل لضرورة الابتداء وعظم ما جوازه برضاها
دون خلع ومنع خلع الاجنبى ابن عرفة فلا أعرف نقل جوازه غيره وأجبر بضم
الهمزة وكسر الموحدة على الرجعة أى إعادة المطلقة في حيض أو نفاس
لعصمة بأن يقول راجعت زوجنى اعصمنى مثلا اذا كان أى الطلاق
هذه الخالة أى طهرها من الحيضة الثانية طلاقها معول أباح وذلك ان عبد
الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم ما طلق زوجته طلقا فسأل عمر النبي صلى الله
عليه وسلم فقال مره فلما راجعها أو يمساكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء
أمساكها وان شاء طلقها قبل أن يمساكها فذلك العدة التى أمر الله تعالى أن يطلق لها
النساء قال ابن عمر حسبت على تطليقة لا يجازيه أى الزوج على الرجعة
هنا بضم فكسر متعلا أى الزوج ثم سجن بضم فكسر أى الزوج ثم
ضرب بضم فكسر أى الزوج فان أبى أى استمر الزوج عتمة من الرجعة
وان لم ينوها أى الرجعة في الحيض صلة المطلقة طوعا أو كرها راجع
لقوله راجع امساكها حتى تطهر أى من الحيض الذى وقع الطلاق فيه واجب
فقطأها أى نكحها بالتمام الصلح فيه نكاح امساكها حتى تحيض فتحيض أى

فيجب امساكها حتى تظهر فالتدب منتصب على المجموع فلا ينافي وجوب البعض
 بعده أى الحيض الثانى وانما طلب بضم فكسر منه أى الزوج
 عدم طلاقها أى امساكها طلق فيه أى وارتجع فيه بعد الحيض أى
 الطهر منه فقد مسها فى ذلك الطهر رأى فصارت طلاقا فيه مكرها منع
 الطلاق أى ما دامت حائضا ومنع بفتح فسكون تعبد فيمنع طلاق الحامل
 وغير المدخول بها حائضتين يتبدأ بضم المنة تحت وفتح المنة فوق
 لم تحسب من العدة أى مع منعها من نكاح غير مطلقها فيها هى أى المرأة
 فيها أى أيام حيضها على ذلك أى كون منع الطلاق فى الحيض لتطويل العدة
 فيها أى العدة بالطلاق فى الحيض وصدقت بضم فكسر مثقلا ليجبر بضم
 المنة وفتح الموحدة أى زوجها وعجل بضم فكسر مثقلا الفاسد أى
 النكاح الذى يفسخ قبل الدخول وبعده كنكاح خامسة ونكاح لأجل فى
 الحيض صلة تعجل منه أى الحيض اذلة الأخير على الفاسد عت لان الاقرار
 عليه الى وقت الطهر أعظم حرمة من ابقائه فى الحيض فارتكب أخف المفسدين
 حيث تعارضتا على المولى بضم الميم وكسر اللام فى الحيض صلة تعجل
 اذا حصل بفتح الحاء المهملة وشدة اللام أى تم الاجل أى أربعة الأشهر للحر
 وشهران للعبد والمولى منها حائض أو نفساء بكاب الله تعالى أى عملا به
 واستشك كل ابن المواز تجبيل الطلاق على المولى فى الحيض بانه انما يكون اذا
 طلبت الفبيئة وهى لا تطلب حال الحيض لا امتناعها فيه وأجيب بحمله على تمام
 الاجل وطلما قبل حيضها وتأخر الحكم بالطلاق اليه ثم أجبر بضم الهمزة وكسر
 الموحدة أى المولى على أركان أى الطلاق سببا خبر كان محذوفة مع اسمها
 وهو أى ركن مضاف أى لضمير الطلاق فيعم جميع الأركان دفع به
 ما أورد من عدم مطابقة الخبر بالبدا موقعه بضم الميم أى الطلاق من زوج
 الخ بيان موقعه ولا يرد بفتح فكسر أى على عدا الأهل من أركان الطلاق
 الفضولى بضم الفاء والاضاد المعجمة أى طلاقه اللازم للزوج الذى أجاز له لان
 موقعه أى طلاق الفضولى الخ علة أقوله لا يرد بدليل ان العدة الخاضقة للبيان
 الاجازة أى من الزوج لا الايقاع أى من الفضولى اللفظ الصريح
 أى المشتق على الطاء واللام والفاء الذى جرى العرف بالتطبيق به الكتابة

الظاهرة أى اللفظ الذى جرى العرف بالتطبيق به وليس فيه الحروف الثلاثة
الكاتبة الخفية أى اللفظ الذى قصد التطبيق به ولم يجر العرف به سواء اشتمل
عليها أم لا وتعاريف الأقسام الثلاثة بما تقدم هو المفهوم من كلام الشراح
وصدر به ابن عرفة ونصه ولفظه صريح وهو ما لا ينصرف بنية صرفه وكتابه ظاهرة
وهو ما ينصرف عنه بها وخفية وهو ما يتوقف دلالة عليها وفى كون الصريح لفظ
طائى وما تصرف منه فقط أو مع خفية وبرية وحبلى على غار بل وشبهها نقل ابن
رشد عن القاضى وابن القصار وزاد الباجى عنه السراح والفراق والحرام قائلا
بعضها أبين من بعض وخرجه ما على اعتبار كونه لغة الخالص وعلى اعتبار كونه لغة
البنين وذكر ابن القصار فى عيون المسائل تسعة ألفاظ زائدة على ما ذكرناه بنية وبتلة
وبائن به أى القصد الأولين أى الصريح والكاتبة الظاهرة الثالثة أى
الكاتبة الخفية مقامه بفتح الميم أى اللفظ لا مجرد الية أى الية المجردة
عن لفظ وما يقوم مقامه الاعرف أى بالتطبيق بالفعل كما تقدم فى الخلع
والإراد بالركن ما تحقق به الماهية أى ما يتوقف تحققها عليه دفع به ما يقال
الركن جزء الماهية وماهية الطلاق حل عصمة الزوجة وليس الأهل والمحل واللفظ
أجزاء لها فكيف تجعل أركانها ابن عرفة شرط الطلاق أهل ومحل والقصد مع
اللفظ أو ما يقوم مقامه من فعل أو إشارة وجعل ابن شاس وابن الحاجب تابعين
للغزالي الكلى أركانها يرد بانها خارجة عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة الشئ غير
ركن له حقيقة لا حاجة اليه صحة أى الطلاق سكر بكسر الكاف
مختارا أى طائفا أدخله أى السكر والأى وان لم يميز كالجنون
أى فى عدم اللزوم كعتقه أى السكران بحرام تشبيهه فى اللزوم على
نفس أى أو طرف عقوده بضم العين أى السكران بحرام من بيع الخ
بيان لعقوده وإقراره أى السكران من أوقع الطلاق جنس شمل الفضولى
وغيره عن غيره فصل مخرج الزوج بغير إذنه أى الزوج فصل مخرج
لنائب الزوج وبقي التعريف شاملا للما كمولى المحجور وسيد العبد الصغير
فالمناسب ان يزداد لأخراجهم ولا جعل الشارع له ذلك كسببه أى الفضولى
فى الصحة وعدم اللزوم والعدة أى للزوجة التى طلقها فضولى وأجازة زوجها
ولزم الطلاق أى الزوج كالعتق الخ تشبيهه فى اللزوم بالهزل وان لم

يقصد ابقاها واووه الحال وان صلة لان سبق لسأله أى الى لفظ بلا قدمته
للتطوق به بأن قصد النطق بغير لفظ الطلاق الخ تصوير لسبق اللسان اليه
فزل أى سبق به أى لفظ الطلاق بلا قصده لقن بضم فكسر متقلا
مطلقا أى عن التقييد بالفتوى هذى أى خرف الزوج بالطلاق من غير
شعور بضم الشين المعجمة أى علم منه بما وقع منه حال وقوعه وان شعر به بعد افاقته
وحكى ما تخيل له كالنائم يحكى بعد يقظته ما رآه فى نومه ولم يشعر به حاله أو أكره
بضم فسكون فكسر أى الزوج ولولئك أى الزوج المكره بالفتح التورية
أى الا تيان بالفظ له معنيان قريب وبعمد وارادة البعيد كقوله هى طالق فأوبان
وثاق أو رجعة بطلق الولادة والمراد بها هنا التخلص سواء كان بالمعنى المتقدم
أو غيره كقوله جوزنى طالق يريد جوزة حلقة خالية من طعام مع معرفتها أى
استحضارها وعدم دهشته بالاكره لم يلزمه شئ لا حاجة اليه لان قوله ولولئك
التورية بما لغة لا شرط طاقها أى بدون تقصده بالثلاث لم يلزمه المناسبات
فلا يلزمه لان المكره بفتح الراء علق بفتحات متقلا أى الزوج فافعل جار
على غير ما ولم يبرز لامن اللبس فأكره بضم الهمز وكسر الراء أى الخالف
أو حمل بضم فكسر أى الخالف وذلك أى عدم الخنث بالاكره الا ان يعلم
أى الخالف به أى الاكره الشرعى لان الاكره الخفيه اظهاري محل
الضمير ومصادرة كتقويم جزء العبد أى على شريك الخالف فأعتق
شريكه أى الخالف وهو موسر بقيمة نصيب الخالف نصيبه أى الشريك
منه أى العبد فقوم بضم فكسر متقلا عليه أى الشريك على
عدم البيع صلة الخالف وكل بضم فكسر متقلا به أى نصيب الخالف
فانه أى الخالف لان المكره بكسر الراء فأعتق الخالف نصيبه من العبد
أى وهو موسر بقيمة نصيب شريكه فقوم عليه أى الخالف على عدم الشراء
نصيب شريكه أى الخالف عتقه أى العبد لا خرجت زوجته أى من
بينه أو يفعل عطف على يعلم أى أو الا ان يفعل الخالف مطلقا أى من
التقييد بعلمه بالاكره حال يمينه أو بكونه شرعيا أو بعوده للحنث بعد زوال الاكره
ان لم يدخل الدار أى فى هذا اليوم مثلا فنع بضم فكسر منه أى الدخول
حتى فات الاجل بالقيود المتقدمة أى ان لا يعلم بالاكره حال حلقة وان لا يكون

شرعاً وان لا يفعل المحلوف عليه بعد زوال الاكراه وبقي شيطان ان لا يهجم في يمينه
 في الطوع والاكراه وان لا يأمر بالاكراه لانه اذا هاج على حنث فيه مصادرة
 بخوف قتل صلة أكره مؤلم بضم فسكون فكسر أو سجن بفتح السين
 مروءة بضم الميم أي كمال نفس بملا بفتح الميم واللام مقصوراً فانه أي الصفع
 على القفاعة لكونه اكرها وان لم يؤلم أي حسا واره للعال فهو أي الصفع
 لا حاجة اليه عند أهل المروءة صلة فطبع قطيع بفتح القاف وكسر الظاء
 المعجمة أي فبيع شنيع خبرانه فان كان أي الصفع بخلوته بيان انه مؤلم بملا أو كان
 الزوج من غير أهل المروءة بيان انه مؤلم لذى مروءة مالم يكثر أي الصفع
 والا أي وبدأ أكثر حتى صار مؤلماً مطلقاً أي عن التقيد بكونه لذى مروءة بملا
 له أي الزوج نعت مال قل أي المال وهو أي الحلاق المال وجعله
 شاملاً للقليل ان كثر أي المال وكذا أي خوف قتل الولد في كونه اكرها
 يعقوبه أي الولد بغير القتل ان كان أي الولد نارا أي محسباً لوالده
 من أب وأم بيان لوالد لا غيرهما أي الولد والوالد من أخ الخيان
 لغيرهما ونذب بضم فكسر بالطلاق أو غيره دليله حذف المعمول المؤذن
 بالهجوم ليسلم بفتح المثناة تحت واللام من القتل صلة يسلم بحلفه أي
 بسببه صلة يسلم وان حنث هو أي الحالف في يمينه التي يحلفها واره للعال
 وذلك أي نذب الحلف والحنث فيه ان لم يحلف لم يكن عليه مخرج لازم لتدب
 الحلف يوم معلوم منه ويرد بفتح فكسر عليه أي قول ابن رشد ان لم يحلف الخ
 وفيه انه لازم لنذب الحلف فلا يرد عليه عيب ومن خاف على أجنبي أمره بالالحلف
 ليسلم الا جني أو ماله كطلب ظالم له ليقته ظالم او يعرف الشخص موضعه في نذب
 حلفه انه لا يعرف موضعه خوفاً عليه من القتل وشمل كلامه تخويفه بقتل زيد
 الا جني ان لم يحلف له على انه لا يعرف موضعه في نذب حلفه انه لا يعلم موضعه
 ويكفر الحالف عن يمينه بالله ويؤجر ويلغزها من وجهين غموس أجرها وكفرت
 فان كان بطلاق أو عتق وقع وأما لو خاف الحالف على نفسه من الظالم ان ظهر عليه
 انه يعرف محل المظلوم أو انه مخفف عنده وانه ان لم يحلف انه لا يعرف محله ولا أنه
 ليس عنده قتله مثلاً فهذا اكره للحالف فلا يحنث ولو بطلاق أو عتق كما في ابن
 وهبان عن دردا بن فرحون ويدخل في قوله بخوف مؤلم وقد علم ان الامر في كلام

المصنف بالحلف نذير فان لم يحلف وقتل المطلوب فهل يضمن المأمور بالحلف اقتدرته
 على تخليصه به ولم يفعل أم لا وهو الظاهر لان أمر الجين شديد وخرج فلا يقاس على
 ترك الشهادة ونحوها وعبارة المجموع وشرحه وطلب الحلف ليسم وهل نذبا
 فيخصص ما سبق من وجوب تخليص المستهلك أو وجوب باؤه وما للشافعي وعلى كل
 فهو يكفر ويثاب عليه فيبلغز بها وفي الضوء قوله أو وجوب باؤه على هذا فتظيرهم في
 ضمانه اذا ترك اذا لا وجه للضمان بترك مندوب فمن أكره غيره أي بشئ مما تقدم
 أو سرفعة عطف على شئ أو على أن يحلف بيمين بالله الخ أي على أن لا يفعل
 كذا أو على أن يفعله فحلف بذلك على ذلك على نذر شئ مما ذكر أي فنذره
 لم يلزم المكروه بفتح الراء والمناسب فلا يلزمه شئ أي لا يمين ولا نذر من سائر
 أي باقي بيان لنحو البيع لم يلزمه شئ المناسب ان يرد قبله فن أكره غيره بشئ
 مما تقدم على ان يبيع له كذا أو يشتري منه كذا أو يسله في كذا أو يشارك في كذا
 أو يسلقه كذا أو يرهقه كذا أو يكري له كذا أو يكتري كذا فقول فلا يلزمه شئ من
 ذلك ملك بفتح اللام بالزنا أي أو بنفي نسبه والارتياد أي وان خاف من
 قطع ونحوه فمكروا قد ارتد فتجري عليه أحكام المرتد أي وان قذف أو زنى حد
 لا قتل المسلم من اضافة المصدر لفعوله أي لا يجوز ان خوف بقتله ان لم يقتل مسلما
 ان يقتله فيجب عليه ان يسلم نفسه لا يقتل ولا يقتل المسلم أو قطعه أي المسلم من
 اضافة المصدر لفعوله يدا خبر كان محذوفة مع اسمها أي كان المأمور بقطعه
 من المسلم من زوج أي وسيد من ذلك أي قتل المسلم أو قطع عضوه أو الزنا
 بمكرهة خالية من سيد وزوج أو بطاعة ذات زوج أو سيد وألحق به أي فعل
 المعصية التي لاحق لخلق فيها في جوازها بالا كراه بغير القتل يفرق بضم
 المثناة تحت وفتح الراء أي بين المعصية التي لاحق لخلق فيها وبين الزنا بطاعة لا زوج
 ولا سيد لها أشد أي من المعصية التي لاحق لخلق فيها من اختلاط
 الانساب بيان لما ولذا أي كون الزنا أشد فيه أي الزنا به أي الزنا
 مما أكره عليه المناسب مما تقدم طائعا حال من فاعل أجاز وأما لو أكره
 على النكاح الحليان لمفهوم على غير النكاح الركن الثالث أي المحل
 والرابع أي اللفظ بالذكري أي بيان أحكامهما والثاني أي التعليق
 بساط خطبتهما بكمرا الحياء المحجمة وشد داخ واوه الحال في الثاني أي

قوله لأجنبية أن فعلت ونوى بعد نكاحها في الثالث أي قوله عند خطبتها هي طالق كالأول أي قوله أن تزوجتك فأنت طالق وعليه أي الزوج وقوع الطلاق الخ المناسب أي المذكور من وقوع الطلاق الخ أي في الزوج في تعليقه قال أي الزوج من المرات جمع مرة بيان ثلاث لزمه النصف أي والطلاق لم يلزمه شيء المناسب فلا يلزمه طلاق ولا نصف فإن تزوجت غيره عاد الحنف الخ بيان لفهوم قبل زوج لان العصمة لما لم تكن ملوكة بالفعل إشارة لافرق بين من قال لها كلما تزوجتك فأنت طالق وبين زوجته التي قال لها كلما تفعل كذا فأنت طالق لزمه النصف أي والطلاق بأداة تكرار أي نحو كلما فعلت كذا فأنت طالق فيختص أي حلقه أن كان أي وجد مسمى والأي وان لم يكن مسمى بان عقد علم اتقربا ودخل بها ردبضم ففتح مثقلا أي القول يلزم صدق ونصف من ثمرات العقد قبله أي وكل وطء مستند العقد فلا يوجب صداقا غير ما أوجبه العقد وانما يوجب كاله كانت زانية أي فلا شيء لها إلا نصف المهر للخرج أي رفعه وهي صغيرة وأوده الحال بخلاف الكبيرة بيان لفهوم صغيرة كان ذكر أي الرجل في تعليقه فتزوج من ذلك أي مصرا والعرب أو الجهم لزمه الطلاق أي ونصف الصداق أتزوجها تفويضا الخ أي وتزوج تفويضا فيلزمه الطلاق والنصف وله أي الحر الذي يولده الطول أي للحررة ولزم اليمين المناسب الحلف أو التعليق فيمن أبوها كذلك أي أقوله تعالى أدعوهم لأبائهم لأن لم تخلق بخلقهن بيان لفهوم الشرط فهي أي وتزوج وهو أعمى فهم ما أي الأصل والعكس العنت بفتح العين المهملة والنون أي الزنا فإن لم يخش العنت الخ بيان لفهوم أن خشي العنت الخ لم يلزمه فيمن يتزوجها شيء أي لان الأخيرة لا تعلم الانعقاد وهو قاطع للعصمة فلا يجحد الطلاق محلا فإن تزوج وقف عن الثالثة أي وحدث له الثانية فيمن وقف عنها صلة يضرب كما هو رأي الاقناف واعتبر بضم المثناة وكسر الموحدة والولاية عليه أي معناها وفرع بفتحات مثقلا أي رتب كذلك على هذا أي قوله واعتبر فيها حال النفوذ من الدخول الخ بيان للمعروف عليه وان كان له عليه الولاية الخ وأوده الحال غيرها أي الزوجة بطلاقتها ثم أبانها فدخل أي زيد أود هو لغريمه أي لرب

الدين الذي عليه فقبل بفتح القاف ومكون الموحدة صلة بفتحها لخوفه أى
الحالف وهو أى الحالف واووه للحال أو صدر أى الحالف عدم
القضاء فى الوقت أى ولم يقضه فيه لا يلزمه الثلاث أى لان المعتبر بالوقت الذى
حلف على القضاء فيه وعصمة المرأة ليست بموكله فيه فلونكهما أى المحلوف
بطلاقها وكانت يمينه مطلقه واووه للحال ففعلته أى المرأة المحلوف عليه
له أى الحالف من العصمة الحياتى بأن كان طلاقها دون الغاية أى
الثلاث للحروا لاثنين للرق ولو كانت يمينه بأداة تكرار مبالغة فى قوله لم يحدث
ثم تزوجها أى المحلوف لها بعد بينونتها عليها أى المحلوف لها
ولو طلقها أى المحلوف لها فتزوج بأجنبية أى حال بينونة المحلوف لها
بغير العقد عليها أى المحلوف لها وان ادعى نية مبالغة فى قوله طلق الأجنبيّة
وقيل هذا أى عدم قبول نيته فعتق أى صار العبد حراً لزمت الثلاث
أى العتق والأى ولو اعتبر حال التعليق فان دخلت أى زوجة العبد
التي علق طلاقها ثلاثاً على دخولها دار زيد مثلاً الحياتى لم يفهم فعتق فحصل
ولو عتق بعد باضم الحذف المضاف اليه ونية معناه أى بعد دخولها مبالغة فى قوله
ولا تحل له إلا بعد زوج وبقيت عليه واحدة أى لان المعتبر بحال النفوذ
وهو حاله حر من أهل الثلاث والمناسب له بدل عليه الذى تحل به العصمة الح
فيه أنه شامل للسكايّة الظاهرة وطلقت بفتحات مثقلاً ولزم أى الزوج
المطلق بصيغة صريحة من الصيغ المتقدمة كاعتدى تشبيهه فى لزوم واحدة
الانسية أكثر من السكايّة الظاهرة أى التى عرى باستعمالها فى التطليق
فيلزمه الطلاق متى قصد النطق بها ولو لم ينو الطلاق وصدق بضم فكسر مثقلاً
أى الزوج الاعتماد أى الاعتماد والاعتبار العدأى الحساب
وكتابتها أى الطلاق الظاهرة أى التى جرى العرف باستعمالها فى التطليق
بفتح الموحدة وحبلأى عصمتك على غاربك أى كتفك
لان البت أى معناه لغة شامل للثلاث أى ولا بقاء للعصمة مع الاحتمال والشمول
احتياطاً للفروج والحبل عبارة عن العصمة أى والغارب عبارة عن السكتف
وهو أى الزوج مطلقاً أى عن التقيد بما بعد الدخول نظراً لقوله بائنة
علة لمقدراى فتلزمه الثلاث بغير عوض أى وبغير لفظ الخلع أو انطلق بيان

لما دخل بالكاف من سائر أرباب الكفايات الخفية - إن لنحو ادخلى
وأولى أى فى لزوم الثلاث فى المدخول اذ انوى الواحدة البائنة بلفظ صريح
الح عب قال (د) مفهوم قوله أونواها بخليت سبيلك انه لو نوى الواحدة البائنة
بقوله أنت طالق لا يكون الحكم كذلك فتلزمه واحدة وينظر فى ذلك اه قلت
فيه منظر اذ الحكم كذلك كما يفيد به قول المصنف وتلزم واحدة لانه أكثر
وظاهره مدخولها أم لا وفى نت عند قوله أو أراد ان يخرج الثلاث فقال أنت طالق
وسكت ما يفيد ذلك أيضا عن ابن عرفة وأهل المصنف انما اقتصر على نية ما بين
الافطين لثلاثيته وهم انه لا يكون حكمهما كذلك لانهما من السكاي الخفية التى
ينوى فيها وفى عددها كما باتى له لان نية البينونة أى بآنت طالق كغيرها أى
كناية غير البينونة من طلقة أو اثنتين أو ثلاث بآنت طالق ثلاث خبر البينونة
صريح أى الطلاق ويلزمه أى المطلق واحدة بائنة لفظا أو نية بصريح
أو كناية خفية فى غيرها أى المدخول بها تكليف سبيلك فيه ان عب جعله
من السكاي الخفية كما تقدم عنه فلا أثر له أى التية وذ كرا باعتبار عنوان القصد
والمناسب لها حينئذ أى حين كون اللفظ كناية ظاهرة ومدلوله أى لفظ
خليت سبيلك على تفصيها أى السكاي الظاهرة المعلوم فيها أى السكاي
الظاهرة فقول الشيخ بخليت سبيلك فيه نظر تفريع على قوله وأما نية
الواحدة بلفظ السكاي الظاهرة الخ فى لزوم الثلاثة صلة شبه فى المدخول
بها صلة لزوم برية بفتح الموحدة وكسر الراء مخففة وشدة المثناة تحت ان
أراد نكاحها أى قبل زوج انه ما أراد الا الاقل معقول حلف لان لم يرد
أى نكاحها مفهوم ان أراد نكاحها فقوله كغيرها راجع لما بعد الكاف لم
يقدم ما يفرع عليه فالمناسب وقوله فان نوى الأقل الخ مفهوم ما لم ينو أقل
على وجهك جار ومجرور صلة حرام فلا فرق بين من وعلى تفريع على المثالين
فى ذلك أى لزوم الثلاث فى المدخول بها فقط ذلك أى لانكاح بينى وبينك
أولا ملك لى عليك أولا سبيل لى عليك كقوله يا حرام الخ تشبيهه فى انه لا شئ عليه
ولم ينو به الطلاق واوه الحال ولم يرد ادخالها أى الزوجة فى لفظ من هذه
الالفاظ واوه الحال فان قصد ادخالها أى الزوجة فى لفظ من هذه الالفاظ
مفهوم ولم يرد ادخالها الخ فثلاث فى المدخول بها أى ولا تقبل منه نية الاقل

وفي غيرها أي وثلاث في غير المدخول بها وهي أي الواحدة وحذف أي
 الزوج على نفيه أي عدم نيته الطلاق بما يأتي فان بكل أي الزوج عن
 الحلف على نفيه نوى بضم فكسر مثقلا أي الزوج وقبل بضم القاف
 وكسر الموحدة قوله أي الزوج فيما دون الثلاث أي في دعواه أنه أراد
 بقوله أنت سائبة أو ليس بيني وبينك الخ طلبة أو اثنتين يمينته صلبة قبل
 واستشكل بضم المثناة وكسر الكاف تويته أي قبول نيته أقل من ثلاث
 أنكرا أي ابتداء فلا تقبل نيته أي لما دون الثلاث لئلا نقضه وتكذيبه نفسه
 وإن ذكره في المدونة واوه للرجال وليس هو أي الفرع بل هو أي
 الفرع لأصل أي قاعدة مذهبه أي مالك ولذا أي كونه مخالفا لأصل
 مالك عملة لمائلة الا اذا نوى أقل راجع لغير المدخول بها فهو من السكينة
 الخفية في حقها أي فلا يلزمه به طلاق الا اذا نواه وصدق بضم فكسر مثقلا
 قيام أي دلالة القرائن أي على نفيه اعلاما أي اخبارا بأنها حصل لها طلاق
 الولادة أو استعلاسا أي استغفها ما عن حصوله فقال أنت طالق أي وقال
 انما نويت انما طالق من الربط ماشأنا أن تستعمل في الطلاق وحل العصمة
 شامل للصريح فهو غير مانع فالمناسب ان يزيدوا في الطاء واللام والقاف
 لاخرجه لزم فيه أي بسببه ولا ينوي بضم ففتح مثقلا أي لا تقبل نيته أقل
 من الثلاث فمأ أي البيئونة جرما أي من غير قبول نيته أقل من ثلاث
 قتلات مطلقا أي في المدخول بها وغيرها مرجوحا أي في البيئونة
 لانه أي الحمل على الثلاث وإن قصد أي الطلاق ساذج أي خال عن
 الحروف كأصوات الهائيم وإن لم يستعمل في لازم معناه واوه للرجال
 فعدل أي سبق لسانه الدال أي بالوضع أو العرف لا غير لا حاجة اليه
 من اشارة الخيان لما على قول راجع للكلام النفسي يبدأ ورأس صلبة
 الاشارة لا غير المفهمة مفهوم المفهمة لانها أي الاشارة غير المفهمة
 لا طلاق بها أي الا لعرف بقصد الطلاق أي بها لا مترددا أي ولا مستشيرا
 مترددا أي في نفسه أو مستشيرا أي ناويا مشاورة غيره مجعبا بضم الميم
 الأولى وسكون الجيم وكسر الميم الثانية أي مصمما وعازما وجب أي وقع عليه
 الطلاق أي بمجرد كتابة فلانة طالق وهو رواية الأولى وهي قوله أي

أشهب وفي قوله أي ابن رشد الخلاف أي في لزوم الطلاق بالنية
 بنصره أي بقويه في وقوعه أي إيقاع الطلاق وسفه بضم فسكسر متغلا
 من المحارم أي اسمائهن نسب بضم فسكسر نواو نحو أنت طالق
 وطالق وطالق أو فاء نحو أنت طالق فطالق أو ثم نحو أنت طالق
 ثم طالق ثم طالق نسفه أي والاه بلا فصل لا بانتهاء أي لصيرورتها بآئنة
 بالاول أي من ألفاظ الطلاق فلا يلحقه الثاني بعد الفصل أي لعدم
 العصمة التي هي محله كال تكرار بعد الخلع تشبيهه في عدم لحوق الثاني لذلك
 في صدق بضم المثناة وفتح الصاد والادال متغلا أي في قصد التوكيد بخلاف
 العطف منه وم في غير العطف فلا تنفعه أي فيه مطلقا أي في المدخول بها
 وغيرها قل أو كثر المناسب صغرا وكبر لان القلة والكثرة انما تكون للتعديد
 منطبق بضم الميم وسكون الهمزة وفتح الطاء المهملة أي ما يعبر عنه بغير لفظ جزء
 كنصف وثلث وربع الى العشر أو لا يسكون أي أو غير منطبق وهو الأصم
 وهو لا يعبر عنه إلا بلفظ جزء كواحد من أحد عشر ثلثي مثني ثلث سقطت
 نونه لا ضافته أو جزء من أحد عشر جزءا من طلقة مثال للكسر الأصم نصفي
 مثني نصف سقطت نونه لا ضافته وعلواء الحساب منه عاشرية النصف وجمعه
 نصف طلقة وسدس نصف طلقة وذلك ان المقام الذي يخرج منه الثلث والرابع
 اثنا عشر من ضرب مقام الثلث في مقام الربع انبأ بينهما وثلث الاثنى عشر أربعة
 وربعها ثلاثة ومجموعها ما سبعة ستة منها نصف الاثنى عشر واحد سدس الستة
 التي هي نصف الاثنى عشر وفي العبارة اظهار في محل الضمير والاصل وسدس
 نصفها أو ونصف سدسها والوضح لان مجموع الثلث والرابع لا يبلغ طلقة
 فتسكمل بضم ففتح مثغلا أي الطلقة من كل ما أضيف فيه الجز والمذكور
 المناسب من كل ما أضيف كل جزء فيه الى طلقة صريحا موافق أي للكسر
 الذي ذكر معه كربع طلقة ور ربع طلقة وثلث طلقة وثلث طلقة أو مخالف أي
 كربع طلقة وخمس طلقة كل الطلاق أي وهو الال والباقي بعد نصف
 الطلقة طلقتان ونصف فكلمات الثالثة ولا يتظر أي لا يؤخر لوقوعه أي
 الحيض لانه أي الحيض فلا يلزمه أي بقوله لها كما حذفت فأنت طالق
 فتمتع الثانية الاوضح وهي الثانية و بوقوعها أي الثانية لان فاعل

السبب أى المعلق عليه وهى الطلقة الأولى فاعل السبب أى المعلق وهى
الطلقة الثانية أى الذى أوقعها هو الزوج وقد علق على كل طلاق يقع منه طلقة
أخرى فصارت الثالثة معلقة على وقوع الثانية منه وقد وقعت منه فاستلزم وقوع
الثالثة المعلقة عليها وبلغى بالغين المجعة أى لا يعتبر برفه كما أنه لم يمتد حكمه لأن
اعتباره يستلزم عدم وقوع الطلاق عليه لأن وقوع الطلقة يستلزم وقوع الثلاث
قبلها لتعليقه عليها ووقوع الثلاث قبلها يستلزم عدم وقوع الطلقة المعلق عليها
وعدم وقوعها يستلزم عدم وقوع الثلاث قبلها فقد أدى وقوعها لعدمه وكما أدى
وقوعه لعدم لا يقع فان لم يطلق الخ مفهوم وطلق وأدب بضم فكسر مثقلا
المجسز بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاى مثقلا كطابق بضم الميم وفتح الطاء
وكسر اللام مما بعد الحياء نحو شعرك من محاسن صلة بعد
واخوانها أى أحداها ويصدق بضم ففتح مثقلا أى الزوج فيه أى دعواه
أنه استثنى سرا ولو حكما بالغة فى الاتصال فلا يضر فصل أى بين المستثنى
والمستثنى منه تقرير على قوله ولو حكما فان انفصل اختيارا الحياء لمفهوم
الشرط لان جرى على لسانه بلا قصد مفهوم وقصد ولم يستغرق أى يساوى
المستثنى المستثنى منه يلزمه اثنتان لا إلغاء الخ تبع فيه الأصل التابع لابن
شاس وقال ابن الحاجب يلزمه واحدة لاستثنائه واحدة من الثلاث المستثناة
واستثناء باقها وهما اثنتان من الثلاث الموقوفة فبقيت واحدة ابن عرفة وهو الحق
وكان الثانى أى الواحدة من أصل أى أول وهو الثلاث الموقوفة
فأخرج من البتة اثنتين أى فبقيت من البتة واحدة ثم أخرج منهما أى الاثنتين
المخرجتين من البتة واحدة أى موقوفة الواحدة الأولى أى الباقية
من البتة بعد إخراج الاثنين منهما واعتبر بضم المثناة وكسر الموحدة وان كان
لاحقة ببقية له شرعا وأوله الحال على أرجح القولين صلة اعتبر فى المثال الاول
أى أربعة الاثنتين وفى الثانى أى أربعة الاثلاثة فى المثال الثالث أى
خمس الاثلاث والرابع أى ستا الأربعة من حنث وعدمه الحياء لاحكام
محقق الوقوع أى كتحريم الجرم وعدم جمع الضدين وما يبلغه عمرهما عادة كبعد
سنة أو غالب وقوعه أى كان حضت أو مشكوك فى حصوله الخ أى كان
كان فى هذه اللوزة قلبان بعد بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أى

بعد ذلك أولا يمكن أى الاطلاع عليه كان شاءت الملائكة على منتهى
كانت السماء ونجى بضم فكسر متقلا ان علق بضم فكسر متقلا
بمستقبل بفتح الموحدة محقق بفتح القاف الأولى متقلا تحيز بفتح
متقلا آخره زاي الجرم بكسر الجيم أى ملاقاة دره من الفراغ الموهوم
مستحيل أى وعدم المستحيل واجب ويختلف أى ما يلبغه عمرهما فينجز
عليه أى لان موت زيد محقق ويمكن بلوغ عمرهما اليه كما ينتظر في البراح مفهوم
ملاصر عنه ثم الانسان الصبر عنه بيان لمقصد أى اذا كان المعلق عليه
وهى أى غير الآية من بفتح فسكون أو صغيرة الخ عطف على من
بخلاف لوقاله لايسة مفهوم لغير آيسة لا يعلم بضم المثناة وفتح اللام مشكوكا
أى فى حصوله وان كان يعلم فى المال واوه الحال ولا ينتظر ما فى بطنها أى
ولادته للشك أى فى حثه كأحد العشرة الكرام أى الذين بشرهم النبي
عليه الصلاة والسلام بالجنة ممن ورد النص أى الحديث الصحيح الخ بيان لنحوهم
وحملت بضم فكسر بخلاف ان شاء زيدة مفهوم مالا يمكن الجلاء عنه عليه
وسعنا بضم الواو أى قدرتنا بمحرم بضم الميم وفتح الحاء والراء مشددة
أو ان شاء هذا الجرحى شرح المجموع تبع الأصل مع ان سبق الحث فى الهزل
كان لم يكن هذا الجرح جرحا فى حج ومن تبعه ان ذلك مر بقى فى اللغولانه قلب حقيقة
وأفاد البناى انهما طريقان وان ما هنا قول ابن القاسم فى المدونة وماتت بضم قوله
فى النوادر وبه قال يحنون وذ كره ما عبد الوهاب رواه ابن وان أحسنه ما لزوم
الطلاق لا يشبه بضم فسكون فكسر أى لا يمكن أمده بفتح الهمز والميم
أى زمنه وهى ممكنة الحمل واوه الحال ولم تخص بعده واوه الحال فينجز
بضم ففتح متقلا للشك أى فى حملها فى الحال المستلزم للشك فى وقوع الطلاق
فى الحال ولا بقاء لعصمة مشكوكا وانتظر بضم المثناة فوق وكسر الظاء المعجمة
فى الايمان بفتح الهمز أى بابها مثبتة بضم الميم وكسر الموحدة واسناد
الاثبات لليمين مجاز عقلى اماموجهة بفتح الجيم مطلق بفتح اللام
مقيدة بفتح المثناة تحت أى من الزوجة أى التلذذ بها كما اذا لم تعلم مشيئة
تشبيهه فى عدم الطلاق قوته بضم القاف وفتح الواو مثله أى معناه ولم
يوجب بضم ففتح فكسر متقلا الاستمتاع أى بها وضرب بضم فكسر

من يوم الرفع بيان لا ابتداء الاجل فان أجل لبيان مفهوم ولم يؤجل بقدر ما يسع تصوير لضيقه من آخر الاجل بيان لما ومحله أى عدم المنع تلوم بضم المثناة واللام وكسر الواو ومثقلة والثاني أى من القولين فالخلاف انما هو فى أجل الايلاء لم يقدم ما يفرع هذا الحصر عليه فالتناسب والخلاف فى كتاب العتق بدل بعض مما قبله على المنع من الوطء الخ صلة نص بعدم المنع أى مع التلوم وطلق بضم الطاء وكسر اللام مثقلة ومثله فى صفحات مثقلة لا وليس وقت سفر واوه للحال انتظر بضم المثناة وكسر الطاء المجمة أى أمهل ولا منع من وطئها أى فى زمن الانتظار واوه للحال الا بان بكسر الهمزة وشدة الواحدة المعتادة صفة للوقت وهو أى الوقت المعتاد له - فراح الحج على الوجه صلة انتظر نجز بضم فكسر مثقلا أى لان ماها الاطلاق اما بابقاعه واما بجنثه بلفظ على الطلاق الخ اضافته للبيان أو أنت طالق الآن أى البتة نجز عليه الطلاق أى الثلاث فى الحال أى حال نطقه بهذه الصيغة الرماضى جزم اللحنى بعدم التنجيز ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا قال محمد لان له أن يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحد مدة ولما نقل ابن حرفة عن الشيخ قول محمد أريت ان قال لها أنت طالق البتة ان لم أطلقك الى سنة البتة أتجهل عليه البتة وهو يقدر ان يصالح قبل السنة ويتزوجها بعد ما فيسلم من البتة ولا أحرم عليه وطئها الى الاجل كقوله أنت طالق البتة لا عتقن جاريتي الى سنة فلا يحرم عليه وطئها قال ظاهره الاتفاق على عدم التججيل فى تعليق البتة على عدمها وقول ابن الحاجب يقتضى ان فيها قولاً بالتججيل وكذا فعل ابن بشير انتهى باختصار فانت تراه لم يعرف القول بالتنجيز فضلا عن كونه مشهورا كما فعل المصنف لكنه تبع ابن الحاجب وابن شماس فى جعلها ما قول محمد شاذا مقابلا لقول بالتنجيز وصرح فى التوضيح بان المشهور والتنجيز وهو فى عهدته وظاهر كلام الجواهر ان هذه ليس فيها نص بالتنجيز وانما هى مخرجة على المسألة التى قبلها فانه لما ذكر الخلاف فيها وصدر بانها اطلاق مكانها اذ لا بره الا بالطلاق وقيل لا يلزمه حتى ترفعه أو يوقف واذا يوقف الطلاق على الرفع فهل ينجز عليه لعدم الفائدة فى التأخير أو يضرب له أجل المولى اهل رأي اية بدل فترجع الى الصبر عليه فيه خلاف ثم قال ولو حلف بطلاقها ليطلقها رأس الشهر يجزى على الخلاف المتقدم وقال لا يعمل

عليه أحد الطلاقين لأنه أن يصالح قبل الشهر فلا يلزمه الا طلاقه واعترف
 في التوضيح بان هذه مقيدة على الاولى وفرق بينهما بان الأولى انما يحل فيها
 الطلاق لأنه لا يرله الا به بخلاف هذه فله الخروج من عقد العيمين بالمصالحة
 والعيس عليها منصوصة في المدونة ففيها وان قال لها ان لم أطلقك فأنت طالق لزمته
 مكانه طاقه وقال غيره لا يلزمه الا ان ترفعه الى السلطان وتوقفه اه فاذا تأملت
 اتضح لك ما قال ابن عرفة اذ لا وجه للتخيير وهو يخرج من العيمين بالمصالحة
 الآن أي في هذا الوقت الحاضر لفظ الآن اضافته للبيان فليس له أي
 الخالف بقوله ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة المحلوف
 عليه أي المعلق عليه وهو طلاقها رأس الشهر البتة فلا يقع عليه الطلاق أي
 المعلق اتمقيده بقوله الآن وقد مضى الآن ولا يعود وقد أخبرت أي بفعله كاذبا
 دين بضم فكسر متقلا وصدق بضم فكسر متقلا بيمينه تازع فيه دين
 وصدق انه كذب في اقراره بالفعل قبل حلفه على عدمه بيان لصيغة يمينه
 فان نكل أي عن العيمين على انه كذب في اقراره وأخذ بضم فكسر كالدين
 بفتح الدال المهملة إلا أن يقر بفعله بعد حلفه بالطلاق انه ما فعله أي ثم يرجع
 عن اقراره بفعله ويكذب نفسه فيه هذا أي قوله لا يجوز في القضاء يقبل
 في الفتوى أي يمكنه نفسه في اقراره بفعله بعد حلفه ما فعله على اقراره أي
 بالفعل بعد العيمين أي على عدم الفعل صلة اقراره وعلم هو أي الخالف المقر
 في اقراره أي بالفعل بعد دعيه أي على عدمه صلة اقراره حل له أي
 الخالف المقر المقام بضم الميم عليها أي الزوجة التي حلف هو بطلاقها
 بينه وبين الله تعالى صلة حل وأمر بضم فكسر في تعليقه أي الطلاق
 على مغيب بضم الميم وفتح الغين المعجمة والمنشاء تحت منقولة اذالم تجبه بضم
 فكسر أي الزوجة الزوج بان أجابته بما يقتضي البراءة تصويره بملفوظ
 الشرط بصورتين فان أجابته بما يقتضي الحنث الحينان لفهوم الشرط
 والثاني أي من التأويلين ورجح بضم فكسر متقلا أي الثاني هذا القيد أي
 اذالم تجبه بما يقتضي الحنث فان صدقها أي في قواها فعملته بيان لفهوم الشرط
 من الأيمان بفتح الهمز بيان لما اذا حلف على فعل غيره المناسب أي
 من حلف الخ ولو شك هل طلق الخ أي اذا تحقق انه طلق وشك هل طلق واحدة

الخ فلا ينافي ما تقدم من ان من شك هل طلق أم لا فلا شيء عليه فضي بضم
فكسر أولاً بشد الواو ومنونا ولا يرد بفتح فكسر على هذا أي قوله لم يحث
الابن ما ما تقدم في اليمين فاعل يرد المنفي بلا من التحنيث بالبعض بيان لما
وقال ابن رشد الخ المنة اسب وقول ابن رشد عطف على ما تقدم فيما علمت قاله
تحريراً للصدق وتحرراً من وجود خلاف لم يطلع عليه من ذلك بيان لما اذهو
أي ما فعله عليه لقوله قد حلف الخ لان ما تقدم الخ علة لقوله لا يرد على هذا ما تقدم
الخ تعليق التعليق أي بسبب تعدد أداة التعليق في قوله ان كملت ان دخلت
مثلاً والمعلق لا يقع الخ راوه للحال والمعلق عليه هنا الخ واوه للحال أيضاً
ولا يمكنه بضم ففتح فكسر مثلاً أي المطلقة طلاقاً بانه زوجها ولا ينة
واوه للحال بالقتل أي بخوفها منه وتخلصت بفتح حات مثلاً من فداء
أو هروب بيان لما فان أمكن دفعه بغير بيان لفهوم الشرط فلا يجوز أن
قتلها له وعدم جواز أي قتلها له عند محاورتها ان كان لا يدفع الابه

فصل في تفويض الزوج الطلاق لغيره من زوجة أو غيرها بيان لغيره
التوكيل الخ بيان للأنواع الثلاثة جعل انشاء الطلاق لغيره أي الزوج
جنس شامل للأنواع الثلاثة باقيا منع الزوج أي المجهول له منه أي انشاء
الطلاق فصل مخرج التخيير والتعليك له عزل وكيه متى شاء أي قبل فعله
الموكل عابه لان الوكيل يفعل ما وكل فيه نيابة عن موكله فيه ان هذا في التخيير
والمملك أيضاً وليس له عزله ما جعل انشاء الطلاق جنس شمل الأنواع
الثلاثة ثلاثاً صريحاً أو حكماً فصل مخرج التعليك حقاً لغيره فصل مخرج
التوكيل جعل انشاءه جنس شامل لها حقاً لغيره فصل مخرج التوكيل
راجحاً في الثلاث فصل مخرج التخيير ومن صيغة أي التعليك والفرق أي
في الأحكام أمر عرفي أي مبني على عرف جرى بين الناس مقتضى للفرقة
على الأحكام لما كره المملكة أي فيما زاد على طلقته دون المخيرة أي
الادخول بها من العرف أي الذي جرى بين الناس مقتضى لذلك بني ذلك
أي أحكام التخيير والتعليك نقل اللفظ أي التخيير والتعليك فصار أي
اللفظ فيه أي هذا المفهوم قال أي القرافي يتجه بفتح المثنان وكسر
الجيم أي يتبين ويظهر وجهه سراي حكمة بطلان أي انتساح وتغير

الى اللغة أى ان لم يتجدد عرف بخالفها كتابة محضة أى خفية يتوقف وقوع
الطلاق بها على التية مفعول مطلق أى مبين لنوع عامله فان وكل بفتحات
متقلا أى الزوج زوجته فى انشائه أى الطلاق من زوجة أو غيرها بيان
لو كيله قبل ايقاعه أى الطلاق صلة عزل الاتعلق حقها أى الزوجة
بايقاع الطلاق كالمشرط أى الزوج لها أى الزوجة لان الحق الخ
علة لقوله فليس له عزاء عنه وهو رفع الضرر عنها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها لان ملك بفتحات متقلا أى الزوج زوجته أمرها أو خبر
بفتحات متقلا أى الزوج زوجته فى عشرته وفراقه لانه أى الزوج فهم ما
أى التملك والتخير لها الحاجة اليه فانه جعلها نائمة عنه فى ايقاعه
أى الطلاق أى بلا تملكها اياه وحيل بكسر الحاء المهملة وسكون التختية
بما يأتى المناسب مما يأتى بيان لما يقتضى ردا أو أخذنا والآخر وان لم يحل
بينهما عصمة أى فيها أو بسببها الموكلة بفتح الكاف وقت العلم أى
بالتخير والتمليك تنازع فيه الحيلولة والابقاف أسقطه أى التخير والتمليك
لما فيه أى الامهال كتمكينها أى المخيرة أو المملكة زوجها بما جعله
لها أى من التخير أو التملك بأن لم تعلم أن التمكين مسقط لحقها تصور
لجلها الحكم فرد أى لقوله شأنك بها أو تخليته بينهما رد واسقاط لما جعله
فانقضى زمن التخير أى ولم تختري شيئا بعد بالضم عند حذف المضاف اليه
ونية معناه أى بعد انقضائه مجمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية وقبول رده
الاوضح والبقاء فى العصمة من تملك أو تخيير بيان لما المخير والمملك بكسر
المثناة واللام متقلة منكرة بضم الميم وفتح الكاف مخيرة بفتح المثناة متقلة
من الطلاق أى الرائد على واحدة بيان لما من الثلاث بيان لما وهى
أى الزوجة وأما ان أو فت واحدة بيان لفهوم ان زاد تا على الواحدة
ما ناكرفيه المناسب فيما زاد عليه من واحدة أو اثنتين بيان لما فان لم ينو
شيئا الخ بيان لفهوم رنوى ما دعى بأن يقول ما أردت الخ تصويرا بصيغة يمينه
ولا ترد عليها اليمين أى لانها يمين تنمة وقت المناكحة ان أراد رجعتها
انه ما أراد الا واحدة معمول حلف فان لم يدخل بها الخ بيان لفهوم ان دخل
تزوجها أى قبل زوج غير والا فلا يمين عليه وعبارة المجموع وحلف ان أراد ردها

قبل زوج أو رجعتها إلا أن ينوي التأكيد مستثنى من مفهوم ولم يكرر أمرها
بيدها كسكرها هي أي المملوكة صيغة الطلاق تشبيه في لزوم المتعدد بعدد
السكرار لم تنو التأكيد ولم يشترط في العقد أي لم يكن تملكها أمرها حال
العقد فان كان حاله فليس له مناكرتها فيما زاد على واحدة سواء كان بشرط أو تبرعا
منه قال في المدونة وإن تبرع به هذا بعد العقد فله أن ينسأكرها فيما زاد على واحدة
قال أبو الحسن هذا يقتضي أن التبرع في أصل العقد كالشرط ونص عليه ابن
الحاجب مع استمرار ما جعله لها أي فلها أن تقضي ثانيا بالثلاث
ومع في التملك أي ما أوقعته فقتضت واحدة أي قلزم على الأصح صلة
مع وإن أطلق أي الزوج بأن قال لها اختاري بيني أو اختاري نفسك
تصوير لاطلاقه في التعبير أو قال ملكك طلاقا أو أمر نفسك تصوير
لا طلاقه في التملك واحدة أو اثنتين بيان لدرن الثلاث لأنه أراد أن تبين
أي منه علة للعلة ولزم أي مادون الثلاث الذي أوقعته في غيرها بيان
لمفهوم المدخول بها كالمملوكة تشبيه في لزوم ما أوقعته وهو دون ثلاث
مطلقا أي عن تقييدها بعدم الدخول سئل بضم فكسر من العدد بيان
كالتمليك مطلقا أي عن التقييد بغير المدخول بها له المناكرة فيه أي
الزائد على واحدة أيضا لمضمون التشبيه هل يفتح فسكون أي طريق
وله مناكرة أي مطلقا أو غير مدخول بها أي أو مخيرة غير الخ
وشرط التفويض أي في الطلاق من ذكر الخ بيان لغيرها ليس من
شرعه طلاق نعت ذمى حضوره خبر بشرط فيرسل إليه أي قريب الغيبة
وصار أي غير الزوجة المفوض له الطلاق من حيولة الخ بيان لما وإن
فوض بفتحات مفعلا أي الزوج الطلاق توكيلا أو تخييرا أو تملكيا فان أذن
له أي الزوج تفريع على قوله لم تطلق إلا باجتماعهما عجز رد الاخبار رأي
بالاخبار من الزوج للرسولين المجرد عن تبليغهما أو أحدهما الزوجة
والأول أي قوله أعلمها بطلاقها والثاني أي قوله طاقها هاتين
الصورتين أي قوله أعلمها بطلاقها وقوله طاقها وتسميتهما أي هاتين
الصورتين محمله بفتح الميم أي المعنى الذي يحمل عليه فان نوى به أي قوله
طاقها منهما أي التوكيل أو التملك والله أعلم

﴿فصل الرجعة﴾ بين بفتحات متقابلة من الأحكام بيان ما عقبه
 أى الطلاق بفتح فكسر بقوله صلة بين عود بفتح العين المهمة وسكون الواو
 جنس شمل الرجعة وغيرها وإضافته للزوجة فصل مخرج عود غيرها المطلقة
 فصل مخرج عود زوجة غير مطاوعة غير البائن فصل مخرج عود زوجة مطلقة
 طلاقاً بائناً للعصمة صلة عود فصل مخرج عود زوجة مطلقة طلاقاً غير بائن غير
 العصمة بالاتحاد عقد فصل متمم للماهية أى أعادتها لانها من أفعال
 الزوج الاختيارية التي تعتبرها الأحكام الشرعية بخلع صلة بائن فان كان
 أى الطلاق بائناً مفهوم غير بائن والاصل فيها أى الرجعة أى الحكم الذي
 يتعلق به الذانها ولو محرماً بضم الميم وكسر الراء أو مريضاً أى مرضاً مخوفاً
 ارتجاعاً هامئداً خبره للسكاف لان خرجت من العدة أى لانها بائناً بيان
 لمفهوم في عدة ولا ان كان العدة من نكاح فاسد الخ بيان لمفهوم الاضافة
 في عدة نكاح صحيح أو طلق أى الزوج باختياره لما تقدم أن طلاقه كفسخه
 نكاحاً الخ تمثيل للفاسد الذي يفسخ بعد الدخول الأولى أى إحدى
 الأربع بالنسبة للخامسة أو السابقة من محرمتي الجمع بالنسبة لجمع كأخت
 مع أختها لعدم صحة النكاح أى في الخامسة والمتأخرة من محرمتي الجمع
 حل وطئه أى الوطء المستند له عن صحيح أى عن عدة نكاح صحيح حرمة
 أى الوطء من ذكر المناسب ما ولو لم يطأ لعل مراده عقب القول الصريح
 مبالغة في صحة الرجعة به المعمول أى لزوجتي أو زوجتي وتكون أى
 الرجعة بالقول الصريح الهزل أى القول الصريح المقصود به الهزل واللعب
 والمزح وكذا أى المذاكور من رجعت وارتجعت في كونه صبغة صريحة
 لعصمتي تنازع في مراجعت وردت اذ يحتمل أمسكتها بعد بياعته لكونه
 غير صريح لتكون أى الرجعة الخ علة لقوله معنية فان تجرد أى القول
 والفعل أو بنية فقط أى مفردة عن اللفظ بها أى البنية وهى أى
 البنية بالمعنى المراد أى حديث النفس بها أى الزوجة نفقة أى الزوجة
 بعد عدتها على الأظهر راجع لقوله أو بنية فقط فاساه أى اللخمى وابن
 رشد انعقاد الرجعة بالبنية وحدها اعتباراً لا حاجة اليه بالبينة اظهر
 في محل الضمير بلزومه أى الطلاق بها أى البنية انه أى الشأن

فيلزمه بضم المثناة وكسر الزاي وسائر أي باقي الأول أي أعدت الحل
 لي أي بالرجعة وغير أي بطلاقها الثاني أي رفعت التحريم عن
 أي برجعتهما وعن غير أي بطلاقها ان علم دخول بضم العين بأن علم
 عدم الدخول الخ تصور ان في علم الدخول بصورتين وفي الأولى اظهار في محل
 الضمير ولو تصادقا أي الزوجان قبل الطلاق صلة تصادقا عدم
 الصحة الخ المناسب بعدم الصحة عدم تصادقهما عليه وتصادقهما عليه بعده
 ولا يخفى ان هذا هو المباح عليه فلا حاجة اليه بها أي الزوجة لم ينقم أي
 الزوج الحمل عن نفسه فله مراجعتها أي لان ظهور الحمل نفى تهمة الكذب
 في التصديق على الوطء مادامت حاملا فان ولدت فقد خرجت من العدة
 وأخذنا بضم فكسر قبل الطلاق صلة التصادقان فيلزمه أي الزوج
 النفقة والسكوة والسكنى أي للعدة ويلزمها أي الزوجة وعدم حائها
 أي بعد العدة لغيره أي الزوج ان راجعها بأختها أي ونحوه ما من
 يحرم جمعها معها فيها أي العدة في المسألتين أي تصادقهما على الوطء
 قبل الطلاق ودعواهما فيما بعدها فان رجعا الحيان لمفهوم الشرط
 أو أحدهما عطف على الآخر فالضمير المتصل بلافاصل وهو مع قصره على
 السماع ضعيف لانها أي المرأة ولم تذكر بضم فسكون فكسر أي الزوجة
 فان أنكرته أي الزوجة الوطء الحيان لمفهوم ولم تذكر الوطء وظاهره
 أي قولنا فان أنكرته لم تصح سواء اختلى أي الزوج بها أي الزوجة
 وهو أي الظاهر ان ذلك أي اعتبار انكارها وعدم الصحة وهو أي القول
 الثاني بالتفصيل بين خلوة الزيارة وخلوة الاهتداء ولا ان أفراي الزوج به
 أي الوطء فقط أي دون الزوجة في زيارة أي خلوتها بخلاف البناء
 أي بخلاف اقراره به فقط في خلوة البناء فتصح الرجعة انها أي الزوجة
 هي الزائرة أي للزوج في محله صدق أي الزوج وان كان أي الزوج
 هو الزائر أي للزوجة في بيتها قامت أي شهدت في العدة تنازع فيه اقراره
 والوطء أو بضم دمانه أي الوطء عطف على بالوطء وادعى أي الزوج
 به أي المذكور من وطء أو مقدمة فبصدق أي الزوج في ذلك أي المذكور
 من دعوى الوطء ونية الرجعة به لها أي الزوجة بالدخول أي على الزوجة

في بيتها صلة تصرفه والايمان بحاجة المنزل عطف على الدخول أي وادعى انه
 راجعها في عدتها متعلق بكل من اقراره وتصرفه ومبينة يعني انها تنازعت فيه
 فأعمل فيه المبيت لقربه وأعمل الاقرار في ضميره وحذف لانه فضلة وكذا التصرف
 انه أي الزوج بعدها أي العدة مراجعتها أي الزوجة الخاص أي
 بالازواج انشاء الاخبار اى مریدا بقوله ارتجعتك انشاء الرجعة لا الاخبار
 بها بأن أقام بيينة تشهد أنها قالت الخ تصوير لا قامته بيينة على ما يكذبها ذلك
 أي قولها كانت انقضت وكان علق طلاقها واوه الحال على شيء أي من
 فعلها فيحتمل أي وتنقض عدتها وهو غائب لنية أي وصيغة بعد الطلاق
 صلة نية ضرب أي قسم ونوع من النكاح أي وهو لا يصح تعليقه على مجيء
 الغد فلا يكون أي الارتجاع لأجل كما لا يكون النكاح لأجل ولا نها أي
 الرجعة بعد الغد أي انبائه فيه أو بعده انه أي الوطء وصدقت بضم
 فكسر مثقلا أي مدة الا مكان تفسير لا أمكن وإشارة الى ان ما مصدرية ظرفية
 بالا قراء أي الاطهار او الوضع أي الولادة لعلقة فاعلى وهو أي
 الاستقرار المعتبر او بعضه أي الذي له بال ذلك أي قولها انما رأت أول الدم
 وانقطع المذهب أي أهله فيما لو راجعها صلة اختلفوا قبل تمام طهر
 كالتفسير لقوله عن قرب هل هذه الرجعة فاسدة أي في جواب هذا الاستفهام
 بدل من قولها فيما لو راجعها لانه أي الشان انها أي الحيضة التي رأت أولها
 وانقطعت قبل استمرارها فتكون أي الرجعة عياض اختلاف اذا راجعها عند
 انقطاع هذا الدم الذي لم يتأد ثم رجع بقرب هل هي رجعة فاسدة لتبينها حيضة ثالثة
 معتبرة وقعت الرجعة فيها فلم تصادف محلا وهو الصحيح وقبل صحيحة وحكما ما عبد
 الحق قال والاول أصوب وعلى القول الصحيح أي الذي هو قبول قولها صلة حمل
 وان صدقناها واوه الحال الا انه قولها الخ خبران ولا يلتفت لتكذيبها
 نفسها يعني ان أراد رجعتها فقالت قد انقضت عدتي بعد مدة يمكن انقضائها فهاثم
 كذبت نفسها في قولها انقضت عدتي وأخبرت بانها في العدة فلا يلتفت لتكذيبها
 نفسها بان قلن نظرناها حين قالت قد انقضت العدة الخ تصوير لصديقها
 النساء لذلك أي التصديق بقولها أي أولا ابن عرفة وفيها ان قالت في قدر
 ما تحيض فيه ثلاث حيض دخلت في دم الحيضة الثالثة ثم قالت مكانها انها كاذبة

وما دخلت في الحبيضة الثالثة ونظر النساء اليها فلم يجدن لها حائضا فلا ينظر الى نظر
النساء اليها وبانت حين قالت كذا ان كان في مقدار ما تحيض له النساء ابن
الحاجب لا يفيد تكذيبها نفسها ولا انها رأت أول الدم وانقطع ولا رؤية النساء
لها في وضع ولا حبض في لزوم النفقة الصلة كاف التشبيه بذلك أي
المذكور من الاستمتاع الخ المطابق لها أي طلاقا رجعيًا فانما أثر أي
الزوج وهي غير مرضع الخ واره للحال لم تصدق أي الزوجة في قواها
لم تقض عتق بيمين تنازع فيه تصدق وترث ان ظهر للناس أي عدم انقضاء
عدتها بسبب تكريرها الاخبار به في حياة مطلقها اضعف التهمة حينئذ
أي حين اطهارها عدم انقضاء عدتها وظهوره للناس في حياته علة لقوله تصدق
وترث صدقت أي في اخبارها بعدم حيضها في مدة المرض او الرضاع بلا يمين
انها لم تقض عدتها معمول حلفت وبيان لصيغة يمينها فيما دون العام أي
في دعواها عدم انقضاء عدتها في مدة دون العام والا فلا يمين علمها بيان لمفهوم
اتهمت ولا يجب أي الاشهاد على الرجعة من سيد الخ بيان للولي
ما يعطيه جنس شمل المتعة وغيرها الزوج فصل مخرج ما يعطيه غيره لمن
طلقها فصل مخرج لما يعطيه الزوج لزوجته غير المطلقة زيادة على الصداق
فصل مخرج ما يعطيه الزوج لمطلقة صداقا لجبر خاطرها المنكسر الخ فصل
لتحقيق المساهية من فقر وغنى بيان لحاله على الميسر المناسب الموسر أي
الغنى المقتر أي الفقير النذب أي للمتعة وقيل بوجوبها أي المتعة
ولكن صرفه أي القرآن عنه أي الوجوب صارف أي قوله تعالى على
المحسنتين وقوله على المتقين لان الواجب لا يتقيد بهما والحق في الآية معناه
الثابت فيشمل المندوب الامام أي مالك رضي الله تعالى عنه بعد العدة
للرجعية أي ويجرد الطلاق غيرها ترجو الرجعة وأيضا النفقة والسكنى
والعسوة جارية لها فيها والا فلا أي وان ماتت في عدتها فلا تدفع المتعة لورثتها
ان مات أي الزوج قبل دفعها أي المتعة تنازع فيه مات ورد لها أي
الزوجة صلة دفع بعد البناء صلة فسخ بخلاف التفويض أي المطلقة قبل
البناء في نكاح التفويض بيان لمفهوم التسمية
فصل الايلاء شرعا المناسب أي حقيقتها شرعا اليه المناسب

الهما حلف جنس شمل الا يلاء وغيرهما من أنواع الحلف واضافته للزوج فصل
 مخرج حلف غيره المسلم فصل مخرج حلف الزوج الكافر المكاف فصل
 مخرج حلف الزوج المسلم الصبي أو المجنون الممكن وطؤه فصل مخرج حلف
 زوج مسلم مكاف محبوب او مقطوع الذكرا وشيخ فان بما يدل على ترك وطء
 زوجته فصل مخرج حلف زوج مسلم مكاف يمكن وطؤه على غير ترك وطء
 زوجته غير المرضع فصل مخرج الحلف بمن ذكر على ترك وطء زوجة مرضع
 أكثر من أربعة أشهر الخ فصل مخرج حلف من تقدم على ترك وطء زوجة
 غير مرضع أربعة أشهر للعرا وشهرين للعبد لا السيد أي لا حلفه لا الكافر
 أي لا حلفه لا الصبي الخ أي لا حلفه ما خرج المحبوب أي حلفه
 والخصي أي حلفه والشيخ القاني أي حلفه والسكران أي بحرام عطف
 على العبد قرينة بضم القاف أي طاعة كصلاة وصوم وصدقة من اصلاح
 الولديان ما أكثر من أربعة أشهر صلة ترك ولو بشائبة أي ككاتب
 ومدير ومعتق لاجل ولا ينتقل أي العبد عن الشهرين الذين ضرب به
 لاجل الحر أي أربعة أشهر ان عتق أي العبد في الاجل أي الشهرين
 المضروبين له نصر بما أي في صيغة الميم بالاكثر أي من أربعة أشهر
 للعرا وشهرين للعبد له أي الاكثر قيد بفتحات مثقلا أي الزوج في حلفه
 على ما ذكر او اطلق أي الزوج فيه وان تعليقا المناسب ان كان تنجيذا
 كوالله لا يطأها أكثر من أربعة أشهر او شهرين بل وان تعليقا ومثل بفتحات
 مثقلا حتى يأتي زيد من سفره أي ووقت اتيانه مجهول لمرة بفتحات مثقلا
 وفيه أي المثال بسؤالها المناسب بعدم سؤالها لا التقى معها أي
 لا لمس جسمي جسمها في الاول أي لا التقى معها في الثاني أي لا اغتسل
 من جنابة فهو أي الزوج الذي علق طلاق زوجته على وطئها مول أي
 مجرد التعليق فالنزع حرام أي والبقاء حرام أيضا بما ذكر أي بقية الوطء
 وكذا أي التعليق بما يقتضي التكرار في عدم تمكينه من وطئها لو كان
 أي الطلاق المعلق على وطئها وهل يكون أي الزوج الذي علق طلاقها ثلاثا
 أو البتة على وطئها بالمقام بضم الميم ليرأي الى ان يبر في يمينه بالدخول
 لانه بره أي في يمينه فان امتنع أي من وطئها الذي يبر به على الضد أي ترك

الوطء طلقت عليه أى بلا ضرب أجل لانه مضار لأمول لان يمينه لم تمنعه من
وطئها واليه أى تعجيل الطلاق عليه بلا ضرب أجل وصوب بضم فسكسر
مثقلا وكان أى ابن القاسم أولا بشد صلة يقول وقف عن أى امتنع
من وطئها ضعف بضم فسكسر مثقلا بأن يمينه أى تضعيفا موصورا بأن يمينه
الح والمكث أى ومع عدم المكث ولكنه أى الحلف على الهجر وترك
الكلام بأن يبنى الح تصوير للعزل بذلك أى المذكور من هجر وترك كلام
وعزل وترك مبيت أو البياض أى عدمه كالون ترك الوطء أى بلا يمين
بذلك أى ترك الوطء من حاضر أو غائب بقدر ما يراه أى الحاكم صلة يتلوم
تربص له أى المولى بضم المثناة والراء وكسر الموحدة مثقلة أى أمهل وأجل
هو الأجل أى الذى يضرب للمولى فاليمين على ترك الوطء الح تفريع على قوله
في التعريف أكثر من أربعة أشهر للحرو ومن شهرين للعبد وقوله هنا تربص له
أربعة أشهر للحرو وشهران للعبد الذى المناسب ٧ ولو بقليل مبالغة في
الأكثر في الأول أى الحر في الثانى أى العبد ان كانت أى اليمين الح تقدير
لما قبل المبالغة الآتية في المتن أو أطلق عطف أى بان قيد بما يزيد على أربعة
أشهر أو شهرين أو التزاما عطف على صريحا ولم تحتمل أى المدة واو الحال
أقل أى من أربعة أشهر أو شهرين ولم تكن أى اليمين وأ كثر أى من
المدة المذكورة عطف على أقل ولا يعلم وقت قدومه واو الحال أو كانت
أى اليمين فان لم يدل أى اليمين الح بيان لمفهوم ان دلت على ترك الوطء صريحا
أو التزاما أى لكن ان استلزمت يمينه تركه اشارة الى انقطاع الاستثناء
ومثله بفتحات مثقلا بان يدخل الدار تصوير لفعل المحلوف عليه على ترك
الوطء أى صريحا أو التزاما من وقت يمينه ومنه يبدأ الأجل من وقت
الرفع أى ومنه يبدأ الأجل من الأقسام الأربعة أى التى أفادها بقوله
والأجل من اليمين الح الأول الحلف على ترك صريحا أو التزاما والمدة أكثر من
أربعة أشهر أو شهرين صراحة الثانى الحلف على تركه كذلك والمدة محتملة للأقل
والأكثر الثالث كونها على حث وهى صريحة فى تركه الرابع كونها على حث
ولست صريحة فى تركه وانما استلزمته فأفاد ان الأقسام الثلاثة الأول أجلها
من وقت اليمين وفى الرابع من يوم الحكم بان قال لها أنت على كظهر رأى

تصويراظهاره منها اختصرت بضم المثناة وكسر الصاد ولذا أى كونه
 أرجح واختصرت المدونة عليه فلم يكفر بضم ففتح مثقلا كالأول خبرا لمظاهر
 يضرب له الاجل من الظهار تصریح بضمون التشبيه ايضا او كالثانى
 أى الذى استلزمت يمينه ترك الوطء يضرب له الاجل من يوم الحكم ابضاح
 لما تضمنه التشبيه وعليه أى كون أجله من يوم بين ضرره تؤوات بضم
 المثناة والهمز وكسر الواو مثقلا أى فهمت المدونة كالعبد الخ تشبيهه فى ان
 اجله من يوم ظهاره وكفارتها بالصوم واوه للحال منع بضم فكسر أى
 العبد يضرب له أى العبد أجل الایلاء أى شهران ان رفعته أى
 زوجة العبد زوجها للحاكم ظاهرا قوله ان رفعته ان الاجل من يوم الرفع ممنوع
 من حلف أى الزوج فالفعل جارى على غير ما هو له ولم يبرز لأن اللبس
 بان علق عتق عبده على الوطء تصويرا لحاقه بعتقه على ترك الوطء وفيه اظهار فى محل
 الضمير مرتين اذ كان يكفيه بان علقه عليه فانه ان امتنع بكفى وامتنع فاذا
 زال ملكه أى الزوج بموته أى العبد عنه أى الزوج فان امتنع أى الزوج
 ذلك أى انحلال الایلاء عنه الملك أى الزوج عليه أى الزوج
 وقد بقي منه أى الزمن واوه للحال فان عاد العبد اليه بارث مفهوما بغير ارث
 لشيء معين أى مشيرا باسم الاشارة لدرهم معين او عبد معين باثنا أى
 او رجعيان وانقضت عدته او الصدقة عطف على طلاق فانها أى القصة
 فقوله وتبجیل الحنث تفریع على تقدير مقتضى فى المزوج وعلى قوله ثم يحل
 طلاق الزوجة الخ اذ ليس فى تبجیل ما ذكر حنث علة لتقدير مقتضى لان
 الحنث الخ علة للعلة من الايمان يان لما وهو الأولى وهى لمراعاة الخبر
 وهى المناسب وهو مراعاة الخبر تغيب جنس واضافته للحشفة فصل
 مخرج تغيب غيرها فى القبل فصل مخرج تغيبها فى غيره ولما كان أى
 تغيبها فيه وهو أى تغيبها فيه بدون ازالة البكارة غير كاف أى فى الفیئة
 بدونه أى فى الاقتضاى وان حنث فى يمينه أى بتغيب الحشفة فى قبل
 البكر بدون اقتضاى واوه للحال والاحرام أى بحج او عمرة المانع أى
 كالحيض والاحرام وان حنث بالحرمان واوه للحال فان امتنع أى الزوج
 هى فصل به ليصح عطف سيدها على ضمير الرفع طلق بضم فكسر مثقلا

عليه أي الزوج أمر بضم فكسر أي الزوج وصدق بضم فكسر مثقلا
 أي الزوج ان ادعاه أي الزوج الوطء وخالفه أي الزوجة الزوج أي
 انكرته بيمين أي على ثبوت الوطء صلة صدق فان نكل أي الزوج عن
 اليمين حلفت أي الزوجة من الطلب أي للفيضة بيان لحقها ومحل كون
 الفيضة تغيب الحشفة الخ دخول على كلام المتن لحيض الحصة يمنع
 ونحوه ما أي كالعائب من زوال ملك الحيان لما كطلاق فيه رجعة
 أي تعلية على وطئها كذلك أي واحدة واثنين انحلالها أي الإيلاء
 بطلاقها أي المحلوف بطلاقها كذلك أي طلاقا رجعيًا مانع المرض إضافة
 للسان الشرط أي قوله فان لم يمكن انحلالها وطلب الفيضة الخ عطف على
 القيام بالمقام بضم الميم بعد ان حل أجل الإيلاء صلة رضيت أولًا بشد
 الواو مادامت في العدة صلة رجعة

باب الظهار

في الظهار أي بيان حقيقة وأحكامه وبين بفتحات مثقلا تشبيه
 جنس شمل الظهار وغیره من أنواع التشبيه وإضافته للمسلم فصل مخرج تشبيه
 الكافر زوجا أو سيده أي كان المسلم زوجا أو سيدها خرج الصبي الخ أي
 تشبيههم من تحلل فصل مخرج تشبيهه لم من لا تحلل له ومراده أي
 المصنف ادانته أي ووجهه بحرمة بفتح الحاء والراء مثقلة فصل مخرج
 التشبيه عن تحلل سواء كانت أي المحرمة أصالة محرما بفتح فسكون أي من
 نسب أو رضاع أو مهر أولا أي أو غير محرم كاجنية فلا ظهار في قوله أنت
 على كظهر زوجتي النفساء الخ تفرع على قوله أصالة وبيان لمفهومة أنت على
 كأي تشبيه كل بكل أو كيد أي تشبيه كل بجزء ويدك على كيد أي
 تشبيه جزء بجزء أو كأي تشبيه جزء بكل فان علقه أي الزوج الظهار
 أو فلانة عطف على أي تنجز بفتحات مثقلا أي الظهار من الآن
 أي وقت التعليق تأيد بفتحات مثقلا ومنع بضم فكسر أي الزوج
 أو السيد منها أي الاستمتاع بالمظاهر منها على الضد أي عدم فعل المعلق
 عليه يكفر بضم ففتح فكسر مثقلا أي يخرج الكفارة من يوم الرفع أي
 لانه لم يحلف على ترك الوطء الا لانه لا موقع للاستدراك هنا فالمناسب لانه

فاذا غيب الحشفة الخ المناسب فيمنع من وطئها لانه اذا غيب الحشفة صار مظاهرا
 منها فلا يجوز له البقاء ولا النزع اذ هو وطء ويضرب له أجل الايلاء من يوم اليمين
 اعلمها ترضى بالمقام معه بلاوطء ولا يمكنه التكفير قبله لان الظهار لا ينعقد الا به
 وهو ممنوع منه صار مظاهرا منها أى انعقد عليه الظهار ولا يجوز له
 النزع أى ولا البقاء منها أى وطئها من يوم اليمين أى لانه حلف على ترك
 الوطء ولا يمكنه هنا تكفير أى قبل الوطء وهو أى الوطء لا يمكن
 أى لامتناعه ثبوته أى انعقاد ظهاره وهذا أى الذى قررناه يغيب
 أى الحشفة فى القبل ولا ينزل أى لا يبنى فى القبل ذلك أى الوطء
 لما قدمنا أى فى قولها العلماء ان ترضى بالمقام معه بلاوطء وهو أى القول الاول
 هذا حاصل كلامهم وعبارة عب كاظهارا تشبيهه فى انه لا يمكن من الوطء ان
 قال ان وطئتك فأنت على كظهر أى فلا يقربها حتى يكفر لانه يغيب الحشفة
 يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء فى مظاهره قبل الكفارة وهو حرام وهو يمينه
 مول بجردها فان قيل ما فائدة ضرب الاجل مع منعه منها فالجواب ان فائدته احتمال
 رضاها بالمقام معه بلاوطء فان تجرى ووطئها سقط ايلاؤه ولزمه اظهارا ولا يقربها
 حتى يكفر قاله ابن القاسم فى المدونة فان لم يبطأها فلا تطالبه بالفيئة لان الكفارة
 انما تجزئ بعد العود وهو العزم على الوطء وحده أو مع نية امساكها وانما يكون بعد
 انعقاد الظهار وهو لا ينعقد قبل الوطء وانما لها طلبه بالطلاق أو بقاءها معه
 بلاوطء قال فى التوضيح أنظر لو كان له رفيق وقال أطأ وأعتقه عن ظهاري اذا أوجلت
 هل يتفق على تمكينه منه وهو اظهارا منه وهو المناسب منها وهى فيه
 أى الظهار بلفظ ظهرا ضافته للبيان من الرضاع المناسب من النسب
 أو من الرضاع أو أمك بكسر كاف خطاب الزوجة الأمة ان يواه أى الزوج
 الطلاق به أى صريح الظهار على المشهور صلة يؤخذ المنفى بلا فالقول أى
 ما حذف منه لفظ ظهر والثانى أى ما حذف منه مؤبدة التحريم والزوجة
 أى وغير الزوجة والأمة وليست أى فلانة واوه للعال له أى المظاهر تنازع
 فيه محرم وحليلة وينوى بضم ففتح متعلا أى تقبل نية المظاهر توطئة لكلام المتن
 بقسمها أى التى حذف منها لفظ ظهروا التى حذف منها مؤبدة التحريم
 وهى أى فلانة أجنبية اذ لفظ الاجنبية اضافته للبيان علة لقوله أى وهى

أجنبية لفظه أى المظاهر هذه أى الصبيغ من قوله كانت كف لانة
الاجنبية الخ وروايته أى وفي رواية ابن القاسم ولم يسم أى يذكر
عنه أى ابن القاسم له أى الظهار من نيته بيان لما من لفظه بيان
لما وعليها أى المظاهر منها منعه أى المظاهر كونه أى المظاهر
معها أى المظاهر منها أم بضم فكسر ان تعلق أى الظهار ولم يتنجز
أى الظهار فلو تنجز الظهار قبل انقطاع العصمة الخ بيان لمفهوم ولم يتنجز
بان دخلت أى الدواخ تصور لتنجزه قبل انقطاع عصمته وهى فى عصمته الخ
واوه الحال وهو العصمة المناسب وهى تبين بفتح فكسر لتعذرها أى
المصاحبة فى اللفظ وعكسه أى ان فعلت فأنت على كظهر أسمى وأنت طائق
بالأولى أى لتقدم الظهار لفظا ولو وقع أى لوط منه أى المظاهر
فتسقط أى الكفارة عن المظاهر ان لم يطأ أى المظاهر المظاهر منها
ولو أخرج أى المظاهر بعضهم أى الكفارة ثم طلقها أى طلاقا ثانيا
قبل انتمائها أى الكفارة وان اتتهما أى الكفارة الخ مبالغة فى بطلانها
والثانى أى من القولين فان أتمها أى الكفارة رقية أى ذات رقيق
لقراءة أى كأصل وفرع وحاشية قريبة لذلك أى شرط العتق وأما
عتقه فى نظير مال حاضر يأخذه منه مفهوم فى ذمته لان له أى السيد
انتزاعه أى المال الحاضر منه أى الرقيق وإبقائه على رقبته ان
اشترته فخر عن ظهاري أى واشتراه وصار حرا عن ظهاره مجرد شرأه لتعليق
حريته عنه عليه ان لم يقل فيه فهو حر عن ظهاري خبر قول مالك أى مقيد بما
اذ لم يقل عن ظهاري فان قاله أجزأه كما قال ابن القاسم فليس بينهما أى مالك
وابن القاسم تفرع على قوله وقول مالك ان لم يقل الخ على العموم أى لقوله عن
ظهاري وعنده فعلم بضم ان التأويل تفرع على قوله فليس بينهما خلاف
الخ فلا يجزى أى عتق من فيه شوب عتق عن كفارة الظهار ولو كل بضم
فكسر مثقالا أى العتق عليه أى معتق البعض أو كله بفتحات مثقالا
هو أى معتق البعض صحته أى عتق الظهار عنه أى الظهار من
ظهاري صلة أكثر كمثل نسوة ظاهرن من مثال لا أكثر وسواء نوى التثنية
فى كل رقية أم لا بنية التثنية يك بينهما أى فى كل رقية بخلاف لو قصد ان

لكل ظهار رقبة الخ مفهوم بنية التشريك أو أطلق أى لم ينو التشريك فى كل
رقبة ولم ينو ان اسكل ظهار رقبة من ظهار بيان مثله مجزؤه برصاف
ان لم يقتصر أى الصرف على غيره أى المظاهر بدفع الدين راجع للمرهون
أو ارش الجنابة راجع للجاني أو باسقاط رب الحق حقه أى دينه أو ارش
جنايته فهو أى قوله ان خلاصا تفريع على قوله أو باسقاط الخ فان لم يخلصا
فلا يجزئ أى عتقه ما مفهوم ان خلاصا من غيرها أى الابهام فالعبرة
بمفهوم اصبع تفريع على قوله كأنتمين من غيرها وذلك ان مفهوم اصبع اجزاء
ناقص أنتمين وناقص أنتملة مفهومه ان ناقص أنتمين لا يجزئ فأقارب قوله كأنتمين
الخ ان المعتبر من المفهومين المتعارضين مفهوم اصبع فيما أى المذكور
فما مر وكره أى عتق الخصى عن الظهار ان عادى أى كان عاد قبل عتق
غيره عنه ورضيه أى المظاهر عتق غيره عنه يحصلها أى المظاهر
الرقبة فالجملة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لا من اللبس لان قدر أى المظاهر
على ما يحصلها لم يحتج أى المظاهر واوه الحال له أى ما يحصلها
ولو احتاج أى المظاهر عليها أى الرقبة يلزمه العتق خبر القادر
بالهلال نعت ثان لشهرين أول شهر أى أول ليلة منه صام الثانى أى
بالهلال من نقص الخ بيان لما وتعين بفتحات مثقلا لذى رق أى
مظاهر من زوجته أو أمته بالمقام بضم الميم وجواب بيان الحكم بتماده
الثالث أى وليمة الرابع من الأيام بيان لما فأولى نهارا الخ هاتان
الصورتان دخلتا قبل المبالغة وأما وط غير المظاهر منها مفهوم وطء المظاهر
منها وصام أى المظاهر هل يقضيها أى أولا وأما يوم العيد مفهوم
اليومين بعده ابتداء أى صوم الشهرين عن صيامه صلة فصل لمزيد
تقر بطلعه لا نقطاع تتابع بفصل القضاء نسيانا ولا ظن غروب أى فأفطر
ثم تبين بقاء النهار أو بقاء ليل أى فتصحر ثم تبين طلوع الفجر ولا نسيان
اى كونه فى صيام أى فأفطر منهما أى بينهما وهو أى التملك فعده
أى معادله ومساويه من غيرها أى الخطة

باب اللعان

حلف جنس شمل اللعان وغيره واضافته لزوج فصل مخرج حلف غيره لا غيره

أى لا حلف غير زوج مسلم فصل مخرج حلف زوج كافر لا كافر أى حلفه
 مكلف فصل مخرج حلف زوج مسلم غير مكلف لاصبي أو مجنون أى
 حلفهما على زنى زوجته الفصل مخرج حلف زوج مسلم مكلف على غيرهما
 منه المناسب عنه أى الزوج صلة نفي على تكذيبه أى الزوج منهما
 أى الزوجين بصيغة أشهد بالله اضافة لبيان تنازع فيه حلف زوج وخلفها
 بحكمها كم أى معه صلة حلف يشهد أى يحضر بالتفريق أى بين
 الزوجين ان حلفا أو يحكم من نكل أى من الزوجين حد الزنى ان كان الزوجة
 أو القذف ان كان الزوج به أى النكاح الفاسد والجار والمجر ورأى
 قوله فى نكاحه متعلق بكل من قذفها وزنى يعنى انهما تنازعا فيه فأعمل فيه زنى
 لقربه وأعمل قذف فى ضميره وحذف لكونه فضلة بأن قذفها قبل نكاحه
 وقوله أو بعد دخروجهما من عدته مفهوم قذفها فى نكاحه أو بعده بزنى قبله
 مفهوم بزنى فى نكاحه والمناسب أو فيه بزنى قبله ولو برؤية زنى قبله المناسب
 فيه نعم ان كان ضمير قبله للخروج استقام حد بضم أى الزوج حد القذف
 ولا لعان أى شروع ان يتيقنه أى الزوج زنى زوجته شرط فى جواز قذفها
 به فلا يعتمد أى الزوج فى قذف زوجته بالزنى تفرع على قوله يتيقنه من
 الرؤية أى بعين الزوج ان كان أى الزوج ويعتمد الأعمى أى فى يتيقنه
 زنى زوجته يفيد أى الأعمى ذلك أى يتيقن زناها وانتفى أى عن
 الزوج أو غيرها أى الرؤية من غيره أى البصير الأشهر أى
 أكثرها بأن تعتبر أربعة ناقصة ثم شهرا كاملا ثم شهرا ناقصا فنقص الستة خمسة
 لانه لا يتوالى أكثر من أربعة على النقص وهذا أقل مدة الحمل ستة أشهر الا خمسة
 أيام كالأشهر والشهرين أى والأربعة والخمسة والستة الا ستة أيام لحق
 أى الولد به أى الزوج الذى لا عن لرؤية الزنى بوجوده أى الولد
 فى رحها وقت الرؤية أى لانه لا يمكن ولد كامل فى أقل من ستة أشهر الا خمسة أيام
 ولم يقربها أى بطأ الزوج زوجته بعده أى الاستبراء ثم رآها تزنى فلا عنها
 لرؤيته ثم ولدا كاملا أقل من ستة أشهر الا خمسة من يوم الرؤية ولسنة أشهر
 الا خمسة أيام أو أكثر من يوم الاستبراء للسبب الثانى أى للعان أو بنفى
 حمل أو ولد أى عنه بأن قالها هذا الحمل أو الولد ليس منى وفائدته أى اللعان

بعد موت الولد أو الزوجة عنه أى الزوج بالرحمى أى القذف بنفى الحمل أو الولد
 ان لم يطمأها أى الزوج زوجته بعد العقد أى للنكاح به أى الولد كاملا
 لا يلحق الولد بالجملة جارية على غير الموصوف به ولم يبرز لا من اللبس فيها
 أى المدة به أى الزوج لقوله أى للمدة عن أقل مدة الحمل أو خمسة أى
 أوسمة الاستة أيام على ذلك أى المذكور من عدم وطئها أصلا بعد عقده عليها
 أو قل المدة انه أى الولد أو كثرة أى للمدة عن أكثر مدة الحمل تكتمس سنين
 على ان أكثر مدته أربع سنين وقيل أكثرها خمس سنين على ذلك أى المذكور
 من أكثرية المدة أو وضع الحمل عطف على حيضة به أى الولد كاملا بعد
 ستة أشهر أى تامة أو ناقصة خمسة أيام فأقل وتعد هى أى الزوجة حد الزنا
 لا عتافها به إلا أن ترجع عنه لدون ستة أشهر أى الخامسة أيام بان أنت به
 ستة الاستة أيام أو شهرين أى أو أربعة أو خمسة أو ستة الاستة أيام
 اقيام أى وجود المانع الشرعى أى نقص المدة عن أقل مدة الحمل وهو
 صبي الخ واهو الحال لا يمكن اجتماعه عليها عادة أى من غير أن يعلم به أحد من
 الناس بينهما أى بلدى الزوجين من المسافة يان لما التى تليه ولا يعتمد
 أى الزوج كرويهما أى زوجته والاجنبى متجردين أى من ثيابهما
 وحد بضم ففتح مثقلا أى حد القذف ان استلحق أى الملاءن لتبين قذفه
 اياها علة لحد ولو غيرها أى الزوجة بأن قول ابن القاسم لم يرجح أحد أى
 واصطلاح الشيخ التعبير بالخلاف عن القولين المرجحين ثم بين بفتحات مثقلا
 ذلك أى اللعان ومذهب المدونة عطف على المشهور وخمس بفتحات
 مثقلا تخمس بضم ففتح فكسر مثقلا يمينها بعم الايمان باضافته للضمير
 باليمين أى جنبها الصادق بالمتعدد الأول أى قول أشهب منه ما أى
 الزوجين فان نكحت أى الذمية أدبت بضم الهمز وكسر الدال مثقلا
 ولم المناسب لا وردت بضم الراء وكسر الدال مثقلا يؤدب أى ولا يحسد
 لعذره بالغيرة غصت بكسر الغين المججمة وكسر الصاد المهملة فأنكرت
 أى الزوجة وطء الغصب أو الشبهة أو صدقه أى الزوجة زوجها على انما
 غصبت أو اشتبه عليها غيره فان ثبت أى وطء الغصب أو الشبهة فان أى
 أى الزج فى المسائل الثلاث أى مسألة ثبوت الغصب أو الشبهة ومسألة

الظهور ومسألة الصغيرة المطيقة لم يجد المناسب فلا يجد افتقد التكليف
فيه انه يأتي في باب القذف حد من رمى مطيقاً بأنهم فعول فيه ولو صغير الحقوق المعرة
له بذلك في الأخيرة أي الصغيرة وحقيقة الرزق عطف على التكليف
في الأقاب أي الغصب والشبهة من الغصب والشبهة بيان لما اتعنا أي
الزوجان وحدبضم ففتح مثقلاً الناكل منها في هذه الحالة أي حالة
انكارها ومفهومه لا حد على الزوج في حال تصديقها وان ملكت بضم فكسر
أي الزوجة للزوج سنة من الأشهر رأي ولو نكحت خمسة أيام

باب العدة

العدة أي حقيقتها شرعاً توفي بضم المثناة والواو وكسر الفاء مثقلاً مدة
بضم الميم وفتح الدال مثقلاً جنس شمل العدة وغيرها من الزمن بيان مدة
معينة فصل مخرج مدة معينة شرعاً فصل مخرج لمدة معينة من غير الشارع
لمنع المطلقة المدخول بها فصل مخرج مدة معينة شرعاً غير هذا والمتوفى بفتح الفاء
مثقلاً من النكاح صلة منع فصل لتتمام الماهية ابن عرفة العدة مدة منع النكاح
نفسه أو موت الزوج أو طلاقه فيدخل مدة منع من طلاق رابعة نكاح غيرها ان
قبل هوله عدة وان أريد اخراجه قبل مدة منع المرأة الخ وأنواعها أي العدة
بينها ما افتحات مثقلاً فان كان أي الحمل تفريع على قوله كله قبلهما أي
الموت والطلاق فلا تحل بوضعها وتبتدى عدة بعد الموت أو الطلاق وهذا أي
خروجها من العدة بوضع حملها لاحقاً بالزوج أي أو يصح استلحاقه كملا عن
فيه فان تحقق انه من زني بأن كان الزوج أو محبوباً أو مقطوع البيضة اليسرى
فأقصى أي أبعد الأشهر رأي في عدة الوفاة أو الأقرأ أي في عدة الطلاق
أو وضع الحمل هذا هو الأجل الثاني والأول أحداً من الأشهر والأقراء
من يوم الطلاق صوابه الوضع بدليل التفريع عليه به أي حيضها حال
حملها وألغى بضم الهمز وكسر الغين المعجمة لم يحسب أي اليوم الذي وقع
الطلاق فيه فالثلاثة الأشهر رأي بالهلال سواء كانت أي الأشهر فاشهران
بعده أي الشهر الأول بالهلال فظاهر رأي حكمه وهو تكميله ثلاثين يوماً
من الشهر الرابع أقله أي الطهر خمسة عشر يوماً وهو أي الطهر
والقراء أي الذي هو مفرد القراء يطلق على الحيض وعلى الطهر رأي فهو

المشتركة بين ضدين والمراد به هنا الظاهر بدليل تأنيث العدد في قوله تعالى ثلاثة
 قروء لا يصح مفهوم بالغ ولو حال حيضها أى ولو كان اختلاؤها مع ما حال
 حيضها من الموانع الشرعية أى باقيا بيان نحو ذلك يمكن فيها الوطء عادة
 أى لطواها لا أن قصرت جدا بحيث لا يمكن الوطء فيها وإن تصادقا أى الزوجان
 لأنها أى العدة ماذكر أى التصديق على نفسه وأخذنا بضم الهمز
 وكسر الخاء المعجمة بإقرارهما أى الزوجين بنفسيه فلا رجعة له عليها أى
 ولا يرثها إن ماتت في عدتها ولا نفقة لها أى في عدتها ولا ترثه إن ماتت فيها
 مما ذكر أى بلوغ الزوج وعدم جبهه والاطمئنان والاختلاء بمدة يمكن وطؤها فيها
 بخلاف إقراره أى الزوج وحده بوطئها مع تكذيبها أى الزوجة له
 أى الزوج في دعواه وطأها ولم تعلم خلوة واوه للرجال ويؤخذ أى الزوج
 بإقراره أى بوطئها فيتم كمل عليه أى الزوج وتسلمه النفقة
 والكسوة أى في مدة العدة وفيه إيهام بأن في باب الإقرار شرط أخذ المقر بإقراره
 أن لا يكذبه المقر وقد كذبت الزوجة فلا نفقة لها ولا كسوة إن كانت حرة شبيبة
 أو يظهر بها أى الزوجة المطلقة التي لم تعلم خلوة الزوج بها حمل أى يمكن
 لحوقه بالزوج ولم ينفسه أى الزوج الحمل عن نفسه فتعتد أى الزوجة
 بوضعه أى الحمل المذكور فإن نفاه أى الزوج الحمل به أى اللعان مفهوم ولم
 ينفسه فلا عدة أى على الزوجة وإن كانت لا تحل للزوج إلا بوضعه أى الحمل
 واوه للرجال من غيره أى دم الاستحاضة أو لعذر غير رضاع أى كمرض
 وحملت للزوج بفحاشات متعلا أى بتساها فعدة المستحاضة الحاصلة
 الكلام المتين سنة كاملة خبر عدة لزوال الرية أى شكها في حملها علة
 تكون تسعة أشهر تزول الرية بمضها ولم يظهر حمل بعد الثانية المناسب
 الأولى فإن تمت السنة قبل الحيضة الثانية وإن حاضت الثانية قبل تمام السنة
 انتظرت الحيضة الثالثة أو تمام سنة بعد الثانية وأما من عادت الحيض في كل
 سنة أى مرة أو سنتين أى مرة أو ثلاثة أى أو أربع أو خمسة مرة
 في المجموع وإنما يعتبر الحيض حيث اعتيد في كل خمس سنين والافسنة بيضاء كما
 في حش وغيره عن الناصر اه فتعتد بالأقراء جواب أما وهذا مفهوم
 تأخر حيضها وإن ميزت مستحاضة أى دم العلة من دم الحيض فالأقراء

أى تعتد بهما من الطلاق المطلق أى لوضع بتأخير حيضها الارضاعها
 لغرض بفتح الغين المعجمة والراء غيرها أى الام ترضع الولد ان آجرت نفسها
 أى ولم يسكت بعد علمها بها المطيعة أى ولو صغيرة ان وطئت بضم فكسر أى
 الحرة جهلا أى بحريتها ولا يبطأها أى الحرة المستبرأة مما ذكر
 ظاهرة الحمل أى من زوجها قبل موجب استبرائها قبل يكره لزوجه وطؤها
 وقيل يجوز ذكره ابن يونس والذي فى البيان ان المذهب حرمة ومثله فى نوازل
 البرزلى عن نوازل ابن الحاج وعلاوه باحتمال انفشاش حملها فى لزيم خلط فانه بماء
 غيره ولا يعقد علمها أى الحرة المستبرأة مما ذكر خلية أى من زوج
 ولا تصدق بضم المثناة وفتح الصاد والذال مثقلا أى الوطء أى من الغاصب
 أو السابى أو المشتري الذى غاب علمها غيبة يمكن الوطء فيها عادة يظهر الطلاق
 أى الطهر الذى وقع الطلاق فيه أى تعدد قرأ من الاقراء الثلاثة ان كانت حرة
 ومن القرعين ان كانت أمة طلقت بضم فكسر مثقلا فبالاربعة أى أولها
 قبل ذلك أى يوم أوجله فلا يعتد به أى الدم المنقطع قبل تمام يوم أوجله أى
 فيتبين ان العقد عليها وهى فى العدة ورجع بضم فكسر العارفات أى
 بأحوال الحيض يرجع بضم فسكون ففتح كذلك أى بعض يوم عمل
 بقولهن بضم فكسر جواب ان قلن يعد حيضاً أى العدة أى بالاقراء أقصى
 أى أطول أو ثلاثة أى أو أربعة الا يوماً على أن أقصى أمد الحمل أربعة أعوام
 أو خمسة الا يوماً على ان أقصاه خمسة أعوام توفى بضم المثناة والواو وكسر الفاء
 مثقلا فان زالت الربهة الذى فى المجموع ان بقاءها بجها مثل زوالها ونصه
 وعلى الحرة فى وفاة غيره من صحيح أو مختلف فيه أربعة وعشر الامد دخولها لم
 يؤمن حملها بأن كبرت وزوجها بالغ وغير محبوب ونحوه وتأخر حيضها الغير رضاع
 كمنحاضة لم تغير ما برضاع فكسوله فحتى تحيض أو تتم تسعة فان زادت ربيتها فأقصى
 الحمل فان جرم به فحتى تضع وتنصفت أى عدة الوفاة فهى أى عدة الوفاة على
 الرقيقة ولا يقلها أى الامة المعتدة من وفاة زوجها شهرين وخمس ليال
 العتق أى لها وصيرتها حرة اعدة حرة أى أربعة الاشهر والعشر ليال
 والمريض أى الذى أقرب بطلاق متقدم زمنه على يوم اقراره منه يوم صحيح عند قيام
 البيئة أى بوقوع الطلاق فيما تقدم من ذلك أى المرض الذى فيه طلاقاً

يا ثنا أى وأنفقت على نفسها من ماله وانقضت عدتها أى وأنفقت على نفسها
 بعد انقضاء عدتها ولم تعلم بطلاقها واوله للحال بما أنفقته على نفسها أى
 من ماله وغرم بفتح فكسر أى الزوج المتوفى بفتح الفاء عنها أى التى أنفقت
 على نفسها من مال زوجها بعد وفاته غير عالمة بها الرجوع أى على الزوجة
 والوارث بعوض ما يخصهم مما أنفقته الزوجة أو الوارث وعلمه عطف على ما يتزين
 به والتجرف به عطف على ما أيضا صبيغ بكسر فسكون أى شئ يصبيغ به
 من كل مالا طيب فيه بيان لنحو الزيت عدم بضم فكسر أى الاستمتاع
 الا اذا كانت أى المطلقة طلاقا باثنا أو ما المتوفى عنها الحامل فلا نفقة لها كغيرها
 عليه أى الانفاق من أجل الحمل لها أى المعتدة مطلقا أى عن التقيد بكون
 المسكن للزوج أو نقد كراهه غير عالمة أى لا يخفى أو جنون أو نوم وأما العالمة
 فإزانية لا شئ لها الا الحلد أو اشتبه بها أى التى اشتبهت عليه بحليلته
 والمعتقة بفتح المثناة السكنى مبتدأ خبر للمعتدة والمحبوسة ان دخل أى
 ان كان الزوج دخل بها لكفالة أى تربية وله أى الزوج واوله للحال
 علمها أى الزوجة المسكن كفاية أى بإيصاله من أبيها أو تقديم من القاضي
 والمسكن له أى ملك الزوج أو نقد كراهه فى المسكن تقبل أى أو كان دفع كراهه
 لسكناه فى المسكن فلو نقد البعض أى فلو كان الزوج دفع كراهه ما تسكن فيه
 بعض عدتها والافلا أى وان لم يكن المسكن له ولا نقد كراهه فلا سكنى لها
 وجبة أى عقد على مدة معينة كسنة أو سنتين أو ثلاث سنين مثلا ورجعت
 أى المعتدة له أى مسكنها الذى تسكنه وهى فى عصمة زوجها وجوبا بيان
 لحكم رجوعها ان نقلا أى ان كان نقل الزوج زوجته من مسكنها وانهم
 بضم المثناة وكسرها أى الزوج فى نقلها من مسكنها أو كانت أى الزوجة
 عطف على نقلها لغرض بفتح الغين المججمة والراء أو خرجت أى الزوجة
 من مسكنها عطف على نقلها لصرورة بفتح الصاد المهملة أى لحجة الاسلام
 زوجها تنازع فيه طلق ومات فى كائلاثة الايام أى وهى فى بلد بينه وبين
 مسكنها كائلاثة ايام كالتلبس بالحرام أى بحج أو عمرة تشبهه فى عدم
 الرجوع فالتفصيل المتقدم اذا لم تنابس بالحرام بلدها أى اكمل عدتها بها
 لم تنبؤ بضم المثناة وفتح الموحدة والواو متقلا فان أخذها زوجها عنده الخ

بيان لمفهوم لم تنبؤ فلها أى الأمة التى لم تنبؤ أو ماء المدلل لزيارة ولا تجارة
 ولا تهمة ولا تعزية تبسع فيه ظاهر قول المختصر لحوائجها وإن كان لها حق قول المدونة
 وإذا خرجت لحوائجها أو أعرس فلا تبسع تبسعها أنه يجوز خروجها للعرس
 وعبارة المجموع وشرحه والخروج وإن أعرس كما فيها وإن اقتصر الأصل على
 الحوائج وإن قبيل الفجر والعشاء وهو مراد الأصل بطرفى النهار ولا تبسع تبسع
 مسكنها وسقطت السكنى أى عن الزوج إن سكنت أى المعتدة غيره أى
 مسكنها الذى كانت سكنته مع زوجها ولم يعلم موضعها أى أو علم ولم يقدر على
 ردها ولأن ولدوهى الحرملها من وطء مسكنها عليه جبراً بخلاف الموت
 مفهوم العتق لان الولد أى الجنين وارث أى نفقة مدة حملها به من ميراثه
 وهى متزوجة وأوه الحال لها السكنى بيان لوجه الشبه بحقيقة صلة
 استبرائها وهى غير ذات زوج حال والا إن علمت حال وطئها وسكنت
 وأما النكاح فاسد الخ عطف على قوله أما غلطاً بلا علم أى بالاختية منهما أى
 الزوجين الغير المدخول به أو أماً المدخول بها فنفقتها على زوجها حملت أم لا
 والولد إلا أن نفقة بلعان فلها السكنى فقط والنفقة عليها
 فصل فى عدة زوجة المفقود فقد بضم فكسر ولم يعلم أى غاب زوجها
 ولم يعلم بضم المثناة وفتح الهمزة هو حى الخ أى جواب هذا الاستفهام أى مع إمكان
 البحث عنه فخرج الأسير وهو أى الزوج المفقود فى زمن الوباء أى الموت
 الكثير أو غيره أى الوباء أو بين مقاتلة المناسب أو فى مقاتلة أو بين
 المسلمين والكفار أى أو فى أرض الكفر فاقسام خمسة المفقود فى أرض
 الإسلام أى فى غير زمن الوباء بدليل ما يأتى ثم يفتح المثناة أى هناك عدمه
 أى الحاكم الشرعى وهو أى العدل العارف الذى شأنه الرجوع إليه الخ
 كلام العلامة الأجهورى أى قوله الواحد كاف والاعتراض عليه أى بأنه
 لم ير غيره ولا تظن صحته تعسف أى خروج عن الطريق المستقيم ودامت
 نفقتها أى زوجة المفقود فى أرض الإسلام فى غير زمن الطاعون عطف على رفعت
 أمرها من ماله أى المفقود بأن ترك أى الزوج الخ تصوير لدوام نفقتها
 ما أى مالا تنفق أى الزوج فالحيلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس
 منه أى المال والأى وإن لم تدم نفقتها فلها المطابق عليه أى بلا

ضرب أجل وقيد أيضا بعدم خشيتهما الرزق والافها التطبيق عليه بلا ضرب أجل
 أيضا بشرطه المعلوم في محله وهو كون النفقة للزمن الحاضر أو المستقبل وان
 يثبت عسره بأن لا يوجد له ما تنفق منه ولا وكيل بها وان لا تسقطها عنه زمن غيبته
 وان تخلف على ذلك كله وان يتلوم له ان لم يعلم موضعه أو كان على عشرة أيام فان كان
 على ثلاثة أيام أعذر اليه وان لا تعلم عند عقده علمها فقره أو انه من السؤال
 الرفع أي من زوجة المفقود الكشف أي من الحاكم والأجرة أي للرسول
 عليها أي الزوجة بعد العجز عن خبره أي المفقود صلة يؤجل بالبحث
 عنه أي المفقود صلة مقرر مضاف لخبره أي عن علم خبره الاجل أي الاربعة
 الاعوام أو العايمان دخلت أي زوجة ولا يحتاج أي دخولها فيها
 وأما أي زوجة المفقود بزوجهما أي ببقائها في عصمته قبل الشروع صلة
 الرجوع فيها أي العدة لفرض بفتح الفاء وسكون الراء أي تقدير
 حياته أي المفقود عندها أي في اعتقاد زوجته وليس لها أي زوجة المفقود
 وهو أي قوله وليس لها بعد الشروع فيها الرجوع ورجح بضم الراء وكسر
 الجيم مثقلا لها أي زوجة المفقود الرجوع للعصمة بعد شروعهما في العدة
 ولا نفقة لها أي زوجة المفقود تسقط أي نفقتها فيها أي العدة وقدّر
 به بضم فسكسر مثقلا يفيتها بضم أوله عليها أي زوجة المفقود تنازع فيه
 وقوع ودخول وعليه أي تحقق وقوع الطلاق عليها بدخول الثاني بها بعد
 الثاني صلة تحل بأن طلقها أي الثاني تصويرا بعدية الثاني يحل بضم
 فسكسر أو تبين حياته أي المفقود بعد عقد الثاني عليها أو موته أي المفقود
 بعد عقد الثاني عليها فلو أخرج قوله بعد عقد الثاني عليها عن قوله أو موته
 لكان حسنا فتفوت أي الزوجة عليه أي المفقود الأول أي المفقود
 الظاهر في محل الضمير فان تلذذ أي الثاني في الثالث أي تبين موته
 وتأيد حرمتها على الثاني أي ان تلذذها مستند العقد عليها للأول أي المفقود
 المنهي بفتح الميم وسكون النون وكسر العين المهملة وشدا الياء أي زوجها
 أخبرت بضم الهمز وكسر الموحدة بشرطه أي الطلاق لعدمها من كونها
 نفقة حال أو مستقبل وعدم وجود ما تنفق به وجهه والتلوم له وان لا تعلم فقره أو انه من
 السؤال سقوطها أي النفقة بان ثبت انه أي الزوج الخ تصويرا ظهور

سقوطها عنه أو أنها أي الزوجة الرشيدة لذلك أي وقوعه في عذتها
وتزوجت بثالث أي بعد تمام عدة المفقود فإنها أي زوجة الاسير ومفقود
أرض الحرب لعدمها أي النفقة وهو أي التعمير المصنف أي خليل
في المختصر سنة بكسر السين وشدة النون أي عمره والظاهر في النظر
الثاني أي لاحتمال أنه لم يمت إلا في آخر وقعة ورث بضم فسكسر

* (فصل الاستبراء) * بحصول أي تجدد لأب الزوج مفهوم بالملك أن
أراد أي من تجدد ملكه على الأمة شرط في وجوب استبرائها بتجدد ملكها فإن لم يرد
وطأها فلا يجب عليه استبرائها أن لم يعلم أي من تجدد ملكه الأمة براءتها
أي الأمة فإن علم براءتها من الحمل لبيان مفهوم الشرط كمودعة بضم الميم
وفتح الدال أو رهونة أي عنده تحت يده أي في بيته وحاضته أي
الأمة المودعة أو المرهونة أو المبيعة زمن ذلك أي الأيداع أو الرهن أو الخيار
ولم يخرج أي الأمة من بيت المودع بالفتح أو المرتهن أو المشتري بخيار

ولم يلج أي يدخل عليها في بيت من ذكر سيدها أي المودع بالكسر أو الراهن
أو البائع ثم اشتراها أي المودع بالفتح أو المرتهن الأمة أي أو مضى من له الخيار
البيع أو مضى زمنه ولم يحترامضاء ولا ردافاتها تلزم المشتري كما يأتي في باب الخيار
ولم تكن أي الأمة التي تجدد ملكها مباحة الوطء أي لم تجدد ملكها
عليها حال حصول الملك كزوجته فيه حذف تقديره فإن كانت مباحة الوطء فهو
بيان لمفهوم الشرط مثلاً أي أو يقبل هبتها له أو الصدقة بها عليه أو يقبلها
في إرش جنائيه أو على وليه أو في خلع زوجته كتمته وخالته مثال لمفهوم
الشرط مقدراً أي فإن حرم وطؤها في المستقبل من صغيرة أي غير مطيقة

لعدم إمكانه أي وطئها لعدله لقدر أي فلا يجب استبرائها ويغني عن هذا
الشرط قوله أن لم يعلم براءتها لكل ما المناسب من وخشا بفتح الواو
وسكون الخاء المعجمة أي غير جميلة كالعالية بفتح العين المهملة وكسر اللام وشدة
المتناة أي الجميلة بكسر الباء وكسر الموحدة أي مسدودة طلقت بضم فسكسر
مثقلاً وإن كان لا استبراء الخ حال يخرج أي أو يلج سيدها عليها
مثلاً راجع للشراء فلا يجب أي استبرائها أو كانت أي الأمة التي تجدد
ملكها فيجب استبرائها على من تجدد ملكه عليها لاحتمال إتيان سيدها لها

خفية أو أصابته من غيره فرجعت رقاسيدها أي فحب عليه استبرأؤها
لاحتمال وطئها من غيره في زمن سعيها في نجوم الكتابة أو أضع أي من تجدد
ملكه فيها أي الأمة بأن أعطى انسانا الخ تصويرا لبضاعه فيها سافر
أي أراد المعطى بالفتح السفر فأرسلها أي الأمة المبيع بفتح المضاد
المجمة فانه يجب عليه أي المبيع بالكسر بخلاف ما لو جاء أي المبيع معه
بها أي الأمة للمبيع مفهوم أرسلها أو أرسلها أي المبيع معه الأمة
مع مأذونه أي في إرسالها معه مفهوم مع غيره مأذون فلا يجب استبرأؤها على
المبيع اذا أخبره المبيع معه أو من أرسلها معه بأذنه بأنها حاضت عنده بعد شرائها
ان باع أي أراد ان يبيع أو زوج بفتحات مثقلا أي أراد ان يزوج
موطوعة تنازع فيه باع وزوج والأي وان لم يطاها بالفعل في التزويج
أي ارادته وطئت بضم فكسر عطف على باع علم بضم فكسر ولا
يكفي الاستبراء أي السابق على موت سيدها أو عتقه لانها أي أم الولد
عتق أم الولد أي سواء كان باع عتق سيدها أو موته بقوله يجب الاستبراء أي
بالاستبراء من قوله يجب الاستبراء الموجب بكسر الجيم من ملك أو بيع
أو عتق بيان لموجب بأن توضع أي الأمة الخ تصويرا لا كنفائهم ما بحبيضة
واحدة تحت يد أمين أي فان حاضت عنده ثم شراؤها وان طهر حملها فسخ
بيعهما وصارت أم ولد لبائعها وكذا أي المذكور في الاستبراء بثلاثة أشهر
بعد التسعة أي الأشهر الثاني أي لا بد من الحيضة فتسعة أشهر
أي ان زالت ريتها أو بقيت بحالها فان زادت مكثت الى وضع حملها
أو مضى خمس سنين فان تحقق حملها فلا تخرج من استبرائها الا بوضعه أي
بقام وضعها كله المناسب حملها كله ومقدماته الواو بمعنى أو على من
أي سيد تجدد ملكه لامة هي أي الامة المرهونة المناسب الرهن وملك
الزوجة أو مبيعة المناسب بيع ولم يلج بفتح فكسر أي يدخل والأي
وان كانت خرجت أو دخل سيدها علمها وجب أي استبرأؤها ولو اشتراها
أي زوجته بعد البناء أي الفسخ النكاح ووجب عليها العدة الفسخ
فبإعها الرجل أي أراد وطأها فوجب عليه استبرأؤها وهي معتدة من فسخ
نكاحها فلا تحل له الا بقرين عدة فمخ نكاحها أو أعتقها أي وخطبها غيره

فلا تحل له الابقر من عدة فسخ النكاح أومات أى الزوج الذى اشتراها
وانتقلت لوارثه وأراد وطأها أو تزويجها الغيرة فلا تحل له أولم يراد تزويجها له
الابقر من عدة فسخ النكاح عن أداء الكتابة أى نجومها بعد ان اشترى
أى المكاتب صلة يحجز ورجعت أى أمة المكاتب التى اشتراها وهو متزوج
بها لسيدته أى المكاتب بان انتزعتها أى السيد الأمة منه أى المكاتب
تصور لرجموها لسيدته فلا تحل الابقر من عدة فسخ نكاحها تنازع فيه
الافعال الاربعة قبله أى فأعمل الاخير فى لفظه اقربه وكل واحد من الثلاثة قبله
فى ضميره وحذف لانه فضلة لم تحل أى الأمة اشتراها من الزوج راجع
لقوله فباعها أو انتزعتها من مكاتبه أى بعد عجزه راجع لقوله أو عجز المكاتب
أو ورثها اذا مات أى المشتري راجع لقوله أومات يريد تزويجها بعد
العتق راجع لقوله أو اعنتها أو الموت راجع لقوله أومات أو البيع راجع
لقوله فباعها أو عجز المكاتب راجع لقوله أو عجز المكاتب فقوله لسيد
راجع لما عدا العتق أى من البيع والموت وعجز المكاتب تفريع على قوله
اشتراها من الزوج الخ وقوله ولا زوج راجع للجمع أى البيع والعتق
والموت وعجز المكاتب تفريع على قوله بعد العتق الخ الحاصل الخ نعت فسخ
لزوجه اللام زائدة لتقوية المصدر على العمل فحيزة لمن اشتراها الخ
أى تحلها لمن اشتراها الخ من البيع الخ بيان لما حصلت بعد الشراء
نعت حيزة وهذا أى قولنا فعلها حيزة لان الأمة اذا عتقت علة لقوله
وهذا فى غير العتق ولم تكن أم ولد وأوه للعالم بعد الحيض صلة عتقت
لانه أى الأب قدم ملكها أى أمة ابنه بالقيمة صلة ملك و باؤه للعوض
وحرمت أى الأمة أبدا فوطؤه أى الأب وهذا أى عدم وجوب الاستبراء
على الأب قال أى سيدى خليل وتوالت بضم المثناة والهمز وكسر الواو
مثقلة أى فهمت المدونة أيضا أى كما فهمت على عدم وجوب الاستبراء على
وجوبه أى الاستبراء على الأب فى الصورة المذكورة وعليه أى التأويل بوجوبه
الاقل أى من شارحها فلولا يستبرأ أى الأب أمة ابنه قبل وطئها بان وطأها
بدون استبراء بيان لفهوم بعد استبرائها لوجب أى على الأب ولا على بائع
أى أمة بخيار ان غاب عنها أى الأمة بخيار تنازع فيه بائع ومشتري فاعمل

الاخير في اللفظ اقربه والاوّل في ضمير وحذف لانه فضلة له أى للمشتري أى لانه
 لو طأها ما تمكن من ردها بعد لانه اختيار لشرائها وبث له وردها أى المشتري
 الامة وأولى أى في عدم وجوب الاستبراء على البائع لظهور امانته أى
 المشتري على الامة لقوله أولى ونذب أى للبائع وقيل أى يندب للبائع
 الاستبراء مطلقا أى عن التقييد بكون الخيار للمشتري وقيل يجب أى
 الاستبراء على البائع في نذبه أى الاستبراء الا انها أى المواضعة الخ استدراك
 على قوله وهى نوع من الاستبراء لرفع ايهامه انه لا وجه لافرادها بالذكرة عقبه
 بمزيد احكام أى باحكام مزيّدة على احكام الاستبراء ولذا أى اختصاصها
 بمزيد احكام لقوله أفردتها بالذكرة أو من أقر البائع بوطئها أى وعدم
 استبرائها بعده وقبل بيعها وهى وخش واوه الحال فان لم يقر أى البائع
 بيان لمفهوم أقر البائع الخ بوطئها أى الوخش يجعلها أى الامة
 المتقدم أى تفصيله بحبيضة أو أشهر يؤمن بضم المثناة وسكون الهمزة وفتح الميم
 من النساء بيان من زوجة الخ بيان لاهل أى نقداً أى تعجيله على
 حبيضا الساقية أى ان ظهرت حاملا والثنية أى ان حاضت فيه
 أى الحادث للامة من ماء الزنى بخلاف راجعة لبائعها بعيب يعنى ان من باع
 أمة وغاب علمها مشترىها غيبة يمكن وطؤها فيها ثم ردها بعيب ظهر له فيها يجب
 عليه استبرائها أو فساد بيع يعنى ان من باع أمة وغاب علمها مشترىها ثم ظهر
 فساد ففسخ وردت الامة لبائعها فيجب عليه استبرائها أو اقالة يعنى ان من
 باع أمة وغاب علمها مشترىها ثم ردها لبائعها باقالة يجب عليه استبرائها ان
 غاب علمها أى الامة غيبة يمكن الوطء فيها عادة ان غاب علمها أى الامة الخ شرط
 في وجوب استبراء المردودة بعيب أو فساد أو اقالة ودخلت أى الامة برؤية
 الدم أى في المواضعة قبل ظهور العيب والاقالة أو ظن أى البائع وطئها
 أى الامة المشتري فعليه أى البائع لان لم يغيب أى المشتري علمها أى
 الامة بيان لمفهوم ان غاب علمها وعبارة المختصر كالمردودة بعيب أو فساد أو اقالة
 ان لم يغيب المشتري عيب فلا مواضعة لانها انما تكون حيث الاستبراء ولا استبراء
 في هذه عند عدم الغيبة كما فهم من قوله ان لم توقن براءتها ومفهوم الشرط المواضعة
 في المعية والمقال منها حيث دخلت في ضمانه بالقبض ثم ردها بعده فان حصلت

الغيبة عليهم ما قبل دخولهم ما في ضمانه فان قبضهما على وجه الملك ففهم ما الاستبراء
 وان قبضهما على وجه الامانة فلا استبراء ففهم ما في الغيبة على الردودة بفساد
 المواضعة ان دخلت في ضمان المشتري بقبضه باتفاق فان دخلت في ضمانه على
 أحد القولين والآخر برؤية الدم كالتى تتواضع فسكالردودة بهيب أو اقالة في
 التفصيل فيما يظهر على الثانى لاعلى الاول فتستبرأ اه وعبارة الخرشى في كبريه
 ان غاب المشتري في الردودة بهيب أو اقالة بعد دخولهم ما في ضمانه برؤية الحية
 ففهم المواضعة أى الاستبراء وان حصلت قبل دخولهم ما في ضمانه فان كان
 قبضهما على وجه الملك ففهم ما الاستبراء فقط وان كان قبضهما على وجه الامانة
 فلا استبراء ففهم ما وأما المشتراة فاسد فان غاب عليها المشتري ففهم المواضعة وان
 لم يغيب فلا شئ ففهم ما وهذا فى الفاسد الذى يدخل فى ضمان المشتري بالقبض من
 غير خلاف أى وهو الاستبراء وأما الفاسد الذى اختلف فيه هل يدخل فى ضمان
 المشتري بالقبض أم لا يدخل فى ضمانه البرؤية الدم كالتى تتواضع وقد اشترى
 فاسدا فان قلنا انها لا تدخل فى ضمانه بالقبض فانه يجري فيها اذا غاب عليها قبل
 دخولها فى ضمانه وبعد القبض ما جرى فى المقال منها والردودة بهيب وان قلنا
 انها تدخل فى ضمانه بالقبض فحكمها حكم الفاسد الذى يدخل فى ضمان
 المشتري بالقبض اتفقا وقد تقدم والله أعلم كذلك أى منفردا عليهم ما أى
 العدة والاستبراء من نوع بان كانا باقراء أو أشهر أو وضع أو نوعين بان كان
 احدهما باقراء والآخر بأشهر أو احدهما بأحد هذين والآخر بوضع تسع
 صور باعتبار القسمة العقلية لان المعتدة من طلاق امان بطراً عليها عدة طلاق
 أو عدة وفاة أو استبراء فهذه ثلاثة والمعتدة من وفاة امان بطراً عليها عدة وفاة
 أو عدة طلاق أو استبراء فهذه ثلاثة أيضاً والمستبرأة امان بطراً عليها عدة
 وفاة أو عدة طلاق أو استبراء فهذه ثلاثة أيضاً فى الواقع أى فيما يتفق وقوعه
 فى الخارج أحد الثلاثة أى عدة الوفاة وعدة الطلاق والاستبراء
 فالطارى بهم السابق الخ إشارة لقاعدة احكام الباب فانقصى أى أعدد
 * (فصل التداخل) * موجب بضم الميم وكسر الجيم أى سبب أو استبراء
 أى موجب مطلقاً أى من تقيدها بكونها من وفاة أو طلاق فهذه ست صور
 عقلية والذى يقع منها أربع طر والثلاثة على عدة الطلاق والاستبراء على عدة
 الوفاة أو قبل تمام استبراء أى أو طراً موجب مطلقاً أو موجب استبراء على

استبراء فهذه ثلاثة من عدة أو استبراء بيان للاول سبع صور أى باعتبار ما يقع ويوجد وان كانت تسعا باعتبار ما يعقل ويتصور طرق عدة وفاة الخ بيان للسبع وذلك أى كون الطارى أو المطلق عليه عدة وفاة طرق عدة وفاة على استبراء الخ بيان لصور الثلاثة بعد الدخول فان كان قبله فلا عدة عليها دون الثلاث فان كان ثلاثا فلا تحل له الا بعد زواج بعد البناء فان طلقها قبله فلا عدة عليها للطلاق الثانى وعدة وفاة فيما اذا مات فيه ان القاعد السابقة تقتضى ان تمتك الى أقصى الاجلين الاقراء عدة الطلاق والاشهر عدة الوفاة وعبرة المجموع ان طرأ عدة أو استبراء على مثله انهدم الاول وانتفى الثانى كتزوج بانيته في عدتها ثم بعد البناء طلق أو مات وهل كذلك ان مات قبله وهو ما فى الاصل أو أقصى الاجلين وفي غيب وحاشيته ترجحه وفي البناء تضعيفه خلاف وعبرة غيب وما ذكره من انها تأتلف عدة الوفاة في موته عنها قبل البناء هو قول أبى عمران والمعمد كما يفيد ابن عرفة ومن واقعه أن عليها أقصى الاجلين في الحامل وأما الحامل فالوضع اه وتبعه العدوى البنائى ضعف ابن الحاجب هـ ذ او عز الموضع التضعيف لابي عمران ونقل جوابه عن ابن يونس ونص ابن الحاجب وكالتزوج زوجته البائن ثم يطلقها بعد البناء أو يموت عنها قبله أو بعده فانها تستأنف وروى محمد بن داود مات قبله فانها الاجلين وضعف ونص ابن عرفة ولا يهدم عدة البائن نكاحا جهازا بل بنسائه فان مات قبله ففي لزوم الحائل أقصى العدتين وهدمها عدة الوفاة قول سحنون مع الشيخ عن رواية محمد والصفلى عن أبى عمران قائلا والحامل وضعها للعدتين فهذا أى قوله كالتزوج بانيته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطاوعا ومثل بفتحات متقلا زنى أو غيره أى كغصب أو شبهة بيان لافساد يطلقها زوجها أى قبل تمام استبرائها أو توطأ أى المستبرأة من فاسد قبل تمام استبرائها وان لم يحس بالغية في استئناها العدة وان كان أى الوطء الفاسد أو نكاح غيره أى المطلق وهى في عدتها وعدة الاستبراء المناسب بحذف لفظ عدة وهذه أى قوله وكشترأة في عدة وفاة كالأولى أى قوله وامام من موت الصور الثلاثة أى المتقدمة في قوله وذلك في ثلاث صور طرق عدة وفاة على استبراء أو عدة طلاق وطرق استبراء على عدة وفاة وطرق عدة وفاة على استبراء تقدم في قوله

كعكسه وطر والاستبراء على عدة وفاة تقدم في قوله وكثرة في عدة الدكائن
 المناسب للحمل بان كانت معتدة من طلاق أو وفاة الخ تصوير للمالة التي يهدم
 فيها وضع الحمل من النكاح الصحيح وغيره والمناسب بان حملت من زوجها وطلقها
 أو مات عنها ووطئت بفاسد قبل وضعها فهدم وضعها غيره فظهر بها حمل من
 صاحب العدة أي زوجها بان ولدته كاملا لأقل من أقل مدة الحمل من وطئها فاسدا
 لانه أي الاستبراء لخوف الحمل أي من الفاسد بالوضع المناسب بحملها
 من زوجها قبله وهدم الوضع المناسب ان يراد عقبه لحمل كالأوطأها
 الثاني أي بشبهة نكاح أو ملك وهي معتدة وأوله الحال بعد حيضة وطء
 وأنت به أي الولد كاملا ولم ينفعه أي الثاني الولد عن نفسه وهدم
 عدة طلاق يعني اذا كانت معتدة من طلاق ووطئت بعد حيضة وطئها فاسدا
 وحملت منه فوضع يخرجها من استبرائه ومن عدة الطلاق بتصوير
 أقصى المناسب كون عدة الوفاة أقصى وعبارة المجموع والحمل من صحيح يخرجها
 عن كل ما هي فيه ومن فاسد يخرجها من استبرائه وعدة الطلاق حيث الشبهة اما
 من زنى أو غصب فيجب قرأى عدة الطلاق وعليها في الوفاة الأقصى قد
 يكون سقطا فيه ان لا يلحق بالثاني الا اذا أنت به لامة أشهر من وطئها بعد حيضة

* (باب الرضاع) *

وكسرهما الواو بمعنى أو وتركها واووه بمعنى أو لاذ كرمفهوم امرأة
 انه أي الثاني في بنات آدم لبن أي لا يطلق على الخارج من ثديين لفظ
 لبن وانما يقال أي للخارج من ثديين لبان بكسر اللام للحيوان
 أي الخارج من ثديه من غير بني آدم بيان للحيوان ولكن جاء في الحديث
 أي قوله صلى الله عليه وسلم ابن الفحل محرم استدراك على قوله ذكر أهل اللغة
 لرفع اسماءه انه لم يرد ما يخالفه قدر بضم فكسر مثقلا أي فرض لجوف
 رضيع صلة وصول لا كبير أي مستغن عن اللبن استغناء بينا مفهوم رضيع
 ولو مصة واحدة مبالة في تحريم ما وصل لجوف رضيع تغذي بضم
 المثناة فوق وفتح الغين المعجمة وكسر الهمزة المثناة متقلا أي شرط التحريم بالحقة
 ان يحصل بها غذاء للرضيع بالفعل من طعام وشراب بيان لغیره ولو
 خلط لبن امرأة مع لبن أخرى الخ بيان لفهوم غيره صارأي الرضيع لهما أي

المرأتين صاحبتى اللبن تساريا أى اللبنان أو غلب أحدهما أى اللبنين
على الآخر على التحقيق صلة صار أو بزيادة شهرين عليهما أى أوفى
شهرين زائدين على الحواين استغناء بيننا أى بحيث لا يقوم به اللبن إذا رده
بان فطم بضم فكسر أى واستغنى بالطعام أكثر من يومين أو يوجد له أى
الصبي فى الحواين تنازع فيه يستغنى وفطم ومرضع فاستغنى أى الصبي
الذى فطم أو لم توجد مرضع له عن اللبن فأرضعته امرأة بعد استغنائه عن
اللبن بالطعام أكثر من يومين فلا يحرم بضم ففتح فكسر مثقلا أى أرضاعه
ما حرمه النسب حرم بفتح حاء مثقلا أى أرضاعه ما حرمه النسب فقوله
الآن يستغنى أى وقد فطم تفريع على قوله بان فطم أو لم يوجد له مرضع فهو
أى أرضاعه محرم بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء مثقلا أى ما حرمه النسب
الى غاية الشهرين الزائدين على الحواين وعبارة المجموع وشرحه يحرم رضاع
من لم يجاوز حواين وشهرين ولم يستغن بيننا عن اللبن بحيث لا يقوم به إذا رده
فالموضوع أنه فطم فإن استمر الارضاع حرم مطلقا بدنه من الأصول الخبيثان
لأنه أى أول فصل كل أصل وكل فرع لاخ أو أخت عطف على
الأصول أمهات الزوجة أى وصلة وانتساب أمهاتها وحلائل البنات
أى والآباء عطف على أمهات الزوجة لابن بهيمة محترضا إضافة ابن لامرأة فإذا
وصل ابن البهيمة لجوف صبي وصبيته فى الحواين فلا يصيران أخوين من الرضاع
من ذلك أى قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
أما أمك أى إن كان الأخ شقيقا أو لأم أو امرأة أمك أى إن كان الأخ لاب
أو ولد ولدك أى بأن أرضعت امرأة ولدا ابنك أو بنتك من الرضاع
راجع لام الأم والعممة والمعنى إن المرأة التى أرضعت عمك أو عمتك من النسب
لا تحرم عليك وهى أى أم الأم والعممة من الرضاع راجع لام الحال والخالة
فقد لا تحرم عليك أى مرضعة خالك أو خالتك من النسب وهى أى أم
خالك وخالتك ابن عرفة وفى شرح الشيخ تقي الدين مانعه استثنى الفقهاء من عموم
قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أربع نسوة يحرم
من النسب وقد لا يحرم من الرضاع الأولى أم أخيك وأم أختك من النسب
هى أمك أو زوجة أمك وكلتاهما حرام ولو أرضعت أختك أمك أو أختك

لم تحرم الثانية أم نافتك أما بنتك أوزوجة ابنك وكلتاها حرام وفي الرضاع قد
لا تكون كذلك بأن ترضع أجنبية نافتك * الثالثة جدة ولدك من النسب أمك
أو أم زوجك وكلتاها حرام وفي الرضاع قد لا تكون كذلك أمك ولا أم زوجك
كما إذا أرضعت أجنبية ولدك فأولاه جدة ولدك وإست بأمك ولا أم زوجك
الرابعة أخت ولدك من النسب حرام لانها بنتك أو ربيتك ولو أرضعت أجنبية
ولدك فبنتها أخت ولدك وإست بنتا ولا ربيبة قلت قوله هذا مع جلالة قدره وحلوله
بالدرجة الرفيعة في الاصول والفروع غلط واضح لان الاستثناء من العام بغير
ادائه وهو التخصيص انما هو فيما اندرج تحت العام لا فيما لم يندرج تحته حسبما
تقرر في رسم التخصيص بقول ابن الحاجب وغيره قصر العام على بعض مسمياته
وقول أبي الحسن اخراج بعض ما يتناول الخطاب وغيره ما من التعريفات
المترجمة جميعها ان التخصيص انما هو فيما اندرج تحت العام والعام في ما ألتصا
هو قوله صلى الله عليه وسلم ما يحرم من النسب والنسوة الاربع المذكورة لم
تدرج فيما يحرم من النسب بحال ام في المسألة الاولى فثبت فيه التحريم بالنسب
الا بالاندراج تحت قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نسكح آبائكم من النساء وبالضرورة ان المرأتين المذكورتين في الرضاع لا يصدق
على واحدة منهما انها أم بالرضاع ولا من و حدة أب وانما غره في ذلك توهمه ان
التحريم في صورتى النسب ثبت في المرأتين من حيث كون احدهما أم أخيك
والاخرى أم أختك وذلك وهم يدركه من تأمل وانصف وتقرير هذا في سائر المسائل
واضح فلا يطول به واذا ثبت عدم اندراجها تحت العام المذكور امتنع كونه مخصصا
بها ولا أعلم من ذكر هذه المسائل على انها مخصصة للحديث كزعمه انما أشار إلى
رشد بها إلى بيان اختلاف الحكم في معنى اللفظ الاضافي وهو أم أخيك وأم
ابنتك فانه في المعنى النسبي التحريم وفي الرضاع ليس كذلك وكذا في سائرهما وقد
يحرم من لعارض أى ككون أم أخيك أو أختك مرضعة لك أو بنتك أو حليلة
ابنتك وقد رخص فيكم من ثقل أو فارقها عطف على كان المقدر بعدلو
ولم ينقطع بينهما منه واوه للعال وهي ذات لبن من الاول واوه للعال لم ينقطع
أى اللبـن وحرمت بفتح فضم لمصلحة لا مفهوم له في التزويج وله مفهوم
في التطليق وهي ذات لبن واوه للعال أو حدث أى اللبـن بوطئه أى

البالغ وان كانت البتوة طرأت الخ واوه للحال من أبيها صلة تزوج
والعقد على البنات الخ واوه للحال مباتته بضم الميم أى منها بأن تزوجت
أى مباتته فى عصمته أى الثانى من زوجة أو أمة يان لحملته منه أى
الرضاع الام أى المرضعة بالكسر مطلقا أى عن التقييد بالتلدن
ولو تأخرت أى من اختارها من الرضيعتين أدبت بضم فكسر مثقلا
برضاها المناسب بارضاها وسببه أى الفسخ مبتدأ اقرار أى من
الزوجين أو أحدهما بالرضاع بغيره أى الاقرار للاول أى الاقرار
ان تصادقا أى الزوجان قبل الدخول صلة تصادقا وبعده أى الدخول واوه
بمعنى أو اذا كانت بالغاً المناسب بالغة لان أقرت بعده أى العقد يان لمفهوم
قبل العقد فلها النصف أى لاتمامه بالتحيل على اسقاطه وقبل بضم فكسر
قبل العقد فقط صلة اقرار فلا يصح العقد بعد الاقرار أى من أحد الأبوين
بالرضاع تفرع على قوله قبل اقرار أحد أبويه فلا يبق بضم المثناة تحت
وفتح الموحدة اعتذاره أى المقر من الأبوين بعده أى الاقرار ومثل
الصغير أى فى قبول اقرار وايه بالرضاع قبل العقد المجبرة بفتح الموحدة أى
على النكاح قبله أى العقد لثنائى أى الثبوت بغير الاقرار برجل
وامرأة أى بشهادة بالرضاع ان فشا أى شاع ذلك أى اخبارهما بالرضاع
منهما أى الرجل والمرأة قبل العقد صلة فشا لان لم يفش مفهوم فشا
أو فشا بعده مفهوم قبل العقد وعزاه أى نسب ابن رشد القول بعدم
اشتراط العدالة مع الفشو وروايته أى ابن القاسم عطف عليه انها أى
العدالة تقدم أى فى قوله وقبل اقرار أحد أبوى صغير قبل العقد ونذب بضم
فيكسر التنزه أى التباعه بعدم العقد أو بفسخه يقبل بضم المثناة تحت
وفتح الموحدة مما تكلم به بضم المثناة فوق والكاف وكسر اللام مثقلة يان
لما لانه أى النكاح المتكلم فيه ممن لا يقبل عرضه بكسر العين المهملة
وسكون الراء موضع المدح

* (باب النفقة) *

الغير أى غير المنفق خاصة أى بالأبوين والاولاد يؤت بضم الموحدة
وكسر الواو مثقلة هى فصل به ليصح عطف مجبرها على ضمير الرفع المتصل بدعت

(قوله)

وليس احدهما الواو للحال فان دخل فعليه النفقة الخ تفريع على قوله عند
الدعاء للدخول ولا نفقة لغير مطيعة الخ بيان لمفهوم مطيعة اذا دخل أى
بغير المطيعة ولا على صبي مفهوم على البالغ ان هذه الشروط أى كونها
والزوج بالغ وعدم اشراف احدهما ميارة بفتح الميم وشدة المثناة تحت
المحشى أى البناني كقوت غالب السودان أى بالعصيدة واهل المغرب
بالكس كسى أكلة بفتح الهمز أى كسيرة الاكل للاربعة أى القوت
والادام والكسوة والمسكن منها أى العادة ان قدر أى على العادة
لا كثر أى من العادة عدم الخبز بان اعتادوا العصيدة والسويق فيه أى
حال البلد وفيما قبله أى العادة بقدر وسعه وحالها ذلك أى التقرير فى
المستقبل مخرج بفتح الميم والراء وسكون الخاء المعجمة أى الخروج كالخبرة
والسبلة والبرقع والخلف فيفرض بضم المثناة تحت وفتح الراء والوفود بفتح
الواو مصلح بضم فسكون فكسر قابلة بكسر الموحدة أى التى تتلقى المولود
حال نزوله من بطن أمه وتقطع سترته وتصلح شأنه لحره احترامه عن الزوجة
الامة فأجرة قابله أى سبدها وكذا سائر مؤن ولادتها وما تزاده للارضاع وعبرة
المجموع وزيدت الموضع ما تقوى به الا الرقيق ولدها فلينزدها السيد وكذا مؤنات
الوضع ولو مطلقة أى باننا لانها أى أجرة القابلة من دهن وحناء
ونحوهما بيان لما وهو الأولى وهى فى الموضعين الاربعة بكسر الراء أى
نهمة نحو العجن والطبخ أى اهمال الضيوف من متاع البيت بيان لما
من فرش وغطاء بكسر الغين محدود الخ بيان لمتاع البيت فيستعمل أى الزوج
من ذلك أى المذكور من فرش الخ بيان لما ما يجوز له استعماله احترامه
عن فرش الحرير واناؤ النقد من كبيعه أى الثورة وهبتها الخ بيان لما
دخل بالكاف لانه أى البيع ونحوه يفوت بضم ففتح فكسر منقلا عليه
أى الزوج بذلك أى المذكور وهو أى الاستمتاع به له أى الزوج
به أى الاستمتاع عند المنازعة فيه وقيدته أى منعها من كبيعه يرى بضم
المثناة تحت انه أى الزوج بعد ذلك أى الزمن الذى يرى انه اتفق الخ
مالم يزد أى ما تصرف فيه الزوجة من شورتها بنحو هبة على الثلث أى من
مالها من كل ماله راحة كريمة بيان لنحو الثوم فله أى الزوج منعها

أى الزوجة منه أى أكله إيضاح لمضمون التشبيه في المجموع ووله منعهما
 يوهن جسدهما من الحرف ومن أكل كالثوم إلا أن يفقد الشحم أو يأكل معها
 وليس لها منعه منه فلا يدخل تحت قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بل للرجال
 عليهن درجة خلقت بكسر اللام أى بليت وفنيت وليس له أى الزوج
 منع نوبها أى الزوجة وولدها أى الزوجة من غيره أى الزوج
 لها أى الزوجة وكذا أى المذكور في عدم المنع فقط أى لا الأجداد
 والجداات أن لا يدخلوا إليها للحلوف عليه فلا يقضى بتحديثه أى لقصد
 الصيانة لا الضرر فلا يشدد عليه ومع أمينة من جهة أى الزوج تلازمها
 مدة إقامة والديها أو أحدهما عندها في شرح المجموع ولا فرق بين حضوره وغيبته
 والحاكم وكيله ولا يقضى لأخ أى بالدخول على أخته أن منعه الزوج منه
 وعم أى بالدخول على بنت أخيه أن منعه الزوج وخال أى بالدخول على بنت
 أخته أن منعه الزوج وانظره مع عبارة المجموع ولا يمنع بقبلة المحارم ولا نساء
 الرحم ولا يحنث فيهم ابن رشد يلزم الرجل أن يأذن لامرأته أن يدخل عليها ذوات
 رحمها من النساء ولا يكون ذلك في الرجال إلا في ذوى المحارم منها خاصة العدوى
 يمكن أن حلف لا يقضى بالحنث عبسكت عن غير الأبوين والأولاد ونص عبد
 الملك على أنه لا يمنع أخاها وعمها وأخاها وابن أخيها وابن أختها ولا يبلغ بمنعهم
 الدخول والخروج مبلغ الأبوين في التحنث إذا حنثت في غير الأبوين اه
 فيحمل قوله لا يقضى لأخ الخ على صورة حلف الزوج على عدم دخوله والله أعلم
 أى ذات القدر الخ أى فليس المراد خصوص شريفة النسب أقاربه أى
 الزوج في دار واحدة صلة السكنى لما فيه المناسبات فيها أى السكنى مع
 أقاربه من الضرر عليها أى الزوجة بيان لما باطلاعهم أى أقارب الزوج
 الخ تصوير للضرر على حالها والتسكلم فيها أى الزوجة وفيه أن هذا يقتضى أن
 الوضعية لها الامتناع منها أيضا فالمناسبات حذف هذا التعليل والتعليل بأن سكنى
 الشريفة مع أقاربه يحط من شرفها ويوجب ابتذالها بمخالطتهم إلا بشرط
 أى من الزوج أو وابه على الشريفة وأما الوضعية فليس لها الامتناع من
 ذلك أى المذكور من السكنى مع أقاربه بيان لمفهوم الشريفة إلا بشرط أى
 من الوضعية أو ولها على الزوج عند العقد أن لا يسكنها مع أقاربه أو حصول

ضرر أى للوضيعة بسكاتها مع أقاربها باطلاعهم على عوراتها والتسكك فيها فلها
 الامتناع منها عب في شرح قول المختصر ولها الامتناع من ان تسكن مع أقاربها
 الا للوضيعة وكن الرفيعة ان اشترط عليها سكاتها معهم ومحل ذلك فيهما ما لم
 يطلعوا على عوراتها أو بعضها كما أفاده أبو الحسن وله أى الصغير فله أى
 الذى لم يعلم بصغير الآخر به أى الصغير معه أى غير العالم وقد رت بضم
 فكسر مثقلا من حيث تحصيلها أى زمنه كأرباب الصنائع والأجراء أى
 الذين عادتهم قبض عوض صنعتهم وعملهم كل يوم كبعض الدالين بالأسواق
 أى الذين جرت عادتهم بقبض عوض دلائلهم كل جمعة مرة وكذا بعض أرباب
 الصنائع كأرباب الوظائف أى الذين عادتهم القبض كل شهر مرة كلا
 بضم الكاف منونا أى من الشتاء والصيف وضمنت بضم فكسر أى تضمنها
 الزوجة فاذا تلفت فلا ترجع على الزوج بيداها فرطت بفتحات مثقلا أى
 الزوجة لانها أى الحاضنة لم تقبضها الحق نفسها أى حتى تضمنها ولو قامت
 البيئة بتلفها بالاتفریط كنفقة الزوجة ولاهى متمعة للامانة أى حتى ينتفى
 عنها ضمانا ولو لم تقم بيئة بتلفها ضمان الرهان والعوارى أى الفصل فيه بين
 قيام البيئة على التلف بالاتفریط فينتفى وعدمه فيثبت من أجرة الرضاع
 بيان لما فالضمان أى لما قبضته منها أى الموضع مطلقا أى عن التقييد
 بعدم البيئة عليهم من النفقة بيان لما لزوجته تنازع فيه اعطاء ولزم
 من الاعيان بيان للنفقة ولها أى الزوجة بعسره أى الزوج بما مضى
 أى زمن عسره أسراى حدث له يسر وأثبتته أى عسر الزوج
 ومنعها أى الزوج زوجها من بيته أى الزوج واستمرارها خارجة
 على منعها أى من الخروج ابتداء أى حين الخروج ولا نفقة لها
 بدعواها الحمل أى لاحتمال كذبها بل بظهوره وحركته أى الحمل فان
 ظهر الحمل أى وتحرك فمن أوله أى فلا يقال يلزم على كونها لا تعطى نفقة الحمل
 حتى يتحرك ضياع بعض حقه فانها لا يتحرك الا بعد ثلاثة أشهر والمراد أى
 بقولنا من أوله من يوم الطلاق أى فلا يقال يلزم على محاسبتها الزوج بنفقة
 الحمل من أوله غيبته اذا طلقها بعد شهرين مثلا من حملها وقد كان أعطاها نفقةهما
 أو أكلت معه فلهما ما بقى أى كسوة ما بقى من أشهر الحمل بيان لما بأن

يقوم بضم ففتح مثقلا الخ تصو يرثية ما بقي الباقية أى من الحمل من
الكسوة بان لما لو كسيت بضم فكسر أى الحامل أول الحمل صلة كسيت
فتأخذها أى الزوجة قيمة ما يصير للائهر الباقية من الزوج قبل وضعها
صلة مات لانه أى اسكانها مدة حملها بذمة أى الزوج فلا يسقطه الموت
أى كسائر الحقوق المتعلقة بها له أى ما كالا للزوج نقد أى دفع الزوج
كراءه أى المسكن لمدة مستقبله وأما البائن غير الحامل المناسب وكذا
البائن غير الحامل فلا نقضاء العدة أى فيستمر لها المسكن لا نقضاء عدتها
بالاقراء والائهر وعباردة عب واستمر المسكن للحامل ان مات الزوج قبل وضعها
لانه حق تعلق بذمة المطلق للطفقة فلا يسقطه الموت كسائر الديون سواء كان
المسكن له أم لا نقد كراءه أم لا وللباين غير الحامل لا نقضاء العدة وان كان سياقه
فى الحامل كما قررنا والاجرة فهم ما من رأس المال بخلاف الرجعية والتي فى العصمة
فلا يستمر لها المسكن ان مات الا ان كان له أو نقد كراءه كما مر وسقطت النفقة
والكسوة هنا الكون الحمل صار وارثا فهم ما أى الحامل والبائن غير الحامل
من رأس أى من جملة التركة ولو استغرقتها ونسقط الكسوة والنفقة
أى بموت الزوج وهى حامل لان حملها وارث فنفقة من ميراثه وهذا معنى قوله فقط
أعاده الشارح توكيد المات قدم فى قوله دون النفقة وايضا حان ان البائن أى
التي مات مطلقها وهى فى العدة سواء كانت حاملا أم لا وان التى فى العصمة
أو الرجعية التى مات زوجها يستمر أى المسكن ان كان أى المسكن ملكا
فى الجميع أى المطلقة بائنا حاملا أم لا وان التى فى العصمة والرجعية فيشمل
أى كلام المتن تقرير على قوله بالبناء للفعول موتها أى الزوجة فيكون
الرد من وارثها وموتها أى الزوج فيكون الرد من الزوجة سواء فهم ما أى
موتها أو موتها وهى حامل واو الحال قيد فى بائنا أو كاتا أى الزوجان
لا يستبحر حامل واو الحال من هاء طلقها من أول الحمل حال من نفقته
بخلاف التى قبلها الخ أى فالتشبيه فى مطلق الرد وهى فى عصمة واو الحال
أحدهما أى الزوجين فانها أى الكسوة ترد بضم ففتح أى ترد هاء الزوجة ان
مات الزوج ووارثها ان ماتت فلا نفقة أى على العبد ولا تسقط النفقة
أى الواجبة للزوجة على زوجها اذا كان أى الزوج تجرد بفتحات متعلا

أى اجتمع منها أى النفقة بيان لما ولو تقدمه أى اليسر بوجوب سقوطها
 أى نفقة الزوجة أو تأخر أى العسر وان لم يفرضه أى المتجمل ولا
 يسقط بضم المنة وكسر القاف الا زمانه أى نفقة زمانه بما أنفقته أى
 عوضه عليه أى زوجها من مالها اذا كان أى ما أنفقته اليه أى الزوج
 وان كان أى الزوج الا اصله بكسر الصاد الموحدة وفتح أى لينة تبرع بما
 أنفقته على زوجها فلا ترجع عليه بعوضه فمحل رجوعها ان نوته أو لم تنو شيئا فان
 نوت التبرع فلا ترجع عليه كأجنبي تشبيهه فى الرجوع بما أنفقته على غيره ان
 لم يكن سرفا ولم ينو تبرعا فله أى الاجنبى المنفق عليه أى الكبير المنفق
 عليه أو أواثمه أى من المنفق عليه زوجا كان أو أجنبيا عليه أى المنفق
 بأنها أى الزوجة أو أنه أى الاجنبى عند الاتفاق صلة أقر أى المنفق
 زوجة كان أو أجنبيا ميسر المناسب ميسر وعلمه أى المال أو الأب
 الميسر ونعسر بفتحات مثقلا منه أى مال الصغير لغيبته أى مال
 الصغير عن يده لكونه أى مال الصغير فان ضاع أى مال الصغير كما
 اذا لم يكن له أى الصغير وحلف أى المنفق على الصغير ليرجع أى بعوض
 ما أنفقته على الصغير ان لم يشهد أى المنفق على الصغير والا فلا يمين عليه أى
 وان كان أشهد حين الانفاق انه نوى الرجوع عليه فلا يمين عليه الفسخ أى
 للشكاح بطلقة رجعية ترتبت فى ذمته أى ليس رزقها حال العقد أى للنكاح
 فان علمت أى الزوجة حال العقد عسره ولو ايسر بعد باضم عند حذف المضاف
 اليه ونية معناه أى بعد العقد الا ان يشهر أى الزوج الذى علمت حال العقد
 فقره بالعطاء أى من الناس له ما يحتاجه ونية قطع أى عطاء الناس عنه
 بذلك أى اعطاء الناس له لعله أى الزوج الخ علة للتلوم له أمر بضم فكسر
 وبأمرها أى الحاكم الزوجة بذلك أى تطليق نفسها به أى الطلاق الذى
 وقعته لرفع الخلاف فيه ولم يتركها شيئا أى تنفق منه على نفسها بها أى النفقة
 ولا سقطت أى الزوجة عنه أى الزوج حال غيبته صلة النفقة وتحلف
 أى الزوجة على ذلك أى عدم الشئ والوكيل والاسقاط وهذا أى التطليق
 على الغائب يد بفتح فضم مثقلا أى يحفظ الرق بفتح الراء والميم أى الحياة
 وهى أى الزوجة واووه للحال من انه أى الشأن الحيا لما وسعه

بضم فسكون أى غنا الزوج وحالها أى الزوجة من غنى وفقر وشرف وضعه
 فهو أى ما مر خبر عنه بالمرأة أى بالكلية صلة عجز لم يطاق عليه المناسب
 فلا يطاق وأما أى المطلقة لعدم النفقة حصل بسراى للطلاق عليه لعدم
 النفقة وإن لم ترجع أى المطلقة للعصمة سفره أى أراد الزوج السفر
 بمستقبله أى من نفقه أو يقيم أى الزوج من ذلك أى المذكور من دفع
 النفقة وإقامة الكفيل طلق بضم فكسر مثقلا وفرضت بضم فكسر
 وديعة أى للزوج وبيع بضم فكسر الموحدة داره أى الغائب فى نفقتها
 أى الزوجة بعد حلفها أى الزوجة وانظر أى بعد متعلق بقوله
 وفرضت الخ أى تنازع فيه فرض وبيع فاعمل بيع فى انظمة اقربه وفرض فى ضميره
 وحذف لانه فضلة فى ارسالها أى النفقة للزوجة وعدمه فقال أرسلت لك
 النفقة أى ووصلتك أوتركها أى النفقة عند الزوجة لأى لم تتركها لى
 فالقول لها أى الزوجة فى عدم الارسال والترك ان رفعت أى الزوجة
 أمرها فى غية زوجها من عدول الخيان لغير الحاكم ان وجد بضم
 فكسر مع وجوده أى الحاكم فقوله أى الزوج هو المعمول به فى ارسال
 النفقة وتركها عندها كالحاضر مشبه بما قبله فى كون القول قول الزوج
 علمها وهى تدعى عدمه أى الاتفاق وحلف أى الزوج قبضت أى
 الزوجة ولا يكفى حلفه على ارسالها الا يلزم منه وصوله لها الذى لا يبرأ الاب
 ويعتمد أى الزوج فى حلفه على قبضها الخ جواب ما يقال كيف يحلف على
 قبضها وهو لم يباشره فيما فرض أى قدره من النفقة بيان لما لا رقيق
 رقيقه الخ بيان لما ترز الاضافة فى رقيقه ودوابه أى ان لم يكن مرعى كاف
 أخرج بضم فكسر من العمل بيان لما ذلك أى التكليف بما لا يطاق
 بل يؤمر أى المالك أولا بالرفق أى التخفيف فى العمل من لبنها أى
 الابل والبقر والغنم وباقرباة الخاصة أى الوالدية والولدية لا بأخوة وعمومة
 وجدودة لا مطلق قرابة أى قرابة مطلقة شاملة للوالدية والولدية وغيرهما
 كأخوة وجدودة وعمومة الحر أى لا الرقيق المؤسر أى لا الفقير
 المعسر بن أى لا الغنيين كالعكس أى المسلمين والولد كافر ولو قدر أى
 الولد بخلاف خادم الولد أى نفقته لذلك أى الاخدام وتعينت الام أى

للا نفاق علمها ولو غنية لان الانفاق علمها للزوجية لا تجب نفقة أى انفاق
 بل على أمه أى بل يجب انفاق الولد على أمه المتزوجة بفقير وزعت بضم
 فكسر مة فلا أى قسمت نفقة الوالد الفقير أباً كان أو أما فيه أى اليسار
 ونفقة الرقيق بيان لفهوم الحر سقطت أى نفقة الولد ولا تعود أى نفقة
 الولد على أبيه بطرق جنون الخ أى للولد بعد بلوغه قادر على الكسب ولولم
 يكن أى الزوج ان كان أى الزوج وهى مطيقة واوده الحال وقد دخل
 أى الزوج كذلك أى واستمرت زمنه حتى رجعت لأبها لم تجب عليه أى
 الأب نفقتها ومعناه أى القضاء أى أى نفقة القرابة من والد الخ بيان
 لمستحقها وليس المراد أى بالقضاء لانه أى الشئ يختلف أى قدره
 ونوعه من الأب أى ولا من مال الولد ان كان له مال بأن كانت أى الأم
 وإن لا يلزمها ارضاعه أى لعل وقد رها أو بينوتها ولو قبل بفتح فكسر
 أتبعها المناسب أتبعه من المناسبة بيان لما من حيث النفقة علة للناسبة
 وهى الأولى وهو مراعاة للخبر القيام أى التكفل والحفظ والخدمة
 جنس شمل الحضانة وغيرها بشأنه أى المحضون الفصل مخرج لغير الحضانة
 من أقسام القيام فان باع أى الذكر سقطت أى الحضانة وعليه أى
 الأب بحقه أى حفظه وخدمته وسائر ما يحتاج اليه ولا تسقط حضانتها
 عن المشكل بيان لفهوم المحقق كائنة بقدير الخ برحضانة الذى تعلق به للام
 وللبلوغ صلة حضانة وليس مثل الدخول أى فى اسقاط حضانة الانثى عن الام
 وهى مطيقة حال من الدعاء له وهذا أى قوله الحضانة للام فهى أى
 الحضانة لهما أى الأبوين فاذا لم توجد الام أى أو أسقطت حقها أو قام مانع
 وهكذا يقال فيمن يأتى بخدة أى المحضون من قبل بكسر ففتح أى جهة
 فأم أبيه أى الأب فأخته أى المحضون أى شقيقة أو لأم أو لأب كذلك أى
 شقيقة الخ والكفاية أى القدرة على ما يحتاج اليه المحضون كسنة أى يجوز
 فان والأمانة فى الدين بكسر الدال وامن المسكان أى بالنسبة للنفس والمال
 من أب أو غيره بيان للذكر من الاناث بيان لمن وكونه أى الذكر
 محرر ما يفتح فسكون والا فلا أى وان لم يكن محرراً ما له الاحق فى الحضانة اذا
 تزوجت أى أم المحضون بمن سقطت حضانتها بتزوجها به الا اذا انفردت أى

الجدة عنها أى الام فان لم يعلم بالدخول مفهوم يعلم أو علم ولم يحض بعد علمه
 عام مفهوم وبسكت العام أو مضى عام وكان سكوتة لعذر مفهوم بلا عذر
 ومنه أى العذر تنأيم أى تخل عن الزوج بموته أو طلاقه وشرط الحضانة
 أى استحقاقها أن لا يسافر أى يريد السفر فهذا أى قوله وان لا يسافر الولي
 الحر تفريع على تقدير وشرط الحضانة وكان الاولى تقديمه الخ أى لانه من
 الشروط العامة فى الحاضن المذكور والاثنى والاولى فكان بالقاء الا انه آخره
 الخ اشارة للجواب عن قوله وكان الاولى تقديمه من التفصيل بيان لما ولى
 مال أى وعصوبة أو ولى عصوبة أى فقط وعبارة عب وان لا يسافر أى يريد سفره
 ولى للطفل ولاية مال من أب أو وصى أو مقدم أو ولاية عصوبة بسبب كالمعتق بكسر
 التاء وعصوبته أو نسب من أخ أو عم أو غيرة ما اذا عدمت ولاية المال
 فالمحضون أعم الخ تفريع على قوله وسواء كان الولي الخ لما يوهمه أى من قصره
 على الولد أو قوله وان لا يسافر ولى حر عن ولد سفرته تنازع فيه يسافر وتسافر
 وزيارة بيان لما يدخل بالكاف ستة برد تنازع فيه يسافر وتسافر
 لزوجه أصله فراق أو بعد اسقاط الحضانة احتمال ثان فى تفسير ضمير
 اسقاطها فالمرج أفادانه راجع للحاضنة وهذا أفادانه للحضانة المصدر أى
 الحضانة مضافا للفاعل هذا على الاحتمال الاول أو المفعول هذا على
 الاحتمال الثانى حق للحاضن أى ومن أسقط حقه فلا رجوع له فيه فلها
 الرجوع فيها أى لان اسقاطها غير معتبر اذا دخل بها زوج أى يسقط دخوله
 بها حضانتها ان تأييت أى خلت الحضانة من هذا الزوج من انتقلت له
 جرت الجملة على غير ما هي له ولم يبرز بالدخول بالام صلة علم أما بضم الهمزة
 وشدايم خبر كان محذوفة مع اسمها من أبيه صلة قبض فيما يخصها ويخص
 الولد أى من أجره المسكن عليه أى من الأب من الكراء بيان لما وعلى
 المشهور رأى من أن السكنى على الأب

تم الجزء الأول و بابه الجزء الثانى أوله كتاب البيوع

فهرست الجزء الاول من حاشية سيدى الاستاذ ونغاية الملاذ * شمس سماء الفضل
كريم الفرع والاصل * صلاة صفوة سيد قريش * حضرة مولانا الشيخ محمد عايش
المسماة بهداية السالك * الى اقرب المسالك * فى فقه امام الاثمة مالك * على الشرح
الصغير * للعلامة الدردير * تحفهام لائكة القبول * بجاه سيدى الرسول * صلى
الله عليه وعلى آله * وأصحابه والتابعين على منواله *

صفحة	صفحة
١١٨ فصل الجماعة	٢ الكلام على البسملة
١٢٣ فصل الاستخلاف	١٩ باب الطهارة
فصل فى بيان أحكام فصر الرباعية	٣١ فصل الطاهر والنجس
١٢٤ فى السفر	٣٩ فصل ازالة النجاسة
١٢٩ فصل الجمعة	٥٠ فصل آداب قضاء الحاجة
١٣١ فصل صلاة الخوف	٥٤ فصل فرائض الوضوء
١٣٦ فصل صلاة العبد	٦٢ فصل نوافض الوضوء
١٣٢ فصل صلاة الكسوف والخسوف	٦٦ فصل مسح الخف
١٣٢ فصل صلاة الاستسقا	٦٨ فصل الغسل
١٣٣ فصل فى تغسيل الميت وتكفينه	٧٢ فصل التيمم
والصلاة عليه ودفنه وما يتبعها	٧٥ فصل مسح الجبيرة
١٣٩ باب الزكاة	٧٦ فصل الحيض والنفاس
١٥٣ فصل مصرف الزكاة	٧٩ باب الصلاة
١٥٦ فصل زكاة الفطر	٨٤ فصل الاذان
١٥٨ باب الصيام	٨٤ فصل شروط الصلاة
١٦٧ باب الاعتكاف	٩٣ فصل فرائض الصلاة
١٧٠ باب الحج والعمرة	فصل فى بيان حكم من عجز عن
١٩٠ فصل بيان محرمات الاحرام	١٠٣ القيام وقضاء الفائتة
٢٠٤ فصل فى أحكام فوات الوقوف بعرفة	١٠٧ فصل فى أحكام السهو فى الصلاة
٢٠٥ باب الاضحية	١١٥ فصل نذب نفل
٢١٠ فصل العقبة	١١٦ فصل سجود النلاوة

صفحة	باب	صفحة
٣٢٤	باب الذكاة	٢١١
٣٣١	باب المباح	٢٢١
٣٤٧	باب اليمين	٢٢٢
لغيره	فصل النذر	٢٢٩
٣٥٠	باب الجهاد	٢٤٤
٣٥٣	فصل في الجزية	٢٥٦
٣٥٧	باب المسابقة	٢٦٠
٣٦٠	باب التسكاح	٢٩٢
٣٦٣	فصل في خيار الزوجين	٣١٢
٣٦٧	فصل في خيار من كل عتقها	٣١٧
٣٦٩	فصل في الاستبراء	فصل في أحكام تنازع الزوجين
٣٧٣	فصل التداخل	٣١٧
٣٧٥	باب الرضاع	فصل في الوليمة
٣٧٨	باب النفقة	٣٢٢
		فصل في قسم المبيت بين الزوجات